(الجزء الاول)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهري على التوضيح
لالفية ابن مالك في النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبي
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصاري
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين

م

(وبهامشه حاشية العلامة المتقن)
(الالمعي المتفنن الشيخ يس بن زين)
(الدين العليمي الحمصي رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجريه)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذى شرف من نحا ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداها الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الايمان ظلام الكفر الحالك وأرشد الانام الى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال *(وبعد)* فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمي الحمصى غفر الله له ولوالديه وأحسن فى الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كلمة كلمة المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة القرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطى والشهاب أحمد الزرقانى الشهير بابن خلة وشيخنا عبد الله الدنوشرى بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم فى عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقانى على المتن من التحقيقات ومالللعلامة الشهاب القاسمى معهم من المناقشات وضممت الى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد فى سلوك سبيل الرشاد وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى فى كل المآرب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم فى المشارق والمغارب *(ترجمة الشارح رحمه الله)* هو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الخزرجى الشافعى النحوى يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد وتحول الى الازهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجرى والشمنى والزين الابناسى ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة بشبك الدوادار (قوله الملهم لتحميده) يأتى قريبا فى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا النعمه ومكافئا لمزيده وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له

كلام الشارح تفسير الالهام وقال لتحميده دون لحمده اشارة الى المبالغة فى حمده لله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو أجنبى *فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدا على الصحيح فلا يلزم الفصل بأجنبى ٣ وبها يعمل فى المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقانى فى شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل فى نظيره ما هنا لكن فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول وقرأ أبى متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أبى متاعا نصب بمتاع لانه فى معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمد الشاكرين وأعجبنى ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد فى قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر فى الاصل كان معمولا للحمد فى موقع المفعول كقولك حمدا له فجاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام فى الدار قياما الى الساعة (قوله موافيا النعمه) قال فى الصحاح وافى فلان أى أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة فى مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشرى معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا المزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكروه ثم يقال كون الحمد ملاقيا النعمه واضح وكونه مساويا المزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوى أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جملة الحمد لله الخ انشائية وهى لانشاء الحمد بعض مضمونها كما قالوا فى الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف للسلف اه تأمل (قوله وحده) حال وقوله لاشريك له [illegible] كالتفسير لمضمون الجملة الاسمية [illegible] ايضا زرقانى [illegible] قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو على الى أن وحده منصوب على المصدرية الحال المقدرة على معنى منفردا افرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أى مستقرا فى انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لان كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغير وسيأتى فى باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة وللامام السبكى رسالة فى نصب وحده سماها الزهدة ذكرها السيوطى فى الاشباه والنظا

شهادة

---

٣ قول المحشى بأجنبى وبها يعمل الخ كذا فى النسخة التى بايدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله بأجنبى ولعل الاصل قلت نعم فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل

شهادة مخلص فى توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده * (وبعد) * فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الازهرى عامله الله بلطفه الخفى وأجراه على عوائد بره الحفى ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك فى علم النحو للشيخ الامام العلامة الربانى جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تغمده الله بالرحمة والرضوان فى غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع فى ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود فى هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفى مكنوناته ماوراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه فى المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه مايبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا الذى قلنا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو البانى بنفسه وانما يأمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحته بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمة أحدها انى مزجت شرحى بشرحه حتى صارا كالشئ الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انى تتبعت أصوله التى أخذ منها وربما شرحت

(قوله شهادة مخلص) مفعول مطلق معمول لاشهد (قوله فى توحيده) لعله تمجيده أو تحميده فذو شرح ولا ضرورة لذلك لصحة ماعبر به الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده) يجوز رفع أشرف وأعظم على انهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى انه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أى انه أشرف وأعظم من جملة الخلق العبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع لكمال البشرى رجح عليهم كما ذكره الامام الرازى على مانقل الطوخى وقد حررنا ذلك فى حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى) لا يخفى مافى الجمع بين العبد والمولى والفقير والغنى من الطباق الذى هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الايجاد فى قوله تعالى ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أى كثير الفقر وان يكون صفة مشبهة أى دائم الفقر (قوله الحفى) أى المبالغ فيه من حفيت به بالكسر بالغت فى اكرامه (قوله الربانى) نسبة الى رب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أولان لقبه أشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبى وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره هو فى بعض كتبه ورأيته بخطه فى الحواشى والتذكرة وذكره السيوطى فى حسن المحاضرة والصفدى فى تاريخه أعيان العصر وهذا على مافى بعض النسخ والذى فى النسخ الصحيحة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع فى بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفى الصحاح وفلان نسيج وحده أى لا نظير له فى علم أو غيره وأصله فى الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله فى هذا النحو وشكله) لا يخفى مافى قوله هذا النحو من التورية (قوله غير انه) بيان للداعى لشرحه مع انه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشئ سفرا من باب ضرب أى كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمى (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الامير المجاز) هو الطريق وما ألطف قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة

بنى سلطاننا برقوق جسرا * بعدل والانام له مطيعه
مجاز فى الحقيقة للبرايا * وأمر بالسلوك على الشريعه

(قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك وأستغفر الله عما يقع لى فى الخلال دون أن يقول وقع يقتضى تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبى بقوله

انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه
قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه

(قوله أو بصيرة) هى نور فى القلب كالنور فى العين

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها التي ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها التي كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه نظريا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على ما يتبع المدعى خامسها التي ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها التي طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها التي ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يقتى به على الصحيح ثامنها التي ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها التي بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها التي بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه أقول قولى هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطوره وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفؤا نور الله بأفواههم ويأبى الله الا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن ختمه وسلم من داء الحسد أديمه اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذه أولا عن على بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وقد أسن واتفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بابي الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الاسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمي معدان الفيل وسمي ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا أبي الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى ابن

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وبينت لعدم الحاجة لما ذكر من الشروط مع انه أهم من الاول كأنه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله التي طبقت الشرح على النظم) أي غالبا فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسال الخ) سال تارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى ولا يسالكم أموالكم ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الاول وقوله فيما يأتي أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسالونك عن الاهلة أو ما في معناها نحو فاسال به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن وان مجرورها المفعول الثاني وأنكر ذلك البصريون وتأولوا الآية على ان الباء السببية قال في المغني وفيه نظر لانه لا يقتضي قولك سألته بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تأويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا قال البيضاوي به متعلق باسال أو بخبيرا قال المولى سعدي أو بهما في الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع في المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لان المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد وما ذكر هنا يظهر ما ذكر في سورة النبا فانهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم كانت مرصادا للطاغين مآبا وجوها منها أن تعلق للطاغين بمآبا أو مرصادا فقال سعدي أو بهما (قوله ختمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبر به اشارة الى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الشنوشري الحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله اذا عثر الخ) اذا ظرف يتعلق باسال وعثر عليه أي أطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعود اوطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائي اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغو طغيانا وزلة القدم نزوحه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عثرت على شئ خالفت فيه الصواب فلت عنه بغير اختياره والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة عن انه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمي انسانا لانه عهد اليه فنسي فعليه فاصله انسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسيان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا افعلان (قوله العدواني) قال في لب اللباب العدواني بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات لم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزأ والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين ٭ قال الشيخ رحمه الله تعالى ٭ (بسم الله الرحمن الرحيم) ٭ اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شئ وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة أقوى وكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في نسخة الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا للتصريح وابن الاثير في جامع الاصول انه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة الى فراهيد بطن من الازد وسيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بان الفراهيد بالدال المهملة وان الخليل ينسب اليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الاول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثاني ان حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحب مومالكه وان حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الامر بشخص ٭ ذي قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالامر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو اثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه وهو الابتر والاجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو أبتر ترشيح اما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الرهاوي) بضم الراء نسبة الى رها مدينة رومية (قوله والتوفيق الخ) أي والا فظاهر الروايتين ان ذهاب الاجذمية لا يتخلص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لان كلا منهما الخ) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما او بغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بالغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين اما اذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لان القيدين متعارضان فيتساقطان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يفيد ان ذهاب البركة لا يتوقف على احدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شئ فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد ان ذهاب الاجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بانها تتضمن الحمد لان فيها ثناء على الله بصفة الرحمة واعلم ان شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على ثمنية أمور الاول كون البدء حقيقيا وان معنى بدء الشئ بالشئ تصديره به وجعله قبل

بكل عمل يعمل فيه ولاشك ان هذا المعنى اذا حصل فى بداءة أمر ذى بال بشئ من البسملة والحمدلة لايمكن ان يحصل فى تلك البداءة
بالآخر الثانى ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء
بتلك الامور المذكورة تقديمها فى الذكر اللسانى الذى يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس ان المراد من البسملة والحمدلة
خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المبانى الخمسة لما أمكن ان يمنع منعا مستندا الى سند يقوى به افترق الناظرون فى دفع
التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك الممنوع مع سنده مسلكا أما مسلكان الاولان فتقريرهما ان التعارض انما يلزم اذا كان
المراد بالبدء فى الحديثين الحقيقى وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز أن يكون المراد به أحدهما الحقيقى وفى الآخر الاضافى
مقيسا الى بعض ما يتعلق بذلك الامر ذى البال او فى جميعهما بدأ اضافيا مقيسا الى نفس ذلك الامر ذى البال او المراد به فيهما البدء
العرفى الذى يسع الامرين فاكثر وهذان الجوابان وان كانا فى حسم مادة الشبهة سيين الا ان الثانى أوجه لان اطلاق لفظ البدء على العرفى
أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على حقيقى او اضافى او مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض أشد حسما لمادة الشبهة من
التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثانى غير مطرد لعدم جريانه فى ذى بال لا يكون له امتداد عرفى لا تسمع لان تفسير الامر ذى البال بماله
شرف حسى او شرعى او عقلى يقتضى ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادى المقرون بالتهيؤ العادى المستدعى لقدر من الامتداد
والبدء الذى لا يكون كذلك لا يستحق ان يسمى بدء أمر ذى بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء
وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما فى الذكر اللسانى نظرا الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهما
لسياق الاحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفا عليهما او الاول جبان يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد حمل البدء على ما تقدم
لو جعلت الباء للاستعانة والملابسة او جعلت صلة للبدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم فى الذكر اللسانى والذكر الجنانى
والعمل الاركانى والتحرير البنانى وتقديم الحمدلة خاصة فى العمل الاركانى يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فات حمل البدء فى الكل
أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كان يحمل فى الكل على الحقيقى فانه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين او حمل البدء على
مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الاول وهو الذى جعل مسلكا ثالثا فلان السالكين له استند وافى منع التدافع تارة الى جواز
كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافى الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملابسة وذكروا ان الملابسة تعم وقوع الابتداء
بالشئ على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذى بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض
بدون فصل فيكون الابتداء آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم ببيان امكان الابتداء بامر ذى بال حال الاستعانة
بشيئين متعاقبين فى الوجود اللفظى ودونه خرط القتاد لان مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمرا ممتدا وأن
لا يكون العدول عن العرفى المسند الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولاشك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة باحد هذين ان
أمكن لكن اقترانه فى تلك الحالة بالآخر منهما لا يكاد يمكن وأما ضعف الثانى فلان المراد من الملابسة المعدودة من معانى الباء هو معنى
المصاحبة اى المعية والمقارنة وحينئذ اما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فانهم يطلقونه على الزمان
اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فانهم يطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود
لان زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه
المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذى البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هذا الزمان متأخرا
بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما
فى الوجود اللفظى الذى لا يمكن تحقق معناهما اللغوى المراد هنا الا به ولان كلا من البسملة والحمدلة زمانى لا آنى لتركيبه من أجزاء
زمانية هى الحروف وكل ما هو زمانى يمتنع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقق الحمد الذى هو زمانى
يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلا على أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة
على ان ما ذكره البعض لا يستقيم فى الافعال التى تشغل اللسان عن الملابسة بشئ آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والاكل
والشرب وهو مناف للاستغراق الذى نطق به كلمة كل فى كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذى مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما
فى المسلك الاول فتقديره أن يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا فى
التصدير بهما فى الذكر اللسانى وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها من
غير ايرادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسملة والحمدلة وجود فى الذهن ووجود فى العبارة ووجود
فى الكتابة كما ان للحمد وحده وجودا فى الاركان فانحاء وجود الحمد أربعة وانحاء وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنتا عشرة

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كل منهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقى وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاحاطة بالاجمال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم فى الذكر اللسانى فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ما ذكر فى الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وايضاح المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أى بناء على انها اضافة بيانية أى خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الدنوشرى المراد انه مثله فى العموم والخصوص وان كان فى المشبه مطلقا وفى المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لارشاد حسن الاداء) لان فى اسقاطه ايهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبنى على هذين القولين مسئلة منطقية وهى ان جملة البسملة هل هى قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهى كلية ولا يرد ان الكلية هى التى موضوعها كلى ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالموضوع ما هو الموضوع فى المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم فى المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فردهم بالقتل وعلى الاحتمال الثانى تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجىء الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائى أو تاليفى وتخصيص الابتداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه فى كل ابتداء المتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه فى بسم الله على الاحتمال الاول لفظ الجلالة الذى هو أعرف المعارف (قوله بمعنى التسمية) أى ذكر الاسم وقد يتوقف فى كون هذا مفيدا للجواب وكذا فى الذى 7 بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة للحمد (قوله رأى المعتزلة) اختار الامام الرازى والبرهان الجعبرى وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أى لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جىء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل فى الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا فى الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتزلة والثانى قول الاشعرى وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لمالك رضى الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظى وذلك ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشىء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازى انا لم نجد شيأ معتدا به فى النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الألف الاخيرة

ثم لا يخفى أن الخلاف الذى وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله فى الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول الثالث فانما ادعوه فى ماصدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك فى المشتق ان كان اسم صفة توجد أثرها فى الغير كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظى) أى كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أى فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما فى سبح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى كقوله الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أى المعينة فى الخارج فهو علم شخصى لا جنسى وليس كليا انحصر فرده فى الخارج والانحصار استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما مر فى المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله مر رناه فى حواشى القاكهى فى باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمى فى شرح الشعراوية والواضع له هو سبحانه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وفاقا لابن الهمام اهـ وفى دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن فى وضع الجلالة بانه يكفى التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التى نقلها القرطبى فى الخلاف فى اشتقاق الاسم هل هو من السمو أو من السمة فانه ذكر ان القول الثانى مبنى على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان فى الازل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر اله بكسر اللام

وقول الشارح من الاله أولى من قول غيره من اله لان الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لان استفهامهم ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال ان الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر انه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه بالواو وعبارة بعض من كتب على البيضاوى فان قلت اذا جعل المتعدى لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة وهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الانسان أو صار ملكة له بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوى والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لافادة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منها وفعيل وان عد سيبويه منها فانما هو اذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدى وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وان كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التامل

وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهى هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازى اذا وصف الله تعالى بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بازاء نعمة وغيرها

(فائدة) نقل الدماميني عن بعض المتأخرين ان صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعلل ذلك بان المبالغة ان تثبت للشئ أكثر مما له وبان المبالغة انما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة وشبه أن تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهى هنا مجاز عن الانعام) فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهى صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غايتها التى هى فعل أو ارادة فعل كما ر لا مبدؤها الذى هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان أوهم كلام التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكونى في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشرى من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال باجماع الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزمخشرى ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا يخلقها لا في محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتاليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا ومتبركا باسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختيارى) يوهم انه يشترط في المحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتعرض للمحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بازاء نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتى (قوله وغيرها) أى غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الانعام

(قوله والشكر) أى اللغوى (قوله فعلا) أى أمراعلى ماهو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا اطلاق ولا تقييد أى لاجل انعامه فلابد أن يكون المشكور عليه من الافعال الاختيارية بخصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أى الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة الى الشاكر يقتضى ذلك لان هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله فى الفضائل) أى باعتبار المورد ولا يخفى مافى كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما فى ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد فى ثناء بلسان لا على نعمة والشكر فى ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل فى كلامه الذاتية الاختيارية منها التى لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما علمت أن المحمود عليه لابد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوى المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوى ظاهر على مافى بعض النسخ من زيادة أو غيره فى تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك فى جميع النسخ فى تعريف الحمد العرفى بعد قوله على الحامد أما على مافى بعضها من عدم تلك الزيادة فى تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق اذ الحمد العرفى على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقانى فى شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفى والشكر اللغوى التساوى ان لم يعتبر فى الشكر وصول النعمة الى الشاكر كما لم يعتبر فى الحمد وصول النعمة الى الحامد وان اعتبر فى الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد فى الحمد ٩ متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد فى الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد فى حاشية المطالع وكلام السعد يقتضى أن الشكر يكون فى مقابلة النعمة مطلقا وقال الفنرى أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمى رحمه الله فى شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما فى الحمد العرفى وليس كذلك كما حرره فى حواشى السنوسية.

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففى الفضائل حمد فقط وفى أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفى فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالبارى تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم أن صرف العبد الجميع واحد اعتبارا كالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفى فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوى وعرفى وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفى وحمد عرفى وشكر لغوى ويتبين لك بادنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى عموم مطلق وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى اقرأ باسم ربك

(٢ تصريح ل)

فتنبه له (قوله فالشكر) أى العرفى وقوله أخص مطلقا أى من الحمد العرفى (قوله لاختصاص تعلقه بالبارى) أى لانه لا يكون الا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أى فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أى العرفى فان متعلقه لا يختص بالبارى بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفى بعضها مع عدم مخالفة الباقى (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقانى هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفى لا يصدق على الشكر العرفى لانه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو مأخوذ من كلام شيخه اللقانى فى شرح خطبة المختصر ولا يخفى انا لا نسلم أن الحمد العرفى فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا اذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أى عدل اليه عن الجملة الفعلية وفيه اشارة الى أن الفعلية هى الاصل ووجهه أن الحمد من المصادر النائبة مسد أفعالها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام فى دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور ولا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هى حكمة بلاغة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أى على لفظ الجلالة (قوله نظرا الكون المقام مقام الحمد) أى مقام افادة الحمد لا افادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك فى بعض الحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لانا نقول

استفادته منها بمعونة شئ آخر بقي أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتى والاهتمام بالحمد عرضى والاول ان لم يقدم فى الاعتبار على الثانى فالتساوى لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتى أو العرضى وأجيب بان كلا منهما يرجع بقصد المتكلم ألا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفى ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار و يذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأنت فى الحمد الخ) ايضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أى كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفى الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لدخولها فى ضمن الافراد اذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر فى اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الاول) أى كون اللام فى لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثانى) أى كون اللام فى لله للتعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه اشارة الى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهى متعلقة بالحمد الذى هو المبتدا فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفى لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد لان معنى كونه لله أنه لا يؤتى به الا لله تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل فى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله * فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم * فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيأ فشيأ ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمى به أو لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو أو الياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى فى شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجى وأجاب بعض الافاضل بان الحمد مأخوذ من المصدر المبنى للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى والمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة والمراد عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أى مشبهة (قوله من ربه) أى بمعنى ساسه قال فى المصباح ورب زيد الامر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما هو مجىء الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضى و بضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوى كالكشاف بقولهما كقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية) قال الزرقانى أى فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة المشترك وكان الاولى ترك قوله فى الاصل هنا أو ذكره فى الاول أيضا والحاصل حكاية قولين قول فى أصله واختار البيضاوى الثانى وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشاف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ وأما لفظا فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل المتعدى لازما (قوله للمبالغة) أى فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهى لا تتصف به (قوله ومنه) أى من استعماله مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يكفى فى كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم مجرى الصفة وان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقى لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أى فى اعرابه (قوله لو كان جمعا) أى كما قال شارح السراجية وفيه أى شارح السراجية اشارة الى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا بخير) أى فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووى فى دقائق المنهاج وفى شرح المنهج أول كتاب الصلاة هى لغة ما مر

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير ا (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ويطلق على الذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووى فى أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول محمد بالتشديد سمى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضى الله عنه

وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أى آخر النبيين جمع نبى بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أى دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهى فى الاصل بياض فى وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض فى قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدى والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو وقال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثانى الكسائى وأصله عنده أول من آل اليه فى الدين يؤول ويظهر أثر القولين فى التصغير

أول الكتاب وقال أوله انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفى الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمى بها الدعاء تشبيها للداعى بالمصلى فهو فى الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذى يصلى عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها والوجود فيها ثم منه الى الدعاء فيكون فى الدعاء مجازا عن المجاز بالاستعارة انتهى وفى الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففى الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما فى الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء فى كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفى كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية فى الدعاء مجاز فى العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أى المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلى عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرحمة فى حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم فى طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لا نهاية له وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا (قوله ولو خطا) ممن قال بذلك الغزالى والزين العراقى وهو الموافق لاطلاق غيرهما كراهة الافراد وحمله على خلاف الاولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بان الافراد فى الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عمن ترك السلام باحتمال انه أتى به لفظا ان ذلك انما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية (قوله الاتمان الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح فى الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا أن تنزل منزلة الحسية (قوله وأدغمت فى الياء) قال الزرقانى أى من حيث هى لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستفزه) أى يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول اهـ وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله محمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف فى عبارة غيره أى الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده وتفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره فى القاموس وسيأتى فى جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضى كالجوهرى فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه فى تقدير واجعل كلا منا الا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أى مأخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهى فى الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق فى الاصل أيضا على الشئ الذى عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما فى المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشوه الخلقة والظاهر الثانى (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور فى تلك المحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن فى الحديث ما يقتضى أن ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله فى الدين)

فمن قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم أهلوه أو آل أمر دينهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقريره معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي ببقاء (السموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني ⁂ هداد خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اهـ وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في أما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو

الاولى حذفه لانه يريد بيان ما أخذه الاصلي لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليه يرجع اليه بقرابة أو رأي أو نحوه وقد يجاب بانه راعى المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل ⁂ فان قيل لو كان أول أصلا لا آل لنطق به العربي فقال أول وأوائل ⁂ أجيب بانه انما لم ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة وقعت اثر فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين مختلفتين كما قال الدماميني وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله فقال الشافعي الخ) انما فسره الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فالانسب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا توكيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشري المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا في سلام وهذا غير تام القواعد والمعنى أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه محذوفان والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى ⁂ وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ما ذكر اذ لا يصح ذلك الا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر معمولا بالاجنبي وهو الخبر أعني قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملهما) يفهم منه ان ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سيأتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال وفي التقوية والتقدير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم توكيدا أو نوعا يبين أو عدده ووجه المنافاة انه جعل ما ذكر أقسام المفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التأنيث لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو لانها من سما قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أي فقط قال الدنوشري قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هي دالة على استلزام أمر لآخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال أما موضوعة لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سيأتي للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك كما ستبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه اما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لاما في غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة الى لفظه اما من حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها معادل اذ لم يوجد وسيأتي في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم ان الجواب في محل جزم (قوله فهما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة للازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتأويله بجعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نصبه على ما ذكر عدم شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت أما وإقامة المقيم لانه بالتأويل بما ذكر متحدان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة (قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية عند قولها خير ما الخ (قوله ويمتنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجيء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا أن يقال سلمهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لانهما قد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الانسب

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد أما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول أما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد (حمد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة لها غالبا فحين تضمنت أما معنى الابتداء أو الشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة (مستحق الحمد وملهمه) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما أو للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أي أوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (بأحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيآت والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار (وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه) معطوفات على

للشارح التعليل بذلك (قوله والالهام ما يلقى في الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الاعلى قال تعالى فألهمها فجورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك وبالنفث في الروع كقوله عليه السلام ان للملك لمة وان للشيطان لمة وان روح القدس نفث في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهم الفصيل ما في الضرع ابتلعه وفرس لهم كأنه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو مبني على ان الالهام يكون في الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فألهمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانهما اسما مصدرين كما الا أن يقال المراد انهما على طريقه لا انه حقيقة كما يدل عليه اقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قيلا أو الذي نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها أعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وافهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه اراد بالاقتباس مجرد الاخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالاظهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظرا للمقام والا فاضافته الى النكرة معنوية مقيدة للتخصيص كما

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سرنا ذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض. (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة). صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين

يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بعلي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخدن اذ لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل ككريم الا ما شذ من نحو شهيد واشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعا كينهون وينأون وان لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أي مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالاوصاف الآتية ثابت بعد أولم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والاخبار والاعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب الآن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لان كتاب اسم ان والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال ان ان ولكن لا يعملان في الحال والاظهر انه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغنائه عنه وأن يقال فان الخلاصة أو انه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من أحدهما مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناء افرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير في حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد النحو وما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القطر الفاكهي فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتباري كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسبا الجياني بلدا الاندلسي أقليما الدمشقي منشأ ودارا وبدمشق توفي في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو احدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله

أحدهما أن الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تأخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هذا اللقب مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح أولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما سيأتي (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا (صغر حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما راجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران لا نعت لكتاب لان الجمل الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء يقال ليس لمرفقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غيرا اذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قل لابن مالك ان جرت بك أدمعي * حمرا يحاكيها النجيع القاني فلقد جرحت القلب حين نعيت لي * فتدفقت بدمائه أجفاني لكن يهون ما أجن من الاسى * علمي بنقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة فقول الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز أن تقول مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة وجاز فيه ذلك وجاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما الاولى فقول الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك أيضا وان جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله أوقع في النفس) أي فخولف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تاتي فيما سبق للذم أيضا وبعضهم خصه بغير اللقب الذي اشتهر الانسان به أما ما اشتهر به الانسان عرفا كألقاب الخلفاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وان لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب على الافصح تأخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما اضافة ونعتا) اه فان المبتدا مضاف والخبر منعوت ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الاخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبرثان) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة في الاخبار به الا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم اه ووجه النظر ظاهر لان الشارح جعل مسوغ الاخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما اضافة ووصفا واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبرا الكتاب الاول لا صفة كتاب الثاني فاين مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح لانه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الالغاز التي لا تكاد تفهم الا بعد العسر الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز أولا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب واحد وهو قربه من الالغاز لكن قال الزرقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لاطراده في نحو القوم أتوني غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالابتداء والتجرد ويمكن احداث قول يجمع بين الاقوال وهو أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والا فهي على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانها وان كانت مبنية فهي في محل اعراب لانها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لاضافتها الى المبني وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك بجعل ما لا يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا

بردأن المضاف اليه لا يكون الا أسماء لان ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك ليرد أنه مغرب واندفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقة والاوقال ثمر المقل (قوله والالغاز الخ) نظم ذلك بعضهم فقال

والالغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بغت الادب

ونظمه أيضا فقال

ولغز كرطب وعنق * والقفل فاحفظ ما أتى وحقق

(قوله أي أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بأبين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد في تطقت الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد بيحل يبين لانه يلزم من الحل البيان لانه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبهت الالفاظ بالاشياء التي عقد عليها بما يمنع الوصول اليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكي المنكر للاستعارة التبعية (قوله بفتح الياء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بأنه للتنبيه على أن أوضح فعل لا اسم تفضيل لانه لا مدح في حل أوضح المعاني وفيه أن هذه النكتة لا تطرد في ضبط الشارح مبانيه اذ لا مجال لتوهم أن الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أي تصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أي فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهي وكلام الشارح مأخوذ من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل مضارع مبني للمجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني فيصرح المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم آل جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فان ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا محول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

قاله في المغني (أنه) بفتح الهمزة والضمير للكتاب (لا افراط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه اشتهر (يساره) أي يحاذيه وقيل يمشي مشيه (ويباريه) أي يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحلل) أي أفك (به تراكيبه) أي مركباته (وأنقح) أي أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكتاب ما تبنى عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلي ومنه الماء العذب (به موارده) جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة (وأعقل) أي أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلي) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير أنا) فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أي انتقادا على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو ويحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى الى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أي تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلم (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب * (وسميته أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) * ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أى أمتنع (وأساله العصمة) أى المنع (مما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مامول الاخيره عليه توكلت واليه أنيب) أى أرجع قال الناظم * الكلام وما يتالف منه * هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

(قوله لارب غيره) اعلم أن لا التى لنفى الجنس أى لنفى صفته يكون الخبر نعتها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبر اللا لأن ذلك يقتضى أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لان بعض الافراد لا يغايره الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهى مقيدة للاستثناء والمعنى أن الارباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شئ والخبر محذوف أى لا غير الله يطلب منه شئ (قوله ولا مامول الاخيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مامول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضى على من معانيها الاستعلاء أى بيان أن شيأ تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو وعليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه أو حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه ويمكن أن يكون فى الكلام استعارة تبعية فى الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به الى اعراب قول الناظم الكلام وما يتالف منه والى أنه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الاعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدا حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أى افهم أو خذ ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أى هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ابقاء لركن الاسناد قال المصنف فى حواشيه على التسهيل انما قدر قبل الباب هذا العدم صلاحية غيره ولانهم لما يتممون التراجم يصرحون به * فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافى بانها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة الى ذلك ورده الفارسى فى التذكرة بانه يقتضى اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جنى بان الشئ اذا سلب وصفه فالاكثر أنه يبقى عليه حكمه ١٧ كباب التسوية فانه بقيت عليه المصدرية ولا يخرج عن ذلك الا قليلا وأجاب آخرون بانه أشار لما فى نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار الى الباب مع أنه غائب لانه متوقع قريب ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أى ياتى بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشئ فهو باب وهو حقيقة فى الحسيات مجاز فى المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض اذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسى فى التذكرة ماذكره بعضهم من أن هذا فى أوائل الابواب انما وضع غير مشار به ليشار به اذا وجد ما أريد من الاشارة اليه سقط لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الاشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأما من المكنى الذى يدلان عليه وانما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يراد به أنها من قرب اقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما وضع لفظ الماضى والمعنى الاستقبال انتهى وانما قدر شرح دون أحكام لقوله فى بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فانه لم يتكلم فى هذا الباب على شئ من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التى يتالف منها اه ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به فى التسهيل وغيره قال السيوطى فى حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظة حد اشارة منه الى عسر الحد فانه لا يكون الا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية فى صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم فى اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى أحد كبار أئمة العربية والمعقول فى كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بينى وبين رجل من أهل الادب فى مسئلة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على التعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة فى أخرى

انما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليقه حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذ العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفي * فان قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام * أجيب بان ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فان قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تبين باجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناظم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) تضمنه تأليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه أمر اصطلاحي لا حجر فيه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لا نتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعليقته الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشيء الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورا وجزأه العلماء أعشارا وأخماسا وأحزابا (قوله والتألف والتأليف ووقوع الالفة الخ) هذا بالنسبة الى التأليف تفسير باللازم والتأليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بيتألف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التأليف ١٨ وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بانه انما

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف ووقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

يحسن لو اعتبرت الالفة والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالفة والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدا بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب والتركيب والتأليف فراجعه وانه لا فرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتألف وما دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الا أن يجاب بان يتألف من تفعل والتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضي القصد فيه قيل والاولى أحسن لئلا لتهاصر بحاعل الانفعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التأليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا ففي الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أي لغوي (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأي سيبويه أولان محل منع مجيء الحال من المبتدا اذا كان مبتدا في الحال والاصل وليس الكلام مبتدا في الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وصح مجيء الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أي معبر به وهي مصدر كثر استعمالها بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان تاما أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر في عرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول ما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أولا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقي كما صححه في الارتشاف وقيل مجازي فيه حقيقي فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمورا الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بان هذا اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ماذكر والاشارة وما يفهم من حال الشئ ما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة عنها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازي وقيل انه في الاخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس هنا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولا عنه يبقى أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذى هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه عليه حقيقي واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقا الذى من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد لنظر الاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطه كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بانها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لا زائد عليهما مما زاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركيب والقصد للافادة على ما سيأتي أو لعدم تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الامرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب أيضا بان المجتمع فيه مجموع الامرين

وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

والمجتمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا للكل (قوله أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة) أي قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما تقول في البيضة عشرون منا حديدا أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة واما على غيرها فالاسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدي متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في الحرف (قوله لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفي انما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتامل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشري لو قال ذلك لكان باطلا لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلف اه ويجاب بان المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الاصل مصدر) قيد بقوله في الاصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي وبجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اه ومن ثم أجاب المصنف بانه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة جائز وظاهر كلامه ان اللفظ الرمي مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ في اللغة الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس وقال السيد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيان مصدريان وقيد في الاول باصل اللغة لانه الموضوع له وأما غيره فمنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أي من حيث خصوص كون الرمي من الفم اما من حيث عموم كونه رميا فهو من افراد الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الاصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة الى ما ذكر ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الفم) هذا يقتضى ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضى وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله * فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ فى تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله * أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتسبيح الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل وبحضرة البدر بن مالك على ماقاله الشنوانى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على مافى التوشيح وسلمه بان نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقى أن قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف اب ت وهى بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ماقيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاقا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الاربع واعترض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الايرادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ ذلك المتصرف اليه عند الحقيقة العرفية فيكون مقبولا وقال السيف الحنفى ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله مادل) أى وضعا بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العرفى وقد نص السيد على ان . لان الافعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور ولیست الآن كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحكى بنفى أو اثبات لان مافيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بان السكوت خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلو الصفة من عائد والثانى ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر الشئ آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند بدون المسند اليه أو بالعكس وبهذا يندخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية أجيب بان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ماوهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبنى للفاعل للاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل ودير مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذا لمسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه لا يكون الا اسما اذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كألفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمقيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهي الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفوي بانه يقتضي أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشئ غيرهما مع انهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس به فلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة في التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا (تنبيه) عرف المفيد دون الافادة مع أن التعبير بها انهي التي يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعريف الاخص يستلزم تعريف الاعم فحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطي في التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد اذ كره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا مع ان رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الافادة قال لان المتحرر في حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال والمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذي تحرر لي هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك المصرح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو فسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره الرضي والشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الالفية بانه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك وهو الماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بان ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بان اللفظ يكون مسموعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون الا مسموعا ومخيلا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن اللفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارج قال الدنوشري فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذاك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقي ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره فيما تقدم تعريف المفيد باللفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المفيد باللفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت يستثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمي وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحح أبو حيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفي الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الاصفهاني مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

* فان قلت انما يكون خبرا اذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بان المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع وائن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن فى ظن المتكلم لا فى نفس الامر * فان قلت لا يتصور ذلك فى ظن المتكلم وهو من الامور المعلومة لكل أحد * قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بهما دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضرورات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضرورات الخ لا يجرى فى مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ماذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كأن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد ان الفائدة المعتبرة فى الكلام غير المعتبرة فى باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا أفادها وهو فى غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء وأما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما فى غاية البعد والاوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أى العرفى لا الوضع بمعنى القصد لانه مر أنه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية أنه لا يحتاج الى الوضع العربى احترازا عن الكلام العجمى وما لا لتعرضه فيه لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيد غلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وماذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لانه

> ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتالف الكلام) خبرا

لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من المناطقة عند تقسيم الدلالة فى وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل فى الجميع (قوله باعرابه المخصوص) احترز عما لو سمعه من غير اعراب بل على طريق التعداد فانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدا والخبر فى اللسان العربى انما هو الحركات الاعرابية ولا يرد على تقييد الاعراب بالمخصوص أنه لو أعرب باعراب خطا بان نصب الفاعل فى قام زيد فهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تاليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتالف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قد يتالف من أكثر مما ذكر وبقى عليه سابعة وهى تالفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنة وهى من صور الاقل وهى تالفه من حرف واسم نحو الاماء لان ألا التى للتمنى لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء والاتيان بالتاء فى العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذى هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف اليه المعدود ويجوز معه الاتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه) أى الشرط وجوابه ماذكره تبع المصنف فى شرح القطر من أن الكلام فى الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قيد الاسناد المعتبر فى الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الاسناد الذى فى الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر لك ذلك بالتامل فى قولك ان ضربتنى ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وأقل ما يتالف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أى وأقل تالف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبقى للاقل صورة قدمناها قال فى شرح القطر وما صرحت به من

ان ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اهـ يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظر الما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اهـ ومراده بما يجري مجراهما ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يرد ان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي الاوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكانه قال يحصل منه الا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة والا فلا تألف وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الا عبارة عنهما قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقائم الزيدان ووجه ذلك محرر في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقة المصنف مثل أبو على الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب ان الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولاحظ الثالث في ذلك قال وللشاح أن يشاح في دار زيد أيضا لان التنوين حرف معنى فالمثال السالم اذا أحد بـــقي انه انما يتم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على ان الاسناد شرط لاجزاء على ما مر ولا يصح الجواب عنه وما قبله بان المراد من اسمين ملفوظين لانه يندفع مع قوله ومنه استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك بمجرده كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المفيد حبذا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذا فاعل ومما قيل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الاقوال وانما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا يا زيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لابد فيه من مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلابد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وان يا تمال والحرف لا يمال وانما أميلت لقيامها مقام الفعل وأما كون يا زيد انشاء وادعو زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى فمدفوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الاحكام (قوله أي التألف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لابد من حذف مضاف أي تألف استقم (قوله المقدر بانت) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لابد من المقدر أن يحكي بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لان المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله بقوله ومنه لامور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف الى التامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا لبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد او ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فانه) أي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بانت) ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور أحدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ماقال الجلال المحلى أنثه بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أى لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذى يتألف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظة لانه الذى يقال فيه اسم جنس والذى يتألف منه الكلام ماصدق الكلم أى مايصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أى من ماصدقاته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هى هى) هذا مبنى على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى هى وهو ماشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسيأتى مايبنى عليهما (قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أى جوازا مساويا للتأنيث فلا ينافى قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان في التصغير يرد الى الواحد فيصغر على كليمة لا على كليم وبعضهم بوقعه تمييز الاحد عشر واستدل الجامى على انه اسم جنس بتذكير وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث ورد بانه لادلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضى وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل والخيل والغنم فحال كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولافرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن اه وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير في الوصف اذلافرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لايدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعى مادل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هى هى ومال الرضى الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على مادون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعى استعمالا فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك ينافى لكونه جمعا لكن يرد انه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال انما استعمل في الجنس في ضمن افراد ثلاثة فاكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذى يعبر عنه باسم الجنس الافرادى والذى يعبر عنه باسم الجنس الجمعى وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فمراد الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعى موضوع للافراد وهو فاسد كما لايخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هى هى فان الماهية توجد في الفرد والاكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الا مع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحدة لكن مشى السعد في بحث كون المسند اليه مبنيا على الاول حيث قال في قوله تعالى انما الله اله واحد ان اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

أبى حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعنى الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعى تقدم وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ مايكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضار الاخفا معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة (والكلم) الذى يتألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هى هى وليس بجميع خلافا لما وقع في شرح الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعى) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

للانواع

فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الاطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله وأستفيد كونه جمعا من قوله واحدة كلمة فان الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره اذ الاصل تاخير الخبر لا يقال يعارضه أن الاصل في الخبر الافراد لان الرضى نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلم مبتدأ مخبرا عنه بما قبله أي والكلم اسم وفعل وحرف أي ينقسم الى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكلي الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كلما وكذا الباقي وأجيب باختيار الشق الثاني وحمل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان الكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حمل على معنى والكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم الى جموع في هذه الانواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضح الخ) ٢٥ يشكل عليه أن المراد بواحده فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان مسماه ثلاثة افراد فصاعدا من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد. وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ماصدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا الكلمة المرادة في قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أي واحده فرد من الافراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم الى ذلك فتامل بقي أنه على ما عدل اليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضح لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا ان الموضح لم يجعل الاقسام خبر المبتدا المحذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسياتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنم وما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تامل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بانها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الادلة والقول بانها أحدهما ليس حكما بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع مذكر من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقاني بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الاجسام قاله القرافي * أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذ فرقنا بكم البحر

للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق

وحاصل ما قاله القرافي ان فرق مخففا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون الفاء وفرق مشددا في الأجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء (قوله ككلمة وكلم) قال الزرقاني كلمة كنسوة وكلم صغر دال الكلام اه وهذا مخالف لقول غيره الكلمة نوع من النبات وهي بفتح الكاف وكذا الكلم (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي) أي المجموع قوله والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعي بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة وأستفيد من كلامه اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالته على المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ما قبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلق الموضع اسم الجنس الخ وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلام والكلم مما يفرق بينه وبين واحده التاء والتاء في المفرد الا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة واذا زيد عليه والتاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كم وكمأة) سقط هذا من قوله ان المصنف أراد الاول يعني ما التاء في مفرده (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال لا حاجة لذكر ذلك لان التاء فيه في المفرد لا في الجمع بخلافه هنا فليتامل (قوله وبهذا التقدير سقط ما قيل الخ) والشطرية والشرطية متنافيان لان الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط ان الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفي بان المراد بالشرط ما لا بد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوي هذا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم ان الافادة شطر بل هي كاللفظ شرط لان الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة المركب عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما تثبت من أمور ثلاثة تذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله أن الكلم يدل على جماعة لان اثنين فافوقهما جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي * فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره والاخبار به * قلت فائدته ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لا تهتدي الى علم ما ذكر فلله در المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والا لقال ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب الاعراب أولا وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركبت تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك ان زيد عمرو بكر قاله السيف الحنفي قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ في شرحه على الالفية واعلم أن

بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكم وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضع اسم الجنس وأراد الاول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهي الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهي مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كم وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كم وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من المجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و (الافادة) وبهذا التقدير سقط ما قيل أنه جعل الافادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (أنه) قد يتالف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أي من مجموع هذين الامرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الاربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث واعم منه باشتراط الفائدة هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله احداها أن ذكر هذه النسبة قال الحلواني الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لانه يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معروضين الخ) اعلم ان المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فاكثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام زيد ان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والافعال والحروف والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف واخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة الا الى معنى الكلم (قوله الثالثة ان ماصدق الاجتماع الخ) لا باس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة أنهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة وهو تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح في حديهما بان يقال انهما غير مميزين لانهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان تقول ان قيد الحيثية معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من أفراد الكلام مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من أفراده وخارج عن حده فهو من أفراده وليس من أفراده وداخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها ليحتاج الى الجواب لانهم لم يشترطوا في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلم عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ ق و ل وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة لافعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض الحواشي وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في باب ظن من التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب اهـ

المركب من كلمتين فاكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام) لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأبوه دون الماء (بل الاربعة) بالماء من أبوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اهـ الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول الكلم أعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه اطلق القول فى الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طلحة الاندلسى فى شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعم الجميع عبارة رديئة لانه لو عم الجميع لاطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معا فى حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا فى حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر انه مبنى على قول الامام الرازى انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشئ وانتفائه اذ لو جاز وضع لفظهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك فى معنييه فى الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد أحدها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لا فعلا ماضيا مع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعم الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحا انه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذفت منه الالف كما فى بر والاصل بار فسا ولكونه أفعل تفضيل فى التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله ولى هنا تشكيك الخ) هذا التشكيك مبنى على ان المركبات ليست موضوعة وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط فى التلويح وغيره * فان قيل قد ذكر السيد فى حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره فى حاشية العضد فانه صرح بان الخلاف فى ان المجاز موضوع أولا لفظى منشؤه ان وضع اللفظ للمعنى بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع فى المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازى بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة صالحا لا بوضع والثانى تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا فى المجاز وضع نوعى قطعا اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصى فربما ثبت فى بعض اهـ ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثانى والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافى هذا ان المصنف ذكر فى شرح اللمحة ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للمجتهد نظر فى وقت ولا يرتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان (قوله كما فى المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصى لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعى بدليل جعله دلالة المركبات والمجازات عقلية والذى حققه السعد فى التلويح فى مباحث العام ان كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغى للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد فى شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح أو ضمنى كما فى تقاصرت أفهمهم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند سيبويه) سيأتى الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه) هذا يقتضى انها تطلق على

قال فى النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لاطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر (و) من (الكلمة) لاطلاقه على المفرد والمركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده فى مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموما من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شئ من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم فى قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولى هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كأخ فانه يدل على ألم الصدر ودلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله فى شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى فى شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعى بحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فى نحو قولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم فى نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبى الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قائلها أى ان مقالته من قال رب ارجعون لعلى أعمل

الـكلم الذي ليس بكلام لعـدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السنهوري في شرح الاجرومية (قوله لا قلـل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفي التوضيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ماذكره في تعليقه من ان قدق كلام الناظم التكثير داقعا به اعتراض من اعترض عليه بانها ان كانت التقليل بالنسبة فممنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن ردبانها في عرف المصنفين للتقليـل قال المصنف في تذكرته هي للتقليل من غير ارادة شئ منهما بل أراد انه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولاشك انه قليـل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اه وبهذا تعلم ان الشارح مسبوق بقوله ولك ان تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقاني اللام لبست للحقيقة اذلا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم في الجملة وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة او الشمول بلا ريب اه وحاصل ما أشار اليه ان اللام للعهد الذهني على رأي المعانيين أي الحقيقة في ضمن بعض الافراد وكانه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقـة الفعل والحرف وقوله اذلا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الـكلام الاسهوا اذ الجنس يوجـد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا لوجوده في ضمنـه فليتامل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يجاب بانها للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يبيع ٢٩ الاحمرين هذا ورد بانه يلزم على ارادة العهد الذهني ان يكون تعريفا بالاخص وقدجوزه بعضهم (قوله لانه يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمـدة للناظـم لكن قال في تعليقـه ان ذكر حرف الجـر يرجع بان على والكاف يستدل عـلى اسميتهما بدخول حرف الجـر لا بالكسرة التي هي المجرور جعه شارح اللب أيضا لان الجر يكون في الفـعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخـله الا بتاويل كذا في التوشيح وقال اللقاني الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله * ما ليلى بنام صاحبه * اذ قوله من أن قمت مدخول من اسم تاويلا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت هو الحرف والفعل لا يكون اسما بل في حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما في حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر لانه في محل جر فلا تزيلا لانا نمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ في محل جر انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق في الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عـدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس و يعرف اسمية ماذكر بشئ آخر كدخول حرف الجر اه وماذكره من ان الجر لا يتحقق في الاسم المجرور محـلا ياتي عن ابن قديد خلافه هذا وفي كلام المصـنف اشارة كما قال اللقاني الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ماهي علامة عليـه وان لم يجب انعكاسها أي انتفاء ماهي علامة له عند انتفائها بخـلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أي تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامـة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيـه الاطراد (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هـذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هـذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ماذكر بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو ومعناه احدى هـذه العلامات جميعها أو مجموعها او ما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح

صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
* ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في الورود (لا قليـل) كما يفهم من قول الناظم * وكلمة بها كلام قد يؤم * لانه قد شعر بالتقليـل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك أن تقول اطلاق الـكلمة على الـكلام وان كان كثيرا في نفسـه لـكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات
(فصـل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم (احداها الجر) وهو في الاصـل مصدر جر (وليس المراد به) في النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اه وكما قال الموضح في الندا وليس المراد به دخول حرف النـداء كما سياتي فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أي حرف الجر (قد يدخـل في اللفظ على ماليس

(١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بايدينا وهي غير ظاهرة فليحرر

باسم) على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ماليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتامل (نحو عجبت من أن قمت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتأويل أي من قيامك (بل المراد به) أي بالجر (الكسرة التي يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الاصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت نونا وفي الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلحق الآخر) أي تتبعه

(قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن ان يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لانه في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا في اللفظ على ماليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ماذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم علل في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أي التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة (قوله فليتامل) قال الدنوشري تاملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجر أي دخوله في اللفظ أي التلفظ على ماليس باسم حقيقة أي فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول في اللفظ على ماليس باسم فلا يكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الاشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفي الاسمية وفي الحقيقة لا بد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني لدلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضي نفي الاسمية مطلقا حيث قال بقول الشارح لا الدخول في اللفظ أي لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ماليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذا من قوله ماليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر) قال ابن قديد فيه نظر لان الكسرة التي يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع في محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلا ولذا قالوا انه مبتدأ في قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة في نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم اهـ ونظر (لفظا فيه في التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدي المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديري والمحلي لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدي ان موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أي نائب الكسرة اشارة الى قول نحوي الحجاز (٣) في قوله المسماة رفع الستور والارائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثنى والجمع اهـ وقال السيف الحنفي لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لان الكسرة هي الاصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما في التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا نقول في الفتحة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدي لانه يرى صورة الفتحة موجودة في الفعل فلا يكفي هذا عنده في التمييز وكذا الياء مرادا في نحو تفعلين فلا يكفي عنده في التمييز وان كان كل ما ذكر يختص بالاسم فوضح ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدي فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخييلية التي هي قرينة المكنية التي هي التشبيه المضمر في النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو في الاصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

(٣) قوله في قوله المسماة الخ تقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قولة يعني في حاشيته اهـ

أصله كما قال العجيمي فاندفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الاسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لان التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقته نونا كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سينت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكوفتها أى ألحقت بها كافا اه (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لان التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط بالمصرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما يأتي وبقولي لا خطا فعله المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا المحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقولي لا خطا الا انه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولي لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من الالف أيضا والا لم يحتج لغير توكيد في نحو لنسفعن ومن عمم كابن المصنف لم يحتج لذلك ولا يرد عليه مزيدا في الوقف حيث تكتب بعوضها لان السقوط خطا يكفي في بعض الاحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه ان وجه الايراد الثبوت في الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الالف حتى في الدرج فكان الاولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله وبقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغني عن قيد الآخر وفيه أن اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفي في حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا انما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله في التوشيح أن قول والده نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لان هذه نفس الآخر الا أن يقال لما كانت للالحاق كانت كأنها ليست آخرا حقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج بعض افراد التنوين الخ) أى فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقي عليه أن يقول ولئلا يدخل النون في نحو ضربون وقفا فانها ليست ساكنة اصالة وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما لم ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الالف الخ) أجيب أيضا بان الميم كما هي أول باعتبار عدم تقدم شئ عليها آخر باعتبار عدم تأخر شئ عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هنا وأورد على قوله أن التنوين لحق الالف أنه غير مسلم وانما لحق الهمزة فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض مشايخنا ان الهمز مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت الالف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أى قبل التنوين فانه آل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة لانه انما لحق الهمزة (قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظر لان تنوين التمكين مركبا اضافيا منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان

(لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون) و بقيد عدم الخط أيضا (النون) الاولى (في ضيفن للطفيلي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس (و) النون الاولى في (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وها ان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) و بقيد عدم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لانها لا تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين يلحق الالف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد أو حكما كيد (و) خرج (بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وستأتي) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحمد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية (و) خرج (بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسر فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين)

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة لمنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالب المنسا ما في من أنه قابله فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فانه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سيأتي في باب الاضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا الاعن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لدى زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفة فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللحوق للاسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للاسماء المعربة المنصرفة لاعن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التي لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا الغالب الاسماء شيء واحد فاحد التقييدين لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفة حقيقي كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامهما ٣٢ لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر فاطلاق انها منصرفة فحقيقة اصطلاحية

والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيد و) نكرة نحو (رجل) و (رجال) والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها قويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) في فرعيتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استزدت مخاطبك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا أردت شخصا ما) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أي حديث

لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوشيح وأورد عليه نحو صه لو سمي به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بأنه لا يخلو إما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علما ولا يرد حينئذ وان كان الثاني فلا يخلو إما ان تحكيه أولا فان حكيته ثبت في التنوين محكيا وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين كان وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجري مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحركه فهو كسقر وانما يمكن أن يقال ذلك في مثل يد ودم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فاذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشري ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشري الظاهر انه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال أبي في حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده في أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخولهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اهـ قلت

هذا الذى ذكره آخرا من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيته فى جمع الجوامع وقررته فى شرحه وفى الاشباه والنظائر النحوية وانما نبهت على ذلك لانه قد يستغرب فيظنه من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشرى هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل فى معناه مثل ضرب فى ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام فى ذلك وقال الزرقانى قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول فى حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشرى فيه فان أسماء الاصوات المحاكى بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بأنها ليست اسماء الملاجامى وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير فى هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله فى نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشرى ربما ينافى ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه فى ٣٣ مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقانى

كان (نونتهما) فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الشمانينى النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب جعلوه فى مقابلة النون (فى نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه والذى يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شئ والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال آخرون الالف والتاء فى مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

محصل ما فهمه الشارح من الرضى ان التنوين فى جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذى فى مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان فى قيام كل منهما مقام التنوين الذى فى مفرده فاين المقابلة مع ان كلام الرضى ليس كذلك اذ قال عقب ذكره يكون التنوين فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ما نصه فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط

وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شئ من معانى أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شئ من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أى لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شئ (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أى علما فان فيه العلمية والتأنيث واعترض بانه لو كان للمقابلة فى هذه الحالة وسيأتى انه يجوز ترك التنوين اما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشرى قد يرد هذا الرد بقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن فجبر بالتنوين وقيل انه نائب عن الفتحة أى النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته فى حالتى الرفع والجر ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب) قوله ليست هى التاء التى فى الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هى وحمل الباقى على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقانى لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية فى جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشرى لعل وجهه أن الالف والتاء فى مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أى جعله الشئ عوضا عن شئ آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كأن الشارح فهم ان الاضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بانه عوض عن الياء فاقتضى ان فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد ان فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف الى فعل الفاعل لكونه سببه فليتامل وهو ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي فانه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من اضافة المسبب الى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الاضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فان التخفيف علة غير موجبة وهذا انما يأتي على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال اما على القول بان الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لانه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فانه يرى خلافه فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف الا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمنفي لا للنفي (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء أي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يأتي الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج الى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن افعل فقط وقوله ايبطر من ويبيطر أي مضارعا بيطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول لنحو جوار وفي هذا لاذ بدون كلمة نحو للاشارة الى ان الاول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني لا ثاني لاذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين الى قياس اذا الظرفية على اذ في ذلك وانها اذا حذفت الجملة التي تضاف هي اليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى واذا الآتينا هم اذا الامسكتم اذا الاذقناك واذا الايلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيك اذا أكرمك بالرفع على معنى اذا أتيتني أكرمك فحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن انه منفرد بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله أبو حيان في تذكرته عن ابن رزين والزركشي في البرهان وقال به الخوبي من أئمة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بابسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم اذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارس لان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به الى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لان اذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء انما هو لذكر الجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فان فيه رجوعا الى الاعراب الذي هو أصل في الاسماء ويكون التنوين تنوين تمكين.

وليس هو عوضا عن شيء فاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش و جوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لاجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم وبعيل مصغري وأعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو أبيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذ في نحو يومئذ يفرح المؤمنون عوضا من الجملة التي تضاف اذ اليها) والاصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا من الجملة المحذوفة ايجازا أو تحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر أراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع أنه ذكره في المغني لان التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف (وهذه الانواع الاربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة (تنوين الترنم) أي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب انما سمي به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم اهـ وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ووجهه أن يوم الزمان وافق الزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله محوي الحجاز وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش أي لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف اليه اما مفرد نحو كل وبعض واما جملة وهو اللاحق لاذ (قوله لان التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه في حواشي القاكهي (قوله وهذه الانواع الاربعة الخ) أورد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخر ستأتي في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه اضافي بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفي التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التي ذكرها مستوية في اطلاق التنوين عليها لان ذلك شان الجنس وأنواعه كما يستوي الاسم والفعل والحرف في اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الايضاح متى أطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أي التمكن فاذا أريد غيره من التنوينات فقيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا أطلقت فانما يراد التي للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٠ اهـ وهذا قد يعطي أن التنوين حقيقة في الاول مجاز في الباقي لان التقييد شان المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكر في الالف واللام فانها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الاول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بانه يرى أنه داخل في التمكين وذكر ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ونعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما في التمكين وهذا كله وان لم يرجع ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الاصل والباقي فروع وقد قررت في حاشية المغني وفي الاشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات ففيه أداة هي الاصل وباقي أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام ويا أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اهـ أقول وفي دعوى أن التنوين أدوات تأمل وانما هو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسئل هل هي حقيقة في التمكين مجاز في غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أي المحصل للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لايهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والاضافة لادنى ملابسة (قوله أبدل منها) قال الدنوشري فيه تأنيث الضمير الراجع لحرف العلة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اهـ ويرد على الجواب الثاني أن تأنيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدا التأنيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لان ذلك في حروف التهجي كالباء والجيم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وارادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها أي ضحى يومها اذ العشية لا ضحى لها ٣٠ يبا عن بالاصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ما سبق وفيه اشكال اذ آخرها على ما سيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك اذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعاريض المصرعة والا فكيف يصح التمثيل بقوله ﴿ أقلي اللوم عاذل والعتابا ﴾ ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قوله أقلي الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصراع بيت والا فالشاهد في اصابن فقط اذ انه فيه هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كأفد وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبر أولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين والاظهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لا بد من الاتيان بالمضاف دفعا للايهام اشارة الى جواز الامرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار بما سلكه في شرح العمدة والتسهيل الى جواز الامرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد ﴿ فان قيل بين هذا أي قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف ﴿ قيل معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أحد حروف الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مفعول له لان الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غاليا) لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمي الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسروا ما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غاليا القلته) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضربا وان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التدرين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولانهما يكونان في الاسم والنون لا تكون الا في الفعل ثم ان فتحة اضربا للتركيب كما في خمسة عشر لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق (كقوله) وهو جرير

(أقلي اللوم عاذل والعتابن ﴿ وقولي ان أصبت لقد أصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن (الاصل العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقلي أمر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة

أفد الترحل غير أن ركابنا ﴿ لما تزل برحالنا وكأن قد

الاصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني انما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبر أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله (ومن ثم سمي غاليا) وسمي الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب أنه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد ان في آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو أشبه قياسا على ما له أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

قومن واقعدن بخلاف نحو قم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشري قد يقال أن ما ذكره ضده فان التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لا انه نظيره من كل وجه فليتامل (قوله وقاتم الاعماق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوي المخترقن المخترق مهب الرياح أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والاتحمي بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترنم لا الغالي اذ هو بدل من الالف لان أصله انهجا كما ينبي عن ذلك بقية الابيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناظم من أنه * ياصاح ماهاج العيون الذرفا * فان عجز هذا * من طلل أمسى يحاكي المصحفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعروف بما تقدم ولا بد من اثبات ذلك والا لا يصح الرد عليه بجواز أن يكون هذا التعريف لنوع من أنواعه وحاصل هذا يرجع الى الاختلاف [illegible] ومن لا يسمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما عرفناه لا غير فليتامل وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هي أمور اعتبارية فاي فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها واي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول ان تنوين الترنم والغالي من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاحي ففي قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير وان كان أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كأولئك انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا ان التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكر زد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ماهمز اشارة الى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زد اشارة الى شيء ويحتاج انه دخل في الضرورة قسمان تنوين المنادي وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا تحته

على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني يلحق امارة على الوقف اذ لا [illegible]
أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد [illegible]
التنوين انما يلحق الكلم اذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول بأول البيت [illegible]
والتحرير هو الاول وهذا التنوين يلحق الاسم كقول رؤبة * [illegible] *
والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحمي انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم يا سلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى أترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان فحذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية (انهما) ليسا بتنوين بل هما (نونان زيدتا في الوقف) وتقدم حكايته ما في شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيلي (في الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شيء لثبوتهما مع أل) كالعتابن المخترقن (وفي الفعل) كأصابن وانهجن (وفي الحرف) كقدن وانن أول الامثلة للترنم وثانيهما للغالي (وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل) وليس شيء من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا) التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة أنه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفي المنادى المضموم كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله
مكن وقابل وعوض والمنكر زد * ورنم اضطر غال واحك ماهمزا

افرادلتكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين مالاينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله تقدّ اشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمى لايجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويجاب بان هذا مصدر سماعى لاقياسى وقد صرح فى القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أى ادخاله اذهو الذى يطلق عليه النداء المنفى (قوله قد تدخل فى اللفظ) تقدم مافى نظير هذه العبارة فى الجر (قوله فقيل ياقيهما الخ) رد المصنف فى التعليقة الجوابين بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان مادخلت ياعليه فى مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرف فهو الامن يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم الاول بانه كما لاينادى الا الاسماء لاينبه الا الاسماء لان التنبيه يستدعى منبها وهو المنادى ورد الناظم فى التوضيح الثانى بان القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقانى ان قلت النداء هو الدعاء وهو وصف المنادى بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى مدلولها قلت المنادى المفسر بها ماخوذ من نودى لامن نادى والمراد بندائها كون مدلولها منادى أى مدعوا انتهى وحاصل جواب الاشكال الاول أن النداء هنا مصدر نودى المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم والا فات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لايكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمى عن الاشكال الثانى بقوله الا أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أى مطلوبا اقبالها) أى اقبال مدلولها على مامر وقد يرد على المصنف انه علل عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع إن كونه منادى انما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لايكون الا اسما بان كونه مفعول به علامة خفية لايدركها المبتدى ولا شك ان كون الكلمة مناداة أى مطلوبا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول (قوله غير الموصلة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لايحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال فى التوضيح بنى على رأى الناظم والا فقد صرح بمخالفته فى المغنى وان ذلك خاص بالشعر وفى شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس فى كلام المصنف مايقتضى أن دخولها عام أو خاص اختيارى أو غيره وحيث دخلت عليه لاتطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا الا بتكلف ان العلامة دخولها دخولا لاضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لامحل لها لاطلاق أن جملة صلة الموصول لامحل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره بسطناه فى حواشي الفاكهي (قوله متمكن من أن يقول المرضي) لايقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضي مذكر

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمدمع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أى بالنداء (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل فى اللفظ على ماليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول (نحو ياليت قومى) والثانى نحو (ألا يا اسجدوا) لله (فى قراءة الكسائى) رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف فى توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره ياقوم ليت قومى وياهؤلاء اسجدوا وهو مقيس فى الامر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أى مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص (نحو ياأيها الرجل) وياأيتها المرأة (وياقل) بضم الفاء واللام وياقلة بمعنى يارجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يازيد ويا هند قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة (الرابعة أل) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام) من العقلاء (فاما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه فى شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته *) ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحاكم يحكمه الخصمان فى الامر والترضى بادغام اللام فى التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول أل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد

وقد قال ابن الخباز اغا لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الاول ان المؤنث المجازى لا يجب تأنيث
عامله المسند اليه كما فى طلع الشمس والثانى ان حكومته مصدر بمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعنى وان كان اللفظ
مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا وفى قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشئ ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم
الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التى يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين
الاسناد المعنوى) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظى هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم
فى الكافية الشافية لكنه فى التسهيل خص الاسناد بالمعنوى (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد
الجرجانى قدس سره ورد على الرضى فى جعله الاسناد فى هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر
ومن أخرى مدلول عليهما بهما بان ذلك تغير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى المهملات قال
والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية فى أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائه من المبانى فاذا أردت أن
تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دال على
شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا
قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفادا له من غيره والمقصود
انه فعل ماض بسبب
كونه موضوعا لمعناه
واسمية المبتدا وعمل
الفعل وذكر متعلق
الحرف أحوال لها اذا
استعملت فى معانيها
ولعل الناظم فى التسهيل
يجنح لما قاله السيد
ويقول بمثله فلا يلزمه
ما قاله المصنف فى الباب
السابع من المغنى من
غلط النحاة فى قولهم
الفعل لا يخبر عنه
والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف فى معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقانى يرد عليه
ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان
القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر
* ان لوا وان ليتا عناء * فشدد الواو أى ان قوله لو وليت عناء الا انه فيه أنشد هذا الرضى فى باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه
يقال من بتشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا وهو ما مشى عليه الرضى وقال
فى الكافية بعد هذا البيت وضعف الثانى فى لو وما أشبهها وفى التسهيل وان كان ما سمى به حرفى هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف
لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيد ودم ولم تضعف وفى اعرابه نظر على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه
الوضعى فى البناء الا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أى أجعل تلك الاداة التى نسبت
لها الحكم اسما للاسناد اليها والاسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت اما لقصوره
على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء
وكسرها وضمها ولا مرجح لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) فى حاشية السيف المحقق الاضافة فى قوله تاء الفاعل
بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوى فلا يرد ان هذا يصدق على التاء من قولك ما قام الا أنت من جهة انها منسوبة الى أن التى هى
الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل فى تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والايراد وانهما اتفاقى

تدخل على الفعل الماضى نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه)
أى الى الاسم من قوله يتميز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه ما) أى حكما (يحصل
به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كما فى) نسبة القيام الى تاء (قمت و) كما فى نسبة الايمان الى (أنا فى
قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون
المسند اليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوى كما مر
واللفظى فى نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما
باسميتهما قال فى الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو أعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء
* (فصل ينجلى الفعل) * ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها فى النظم بقوله
بتا فعلت وأتت ويا افعلى * ونون أقبلن (احداها تاء) ضمير (الفاعل) فى المعنى فالدور مدفوع والايراد
ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل فى علامات الفعل وأخذ الفعل فى تعريف الفاعل وأما الايراد

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذى أخذ فى تعريف الفعل هو المعنوى والفاعل الذى أخذ الفعل فى تعريفه الاصطلاحى وأما الجواب عن الايراد فحاصل جواب الشارح ان المراد تاء هى ضمير والتاء فى أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفى أن لا ايراد مبنى على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هى الفاعل وهذه ليست كذلك وما ل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر فى العبارة مضافا والمحشى جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال فى التوضيح فيه ايماء الى ما قاله ابن مالك فى شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيسى فى شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التانيث الساكنة وفى قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث الساكنة) قال العجيسى زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال فان قلت فما وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلى ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل قلت اختصاصهما بالماضى والماضى مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق بارادة قال تعالى انما أمرنا لشىء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فاوقع الماضى الذى هو أراد أولا وياء افعلى ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والامر فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت قلت لانها لا تلحق فى وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف فى كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فان تاء فعلت أحدر كنى الاسناد دون تاء أتت كذا فى التوشيح وليتامل قوله وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ فان هذا لا يتصور الا مع قطع النظر ٤٠ عن تلك الزيادة (قوله بحركة الاعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل فى المتحركة

فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الا أنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هى الفاعل وهى اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) فى الاصل (كقامت وقعدت) ولا التفات الى عروض الحركة نحو قالت أمة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء فى الاولى وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحركة الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسى ومن تابعه كابى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفى

بحركة البناء أخذه من المرادى وقد علمت انه لا حاجة اليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلى فلعل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أى اذا كانت فى الاسم أو الكلام فى التاء المتمحضة للتانيث فلا يردان المتحركة بحركة بناء تكون فى الافعال أولا كتقوم هند لانها لحقت أولا وتدل (و)
على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقانى قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفى ولا الرجاء فليتامل فان قيل فان لم يفعلاهما فقد قاما به فيكون فاعلا قلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان فى الرد بالتاء الساكنة نظرا اذ تاء التانيث هى الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هى فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفى النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها المشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمى بان المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا فى الجملة وان لم يكن فاعلا فى ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على التانيث فى الجملة وان لم تكن للتانيث فى نفس الامر بل فى نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقانى من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر فى تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم ناف وراج فتامل أقول ويمكن أن يجاب فى تاء المخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما انت هند ومن قال معناها النفى مراده الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بتاء انت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أبو البقاء فى اللباب أما ليس فمن البصريين

(٣) هكذا بياض بالاصل الذى بايدينا ولعل الكلمة التى كانت هى فيه هى مدلولهما فيكون الكلام اذ مدلولهما لم يفعل اخ أو نحو ذلك تامل اه

(و) ردعلى من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجى والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاء المذكورة تقول لست ولست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية) فقط وهى تاء التأنيث الساكنة (ردعلى من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما فى بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ماهى بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يمثل بالعلامتين كالتى قبلها لان تاء الفاعل لاتدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة (الثالثة ياء) ضمير المؤنثة (المخاطبة كقومى) ياهند (وبهذه) العلامة (ردعلى من قال) كالزمخشرى (ان هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسمافعلين) للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما فى أرم والمحذوف من تعال الالف كما فى اخش العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

من قال هى حرف وان الضمير المتصل بها لشبهها بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال فى التثنية هما وفى الجمع هم واو وأبو على يشير اليه فى كتبه كثيرا ويقوى ذلك انها لاتدل على زمان وانها تنفى كما تنفى ما وانهم شبهوها بما فى ابطال عملها بدخول الا على الخبر فى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هى فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما ويدل على انها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما (قوله لقبولهما التاء من) ولاتصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سيأتى فى بابهما ان فى نقل الخلاف فيهما طريقين وفى التبيين لابى البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما فى الاصل صفة لموصوف محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائى نعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك فى قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون فى الاسماء الوجه الثانى ان تاء التأنيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون فى الاسماء # فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء فى نعمت ٤١ تدل على تأنيث الفاعل كدلالة التاء فى قامت والتاء فى ربت وثمت تدل على تأنيث الكلمة فى نفسها لاعلى التأنيث فى غيرها وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فلولا انه لم يقف أحد على نعمت بالهاء # فان قيل لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز ان يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة فى معنى الجنس فكان التذكير لذلك على ان الحجة فى جواز دخولها لا فى وجوبه # (تنبيه) # قال ابن اياز فى شرح الفصول اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة الفعل فانها دالة على تأنيث فاعله لان الفعل لا يقبل التأنيث لان مدلوله المصدر الذى هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل فى التأنيث هى الحقيقة التى لها فرج وبازائه ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا انما يتصور فى الاسماء فلما امتنع التأنيث الحقيقى حمل غيره فى المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجانى فانه سوغ تأنيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتأنيث اللفظ الا انه توجد فيه أمارة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ (قوله فهات بمعنى ناول) قال فى البسيط وأما هات زيدا ففيه مذهبان انه اسم للفعل مسماه أعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثانى ويعزى الى الخليل انه فعل والهاء فى أوله بدل من همزة آتى يؤاتى ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتى وهاتين وفى التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى لما عى بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتى من علامات الافعال قال # لله ما يعطى وما يهاتى # أى وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه الاهات بكسر التاء لانه أمر من هاتى كعاطى (قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعينى وفى التوشيح قوله أقائلن كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد فى أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزى عن أبى عبيدة وقال ابن دريد فى أماليه أتى رجل من العرب

أمة له فلما حبلت جحذها فانشأت تقول أريت ان جاءت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا أقائلون أحضري شهودا * فظلت من شر الاداة كيدا * كاللذ تربى صائدا فاصطيدا * وكذا أورده السكوني في كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأورده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائلن أحضري الشهودا وقال انما جسره على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله
وما أدري وظني كل ظن * أمسلمني الى قومي شراحي (قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار الشهود منه وذلك لان الاستفهام في قوله أقائلن انكاري ووجه انكار ذلك ان من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في نون أنا) أي بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط وذلك لان الحذف على الاول اعتباطي وهو غير قياسي والادغام على الثاني غير قياسي لان المحذوف لعلة كالموجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواني فيه أمور أحدها ما ذكره انه يعتبر في المقيس الخ فيه نظر من وجهين الاول انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه في علة الحكم لا في غيرها وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثاني سلمنا ما ذكره لكن نقول ان الالف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءة غير ابن عامر لان ابن عامر قرأ باثبات الالف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا واثباتها وقفا وكفى ذلك في كون المقيس على وزان المقيس عليه * ثانيها ان في اعطاء ما ذكر نظر الجواز ان المتكلم يجرد من نفسه نفسا مخاطبا * وثالثها ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره وأما ان بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شئ مما وقفنا عليه فان كان الشارح أطلع على نقل في ذلك فسمعا وطاعة والا فهو محل توقف واقتصر الدنوشري على قوله يمكن ان يقال انما يشترط مماثلة المقيس في علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على ان الشارح سيأتي في كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حد وان امرأة خافت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم انه لم يسبق بما قاله وكان وجه كون ما سيأتي للشارح كذلك ان هل ليست كان من كل وجه لان ان مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة (قوله على ان العيني الخ) قد يقال العيني انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال الدماميني ما نصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصاله بنون التوكيد هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه مضبوطا كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يشكل حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضي للبناء انتهى وهو صريح في انه عند ضم اللام لا يكون مبنيا لزوما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح حينئذ بان النون انما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فبقي على أصله مع انه لا ضرورة في بنائه

أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

(أقائلن أحضروا الشهودا) فضرورة نادرة أي دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن و رأيت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول أخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أآمرن أنت باحضار الشهود لمعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين في نون أنا على حد قوله تعالى لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولن انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك

فصل

بل في لحاق النون به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شيء) السيف الحنفي تساهل في تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر في الاسم بتمييز لان من علاماته الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر في الفعل بينجلي لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بيعرف لان علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقاني كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفي الحرفية دليل أي كان تقع الكلمة أحد ركني الاسناد فانها حينئذ تنتفي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضا ان كلامه منقوض بكيف فانها لا يحسن فيها شيء من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد في اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قط فلا نقض قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى في المغني عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين لانا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لان الوقف يبين الغير وبقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع أن في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع معه انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقي انه أورد على معرفة الحرف بما ذكر

(فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) المذكورة للاسم والفعل لا غيرها واليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه (فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيا كهل) حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص به اما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) واما تقديرا نحو وهل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر (كفي نحو وفي الارض آيات للموقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها لم يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

الدور لان علامات الاسم والفعل حروف وكأنه قيل يعرف الحرف بان لا يقبل شيأ من الحروف ودفع بانه لم يعنون في علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظا مخصوصة (قوله وتعبيره بالمثل مجاز) هذا بناء على افتراق الجمعين في المبدا والنهاية والذي حققه السعد انهما يفترقان في النهاية فلا مجاز هنا (قوله حيث لم يكن في حيزها فعل) أي كما اشار اليها بالمثال (قوله فتختص بالفعل) أي فتكون داخلة عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهم انها اذا دخلت على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أي على خلاف الاصل كما اشار اليمني قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما اختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث اشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا لا وان وأما لات فهي لا والتاء فيها للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال الاشموني وانما عملت لن أي واخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانهم اعملاها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام التعريف) أي لتنزيلها منزلة الجزء ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص واقول يرد عليه ان واخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل يعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الاشموني في شرح الالفية ان ان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجر لما يذكر في بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الاصل كقد

* (فصل والفعل) * بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي تقريره (احدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسيأتي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله * فعل مضارع يلي لم كيشم * (والافصح فيه) أي في يشم (فتح الشين) مضارع شمم بكسر الميم (لاضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لافتحها) والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ اهـ والصواب ورود مع من حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه (ومتى دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غدا واما الفعل (كأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فأوه اسم لاتوجع وأف اسم لاتضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

والسين وسوف أي لتنزيلهما منزلة الجزء كذا قالوا وقال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء * (تنبيه) * تحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله والفعل جنس) أي اضافي فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللقاني والاظهر ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا الخ) قال في الغرة * فان قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا مالا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبني مضارعا لمشابهته الحرف * فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا التبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال * فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعض ساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغيير بشيء له بعض وانما الحركات هي التي تتبعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابه للحرف السكون فهو اذ لا يتبعض واعطى المشابه للاسماء بعض الحركات * فان قيل لما شابه الفعل الاسم أعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فانهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرابا وللافعال حروف تختص بها فاحدثت فيها اعرابا انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها اليس من جهة انها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها للاعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللقاني ينتقض بنحو يا في يا زيد فانها نائبة عن ادعو وهي حرف الا ان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظرا لان الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا نقض بيا

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى لانسلم أنه قياس فى اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس فى اللغة ممتنع ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات أما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة فى نظير ذلك وقال ابن الانبارى وهو أى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الاولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع)

فهو اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أف بالسكون والسادسة أفى بالامالة والسابعة أفاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثانى) الفعل (الماضى ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا الله وعسيت أنا ولست (أو تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما أومأ اليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعنى تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله اه وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين ان أل فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال بالتا للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضى) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضى (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات أربعون لغة ذكرتها فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها أفعال ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشا من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر) أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قومن) فانه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم * (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذى هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته (وان دلت) كلمة (على الامر) الذى هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما للمصدر نحو

* صبرا بنى عبد الدار * بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى انزل وأدرك) أو هى حرف نحو كلا بمعنى انته (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) فى قول الناظم

والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

تقرير الدور واضح لانه عرف الامر بان يدل على الامر ووجه الدفع ما قاله المصنف فى التعليقة أن الامر المعرف هو الامر الاصطلاحى وهو لفظ والامر المعرف به هو الامر اللغوى وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران فى أن المصنف أورد على علامة الامر المذكورة أفعل فى التعجب كقولك أحسن بزيد فانه فعل أمر مع أنه لا يفهم منه الامر وأجاب بان شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فان قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بان يدعى أن أفعل فى التعجب أمر للمخاطب بان يتعجب ولان فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا اشكال لانه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله

* فاحر به من طول فقر واحريا *

أراد أحرين فابدل النون فى الوقف ألفا قلت لا لان هذا وان كان قولا لقوم من النحاة الا أن الناظم لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الا مساويا لقولك ما أحسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال الدنوشرى جعل العلامة هنا وفيما تقدم فى المضارع والامر منعكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شأنها فلينظر وجهه اه * وأقول قد عرفت وجهه فى علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى انزل وأدرك) ضبط بعضهم انزل بالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان انزل من النزول وأدرك من الادراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

(فان اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لانهما يقبلان التنوين) تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الامر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما ولله دره حيث تمم أقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع ومفهوى علامة الامر التى أغفلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبنى)

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتفريعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار به الى أن فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فمنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضى بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكره

ضرب

قال الحفيد لا نسلم أنها تدل على الامر بل على الردع والزجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه أن الذى علم مما تقدم هو مطلق أسميتهما والمراد هنا اسمية الفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو نزال ودراك لانه أفاد أن الدالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا محذور فى ترك التمثيل بهما او رد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمية نزال ودراك مما تقدم أنه يفضى الى بطلان العلامة التى ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بان غاية ما لزم أنه من قبيل التعريف بالاعم وقد أجازه القدماء لانه يفيد التمييز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل فى بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو أن ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تمم أقسام اسم الفعل) أى لان الناظم ذكر من أسماء الفعل الامر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهوى الخ) معطوف على الاقسام أى وحيث تمم مفهوى علامة الامر وذلك لان علامة مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح بيان القيد الثانى (قوله التى أغفلها) صفة للاشياء المتمم بها *(هذا باب شرح المعرب والمبنى)* مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار اليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وانما قدم) قال الزرقانى ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب أنه لما ذكر تعريف الاعراب وهو يفهم منه لانه بخلافه فكأنه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وهل جىء بها لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها لا فى اللفظ ولا فى التقدير أوهى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية الى جواب فيه كلام مضطرب السعد بيناه فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط * وأجيب عما أشار اليه الشارح من الاعتراض بان معرفة المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما ستعرفه قريبا فى حكم الاسماء قبل التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها (قوله تأصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الاصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية وجرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبارا لمجرد صلاحية استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا المعرب الذى هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أما قبله فهى مبنية اه وقال الزرقانى قيد بذلك لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجىء منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجىء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد فى كون الاسم معربا وجود الاعراب بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان *(تنبيه)* محل الخلاف فى الاسماء قبل التركيب الاسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره أن

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمى أمكن والاسمى غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تفتقر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب (مبنى) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وسموه خصيا وليس بشئ (و) المبنى (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه منه) أى يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدنى * (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعى) أى المنسوب الى الوضع الاصلى وهو المشار اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعى في اسمى جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتا قمت) أى كالتاء من قمت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء

الاعتراض اندفع بمجرد تقديره منه ثانيا وفيه نظر لان مفهومه لا اشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المقصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى فانظر حاشيتنا عليه نعم الذى يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بانه لما ذكر ان المبنى ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قد رضربان في كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقانى يعنى الراجح فالمتجه أن يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يبنى عليه غيره اه قال الشهاب القاسمى قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشى المفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن للمرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا ممنوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كما ان المعرب راجح في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تتبين المعانى المعتورة عليه فالمبنى مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعانى به ففى قوله وهو الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصالة المذكورة وذلك فائدة أى فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتامله اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذى يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الاصل فافرادها وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الآخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتى أن يبدل حرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثنى في النصب والجر والتغير في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدنوشرى مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هى المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث قال المبنى ما ناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقانى ان أراد الشبه القوى المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد انه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوى والغفلة يتوهم ان الشبه في أب ونحوه من الموردات قوى فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعى) قال المصنف في الحواشى شرط اعتباره تأصله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن الافا ما قوله حين يأتى غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم المقتضى للبناء اضافتها الى مبنى وجعل البناء في الثانى أولى له لا حية غير فيه لحلولها محل الاختلاف الاول والثانى تقول أتى وبأتى يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهى قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذى هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا الآن يحل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمنى والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال اللقانى يرد عليه مع فانها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهى الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضى اه وأجاب في المغنى بانها انما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أى وفيه بحث لان أيا لا تلزم الاضافة والمعارض لشبه الحرف انما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الالفية فانها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أى كالتاء من قمت) جعل

أضافة التاء الى قمت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لأدنى ملابسة وانها على معنى اللام اذ التاء ليست جزأ من قمت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التى بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقانى فيه نظر لان الشبه الوضعى منتف بالكلية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لانه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظراه ومر عن اللقانى الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى الاصل الذى سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل فى نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما سياتى) قال فيما سياتى ومن النقص قولهم ابان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجمودى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعى وبناء نحو نحن بطريق الحمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشرى المعتبر فى التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع انها متضمنة معنى فى التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالاولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر فى حواشى الفاكهى (قوله أى من المعانى التى تؤدى بالحروف) أى وليس المراد من معانى الحروف المعانى التى وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس فى كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤال يرد عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشرى ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقصور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان أل فى الفهم عوض عن المضاف اليه أى فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمنى وعلمنى لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وانما أعربت أى)

الجر) مطلقا (ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) فى حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفى حال الضم شبيهة بنحو الله فى القسم فى لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من أيمن ذكرها فى شرح الشذور فى الحروف المبنية على الضم (والثانى) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنافانها) أى فان نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لاميهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم فى التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا بالقصر كما سياتى * فان قيل لم لم يبنيا الشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى * فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتى فى بناء المضمرات النوع (الثانى الشبه المعنوى) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوى فى متى وفى هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف) أى من المعانى التى تؤدى بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذى تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهى حينئذ) أى حين اذا استعملت شرطا (شبيهة فى) تادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيأ (نحو متى نصر الله وهى حينئذ) أى حين اذا استعملت استفهاما (شبيهة فى) تادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أى الشرطية وأى الاستفهامية أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أى الشرطية فى نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فاى اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان على

قال الزرقانى أى وجوبا وفى كلام الشمنى فى حاشيته على المغنى ما يدل على ان الاعراب جائز ويجوز البناء ذكره فى بحث قد وفيه شئ (قوله
لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة كلا لانها لا تضاف الى المفرد وهى مبنية لان اضافتها
غير لازمة وبهذا يعلم ما فى قول الزرقانى التقييد باللزوم لاجل ماهنا والا فالاضافة كافية وذلك لان اسم لا المفرد مبنى لتضمنه معنى
من وهذه العلة موجودة فى المضاف والشبيه به مع انه معرب قاله ملا جامى بعلم بين المضاف ولا المضارع اه لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فترجع الاسمية بسببها الى ما تستحقه فى الاصل أعنى الاعراب اه وعلل ابن مالك اعراب أى بما ذكر وبانها بمعنى بعض
ان أضيفت الى مفرد وكل ان أضيفت الى جمع وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود فى لدن فانها ملازمة للاضافة بل هى أقوى
من أى فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهى بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغى ان تعرب لدن كأى وهى مبنية وأجاب شيخ
الاسلام السراج البلقينى بان لدن ليست بمعنى عند بل لدن لاول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لانها ليست بمعنى لفظ معربة بخلاف
أى وبان لدن بنيت لشبهها الحرف فى لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وعنها بخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون
لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف فى لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فان الشئ لواحد لا يقوى ان
يعارض أشياء بخلاف أى فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير الى ما هو الاصل فى الاسماء
وهو الاعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحا لعند شبهوها بها فاعربوها ولغتهم قرأ

جوابها (و) أى (الاستفهامية نحو فأى الفريقين أحق) بالامن فأى اسم استفهام مبتدأ والفريقين
مضاف اليهما وأحق خبر المبتدا (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) الى المفرد
وفى بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد الملازمة أى فى الشرط والاستفهام للاضافة (التى هى من
خصائص الاسما والثانى) وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الاشارة
للمكان (فانها متضمنة لمعنى الاشارة) أى لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية لشجرة الاراك (وهذا المعنى)
الذى هو الاشارة (لم تضع العرب له حرفا يدل عليه) ولكنه من المعانى التى من حقها ان تؤدى بالحروف
لانه) أى معنى الاشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه)
الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الاشارة (مستحقة للبنا لتضمنه) أى
لفظ هنا (لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع) لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول أكثرهم لانه
كالتمنى والترجى الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة فى بعض المواضع نحو هنالك فوضعوا
للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها
ولما بعدها (وانما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الاشارة (مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما
عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملفق من قولين فان

أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه الا انه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا ايراد لا يقال الايراد على ما جاء فى أكثر اللغات لانا نقول يكفى مثل ذلك التعليل مجئ الاعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لان هذا بحسب الواقع وبان لدن وان كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها فى الاعراب من التصرف

(٧ تصريح ل) ما الكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل
الشهاب القاسمى قوة الشبه فى لدن بانه انضم الى شبهها المعنوى وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التى من معانى الحروف الشبه
اللفظى فى بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانها للاشارة الى معهود بين المتكلم والمخاطب
وهى حرف غايته انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعانى الخ) بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشار
والمشار اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه ان
يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلا منهما يستقل بالمفهومية (قوله ها التنبيه بالقصر) أى ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه
لانه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد منه ولو كان بعد الالف همزة اقتضى ان لفظها تكون
للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الاولى مستحق أو بنا لتضمنها ليجرى الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه
من مجيئهما على صورة المثنى) قال فى الهمع وأما ذيدان فانما جاز لانه شبه الاعراب الا ترى انه يتبع لفظه كالمعرب اه والاظهر ان يجاب
بانه ورد فيه بسبب انبنائه على التثنية بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيهما بسبب الاعراب على الذى فعمل بالوارد فى الموضعين لقوته
(قوله وهذا) قال الشهاب القاسمى او صف بصورة المثنى لا ينافى انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه
موهم فالتلفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التكبير وفرضه اه وقال اللقانى ان فى قوله على صورة المثنى

إشارة الى ان تثنيتهما الحقيقية هذيان وهتيان بقلب ألف ذا وتا ياء كالفتيان فتثنيتهما هنا بحذف ألف ذوا تا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك محقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذا وتا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمى الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهنية وقال اللقانى مثالا ان لطريقه لا لان يلزم اذا النيابة والافتقار لا اشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متاصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم فى يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أى لازم قلت اه * فان قيل عدم دخول العوامل كاف فى البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه * قلت اغاه وكاف فى انتفاء الاعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهى لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشرى اعلم ان الفعل المنصوب فى جواب النفى يرد على وجهين أحدهما ان يقدر النفى منصبا على الاول فينتفى الثانى لان الاول سبب له والثانى ان يقدر النفى منصبا على الثانى فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على ان النفى منصب على الثانى وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفى منصبا على الاول .. وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهو قوله لان الاول سبب له أى مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد انه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشئ قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثانى مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فالظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ماذكرناه دل عليه كلام السعد فى بحث لو واذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفى منصبا على الاول أعنى الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التأثير كما ينبئ عنه قوله الناشئ عنه التأثير فيرجع ذلك الى دخول النفى على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفى الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح فى باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التى لا تدخل عليه العوامل التى تقتضى فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى ماذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أولا وذكر الشارح فى ذلك الباب ان الخلاف فى انها تتأثر بالعوامل أم لا مبنى على الخلاف فى مدلولها فراجعه (قوله كما فعل فى المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الاقرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفى التأثير نفى الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو والسلامة مما نقله الشاطبى مسببة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر

من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جى بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره فى شرح الشذور ففى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضى انهما ليسا مثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث الشبه الاستعمالى) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعانى (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) فى معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فاما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر

فمن الاسناد الى اللفظ أى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفى المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به فى باب الاضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذى لو حذف وجعل الالف فى قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثانى عليه والاصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ حيث قال

الناثب عن فعله مسبب عن جعل التاصيل قيدا فى النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشرى بيانه أن عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطا فى البناء فيؤل الامر الى أن شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطا لنفسه اهـ وقال الزرقانى وجهه معنى كونه محالا ان ذلك من تحصيل الحاصل ولاشك ان تحصيل الحاصل محال اذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل انما يكون لغير موجود والله أعلم * وأقول الاستحالة انما تظهر اذا قيد التاثير بكونه فى اللفظ * فلو قيل المراد بلا تاثير لفظا أو محلا وهو ما جرى عليه الشارح أولا لم يكن محالا لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يتاثر بالعوامل لفظا أو محلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل اذ العوامل لابد ان تؤثر أحد الامرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بان لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة الى قيد الاصالة فى النيابة فى اخراجه وجعل الالف فى أصلا للتثنية أو دعوى الحذف وقدم آنفا أن الموضع أشار له فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقانى يرد عليه لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمى قد يقال يحكى بالقول المفرد فى مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتامل (قوله متاصلا) قال اللقانى يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمى قد يجاب بان الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشرى يمكن رده بان اعرابهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله الى جملة) قال الدنوشرى أو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين فى اذ (قوله من المصدر النائب) أى ومن الاوصاف نحو جاء لضارب زيدا وأقائم الزيدان فانها وان نابت عن الفعل اذ الاصل الذى ضرب زيدا ويقوم الزيدان لكنها تتاثر بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشرى حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا لانه نائب عن الفعل فى الجملة اهـ وبيان أنه جعله تنظيرا انه قال كما أنه اذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكى وتبعه الحفيد وعبارة مكى أما قوله ضربا فى ضربا زيدا فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متاثرا بالعامل أى فى حالة نيابة عن الفعل والامثلة الثلاثة التى ذكرها المصدر فيها متاثر بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود المكودى رحمه الله ولله دره فما أحسن ما فهم انتهت وقال اللقانى قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه ان أراد مع كونه نائبا فهو فى الامثلة ليس كذلك وان أراد مع عدمه فذلك لا يضر والاولى ورد عليه رويد زيدا فانه مبنى لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيدا رويدا فتامله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتاثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اهـ وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لى العمائم نادرا) اشارة الى قول الشاعر

وهذا يعنى بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا فى لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة فى بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة فى المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة فى المنقولات وهذا هو السر فى بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل والا فلا فرق فليتامل (وكان يفتقر) الاسم (افتقارا متاصلا الى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) وهو الذى ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الافعال (فانها) أى فان هيهات وصه وأوه (نائبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شئ من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتاثر به) على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف فى ذلك فى باب اسم الفعل (فاشبهت) من الحروف (ليت ولعل مثلا الاترى انهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلا فضلا عن أن يتاثرا به (واحترز) الناظم (بانتفاء التاثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا فى قولك ضربا زيدا فانه) أى ضربا (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أى مع كونه نائبا عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) فى الرفع (أعجبنى ضرب زيد و) فى النصب (كرهت ضرب عمرو و) فى الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم (والثانى) وهو الذى يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة (كاذ واذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لى العمائم نادرا (و) كالذى والتى من (الموصولات الاترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقى) من

وتطعنهم تحت الحبا فقصر بهم بتيض المواضي حيث لى العمائم وسياتى فى باب الاضافة ولى العمائم شدها على الرؤس قال الحفيد فان قلت ان اذ واذا ملازمان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضى اعرابهما كما أعربت أى لملازمتها الاضافة قلت اضافتهما كلا اضافة لانهما مضافان الى الجمل والاضافة اليها فى تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك حيث قيد قول المصنف بان أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الاضافة بقوله الى المفرد (قوله باسرها) قال الدنوشرى أى بجميعها لان الاسر لغة القيد واذا ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا ما هو فى معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الاصالة الخ) لم يقل الشارح بعد احترز وهو بيان الضمير المستتر فى احترز كما فعل سابقا فلعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لانه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر الجملة ليس فى كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف فى الحواشى حيث قال يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا لاضافته لمبنى لا لافتقاره العارض الى الجملة أو لهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم النحاة فى مثل هذا الموضع على ٥٢ ما وجب البناء دون ما يجوز وبهذا يجاب عما أورد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك وكافتقار الفاعل والمفعول الى ما يقوم به معناهما أعنى الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقسم الى الجملة بعدهما فى رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها أن يحترز به عما يعارض الافتقار عما يحى من البناء كافتقار أى فانه يعارض بلزوم اضافتها وانها بمعنى كل اذا أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض اذا أضيفت الى معرفة وثالثها أن يكون ذكره تأكيدا لما قرره من الاصول وافعالا صلة يتجوز به أى أصل ما ذكرته تأصيلا وقرره تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما فى كتب الموصولة الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تقييد الافتقار فى كلام الناظم بكونه الى جملة اذ افتقارهما ليس اليها ولان التقييد بها وذكر يكون متأخرا عن قيد الاصالة كما فى كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجىء التقييد بالافتقار اليها والوجه الثانى لا حاجة اليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولا مدنى (قوله فى قراءة الرفع) أما فى قراءة النصب فسيأتى فى الشرح انه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة اعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشرى قال البيضاوى سبحان اسم بمعنى التسبيح الذى هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازى) قال الدنوشرى ساق كلام الفخر فى معارضة قول المصنف لا يستعمل الا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى والبيت نقض اللقانى كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات الاعشى قاله الاعشى يهجو به علقمة بن علاثة المناصرته لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءنى فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أى براءة من فخره وتكبره والفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما فى الدنوشرى وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا تجوز

الظروف والموصولات فانها أشبهت الحروف باسرها فى افتقارها فى افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معانى الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصالة) المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يوم فى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم فى قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهى الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) فى افادته (ولكن هذا الافتقار عارض فى بعض التراكيب) وزائل فى بعضها (ألا ترى انك تقول صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن الايجاد (فلا يحتاج) فى تمام معنى يوم (الى شئ) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف (فانهما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازى سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أى براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفى آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله

كل عند لك عندى * لا يساوى نصف عندى

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريرى بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الاسماء وأن تعرب وتحكى أصلها قاله فى المغنى ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وأيا من الموصولات تعرب فيمنع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأى

(قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشرى فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتامل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشرى ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لا جوازه وهذان يجوز أن يعربا فى لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام فى أسباب البناء عند الجمهور وفى اللغات الفصيحة كما رنحوه عن الشهاب القاسمى وتوجيه بناء لدن مفصلا فى كلام البلقينى والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعى لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثانى حرف لين وفى كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه فى حواشى الالفية (قوله فى الشبه المعنوى) قال الزرقانى وجهه ان ليس المراد الشبه المعنوى ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره فى الشبه الاستعمالى) قال الزرقانى وجهه انه ليس المراد الشبه الاستعمالى ما تقدم بل المراد أنه أشبهه فى كونه لا عاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشرى ضمير كان عائد الى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر أما لدخول الفاء فى الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ هنا وان كان شبيها بالشرط فى العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا الا أن يقال هو وان كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى وانظر تقديرا مامع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أى دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال ٥٣ المحذوف هنا اداة الشرط وفعله وفيه

الموصولة فى نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أى لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بان أيا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتى (الضعف الشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجىء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجىء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق فى هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أى وأهمل الشبه الاهمالى وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل فى كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك فى بعض كتبه فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى وأدخل الشاطبى اسماء الاصوات فى قول الناظم * وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر فقال لانها تعطى من المقصود فى الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وجعل حكاية الاصوات كغاق وقسه على أسماء الاصوات ذكره فى باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أى المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضا) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على

نظر لان أصل وماسلم مهما يكن من شئ فماسلم وما عوض عن مهما ويكن ومحل منع أبى حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان مالم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كانت أما عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعواض الا شذوذا اذ لا يختصر المختصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف) أى المشابهة المتقدمة وهى

القوية التى لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوى فاندفع قول المصنف فى الحواشى ان ما أشبه الحرف شبها غير قوى يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ماقد سلما * لانهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبنى والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فى العجب نقل المنكت الاعتراض واقراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به * قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطأة حمل المبدا على المبدا كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره فى حواشى التلخيص فى تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهى أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف فى الحواشى له فائدة أخرى وهى الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم فى شبه الحرف اذ لم يكن فى عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمى فائدة التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبنى ما أشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد ماسلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شئ آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو فى غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أى يصح أن يظهر اعرابه فلا ينافى تقدير الاعراب فيه فى الوقف مثلا

الالف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) فى تقدير الحركات فى آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أى سما (لغة فى الاسم) من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة فى الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسماك) أى ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القنانى نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبنى أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص فى المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به ايثارا (فلا دليل فيه لانه) أى سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أى نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول فى يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثارك الله به ايثارا كاختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

* (فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الاصل) فى الافعال اذ لم تعتورها معان تفتقر فى تمييزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أى بخلاف المبنى وهو الفرع (فالمبنى) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) مبنى باتفاق (وبناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بنى على حركة لمشابهته المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أوجبه

كراهتهم

(قوله من ست) قال الدنوشرى ذكر غيره فى الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشرى بقوله

سما سم واسم سماة كذا اسما * وزد سمة واثلث أوائل كلها * (فصل) * (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشرى معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أى كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشرى المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغى أن يكون الشئ عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع نبو به عما مر عن اللقانى ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشرى الظاهر ان الباء زائدة فى الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أى وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوى عندهم الجمع انتهى وفى دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفى حاشية الفاكهى ما ينبغى مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشرى مبنى على أن البناء معنوى وأما على القول بانه لفظى فكان يقول وبناؤه فتحة (قوله فى الجملة) قال الدنوشرى ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشرى الواقع صفة الخ الماضى ومرفوعه لا هو وحده ففى كلامه تجوز وبعضهم قال انما بنى الماضى على حركة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو قال وطرد فى الباقى انتهى * أقول يندفع هذا بقوله فى الجملة فان معناه ان المشابهة على طريق الاجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة فى الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من الفعلين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (قوله وأما ضربت الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكر مقدر للثقل فى ضربت وللتعذر فى ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضى مبنى على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا لا على المقدر والظاهر لمناسبة الالف كالكسر فى مررت بغلامى لان حركة المناسبة فى نحو غلامى سابقة على دخول العامل فى نحو مررت بغلامى فلم يمكن الا التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة فى ضربا لانها موجودة فى آخر الفعل قبل وجود الالف التى هى الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقى على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك (فالسكون فيه) أى ماذكر من ضربت ونحوه

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو (و) النوع (الثاني الامر) مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله ❊ وفعل أمر ومضي بنيا ❊ وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الامر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا واضربوا واضربي (مبني على حذف النون) لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغزو ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى أن الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهي انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش ❊ كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لان تاء الفاعل) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لان ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الاربع هي كالكلمة الواحدة لا أنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه والصواب أن المظروف انما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله الى مفعوله) لو جعله مضافا الى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فان كلا مناسب للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فيبنى على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لاخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لان الامر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف ❊❊ ولعل يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل لكن حمل عليه ❊ فان قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي الى أن الشئ يلتبس بنفسه ❊ قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لان الامر معنى حقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب ان ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الاصل وأما المعنى الذي على الاصل في الكلام وهو الخبر فليس الاصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضي والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم الى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العاقبة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولانهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني ان قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعد ولا شك انها تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بان هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا اليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني ان قم مثلا فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضا لكن له حالتان كبعت مثلا وهذا ليس له الا

حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا اشكال

فتشكل فعليته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه فى المغنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون أناث (فانه مع نون الاناث مبنى على) الاصح (على السكون) كالماضى (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلى الى أنه مع نون الاناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبنى) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبنى أيضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبنى (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا الفصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أى المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلا يبلو بنى للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التحير به أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

فان أفعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هى انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذه الحيثية ليست هى جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالى كما ذهب اليه بعضهم فى سائر الانشاآت لم يشكل لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو إنشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالى وليست الحالية من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع فى الحال من حيث هو انشاء وأما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أى واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الاناث) مراده بها الموضوعة اصالة للاناث وان استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * (قوله كالماضى) قال الزرقانى راجع لقوله مبنى لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا وقال الدنوشرى أشار به يعنى بقوله كالماضى الى ان علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضى وان كان سكون الماضى اختلف هل هو مبنى عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه انه اتصل به ما لا يتصل مثله بالاسماء * وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضى المتصل به استواؤهما فى اصالة السكون وعروض الحركة * فان قيل أى حاجة الى الحمل على الماضى وهلا علل باصالة السكون فى البناء قلت لما استحق المضارع الاعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على ان الحركة هى المنظور اليها والسكون باق منه اعتباره فاذا خرج عن الحركة كما مع نون الاناث احتيج الى وجه اخراجه ولا يكفى بان يتمسك بان الاصل فى البناء السكون انتهى ولشيخنا الغنيمى توجيه تقول التشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه فى حاشية الفاكهى (قوله وذهب السهيلى الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشرى ينظر على هذا القول على ماذا بنى نحو لتبلون انتهى ويأتى جوابه (قوله وقيل الجميع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فان اعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون فى الوسط والنون حرف لا حظ له فى الاعراب فبقى الجزآن مبنيين انتهت وهى أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لان الاصل فى الافعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمى انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالمتاصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه فكانه خرج من الاصل وانما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدى كرب ونحوه لان معدى كرب كانا ان كلمتان وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع فى الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمعنى خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتى فى باب لا النافية للجنس انهم جوزوا فى وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشرى المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثانى فحذف أول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة لثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاما ترين) أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية وأما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى آخر ما مر فى لتبلون (و) نحو (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه فصار لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره فى الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا أو تقديرا لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا

المجهول المجهول فاعله (قوله لتوالى النونات) أى التى ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها فى جنن (قوله معرب مع نون التوكيد لفظا) قال الدنوشرى أشار بقوله لفظا الى ان قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فاما ترين فليتامل فان اعرابه ليس تقديريا وسياتى فى كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) أن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت الالف رجع للفتح والالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله فحركت النون) فيه نظر فان الذى حرك ليس النون الساكنة التى التقت مع الالف لانها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب التقديرى الخ) سبقه الى ذلك ولد المصنف والمكى قال الحفيد اعترض على المصنف ولده فى تعقيبه بقوله فاما ترين ولا تتبعان اذ هو معرب تقديرا ثم ذكر ما حاصله ان المصنف لم يقصد التمثيل بما هو بصدده بل تنبيها على ان عموم قوله فانه يعرب معهما تقديرا غير مراد وقال اللقانى قال الرضى أعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبنى لتركبه مع النون ولا اعرابه فى الوسط وأما النون فحرف ولا حظ له فى الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالمسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم

لم تعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وأما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابههما تقلب ألفا فى نحو لنسفعن انتهى وبه يظهر ان الموضح ماش تبعا للنظم على القول الثالث وان قوله فعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وان اعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان تخصيصه فى ذلك غلط نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون فى المثالين الاخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازانى فى شرح تصريف العزى فالاعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتامل والحاصل ان كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه لكنه غير متعين لامكان دخوله تقديرا قبل التاكيد كما قيل به بل بانه الحق لان النون انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبني على الضم قال الارشاد
الفعل المضارع اذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بني على الفتح اذا كان مفردا أو مثنى وأما اذا كان جمعا فبني على الضمة ثم قال
وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون لنون
التوكيد * فان قيل اذا اعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج الفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع النون
التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون
الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقي انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركيبه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط
وأما الياء فحرف ولا حظ له في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكدبها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر
الامور التي يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الامور
على قلة نظما ونثرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطي الاشياء ما تستحقه فحيث
استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضي تصحيح قول النظم لان كلام المصنف أحسن منه والاظهر في الجواب ان في
كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق * (فصل) * (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشري لم يفرق
رحمه الله في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بانواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب
اعراب الاسم بالانواع وفي
جانب بنائه بالالقاب
ووجهه العجد واني بانه
اذا لم يقبل الحركات الوقف
والبناء أنواع لقصد
ما يكون لما حيث اشاملا
نظرا الى الاصل اذ الاصل
ان يكون البناء منحصرا
في واحد وهو السكون
فلما كان من حق البناء
أن لا يشمل هذه الاشياء
نظرا الى الاصل لم يطلق
عليها اسم الانواع رعاية
لجانب الاصل وكون
ما ذكر أنواعا للبناء على القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته
وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا وأما على القول بان البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بني على حرف
كالمنادى واسم لا وما بني على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل
وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا واجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة
على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية قلت الاصالة والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما
سيجي فليتامل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهي المراد هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو
فتح الخ أجود من تعبير المصنف لاشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فاته أن
يقول وغير ما ذكر ينوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
أن يسكن التسكين فيشعر بازالة حركات كانت موجودة (قوله لخفته) أي السكون حسي وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة
للابتداء بها كلام الابتداء) يغني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها أصل في التمكن) فيه ان كل اسم له أصل في التمكن
والاظهر أن يقال وكونها لها حالة اعراب لانهم يعتلوا لهذا السبب الاجمالية حالتا اعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص

تدعان فانه فيه لفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تتصرف ولا يتعقب
عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء
اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي
الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك
ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين
* (فصل) * (وأنواع البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
* والاصل في المبني أن يسكنا * وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم
الحركة فلا ينبني عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت
وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب
(ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل في الكلم الثلاث)
الحرف والفعل والاسم ففي الحرف (نحو هل و) في الفعل نحو (قم و) في الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف
لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون)
لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى
طرفي

كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك في حواشي الفاكهي والالفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال اللقاني هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره انه يبنى على الفتح لفظا الا فيما ذكر فلا ينبني عليه لقائل تقديرا وهو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال ولا يكونان يعني الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه نحو ع و س ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشري أي المعين اما دلالته على فاعل ما فبالمطابقة انتهى واقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوي ان الحدث انما يتوقف على شيء ما يقوم به أو يقع عليه وانما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه اليه فاذا الذاتي للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم اذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح انه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهي دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما * (فصل) * (قوله الاعراب لغة البيان) قال الزرقاني في الحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشري ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخر في اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي

فقد ادعى بعضهم انه لا يناسبه من المعاني اللغوية الا البيان وان كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه في حاشية الفاكهي وذكر الدنوشري انه يطلق في اللغة على ستة معان الاول اعرب أي ابان الثاني يقال اعرب أي اجاد الثالث يقال اعرب أي أحسن الرابع التغيير يقال اعرب أي غير الخامس يقال اعرب أي ازال عرب الشيء وهو فساده السادس يقال اعرب أي تكلم بالعربية انتهى وقد أنهى الاشموني المعاني اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أواخر الكلم الخ) قال الدنوشري اعترض عليه بوجوه منها أي التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغير الذي هو وصف الكلمة والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبني للمفعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذي هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها ان قوله لفظا أو تقديرا لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوي كالابتداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسيأتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام فلا حاجة في جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف اليه المعرف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكر ثانيا والاسناد بالتركيب من اثنين او أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أين والنون عان الاخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدى العضلتين أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين ثقيلين (ودخلا في الحرف والاسم) لخفتهما لدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتي (و) الضم في الحرف والاسم (نحو منذ في لغة من جر بها أو رفع فان الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كاين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى والكسر في نحو هؤلاء حال الوقف

* (فصل الاعراب) * لغة البيان واصطلاحا تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

الحواشي الشنوانية وحاصل ذلك أن الباء السببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وانما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لان الباء سلافى بحسبك درهم حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد فيه الا ان قيل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المفتقرة للاعراب تعتوره وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المتصورة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فليتأمل (قوله يجلبه لعامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يجلبه أن يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أول اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قوله في آخر مجاز به لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كألف المثنى والمراد بكونه فيه أن يكون معه فيصلح لكل قول من الاقوال الثلاثة في اختلافهم هل الاعراب مع الآخر أو قبله أو بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عد السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم ارادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ اياه ومتعلقهما وهو الحركة والحرف. ه وقال أيضا قوله ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظا اذ الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب الى الالفاظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم أن الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم ينسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فانها أمر خفي اه وفي الارشاد واضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر أولا ان الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكره هناك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكره هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وان لزم مما سبق وقوله يختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والغرض ان مفرده علم تأمل وقال اللقاني ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شئ لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الاشموني ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بان هذا من الانواع المنطقية وما هنا انواع لغوية

تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (ان زيدا لن يقوم) فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجزما

(ولهذه الانواع الاربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم وسمة الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك أنه جعل الاعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها ثانيا علامات للاعراب بقوله (و) لهذه الانواع الاربعة علامات (أصول

وهى الضمة للرفع) نحو جاء زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مررت بزيد) وحذف الحركة للجزم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله فى النظم)

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف حرف العلة أو حذف النون واليها أشار بقوله وغير ماذكر ينوب (وهى) أى هذه العشرة (واقعة فى سبعة ابواب) متفرقة .

(الباب الاول)

المشار اليه بقول النظم

وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء ما من الاسما أصف
من ذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا
أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهى ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذى (والفم اذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل أولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فو قرين ذو فى الذكر لتساويهما فى لزوم

(قوله وهى الضمة الخ) قال اللقانى قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذى هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شئ يقتضى ارتباطا بينهما فى الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء فى الكلمة ولا خفاء فى استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والا فان كان لازما فبناء والا فغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتامل اه وفى قوله فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والا فان كان لازما فبناء ان حركات ما عدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالآخر أو ما هو بمنزلته واعلم انهم اختلفوا فى ان حركات الاعراب هى حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هى هى قال فى الهمع والخلاف لفظى لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفى كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفناه من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبر فيها انه بسبب العامل وانها دالة على ما ذكر (قوله فانها ترفع بالواو) قال الدنوشرى علة جعل باب الاسماء الستة وكان الاولى ان يقول فان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء وانما أعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لانهم لما رأوا المثنى والجمع أعربا بالحروف والاعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف فى هذه المفردات وانما اختاروا ان تكون ستة لان أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة فى كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها المذكورة وغيره فلا ينبغى ايراده فى حواشى هذا الشرح ويرد على قوله لان أعداد المثنى الخ ان اعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولدا ووالدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ ويبقى من الاسئلة المشهورة فى المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع فى عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه فى حواشى القطر (قوله والفم) قال الدنوشرى أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم اذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال فى الحواشى انها لا تستقيم لوجهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لان الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها أو المعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى وهى المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعنى فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو

(٢) قوله فى الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء فى الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله فى الهامش ويبقى الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وليحرر

قريب منه في قوله الى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالتعدى الى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ بنافع له كما لا ينفعه
قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اه وأجيب بان المراد بالفم ما يدل على
مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعي ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعاني
لا مشاحة في الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي ظاهرة لشرف الاب ويليه
الاخ ولزم تاخير الحم (قوله ويشترط في غير ذو ان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني * فان قلت هلا قال وفي
غير الفم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت
لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا ولستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتي في قوله
ويشترط في الاضافة أي لغير ذو ان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه
عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتامل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذ قال
الدنوشري قد يقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٦٣ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو
وأخوية والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في
الذكر قبل الهن وأخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل اه ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء
بالحروف (في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات)
الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله (و) النصب
نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبنات الاخ) فالاخ مجرور
باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فما جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله (فاما قوله) يعني
العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط
على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى
ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير
مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين
وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد
فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط
في الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير
المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء
(بالحركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو وأخي هرون) فاخي مرفوع على الابتداء

وقوله وخرجه الخ يقتضي انه
جواب آخر عن الشذوذ اه
أقول كان الظاهر ان
يقول لكن قوله وخرجه
الخ ليكون استدراكا على
ما ذكره من انه بيان
لتسهيل الشذوذ المقتضي
لكونهما جوابا واحدا هذا
ولا يخفى ما في عبارة الشارح
من الحزازة ولو جعل
الشارح تخريج أبي الحسن
توطئة لقول المصنف
والاضافة منوية وانه جواب
ثان والواو بمعنى أو كما في
بعض النسخ عليها شرح
أبو النجاء اللغوي كان
حسنا فكان يقول بعد
سوق كلام أبي الحسن
والى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبي النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو والاضافة وعلامة
منوية أي خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كانه الخمر فاذا أعرب بالالف نصبا انتبهت وأورد الحضرمي في حاشيته على المتن
ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكانه أراد وعا الحق بها وكون ذلك بلا شرط والا فسيأتي في باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف
اليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف
وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شئ غير غفل عنه
الناظرون في المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب
وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفا وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر
بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي ان هذا جواب عن الاعتراض فليتامل فان فيه خفاء والذي يظهر لي ان
كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار اليه الحضرمي في حاشيته وحاصله وان
كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فو اذا لم يضف وجب ان تتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم تتصل به الميم
فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لحوا بي المصنف أو جوابه فتامل

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فأخي يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة (اني لا أملك الا نفسي وأخي) فأخي يحتمل ان يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في أملك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني أن يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذي وأخواته (لزمتها الواو) في الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي

* فاما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنواني ان العامل في نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرافع لابهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لابهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة له كما قال اللقاني (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي ان يتخذ مذهبا في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقي معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فان اللبس مأمون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور على محل ان واسمها ٦٣ لان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشري وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة افرادها) قال الدنوشري يحترز به عن حالة تثنيتها أو جمعها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بانها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب أنا الله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمر شذوذا والى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذي تسلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناظم اما بكسر الهمزة كذا ثبت في نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزي الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبني للمفعول أي فاما تقصد كرام كما قدروا في قوله * لا تجزعي ان منفس أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها اما التي في قولك جاء اما زيد واما عمرو وان الاسم خبر لمبتدا محذوف أي فالناس اما كرام بدليل قوله واما لئام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعموا والجملتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبي البيت أي فكافي من عطائهم ما يكفيني لحاجتي أي لا أبتغي منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التاويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تاويلا في البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذي بالظرف كما يوصل به الذي في جاء الذي عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا ان يقال ولا داعية فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني اذ لا قائل بالفرق

بحالة الجر لانه محل السماع (واذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف ولا تختص بثبوت الميم في الفم حالة الاضافة للضرورة نحو * يصبح ظمآن وفي البحر فمه * خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

* (فصل والافصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في الهن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان لتخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والاخ والحم) وهو المراد بقول الناظم * وفي أب وتالييه يندر * فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي

(بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم)

فابه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم أبوه

(قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام رائحة المسك المخلوق في الآخرة قال رواية مسلم لخلوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة قلنا رواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمتي خمس خصال ثم قال وثانيها انهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يخلف روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه * (فصل) * (قوله والافصح في الهن النقص) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في اللباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قولهم هنوان لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الاب اه ومن خطه نقلت (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا حم ن عن أبي فان صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم والافلا اه ولا يخفى ان السيوطي لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا اشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعب في الاكثر لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في

حين

أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فأمر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا اتصل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتامل اه ولا وجه للامر بالتامل مع اشتهار ماذكر من التاويل اه (قوله بأبه اقتدى عدي) قيل ان كان هذا تمثيلا فسلم أو استشهادا ففيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بأبيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الاحتمال لبعده ومثله لا ينافي الاستشهاد (قوله وقيل فما ظلم أبوه) قائله الميداني قال المصنف يرده قول اللحياني ان اسم الشرط على تأويلهما لم يعد اليه ضمير من خبره اه واللحياني بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى لحيان أبو قبيلة

٣ قوله انه أعض الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله من غير نظر الى الاعراب بالحركات) أي لان أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالحروف لانهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بانه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الاضافة والمثنى لا يدل الا على ان ماقبل العلامة كان متعقب الاعراب لا على انهم حذفوا اللام عند الاضافة وأجيب بان عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الاضافة وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام في الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم ان نقل مبني للفاعل وهو أحمد بن يحيى وانه غير ثعلب وانه ناقل عنه (قوله غايتاها) الالف للاشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافا للعيني اذ ليس للمجد الا غاية واحدة الا أن يلتزم ان له غايتين باعتبار المبدا والآخر (قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشري في مستقصى الامثال وذكر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله ان أباحنش خال بيهس هجم به بيهس على قاتلي اخوته وهم في غار وكان شديد الجبن زاعما ان في الغار جمرا فخد في القتال فقيل له ما أشجعه فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبيهس هو الملقب نعامة قال في تهذيب الاسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصي بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع في كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهي لغة وقد قرئ في السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل ماذكره الخ) قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التشديد وأخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو كقرو وحم كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات اللاتي يختلف بها الاعراب وهذه ليست كذلك اهـ وعلى ذكر التشديد في الاب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذي قال لشهاب الدين القوصي أيت عندنا مثل الاب وشدد الباء فقال لاجرم انكم تأكلون ولا وجه لقول بعضهم من شدد الباء من الاب الذي هو الوالد ما يكون الا دابة ولو قال القوصي لاجرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق

حين وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل الصواب بغا طامت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحياني (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التثنية) أي تثنية الاب والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس أخان اهـ فظهر ان المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه واذا جاز أخان قياسا فينبغي أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أباك قال في التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال في التثنية أبان (و) الاب والاخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم

* وقصرها من نقصهن أشهر * وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر في هن أن يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة

(ان أباها وأبا أباها) * قد بلغا في المجد غايتاها

أنشده ابن جني وغيره وأبا الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في أباها الثالث اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والا لجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلو اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنش فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال أبو حنش * مكره أخاك لا بطل * فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي (قولهم) بالجر وهم العرب (للمرأة حماة) فانه يستدعي أن يقولوا للرجل حما لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

(الباب الثاني) (قوله من أبواب النيابة) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنين الخ) قال اللقاني هذا الحد صادق بالضمير في أنتما وقاما ان وباثنين واثنتين اذ هي معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة اهـ ويمكن أن يجاب بان المراد بغير ضما اشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر ان المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان اذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشري معنى لاثنين لشخصين اما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اهـ وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال الزرقاني جمعه ... وإذا ثني صنو التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اهـ وفي كون ذلك من الالباس نظر واتساعه ومن الاجمال والفرق بينهما ان في الاول يتبادر الفهم الى خلاف المراد وفي الثاني لا يتبادر الى شئ بل يقف لاستواء الامرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لانهما يدلان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغايته ان هذا مثنى في أصله تجوزا اهـ قال الدنوشري وجه التجوز أنه أطلق الاب مثلا على الام ٦٦ ثم ثني ولكن فيه حينئذ نظر لانه حقيقة ومجاز ويأتي انه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقاني هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتي في أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضي جواز تثنية هذه الامور المذكورة واشتراط الافراد الآتي يخالف ذلك اللهم الا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا في صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الاسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها ناخطا قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

*فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل *أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشري وجه ذلك عنده انه

الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

(الباب الثاني)

من أبواب النيابة (المثنى) وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاقل كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي أراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى في أصله تجوزا اهـ وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتسمية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في أول أحواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله

وتخلف اليا في جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لان الجر أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى أن المثنى مبني

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لاتقتضي الاعراب بل هي صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اهـ وقال الزرقاني لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى الياء في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يثنى الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يثنى أن لايكون اسما يراد به الاستغراق كاحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لاتقبل التنكير لانها وضعت موضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لاتقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ماذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اهـ ولا وجه لهذا التنظر مع اشتهار الحكم في كلامهم فقد نصوا على المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمى به اذا اعرب باعرابهما للزوم المحذور فيه فان اعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبنى) قال الدنوشري ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه واما منان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض ٦٧ التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لا لان سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب الاعراب وهو التثنية على المبنى في اللذان واللتان وذان وتان فاعربت وانما لم يعرب الذين لانه لم يأت على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لان يا انما دخلت على مثنى ومجموع * فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء فيما ذاته مبنية لاختصاصها بالاسماء المعربة فما التثنيه هو مبنى بطريق العروض * فالجواب لانسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لوجودها في الافعال وحينئذ فني قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ماذكر وبقي التركيب التقييدي كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الهمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وينافي تلك الرسالة انه لايلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا سواآن) أي في الكثير فلا ينافي انه سمع سواآن (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتامل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه وقال شيخ الشيوخ ابن حمويه في مليح رآه بموضع يعرف بعمان

أقد حسبيا مذ واجهته * عن وجه بدر التم أغناني
في خدمتك الآن لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان

قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعمين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى بالالف مطلقا انتهى (قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه حمل ماذكر على المثنى الحقيقي مع ان العرب نطقوا بهما معا مصاحبين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الاصل

ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فاستوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقي (حملوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنتين) في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين (مطلقا)

(قوله فى الاعراب بالحروف) قال الدنوشرى ظاهره انه لا يتأتى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ فى الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب مانصه ينظر هل يجرى ماذكر فى اثنين واثنتين كما جرى فى المثنى الحقيقى وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سيأتى فى كلامه (قوله الى ضمير تثنية) قال الدنوشرى مثله فى الامتناع اضافتهما الى المعدودة قال بعضهم وفى التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه فى جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفى النظر نظر انتهى وخرج الضمير الظاهر قال الزرقانى فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل مع ما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ماذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص فى مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشرى يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنين شئ غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثناكما أى عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمى فانه بحث فى كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك أو غيره كعبدى المخاطبين فى اثناكما أو الغائبين فى اثناهما نعم هو مسلم فى نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلاكما الا ان ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثهما انه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء الزيدان نفساهما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منها هنا معنى الذات وبان من أجاز ثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هنالك اذ انه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوزه هنالك كما أفاده كلامه فى الاوضح ورابعها ورابعها انه يجوز جاءنى رجلان اثنان وفى القرآن الهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لا تمنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس تاكيدا لفظيا وغيره لابد فيه من التغاير وخامسها انا لانسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشرى فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتانيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقانى ويجاب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو اقلبها تاء الخ) قال الدنوشرى ينظر ما الاصح من ذلك والتاء لا تبدل على الواو لما ذكره أبو على فى كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف مانصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب فى المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو لئلا تختلف مع كلتا فان لامها عن واو ومثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء كثنتان اذ لا ثانى له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا أو نصبا وألف كلتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمى الالف لامه والتاء للتانيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمى ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو على انما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا الا ترى انهم قالوا أحد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف فى غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذى علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة

سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه قاله الموضح فى شرح اللمحة (وكلا وكلتا) شرطان يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) فى الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كألف عصا وألف كلتا كألف حبلى ووزن كلا فعل كمعى وألفها قيل عن واو وقلبها تاء فى كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء فى التثنية عند سيبويه اذا سمى بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهى اما واو وهو اختيار ابن جنى او ياء وهو اختيار أبى على والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هى اللغة المشهورة وهى من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان أحدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهى لغة كنانة والثانى الاعراب بالحركات مطلقا وهى لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق ايضا بالمثنى ما سمى به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فى هذا النوع ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

الا

قال الدنوشري قد يقال كيف تدخل أل مع انه علم * قلت دخلت ضرورة * (الباب الثالث) * (قوله وهو الجمع الذى على هجاءين) قال الدنوشري أي على حرفين وهما الواو رفعا والياء في غيره وقد يقال الهجا آن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزيدون) قال الدنوشري مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم الى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد وزيد وقولنا ولا تأكيد أخرج زيد زيد زيد ويشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الاعراب والافراد والتنكير والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذى ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحد المثنى لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقض في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أولا * قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقاني أى فانه عنده مبني وبناؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما ان المثنى الخ) هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذى قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثانى لانه لا يطرد في لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح في الجمع اذا دخله اعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفي المثنى المصطفيين بياءين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني الاشارة بهذا الجمع تحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله فانها ترفع الخ وأي كان فهو منقوض أما الاول فان أهلا ووابلا ونحوهما بحث ما مما تناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها * فان قيل نختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلي على المسكوك في وجوب الزكاة للمساواة له في بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذ لا وجود فلا الحاق فليتأمل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذى يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء اصالة والقرينة على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيه انما هو التساوي في علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

---

* ألا يا ديار الحي بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

* (الباب الثالث) *

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذى على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الاعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكس ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ما بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

تقدمت فى المثنى فانها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتى وقال اللقانى الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أى عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التانيث) قال الزرقانى قال بعض شراح الالفية الخلو من تاء التانيث المغاير لما فى عدة وثبة علمين انتهى وسيأتى ذلك فى كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهى كالاصلية وقال الدنوشرى مراده بتاء التانيث الموضوعة له وان لم تستعمل فيه ليصح اخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست للتانيث بل للتاكيد المبالغة وقال أيضا لو سمى مذكر بشية وعدة مما حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدمامينى وانظر لاى شئ امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدد مع حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه فى حاشية الفاكهى (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لان الممدودة ما قبلها قال الزرقانى وفيه اشارة الى عدم اصالتها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا يسلم الهمزة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سياتى ولو سلمت فى الجمع التبس بالمفرد عند الاضافة نحو عندى حمراء القوم (قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر ان حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدنوشرى قيل الاولى ان يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفى فى دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون لمذكر والبارى جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمذكر ماليس بمؤنث فيشمل مالا يتصف بتذكير ولا تانيث وقال كان المناسب أن يقول او ينزل منزلته كما فى التسهيل ليشمل ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم ان كلا من التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة يكفى فيه البعض قال الرضى واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة لما مر عن اللقانى وما ذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بق

أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشانه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبى البقاء فى اعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا الى أن شرط الجمع ان يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله ان يكون أما علما) قال الدنوشرى اعترضه الدمامينى بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم فى الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب بان العلم شرط فى جواز ارادة الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط فى الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفى بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضاحه أنهم شرطوا فى مفرد هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه اذا وجد العلم لابد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح فى هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة فى المثنى فى هذا الجمع وبان بهذا الايضاح قول الدمامينى فى سؤاله لاهل الهند المشهور

فيسال ما أمر شرطتم وجوده * لامر فلم ينقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده

(قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها بناء على ذلك شيخنا أبو بكر الشنوانى وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهى ترجع لما ذكر قال الحفيد فى تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة فى الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من

الخلو من تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط (الثانى ان يكون لمذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب) لا صفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية فى الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

كل

المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا التوجيه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مزجيا) قال اللقاني يحمل على ما يتناول العددي كخمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لو قال بجزؤه الثاني مبني وحذف معديكرب لوافق الرضي (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع و برق البصر شق (قوله فانه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقاني دون الثاني وانما لم يجمع الثاني لعدم الحاجة الى ذلك اذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد) قال الدنوشري أي على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك المذكر العاقل انتهى فتامله ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد * فان قلت أجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والنون من أي القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة * قلت الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعني الصفة نظرا الى أصله لانه في الاصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا في قراءتي لكل شيء ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء) قال الدنوشري يشكل بذو بمعنى صاحب فانها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذو ليست صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقاني هذا يعني قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعيل اذا لم يجر على موصوفه فانه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفي قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر اذ لا قرينة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف 71 في الحواشي أن ابن المصنف احترز

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وأن يكون العلم (غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الاسنادي (نحو برق نحره) علما اتفاقا لان المحكي لا يغير (و) لا المزجي نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهي التي (تقبل التاء) المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التي تقبل التاء

بقوله باطراد من نحو مسكين وميقان ورجل جيد وذميم فانهم قالوا مسكينة وميقانة وجيدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك في نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التانيث) قال الزرقاني مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فانهما وان قبلا التاء لكن ليست التاء التي يقصد بها معنى التانيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بها معنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة يخرج بقيد الخلو من تاء التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشري هما خارجان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بانه لا مانع من خروجهما بقيدين * فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء * قلت كيفية اخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بها التانيث بل يقصد بها تاكيد المبالغة ونقل الدماميني عن شرح التسهيل عن الموضح في هذا المقام أن هذا الشرط أعني قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطا وانما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادي الرأي فتامل ولكن يبقى الكلام في علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث مع انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسيأتي في صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أتاني أنهم مزقون عرضي * وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتامل هذا المقام عسى أن ينجلي عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولهما لها عارض في الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده اذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التانيث) قال الزرقاني بل لتانيث اللفظ لان وضعها للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل * قلت يعني ان انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه

وان لم تقبل الصفة التانيث فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون أفضل لان أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جريحا وصبورا كان حسنا اه ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جموع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذو ولانه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هنالك ما يقتضي حذفها الا انها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون فليتامل وقال بعضهم ان العلة ان الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانه خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلناه

المذكورة (نحو قائم) من المجرد (ومذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا انما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

* (فصل وحملوا على هذا الجمع) * السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا * أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة

على بعض الاعجمين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر تهددنا وأوعدنا رويدا * متى كنا لأمك مقتوينا
فانه جمع منسوب وأصله أعجمى والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقرئى فخفف بحذف ياء النسب انتهى بتصرف فى آخره هذا كلام الدنوشرى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلها تصريفية لعلها والله تعالى أعلم الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو لم تسلوا أنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثنان التبس بثنان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذ الضمة فى اسلوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام) أى وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقانى الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبنين لخروجهما على الضابط وكان الاحسن التصريح باخراجهما كما فعل فى بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز فى نحو تمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودى وكثير من شراح الالفية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقانى فيه نظر فانه شائع لا مطرد مع انه ينافى قوله ٧٣ أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال فى التسهيل وشرحه وما أعرب من هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع أى يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أى الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد بالاطراد الاطراد اللغوى

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهرى كأنه جمع أحرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار أصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد فى مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد فى كل) اسم (ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين) وأصل عضة عضهة بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله عضوة من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أى المفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من

(١٠ تصريح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والا فكان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب بمثل هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض لامه هاء التأنيث الخ انتهى وما ذكره من التنافى بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقانى فانه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له وفى قوله ومن كلامه تعلم الخ نظر لان مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل انما تقتضى ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت أن من المسموع ما هو شائع فلا يلزم ان يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما اشتمل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل ان ما خرج عن الضابط المشار اليه فى التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين الذى صرح المصنف وأشار اليه فى التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون ووابلون ونحوهما فى كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين (قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات) قال الزرقانى جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذى حد به باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثى حذفت لامه وعوض

فتهاهاء التأنيث لكنه مكسر فأجاب بما ذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول للبثتم وعدد تمييز لكم (قوله فالذين الخ) اسم استفهام مبتدأ والذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أى مسرعين حول النبي وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبنى على ان الوصف يوصف واعرابه مكى حالا من الذين أيضا (قوله وشذ لدون) قال الدنوشرى مثله رقة ورقون وهى الدراهم المضروبة فهى محذوفة الفاء كلدة فجمعها 74 بالواو والنون شاذ قال فى القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع أوراق ووراق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبى شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل تبين وعزين (قوله وهى المساوى فى السن) قال الدنوشرى فى القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير وليدات ووليدون لاالديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتأتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الامر انه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهنا لم ترد الفاء التى هى الواو فى محلها وذلك يصلح أن يكون وجها للغلط وقد يقال الواو التى هى الفاء ردت فى التصغير ولكن هى فى غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت فى ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكانى معهود فى كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعله اعتمد فى الغلط على اقرار التاء الا لافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر ذلك (قوله وضعفه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل واجمال أولا (قوله فأما اسم فاصله سمو) قال الزرقانى وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشرى ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر باء بنو (قوله ولانها لاتبدل فى الوقف هاء) قال الدنوشرى أقول علة عدم ابدالها

التصغير والجمع يردان الشئ الى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى ياء وأما الثبة التى هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الاول لاتجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه فى الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة فى التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فمال الذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة المهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتاء نحو انفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (فى نحو تمرة لعدم الحذف ولا فى نحو عدة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولد وهى المساوى فى السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (فى نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شئ (ولا) يجوز ذلك (فى اسم وأخت وبنت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة فى أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما وعوض منهما تاء التأنيث لا هاء التأنيث والفرق ان تاء التأنيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء أخت وبنت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل فى الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه فى باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتأنيث وسيأتى قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنائى بالثلاثى (وشذ بنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو ولان مؤنثه بنت ولم تر هذه

المذكور لا تقتضي أنها ليست للتأنيث كما في مسلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد
الهاء بعدها نقض بقولهم شوها بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك أنهم
قالوا في يدع انه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له في معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أى قصد بها التأنيث أى
يكون عوضا لا انها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جموع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه
مسامحة اذ اغير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد
بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الواقع للعقلاء اه وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) في الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لاعلى الجنة نظر اذ الظاهر منها ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يقال ان في الآية حذف مضاف أى محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفي عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذا كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه أن الابرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز في هذا النوع) قال الدنوشري ظاهره ان
هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتأمل انتهى ومحل ما ذكره المصنف
ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والا فلا يعرب بالحركات (قوله تبع الناظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشري فيه نظر
لان كلام الناظم في باب سنين لا فيما سمى به أو في جميع الملحقات لا في ما سمى به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم في غير
حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيره الى قول المصنف وبعضهم يجري بنين وباب سنين الخ
لانه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أى ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والا فالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما
من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسلين زائدتان قال الحاتمي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

التاء تلحق مؤنثا أو لا مذكره محذوف الواو الجوهرى (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشفة) وان كانا
محذوفي اللام معوضا عنها هاء التأنيث (لانهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت
(على شياه و) شفة كسرت (على شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما لقيت
الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التأنيث
وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض
منها هاء التأنيث والدليل على أن لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه
والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال
الجوهرى ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما
وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظباء ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء
المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبوة لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع
(الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كأهلون)
جمع أهل وهم العشيرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين
ولان وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في
التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا
(و) النوع (الرابع ما سمى به من هذا الجمع) المستوفى للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثانى (كعليون)
فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما أدراك ما عليون
وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوى عن
يونس أن واحد عليين على وعلية وهى الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعرب بان
بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع)
المسمى به (أن يجرى) في الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء)
في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاث ظاهرة على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول
هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبع الناظم في قوله
ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه
بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب
بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

مخرج منه شيء فهو غسلين أي فعلين من غسل الجراح والدبر اه ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لان نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافي تمثيله بزيتون لاصالة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود ليفيد المثالية لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون معروف الواحد ياسم كصاحب أو عالم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ والصداع البلغمي والزكام وذر سحيق يابسه على الشعر الاسود يبيضه وشرب أقية من ماسحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الارحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح في ياسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس ويرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم جنس فليتامل ذلك انتهى وقد يقال المراد قال واهذا ياسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمي به ودخول أل انما هو على ما هو اسم جنس للنبت المخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه أل والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالماطرون (قوله عربون) قال الدنوشري قال الدميري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان الراء وعربان بالضم والاسكان أيضا وابدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين واسكان الراء ومراد الموضح اللغة الاولى وظاهر كلام الموضح انه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغي تقييده بغير نحو العجمي كما في الوجه الذي قبله وكان ينبغي للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار الى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله منونة) أي ان خلت من مانع التنوين كما في المثال (قوله ويقدر الاعراب) قال الدنوشري الظاهر في المثنى حينئذ أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو . النون

ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أولا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح في الحواشي لانه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لي في مصر خرفة فتامل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت في قوله وقت أكل النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للمذكور والا فالظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الاتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو وقبلها لينبه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتامل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية (قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا واذا لم تنون النون على لغة

للعلمية وشبه العجمة كحمدون وقال واهذا ياسمون بضم النون من غير تنوين أو يجري مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون (كقوله

طال ليلي وبت كالمجنون * (واعترتني الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تلزمه الواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون

(ولها بالماطرون اذا * أكل النمل الذي جمعا)

الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من التمر أي يجتنى (وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجرى غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط

بني تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنعه الصرف فيجر بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلانه مكرر مع ما تقدم وأما ثانيا فلان اعتدال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء فليست معتلة اللام ولعل بني عامر

النون للاضافة (قال) أحد اولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(وكان لنا أبو حسن علي * أبا برا ونحن له بنين)

الرواية بنين بالياء والاعراب على النون (وقال) الصمة بن عبد الله بن الطفيل

(دعاني من نجد فان سنينه) * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبها الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم و) في (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

رب حي عرندس ذي طلال * (لا يزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب تدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كمسا كين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي وزيادة يحتمل أن يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل أن يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى الياءين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها في النظم بقوله

ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

تجعل لامها واوا دائما ويكون ذلك محفوظا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشري في فهمه فليتامل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصد تبعا قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدنوشري نقل الدماميني عن ابن اباز انه يحتمل ان الاصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقي القباب مجرورا بها مع حذفها اورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا ان ابن اباز قواه وارتضاه وليس كذلك لانه بعد ان ذكر فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والاول أجود لنا في الثاني من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فان قدمت فقلت زيد لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب *(فصل)* (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشري توجيهه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشري قال الرضي اما نون

المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعاني شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وقد أسقط التنوين للتنافي نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين وقفا وجرا في الوقف بخلاف النون فانها متحركة وبالسكان المتحرك يكتفى في الوقف وان كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضي ان التنوين يكون على خمسة أقسام ان أراد التنوين المشهور والمخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو التي هي مقابلة للالف في الجمع فالفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما بعد الالف (قوله جمع قذذ) قال الدماميني واحده قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخنا الكمال الدميري انه بالدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشري فيه نظر فانه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرثوث في فوائد البرغوث بأوه مثلثة والضم أفصح وهو للمذكر والمؤنث منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القذة والقذذ والجمع قذان بالكسر والاهمال بوزن كتان والقدان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز

يا أبتي أرقني القدان
فالنوم لا تألفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس في القاموس الا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام السيوطي انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الاهمال عن الدميري وانه عزاه لابن سيده في قدة ولزم من ذلك الاهمال في قذان وانظر قول السيوطي يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبي حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله في لغة من يلزم الخ) أي لا في اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الآتي على الاثر انه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان في البيت شاهدا على رد هذه الدعوى عرفنا قبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد بعيد وتوهم ساقط لان الكلام في التثنية التي هي من أقسام الاسماء وأما الفعل فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مغاير لا يحتمل

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبتا ارقني القذان * فالنوم لا تألفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة) لبني أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذيين استقلت عشية) * فما هي الا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي وأراد بالاحوذيين هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي الا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا) * ومنخرين أشبها ظبيانا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي (وقيل هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد أستند اليه (ونون الجمع السالم للذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري

عرفنا جعفرا وبني أبيه * (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس

(الباب الرابع)

من أبواب النيابة (الجمع بالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم الى أن قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات)

أراده هنا بل لاتضح انتهى وفي قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وان نقله بعض الفضلاء وأقره لانه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وانما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف في اللغة المشهورة التي تعرب المثنى بالحروف وانما قال ان ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الالف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ومعلوم ان الاعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الالف كالمقصور فتامل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لانه هناك عن غيره وهنا اختار انه مجرور بالياء أو يقال فيه اشارة الى جواز الامرين (قوله جائز في الشعر) قال الدنوشري يفهم منه انه ليس لغة ونقل العيني انه لغة في شواهده *(الباب الرابع)* *(قوله بالف وتاء) قال الدماميني أي لا واو لتوهمه من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجيء الالف للتانيث ففي نحو حبلى وأما الجمع ففي نحو رجال وأما مجيء التاء للتانيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كماة فانها جمع كمء وكماة وكمء عكس تخمة وتخم اهـ وفي شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع في هذا النوع بالالف والتاء لعروض الجمعية والتانيث المجازي فيه ولان كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى وضاربة والجمالة * قلت أما في التانيث فمسلم وأما في الجمع فغير مسلم لان التانيث يكون بالتاء والالف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الالف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف في الحواشي للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن في المصباح في مادة جمل وجمعه جمال واجمال وجمالة بالهاء ويأتي قريبا ما يؤيده هذا وقدم المصنف الالف لتقدمها في اللفظ وفيه اشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقاني ان كانت الباء للملابسة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازا عن نحو أبيات وقضاة وان كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشري يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قطام في لغة من بناه (قوله أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشري يستثنى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين في قوله ولا فرق بين ان تكون سلمت مضافة الى مفرد وهي ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ بحذف في فيكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع بمعنى المجموع في قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) قال الدنوشري علل أيضا حمل النصب على الجر بان الجر و ز والمنصوب فضلتان فلما لم يكن لاحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا ينصرف

فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب وصوّبه الموضح في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا تالان الله تعالى موجود للافعال وللذوات جميعا هو سبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلا يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي نصب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيزت ۞ ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حال الماحين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها المبدلة التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرا لما

من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضي أن الزمخشري وابن الحاجب يقولان انه مفعول به لانه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا فكانك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيأ أوقعت عليه الايجاد اه قال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوّبه الموضح في المغني) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار وقال الله تعالى أعطى كل شئ

خلقه فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد لو جد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيا وأجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية أيضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيا آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الامور التي احتج بها الجمهور انما تاتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما ضربت ضربا وليس كذلك بل فانه المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده سواء كان عينه كما في ضربت ضربا أو غيره كما في أحدث الله زيدا أو خلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشري اذا تاملته حق التامل رأيته غير واضح (قوله كما قال احمد بن يحيى) قال الدنوشري ان قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سياتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفرادا مخصوصة (قوله ولم ترد اليه في جمع) لا يحتاج الى هذا التقييد لان الضمير في كان راجع للجمع فتامل (قوله واكتئابها) قال عطف تفسيري على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الايام وينظر أيضا هل هذه اللغة يجوز ورأيضا النصب بالكثيرة أولا هو أقول البيت في الصحاح ونسبه لابي ذويب والايام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الابل ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) نحو تاء

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل ماتى على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله (قوله ورد بانه يلزم الجمع الخ) رده اللقاني بان التاء فيه لمحض التانيث لا للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو أسقط قوله ورد وأتى بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتامل (قوله والمطرد في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفا للمؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء واذا سمى بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحو ثبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر خود وخودات وسماء وسماوات. لا يقال دار ودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اهـ ونظم الدنوشري ذلك فقال وكل ما أنث بالتا يجمع * بالف والتاء وقول متبع واستثن من هذا الذى قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجمعها بما مضى لن تعرفه وذكر في الهمع أن الذى يجمع بالف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن حل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالالف المقصورة والممدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة اللذين عدمنهما (٢) الاول قسما برأسه وأما الثانى فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بالف كحبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله

(١١ تصريح ل) تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحد معدودات معدودة لان معدودة جاءت هنالك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحد أخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قوبل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغى أن يزاد هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت أن قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه ياتى على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثال

فتارة تطلب به ابادى * تقابل الآحاد بالاحاد
ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدى * لكل فرد مثل آى الجلد
وتارة تحتمل الامرين * ولم تكن نصا بغير مبين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى في تظهير ملبس تاملا
كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضى بلا غلط * ثبوت ما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الايام * بأخر في أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وأنت هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام
لان معدودا لذاك الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع
فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سياتى في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبر المالحقه من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفرد دار دود اللام خلافا لابى على في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أوسنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أوسنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الاصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(٢) قوله اللذين عدمنهما الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله وحمل على هذا الجمع شيآن الخ) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها
في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالف وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص
التسهيل واللات مكسورا أو معربا اعراب أولات اه فقوله مكسورا أي مبنيا على الكسر في الاحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن
ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أو معربا اعراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصلها الخ) قال
الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بابقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان
أحسن على ان قوله أصله ربما يشعر بانه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان ان الالف والتاء فيه
زائدتان لان كونه ملحقا بالجمع لا يقتضي اصالتهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا كانت
الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف الزائدة لانه بعد قلب الياء ألفا صار
يجتمع ألفان فيلزم حذف احداهما وحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من
الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة في نونها) قال الدنوشري كان الاولى أن يقول المدغم فيها نونها
فليتامل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف
وليس في الاصل جمعا وأجاب بعضهم بانه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع

كدريهمات (وحمل على هذا الجمع شيآن) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من
لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت
لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حمل) فاولات خبر كان وهو
منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل
الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم
حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمي به من ذلك) الجمع وما ألحق به (نحو رأيت عرفات)
وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على
الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه
(وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء
واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح
الهمداني في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام
ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه
على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

فليتامل اه (قوله
وبانه لو كان نكرة الخ)
قال الدنوشري فيه نظر
لانا لا نسلم انه حال من
عرفات وما المانع من
أن يكون حالا من اسم
الاشارة والعامل حرف
التنبيه سلمنا انه حال
منها لكن ذلك لا يدل
على تعريفها لمجيء الحال
من النكرة في الفصيح
كما في الاثر صلى النبي
صلى الله عليه وسلم جالسا
وصلى وراءه رجال قياما
ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول
يعربه
البيضاوي في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويجمعهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال
الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادي
والمنون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب
القاسمي وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك
لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقوله مع ان حقه
يشعر بانه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرابه
على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنورتها من اذرعات
روي باوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو
بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث
الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتحة والفارق بينهما
أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الاول اه وقال في حواشي الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جوز بالكسرة
وترك تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعاة أحدهما يخيله عن مراعاة الآخر لان جوهرها لا ينصرف

يعرب به على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث (وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه أخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل فى المسئلة ثلاثة أوجه (وروى بالاوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندى فى محبوبته

(تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى)

الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها فعلى من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذى نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم

وما بتا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا
كذا أولات والذى اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

(الباب الخامس)

من أبواب النيابة (مالا ينصرف) أى مالا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من)

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فلو راعينا الجمع اتبعنا نصبه جره وان راعينا مالا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له فى الصورة مراعاة لما لا ينصرف واعربه فى حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم اه فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا ينافى ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف لانه انما أفهم أن البعض الاول لا يعربه اعراب مالا ينصرف بل يعربه اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم أن البعض الاول لا يمنعه الصرف أى لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمى به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرابه اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرابه اعراب مالا ينصرف مع حذف التنوين فليتأمل اه ومن خطه نقلت (قوله يعرب به على ما كان عليه) قال الدنوشرى الظاهر أنه ضمن يعرب معنى يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) أى للعلمية والتأنيث قال ابن عصفور فى شرح الجمل ونازع فى ذلك المبرد محتجا بان التاء للجمع فهى كالواو وكالياء فلا ينبغى أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا هذا الذى ينبغى أن لا يجوز اذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتأنيث قطعا وكونها تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنورتها من اذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك فى تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشرى فى فاذا أفضتم من عرفات ان قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتأنيث فالجواب أنه لا يكون تأنيثها بالتاء التى فى لفظها لانها ليست للتأنيث وانما هى والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث فى بنت لان التاء التى هى بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات فى التنزيل مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فاشير اليها اشارة المؤنث وجاء الحال منها واستصعب الزمخشرى تأنيثها وليس بشئ لانه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالى) قال الدنوشرى ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالى وينظر معنى البيت من شواهد العينى وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أى هى بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أى المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر عال أى الرائى منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقانى أدنى دارها كلام اضافى مبتدأ وقوله نظر عالى خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أى مرتفع انتهى وهذا مأخوذ من العينى ولا بد من حذف المضاف أى ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أى لكونى باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات *(الباب الخامس)* (قوله وهو ما فيه علتان) قال الدنوشرى انما اكتفوا بعلة واحدة فى بناء الاسم وهى مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة

قوية انتهى وبهامش نسخة بخط كاتب الاصل اعلم أولا أن قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا الامر يريدون به أنه موجب له بل المعنى أنه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الاصوليين موجب العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضا الكل واحد في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضي مع اصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بان كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما قال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بان احدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل ذي الفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احداهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر احداهما في هند لمعارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التأنيث في مسلمات لما مر عن الزمخشري والمبرد أو رعاية لحالته الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم ان نحو سلاسل

وهذان غير منصرف على المختار ولهذا قال أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوي أي يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أي ويجوز جريان حكم صرفه وانما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا اذا اضطر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضي فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال فانها الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعني أن اللقاني قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بانه الفاقد للعلتين أو لواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الاخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولهما وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ماسيأتي من أن الصرف تنوين الامكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بانه لا ضرر في تعريف العدم الخ في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعدما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ماسيأتي لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتامل (قوله فان جر بالفتحة) قال اللقاني منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بالف وتاء والملحق به على أنه معرب باعراب أصله انتهى وقد يجاب بان هذا ونحوه من الاعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما لا يدخل العلم المبني كسيبويه كما بيناه في حواشي الالفية وقال الدنوشري فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الا ان أضيف) قال الدنوشري قال بعضهم ان فيه مسامحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقاني هو استثناء متصل وتصحيحه أن الامثلة المذكورة في الاستثناء من ممنوع من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله وهن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق واوله أبا نابها قتلى وما في دمائها * شفاء يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها

عالم (نسع) جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسيأتي شرح ذلك في بابه معقودا والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها (كاحسن) فان فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتأنيث بالالف بمنزلة تاءي التأنيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين (فان جر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحيوا باحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد (الا ان أضيف) لفظا (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقديرا نحو ابدأ بذا من أول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه وتخلفه أل المعرفة كانت نحو وأنتم عاكفون في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة وأما الداخلة على الصفة المشبهة (كالاعمى والاصم) واليقظان

فانها حرف تعريف على الاصح كما فى المغنى وغيره لاموصولة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح فى شرح القطر وعلى هذا لاشاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفى آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله يحمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله

وجر بالفتحة ما لا ينصرف * مالم يضف أو يك بعد أل ردف

واذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أولا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف والمختار

(الباب السادس)

من أبواب النيابة (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح فى شرح اللمحة (وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم

بالسيوف وانماهن الشافيات لانه لولاها لماسفكت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفى كلام الشارح تشكيت على المصنف وان تمثيله لأل موصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بانه يكفى لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مباركا شديدا) قال الزرقانى أى فى حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل بشديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقانى قال الدمامينى ويقال له الحارك وشدته بحيث يقوى لحمل ثقل الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقانى اهـ *(الباب السادس)* (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشرى قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبتين فان تفعلان صالح لهما او للمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف فى الغائبتين اذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به فى باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه *(فائدة)* عد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين فى المخاطبتين والا فهى سبعة كما عرفت ويصح ان تكون عشرة باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففى يفعلان بالتحتية اثنان وفى يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفى تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو يا هندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودى انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمى والعجب من الشارح انه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهى تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغى التنبيه على ما فى كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودى الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية التى الالف والواو فيها اضمار بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التى تركها والعجب للمكودى حيث ذكر الصورة التى تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها فى اللفظ بالتقديم والتأخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل فى هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين فتامل (قوله وهى كل فعل الخ) قال اللقانى التعريف للماهية وكل للافراد وأيضا كل تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله فى عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذى هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشرى بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الاتيان بها التصريح بان الحد مطرد منعكس من أول الامر وفى شرح الجامى فى التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا باس بمراجعته انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثانى وعبارة الجامى التى أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس والجنس لا للافراد والافراد محدود بالحقيقة

(٢) قول المحشى وأيضا قد عدها الخ حرر هذه العبارة فلعلها غير ظاهرة اهـ

التابع والحد مدخول كل وهو ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللقاني منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما أشار اليه الموضح فيما مر بقوله فانه معرب معها تقديرا وصرح به الرضي على ما سبق انتهى ونقل بعض الافاضل ان النحراوى أجاب بان ماذكره خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة اذ الحروف تقدر كالحركات وسيأتى تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتى (قوله بثبوت النون) قال الدنوشرى أى بالنون الثابتة وانما عبر بهذه العبارة لاجل المقابلة فى النصب والجزم بالحذف وجملة فان لم تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضي تكسر بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر أولى وقرئ فى الشواذ أتعداننى بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدنوشرى وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله ٨٦ أبيت أسري وتبيتي تدلكي * شعرك بالعنبر والمسك الذكى

(تفعلون و) بالياء للغائبين نحو هم (يفعلون أو) با(مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون فى لغة طيئ (فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) الاول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك فى يفعلون لانه يؤدى الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف فأشار الى جوابه بقوله (وأما الا أن يعفون فالواو لام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهى واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لا نون الرفع (والفعل) معها (مبنى) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب (ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو) فيه (ضمير الجماعة (المذكرين) كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا و فى التنزيل (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع انها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الاصل صرح بذلك النووى فى كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف فى الحواشى وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب كنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله واما ترين واما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تأمرونى فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم انتهى وقوله لنون الوقاية أى بناء على ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو الاصح كما يأتى (قوله لانها شبيهة بالواو) عبارة المصنف فى الحواشى لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم فى الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة فى نحو جحنفل كما زيدت الواو فى كوثر والياء فى سميدع والالف فى عذافر وأبدلت منها الالف فى نحو رأيت زيدا وحذفت فى نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وحملوا تفعلان الخ) الحامل له على الحمل فى تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا ان يزيد وعلامة الرفع فى الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك فى يفعلان لانه يؤدى الى اجتماع ألفين وعبارة الرضي لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء فى تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشرى يجوز ان يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال فى ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية الملازمة له

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لان المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرمي وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره (قوله فان جزم بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء للتصوير أي فان جزم بصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا والاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لما الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده

واعمد لاخرى ذات دل مؤنق ... لينة اللمس كلمس الخرنق

الخرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الارنب والدل بفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يؤنق من الانق بفتحتين وهو الاعجاب وقيل ان لا نافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقدها على الوجه الاعرف ولا ترضها وحذف احدى التاءين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدر وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث والمحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر اهمال الجازم ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الاحرف الخ الا أن يقال القائل بالضرورة واختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتنمي بفتح التاء) قال القاني

الناظم بقوله

واجعل لنحو يفعلان النونا ... رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب اسمه

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (الف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فان جزم بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما ... ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق

وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

ألم يأتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاث مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن

وتنمى بمعنى تزيد يقال نمى الشئ ينمى اذا زاد (قوله كما في يامر كم) قال الدنوشري هو مثله في مطلق التسكين لانه ليس في يامر كم توالي أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عقد ابن جني في الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشباه والنظائر فمن الاول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلي الاجلل وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ماذكره الشارح وقولهم هاء الله أجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا فيها قال ابن جني ونحوه من هذا التخفيف قولهم في المراة والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي بهذا بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت أبدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيا قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم تر الى الملا من بني اسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلا اثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيارا وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره وقال الشهاب هذا ليس هنا شرطا بل صلة الا ان يقال في معنى الشرط تامل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالاصلي ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيخشى اذ الالف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسي) قال الدنوشري انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والاول أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كرأس وبئر وسؤر الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) ايضاح للكلام الموضح غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدر والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ما ياتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

وروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر) باثبات الياء من يتقي وتسكين يصبر (في قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجه (فقيل من موصولة) لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع انه معطوف على مرفوع (اما لتوالي حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فان كما مر في يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما لى تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أي قنبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا (وأما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع فلام الفعل حذفت للجازم واما لى اجراء المعتل مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة * (تنبيه) * مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فاما (اذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرا) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرئ) مضارع اقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضوء) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي (ويمتنع حينئذ) أي حين اذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر (وان كان) الابدال (قبله) أي قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتداد بالعارض) وانه الابدال

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشرى الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو الهمزة المقلوبة الفا مثلا انتهى والاظهر الاول بل لاوجه للثانى *(فصل)* (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشرى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بانه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ماذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وان كانت الحركات هى الاصل فى الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالاقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشرى قال ... سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من النكت ومن هامش نسخته بخط كاتب الاصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن كان اعرابه تقديريا فى الاحوال الثلاثة نحو جاء فى صالحو القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثنى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشرى لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لاجل الالف والا فالخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشرى وفيما ينصرف أما مالا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة اصالة أونائبة عن الكسرة

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) فى كلامهم وعليه الاكثر وفى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وماذكر من جواز الاثبات والحذف هو ماذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

(فصل) * تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) فانها الف منقلبة عن ياء (والمصطفى) فانها الف منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها فى الاول ومجاوزتها الثلاثة فى الثانى (ويسمى) الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة (مقصورا)

الا ان أضيف كموسى بنى اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الا ان أضيف كجوارى الامير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه قدر فيه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقانى وماذكره

فى الاول مذهب الجمهور وخالف فى ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت أل فى الاسم المعرب للاستغراق فان أريد بالحركات الثلاث فى المقصور والضمة والكسرة فى المنقوص الاصلى منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ماذكر وان أريد الاعم من الاصلى والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقانى فى قوله أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدرا جميعه اسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب بجميع الرفع والنصب والجزم وذلك حاصل فى كل مقصور حتى مالا ينصرف لان نفس الفتحة تقدر وجر فيه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشرى المراد باللزوم فى الالف والياء اللزوم وجودهما فى أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرا كفتى لكنه يخرج بخروج مافيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرا وكالمقرى اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل لقانى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بان لزوم وجودها لفظا وتقديرا واعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتباره وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الاصل أو فى الجملة وايضاح ذلك ان للمقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمز والثانى ابدالها ألفا فباعتبار الاستعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغيرا ملاحظا وان كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف فى رأيت أباك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذى

لكون آخره حرف علة (ومقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه اذ القصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس فى الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد فى الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط فى الاسم المعرب الذى آخره (ياء لازمة) فى الاحوال الثلاثة (مكسور ما قبلها نحو المرتقى) من مزيد الثلاثى (والقاضى) من الثلاثى (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو الفتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) فى حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على على ان آخره ألف لازمة (و) فى حد المنقوص الفعل نحو (يرمى) والحرف نحو فى مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب فى حديهما المبنى نحو ذا ومتى والذى والتى (و) خرج (بذكر اللزوم) فى الالف (نحو رأيت أخاك و) فى الياء نحو (مررت بأخيك) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء فى حد المنقوص (نحو ظبى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا

والثانى منقوص

ثم قال * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر * (وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب تقديرا فيهما ومثلهما امتصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط فى الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء نحو هو يدعو وهو يرمى) فيدعو ويرمى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكر من تقدير الحركات فى المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا فى الاسم لان الاعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى فى النظم فقال

وأى فعل آخر منه ألف * أو واو أو ياء فمعتلا عرف

فالالف انو فيه غير الجزم

ثم قال * والرفع فيهما انو (وتظهر الفتحة) لخفتها (فى الواو والياء) فى الفعل وهو المنبه عليه فى النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدعو يرمى * وفى الياء فى الاسم وهو المنبه عليه فى النظم بقوله وعبه ظهر نحو ان القاضى لن يرمى وان يغزو) وليس فى العربية اسم متمكن معرب فى آخره واو لازمة وقبلها ضمة

وتغيث بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة لها فى ذلك الاستعمال تسقط فى غير النصب فتامل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضى وسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول أولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية أيضا هذا مع انه لا يجب اطراده وأيضا مذهب النحاة أيضا ان نحو غلامى مبنى والمقصور من القاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشرى اقتصر المصنف على اخراج نحو يخشى ويرمى لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتمم الشارح أى بذكر الحرف ولا اعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما فى آخره الخ) لو حذف فى لكان أحسن كما فعله مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدنوشرى ومن العرب من يسكن الياء فى النصب قال الشاعر

ولو ان واش باليمامة داره * ودارى باعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اشمونى اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعرب اعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعديكرب قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو * هذا يكون كالياء الظاهر نعم بقى ان ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هربا من تخالف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله فى الواو والياء) قال اللقانى لم يقل فى الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الماضى ومن الفعل نحو لن يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا فى الفعل وثانيا فى الاسم والله أعلم

* (هذا باب النكرة والمعرفة) * قال العصام في حواشي الجامي أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقدمهما (قوله اسماء مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الاصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الاسماء ويتامل مع كلام الشارح اهـ ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم ان أوما نعة خلو لا حقيقة لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلا الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو صه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع انه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اهـ وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها القاني اهـ ولعل مراده باعتبار معنى ماصدقها ولفظ ماصدقها كما لا يخفى (قوله بالغا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أولا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الاسماء المتوغلة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها فيشير الشارح الى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اهـ ووجه النظر منع أن اسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوغلة في الابهام قد بأنها تتعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان معناها في نفسها قابل الا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالاخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لانه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة الا أن يقال ضمير غيره النكرة لا للقابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير مبهما لانه ما لم يعرف النكر بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار انها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكر مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كلي ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل المتوغلة في الابهام نحو غير فانهم صرحوا بان أل لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فان التعريف بها احاطة وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء فان أل لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات وان حكم لها بحكم النكرات وما وجد في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قاله بعض المشايخ بانها تقبل أل المؤثرة للتعريف فان أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لا معرفة المؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثره في غيرها أولا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الاول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

* هذا (باب النكرة والمعرفة) *

وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته ثم نقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها أقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف

والجواب الثانى انها فى بعض الاحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك اذا أريد بها المضى فهى تقبل أل المؤثرة للتعريف فى الجملة فتأمله وأنصف ولكن يبقى النظر فى ضمير النكرة نحو ضربته رجلا وأكرمته فتى مواقع موقع ما يقبل أل فيقتضى انه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله فى الحاشية والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقانى فى حاشيته اه ويأتى عن الشهاب ما فى كون اسمى الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقانى كون هذا الضمير معرفة بانه هذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن ايراده بان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بجرده بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل أل وأورد اللقانى أيضا ان قوله والثانى ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كاسامة فى قولك ان رأيت اسامة أى فردا منه فقرمنه قال الشهاب لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المعينة فى ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة فى قولك ان رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة فى ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أل (قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشرى صريحه ان الفرس لا يطلق على الانثى وان مسماه لغة الذكر لا الانثى وهو مخالف لما فى القاموس انه مشترك بينهما اه وفى المصباح الفرس يقع على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهى الفرس وتصغير الذكر فريس والانثى فريسة على القياس ثم قال قال ابن الانبارى وربما بنوا الانثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه 92 يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الانثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتى فى التصغير مذ فرس من الثلاثى المؤنث العارى من التاء الذى لا يرد بالتاء فى التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعد ان فرسا مؤنث سماعا (قوله لانه قد تنوسى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان الرضى صرح بان ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره انه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتجدد فى أن يقال أن صاحب ان كان بمعنى مصاحب فأل الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذى هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله فالموصولة غير مؤثرة تعريفا تخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أى مقيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب فى حواشى ابن الناظم عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التى غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمى لا يخفى ان ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل فى المعنى الوصفى لا الاسمى فأل الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب كذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمى العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعملا فى الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصف حيث قال فى قولك مررت الخ مع ان أبا حيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسم بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبى لا يكفى فى دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأى شئ والاظهر فى الجواب انهما فى الاستفهام والشرط بمعنى انسان وشئ ولا يشترط التساوى فى معنى الحرف لانهما لم يوضعا لذلك فى أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدنوشرى يفهم منه أنه لا يضر فى قولهم أو يقع موقع ما يقبل أل الخ مخالفة فان التعليق ثابت فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقانى أى

كرجل) لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثانى ما) لا يقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذى) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (فى قولك مررت برجل ذى مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهى لا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبلها أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لانه قد تنوسى فيه معناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبى فى باب المبتدا (و) أما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل أل فتقول الانسان (و) أما ما فانها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل أل فتقول الشئ فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا فى الشرط والاستفهام فمعناهما فى الشرط كل انسان وكل شئ وفى الاستفهام أى انسان وأى شئ فانسان وشئ يقبلان أل قاله الشاطبى ثم قال وكذلك أين وكيف فانهما واقعان موقع قولك فى أى مكان وعلى أى حال ومكان وحال يقبلان أل اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه

(واقع

الذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفى ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشرى فيه نظر فان صه معنونا وقع فى مكان طلب سكوت مالا فى مكان سكوت كما قال لفوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقانى بمعناه وقد يرد بان القسم الثانى من النكرة وهو مالا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط فى الواقع موقعه مرادفته لما أوقع موقعه كما فى من وما الشرطيتين فان الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك ان التعليق المقصود فيهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتنكير كاحد وعريب وديار فانه يقع موقع ماذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أو حى أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى فى بعض النسخ والافمذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقانى أى بمعنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل فى الايجاب والنفى ومنه قل هو الله أحد أى واحد اه وفى الاتقان قال أبو حاتم فى كتاب الزينة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك اذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز فى المعنى أن يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفى الاحد خصوصية ليست فى الواحد تقول ليس فى الدار واحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والانس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس فى الدار أحد فانه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتى الاحد فى كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل فى الاثبات والنفى نحو قل هو الله أحد أى واحد وأول فابعثوا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل الا فى النفى تقول ما جاءنى من أحد ومنه أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فما منكم من أحد ولا تفضل لاحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل فى المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للافراد والجمع قلت ولهذا وصف به فى قوله من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والاحد له جمع من لفظه وهو الاحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد ممتنع الدخول فى الضرب

والعدد والقسمة وفى شئ من الحساب

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف فى اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة والا فمذهب الجمهور ان أسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفى فانها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أو حى أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبى وأنكر النكرات شئ ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو فى مرتبته (و) الضرب الثانى (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفى المطول فى بحث تقديم المسند اليه ان أئمة اللغة ذكروا ان أحدا اذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل فى الايجاب الا مع كل قال التبريزى ان الذى همزته لا تكون بدلا عن الواو وهو الذى يكون همزة القاسم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل فى الايجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل فى الايجاب أصلا أى لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد فى قل هو الله أحد فان أصله وحد بمعنى واحد يستعمل فى الايجاب والنفى باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل فى الايجاب وهو مانقله فى الاتقان عن أبى حاتم وأشار اليه التبريزى بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو مانقله فى المطول عن أئمة اللغة وقال الاشمونى فى باب الاعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ماشذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه فى الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل فى العدد وأصله من الوحدة بخلافه فى ماجاءنى أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحدا ان كان ماخوذا من الوحدة كالمستعمل فى العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو والا فلا واقتصاره على المستعمل فى العدد ليس للحصر بدليل مابعد ولاصنف كلام فى أحد نقله الشارح فى باب أسماء الافعال فراجعه ونحن أوردنا ماذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقانى على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال * فان قلت ديار بمعنى انسان مرادف له بمعنى النكرة وقبلها بلزوم ديار للتنكير * قلت مسلم ولكنه يقبل أل فى الجملة أى مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال فى أحد وعريب وقد يقال التنكير انما التزم فى لفظ ديار ونحوه لا فى معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشرى مخالف لكلام الاشمونى وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلا الخ) قال الدنوشرى ينظر هنا المراد ان كلا من ذلك يقابل نظيره فى المعارف فشئ يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثانى أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله مافى مرتبته أو المراد ان شيأ يقابل لاشئ وهكذا الى آخرها فليتأمل اه وعلى الاخير اقتصر الزرقانى فقال أى ما هو فى مرتبته فى العموم فيقال شئ لاشئ وكذا الباقى

(قوله لانها تحتاج الخ) قال الدنوشرى مشكل فى العلم لانه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به فى بابه (قوله وهى عبارة الخ) قال الدنوشرى يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فان أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان فى حد المعرفة لصدقه عليهما الا انهما لا يقبلان أل المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتأمل اه وقدم الجواب وقد أورد اللقانى ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولم يجب عنه وقال أولا اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بال ثم قال وأشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجانى ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع من يقبلها بل موقع الفعل لنصبهم على أنها أم أل فى صورة الاسم الا أن يجاب بان الوصل بهما عارض وفيه بحث وهو أن يكونا حينئذ بمجاز الاخراج جهما عن موضعهما وقوله كالضارب رأس الجانى قال الشهاب أنظره فان هذه اضافة الى المعمول ومثلها لفظية وكتب على قوله فان كلا منهما واقع الخ) أقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل فى حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام فى الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ بشرط ابهامه وحدث ولا يقبل أل والحاصل أن معانى الاوصاف اعتبرت على وجه ينافى التعريف فلم يكن معناها قابلا للتعريف بخلاف نحو واحد ونحوهما لم يعتبر فى معناها ما ينافى وانما المنافاة فى لفظها فلعل الاحسن فى الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما فى أل الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعينها (قوله وهذا معنى ماذكره سيبويه) قال الشاطبى وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرث والعباس والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعنى أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه أو ولم يجعلوه سمى به ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتامل لعل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف اذ التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشرى هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما عندك فيقال كذا فيقال لقائله والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لان الاصل التنكير مالم تقم حجة واضحة على خلافه ولانهما قائمتان مقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل فى تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال فى الاول رجل من بنى فلان وفى الثانى أمر هم (قوله كأنا وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشرى تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذى فى الصلة) ردبان الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه فان قيل مشترك الالزام فى الغلام قلنا اللام لا تفارقه بخلاف الصلة فهى بالجزء أشبه لانها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف فى الحواشى ذهب أبو على الى أن تعريف الموصول بال ودبين وما ونحوهما وأجيب بأنهما فى معنى ما فيه أل وورد أى فانه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بان تعريفها بالاضافة قاله ابن عصفور وهو عندى غلط منه لان مرادهم بكون من وما فى معنى أل أنهما فى معنى

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة (وهى الفرع) لانها تحتاج فى دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهى عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل المؤثرة (البتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فاما قوله * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثانى ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها أل (للمح الاصل بها) وهو التنكير وفى بعض النسخ للمح الوصف والاول أولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه فى الاصل اسم من أسماء الدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان أل فى هذه الامثلة دخلت عليها وهى اعلام وقال الشاطبى لم تدخل عليها وهى اعلام بل على تقدير تنكيرها فتكون أل المشعرة باصلها من الصفة قد دخلتها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ماذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت أنها أثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار تعريفها مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كأنا وهم) و الثانى (العلم) لمذكر او مؤنث (كزيد وهند و) الثالث (الاشارة كذا) للمذكر (وذى) للمؤنث (و) الرابع (الموصول) بناء على أن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة لا بال ملفوظة كالذى أو مقدرة كمن

الذى والتى لا ان أل فيهما مقدرة فاعترض به فى أى فاسد لأنها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذى يراه هو فى أى انها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لان أل والاضافة لا يجتمعان والثانى انه قرر أولا عن أبى على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بأل فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما فى قول الشارح ان أل فى ما ومن مقدرة وقوله ان تعريف أى بالاضافة الا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فليحرر قاله والمشهور فى تعريف الموصول قولا أماً بأل أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه اشارة الى ان الناظم رحمه الله عليه انما تركه فى المثال والا فهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ويليه ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطى لان أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ما هنا اه (قوله السالم عن ابهام) قضيته ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشار به) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن رتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لان المعتبر انما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم الجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بأل وقيل ذو الاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فانه فى رتبة العلم) قال الدنوشرى أى لئلا ينتقض القول بان المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى فى الافصاح رابعا وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى أل *(فصل)* (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه واطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أى معقود لانه المناسب لقولهم المضمر ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجىء منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لانه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى انه صريح بمعنى انه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى انه ليس مؤولا (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو أما وان الحروف اللاحقة له خارجة عن

أو بالاضافة كأى (كالذى) للمذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الاداة) للمذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) اضافة محضة (الواحد منها) أى من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول النظم كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى (المنادى) المنكر المقصود (نحو يا رجل لمعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى انهما فى رتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعنى أنهما فى رتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى رتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

(فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانى

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتعيين مسماه وهو اما (لمتكلم كأنا) بزيادة

خفية عنه كما سيأتى وان أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو المخاطب تارة الخ مستدركا أى مستغنى عنه قال الشهاب
القاسمى قوله وان أراد أعم قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور لان قوله أو لمخاطب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم ارادة
معنى فقط كما سبق والثانى تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا * فان
قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو المخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو
فليتامل * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعانى الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على
فهمه مما سيذكره * (تنبيه) * قال المصنف فى الحواشى عند قول الناظم فالذى غيبة الخ لينظر فى نحو هى راودتنى فان هى ليس غير
مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استاجره فهذا فى المتصل وذاك فى المنفصل وقوله يخاطب شخصا فى شان
آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا فى عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول
ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فان قيل فكان حقه أن يقول ما الذى غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما
* قلت انما يحد الشئ باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج
البلقينى فى رسالته المسماة نشر العبير لطى الضمير المفسر لضمير الغائب اما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس
نحو قوله تعالى هى راودتنى عن نفسى ويا أبت استاجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله
تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير فى قال عائد على يوسف والضمير فى هى عائد على قوله
يا أهله سوأ ولما كنت عن نفسها بقولها يا أهله ولم تقل بى كنى هو وعنها بضمير الغيبة بقوله هى راودتنى ولم يخاطبها بقوله أنت راودتينى
ولا أشار اليها بقوله هذه راودتنى وكل هذا على سبيل الادب فى الالفاظ والاستحياء فى الخطاب الذى لا يليق بالانبياء فابرز

الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كانت) بزيادة التاء عند البصريين
وباصالتها عند بعد الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه
أشار فى النظم بقوله فالذى غيبة او حضور * كانت وهو سم بالضمير
(أو المخاطب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* والف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين
(وقوموا وقاموا وقمن) بالهندات والهندات قمن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ماله صورة فى اللفظ) به
(كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (والى مستتر

الاسم فى صورة ضمير
الغائب تاديا مع الملك
وحياء منه وعندى ان
الذى قاله الشيخ ابن
مالك أرجح مما قاله شيخنا
رحمهما الله تعالى وذلك
ان الاثنين اذا وقعت
بينهما خصومة عند

حاكم فيقول المدعى للحاكم لى على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم انه لا حق له على وهو
فالضمير فى هو انما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لى هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يا أبت استاجره تدل على
موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذى قاله شيخنا تعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت
استاجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذى بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع
اشارة لكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فجرى الضمير مجرى اسم
الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين
من أهلها أو من غيرهم هى طالق فانها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان أمكنه التاويل
فى الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه فى غيرهما (قوله فى اللفظ) قال اللقانى خرج به المستتر فان له صورة فى العقل وينبغى أن يراد
باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف فان قلت فاى فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر لفظ القائم
بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة
* قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف التحقت دلالته بالعقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما
(قوله والى مستتر) سمى بذلك لانه استغنى عن لفظه أى ظهور أثره فى اللفظ بظهور معناه فكانه احتجب عن الادراك اللفظى كما
أشار اليه ابن الناظم * فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا الا ان حقيقته لا تظهر
أبدا وانما هو أمر ذهنى تقديرى كما أن حقيقة البارز لا تختفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاتيان بلفظ لا يعطى
معنى الظهور أصلا كما قال فى التسهيل فتبه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ لفظ الخفاء لا يفهم منه أنه كان ظاهرا ثم خفى

بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسترته وأخفيته أى فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم اتكالا على فهم المراد ثم ان سلمنا قصدهما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة اصلها ان تبرز وتظهر فى النطق لما تقرر فى الغالب من حالها اذ هى من قبيل الالفاظ فاشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدنوشرى أتى بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليسا اياهما لكان حسنا اه ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله ان عبارة الشارح نظير الحديث المروى عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بنى تميم على حد ليس الطيب الا المسك وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لغة تميم بان ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفى قال وأما اذا لم ينتقض فلا اظن أحدا من العرب (٢) على انه اضمر فى ليس ضمير شان والجملة من المبتدا والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران فى قوله

وليس منها شفاء النفس مبذول * وذكر ذلك التاج السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمة أبى حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا الا عن المبتدا ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفى اذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما اظن مع قوله ان الوجهين جائزان فى وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفى فيه ولم يذكر فى المغنى القول بان ليس فى البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللقانى قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذا المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشئ قسيم للشئ فلا يكون الشئ قسما 97 والجواب ان المتصل الذى

وهو بخلافه) أى بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة فى اللفظ بل ينوى (كالضمير (المقدر فى) أقوم و(قم) فيقدر فى أقوم أنا وفى قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة (وينقسم البارز الى متصل) بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابنى وكاف أكرمك وهاء سليه ويائه) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلى الا اختيارا أبدا

كالياء والكاف من ابنى أكرمك * والياء والها من سليه ما ملك

وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابنى للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من

هو قسم من البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما وقد صرح الرضى وغيره

(١٣ تصريح ل) بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين فى بحث الكناية قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشئ يجوز أن يكون اعم منه كما فى قولك الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان اعم من الابيض اه ويأتى فى كلام الشارح اشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل وان ما فى باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ويأتى ما فيه وبعض المحققين الذى أشار اليه هو السعد قد ذكر ذلك فى شرحى التلخيص فى بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر فى بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكى (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقانى هذا الحد يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه مقدر وفى استقم بانت وحكموا بانه يبرز فى زيد هند ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو فى المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير فى ضربتهم هو الهاء فقط وفى هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضى وغيره وسيرد عليك فى كلام المصنف قريبا اشارة اجمالية الى ما ذكرنا فى الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقانى ما فى قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أى وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذى جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهى الاشارة

(٢) قوله فلا اظن أحدا من العرب على انه الخ هكذا فى النسخ ولعله فلا اظن أحدا من العرب يتبعه أو نحو ذلك فليحرر

سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة) والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او اوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالى من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالى وهى مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك واجاز ابن الانبارى وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الاك سواك و يحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فمالى عوض الاه ناصر

فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبتدأ به) فى النطق (ويقع بعد الا) وذلك (نحو أنا تقول) فى ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) فى وقوعه بعد الا (ما قام الا انا) وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز فى باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

الى ترتيب الضمائر فى الاعرفية لانه مثل باينى أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه فى الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التى هى ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وأما قوله وما نبالى الخ) قال الدنوشرى قال الموضح فى شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الا هنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها كما يتصل فى نحو مالكم من اله غيره كما حملوها عليها فى الوصف بها الامر الثانى ان مذهب سيبويه والمبرد فى المقتضب والجرجانى وبعض المتأخرين ان العامل فى المستثنى الا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله ألا ترى ان من ادعى أن المفعول معه معمول الواو ورد عليه بانفصاله منها اذا كان ضميرا نحو سرت واياك ولا تقول سرتوك فان قلت هذا مقتض لان يتصل الضمير بالا دائما فى الفصيح قلت هو لازم ان قيل الا هى العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى فى الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لان الاستثناء المفرغ لا عمل للا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على وجهين وترك الثالث ولعله ان الاصل فى الضمير الاتصال او ان الاصل فى الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك ولعلك فقد قال فى شرح الشواهد وانما سهلت وصله فى الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثانى عما نقله الدنوشرى وقد يجاب عما ذكره من النظر بان الموضح لم يدع ان الا عامل فى كل استثناء بل مراده فى غير المفرغ ويكون المفرغ محمولا على غيره (قوله فحذف أيا) قال الدنوشرى تجويزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لانه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد الا فكان ينبغى الاقتصار على الوجه الثانى ولكنه ذكر فى البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشرى توهم انه اذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما لو اخر وفيه نظر (قوله و يحتاج الى الجواب) قال الدنوشرى قد يجاب بان له أن يدعى ان الهاء ليست ضميرا متصلا وانما هى حرف لاحق لايا المحذوفة (قوله و يقع بعد الا) قال الدنوشرى يرد على هذا الضمير فى قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا اجواب المنافاة المنفية فى كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى ان المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقانى وما فى العطف انه من المتصل وما ذكره فى بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتامل والاظهر أن يجاب بان ما هنا مشى على قول وما فى العطف على قول آخر لان فى كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء فى كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الاصلى (قوله وهو خمسة) قال اللقانى ان قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع فى التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه إشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشار الى أن المصنف

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتنبيها على أن الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احترز به عن الالف في نحو يا حوسيا فانها في محل جر انتهى واحترز أيضا عن الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فانها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع انه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع قيل الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التانيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات للفرق كما جيء بالتاء وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بانه لو كان حرفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لما ثبتت الياء في التثنية كتاء التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء لوم تحكى الخلاف في غيرها القوته فيها باتفاق المازني والاخفش (قوله فانها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربي حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لان فعلها انما يتعدى الى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالاصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاي ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من أشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال اللقاني حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما مر واما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظا كياءي المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث والمذكر وفيه نظر اذ لا يلايم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معربة كما

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا و) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما أنها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودعك ربك) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني باضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فاننا نلنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجر نا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك) فانهما يقعان في المحال الثلاثة (لانك تقول) في الياء في الرفع (قومي و) في النصب (اكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا و) في النصب (انهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتاخرون فقالوا (هذا) النقض (غير سديد) بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لان الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية)

لقانى قال الدنوشرى وفيه نظر وقال اللقانى كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به فى النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما فى الزمان المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سيأتى فى قول النظم واختر بنا متلو فعل بنيا انتهى قال الدنوشرى قال بعض الافاضل وقد يقال ان فى عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فاذن فى قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى * وأقول قد يقال ان الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشئ فى محله فاذا وجب شئ لشئ أعطاه اياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات وأسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم ويجاب بأن الحكم فيها انما هو على طريق الاجمال ولا يصح ان يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم بها من أول بحث المبنى وتوسطها فى بحث الضمير دون تقدمها عليه أو تأخرها عنه بيناه فى حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشرى أى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر فى فتحة ما لا ينصرف وفى كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أى قاضيه وفى ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بأن ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل ان المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل فليس فى حكم الحاضر والدليل عليه انك اذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنها ضربته واذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا والاصل ضربته أعرب (قوله المرفوع بأمر الواحد الخ) قال اللقانى اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الاعراب ومحل الرفع بالاضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر فى ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة فى المكان وان الاعراب أنواعه حقيقة فى الاثر المتقدم فان قبل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل والا جعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع فى الاعراب والمحل فحيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة بيانية أى مواقع هى الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقى اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالجمل فهو حقيقى الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقانى مفيد لامرين الافراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف فى الحواشى * فان قيل هلا زعم فى اسكن أنت وزوجك ان أنت الفاعل * قلت لان الضمير المرفوع لا يقع الاجنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول فى التثنية والجمع اضربا انتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا أضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك فى أضرب أنت ان تقول اضرب * فان قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخورنق اذ فكر يوما وفى الهدى تفكير * قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ فى باب التحذير اياك ان العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية فاستتار الضمير فى الضمير وسهاه انه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يردانهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يحمل ذلك عذرا لترك المصنف عدهما انتهى وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه فى هو من ان يسل هو بناء هو

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمر له البنا يجب * واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر الى قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه فى النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة تمثيله بقوله * كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) فى مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا وكما في قول الآخر * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصح الا بتأويل أخذ العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا في قوله كخلا الخ بالواو وثانيا في قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ بأو وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشري يرد عليه قول آخر وهو انه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم أخوتك ليس زيدا انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكرنا في حاشية الفاكهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشري ان قلت انما تركه المصنف لدخوله في المرفوع بأمر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فان المستتر في المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذى أسرى بعبده قال شيخنا الغنيمي رحمه الله ونظر اذا جعلنا سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه الا ضمير المخاطب * (تنبيه) * قال الدنوشري مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما في بعض المواضع انتهى وسيأتي تصريح الشارح بذلك في باب نعم وبئس وبقي انهم ذكروا في فندلا زريق المال ان زريق فاعل بانذل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه اشارة الى ان هيهات معطوف على قائم وبذلك صرح اللقاني وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الافعال يشعر بانها تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدأ أولا وهذا المثال مبني على ذلك لكن يأتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الاضافة التصريح بان أسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضي منع ان يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدنوشري في باب أسماء الافعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في تهيأت تقديره هي ويقرأ تهيأت بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع انه انما قال والله لافعلن ويحتمل ان فيه ضميرا مستترا تقديره أنا جوازا فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك ممنوع ألا ترى الى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففي كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا في الاول وأنتما في الثاني فان قلت من أين لك ان الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما قلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدا لا بد أن تكون على وفق من تعود اليه غائب

بنا مخاطب الواحد والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بأفعل في التعجب أو بأفعل) في (التفضيل) فالاول (كما أحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثاني نحو (هم أحسن أثاثا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأثاثا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كأوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى انزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا أفعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فعد أفعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو زيد (هيهات) أي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما أشبهها

لغائب ومخاطبة لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أى اعراب كان انتهى وهو بعمومه
شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر فى هيت
لك أولا انتهى كلام شيخنا الغنيمى فى بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقى) قال اللقانى أى يجوز أن يرفع الظاهر
والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام أن التنبيه فى اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفى فى اثباته مجرد المسند
والمسند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الادب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقانى اعلم أن
قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه فى تأدية معناه بل فى رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار
وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار فى الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد معناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه فليتأمل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقانى الذى عند الرضى انه تأكيد اذ قال ما نصه وأما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس
بفاعل بل تأكيد له قاله فى باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان (ما
الاتصال متعذر فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره فى المستثنيات غير قادح فى دخوله فى القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن
الاتصال الخ) أى وهو هنا ممكن بالاتيان بالضمير مستترا والمتعذر انما هو الابراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشرى
منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقانى واعلم انهم وضعوا لجمع المذكر صيغة تخصه
ولجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيستدل عن ضر ذلك انتهى وقال الزرقانى انما لم يكن الجر والا متصلا لان
المتصل هو الذى كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجر وكذلك فان قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف
والمضاف اليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه والواضع فى الضمير الذى هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضى

مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر أو
الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) فى الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الا هو)
فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقى) من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار فى
الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو فى
مجلسك وجاء الذى عندك أو فى الدار وزيد خلفك أو فى المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب
ابراز الضمير المستتر اذا جرى واقعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم) *
للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) فى التسهيل وغيره (وابن يعيش) فى شرح المفصل
(وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح فى شرح القطر وخالفهم هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر
الاستتار) للضمير (فى) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو و (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو
الضمير المنفصل ففى غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد
قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر) أسند فيه القيام الى سببى زيد أو الى ضميره المحصور بالا هذا تقرير
كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن
نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا أن يقع النظر
عن خصوصية المسند اليه والثانى انه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى
هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادى عنه أيضا فى شرح
التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك اذا
جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر
الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما أن يريدوا بجواز
الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذر والثانى مخالف لما أصلوه من القواعد وهو
انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) فى التقسيم
(أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كأقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أى الظاهر
(كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين) أحدهما

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن نقيد ذلك بطريق الاصالة والا فقد يقع ماذكر في محل نصب فيما اذا كان مؤكدا للمنصوب كما سيأتي في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فانه في محل نصب الا أن يقال أن ذلك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سمينا به فعلى القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بانه أن يبني وعبارة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكي لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله واللواحق الخ) قال الزرقاني من التاآت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزه الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفنن وفائدة ذلك ما قدمنا من انه اشارة الى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعه ان كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لتاني فهي كايا (قوله المذكر) التقييد به هنا وفيما بعد لا حاجة اليه كما مر فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والاخفش ما يتصل به أسماء أضيفت ايا اليها كقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر اضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشئ الى نفسه وهي باطلة وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الا لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والازداد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشئ الى نفسه فلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال * قلت الذي اعتذر به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشئ وعينه ان المضاف في مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة

(ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزه الى غيره (وهو أنا) للتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن ففرع انا) واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم وهن) وتعليله ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة وهو مذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان أنت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكسرت ان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوزه الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع (نحو اياي للتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (وفروعها) تسعة ففرع اياه (ايانا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (واياكما واياكم واياكن و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياهما واياهم واياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد أي زيادة يعتمد عليها اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

الشئ الى نفسه حيث يلتزم المصنف فى اياك مثلا انه من اضافة الشئ الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقانى البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين انما هو بعد المستتر فى ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى وأقول اذا أسقط البارزة يلزم اسقاط قوله من التعليل فى قوله لان البارز اما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لان الضمير اما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فانه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فان المعانى فى كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة اذ كل منها اما مفرد مذكر او مؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها ثمانية عشر فالفاظ كل من المتصل والمنفصل وان كانت اثنى عشر لكن معانيها ثمانية عشر واذا ضربت ثمانية عشر فى خمسة التى هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور فى المتصل ومرفوع ومنصوب فى المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة وقال الدنوشرى هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما يأتى بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال والتمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر اذ الضمير فى قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم فى ايا أنها هى الضمير وان اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا فى أنت وأنا ونحوهما الضميران واللواحق لها الخ اللهم الا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قمتما وقمتم الخ) قال الدنوشرى التاء فى قمتما وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء فى الجميع ولكن ضمت تبعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما فى المراح (قوله قاما) قال السنباطى قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب (الا مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح فى شرح الازهرية وهو سهو اذ المصرح به فى كتب القوم ان قاما للمذكر وان المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك (قوله حكم كلى) قال الدنوشرى مراده به قضية كلية انتهى يعنى ان الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التى هى اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هى الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشى المطول والمختصر عند قول التلخيص فى الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله انه متى تأتى الخ) قال الشهاب القاسمى القاعدة فى الحقيقة هى قوله متى تأتى الخ لا انه متى تأتى لانه مفرد والقاعدة القضية الكلية اه وقد أشرنا الى ذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشرى هو عطف تفسير لقوله تأتى (قوله فنحو قمت الخ) أتى بالفاء لان معرفة هذا مستفاد من القاعدة فهو مسبب عنها (قوله جل) قال الدنوشرى هو بفتح الحاء والميم اه ويكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال

باضافة ايا اليه والثالث ماذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف ايا اليها فهى فى محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا فى اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن أمثلة المنصوب المتصلة أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن أمثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامى لى غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل فى كلام الموضح فلم احتج الى سردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة فى تقومين وقومى وخالف الاخفش والمازنى ذاهبين الى انها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى تقوم وقم وقد تقدم ما فيه
* (فصل) * القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه وهى هنا (انه متى تأتى) وامكن (اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله) لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك) لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا أشار الناظم بقوله

وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تأتى ان يجىء المتصل

(فاما قوله) وهو زياد بن جمل التميمى * وما أصاحب من قوم فاذكرهم * أى قومى

(الايزيدهم حبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * (اياهم الارض فى دهر الدهارير)

فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومى فذكرتهم قومى الا بالغوا فى الثناء عليهم حتى يزيدوا قومى حبا الى ويدل عليه انه وجد فى أصل قصيدته * لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاولى مفعول أول ليزيد وحبا مفعوله الثانى وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح فى المعنى وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فى فاذكرهم النصب فى جواب النفى والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح فى شرح الشواهد والبا فى قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم

* بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثانى وضمنت المبم مخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه

(و) اذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتأت فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصركم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة جرت على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله

فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل

أى فان ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك أحدو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو أن يلى اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما أنا وأما أنت أو يلى اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك * فمرنى فلن أزال مطيعا

الخ ترى انه زياد بن منقذ وقال العينى المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض ما رد به فى المغنى على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدمامينى المصنف فى حواشى المغنى وقد يقال مراد المصنف فى المغنى انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد وللمبالغة بقى أن يكون ما قاله ابن مالك مرادا وقال أيضا فى شرح ١٠٠ الشواهد ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تأكيدا لهم المتصل فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ويجوز فى فاذكرهم) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ويجوز فى فاذكرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب فى جواب النفى لان انتقاض النفى انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار (قوله فى بيت قبله) وهو انى حلفت ولم أحلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشرى قال الفراء أصله اداهير جمع ادهر جمع دهر اه

وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضى أن الدهارير هى الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أى سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سيأتى فى شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقانى والجواب من الجهتين أن الكلام فى ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع فى محل رفع ولا فى المشترك (قوله أو يلى اللام الفارقة) قال الزرقانى أى بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اه وجرى هنا على انها لام فارقة وفيما سيأتى فى باب ان تبعا للمصنف على انها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقانى مفعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله قمر في جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الدنوشري حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لان كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدا والخبر (قوله وانما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول * فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم * قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا أنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان أنا ولي الا في المعنى) قال الزرقاني وذلك لان أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا الا بأن يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني ولقائل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تامل (قوله لانه كان يصح أن يقال الخ) قال السنباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٦ الشاعر المتقدم فليتامل اهـ وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتات ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب اليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما أدعى صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وانما أدافع أو مثلي من احسابهم لا عن احساب غيرهم لان أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحال الى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله اذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزي قد يوجه ذلك العدول بأن المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد (مرفوعا)
في المطول تعليلا آخر وصدر به وهو أن قوله انا الذائد دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن أن يقال انا الذائد والمدافع أنا قال الغزي قوله لان قوله انا الذائد دليل الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يتحسن اهـ أي كان المدافع حينئذ مبتدأ أو أنا خبرا أو قد جعل أنا أولا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لانه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشيء بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمر للجنس لا للعهد الذكري كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السنباطي قول الناظم وقدم الأخص في اتصال * وقدمن ما شئت في انفصال معناه ان

أو أن يكون منادى نحو يا اياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو) يتاخر عن عامله و (يلي الا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * انا الذائد الحامي الذمار (وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي لان) أنا ولي الا في المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الا أنا) أو مثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدا وليست ما موصولة وأنا خبران اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشيء المعدود وعلى القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه اذا تاتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (مسئلتان) يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله

وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه

(احداهما) وهي الاولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الاخص في اتصال * (وليس) المقدم

الضميرين في الابواب الثلاثة أعني باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من الضميرين فيها حيث اتصلا و يجوز التقديم
والتاخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعني حال الاتصال سلنيه و كنته وخلتنيه وعلى الحال الثاني سلني اياه و كنت
اياه وخلتني اياه وسلنيه اياي و كنت اياه وخلته اياي ويلزم من ذلك ماقاله الموضح وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه
اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع
الشارح فتامل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمات فلا يرد ان اجتماع ماذكر موجود في أنلزمكموها ولم يفروا منه لان ضمة الميم
اعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطي أما فاعل كما مثله الموضح أو مفعوله نحو الدرهم اعطاؤك
اياه جود عليك ومنعك اياه بخل عليك ويجاب أيضا هو ماخوذ من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضمر اه وقال
السنباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمراد هنا قيد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج
المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا التعين في الثاني الانفصال
كما تقدم للشارح ولو كان
الاول مرفوعا ولا يكون
الا مستترا نحو زيد
ضاربك فيجوز في
الثاني الاتصال والانفصال
قال الرضي وأما اذا
كانا بعد الاسم والاول
منهما مرفوع متصل
ولا يكون مستترا كما
مر نحو زيد ضاربك فقد
ذكرنا قبل جواز اتصال
الثاني وانفصاله أيضا
نحو ضاربك اياك اه وهذا
يفهم ان المستتر سابق
المنصوب وهو ظاهر لانه
في العامل ثم ظاهر كلامه
الجواز على حد سواء (قوله
ولا التفات لغيره) قال
الدنوشري فيه رد على العيني
فان في كلامه خللا من
جهة انه أنشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر أضيف الى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه
الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد في عجز البيت لا في هذا وانه نسب حبيك الى أبي حيان وهو
بري منه وانه أعرب الكاف فاعلا و يلزم على ذلك أن يكون لي حشوا وقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم
الذي آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانها وطات
الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتامل (قوله لانه خبر في الاصل الخ) قال الدنوشري هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب
بجائز التعلق والالغاء وهو لا يكون معهما الا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال أولى وردهما الناظم في شرح الكافية بانهما
يقتضيان جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك ممتنع باجماع وما أفضى الى ممتنع ممتنع (قوله أخي حسبتك اياه) قال الدنوشري
أعرب العيني أخي منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى و كيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحي صدره
ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده

(مرفوعا) بان كان منصوبا او مجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال
نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين (ثم ان كان العامل) في الضميرين
المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك
اقتصر عليه سيبويه (كالهاء من) قولك لشخص في عبد (سلنيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك
زيد سألنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسالني اياك ولكون الوصل أرجح لم يات التنزيل
الا به (قال الله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسالكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل)
قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل
من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين
مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلي الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من
حبي اياه) فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله)
في الحماسة

لئن كان حبك لي كاذبا * (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي تقوية لعمل
المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة
المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معها بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو
فصله لقال حبي اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من الموليك اياه ومن الوصل قوله

لا ترج أو تخش غير الله ان أذى * واقيكه الله لا ينفك مامونا

فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا)
من باب ظن (نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحق الفصل قبل وجود
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم فيرى اختار الانفصالا (كقوله

أخي حسبتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

هكذا قال بعضهم وفيه تامل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقانى ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف فى الحواشي فى الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثانى ليس بخبر فهو من باب سلبتنيه وذلك لان المفعول الاول انما كسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثانى هو الذى كان مفعول الثلاثى * فان قيل المفعول الثانى كان مبتدأ وهو مقو للفصل كالخبر * قلنا لا نسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقانى يقال رجل بر أى صادق واخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لانه من خال يخال (قوله أو احدى أخواتها) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع والغرة كقوله ليس اياى واياك * ولا نخشى رقيبا انتهى وقال الزرقانى قال المصنف بتقييد ذلك فى لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد فى الجامع اه من النكت أقول ففى مفهوم قوله أو احدى اخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشرى من تعين الفصل فى جميع اخوات كان ومن اطلاق القول فى ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء أ كان قبله ضمير) قال السنباطى فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم ما رجحه فى الالفية ورجح فى التسهيل التفصيل وهو الفصل فى باب ظن والوصل فى باب كان وفرق بان الضمير فى خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من الانفصال فى باب ظن والاتصال فى باب كان أكثر واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت ان كان بعضها ظاهرا أو كان المضمر واحدا أوجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتامل (قوله ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقانى كان ينبغى للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز فى الثانى الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقانى أى من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقانى ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترز الاعرف وفى الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثانى شاذ اذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربهوك وضربهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشرى

أى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال لامنادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحى جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد فى حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثانى (و) الارجح (عند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله بلغت صنع امرئ بر أخالكه) * اذلم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا بكان أو احدى اخواتها) سواء أ كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنته أو كانه زيد) فيجوز فى الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفى الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) فى الترجيح فى نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بانه الدجال (ان يكنه فلن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى

(لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثانى (غير أعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقدم ما شئت فى انفصال * (نحو أعطاه اياك أو أعطاه اياى) فان كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياى) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وأما قول عثمان رضى الله عنه * أراهمنى الباطل شيطانا * فنادر والاصل أراهم الباطل اياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

القدماء

زادعليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال الا أن يكون الاول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أى من هنا) أى من أجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعملة فى الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للاشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثانى لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبنى على الاول وان ثم استعملت فى التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه فى رسالة أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفرادا الخ) قال الزرقانى أى أو أفرادا وتثنية أو أفرادا وجمعا أو تثنية وجمعا (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقانى فيه نظر لان قاعدة باب أعطى ان يكون المفعول الاول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثنى المفعول الثانى كما لا يخفى و يمكن ان يقال ان الشارح فهم ان الغرض هنا المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الاختلاف فى ضميرى المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميرى الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماكه فليحرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطى أى لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فلا يصح فيه ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان بيان ذلك ان نا فى علمتنان للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبنى فان زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها فى المغنى فى أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضا وذكرها المرادى فى الجنى الدانى فى حروف المعانى وعبارته النون له فى الكلام مواضع كثيرة وانما أذكر هنا أقسام الذى يعد من حروف المعانى وهى أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكبو الجواد (قوله لتقى الفعل الخ) قال الزرقانى استشكل ذلك بان الفعل لم يصن من الكسر نحو تضربين ونحو قل أدعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر فى وسط الكلمة وعن الثانى بما قاله الرضى من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضربين

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهوك ولكن الانفصال عند راجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أى من هنا أى من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة) بان يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف والى ذلك أشار الناظم بقوله ‏* وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا * وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتنى اياى و) قول السيد لعبده (ملكتك اياك و) قول السيد اذا أخبر شخصا انه ملك عبده نفسه (ملكته اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد فى) ضميرى (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله ‏* وقد يبيح الغيب فيه وصلا * وفى بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لو جهلت فى الاحسان بسط وبهجة ‏* (أنالهماه قفو أكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره فى المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه وأتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولى الضميرين فلا يقال علمتنانى ولا علمتينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف فى ضميرى الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهاه او أعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيته اياه

(فصل) قد مضى فى تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلى النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه والذى تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بشذوذ ورجحان الثبوت ورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقى الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقى ما بنى على الاصل

أى وقومى وأكرمى وقال الدنوشرى أوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقى الفعل كسرة الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها فى الاسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة بنحو تفعلين فانها لا تشبه الجر لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كثرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال المحشى شيخ الاسلام زكريا وهو ظاهر فى غير المعتل أما فيه نحو دعا ورمى فلا كثرة فيه فكان ينبغى ان يقال الحق المعتل بغيره طردا للباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان الاعراب كذلك فانه يظهر تارة ويقدر أخرى اه وقوله والمقدرة أى ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة كذا قاله وأثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربى أكرمنى وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وانما سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين فى فعل الامر لو اتصل بالياء دونها أحدهما التباس ياء المتكلم والثانى التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الامر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا البدل محافظها على نصب الياء ولحقت ان وأخواتها بجواز الشبهها بالافعال ونقل السيوطى عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل فى ضربنى ضربى لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ اه وما ذكره شيخ الاسلام فى تقدير الكسرة فى نحو دعا ذكره الرضى فانه قال ودخولها فى نحو أعطانى ويعطينى أما طردا للباب واما لكون الكسر مقدرا على الالف والياء بغير
ولا النون كما فى عطاى وقاضى وقوله أو شبهه قال الزرقانى أى كاسم الفعل * فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال * فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له فى كونه توجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما ان الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لا لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن أفعالا) قال اللقانى هذا الشرط ظاهر فى حاشا دون ما خلانى وما عدانى اذ الظاهر فى ذلك ان ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا يليها الا الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشرى شذوذه انه ماخوذ من غير ثلاثى وهو افتقر اه وقال الزرقانى أى لانه لم يصغ من الثلاثى وهذا مذهب الاكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما أفقر خلافا للاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره (قوله اذهب القوم الخ) قال الزرقانى اذ هنا للمفاجاة وغرض الشارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذا لم يقل إذ ذهب القوم ليسى بل وصفهم بانهم كرام.

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعانى) فى الماضى (ويكرمنى) فى المضارع (واعطنى) فى الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ما خلانى وما عدانى وحاشانى) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

(تمل الندامى ما عدانى فاننى) * بكل الذى يهوى نديمى مولع

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل فى الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى ما لا يجاوز الى غيرى وأما أنا فلا أمل فاننى مغرى بكل ما يهواه نديمى (وتقول) فى المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرنى الى عفو الله وما أحسننى ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثانى منقاس (و) تقول فى المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسنى (قال بعضهم) وقد بلغه ان انسانا يهدده (عليه رجلا ليسنى) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أى ليلزم رجلا غيرى) وهذا مبنى على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهى بفعل مقرون بلا فكما ان أسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف متحدا الجنس فلا ينبغى ان ينوب عنهما الاسم وما ذكر من لزوم النون فى نحو ما أحسننى هو قول البصرى وهو مبنى على ان أفعل فى التعجب فعل ماض (وأما تجويز الكوفى ما أحسنى) بحذف نون الوقاية تمسكا كما فى شرح الكافية (فمبنى على قوله ان أحسن ونحوه) فى الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسى بحذف نون الوقاية من ليس بجوده فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومى كعديد الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليسى)

(قوله وأما نحو تامروني وتحاجوني الخ) قال الزرقاني فيه اشارة الى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من انها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التوكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وتضربنني لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه يوهم كما قاله الشهاب القاسمي ان الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء دون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتامل (قوله تدلكي) قال الزرقاني من الدلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشري هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) ان أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر اذ كثيرا ما يكون الاثر مقدرا نحو لتبلونّ (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من دراكي وما بعده والباء للملابسة (قوله لحياتي) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أي صالحا (قوله فياليتي اذا الخ) اذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وولجت خبر ليت أو ولجت جواب وجملة اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الاكل لذهابه بما بيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس) قال السنباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلي نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تغليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتي ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والفراء لا يقتضي الغلط لانه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لانه امام مجتهد في العربية وكذا في تغليطه في لعل

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليسي قد نظم) والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله

* وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تامروني) وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه (ان المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلونّ ولغير ذلك نحو قوله

* أبيت أسري وتبيتي تدلكي * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو ونحو يامركم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه أحدها أن نون الوقاية يحصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دراكي وتراكي) بكسر الكاف فيهما (وعليكني) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى أتركني و) الثالث بمعنى (ألزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليت) المشار اليها بقول النظم * وليتني فشا (فنحو ياليتني قدمت لحياتي) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه

(فياليتي اذا ما كان ذاكم) * ولجت وكنت أولهم ولوجا

باسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتني) باثبات النون (وليتي) بحذفها (وان نصبها المعلل) المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلي أبلغ الاسباب أكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم ابن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الاسود النهشلي يخاطب امرأة عذلته على انفاقه ماله

(أريني جوادا مات هزلا لعلني) * أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى أريني جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا مخلدا في العيش لعلي أرى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم بهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) اثبات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتي وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (فجعل ليتي نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلني ضرورة) مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف

الجرفى تعليق مابعدها بماقبلها كمافى قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل فى تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق مابعدها بماقبلها (وان تصبها بقية اخوات ليت ولعل) واليها أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * فى الباقيات (وهى ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية فى عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (كقوله) وهو قيس بن الملوّج

(وانى على ليلى لزار وانى * على ذاك فيما بيننا مستديمها)

فانى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبران وهو بزاى ثم را منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى وانى لعاتب على ليلى وانى مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كأنى لم أركب جوادا للذة * ويجوز كأنتى وكقوله تعالى ولكنى أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكننى عن حبها لعميد * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل فى البناء (الا فى الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك أشار بقوله فى النظم واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا

(كقوله أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أى غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لى وبى) مما هو على حرف واحد (وفى) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون فى لى وبى لانهما مبنيان على الكسر وأما فى فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلى لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما خلاى وعداى وحاشاى فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانه لاحظ لها فى ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان أحمر الوجه أقشر

(فى فتية جعلوا الصليب الههم * حاشاى انى مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أى مقطوع العذرة وهى قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذا ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) لما سيأتى (وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم (فى جعل الحذف فى قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كامر (ومثالهما) أى الحذف والاثبات فى لدن وقط وقد (قد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبى بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روى (فى حديث النار) بالاضافة (قطنى قطنى) بنون الوقاية (وقطى قطى) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الارقط (قدنى من نصر الخبيبين قدى) باثبات نون الوقاية فى الاول وحذفها فى الثانى والشان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان

مجرد ماقرره قبل من قوله وان تصبها العل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ماقلناه فليتأمل (قوله بقية أخوات) قال الدنوشرى لو حذف بقية كان أحسن وقد يقال الاضافة بيانية وهو مأخوذ من اللقانى (قوله وهى ان الخ) قال الدنوشرى اذا اتصلت نون الوقاية بان وأن ولكن وكأن فالامر ظاهر واذا قيل انى قائم مثلا بنون واحدة فقط فاختلف فى المحذوفة فقيل هى الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل انها الوسطى لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير غالبا وقيل هى الاخيرة لانها التى بها تناهى الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف فى من وعن ضرورة وفى قد وقط قليل لا ضرورة اذ مقتضى التعليل كونه ضرورة فى الجميع الا أن يفرق بان من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغيير أواخرها بخلاف الاسماء (قوله لانهما مبنيان على الكسر) قال الزرقانى أى وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون * فان قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبنى على الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون (قوله والشان تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد نونا كيد القد والياء للاطلاق فيه   الدال

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد الخ) قال الزرقاني أي من كلام الموضح حيث قال وان خففتهما
* (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما سيصرح به اه
قال الشهاب القاسمي فان أراد في الالفية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وان
أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر
الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم
الاشخاص لفظا وهو عم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس
لان تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك
كلامه فيما يأتي فان قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين
بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود
ذلك اه وقال السنباطي.

الدال ثم الحق ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح
الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف
وهو من باب التغليب كالقمرين وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي
خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به وروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع
وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم

وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة
لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا
(وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم
السكون

* (هذا باب العلم) *

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسيأتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا
مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا
(فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فانه لا يعين مسمياته وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين
مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود
الخارجي (و) خرج (بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها) ليس تعيينا مطلقا
بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه
ما دامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما
يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب

قوله يعين مسماه يعني يدل على أن مسماه متعين والا فقد يعترض بان مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو ان مسماه عين بعد ابهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فانه لا يدل على مسماه حينئذ الا أن يقال هو دال على ذلك في الاصل وعروض ذلك له لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السنباطي لم يقل الشارح احترازا عن التعيين في الذهن لان المصنف يرى أن لا تعيين الا في الخارج.

كما سيأتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل
بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم
* احتياجه في دلالته على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجود في كل من المحدود
والمخرج المذكور لكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وان كان غير
الوضع الاول فليتأمل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل
على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده من انه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود اذ لا دلالة
له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي المخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السنباطي ايضاح هذا المحل يحتاج
الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا
استعمالا أما القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعا كلي استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئي آلة لملاحظة كليه والقسم الثالث هو الالفاظ
الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالانسان وضعه لمفهوم كلي واستعماله كذلك فان واضعه لاحظ بوضعه القدر المشترك بين الافراد

فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي (ونحو هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا) فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقي) من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعين * (فصل * و) العلم الشخصي (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكورين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لامه قال أبو عبيدة وهي خرنق بنت هفان من بني سعد ابن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثاني (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حي (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشذقم) علم فحل من فحولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل متساويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم العنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال

كجعفر وخرنقا   وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) في كلام

واستعماله باطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتماله عليه وباطلاقه على جملتها كذلك والاول هو العلم كما لا يخفى عليك مما ذكر والثاني المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين افراد اشتراك تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فانا مثلا موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذي موضوع لفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به العموم البدلي لا الشمولي (قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة معنى معرفة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الاشارة * (فصل) * (قوله من المذكرين الخ) قال العلامة اللقاني هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولي العقل الى أولي العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السنباطي في هذه العبارة شئ اه أي لان قوله وهو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقاني لا يخفى انها من أولي العلم اذ القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشذقم) قال الزرقاني هو بالذال المعجمة قاله مكي في حاشيته اه وقال المصنف الحواشي بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجعم وهو البليغ الشجاعة ولهذا أكده الشجاع في قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضي انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره في فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قتل به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن برى كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند * (فصل) * (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم والعلمية قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم اليهما انما هو العلم الوضعي وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم

(قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشرى قال المصنف وقال الخوارزمى الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول وعبب قال الدنوشرى قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل مما فاؤه واو وفى التنزيل موعد كم يوم الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والروايه ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كمفازة وقد نقل انه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتانيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التى هى ياء الى الواو من غير علة وليس فى الكلام حيوت وفيه حييت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الادغام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما فى سيد وميت ولو بنيت فعلة من حيى لقلت حية وعن أبى العباس انه انما صح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصيرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لاعلال الفعل اه وفى التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصحح اه فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله استعمل قبل العلمية الخ) بانه لابد فى العلم من ان يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه اشعار بشخصاته وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمى فى شرح المطالع ان المرتجل ما نقل لا لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بان الاعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بان من الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشرى هو تعريف غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتى بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك فى الكافية

وان خلا من سابق استعمال * كسعد فانسبه لارتجال

وقال اللقانى قوله لغيرها أى فى غير العلمية واللام فى العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة فى علمية أخرى كأسامة علما لشخص (قوله لفرس) قال الدنوشرى هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضح فى شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضى وسيبويه جعل أبا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهى اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان أبا جاد مثل أبى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل أى مات وحطى من حط يحط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافى لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السريانى وقرشات يدخلها التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما اللفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون أى هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية)

سيبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو أبو قبيلة من بنى أسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س فى غير هذا الموضع والثانى (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثانى هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة فى الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية فى النكرات واستعملت مادة س ع د فى السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسى وشاذ فالقياسى ماله نظير فى ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعندس والثانى نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب) فى الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (اما) ان يكون (لحدث) أى مصدر (كزيد) فانه فى الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة (وفضل) وهو فى الاصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أى ذات (كأسد) فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فانه فى الاصل الفحل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (اما فاعل كحرث) فانه فى الاصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فانه فى الاصل صفة مشبهة من حسن (أو لمفعول كمنصور) فانه فى الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثى المجرد (ومحمد) فانه فى الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثى المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمر) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام (أو أمر كاصمت لبرية) قال الرضى وكسر الميم منه والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كالو سميت رجلا بواحد من صيغ

اصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع فى الامر الضم امالان مضارع فعل يجى مفتوح عند بعضهم مكسور العين ومضموم عند بعضهم فلا يكون الامر الضم وممنها قال ابن الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول فى ذلك فى حاشيتنا على الفاكهى (قوله كأطرقا) قال الدنوشرى هو من جملة بيت هو على أطرقا باليات الخيا ٭ م الا الثمام والا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت فى البيت قبله وباليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجر وهى أعواد تنصب فتظلل (قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشرى ينافى ذلك ظاهر قول الموضح فى شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطى ولا يضر على هذا الحمل عما نقلت عنه وهذا لا ينافى ما تقدم من قول الشارح وهو فى كلام سيبويه الخ ٭(فصل)٭ (قوله ويقسم العلم الى مفرد الخ) لا يخفى أن المصنف خالف ترتيب النظم فى هذا المقام اذ الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذى قبله ولعل وجه صنيع الموضح ان من تتمة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثانى وهذا فرع عن معرفة ان العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبى كما بيناه فى حواشى الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبر ولا تغفل عن دقائق المصنف فى مخالفته النظم فى الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقانى هذا القسم دخوله فى العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل بجزء على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجازا اه وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب 116 انما هو بالاصطلاح المنطقى كما حررناه فى حاشية الفاكهى فى بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطى اعترضه أبو حيان بان ثم أشياء كثيرة سمى بها فصارت أعلاما وهى مركبة وقد ضربت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذى استعملته العرب ووقع فى كلامها ولا شك ان الواقع فى كلامهم انما تقسم الى الاقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضى عدم ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتى وقد تعرض فى باب ما لا ينصرف من التسهيل لذلك فقال فى باب التسمية بلفظ كائن ما كان المسمى به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ما سوى ذلك ثم تقبل أعرابه فراجعه وهذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادى فى شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم فى تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب فى الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصور فيها ويبقى الكلام فى المركب العددى والظاهر انه من المزجى وان كان تعريف المزجى لا يتناوله بحسب الظاهر وسيأتى انه اذا سمى به يحكى فهو وارد على حكم المزجى الذى ذكره المصنف والناظم وقال اللقانى قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى قلت يجوز ان يريد شيخنا فسح الله تعالى فى مدته توجه النظر عدم الانحصار فى الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضاربا زيدا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على ان المراد الاسنادى الاصلى بدليل قوله وحكمه الحكاية والا فلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتى من أقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله والا فلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الآتى وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادى وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادى) قال اللقانى ومثله المركب العددى نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمى قضيته انه يحكى بعد العلمية وفى الرضى فى باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه ويأتى كلام الرضى قريبا

الحروف قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلها ظاهر (كشاب قرناها) أى ذوائبها شعرها أو فاعلها مضمر بارز كأطرقا أو مستتر كيزيد من قوله بنى يزيد بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله فى شرح التسهيل (ولكنهم) أى النحاة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكر من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى قوله

ومنه منقول كفضل وأسد ٭ وذو ارتجال كسعاد وأدد

(وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل فى الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقى لا مقصود

(فصل ويقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (والى مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادى) وهو كل كلمتين أسندت احداهما الى الاخرى

(قوله وهذا النوع مبني) لا يخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكي وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية
(قول المصنف وحكمه الحكاية) أي على الاصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد في حواشي المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اه فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضي والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا أو تقديرا أوجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما وانما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولا من الاعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبني و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ✽ بني شاب قرناها تصر وتحلب

(وقال) رؤبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالي بني يزيد) ✽ ظلما علينا لهم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث أي فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

آخرا وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المنقول من جملة مبني وهو ما يفهمه كلام الناظم كما يأتي وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو قمت علما الاعراب فتقول جاءقت ورأيت قتا ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بني من قال كتي وهل يدخل في نحو قمت هنا فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه واعرابه كالمقصور فيقال جاءقمتا ورأيت قمتا ومررت بقمتا وظاهر التعليل خروج نحو قاما انلم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد الخ) أي لانه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدر منقولا من قولك يزيد المال لا غيره لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد وبني بدل أو صفة ورجح الثاني ان البدل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبني كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبئ بان أخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوي ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أما ضمير لهم فيؤدي الى تقديم الحال على عاملها المعنوي والاكثرون يمنعونه مطلقا وأما اخوالي فيؤدي الى تقديم المبتدا من حيث هو مبتدا وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعونه في الظرف فما الظن بغيره اه ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال البعد جواز ذلك في الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه في حاشية المختصر في الديباجة

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد نوّ رده ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالياء آخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الظبات كأنما * كسيت برود بني تزيد الادرع قوله في حد الظباة حال لا متعلق بيعثرن (قوله في أن ماقبله مفتوح) عبارة اللقاني أي في فتح ماقبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خبير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدي كرب ونحو سيبويه فليتامل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطي قدره قبل قول المتن فحكم الخ اشارة الى ان الفاء لتفصيل شئ مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وكذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله فحكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء أي بما تركيبه للعلمية كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير متصرف وقد يبنى الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احداهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معديكرب في النصب انتهى قوله والعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضي المنع لكانت اضافته تقتضي صرفا تامل ولا يخفى ان ماذكر من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي واضافة صدره الى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجي الا أن يقال تعريفه باعتبار ماهو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب مالا ينصرف تجويز المصنف ماذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللقاني هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذ المزجي المختوم بغير ويه معرب بجملته والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمح في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم هذا ان بغير ويه تم أعربا أحسن من عبارة الموضح لنسبة الاعراب الى جملته (قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معديكرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ماقيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي بما تركيبه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيته ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تامل

والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) اما (مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها) في ان ماقبله مفتوح الآخر مالم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ماقبل تاء التانيث وينتقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب عما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) للبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كمعديكرب) لرجل (وقالي قلا) لمكان وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب بما لا ينصرف للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الاشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمي أن يعرب اعراب مالا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما

(قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه تم اعربا) أى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب ما لا ينصرف من بيان كونه علما مركبا لما الظهور ذلك أو احالة على ما يأتى فى باب ما لا ينصرف و يؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر و بما تقرر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضح لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافى) عطف على توهم اما فى المعطوف عليه والاضافى مما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وان كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترام الخصوص الاعراب أو عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا التوابع الجنسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها او يراعى الاصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى معد يكرب فى وجهى التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب 119 العوامل فتقول فى ضرب زيدا اسما به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى اذ المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيما تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فتامله وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الاعلام المركبة) قال السنباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافى بالغلبة يخالف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سيأتى الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبية أى ان المركب الاضافى انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أى الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكنى أى فى الاعلام المركبة فليتامل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطى أى لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط الآن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التاء سقطت من الكاتب *(فصل)* (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره وجمع الاولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه تم اعربا * (وأما) مركب (اضافى وهو الغالب) فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة الا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) علما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) علما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغيرويه تم اعربا * وشاع فى الاعلام ذو الاضافة

(فصل وينقسم) العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه فى النظمية بقوله

* واسما أتى وكنية ولقبا * (فالكنية كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) بن أبى قحافة

بها عن الاسم وهى عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسما ئها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابى الحسن لامير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقانى وصف لمذكر من الكاثمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذ التانيث فى المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقانى عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان فى نحو أبى الخير واللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله كما صرح وابه واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحمدا ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق والذى يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعترض عليه أمير افريقية فى تلقيبه بابى القاسم مع النهى فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتامل وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنعه فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه فى الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتامل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد بمحمد ذلك والثانى أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال فى حواشى النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون نحو محمد لقبا وانه لا مانع من ذلك وليس فى كلامهم ما ينافيه وان اعتبار الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه قلت اخراجه مطلقا ممنوع اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشئ لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على انه يجوز ان لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شانه فليتامل انتهى وفى حواشى المطول للقيرى فى الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبى الفضل وأبى جهل لا يضر وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد فى حواشى العضد قوله يشعر بمدح أى باعتبار مفهومه الأصلى لان ذلك قد يقصد تبعا وقوله الاصلى أى أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال الشنباطى يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثانى لا من الاول (قوله وفرق الابهرى) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال فى المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية باصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقانى قد نص ابن الانبارى على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما فى قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطى فى نكته قال عقبه ففى هذا تخصيص لاطلاق

رضى الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبى صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازى فى العلم الجنسى أو ابن أو بنت كابن دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنىء من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شانك بها فادخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفى فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الابهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به التسمية الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

لان الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلى وذلك مأمون بتأخره ولان اللقب يشبه النعت فى اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبه (كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله

* وأخرن ذا ان سواه صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما

(أنا ابن مزيقياء عمرو وجدى) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقياء بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقياء أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذر أحد أجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سببه بانه عليه فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولادبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك أن قائلها قال لعمر رضى الله عنه أن ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى فكأنه تفسير له ويقال فجر اذا حنث فى يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهتز عرش الله من أجل هالك) * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فى أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفى نسخة من الخلاصة ما) أى شئ وهو قوله * وأخرن ذا ان سواه صحبا * وذلك (يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة) لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

وجوب تأخير اللقب وقدح فما علل الرضى به انتهى والذى علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم فى الآية الشريفة ما نصه ولك أن تجيب بانا لا نسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم فى كونه محكوما عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل الامتناع فى شئ ويمكن اجراء ذلك فى مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى بن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود فى قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فالظاهر الذى لا ينبغى غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر فى اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة اذا قدم أعرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر فى محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقانى هذا التعليل يقتضى وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضى صرح بالاول فى النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التى من افراد اللقب

(١٦ – تصريح ل) كأبى الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال اللقانى بالف التأنيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن أنظر ابن الناظم فى باب التأنيث انتهى أى لانه قال فى أوزان الالف الممدودة وفعيلياء كمزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنباطى يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مسامحة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشرى لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشرى يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار بان قطعهما غير منصوص عليه فى كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقانى قف على ان حذف المبتدا هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أى فالاضافة ممتنعة فى الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثانى بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقانى موجها المنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها فى ذلك نظر الافراد المعنى كما فى هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطى الابهام فى هذا لامعنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مفردا والثانى مضافا لكان أولى لانه لا يتصور فى هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير فى قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ماذكر وبقى عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكونان الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ما سبق أيضا * فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شامل للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره * قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا فيه بخلاف القسم الآخر فلا يتصور فيه الا حالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يحمل المتن على عمومه ويبين فى التقريران الصحيح هذه الحالة لا تتصور الا فى كذا وكذا * قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغى للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة فى محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحته * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجر الى طول فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا فى الاصل) قال الدنوشرى علل بعضهم ذلك أى منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة لمح الاصل فليتأمل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفته * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبى فى هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها فى الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهى وان سميت ألقابا معتبرة باصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام فى نحو الزبرقان مما ليس بصفة فى الاصل وفيه الالف واللام والحكم فيه انه يجرى مجرى الصفة للمح معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح فى التذكرة ما نصه قوله يضاف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفى نسخة أخرى من الخلاصة
* وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا * فالاشارة بذا الى اللقب وهى أصرح فى المراد ولكن قال المرادى وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثانى مضافا كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثانى مفردا (كعبد الله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى آخره زاى وهو فى الاصل خرج الراعى فالاقسام ثلاثة فان شئت (أتبعت الثانى للاول) فى اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعته) من التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاءنى عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعنى ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثانى) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحرث قبة أو كان اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدى فلا يضاف الاول الى الثانى نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو

لا تضاف الى موصوفاتها * قلت كلامنا فى الاعلام واللقب الصفة تنتقل بالعلمية الى الجمود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شئ انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذى هدانا لهذا وبما تقرر يعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أى على منع الاضافة فى المسئلة الثانية أما الاولى فهى مشهورة فى كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشرى غايته ان التأويل المذكور يجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكروه هنا جواز اضافة الاول الى الثانى قياسا ومقتضى ما يأتى فى باب الاضافة انه سماعى والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد وقوله انما أول الخ غير واضح فى نحو اكتب الى سعيد كرز فان المسمى لا يكتب فليتأمل انتهى و يجاب بان قوله وانما أول الخ بالنظر للاكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول ما يصلح نسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقانى هذا الجواب غايته ما يثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الالف) قال الدنوشرى رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتأمل انتهى قال اللقانى الشاهد فيه حيث رفعه اذ المثنى المسمى به يعرف باعراب أصله وقال الشهاب ان لم يكن فى الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب ما لا ينصرف (فصل)

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الاضافة (و) وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتى الصناعة والسماع أما الصناعة فلانا لو أضفنا الاول الى الثانى لزم اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاء فى سعيد كرز بالاضافة جاء فى مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثانى بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ وأجيب عن الثانى بانه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة فى المفردين وجواز الاتباع فى غيرهما أشار الناظم بقوله

وان يكونا مفردين فاضف * حتما والا أتبع الذى ردف

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتى مثله فى حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب

(فصل * والعلم الجنسى) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الاداة الجنسية أو) ذى الاداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصى (تقول) فى تعيينه تعيين ذى الاداة الجنسية

(قوله تعيين ذى الاداة) قال اللقانى بين فيما ان تعيين ما عدا العلم من ذى الاداة وغيره مقيد فالجمع فى تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذى الاداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بان قوله تعيين ذى الاداة أصله تعيينا مثل تعيين ذى الاداة والمماثلة بينهما فى الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أى وان افترقا بان التعيين فى العلم الجنسى مستفاد من جوهره وفى مصحوب أل المنهل وقال أيضا اعلم ان أل الجنسية هى المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتى المعرف بها لواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى أدخل فردا من هذه الحقيقة وهو هذا فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ كالمعارف وقد يأتى المعرف بها للاستغراق الحقيقى أو العرفى نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله فى التلخيص وشروحه وقد يأتى المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما فى الكتاب وتبعه الشيخ المحلى فى شرح جمع الجوامع واعلم ان علم الجنس هو الموضوع الماهية متعينة فى الذهن أى باعتبار تعينها فيه يستعمل فى واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك ان لقيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليهما المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقى باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم فى علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة فى الذهن ومشارا بها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذى الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكروه وكان قوله فى الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معينا أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا فى بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتأمل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذى اعتبروه فى علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر فى الذهن ولو فى ضمن فرد

المعين أو مبهم وكان الاشارة الى الفرد الحاضر زائدة على ما ذكر فليتأمل مع انه يقال حينئذ أيضا ان كان الاطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضا لامكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللقاني فيه بحث لان تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ الى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شئ انما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول بمسمى زيدا انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنوشري أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متأت هنا (قوله في حمار قبان) قال الزرقاني قال في الصحاح حمار قبان دويبة وهو فعلان من قب لان العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لان النون أصلية (قوله أجيب بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح الى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وانما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذ لم يطلق الا على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك عاملوا جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصحح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتأمل اه وقال السنباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا تحقيقي وعلى الاول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضح اولا يوافق القول الاول وكلامه آخرا يوافق واحدا منهما فان يفيد ان كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا أسامة أو ان رأيت اسامة فقر منه أو اسامة أجرأ من ثعالة

(اسامة أجرأ) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعين الجنس (بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذين للجنس) لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذي الاداة الحضورية (هذا اسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة (بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الاشارة الى الجنس * فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب ان أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا أشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا أسدا بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا أبو الحرث انما تريد هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد ان تشير الى شئ قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (ان كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتأنيث) اللفظي (في اسامة وثعالة) وكزيادة الالف والنون في حمار قبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري * فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه * قلت أجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني و يمتنع وصفها بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (و يبتدأ به و يأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا (و يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه أولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة فدل ذلك على افتراق مدلوليهما والالزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها فى الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هى كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد وهى من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى من غير اعتبار قيد معها أصلا وأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم

ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

*(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كأسامة) للاسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبى جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله

من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثانى أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهى الذات (والنسب) من بنى آدم كطامر بن طامر ان لا يعرف ولا يعرف أبوه وفى المحكم لابن سيده ما أدرى أى هى بن بى هو معناه أى الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذى لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبى المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبى الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحمق) لان العرب اذا حمقوا أنسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أى شيا لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح فى حواشى التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعمل موهما مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز وردجعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح فى الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم * الى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جنى فى المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثى حتى يسار لعلنا * نحج معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع فى قول النابغة

انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم   ومثله برة للبره * كذا فجار علما للفجره

(هذا باب أسماء الاشارات)

(قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف فى الحواشى انه لم يقع التغليب فى العلم الجنسى (قوله قال الموضح الخ) فيه اشارة الى انه مخالف لقوله هنا الثانى أعيان تؤلف (قوله ورد جعله علما) قال الرضى ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا لم فقد جاء منونا فى الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودى والجمد

وقد جاء باللام كقوله

سبحانك اللهم ذو السبحان

قال والدليل علميته قوله

سبحان من علقمة الفاخر

ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله

*خالط من سلمى خياشيم وفا

انتهى وقوله لانه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الا ان يقال اضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع ان أكثر أحواله الاضافة

(باب أسماء الاشارة)

(قوله وهى كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشرى جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله واشارة اليه فصل أخرج ماعدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة فى هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى ماعاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان اشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الحسية وماذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل فى الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الاشارة فى كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة فى قولنا اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدمامينى (قوله أو جماعة) أى آحاد مجتمعة قوله اما مذكر او مؤنث قال اللقانى الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره الا ان يجعلا واقعين على شئ وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فالمفرد) أى الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقانى قوله فالمفرد وقوله والمثنى الغالب استعمالهما فى اللفظ كزيد والزيدان لا فى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذبيانى نبئت نعمى على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى فقال الزمخشرى الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال بها ال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذاك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين والى الجمع كما يأتى فى كلام الشارح والى كل شئ وذلك فى ... هذا على القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطى يعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حيى وقيل هو الواو

وهى كل اسم دل على مسمى واشارة اليه (والمشار اليه اما واحدا واثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين فى ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين فى ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة فى ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية (فللمفرد المذكر) فى القرب أربعة (ذا) بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال

هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء والفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) فى القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة

والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شئ فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافى ومن وافقه على ان ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ماوجهه الشارح ان أصل ذى فحذفت الياء الاخيرة فصار ذى فقلبت ألفا فصار ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذيى بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الاولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى الى آخر ماذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمى أى ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتى فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ ان يكون واوا لئلا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس فى كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فليتأمل أو ليراجع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما فى أسماء الافعال الا ان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تامل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشرى انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما فى المتن أو أربعة للمذكر على ما فى الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويجاب عن النظر الذى لم يبين وجهه وكانه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المؤنث أكثر بانه قد ورد فى السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له فى الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وتى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذهوته) باشباع الكسرة (وذهوته باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع (وذهوته) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بالالف (وللمثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وتان) فى التانيث بالالف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو ان هذان) بالالف وتشديد نون ان (لساحران مؤول) وتأويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيأ لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على انه حى به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الايجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (ولجمعهما) فى التذكير والتانيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى

(قوله وتى) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وبعدها لا يكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة تى بالتاء والياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان تى لا تستعمل الامع ها التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تى ولا هاتى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فجاء بغيرها التنبيه قال بعض شراح الالفية لا بن معطى (قوله وذه) فان قلت فما تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم الوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا التلاين وهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدا محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا وعلى الوجه الثانى اللام داخلة على مبتدا محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا أن يقال تشبيها بان العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالف المفرد هذه الالف الموجودة والافشان ألف المفرد ان تقلب ألفا فى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء لزوم الكلمة حالة واحدة وأما القائل بالاعراب فيرى انقلاب الالف ياء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقانى أى جمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا جمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر من قول المصنف وجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشار به الى مذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لان قوله بذا المفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الا ان قصده لهذا الاطلاق يوهم التساوى وزعم الجوهرى وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متمدا على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الادوات لن يعقل أو لما لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا تعلق له بالنحو فالظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبنى عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أو لان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجر وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثانى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكره فى مقابلة تقييد له والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتانيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله ممدودا مقصورا) قال اللقانى حالان من أولاء ومجىء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلى وانما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وان كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة

انتهى قال الرضى وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين الكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طوما روأما قولهم هؤلاء على وزن تو راب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز فى ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد والارجح فى قوله كسر الميم الذى هو واجب اذا فك الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقانى أن قلت الضم يوهم انه أمر الجماعة مع ان الامر هنا للواحد قلنا الجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد فى

لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح فى حواشى التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام)

فاشار باولئك للايام وهى لا يعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما فى ذلك من الزيادة على قول النظم

بذا لمفرد مذكر أشر * بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع * وفى سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى

(فصل) ما تقدم فى المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) ان تفتح فى التذكير وتكسر فى التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به فى البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) فى المجادلة (وتلك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها لاما) مبالغة فى البعد وهذه اللام أصلها السكون كما فى تلك وكسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه

(الا فى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء فى ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) الا (فى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون وفى لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) الا (فيما سبقته ها) التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله * واللام ان قدمت ها ممتنعة *

أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقانى كذا فى شرح الشواهد للعينى هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لا بد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

(فصل)

(قوله لحقته) قال اللقانى الهاء عائدة على المشار به لا اليه وان كان هو المذكور وقال قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذى فتقول ذيك وفى الرضى وأما ذيك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ (قوله لان أسماء الاشارة لا تضاف) يعنى ان الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه مجرورا باضافة اسم الاشارة اليها وهو لا يقبل الاضافة لملازمته التعريف وفى ذلك كلام بيناه فى حاشية الالفية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقانى معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافى كونه من غير الغالب جزما *(تنبيه)* قال المصنف وقد جاء هذا يعنى الافراد مع كون المخاطب جمعا فى الاسم قال (وبنو

وأبغض من وضعت الى فيه * لسانى معشر عنه أذود

ولست بسائل جارات بيتى * أغياب رجالك أم شهود

فقياسه رجالكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزى قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز فى الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقتها التنبيه) قال اللقانى يقتضى قوله ويشار الى المكان الخ جواز دخولها فى اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى منها

و بنو تميم لا يأتون باللام مطلقا) لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالكا

والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشائب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وماذهب اليه من أن اسم الاشارة له مرتبتان قربى و بعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح العمدة قال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد ولجمعه أولا للقريب عدو بقصر وأولئك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد

(فصل ويشار الى المكان القريب) بلفظين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو اناههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بالفاظ (بهناك) مجردة عن ها التنبيه (أوههناك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أوهنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال (أوهنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافي وأنشد لذي الرمة

هنا وهنا ومن هنا لهن بها * ذات الشمائل والايمان هينوم

(أوهنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أوثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

ثالث وهي كثيرة وثلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثتها قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين اشارة الى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقاني اعترضه بعضهم بانه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفي الجمع في لغة من مده وأجيب بان القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز في اسم الاشارة الخ) قال الزرقاني قال الرضي و كذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال و كذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار اليه أو المشير أي هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف قبل و كقوله

و بينا الفتى يرجو أمورا كثيرة
أتى قدر من دون ذاك متاح

قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجا فلا يسلم ان التقدير دون أولئك الامور (قوله كيف لبيد) قال الزرقاني جملة مفسرة أو مستأنفة استئنافا بيانيا

(فصل)

(قوله ويشار الى المكان الخ) قال اللقاني معناه ان الامكنة يشار لها بهذه الاسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضي انتهى وعبارة الرضي يعني ان ههنا ألفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قيل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف

المكان القريب اشارة الى أن قول الناظم داني المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه تبعه في تقديم المجرور المقتضي لاختصاص هنا وبما بعدها بالاشارة الى المكان بمعنى انه لا يشار بها الى غيره لا انه لا يشار اليه بغيرها لما مر عن الرضي لكن لا بد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجري مجرى الاشخاص فلا يشار اليه بهنا واخواته كما حررنا في حاشية الالفية (قوله أوهنالك) قال الزرقاني أي ولا يجوز هنا الحاق ها التنبيه لما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدمها التنبيه (قوله أوهنا) قال الزرقاني قال الرضي وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله أي القائل ثم تخبطا (قوله أوثم) مبنية على الفتح في محل نصب

لامفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله

وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أو هنا * أو بهنالك انطقن أو هنا

(هذا باب الموصول)

وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفى و) موصول (اسمى ف) الموصول (الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل فى التصرف والجمود وحكم الاسم فيهما قاله فى المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى (وكى) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذى) على وجه حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذى يبشر الله عباده قاله الموضح فى الحواشى ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبى دهبل الجمحى

ياليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لاخلاف فى اسمية الذى المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أى انزالنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) أى بنسيانهم اياه ومثال كى (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أى التعمير ومثال الذى المصدرية (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو ان الاصل

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقانى يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمى أجاب أطال الله بقاءه فى الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أى رجع وضمن معنى فسر قال اللقانى أى صح أن يؤول ان لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقانى فيه دور اذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويجاب بان المراد بصلته اللغوية أى ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو أمرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أى أمرتك بان قلت لك قم انتهى قال الزرقانى ظاهر قوله ولم يحتج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك والجواب بغير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تامل اه ولا يخفى وجه التامل فكثيرا ما يأتى فى الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح فى المغنى ان ان الداخلة عليه غيرها واستدل بدليلين وردهما فراجعه فالخلاف كما هو جار فى الامر جار فى الماضى (قوله وما المصدرية) قال الزرقانى أى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدمامينى وقال التحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر فى المغنى بالزمانية قال وعدلت عن قولى ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة والمخفوض كالخوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشرى الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره فى باب الاستثناء قال الشارح هناك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح فى بحث دام ان كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذى) أى حين الاستغناء بالمصدر والا فهو اسمى قال اللقانى ويشكل على كون الذى حرفا كون أل الداخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم مراد الفاضل الرضى بكونها اسما ان المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت فى ذلك نظر فليتامل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشرى قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا لحكاية تمنيهم.

كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو انه أوقع الذى على الجمع كقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أو ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه قال الموضح فى شذوره وهو (ضربان نص) فى معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها المفرد المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها) فالاول (نحو قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) والثانى (نحو ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) فاوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياءى الذى والتى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى (وتثنيتهما اللذان واللتان) بالالف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا ونصبا) تقول جاءنى اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس فى تثنيتهما و) فى (تثنية ذا وتا) السابقين فى بحث الاشارة (أن يقال) فى تثنية الذى (اللذيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية التى (اللتيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) فى تثنية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء و) كما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى) كالذى وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا وأثبتوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية (كما فرقوا) بينهما (فى التصغير اذ قالوا) فى تصغير الذى والتى وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحة) الذى كان قبل التصغير (وزادوا ألفا فى الآخر) فى الالفاظ الاربعة عوضا عن ضمة التصغير) التى تكون فى أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير

(قوله كل القوم) قال الزرقانى أعربه فى شرح الشواهد تأكيدا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على ان كلا لا تضاف فى التوكيد الى ظاهر قيل ولا حجة فى هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعانى الستة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب والا فهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله العالم) عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى تعالى كما أشار اليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بانهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف ان الذى يطلق على البارى جل وعلا بل ذكر بعضهم انه يوصف بالذى لوصفه تعالى بها لم يرد وصفه به ولا فرق بين الذى وغيره من الموصولات المبهمات لكن بل ورد اطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط فى باب النداء لم يرد اذن شرعى فى اطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى والتجا فى صحة ذلك الاطلاق الى ما ذكره النووى قدس سره فى الاذكار فى باب الدعاء عند القتال من قوله فى أدعية مأثورة يا من احسانه فوق كل احسان لا يعجزه شئ نعم ان حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن فى اطلاقه ما يغنى عنه وقد تبع حفيد السعد فى حواشى المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) قال الزرقانى هذا يدل على انها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال الرضى وقد تشدد ياؤهما نحو الذى والتى فاذا تشددتا أعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى أى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد بموجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا اللذى
تنال به العلاء وتصطفيه * لاقرب أقربيه وللصقى

وحكى الزمخشرى انه أى المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشرى يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال أى مرفوعين أو ذوى رفع عند البصريين (قوله وهى اللام الاولى)

بين الضمة والالف وماذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذى والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ماهنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الآخر فى تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف) منهما وهو الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (أو تأكيدا للفرق) بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه ✽ والنون من ذين وتين شددا ✽ أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفى حالتى الجر والنصب (خلافا للبصريين) فى زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين احدى ابنتى هاتين بالتشديد) فيهما فى حالتى النصب فى اللذين والجر فى هاتين (كما قرئ) فى حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز احداهما ومنع الاخرى تحكم (وبلحرث بن كعب أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد (قال) الفرزدق

(أبنى كليب ان عمى اللذا) ✽ قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التغلبى وهذيل بن عمران الاصغر كان أخا لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل فى العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) ✽ لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أذنه واسمه غياث ابن غوث التغلبى وكان نصرانيا وجاز حذف النون فى اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك الحذف (فى) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص ان فى نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفى نون الاشارة لغتان) الاثبات والتشديد (ويجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره) أى لغير العاقل (قليلا الأُلى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح فى شرح اللمحة (مقصورا) على الاشهر كقوله رأيت بنى عمى الألى يخذلوننى ✽ على حدثان الدهر اذ يتقلب (وقد يمد) كقوله أبى الله للشم الألاء كأنهم ✽ سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهى فى هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجنى للوصل أيامنا الألى ✽ مررن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة

صوابه وهى اللام الثانية (قوله فى شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء أدعى مع ذلك أن لغة اللذ بلا ياء مخففة من الذى فصار الامر الى ان التثنية بعد الحذف تخفيفا والتعويض من المحذوف صحيح رد بانه لامعنى حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى ان اللذان تثنية الذى وحذفت الياء فى التثنية مع ان دعوى الحذف فى المبنيات غير مقبولة بل هى لغات مختلفة وقد يجاب بمنع انه لامعنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بانه للتنبيه على ان الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف فى المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه ان لذ مخففة من لذن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقانى قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل فى التصغير دون فى التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس فى أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف فى المصغر حرف وحركة وفى المكبر حرف فقط (قوله وبلحرث) قال اللقانى أصله بنو الحرث فرخم فى غير النداء بحذف النون والواو (قوله فى حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقانى قوله يحذفون النون يعنى رفعا وغيره بدليل قوله وتلخص ان فى نون الموصول (قوله وتلخص ان فى نون الموصول) قال اللقانى وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجر على سنن المتمكنة الجموع) أى لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفى فى كونه على سننها دعوى تخصيص الذى بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة فى اثبات الفالقو الالف شان الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا أوضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

اللذان واللتان تثنية اللذ واللت لا على ما قاله المصنف من أنهما تثنية الذى والتى وان الياء حذفت لانهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذى عام واللذان خاص بمن يعقل اهـ وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذى ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) قال بعض الفضلاء لاى معنى اعتبروا الجمع هنا لا فى الذى مع وهو موجود فى الجميع بل وفى التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتعارض الألى واللائى) قال اللقانى ويعين المراد منهما عود الضمير اليهما من الصلة (قوله ومن عنده علم الكتاب) هم مؤمنو اليهود والنصارى (قوله أن ينزل الخ) قال الدمامينى وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما فى قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسألة أنه متى نسب الى المسمى شئ من ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيا ولا اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة (قوله فاوقع من على سرب القطا) قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من استفهامية واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى فليتأمل (قوله فى صباحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهى لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما أو للشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) * يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث اللاتى واللائى) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذى الانثى التى * والياء اذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أوله العلامه * ...
جمع الذى الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا
باللات واللاء التى قد جمعا * واللاء كالذين نزرا وقعا

(وقد يتعارض الألى واللائى) فيقع كل منهما مكان الآخر (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح

(محا حبها حب الألى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الألى مكان اللائى (أى حب اللائى) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بنى سليم

(فما آباؤنا بامن منه) * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

فاوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع المذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضع فقال (أى الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا اشاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعارضهما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزرا وقعا * (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوى ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما ذا أى كما

ولكل منها كلام يخصها (فاما من فانها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (فى ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى

(ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكأنهم قالوا أنعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

في القلة على أعصر وفي الكثرة على عصور والخالي نعته (فدعاء الاصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله ✽ أسرب القطا هل من يعير جناحه ✽ (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيا (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الارض) فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو ومن يمشي على رجلين) فانه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو ومن يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تاكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لانواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين مشكل فيه أما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وانما قالوا نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا خاطب الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة والخالق فرعا فجاء الانكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتامله (قوله كالمثال الاول) قد يقال فيه نظر لان من لا يخلق شامل لاشياء كثيرة مما لا يعقل كالاصنام والاوثان الا أن يقال ان أفراد العقلاء أكثر وقال الزرقاني الكثرة والقلة ليسا باعتبار الافراد بل باعتبار الانواع كما لا يخفى (قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المسئلتين الاوليين أيضا ويمكن أن يعم كلام الشارح (قوله ما عندكم ينفد) قال الزرقاني أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى ولقائل ان يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولانواع من يعقل) زاد بعضهم كونها لآحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بانها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين مشكل الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاجب فالمراد أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة وقال السنباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ يجاب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل الافراد بدليل الآية المذكورة اذ لا ينكح الكلي وانما ينكح الافراد وكأنه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلانه لا يصح هذا مردود اذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله والبحث فيه مجال) قال السنباطي لعل وجهه ان المقتضى لتنزيلهم منزلة ما لا يعقل الابهام فى الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وان كانت صفته مبهمة للعلم بانه ممن يعقل ولكن نقل المرادى عن أبى البقاء ان ما بمعنى الذى لانه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبى البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغى ان يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال فى الكشاف وقال ما طاب ذهابا الى الصفة قال السعد يعنى استعملت كلمة ما فى النساء مع اختصاصها أو غلبتها فى غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هى اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول فى ما زيد أى أفاضل أم كريم وفى الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعنى الزمخشرى وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة باى صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا زائدا على ذلك فانه يأتى بما نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لتأمل كون المسجود له عاقلا ونحو أنى نذرت لك ما فى بطنى محررا المراد انها جعلت ما فى بطنها وثمرة فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ١٣٥ ذكورته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر

(المبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة لا تدرى أبشر هو أم مدر (أنظر الى ما ظهر) وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قال ابن مالك فى شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى والبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (خالف فى موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل جاءنى (ويرده قوله) وهو غسان

اذا ما لقيت بنى مالك * (فسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهى الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجاز اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فاى عندهم موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور أن ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين) فى الاستقبال والتقديم قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان فى شرح التسهيل (وسأل الكسائى) فى حلقة يونس

ما ظهر أى هذا الشئ الذى ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقانى أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا تتأتى الا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولية

لكن له أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت المجرور بعلى محذوفا أيضا أى فسلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك فى بنعم الولد وما الليل بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقانى رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناؤه أى مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتأويلا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر اذا ما أتيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتأمله فان خالفه أشكل عليه تقديرهم فى ما هى بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشرى قضيته أن تعريفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتهما وكل منهما يفيد ما لا يفيده الآخر فتعريف الاضافة يزيل ابهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدمامينى وقال اللقانى الرضى وأما مضافا الى المعرفة فلتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لان فى أى ابهاما من جهة نوعها ومن جهة نفسها ففى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة

تعيين نفسه انتهى وفى حاشيتنا على الفاكهى ما لا يستغنى عن مراجعته (قوله ان أيا وضعت الخ) قال الزرقانى اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليل بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشرى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بان قال أى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الابهام وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقانى (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذى قبله الخصوص على معنى يعجبنى الشخص المخصوص الذى سيقوم انتهى ويجاب بان الذى وقع منه القيام مخصص لتعينه فى الخارج لان الماضى يدل على الوقوع فى نفس الامر فليتأمل (قوله وقد تؤنث) اذا أعربت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابى عمرو محتجا بان فيها التأنيث والتعريف بالاضافة المنوية وهو شبيه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع فى التوكيد للعدل والتعريف

(لم يجز أعجبنى أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائى بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متأخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها. (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هى معربة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخولف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائى والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضع ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما روى بت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة

بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد شبها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أى كيعجبنى أيهن قامت (قوله ما تبين لى أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما فى الآية والبيت المشهورين فان ما أجيب به منهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بانه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف لمضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لو جود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقانى أى وجملة الاستفهام مستأنفة قال فى المغنى وذلك على قولهما بجواز زيادة من فى الايجاب (قوله ورد ذلك فى المغنى) قال الزرقانى أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من فى الايجاب وقول الشاعر

اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل

يروى بضم أى وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بان التعليق خاص بافعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطى على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه فى المغنى (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمازنى) فى أحد قوليه (ومن وافقه) ويردها انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها فى نحو قولهم قد أفلح المتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازنى عن الثانى بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لابى الحسن) الاخفش وهو ثانى قولى المازنى وحجتهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

فاما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا)

فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائى

فان الماء ماء أبى وجدى * (وبئرى ذو حفرت وذو طويت)

فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهى مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطى من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بنى طيئ فتقول فى المذكر ذو قام وفى المؤنث ذات قامت وفى مثنى المذكر ذوا قاما وفى مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفى جمع المذكر ذوو قاموا وفى جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) فى الاصول عن جميع لغة طيئ على

يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذى يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللقانى قال الرضى كان حق الأعراب ان يكون على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفى الرضى اشارة اليه قال ان أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أى ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة فى نحو ذلك حيث لا عهد والا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فاكرمت المحسن قاله الرضى ومراده حيث لا عهد خارجى والا فالصلة لابد أن تكون معهودة بالعهد الذهنى (قوله وسكت عن الصفة الخ) الاظهر انه سكت عنها هنا احالة على ما يأتى قريبا فى بحث صلة أل من ذكرها وللاشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال الدنوشرى عبارة السيوطى فى همع الجوامع وذو فى لغة طيئ الى ان قال وهى مبنية على الواو وهذا قد ينافى عبارة الشارح الا أن يقال بمعنى كلام السيوطى انها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أى على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللقانى مع الاعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قال فى التوضيح وحكى اعرابها أى ذات وذوات فخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجرى الوجهان فى غير ذات وذوات حرره (قوله وفى مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقانى فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله فى أنثى فان كلا منهما يختم بالنون * (تنبيه) * ظاهر كلام الرضى ان تصرفها مخصوص بحال الأعراب وكلام المصنف قد يقتضى أنه يكون حال البناء أيضا فليتامل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال الشنباطى على ما قرره الشارح فى عبارة المتن

الاطلاق وتبعه ابن عصفور فى المقرب (ونازع فى ثبوت ذلك) المحكى على الاطلاق (ابن مالك) فى شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق فى جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اهـ قال الفراء فى لغات القرآن وربما قالوا هذا ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التى ذات ويرفعون التاء على كل حال وفى تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفى جمعها هؤلاء ذات تعرف اهـ (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين) على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتى واللاتى قال فى التسهيل وقد ترادف التى واللاتى ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال فى النظم

وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بنى طيئ كما قال الفراء فى لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول

(بالفضل ذو فضلكم الله به * والكرامة ذات أكرمكم الله به)

فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق قاله الموضح فى الحواشى (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من أينق موارق * (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء فى جمعتها للنوق المذكورة فى بيت قبله والأينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وتجمع فى القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام فى سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) فى ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الاول أبو حيان فى الارتشاف وحكى الثانى أبو جعفر بن النحاس الحلبى واذا أعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءنى ذات قام ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءنى ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح فى الحواشى (وأما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها ان لا تكون للاشارة) لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وما ذا التوانى) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل (و) الامر (الثانى أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤها على وجهين أحدهما حكمى والآخر حقيقى فالحكمى ما ذكره بقوله (وذلك) الالغاء (بتقديرها مركبة مع ما فى نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام فى محل نصب على المفعولية

قال أولا عند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيئ يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها وجمعها) وتأنيثها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطى فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدنوشرى نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت فى المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لأينق انتهى وفى شرح العجيسى ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون الا يجوز ان ذوات فى البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا لمبتدا محذوف أى هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى صاحبات ويكون مما أضيف اليه الفعل بتأويل المصدر كقولهم اذهب بذى تسلم أى بذى سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف اليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لان ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم فى العدد الكثير نوق ولو كانت ياء لكسروا الاول لتسلم الياء كما فى قولهم عيس (قوله على أينق) نقل فى التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوها مبالغة فى التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقوا ثم أبدلوا الواو ياء كما فى أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اهـ واقتصر على القول الوسط لان خير الامور أوساطها (قوله ان لا تكون للاشارة) قال اللقانى لا يخفى ان ذا مشترك بين الاشارة والموصولية كما فى الرضى وقد نص الاصوليون على صحة اطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لا تكون ذا للاشارة انما ينبنى على المرجوح اذ لا استحالة فى اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بان اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار اليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهى مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة فى توضيحه الموضوع

المقدمة بصنعت والتقدير أي شيء صنعت (كما قدرها كذلك) أي مركبتين ما الا انهما في محل جر (من قال) اسائل عن شيء (عماذا تسأل) والتقدير عن أي شيء تسأل (فاثبت الالف) من ما (لتوسطها) في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت ألفها التطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله (ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الالغاء مع انه من لم أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وقالوا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول الناظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام ✽ أو من اذا لم تلغ في الكلام

(و) الامر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لما فوق من دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا أن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري

(ألا تسألان المرء ماذا يحاول) ✽ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي كما قال ابن مالك أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني

ألا ان قلبي لدى الظاعنين ✽ حزين (فمن ذا يعزي الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصوليتها تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميري

عدس ما لعباد عليك امارة ✽ (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا (أي والذي تحملينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم اشارة) على أصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهي (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع في الكشاف في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع في شعر ابن المرحل وكان ماذا فانكره ابن أبي الربيع فصنف في الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه

عاب قوم كان ماذا ✽ ليت شعري لم هذا
واذا عابوه جهلا ✽ دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال الدنوشري ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا اعراب أولا وهل تفيد شيأ أولا (قوله الا أن يقال الخ) قال السنباطي فعلى هذا فالمقصود اثباته ونفيه زيادة الابهام لا أصل الابهام وحاصله ان ما أكثر ابهاما من من فاشبهت ذا في زيادة الابهام وقوله والمرجع في ذلك الخ كأنه كالاستدراك على قوله الا أن يقال الخ أي وان أمكن ان يصح الفرق بما ذكر فالمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ قال المصنف في شرح الشواهد بالفاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه (قوله لان ها التنبيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل (قوله وتحملين حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر ورد بانه ليس المراد الاخبار بانها محمولة

وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم اطال
سجنه فكلموا فيه معاوية فأمر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك
امارة البيت وامارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء
الاشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك ياموسى قالوا ان تلك موصول
و بيمينك صلة أي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم
الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمرك لأنت البيت أكرم اهله * وأقعد من افنائه بالاصائل
كأنه قال لأنت الذي أكرم اهلها فأكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله
* يادارمية بالعلياء فالسند * فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل
ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيأ من ذلك قاله أبوحيان في النكت الحسان
على غاية الاحسان

(فصل * وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها لانها نواقص
لا يتم معناها الا بصلة (متأخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه الاخير وكما
لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه
متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتمييز الموصولات الاسمية
عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لابد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير
وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول النظم
وكلها يلزم بعده صلة * على ضمير لائق مشتملة
يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان
طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ
مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع
اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك مالم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من
سألتك ولا تقل من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى ومالم يعضد المعنى سابق
فيختار مراعاة المعنى كقوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح
وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * الاصل في رحمته
* وسعاد التي أضناك حب سعادا * أي حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها أن
تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع
وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون
خبرية

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها
١ (قوله وتمييز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطي ذكر هذا توطئة
للاشارة الى ما سيأتي لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعمم في الاول كان أولى لكن قصد ان
يجعل الكلام في شيء واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الامران قال في
الكشاف في سورة النساء في تفسير قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من
ومعناه يعني انه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وافراده ثانيا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة في التنعيم وما في الافراد من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحشة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقري وذكر ابن لب انه عرض ذلك على شيخه ابن الفخار فأجاب بانه تعالى لما ذكر في الاول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وان كان مجموعا في المعنى فهو في اللفظ
مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون في جنات متعددة معا
فأفرد خالدين لرفع هذا الايهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحا أما الآية الثانية فذكر فيها نارا مفردة
فناسبها الافراد في خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعي اللفظ لزم الاخبار بمؤنث عن مذكر
فروعي المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هي ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال
الزرقاني أي لانه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

(قوله معهودة) أى معلومة للمخاطب ثم قاله ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشرى وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافى كونه عاما أى شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الافى مقام التهويل الخ) قال اللقانى اعلم ان المبهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغى اذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الابهام أى الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الافى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة فى ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشانها وقد ذكر اللقانى ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذو فى تعريف الشارح للطلبية نظر لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متاخر فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا ايجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الانشاء وان القسمة ثنائية وتثليثها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقانى أى بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أى استعمالهم لها فهى انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظر (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ) قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظر الى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى انها وضعت لان تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكانى) قال الزرقانى قيد بذلك لان الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكانى دون الزمانى وأما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفا فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكتانى انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال فى المغنى قال ابن يعيش واعمال يجزى فى الصلتان يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك شواظ ادهذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

خبرية (معهودة) للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (الافى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أى البحر (ما غشيهم) أى الذى غشيهم أمر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى أضربه ولا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجى له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم انما جى بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثانى (الظرف المكانى والجار والمجرور التامان) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء (الذى فى الدار) وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذى مكانا والذى بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ملاحظة متعلقه يصح الوصل به ثم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وبهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتامل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب خلافا للدماميني لانها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل

﴿ وجملة أو شبهها الذى وصل ﴾ به (و) الثالث (الصفة الصريحة أى الخالصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو ﴿ أم صبي قد حبا أو دارج ﴾ وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم ﴿ وصفة صريحة صلة أل ﴾ (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة (وأبرع) مذكر برعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيأ (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا للرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) ﴿ ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل ﴾

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في النظم ﴿ وكونها بمعرب الافعال قل ﴾ وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم يقتضى المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل يقتضى شدة الخصومة

﴿ (فصل) ﴾ يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة أل فالاول كقوله

نحن الألى فاجمع جمو ﴿ عك ثم وجههم الينا ﴾

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى أى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه

(ويجوز

محل غيرها عند صاحب المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدماميني فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد فيما عدا نحو قوله

انى لك اليتذر من نيرانها
فاصطل

وقوله

من القوم الرسول الله منهم

لانها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أى وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أل أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطي فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتامل

﴿ (فصل) ﴾ (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول بقسميه أما الاسمي فسيأتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المغني ان الكوفيين والاخفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم أى والذى أنزل اليكم وأما الحرفي فسيأتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الابهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ الدليل (قوله أى نحن الألى الخ) أى بدليل فاجمع جموعك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جموعك قال الدماميني

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذى ذكر فيه بطريق التبعية للكلام على أى والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف فى الاول بالنسبة لما يليه وكذا فى الثانى (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف فى عدم اشتراط كون المبتدا غير منسوخ لكن بقى المصنف لم يذكر فى المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تمم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضى غير المبتدا أما خبره وكون الضمير خبر المبتدا أقل قليل فلا يكون فى الكلام اذن دليل على أن خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدا الكثرة وقوعه ضميرا وأما خبر ان فحكمه حكم خبر المبتدا وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشرى فيه نظر ولا نسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتامله انتهى وقال السنباطى أى لانه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبنى على كلام السكاكى فراجع التلخيص فى بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشرى ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت فى الظرف ضميرا يرجع على الذى وأبدلت الاله منه كان على ١٤٣ ضعف لان الغرض الكلى اثبات الالهية لا كونه فى السماء والارض وكان أيضا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفى الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعا عنه وكان المعنى ان فى الارض الها انتهى وقد ذكر المصنف فى المغنى فى بحث اذ وفى الباب الثانى انه لا يعرف أن البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده انه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر فى نحو لا تمررهم الا الفتى الا العلا وان المختار فى الاول الرفع على البدل والثانى بدل لان المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى واذا لم يتكرر البدل الا بدل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع فى الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف فى البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح فى منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعرى كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفى مسئلة تعدد البدل كلام للدمامينى فى شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه فى حاشية الالفية فى الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف فى صلة غير أى) قال الدنوشرى الفرق بين أى وغيرها أن ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعى التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضى لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما فى قول الحفيد وانما اشترط فى صلة غير أى الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط فى كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذى فى السماء اله) فى الرضى أن الصلة فى الآية طالت بالعطف عليها

(ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدا) فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف (فى نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار لان الخبر غير مفرد) لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذ الباقى بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يختزل ۞ ان صلح الباقى لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فاى (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أى نحو (وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أى هو اله فى السماء أى معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (فى صلة غير أى) عند البصريين (الا ان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء اله أو تأخر نحو قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوأ حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا مثل الذى هو زيد فحذف العائد

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذى موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أى زيادة على العلم الذى أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل فى البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشرى مجزوم بمن الشرطية وزعم العينى أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدم من قوله يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشرى أقول هذا الدليل فيه بل قد يدعى انه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسر والجهر فى الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية فى الآية يصير المعنى عليه انه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف فى التذكرة لانك اذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره فى داره قلت ينبغى جواز الذى ضربت اسوء أدبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيدا السوء أدب عمرو ولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضى لا يجوز حذف أحد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ١٤٤ ضربته فى داره اذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمى يتجه أن يقال فى نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان انه ان أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم ان دل عليه دليل أمكن الجواز وان أريد حذفه نسيا استغناء بالثانى واقتصارا فى الوصل عليه فيجوز وأجزم بان هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثانى حاصله انه لم يؤت ابتداء الا بعائد واحد ويفرض فى اختصار بكلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى والظاهر أن هذا انما هو على ما علل به الرضى عدم جواز الحذف فى هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتامل * (تنبيه) * جاء بقى شروط الحذف فى العائد المنصوب ذكرها شراح الالفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له فى حاشية الالفية منها أن لا يؤكد ولهذا رد الفارسى على الزجاج فى ان هذان لساحران وأم الحليس لعجوزة الخ فى الاغفال لان القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف فى الحواشى وهذا دأب الفارسى والذى نهج لهذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز فى الذى رأيته زيد رأيت بالحذف وان الحذف لا يجوز فى الذى رأيته نفسه زيد لانك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جنى ويبقى النظر فى هذا فان خبر ان يحذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك فى الفصيح انتهى وفى الباب الخامس فى شروط الحذف ان هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه وقال فى الحواشى قول الاخفش فى الصلة صحيح لان المقتضى للحذف هو الطول والا فلم لا حذف فى خبر المبتدا ولا الطول والافقيه ما فى الخبر من التهيئة فاذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافى بين حذف الشئ لدليل وتأكيده لان ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج فى غاية الحسن ٣ قول المحشى ولك ان تقول طرد الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طردا الخ فتامل اه

وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لاسيما منزلة الا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة وان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله

* ولاسيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولا مثل الذى هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح فى المغنى والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله

وفى * ذا الحذف أبوا غير أى يقتفى * أن يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبى اسحق (تماما على الذى أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبى عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أى الذى هو أحسن والذى هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أى بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتنى بحصول الحمد ويرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذى هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون فى حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و (يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أى يسرونه ويعلنونه ولا يتعين فى ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به فى مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من ان شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة الى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لان ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى انك اذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى ان زيدا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي ضربت في دار زيد كان المعنى ان زيدا مضروب في دار ولا يعلم انه في داره ومع الذكر يعلم انه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما) قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لان الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو انما يفتقر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلا وان كان الارجح تقديره منفصلا لان صورة المسئلة ان يكون كذلك وهو مثال فيكفي فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك اياه (قوله لانه منفصل) نقل اللقاني عن الرضي ان الشرط ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاء الذي ما ضربت الا اياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما اياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى وفيه انه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذي اياه أكرمت لانه منفصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال اما اذا كان التقديم لا لافادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي اياه أعطيتهما فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضي انتهى فالشرط كون الفصل لافادة الحصر لا كونه بعد الا وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهي وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي وحذف هذا المنفصل يوقع في الامرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) قال الزرقاني أشار الى جواب سؤال وارد

جاء الذي أكرمته في داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الاصح (و) الوصف نحو (قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به) * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي اياه أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع في الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه

على قوله يوقع في الباسه بالمتصل وذلك لانه حذف ههنا مع انه يوقع في الباسه بالمتصل وما جوزه الرضي من نحو ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما اياه مثل الآية الشريفة اه وفي جواب الشارح بحث لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا الا ان يكون مراده ان هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وكأنه لم يحذف الا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا لا على ما ذهب اليه الرضي من انه يمتنع اذا كان منفصلا بعد الا كما أشار اليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد من انه انما يمتنع اذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد ان جوز في مامن قوله مامنت ان يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنت متعد لاثنين محذوفين والتقدير ما منتكه أو منتك اياه على كونها موصولا اسميا وتمنيتها اياك الوصل على كونها موصولا حرفيا وأورد انه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي اياه أكرمت وما أكرمت الا اياه ما نصه انما امتنع في نحو ما أوردته لان حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف الا فيوهم نفي الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فاذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا على الاصل فيفوت الغرض الذي فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يستوي متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره انه اذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة وذلك قليل في ضميري الغيبة ممتنع في غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وان قدر رزقناهم اياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله

* وقد يبيح الغيب فيه وصلا * بعد ان أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة اتصالها وهي اللغة القليلة لعلمهم بانه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا الى ما نقله المصنف انه رآه بخط

اتصال الضميرين المتحدين الرتبة فى ضميرى الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا وأتى بمثالين أحدهما مالا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كان (أو) الذى (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية أل خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على أل فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفيده العطف باو والعائد الى أل انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على أل نحو جاء فى الضاربه زيدا امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ✽ ولو أتيح له صفو بلا كدر

بحذف العائد الى أل المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسم ما والجملة ومحمود خبرها ان كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسى لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردىء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم ✽ والحذف عندهم كثير منجلى ✽ فى عائد متصل ان انتصب ✽ بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائى (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى أنت قاضيه بحذف العائد على ما وهو موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية أى اقض قضاءك أومدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا ✽ كانت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذى قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول

العز النسائى من السؤال المذكور لكن فى قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم اذا كانت ما موصولة والجواب ان الاتصال ممتنع فى اللفظ للقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقانى أى فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هى المشار اليها فى النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه انه لم يقله فى المثال وانما قاله فى اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش فى المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكى اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقانى كلام المكى قال وفيه بحث اذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنصوب عائد أل لكن فى الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم منع حذف مثله اذ قال وأما فى غيره أى غير العائد المنصوب المنفصل بعد الا فلا منع أى من حذفه ولعل هذا مراد المكى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن ان يجاب بان قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على اياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذى أنا الضاربه بل على جاء الذى اياه أكرمت والتقدير جاء الذى الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لال والفاعل المستتر عائد لغير أل عما دلت عليه القرينة وبفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كانه قيل من الضاربه زيد فقال المتكلم أنا الضاربه أى هو أى زيد غاية الامر ان الصلة جارية على غير من هى له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا القول القائل من الضاربه زيد وانما كما فرضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف فى الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتامل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقانى فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصبا للعائد محلا كان مناسبا وأجيب بان النصب لما كان عارضا على الاصلى وهو الجر سماه تقديرا لذلك (قوله قال الموضح فى الحواشى وما هذه الخ) قال فى حواش أخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أى فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله فى القرآن انتهى

وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف ان كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلابد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم

* كذا الذي جر بما الموصول جر *

(نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن الى الامر الذي ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لان اصدع في معنى مر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح الآن منها بالذي أنت بائح أي به أنشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي

ومن حسد يجور علي قومي * (وأي الدهر ذو لم يحسدوني)

فاي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول أعجبني اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به الامام سيبويه أما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبا على المفعول به

(قوله المجرور بالحرف) قال اللقاني قال الرضي ويجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تأمرنا أي تأمرنا به أي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به أي باظهاره وقال فقلت لها لا والذي حج حاتم * أخونك عهدا انني غير خوان ثم قال وربما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وان احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما معا الجر والمجرور بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أي على طريق التوسع وقوله بحذفهما أي الكلمة التي هي حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتي قريبا في كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذي تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وممن مشى على عدم الجواز الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المغني ولم يلتفت الى اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه انه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به ان والفعل المبني للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره في مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذي يراد به ان والفعل المبني للفاعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة * (تنبيه) * يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور قوله تعالى في يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد يتعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالباء ويؤمن نقيض يكذب فاجراه مجراه لانهم قد يحملون الشيء على

تخفيفه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر وذكر المرادي امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حينئذ ليس بلبس وهو خلاف ما مر عن الرضي في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا اجمال لا الباس ويأتي الفرق بينهما في باب الفاعل

(هذا باب المعرف بالاداة) (قوله المشهور عند النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه) على هذا جرى الناظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الاصلية وانه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع ان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدنا على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على لاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أى في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي احمر للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان أل بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصالة الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك

توسعا فكأنه قال وأى الدهر ذو لم يحسدوني فيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أى به فحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بني همدان

وان لساني شهدة يشتفى بها * (وهو على من صبه الله علقم)

أى عليه أنشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل والشهد يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه (فحذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بفي مع اتفاقه مخفض (الموصول) وهو ذو (في البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لساني شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيما اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرف بالاداة)

قال في التسهيل (وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف أل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرف أل والالف أصل والثاني ان المعرف أل والالف زائدة والثالث أن المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط منها رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة واتهمية ولون الاحمر بنقل حركة همزة

أجرى الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها فى القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة فى نحو آلذكرين وحجة الثانى سقوطها فى الدرج وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها فى القسم والنداء نحو ها الله لافعلن ويا ألله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم فى التذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهى حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالف التنوين ودخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف كثيرا فصينت من الحذف بذلك وانما كانت لاما لان اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا واذا أظهرت جاز وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها فى لغة حمير قال الزجاج فى حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروى الا أن المحدثين أبدلوا فى الصوم والسفر وانما الابدال فى البر فقط وربما وقع فى اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروى قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام فى السفر والناظم فى النظم اقتصر على قولين فقال « أل حرف تعريف أو اللام فقط » (وهى) على كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة وجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو اما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازا أو لا تخلفها أصلا (فان لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهى لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هى (نحو وجعلنا من الماء) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى (كل شئ حى) والفرق بين المعرف بأل هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح فى المغنى (وان خلفتها) كل (حقيقة فهى لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلفتها) كل (مجازا فهى) (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز

(قوله فيثبتونها مع حركة ما بعدها) أى ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة اليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش انه يبدأ بالهمز فى نحو الآخرة والاولى ومثله فى المرادى وحاصله ان ورشا لا يسقط همزة الوصل فى الابتداء فيما ذكر الا شذوذا وفى النشر خلافه (قوله ويثبتونها فى القسم والنداء) أى جوازا بدليل ما قالوه فى بابى النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها فى القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله فى الكلام (قوله يقولون) أى العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أى وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هى وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلائم الا ان دعوى أن الالف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم فى شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل فى غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو التسهيل وذلك مؤد لوقوع الفرع حيث لا يقع الاصل (قوله وانما كانت الخ) قال الدنوشرى بيانه ان اللام لما كان يكثر ادغامها خففت فكانت أولى لكثر دورانها وأشبهت التنوين من حيث الادغام فى حرف والاظهار فى آخر (قوله فهى لبيان الحقيقة) قال اللقانى ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى أدخل سوقا فان كلا لا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم فليتأمل انتهى ويمكن أن يجاب بان أل فيما تقص به للحقيقة فى الحقيقة لكن حملت على فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقانى هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز فى نحو قولك أنت الرجل علما ينافى ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل فى نحوه للجنس أى الماهية مبالغة كما فى التلخيص فى بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اهـ ولخصه الدنوشرى بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهى العلم وخصائص الرجال لا تنحصر فى العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله فى المغنى بعد التمثيل بانت الرجل علما أى الكامل فى هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له

على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ

وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

فان قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام في أل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الاصح (وأما عهدية) وهي ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر أن يقال (العهد اما ذكري) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذ هما في الغار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضوري وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم أكملت

* (فصل وقد ترد أل الزائدة أي غير معرفة) * وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة (لازمة كالتي في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

(قوله الفرا) قال في القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروي الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل في الصاغة موصولة) فيه نظر لان محل كون أل الداخلة على الصفة الصريحة موصولة اذا لم يقصد بالصفة الثبوت والا فهي حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمي) قال اللقاني العلمي هو العهدي اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه فالصواب أو حضوري كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضوري كما قال الشارح ولا اشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضوري يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهني فليحرر * (فصل) * (قوله أي غير معرفة) قال اللقاني أي ليس المراد بالزائدة الصالح للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتي في علم) قال اللقاني فيه اشارة الى ان أل جزء العلم والا لقال كالداخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ) قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وانما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البيضاوي من كونها من قبيل اليزيد لان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بان الشاذ قد يلحق بالجائز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أي النقل قال اللقاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول عربي وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكر فيخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا الأربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني فأل كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الاعجمي أي الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بان قولهم المذكور بالنظر للمتفق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان أل ليست في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الاعلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلتهما كذا قرره في درسه انتهى أقول نص السعد في التلويح على أن الاعلام لا تنسب الى دون

فعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة أصلها تا تيت الاعز وبعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

يا عز كفرانك لا سبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتي (في) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) في قوله

وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتي

(أو) كالتي (في موصول وهو الذي والتي وفروعهما) من التثنية والجمع فال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة (لانه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى (والاشارة) كما في الآن خاصة (والصلة) كما في الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهي نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * (ولقد نهيتك عن بنات الاوبر)

أنشده ابن جني وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيلا فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار زغب ردية الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة أل الداخلة على بنات أوبر في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما (لان بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السري

أخرى وقول النحاة ان بعض الاعلام أعجمي معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله تسمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عز) قال الدنوشري بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه (قوله اسم اشارة) قال الدنوشري فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل أل في الآن قسم التي في العلم وقال بعد هذه معارف بالعلمية والاشارة والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجوز المصدرية (قوله واعترض الدماميني الخ) قال السنباطي وأجاب عنه الشمني بان المراد بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزأ من اللفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شيء أم لا انتهى أقول واليه الاشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه أن ما أشار اليه المصنف انما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها أل بازائه وجواب الشمني لا يلاقيه والاقرب الجواب بان المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لا فيها على ما مر صدر الباب (قوله والاشارة كما في الآن) وليست زيادة أل في الآن مبنية على انه متضمن حرف التعريف فقط ليرد أن هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ما ذكر الجلال في النكت (قوله لان بنات أوبر علم) أي كما أن ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو اذا جمع ينوى تنكيره فاذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار اليه اللقاني (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقاني قد يرد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم في النكرة والمعرفة وغيره معرفة فقال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقبول أل في تعريف النكرة قبولها في نفسه مع

(ويلتحق بذلك ما زيد) في النثر (شذوذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أي من شيء (يقبل أل قد يلمح أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (في المنقول عن مصدر كفضل) فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه في الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للنظم في قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عنديانه فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردا من أل كقوله

أباجبلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف) أن يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (في نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

قطع النظر عن كونه تمييزا لا يقبلها وانما منعه من القبول وقوعه تمييزا العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقاني اعلم أن قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهي مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سيأتي في باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا الا تطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كددن وانه لم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق بأسبق مطلقا أول في حالة كونه صفة لكونه بمعناه فتقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التي تجري في أسبق كلها تجري فيه وان كان أول ما ألحقناه باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه في أحكام تلحقه (قوله وأما مجوزة) عطف على أما ناصة (قوله أو اسم عين) قال الراضي وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى بأسد والكلب في المسمى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الا للغلبة كما يأتي انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمي يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن لاتفصيل كبير أمر فليتأمل (قوله كقوله أباجبلي نعمان) فيه ان نعمان في البيت بفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعي) فلك الآن أن تسمي ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللقاني لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر في نحو محمد بقوله لم يقع وفي نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بأدنى تأمل قال الشهاب القاسمي وجهه كما أفاد في تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هي أي معرفة

(رأيت

أوغيرها وهو مشكل لانه يقبل أل الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها بمعرب الافعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الاصل الملوح لها غير شرط في هذا النوع أى أل المزيدة للمح الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقانى *(فصل)* (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقانى يعنى فى أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقوله أو الاداة يعنى العهدية كما فى المغنى الان لقائل ان يقول اللفظ الذى يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرد لا المعرف بأل العهدية اذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا فى ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعنى العهدية قال الشهاب القاسمى لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو او باعتبار وجوده فى ضمن جميع أفراده أو فى فرد مبهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الافراد الا بتعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد اذ ما من فرد الا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله ١٥٣ فى بعض المعهودات صار علما له بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمى لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا فى فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقانى أى صار علما لا انه التحق بها فى رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم فى رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان اللحوق فى العلمية لا فى التعريف لثبوته قبل قال اللقانى ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو

المضاف وان الذى صار علما المركب (قوله قيل وهذا انما يرد الخ) قال اللقانى هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أى غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه فى هذا الاسم ممن هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس فى العلم الغالب بل فى المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أى هذه الالفاظ وهى ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ فى تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا فى نداء أو اضافة) قال اللقانى لا يخفى ان أل هذه من أل الزائدة فى علم قارنت وضعه أى نقله الحاصل بالغلبة وقد قال فى أل الزائدة فى علم قارنت انها لازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق فى الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق فى موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال ان السمين فى اعرابه فى سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة فى علم قارنت وضعه الغالب فيها الاثبات وهو يخالف ما عليه الموضح انتهى

(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) * شديدا باعباء الخلافة كاهله
(فضرورة) دخول أل على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل فى الوليد للمح الصفة وقيل أل فى اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله
علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان
حكاه فى المغنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر
(فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية فى أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتامل (والثانى) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه فى الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أى كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازى (والعقبة) فانها فى الاصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة منى التى تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه فى الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه فى الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله
وقد يصير علما بالغلبه * مضاف او مصحوب أل كالعقبه
(وأل هذه لازمة) دائما (الا فى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان أل

وقوله أشكل الامر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انهم يتجه فرق بين ماهنا وماهناك وقوله وهو يخالف ماعليه الموضح قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انهم يجعلها الازمة بل غالبة ومن حيث انه يشمل أل فى غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضح فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقانى اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أى اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتاخر منهما اذ اسم الفرد المتاخر هو الثانى لا الاثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثانى فتدبر ✽(هذا باب المبتدا والخبر)✽ قال الدنوشرى قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدا على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدا هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرجانى لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتاخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف عالا ثمرة له ونازعه الدمامينى فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشرى بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أى بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى فى والمعنى انه حال فى محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفى للوجود من حيث المعنى واللام فى العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظى ونفى الكلية يوجب نفى العموم لا عموم النفى فلا يفيد نفى الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بان هذا انما يرد

اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحى واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفى لا نفى العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظى وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفى العموم وهو يحتمل شمول العدم

والافتراق فيتعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجى كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور ويمكن ان يقال اللام فى العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أى المبتدا هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا وقال الدنوشرى يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبنى على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أى كل منهما رفع الآخر وعلى مذهبه يراد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود اذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذا غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التنبيه على اعتبار التجرد شرط فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتامل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمى ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يطرد فى الوصف فقد يأتى فى غيره نحو لولاك ان تفعل فقد أعربوا نولك مبتدا وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فاز ذلك لانه فى معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحرر عبارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتاويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح فى التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله ✽ وحذف أل ذى ان تناد او تضف ✽ أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بوحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفى آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (فى غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول النظم ✽ وفى غيرهما قد تنحذف ✽ (سمع من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الاعرابى وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازى (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجىء الحال منه فى الفصيح يوضح فساد قول المبرد فى جعله أل فى الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

✽(هذا باب المبتدا والخبر)✽

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال ✽ مبتدأ زيد وعاذر خبر ✽ وحده الموضح بقوله (المبتدا اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته) أى بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع

لمكتفى

آخر انه الجعل خبرا انتهى هذا وقال القانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بأن التجرد منه مراد وان لم يصرح به الا أن يقال المراد لا يدفع الايراد فتامل وقد يجاب بأن مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تاتى الاشارة اليه انتهى ويندفع ما أورده من أصله بجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بأنه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار اليه الشارح وكان ينبغى له أن يشير الى حذف مجرد وكانه لوضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بأن يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تامله (قوله المكتفى به) قال بعضهم من مظهر كأقائم الزيدان أو مضمر بارز كأقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى أنظر ما ياتى من قوله غير ما سوف الخ فانه حكم بأن غير مبتدأ مع أن الوصف الذى أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف بـ ١٥٥ الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض

المكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أأنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو فى تاويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كما مثلنا) للصريح المؤول به (والذى بمنزلة المجرد) عن العوامل اللفظية

بعلى زمن فى غير ما سوف على زمن فانه خبر لانه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع انه ليس خبرا ويجاب بأن غير مبتدأ فى اللفظ والمبتدأ فى الحقيقة هو ما سوف اذ هو فى معنى ما ما سوف فلا يصدق مع مبتدأ غير الوصف بل مع مبتدأ هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقديره فى الدرس أطال الله بقاءه (قوله ممن يعتقد السامع عدم ايمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتامل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر ان فى قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الاخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتامل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فاجراؤه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء والعدم أحسن من قولك برجل سواء هو والعدم فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبر ان لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بأن الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار قلت ذاك استفهام اذ المعنى علمت جواب أيهم فى الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدماميني فى شرح التسهيل فى باب القسم لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد فى

باب أما اذا أطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف اليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الامير أي حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تمك آذا نصبت تشرب بان مضمرة يصير في الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فيتصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قوله أن السبك بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم ان السبك بدون سابك لان همزة التسوية حرف مصدري فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هي أقوى من لو مثلا لانها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبك بدونها شاذ سيأتي في نواصب الفعل أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بان ان مقدرة فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ فني قوله شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدا وغير فاعلا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلته انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف أباحيان في الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسيأتي في باب حروف الجر أن خبر المبتدا محذوف أي لكم لا جعله يرزقكم لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا وانما جعله يرزقكم صفة واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفي لا للاثبات فان الاستفهام للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه * (تنبيه) * قال الدنوشري من المبتدا المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدا مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى ان زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك المبتدا المضمر في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * في قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن الزيدي وان كانت لكبيرة * قلت هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استتر فيها استقباحا لظاهره لو بقي (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشري لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدا والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشري فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله في باب لا انه نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم نولك ان تفعل كذا أي حقك أن تفعل وينبغي لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا وما نولك ان تفعل كذا أي ما ينبغي لك انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما مأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله وتأخذه أي ان خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وان صح أيضا وكان أباحيان لحظ ذلك فقال ما قال عام ويحكي عنه في

ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء الزائدتين (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أي من المبتدا المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بأيكم المفتون) فأيكم مبتدا والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أي المجنون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبره مقدم والباء زائدة في المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أبي المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي أبواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الافعال (فانه لا يخبر عنه ولا

وصف

باب لا كما ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) أى فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح اذا لم يعلم مرجع الضمير أما اذا علم كما اذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فانه يكتفى به ويحسن السكون عليه مثله بمنزلة أقائم أبو زيد وصرح الرضى فى نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بان الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ ثانيا وأبوه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم أبواه (قوله وفى الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشرى كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر أى فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضى وانما ذلك شرط فيما اذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغنى فى باب اعمال اسم الفاعل (قوله ووافٍ مبتدأ) هذا غير متعين لجواز كونه اسم ما الحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار) قال الدنوشرى يفهم من هذا الجواب ان الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك واذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم الا فى مسئلتين الاولى نحو أقائم وضارب زيد اذا أعملنا الثانى فقائم مبتدأ والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقائم الزيدان أم ذاهبان اذا لم يجعل ذاهبان خبرا لمبتدأ محذوف أى هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتأمل انتهى وكلام المغنى فى باب المبتدأ من الباب الخامس صريح فى رد جواب الشارح لانه نقل أن الكوفيين أوجبوا فى نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشرى زعم أن أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم ان أنت مبتدأ فعلم أن مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية انما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال فى ما الحجازية ثم انه مراد انهم قالوا فى باب النواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لان المبتدأ حينئذ ليس وصفا الا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افراد الوجهين (قوله فهو على حذو الملائكة الخ) قال اللقانى قد ينافى بان الملائكة جمع تكسير

وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع المكتفى به (نحو أقائم أبواه زيد فان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفى به) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى أو استفهام) عليهما وهل ذلك شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف (نحو قوله

خليلى ما وافٍ بعهدى أنتما) * اذا لم تكونا لى على من أقاطع

فما نافية ووافٍ مبتدأ وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدا والثانى * فاعل اغنى فى أسار ذان

وقس وكاستفهام النفى * واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للاخفش والكوفيين) فى اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام (ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين

(خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

(خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما) وبنو لهب مبتدأ مؤخرا (وانما صح الاخبار به) أى بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لانه) أى خبير (على وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حذو والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء

فيؤوّل بالجماعة وهي مفرد مؤنث وهو وقد يخبر عنه بفعيل كما في ان رحمة الله قريب من المحسنين وبشوهب أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكروا في باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضا فقد أسلف عن المغني أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لايهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمرفوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والفرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدا لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان يكون مفردا وما بعده مثنى الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مثنى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مثنى وما بعده مجموعا أو بالعكس ففي الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي الاولين الكلام صحيح وهو محل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للاربع للعلم ببطلانها فتامل انتهى (قوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري أخذا من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فأفضل خبر مقدم وان كان ما بعده مثنى (قوله تعينت خبريته) قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على ما يصرح به في الفاعل . الجواب (قوله وان طابقه في الافراد احتملهما) قال الدنوشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب تأنيثه حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في نحو أراغب أنت عن آلهتي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدر للجار متعلق وينتقض أيضا بنحو أقائم عندك هند فان الوصف مبتدا لا خبر انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملهما (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشي شرح ملا جامي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدا وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدا بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بان زيدا في الاول يحتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتامل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمني وتحرير الفرق بين الاجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صادق على

حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات * فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك) فقائم مبتدا وأخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدا مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان طابقه) أي طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك) بالتاء الفوقية فيهما وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) تذكيرا وتأنيثا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر

(وارتفاع المبتدا بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا) عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال

ورفعوا مبتدا بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتدا وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لا مجرد الاسناد (قوله واعترض بان المبتدا الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان الرافع لابو ليس المبتدا واغاه وصلته لان المبتدا هو أل الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتأمل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذ هما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لان مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكر وه عاملا انما هو باعتبار المعتبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهما ترافعا) قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم انهما ترافعا بان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا ١٠٩ قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدا اذا دخلت عليه ان وأيضا فانا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فان كان قائم هو الذي رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم ان يخلوا قائم من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال انهما أي المبتدا والابتداء رفعا الخبر بالنار ومثل هذا القدر والماء وذلك ان النار تعمل في القدر فتحمى ثم انهما يتناصران على العمل في الماء واحماته (قوله قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد أخوك الخ) والظاهر انه أراد بكونه نفس المبتدا في نحو ذلك أنه ليس خلافه كما في نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف على ما سيأتي في مسئلة الاخبار بالظرف والا فكون الخبر نفس المبتدا مفهوما لا يصح وما صدقا لا يلزم منه على ما سيأتي في الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال اللقاني ان قلت يلزم من هذا التعريف الدور اذ الخبر يتوقف على المبتدا والمبتدا يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوي * فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدا * قلت يصدق اذ الفائدة في الاول حاصلة باصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جارية ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور بغير ما ذكر على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمتعلقه) أي كما في صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي ان يزيد أو وصفه ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فان الذي

الجواب عمل فيه عندما ثقة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدإ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين انهما) أي المبتدا والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو أيا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة أما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد وأما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدأ واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله

(فصل والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدا غير الوصف المذكور) في قوله أو وصف رافع لمكتفى به (فخرج) بذكر المبتدا (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدا) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * والخبر الجزء المتم الفائده * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف فى شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال * ومفردا ياتى ويأتى جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا أريد به شجاع على رأى فانه وان كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالى بل بحسب القياس الاصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس فى شئ منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الا ان أول الجامد بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدا (نحو زيد أسد اذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضمار الكاف أو انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائى من الكوفيين والرمانى من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (وأما مشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كقائم فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدا (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه أراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعانى متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد أجيب عن الناظم فى الحواشى وقال الشهاب القاسمى فى بعض الحواشى قوله والخبر الجزء المتم الفائدة أى مع المبتدا بقرينة ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدا دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدا غير الوصف بقرينة قوله فاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدنوشرى ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال تارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الاول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانبارى كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة وقال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فمعناه ينوى القيام غدا أو البتة الآن حاصلة والمقيد بغد القيام قال ولهذا لا يجوز فى كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعى غلبة الظن لا التحقق وتأويله فاسد لانه لا يتأتى فى نحو وما تدرى نفس الآية اذ لا يكون التقدير ماذا تنوى كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة فهذا النمر بن تولب يقول

فلما رأته آمنا هان وجدها * وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفى البيت رد على تلميذه السهيلى وعليه حيث منعا ان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثانى قد يجب كون الخبر جملة وذلك فى أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشان والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدا والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما فى التعجب وطوبى فى نحو طوبى للمؤمن فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما فى حكم الجملة وخبر المبتدا الواقع بعد اذ نحو اذ هما فى الغار وخبر المبتدا الواقع بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (قوله على رأى) قال الزرقانى ظاهره ان هناك من يرى انه ليس جامدا والخلاف الآتى بالنسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقانى الظاهر ان لا زائدة والمناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا ليناسب الاضراب الذى بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الاشعار والمنفى الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد باسد شجاع) قال اللقانى يعنى اما اذا أريد باسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذى كلامنا فيه وان تحمل الضمير الذى كان فى المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد ووجهه تردده بين المفرد ان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمى انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعنى لفظ أسد ولذا رفع فغى تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقانى أى ضمير مبتدا ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه

وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة
والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل الضمير مستتر عائد على المبتدا والالف في قائمان
والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون (الا ان رفع) المشتق الاسم
(الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا
يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم و ينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدا
(غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه
هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه
على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

هو فان الضمير الذى رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدا الجملة أعنى زيدا على ان مثالى الموضح فى الوصف الجارى على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير فى غير المصنف ضمير عائد على المبتدا أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدا كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشرى فاذا قلت زيد قائم وهو كان تاكيدا لا فاعلا لكن أجاز سيبويه فى مثله ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدماميني *(تنبيه)* يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال فى الارتشاف والمبتدا والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدا هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد تخالف ان كان التانيث غير حقيقى كقوله * والعين بالاثمد الحادى مكحول * أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدا ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة أعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد ومشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جاز افراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كافعل التفضيل فان كان بمن فهو فى معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فيجيز بلا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ويجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان المبتدا مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الا أن رفع الظاهر) قال اللقاني ينتقض بنحو زيد ما قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أى بدلا من المبتدا (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضى انه تاكيد ووجهه بحصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لا ضارب والاصل المذكور مؤكد له لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس فى قوله كون الاصل فى الضمير ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه *(تنبيه)* قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف فى هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه فى حواشى الالفية ورأيت بخط المصنف فى التذكرة وتلخيص القول فى المسئلة ان تعلم ان ما فى أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما فى أواخر الفعل الماضى من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هو له وذلك كقولك فى المضارع زيدا أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفى الماضى زيدا أكرمته أو أهنته أو أهانوه وأما الوصف فانه فاقد للامرين جميعا فاحتيج فيه الى الابراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الابراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف فى شرح الايضاح ثلاثة أقوال فى تعليل وجوب الابراز أحدها الالباس ورده بوجوب الابراز عند البصريين فى نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة فى هذا النوع الطرد كالعلة فى مكرم ونعد العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هو له فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هى) فتاء التأنيث فى ضاربته تدل على أن الوصف فى المعنى لهند وكان ينبغى ان لا يبرز ضميرها الا أن البصرى التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفى انما يلتزم الابراز عند الالباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله

قومى ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به ان قومى مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وخبره خبر قومى والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد الى قومى مستتر فى بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو فى المعنى لقومى لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر فى بانوها لان اللبس مأمون فان الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلونى البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم فى ذلك لاحتمال ان يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشئ أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانيون أعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العينى من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهرى اه فان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو فى بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة اما نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن اياه معنى اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهى عينه فى المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشان الله أحد ولا

هوله وجب الابراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل فى قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها لتجرى الصفة على من هى له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبر الشئ بعد ان كان خبرا لغيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسيأتى فى كلام الشارح فى باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدنوشرى يقتضى بظاهره جواز ابرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشمونى من امتناع الابراز للالباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقانى ينبغى ان يخص بظهوره اذا لم يلبس عموم قوله * وفى اختيار لا يجئ المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذا لم يقل بظاهر كلام الرضى من ان البارز تاكيد ١٦٢ لمستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقانى * فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب ببانون محذوفا مفسرا ببانوها وان كان مضافا * قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق ان بانوها يحتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بأل أو المجردة منها اذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز فى الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضى وأشار اليه الموضح فى باب الاضافة اذا تقرر هذا فلا مانع من ان الوصف فى البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمى وقد يجاب بمنع انه يكون ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشرى قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدا فى المعنى) المراد بالنفس ذات الشئ قال اللقانى ان أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثانى وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة فى قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدا أى قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدا أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم فى شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشرى يفهم ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التى لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه عكس ما فى النظم لان الاولى أشبهت المفرد فى عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهى عينه فى المعنى) قال الشهاب القاسمى فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة

يكون ضمير الشان لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسر ابجملة بعده خبر به مصرح بجزأيها فان كان بلفظ التذكير سمى ضمير الشان وان كان بلفظ التانيث سمى ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) اذا قدرهى ضمير قصة فهى مبتدا وشاخصة خبره مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة فى موضع رفع خبرهى وهى عينها فى المعنى أى فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدرهى ضمير الابصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال الكسائى فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (فطق الله

المبين فى باب القضية ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون الجملة الذى هو مفرد والظاهر فى المثال انه ليس الشان مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وان جعل مضمون الجملة الذى هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لابد من اتحاده بالمبتدا بحسب الذات ولا يتحد نه كذلك الامضمون الجملة الذى هو مفرد فكيف تتجه هذه الفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمى رحمه الله فى بعض المجاميع كلاما لا باس بايراده وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضى فى سورة الاخلاص لانها هى هو يعنى به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره * أقول يمكن أن يقال على وجه تشحيذ الاذهان أن أريد انها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والاتحاد بحسب الماصدق مع التغاير فى المفهوم كما هو شان سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذ ماصدق ضمير الشان أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام فى القضايا الكلية ودعوى الجزئية فى هذا المقام ينبو عنها تصريحهم بان ضمير الشان لا يخلو عن ابهام وبعبارة أخرى وهى ان ماصدق ضمير الشان مفرد وماصدق ضمير الجملة مركب ولا شئ من المفرد بمركب * فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدا اصلا واللازم باطل فكذا الملزوم * قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدا ليصح وقوعها خبرا * فان قلت فليكن الامر كذلك فى الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان * قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت فى موقعه فلابد من تحرير المقام للافاضل الكرام هذا وما عندكم فى الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تاملته مع غنيته عن بعض التامل فوجدته كلاما مزخرفا لاطائل تحته يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيأ أما أولا فلما أفدتموه فى مجلس المفاوضة من ان الجملة وهى الله أحد عين ضمير الشان فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشان ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولان يقال فى ذاته ابهام لكنه يقتضى الصفة كما قيل به فى الصفات كما ادعاه ذلك المحشى وكانه فهم ان ضمير الشان راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه وألزم القاضى مالا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد الضعيف لو سلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشى بوجه اصلا وبيانه ان دعوى القاضى رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق أن تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشى ألا ترى ان كلا من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل فى قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدا والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم اجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد فى الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التامل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغى المصير اليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشى بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر فى ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه لمولانا موسى افندى بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة فى هذا المحل * (تنبيه) * من أمثلة وقوع الخبر جملة هى نفس المبتدا فى المعنى ما جاء فى ذكر الاعتدال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فاحق ما قال العبد مبتدا وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدا وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقانى قال المكى ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشرى ان يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أى هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو (قوله اذا قدرهى ضمير قصة الخ) قال الزرقانى على هذا فى كلام المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكى وقال اللقانى لم يقل اذا

قدرهي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعله عائدا على ما في الذهن وابصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي من التابع اه ومراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبرهي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدا فلا يكون أجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتامل وقال الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقوله اذا قدرهي ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير الابصار خلاف الظاهر وعليه فخاشعة خبرهي وأبصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي خاشعة نظير قوله هند هي قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادي) قاله المصنف أيضا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بد وان أوهمه ذلك في الظاهر والا لكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا القرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو اما ضميره) قال الاهدى انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فضل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا انما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة وأجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لان الشيء اذا كثر في الكلام ناسب أن ياتي على انحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المغني الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران اه ولعله انما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح في المتن والا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لانه كان عليه ان يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكر بستين أي الكر منه والفرق بينهما ان منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح * فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان * قلت عملا بالقاعدة من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة فجاز وصفه * فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما نظرا الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقر افهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فيقضي هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز ان يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى ان أل في المستقر موصولة تخالف ما مر عن السعد من ان أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد

حسبي) فنطق مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطق وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي (وأما غيره) أي غير المبتدا في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له) والى ذلك الاشارة بقول الناظم * وان تكن اياه معنى اكتفى * بها وباتي جمله * حاوية معنى الذي سيقت له * (وذلك بان تشمل على اسم بمعناه) أي بمعنى المبتدا (وهو) أي الاسم المشتمل عليه الجملة (اما ضميره) أي ضمير المبتدا حال كون الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدا أول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف) أي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى)

الحسنى) برفع كل فى سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول (أى وعده) الله (أو اشارة اليه) أى الى المبتدا (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآية أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسى ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفى فالخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أى غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب فى المغنى ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله فى المغنى (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أى بلفظ المبتدا (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينها اعادة المبتدا بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أى من المبتدا (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة

ألا ليت شعرى هل الى أم معمر ❊ سبيل (فاما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لا صبر لى خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

(قوله فى سورة الحديد) أما فى سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهى فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين فى الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله فى المغنى (قوله فكل مبتدا) قال الدمامينى وحذف الضمير فى مثل ذلك أعنى ما كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الاديب ابن أبى الربيع فقال جائز فى الشعر وفى قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتى (قوله مضاف اليها) قال الدنوشرى الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاجب الخ) يشكل عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أى منهم كذا فى المغنى قال الدمامينى فيه نظر لان الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال انا لا نضيع أجر المصلحين منهم الا ان تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشرى قال فى المغنى والثالث اعادة المبتدا بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شئ ❊ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

قال الدمامينى أقول موضع الظاهر موضع المضمر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا فى عباب اللباب والتنغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أى كدره ويروى يسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشرى ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من فى العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفى اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام فى الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى دمامينى (قوله فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أى فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتى فى مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد فى غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والاورد على الربط بالاشارة كذا وهكذا ثم الربط باعادة المبتدا بلفظه ومعناه ضعيف لشئ آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ورد بمنع كون الذين مبتدا فهذا ليس ردا لكون الخبر ذا اعادة المبتدا بمعناه وانما هو

ردلكون الذين مبتداوهذا الرد أخذه من المغني لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ لحسن
هنالك الرد لانه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقه لما ساق الشاهد فلا يبطل بالاحتمال وان أراد الشارح
وداغير هذا فلم يتقدم له شئ غيره *(فصل)* (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم
ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المغني ماقرره شيخنا ص غير مرة ان الظرف والمجرور لا يحكم عليه بانه خبر الا اذا كان
المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر حذف أوذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق في خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والصفوى رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقاني أى في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشري ظاهر كلامه ان الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد في حاشية الكشاف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بان الظرف المستقر محكوم بمجموعه بانه في محل رفع بخلاف اللغو فانه انما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم وبالرفع في نحو مر بزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا
الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم الفائده * وفيما سيأتي من قولهم مالا يخبر باسم الزمان عن العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل ان الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المقيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لان التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما مر فتنبه عما مر في باب الموصول (قوله لان الطالب للمحل الخ) قال اللقاني لقائل ان يقول يجوز ان يكون تأكيدا الفؤادي على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو المجيء بعد الخبر اذا العطف وغيره سواء كما في الرضي
على

عوضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء وأما فاما الصبر عنها فلا صبر افمن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن كل شئ قاله في المغني

*(فصل * ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) لاهما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (ان تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد اذ المسم مكر في أما تالان اما لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح وقال الموضح في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثماني بارض سواكم * (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه ان أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا للفؤادى ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا للاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر عن المبتدأ أما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولك أن تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) الا (عن أسماء المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسفر غدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدا عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (ف) التأويل فيها

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أنت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضي (قوله ولا يخبر بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فجاز لتأكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضي وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائده فعليك بمطالعته * (تنبيه) * قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد بذلك اعراب الزمخشري اذ في اذا انتبذت بدلا من مريم وليس بشيء اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار الوضيعة لجواز أن يعتبر في الوضيعة أن يكون باعتبار المظنة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الازمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الازمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضي يجعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد والثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أولا فيه ترددا انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفي ثم قال واذا وصف الظرف ثم جره بفي جاز وقوعه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدا عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بفي (قوله لصلاحيته في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدا هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستنبله في كلام الائمة والمعول عليه ما في الرضي انتهى وسبقه

لذلك الدماميني فقال فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك الى الآن انتهى ولا يخفى ان مثل
نحن أنا اصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف فى الجامع الا فى نحو الرطب فى تموز ونحن فى شهر كذا وانا فى يوم طيب انتهى فاشارة
الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون
الضمير كنحن * (فصل) * (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه حق المبتدا أن يكون
معلوما لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعى فى تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه
يكفى فى عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدا والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله
كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال اخوان وسيأتى أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا
ومن وقوع المبتدا نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ اذا وقعا مبتدأين كما سيأتى فى حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشرى
متعلق بقوله مختص وهو مخرج لنحو عند رجل درهم كما هو فى كلامهما ولكنه مخرج لنحو فى الدار رجل اذ المجرور ليس

واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسى و (الاصل خروج الورد) فى أيار (و) اليوم (شرب خمر و) الليلة
(رؤية الهلال) فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول
الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك فيؤول
* (فصل ولا يبتدا بنكرة) * لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (الا ان حصلت به فائدة كأن
يخبر عنها بمختص) بما يصلح للاخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو
عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة
أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف (نحو
ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء
بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك
أشار الناظم بقوله

ولا يجوز الابتدا بالنكره * ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل فى الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل
مال) لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه (أو) كانت (تلو نفى نحو ما رجل قائم) ومثله فى النظم
بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة
لان النكرة فى سياق النفى تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعرف بال
الاستغراقية (أو) تلو (استفهام نحو أاله مع الله) ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن
وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير

مختصا بما يصلح للاخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بانه اذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذى يصلح الاخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فان لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بان عطف البيان لا يكون فى المشتقات ولا شك ان لفظ مجرور مشتق انتهى ومما ينبغى التنبه له ان الشارح أشار بما صنعه الى اصلاح عبارة المصنف لانها تقتضى اجازة عند
رجل درهم اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب
قول المغنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للاخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أنه لا دخل
له فى التسويغ فليتامل (قوله ولا يجوز رجل فى الدار) قال اللقانى لأن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون
رجل ما قائما فى الدار جاز أن يقول رجل قائم فى الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمى قال شيخنا أطال الله
بقاءه فى الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغى الجواز فى مثل ذلك لان الاخبار عن النكرة بالحصول فى الدار المعينة مفيد بخلاف فى دار ما الا
أن يقال الاخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بان المسوغ حصول
الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا لا ينطبق على قوله أاله مع الله اذ هو للانكار لا للسؤال
ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار
الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنه فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتامل انتهى وقال اللقانى حصول الفائدة
فيه يعنى الاستفهام وفى النفى بتعين المبتدا اذ النفى والاستفهام يتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكارى انتهى قال الشهاب

القاسمي الا أن الاستفهام هنا لا ينحصر في الانكاري كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولي والبدلي كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانه أجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكر فانه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكاري فشمولي لانه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من زيد وأجاب بان زيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أي هل شيء زيد أي يزاد سلمنا انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لانا قاطعون بان المراد المفاضلة بين الجنسين لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك الفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما الصفة والذي ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه أخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد خير باسقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم في الاعراب وهو الذي نريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم الا أن كلامنا في شرط المفردات لان المبتدا مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال الدنوشري وذكر بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أي الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أي منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم) فسوداء مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أي امرأة سوداء) فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدا (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فامر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان

هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشري قد يقال لا نسلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشري ذكره في الاحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تخريجه أخرجه في الضعفاء من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره في النهاية كالذي ذكره الموضح وقال السوآء القبيحة يقال رجل أسوأ وامرأة سوآء وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الازهري حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشري هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتامل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثالي النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الاضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجر بسبب وصف الاضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشري تبعا للقاني من غير عزوله أي أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتامل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور

على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقانى فيه اشارة الى ان الصور المقيس عليها هى صور حصول الفائدة فكان الاولى ان يقول أولا بان يخبر عنها يختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا فى الدار) كانهم لم يجعلوا المسوغ العمل فى التمييز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقانى (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى أحد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه لانه الذى اعتذر عن وقوعه نكرة لان المحكوم عليه ينبغى ان يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدا المحكوم به لان شرطه ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والاولى ان يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قوله ولشبه تالى لولا الخ) قال اللقانى لان لولا تقتضى انتفاء جوابها فهى حرف نفى فى الجملة لكن قد يقال ان حرف النفى ينفى مضمون الجملة بعده ولا يقتضى وجود مضمون الجملة بعدها وان نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها او أخذه الدنوشرى ومسخ لفظه * (فصل) * (قوله الخبر ثلاث حالات) قال اللقانى اعلم ان للخبر باعتبار حاله فى نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتاخر والاصل منهما هو التاخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التاخر ووجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز اذ الاصل عدم الموجب والمانع فالمصنف ان أراد الحالات بالاعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ اذ هى حالتان لا غير وان أرادها بالاعتبار الثانى لزم ان يقول احداها وجوب التاخر وذلك فى أربع مسائل لان قوله احداها التاخر هو أحد القسمين بالاعتبار الاول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الامرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثانى ثم ان قوله أحداها التاخر ان أراد بالتاخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب فى أربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذ الاصل هو التاخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله كزيد قائم لا يصح التمثيل به اذ التاخير فيه جائز وان أراد التاخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتاخر مقابلا اما أولا فلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقدم والتاخر بل يجامعه وأما ثانيا فلان تاويله بالتقدم والتاخر الجائزين يستدعى ان المتاخر الجائز قسيم لمطلق المتاخر وقسم الشئ لا يكون قسيما له وغاية ما يتمحل ان يقال قوله احداها التاخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التاخر والتقدير احداها وجوب التاخر والتاخر من حيث هو الاصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لواضح الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله فى أربع مسائل) قال الدنوشرى قال بعضهم اذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتاخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فانه جعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لانه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدا اذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا وأبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا فى التكلم أو الخطاب نحو أنت الذى يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذى تضرب زيدا وأنا الذى أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر فى شئ من هذه المسائل خلافا للكسائى انتهى ملخصا وذكره

موجود فهذه كلها الاصلح لان تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة فى كلام الموضح (ما أشبهها) فى المعنى فيقاس على لدينا زيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أاله مع الله نحو (كم رجلا فى الدار و) على ما رجل فى الدار نحو (قوله لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة * لما استقلت مطاياهن للظعن (و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل فى الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها (لشبه الجملة) وهى قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) فى التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أاله (و) لشبه (تالى لولا) وهو اصطبار (بتالى النفى) وهو رجل فى ما رجل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (بالاسم) (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر هكذا ثبت فى بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تفتنون ذكره الموضح فى شرح بانت سعاد

* (فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخر وهو الاصل) * والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والاصل فى الاخبار ان تؤخرا *

لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تاخير الخبر (فى أربع مسائل احداها

مسئلة المبتدا المشبه بالخبر تجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشرى ويجب تاخير الخبر أيضا اذا كان طلبا نحو زيد اضربه وزيد اهلا تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد اووقع الخبر مؤخرا فى مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطى فى شرح ألفيته وهو مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر فى مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تاخيره فى صور أخرى أيضا فيجب تاخير خبر ضمير شان وسياتى فى كلام الشارح والخبر فى نحو الزمان حلو حامض لانه سياتى انه لايجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تاخير الخبر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل ويجب تاخيره فى باب الاخبار بالذى (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدا) قال اللقانى أى اكتساؤه بصورة المبتدا فى ذهن السامع وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ أو يشك انه يعتقده اذ الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك فى رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدا بل يتردد فيه وفى انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله فى المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل النقض بنحو أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدأ وما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به ان التجويز الثانى يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدا بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التاخير لتقدم الخبر معه فى الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد فى ذلك وفى انه خبر وما بعده مبتدا فليتامل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذى يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمى أقول حاصل ما يشير اليه شيخنا أبقاه الله تعالى انه لا لبس فى ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذى فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيأ من المراد وغيره والمحذور انما هو اللبس دون الاجمال ووجهه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد مما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية ههنا فى مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الاصل من ان الاصل فى عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفى خبر المبتدا أن يكون مؤخرا فليتامل (قوله أو متساويين) قال اللقانى لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساويين وأراد به التساوى فى جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازهما يدل على أن التقديم عند سيبويه لايمتنع لان الظاهر كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقديقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما فى صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوى فى رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوى فى رتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفى فى وجوب التاخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوى فى رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المخصصتين وقال الشهاب القاسمى اعلم ان من شراح الكافية من صرح بان المراد بالمتساويين المتساويان فى أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا فى رتبة التعريف وبان المراد بالمتساويين المتساويان فى أصل التخصيص وان تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وان كان المبتدا أزيد تخصيصا منه بان اختص بصفتين فاكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمى بيان قال المصنف فى الحواشى اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوى نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتامل للمعانى نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذى دلنا على ارادة التقديم والتاخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثانى أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذى دلنا على ذلك انا ان لم نقدر محذوفا لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الا مجازا والاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا الى الخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتاخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعى فى الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية أن هذا مبنى على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله

فالزمه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان

وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عنه وبالعكس يجاب عما أورده ابن هشام بان ما تحرز منه لا صورة له فى الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق عليه جنين الا وهو فى البطن لا بعد خروجه واذا كان فى البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لامه وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا ان النصب من تغيير الرواة وانهم اختلفوا فى توجيهه فقيل على نزع الخافض أما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدا بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصب لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف انما ذلك فى الرفع نحو زيد زهير او حاتم أى مثل زهير ولم يسمع زيد

ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين) فى التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلا من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الدار على معنى بالدار ويعرب المنصوب خبر المبتدا ويمكن أن يوجه النصب بانه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الاصولي للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهموا رواية النصب وانها ان صحت حملت على أن التقدير وقت ذكاة أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعي لان الثاني انما يكون وقتا للاول اذا أغنى الفعل الثاني عن الاول والا فمن المحال وقوع الذكاة الاولى في وقت الثانية وان ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكاة أمه وان ساعدهم ابن جني على عادته بان المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم تلقيه أمرا كما لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكاته وذكي من هذا الصنف المأكول يحل أكله وانما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقاني يرد عليه فما زالت تلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي

ثياب كريم ما يصون حسانها * اذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وايضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك لما عزلتك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا * (تنبيه) * قال في المغنى أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما في الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب احدى المعرفتين أي لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضي تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك وهي حيث قال وأما تعريفه فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط في التقديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين في الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط

* تخوض بحرا نفعه ماؤه * أن الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما في كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر بما هو المراد صريحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المغنى في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بانها ذكاته لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان معه الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان في جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعين أن الموصوفة هي المبتدا تقدمت أو تأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز من غير المتساويتين لا عما فيه قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا يكون الا معنوية

اتضاده بانه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغنى (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان (بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية

وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (و) الثانى نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بان أبو يوسف مبتدا لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بان بنى الابناء مشبهون بالابناء فبنو أبنائنا مبتدا مؤخر و بنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه وضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدا أول وبنوهن مبتدا ثان وأبناء الرجال خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا الظاهر أو الضمير بارز فالاول نحو زيد (قام أبوه و) الثانى نحو (أخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لابد منه فى قول الناظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * المسئلة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بالا معنى نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما أنت الا نذير (أو) يقترن بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصرا * (فاما قوله) وهو الكميت بن زيد

فيارب هل الا بك النصر يرتجى * عليهم (وهل الا عليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك وهل النصر الا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا فى الدار زيد من باب أولى المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدا وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن فى الدار) فمن اسم استفهام مبتدا وفى الدار خبره (ومن يقم أقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدا وهى خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر فى هذه الامثلة واجب التأخير وهو فى الاول فعل ماض وفى الثانى جار ومجرور وفى الثالث فعل مضارع وفى الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو لازم الصدر (أو مشبها به) أى

(قوله التباس المبتدا بالفاعل) قال اللقانى يرد عليه ان نحو أقائم زيد يجوز فى زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشرى مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد الفاعل نحو أنا قمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم فى نحو نعم رجلا زيد ان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لان اللبس مامون لكون فاعل نعم لا يكون الا معرفا بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمى فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بافادة الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه انه مبنى على ان الاسمية والتى خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما فى حواشى المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير أفى الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوى وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه فى حاشية الالفية وبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقانى ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا فى نحو قائم زيد وما قائم زيد ابتدائية زيد وفاعليته فهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر فى الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل انتهى بقى ان فى عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التاخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذى يحصل فيه الخوف ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف أى الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبها به) قال اللقانى الضمير فى به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغيره معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجنبى وهو قوله أو مشبها لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتيني فله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وابهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتيني (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك احتمل الاقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (اما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدا (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسندا لذي لام ابتدا (فاما قوله) وهو رؤبة

(أم الحليس لعجوز شهربه) * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(ف) اللام داخلة على مبتدا محذوف و(التقدير لهي عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام في الخبر) اذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و(اللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله

خالي لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا أراد الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (متأخرا عنه) أي عن المبتدا بان يكون ما في الصدر مضافا اليه المبتدأ (نحو غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا (وغلام من يقم أقم معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدر سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا أخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل) أيضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (احداها ان يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل) ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة (وعندي انك فاضل) فعندي خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فان تأخير الخبر في هذا المثال) الاخير وهو وعندي انك فاضل (يوقع في التباس ان المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) في التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي بمعنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدا وأخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا اللبس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدا (بعد اما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم

(كقوله)

(قوله متقدما) قال اللقاني مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدا وفي المغني مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى وفيه أيضا للام الابتداء الصدرية ولهذا امتنعت من أن يتقدم عليها المبتدا نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن في قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال اللقاني غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لاضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لا لمن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لا لمن والحاصل ان اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف اليه فاعلم ذلك والمعنى ان يقم غلام شخص قمت معه أي مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه ان الجازم هو المضاف في ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله في أربع مسائل) بقي خامسة وهي اذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بانهما خبران فيجب تقديمهما (قوله ان يوقع تأخيره في لبس) أي فقول الناظم ونحو عندي درهم كناية عن ذلك وليس قاصرا على مسئلة الاخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدنوشري فيه نظر اذ اللفظ بالمكسورة غيره

بالمفتوح حتى فانى يأتى اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما اذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط)
قال الدنوشرى مراده بالإسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فاما ان كان من المقربين فروح) قال المصنف فى
رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدل بها على ذلك لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ
فان كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيبت عنهما اما فصارت اما فان كان ففروا من ذلك لوجهين
أحدهما ان الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل والثانى ان الفاء فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما
أخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى حيزها عليها اصلاحا اللفظ فقدمت
جملة الشرط الثانى لانهما كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى فى
جواب اما لئلا يلتقى فاآن فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى
وأراد بالبعض الذى استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الامام تقى الدين السبكى وقد انتصر له ولده التاج فى الاشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعما أن الفاء يجب تقديرها فى لفظ الشرط الثانى وهو ان والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ووجه غلطه انه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ودخول الفاء غير مسلم له الا ان يكون الشرط الثانى وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الاول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض
بالآية (قوله وتأخيره) قال الدنوشرى ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاث مع تقديمه لها قلت
لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى بل اه وظاهر (قوله الثانية أن يقترن المبتدا بالا الخ) قال الدنوشرى
و يجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدا بفاء الجزاء نحو اما فى الدار فزيد و كذا اذا كان الخبر اسم اشارة نحو هنا زيد و ثم عمرو و كذا اذا
كان الخبر كم الخبرية و كذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله درك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب
و كذا اذا استعمل فى مثل نحو فى كل دار بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح ألفية السيوطى (قوله نحو لقائم زيد) قال فى المغنى ما نصه
واختلف فى دخولها فى غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام الجماعة الجواز وفى أمالى ابن
الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء
لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف جرى فى

(كقوله) عندى اصطبار (واما ان جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى)
فاما انى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد الفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من
الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر انى جزع على حد اما زيد ففى الدار ويبرينى
من بريت القلم اذا نحته وأصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحلنى
وانما جاز تأخر الخبر عن المبتدا هنا (لان ان المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لأن كلا منهما
مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتأخيره) أى الخبر عن المبتدا (فى الامثلة) الثلاثة
(الاول) بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع فى اللبس الخبر بالصفة)
لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم انه صفة
لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله
ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر
(وانما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهى أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف
طلبها للظرف (فكان الظاهر فى الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفى الكشاف ان
تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى
وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع
أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدا مؤخر (أو) يقترن بالا (معنى نحو انما عندك زيد)
فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم
* وخبر المحصور قدم أبدا * المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو
بغيره اما مقدما عليه نحو لقائم زيد (أو) متأخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أى الصدرية
(نحو صبيحة أى يوم سفرك) فصبيحة خبر مقدم وأى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر
والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * المسئلة (الرابعة ان يعود ضمير متصل
بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب

الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه عما اذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الالفية وبه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآية على ما بيناه في تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم في عند هند بعلها الغرض (قوله أهابك اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة صديقي زيد وزيد صديقي لان الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديقي الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدأ فنجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقي زيد فانا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدا فبقي الا أن نجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدا وهو غير جائز واذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقي زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والملء المالئ مثل لك الحمل ء السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت * (فصل) * (قوله وقد يجب) وقد يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشان فانه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدا في المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدا في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ماهيه نار أي هي نار وقل أأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين أي هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن الا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشري الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وأن كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس اذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته كما أن ما السؤال عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت فتحة للخفة والاظهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية ابن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازية بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوبا الخ)

خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة

أهابك اجلالا وما بك قدرة * علي (ولكن ملء عين حبيبها)

فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر

ووجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وجوزوا التقديم اذ لا ضررا *

* (فصل * وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه) * والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف ما يعلم جائز * (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) ويقال كيف زيد فتقول) في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله واساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف

(وأما حذفه) أي المبتدا (وجوبا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد

قال الدنوشرى ومن المواضع التى يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم فى باب الموصول (قوله جىء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقانى اذا كان المقام للفعل لان المبتدا فى هذا ونحوه وأمرى أوشانى والشان هو الحكم الثابت فى الواقع ولا يفيده الا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان ألا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشرى هو ثابت النون فى بعض النسخ وفى بعضها بحذف النون وهو منصوب بان مضمرة وان وصلتها فى محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقانى هذا القيد وان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذا الكلام

الحميد أوذم نحو أعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا المناصب لاوهم الاخبار وأجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون النعت للايضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بمصدر جىء به) أى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله

فقالت حنان ما أتى بك ههنا ٭ أذو نسب أم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى انى أحن عليك أى شىء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وانما قالت له ذلك تخوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) فى افادة المدح (أو بئس) فى افادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا) أى زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد أو هو عمرو وأما اذا قدر مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فان كان المخصوص (مقدما) على نعم أو بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أى فهو مبتدا (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدا وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا (أى مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر فى الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدا وجوبا (قولهم فى ذمتى لأفعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده

فيها وقع فيه المخصوص من خبر مبتدا ولا يكون كذلك متقدما فليتامل (قوله أو محذوف على رأى ابن عصفور) أى زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما فى الباب الخامس من المغنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شىء مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقانى انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو فى ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لانها كالامثال التى لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشرى فائدة يجب حذف المبتدا أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزعا لك أى دعائى للشقال الرضى فى شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلى

الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى وأما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الزرقانى أى عن الثانى ويمكن أن يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم أن حذف المبتدا وجوبا يتوقف على سد شىء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر فى المسائل المتقدمة أن شيأ سد مسد المبتدا العدم وجوده والفرق بين المبتدا والخبر ان الخبر محط الفائدة

فاعتنى بشأنه فاشترط فى وجوب ذلك سد شئ مسده فتأمل (قوله أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) قال الدنوشرى ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد فى ذمته وانما الذى فى ذمته هو الجواب أى مضمون لافعلن ونحوه أجيب بان المعنى فى ذمتى متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو فى ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين فى الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الا على ضعف) أى مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هو سؤال لا حاجة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التحقيق انه لا مدخل للتقديم فى التسويغ (قوله وأما حذفه فوجوبا) قال الدنوشرى وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم فى جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم قال بعضهم واللائى لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائى لم يحضن كذلك انتهى أقول يحقق المصنف انه لا حذف فى الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ففى أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغنى (قوله حديثو عهد) قال التفتازانى فى شرح التلخيص فى بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته انتهى فقولك فى عهد فلان على حذف مضاف أى زمن عهده أى لقيه وادراكه أولا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذى هو فيه اذ لا زمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها القوا الكفر وأدركوه أى وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أى قريب لا محدث أى موجود بعد العدم يعنى لولا اتصاف قومك بالكفر فى زمن قريب ولو قيل فى الكلام لولا عهدهم فى الاسلام قريب أى اتصافهم به فى زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على أن الاقرب أن العهد هو العلم واضافة العهد الى ضميرهم المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفى الكلام مضاف الى عهد مقدر والاصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقانى استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بان المحذوف اذا سد شئ مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغى وجوب الحذف لا جوازه كما قال به الرمانى ومن تبعه والجواب عن ذلك انا لا نسلم انه سد مسده

(أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) ذكره أبو على (وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أى حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أى كذلك) أى دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة الخبر من عليه (أى عندى) واليه أشار الناظم بقوله كما * تقول زيد بعد من عندكما * ويقال ما عندك فتقول درهم أى درهم عندى فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندى درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم فى الجواب ولان الاصل تأخير الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى * فان قلت اذا قدر الخبر متأخرا فما سوغ الابتداء بدرهم * قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أى الخبر (وجوبا ففى) أربع (مسائل احداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك أن يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لاكرمتك) فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أى لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى أن وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفى الحديث) خطابا لعائشة رضى الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم) وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه

(نحو

لان سده مسده انما هو اذا كان الخبر عاما وأما اذا كان خاصا فهو ومقصود فورا حتى فهو كالمذكور فلا يسده كذا وقع فى المذاكرة (قوله اذ من شان الخ) بهذا يندفع تنظير اللقانى وجود الدليل عند حذفه قال اذ المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود حمايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيد ايانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد سالمنا ما سلم وهو مشكل اذ اللفظ لا يقبل ذلك التقدير فان قيل انه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغى ان يكون المراد منه ان زيدا فى قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أى مسالمة زيد والخبر محذوف أى موجودة وقوله سالمنا ما سلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ما سلم لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب الا كونه فى حيز لولا فليتأمل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعرى) قال الزرقانى المراد باللحن هنا ارتكاب الخطا لا اللحن فى الاعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفى المغنى ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم أن الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدلا الخ) خرجه بعضهم على ان يمسكه حال وعاملها الفعل الذى نابت عنه لا وهو أولى من اعمال كان فى قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبنى على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قدر ان ولفظ كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لانه خبر كان وبهذا يندفع نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بعضه ولو كان هذا مراده لم يصح اضمار ان فى المواضع المطردة المذكورة فى باب النواصب ولا اضمارها فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف فى الجملة الرابعة عد له محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزامه بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفى لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر وان كان هو تابعا للنظم فى تخريج نحن الاولون الآخرون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

(نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم) فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره (ومنه قول أبى العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى (المعرى) فى وصف السيف (يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة اتحاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح فى شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك واليه أشار فى النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أى المقيد (مبتدأ فيقال) فى لولا زيد سالمنا ما سلم (لولا مسالمة زيد ايانا أى موجودة) ويقال فى لولا أنصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه أى موجودة (ولحنوا المعرى) فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس بمعنى التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل أن يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أى بين المبتدا والخبر المحذوف انتهى وفى الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم فى من لد شولا قدره سيبويه من لد ان كانت واعترض عليه فى تقديره بانه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدمامينى فى قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله الموضح فى المغنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبى الربيع لم أر هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياتى المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل فى القسم قاله الزوزنى قال فاما عمرك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لا يجيء الا مضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كان الاولى حذف المبتدا الان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمرك انما وضع ليستعمل مقسما به واذا جعل خبرا لم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة أى وحياتك (لأفعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أى وبركة الله (لأفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا (أى لعمرك قسمى وأيمن الله يمينى) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لأفعلن جاز اثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة فى القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز فى نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمى عمرك فيكون من حذف المبتدا) والاول أولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والأوائل أو من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر أولى لانها هى محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شيء وفى التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفى نص يمين ذا استقر *
المسئلة (الثالثة أن يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهى الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا أى مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه) أى الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فا ثبت ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا فى اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذى حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أى الحال (خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير مفسر بزيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيدا قائما على رأى بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السويق ملتوتا) فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شيء (مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أى

قال اللقانى اعلم ان الواو فى نحو هذا البيت لمجرد الجمع فى الحكم لا للمعية بل المعية فيه انما هى من خصوص مادة الخبر والتى بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان ضربت زيدا قائما (قوله عاملا فى اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضربت عمرا قائما بلا اضافة واشترط الرضى الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم فى الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة فى أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شيء منهما والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجامى فلا يرد ان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا يمكن وانما الا تتصور فى المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء اخطب ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قال وان معنى ضربى زيدا قائما حصر الضرب فى حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم تقم قرينة الخصوص على انه يرد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة نحو وعليه يحمل هو اعلم البلد بإحسانا ولا معنى للاستغراق فى اقتضاض هذه البكر شابة بقى انه اذا أضيف الى كلها ما نحو ضاربنا ومضاربيننا فلا

يعد كما قال الشهاب في حواشي الجامي ان لها في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها في محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان أريد الماضي الخ) بقي انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذ لانها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافي كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضربي زيدا قائما شديد) أنت خبير بان هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهرا ولم يفارقه الا بزيادة شديد الذي هو الخبر وزيادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر لا مدخل لما في كون المصدر عاملا في ١٨١ صاحب الحال نفسه وانما رجع ذلك لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربي الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا في اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضح في الحواشي ويستفاد منه ان الفرق اعتباري حيث قال ما نصه لا بد ان يشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة غيلان مدرجي مترو حا على بابها فمدرجي مبتدأ ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف اعمله في مترو حا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربي زيدا اذا كان شديدا أو ضربه شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكنى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربي زيدا هو قائما (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدا ومعطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها أي ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب * بعقارها

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله في الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان أريد الماضي (أو اذا كان) ان أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان أو اذا كان فحاصل خبر واذ أو اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش) واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربي زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد محتاجا قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه (لا يجوز ضربي زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) للشديد (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما في زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية

ثلاثا لمن منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير بحريان يا ريها فيا ريها في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالته عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يثبا ريان ورد بعدم اطراده في زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بامكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أوثم لم يجز اتفاقا أو بلون عطف جاز اتفاقا *(فصل)* (قوله أي ناثر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوي أولا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لان المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدا اتحاده بحسب الاصطلاح فيداك في البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بانه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فحلو حامض خبران قطعا لا خبر واحد والا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رد به قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المعرب اذا سئل عن وجه الرفع في حلو لا يسعه الا أن يقول على الخبرية وكذا في حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على

والثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

(فصل والاصح جواز تعدد الخبر) انفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبروا باثنين أو باكثرا * عن واحد سواء اتفقا افرادا أو جملة أو اختلفا فالاول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير هو للثاني) من الخبرين (أو) يدعي (انه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ماذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرفة على ماقيل

(يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه)

بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة (لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ماذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لانهما بمعنى خبر واحد أي مز) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا على بهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الاول (على الأصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في أحد قوليه (و) يمتنع أيضا (ان يتوسط المبتدأ بينهما) وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض

انهما بمعنى خبر لا انهما في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التامل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لان الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ماقيل) قال شيخ الاسلام قائله الخليل (قوله لان يداك في قوة مبتدأين) قال اللقاني انما رد بهذا مع امكان أن يرد بان الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخر الان هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى اذ المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الماء وقذفره بالضم يقذره فهو قاذره وهو نادر مثل حامض وقياسه قذيره وحميض (قوله الا ترى الخ) قال اللقاني ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين ولا اشكال ان

الرمان

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضي أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد عالم (قوله فحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد الى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في ويكم حينئذ داخلة على مبتدا مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر *(تتمة)* يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدا مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربتهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان

(هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر) (قوله اذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشان فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع *(فائدة)* لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها لنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الاترى أن المفهوم من

قام زيد ومن كان زيد قائما واحد واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشان كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضي ومما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلابد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتقييد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قميصه قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدوانى في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين ما في تقرير الرضي من القصور في تحرير الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما اذا كان الفعل الماضي شرطا ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولاطلاق العجدوانى فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدا وما لزم النصب لا يكون مبتدا وقيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء ابتدائي والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

الزمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو الذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف أحدهما على الآخر

(هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا)

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح ان أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضى انه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بالزم عدم التصرف مالزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني لان ذلك الاسم بجموده أشبه الحرف والنواسخ لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله فترفع المبتدا الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله اذا مت الخ واختلف فى تخريجه فقيل فى كان ضمير الشان اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما مر وقال الكسائى كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا انشاء) قال الدنوشرى من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء الطلب والا فهو عطف مغاير وقد يقال الانشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبيها بالفاعل) قال الدنوشرى ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتاويل تشبيها بمشبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان) الاصح ان وزنها فعل بفتح العين وقال الكسائى فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل (قوله لاتكون لاخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالاخوات (قوله وبات) قال الدنوشرى قال فى القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أى يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أى ليس معناها النوم قليلا بل ويجوز على هذا أن يقال بات زيد نائما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من زيد المعتل العين * (تنبيه) * ذكر فى التسهيل ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شئ فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة فى يبيت على ان ماضي يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه نال ينيله لغة فى ينال (قوله وأبيت) اشارة الى قول الشريف الرضى

أبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة فى أبيت للاستفهام التعجبي مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الاولى التى هى حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب فى جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف فى الباب السابع من المغنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللقانى أى بلا فى الماضى أو بلن فى المضارع قال فى جمع الجوامع وشرحه المحلى وترد أى لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زا * لت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا الاوجه فى البيت لا حتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف فى المغنى وشرح القطر

كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كيحوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى أنها لا تعمل فى المرفوع شيأ وانه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لورود مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال ورد بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال انى عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله

* ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه

وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهى ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صالحة للظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهى أم الباب) لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتى (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلا فاصبحتم بنعمته اخوانا وأضحى يعزق أثوابى وظل وجهه مسودا وأبيت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم الثانى (ما يعمله) اى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفى) بحرف او اسم أو فعل موضوع للنفى أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهى أو دعاء) بلا خاصة كما فى الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال وبرح وفتئ وانفك) وانما اشترطوا فيه ذلك لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز مازال زيد الا قائما كما يجوز ما كان

زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهذه الاربعه * لشبه نفي أو لنفي متبعه

(مثالها بعد النفي) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (لن تبرح عليه عاكفين) فتبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم النفي قوله

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذي عفة مقل قنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي (ومثالها بعد النهي قوله)

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت) فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا يا أسلمي يا دارمي على البلا * (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والأحرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدارمي بالسلامة ومي اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للصاحبة أي أسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي (وقيدت زال بماضي يزال احترازا من) زال (ماضي يزيل) بفتح الياء (فانه فعل تام متعد الى مفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول زل ضانك من معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب

ابن عصفور وقال ان الحجة في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدنوشري ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر

حراجيج لا تنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا والخسف الذل وأصله أن تبيت الدابة على غير علف ثم استعمل في كل ما ذل قال الشاعر

ولا يقيم على ضيم يراد به * الا الاذلان عير الحي والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته * وذا يشج فلا يرثي له أحد

انتهى وفيه نظر لانه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال في المغني ان الاصمعي وابن جني حملا الا فيه على الزيادة وقيل انه غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين أي شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغني (قوله كل) قال الزرقاني يتنازعه ليس وينفك ويحتمل أن يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شان ومعنى البيت لم يزل كل ذي عفاف واقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العيني وبقي انه يحتمل ان يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس (قوله ألا يا أسلمي الخ) اعترض بانه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب وأجاب المصنف في شرح بانت سعاد بانه احترس أولا بقوله اسلمي وان زال وأخواتها انما تقتضي ثبوت الخبر للاسم على جري العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلي (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه الا أن يقال انه ترك لضده وعلى بعده يأتي في الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ماضى يزال أيضا وقولهم معناء الاستمرار مرادهم انه معناه بواسطة النفى لان نفى الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة فلابد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فاما قوله نمت الجيد فما تنفك منتصر * على العدا فى سبيل المجد والكرم ١٨٦ فمشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فاعمار فع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب باختيار الاول وأل زائدة مثل ليخرجن الاعز منها الاذل (قوله وناب المضاف اليه وهو ماوصلتها الخ) قال الدنوشرى يفهم ان ماوحدها للنسخة هى النائبة عن الظرف فايفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن فى الافعال الناقصة ودام فى الآية تامة كما يأتى والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر * (فصل) * (قوله ودام) قال الشهاب المراد به ان ثبت بقية المشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكر ان ما قاله اللقانى ليس هو لمعنى المصدر كماهو فى غاية الوضوح قال على أنا لانسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) تقدم فى بحث الموصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الامر يشمل المضارع وقد يقال ذاك مطلق ماوما هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منها أمر) عبر به دون يوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير فلابد من وضعه استعمل أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيت على المتن قال اللقانى لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو مزج الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جمهور وفى التنكيت فتامل (قوله ما الماضى) قال اللقانى من اقامة الظاهر مقام المضمر والاصل ماهما اذ القسمان هما الماضى المتصرف تصرفا ناقصا والماضى المتصرف تصرفا تاما

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضى يزيل فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا) أى تنتقلا (ولئن زالتا) أى انتقلتا (ومصدره الزوال) أى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفراء زال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر أى وقت صلاة العصر قاله فى المغنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كن دام مسبوقا بما * كاعط مادمت مصيبا درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولى مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى يعجبنى دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل وهذه الافعال) الثلاثة عشر (فى التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف فى انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين) لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان فى النكت الحسان وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها) الثلاثة فتئ وبرح وانفك (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفى وهو لا يدخل الامر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقليل من المتأخرين (فانهم أثبتوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى) بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف فى هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضى من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله ولومثل به لكان حسنا) قال الدنوشرى ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أى من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدا والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى ان كونوا ربانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة
* (قوله فانه قال فى المغنى) أى فى الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لايوصف كما ان الضمير كذلك قال الدمامينى هذا مشكل لان كونه لايوصف لايقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لايوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف فى الباب الخامس فى النوع الثانى من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته فى ذلك معرفة فلا يقع صفة للمنكر ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن وفى جواز مثله نظر فتامله انتهى واستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح فى المغنى فى الباب الخامس فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل يجوز أن يكون بتقدير او ارسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لايخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أى منغصة من معموله أى باذكار باجنبى وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا ضرورة مع الاعراب الذى قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتاويل الحياة كما قال اللقانى والجميع

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضى منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فاك مضارع كان وأصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * (وكونك اياه عليك يسير)

كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك اياه فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبى البقاء فى زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * (أخاك) اذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفى التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثانى لا حال خلافا للعينى واسم المفعول كقول سيبويه فى الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مطير الاسدى

(قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره

* (فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه فى ليس ولابن معطى فى دام) نص عليه فى ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم

* وفى جميعها توسط الخبر * أجز * (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغنى ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) باذكار الموت والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

في السببي المرفوع الا أن يكون لا زيا. وأولى منه قول الآخر

مادام حافظ سري من وثقت به ✱ فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء) أي صفيرا او كخفاء إعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

✱(فصل ✱ وتقديم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فاياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي ما يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال ✱ وكل سبقه دام حظر ✱ (و) الا خبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناظم بقوله ✱ ومنع سبق خبر ليس اصطفي ✱ وحجتهم انهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (وأجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بان المعمول ظرف فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بان يوم

في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لا ركاكة فيه خلافا للشهاب وسيأتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل ابقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يفهم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا الا ان يقال ان الاسم في غير مرفوع سببي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بانه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الا زيد فانظر النكت ✱(فصل)✱ ١٨٨ (قوله وتقديم أخبارهن جائز) مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التأخر وجواز الامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم تصوره اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ أو تحمل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته أحسن فتامل (قوله فان البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجاب بان الظرف متعلق بليس في نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اه ومراده انها دالة عليه استعمالا الا ليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه اليه اللقاني والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بانه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة

كما اتى فى ما الحجازية ومرت الاشارة اليه قريبا (قوله لانفيها ايجاب) رأيت بخط المصنف فى بعض الاوراق وقد تقدم على بيت خذى
الزمة السابق فى كلام الدنوشرى وهو * حواجيج ما تنفك الامناخه * ما نصه ومنشأ هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون
فى الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نفيت كان اثباتا لان نفى الزوال اثبات واعترض بعض أصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه
الايجاب فينبغى أن يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يمتنع فى نحو ما كان زيد قائما النفى وأما الآن فالنفى قد زال معناه فينبغى أن يزول
اعتباره فاجابه بعض أصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهى النفى وجهة معنى وهى الاثبات فلم يجز التقديم نظرا الى جهة
اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى فى الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ فى التقديم
فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى فى التقديم فاجزتموه وجهة اللفظ فى الاستثناء فاجزتموه فاجيب بان التقديم أمر راجع الى اللفظ
والنفى موجود فى اللفظ فعملنا الحكم اللفظى على الحكم اللفظى وهو وجود صورة النفى فلم نجزه والاستثناء أمر ينظر فيه الى
عموم المستثنى منه واخراج
ما اريد اخراجه من مفهومه
فهو اخراج من معنى الاول
فعملنا الحكم المعنوى وهو
امتناع الاستثناء على الحكم
المعنى وهو كون معنى
الكلام الايجاب (قوله
وبرده قوله على السن خيرا
لا يزال) هذا صريح فى
ان لا ليست كما ومثلها ان
وقال الرضى ان كما ويتحصل
من كلامه امتناع التوسط
اتفاقا فى ما وان وغيرهما
بخلاف المفهوم من المصنف
وعلل الرضى ذلك بان
حروف النفى لما لازمت
تلك الافعال صارت
كبعض حروفها قال الشهاب
ولا خفاء فى اختصاص
هذا التعليل بما يلزم
النفى من زال واخواتها
دون غيرها ولا فى انه
يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفى ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم فى باب التعليق ان ما وان ولا لها
الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبى كما نقله
ابن غازى * (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق أن يلى هذه الافعال الخ) تقدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة
للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرفى ليس حسنا
مطلقا ولذا سأل الزمخشرى فى ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربى الفصيح أن يؤخر الظرف الذى هو لغو غير مستقر
ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك فى كلامه فما باله مقدما فى أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفى المكافأة عن ذات
البارى سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شئ وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه (قوله لما فى ذلك من
الفصل الخ) قال الشهاب القاسمى يخرج من ذلك مع قوله الآتى اذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بان معمول المعمول معمول ان أريد
أجنبى من العامل ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليها لانه أجنبى منها اذ لا فرق

فى محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لاضافته الى جملة ما تيهم وليس مصروفا خبره (واذا نفى الفعل
بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافى) وهو ما (و) الفعل (المنفى مطلقا) سواء كان النفى شرطا فى
العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند
البصريين والفراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك سبق خبر ما النافيه *

(وأجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على
أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه
يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير
اعتبارا باصل الوضع (وعمم الفراء المنع فى) جميع (حروف النفى ويرده قوله) وهو المخلوط القريعى

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * (على السن خيرا لا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى
فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعنى انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما ازداد عمره
فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية وبه جزم
به فى المغنى ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

* (فصل * ويجوز باتفاق أن يلى هذه الافعال معمول خبرها ان كان) المعمول (ظرفا أو) جارا
و(مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو فى المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أو فى
المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فان لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما فى ذلك من الفصل بينها وبين
اسمها باجنبى منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معمول معمولها فى معنى معمولها (وفصل ابن
السراج والفارسى) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان
طعامك آكلا زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشرى فيه نظر وانما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحوه انه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الاظهر التغليظ فى كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذ الكناية هى التى يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هى التى يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا فى الحمام وهذا كله مما يعرفه من له أقل عارضة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمى نقل عنه انه نظر فى كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شئ من أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر فى دعوى الاستعارة مطلقا الا فى كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أى والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحد متعلق الحرفين فان الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مرادا به الشان) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر فى جواز دخول النواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الادوات تامة) قال الدنوشرى فائدة اختلف فى كان وكائنا فى لاضربنه كائنا ما كان فقال الفارسى هما تامان فى الموضعين وما مصدرية وهى وما بعدها فاعل كائنا أى كونه نحو وقيل هما ناقصان فى الموضعين وفى كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهى موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضربنه كائنا الذى كان اياه وكائنا حال من مفعول لاضربنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها فى حاشية الفاكهى (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشرى

زيدا كلا) اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبى ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادى فى شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق

قنافذ هداجون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا)

وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا وعود خبر كان فقد ولى كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا قنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاء وفتحها خبر مبتدا محذوف أى هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفى آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ فى مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) فى كان حال كونه (مرادا به الشان) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمر الشان اسما انو ان وقع * موهم ما استبان أنه امتنع

(أو راجعا الى ما) الموصولة (وعليهن فعطية مبتدا) وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين فى قوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة) * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أى سالبة لك

*(فصل * قد تستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله فى النظم * وذو تمام ما برفع يكتفى * وتبعه فى التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا المسمى ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة فى شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل فى المساء وأصبح بمعنى دخل فى الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح) ودام بمعنى بقى نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والارض أى بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا

نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمعنى أي عرس بها (وقوله) وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه

(وبات وباتت له ليلة) * كليلة ذي العائر الارمد

أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله و) أضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أي دخلنا في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (الا ثلاثة أفعال فانها الزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهي فتئ وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله

*والنقص في * فتئ ليس زال دائما قفي وذهب أبو حيان في نكته الى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو علي في الحلبيات الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزي الفتى ليس الجمل *

*(فصل * تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي) لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه

(أنت تكون ماجد نبيل) * اذا تهب شمال بليل

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها

لم يقيده بآخره وصرح السيد عبد الله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتتعدى بنفسها أو بالباء (قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال (قوله انما يجزي الخ) قال الزرقاني عجز بيت صدره * واذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا الا انهم لم ينكروا ذلك بعدما كان في المهد بل هو فيه وقيل كان بمعنى هو وقال المصنف قال أبو طاهر حمزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب الى السلامة لانه يوافق الحال ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى المضي فيما قلت هذا خطأ لان الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالالغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للمبرد وأما التي بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لانهم أكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكانه قال أكبروا تكليم صبي كان في المهد طفلا فيكون الكون من لفظ الخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض يظل بها الشيخ الذي كان فانيا يدب على عوج له نخرات فلم يك فانيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ الخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الامر الزمان فيه معين وقوله أحدهما كونها بلفظ الماضي مع قوله أولا تختص كان فيه ركاكة وتهافت اذ الاول يغني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بخفته (قوله بين شيئين) أي لا في الابتداء لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضي رحمه الله في كونها زائدة مطلقا لدلالتها على معنى وفي نحو

* على كان المسومة العراب * ادعاء الزيادة واضح فتامل اه وقال اللقاني زيادتها اما بان لا تفيد شيئا الا محض التاكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله * على كان المسومة العراب * وأما بان تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر النيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو علي الى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه.

لاتدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهى دالة على المضى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدا وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جياد بنى أبى بكر تسامى * (على كان المسوّمة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسوّمة اسم مفعول من السمة وهى العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسوّمة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما (وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام)

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور وهذا مذهب أبى العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا البيت ليست بزائدة بل هى الناقصة والواو واسمها ولنا خبرها والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زائدة واختلف فى اطلاقهما الزيادة فيها والذى فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغائها اسنادها الى الفاعل فى نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسى فى التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لنا فى لنا لانه مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة نحو قوله

* ان لا يجاورنا الاك ديار * والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادى فى شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما أرادا الزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت فى الزمن الماضى فجىء بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المضى قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يريد حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا فى البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادى والحاصل على القول بزيادة كان فى البيت قولان فى الاعمال والاهمال وفى كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

زيد

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشرى فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها أم الافعال فلا تنفك عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهى العلامة) قال الدنوشرى يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة الفاء اللهم الا أن يدعى القلب المكانى فليتامل اه وفى بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

(قوله ان تحذف) قال اللقانى هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يأتى عن سيبويه فى قوله ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما اذا كان جارا ومجرورا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتى فى باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله ان راكبا وان ماشيا) قال الدنوشرى جعله اللقانى حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظر لان فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشئ على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيئين لا بمجموعهما بدليل انه يكون ممتثلا اذا أتى باحدهما مسرعا (قوله وان بقية اما) قال الدنوشرى قد يقال بقيتها أم لا ان اللهم الا أن يكون أصلها ان ما ثم أدغم (قوله باعمالهم) قال اللقانى فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم اذ الاعمال مجازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمى أقول وفيه نظر اذ لا نسلم ان مراد المصنف ان الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعنى عملهم بل الاسم ضمير مستتر فى كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله أى ان كان عملهم خيرا) قال اللقانى لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا (قوله أى ان كان فى عملهم الخ) قال اللقانى فيه أمران الاول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثانى ان تقدير فى عملهم منظور فيه اه وقال الدمامينى وهذا لا شك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان فى عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لا ان لهم أعمالا وفى تلك الاعمال خير وقد يدفع هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فانما ذكره هنا ليبنى عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشرى وجه أحسنية الرفع عنده على النصب ان فى النصب حذفا أكثر من الحذف فى حالة الرفع كما هو ظاهر اه وقال الدمامينى اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثانى خيرا من نصب الاول لاستوائهما فى الاضمار وزجحان رفع الثانى بان

زيد ظننت عالم هذا ما فى المغنى مرتبا (ومنها) أى من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر) دالا عليها (ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون فى الامهات ما لا يتسعون فى غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا) أى ان كنت راكبا وان كنت ماشيا (وقوله) لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالما أبدا وان مظلوما) أى ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف (أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز ان خير فخيرا) وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أى ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الاوجه الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثانى أضعفها) لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعنى على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أى وان كنت مستخرجا (ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أى التمس شيأ ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله) لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

أى ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم ألا حشفا ولو تمرا وفيه سمارد على أبى حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف (وتقول) فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الا طعام ولو تمرا) فان الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقى اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (كقوله * من لد شولا فالى اتلائها * قدره سيبويه من لدان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهى النوق التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر او ثمانية وأما الشائل بلاها فهى الناقة التى تشول بذنبها اللقاح ولا لبن لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لدان كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله فى المغنى عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه فى تقديره ان اذ لم يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثانى ان تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكثر ذلك) بعد ان المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لاجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (فى مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه (وأصل انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على ان نطقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم

أضمرت نفس ما أظهرت واذا نظرت الى الاقبحين رأيت نصب الثانى أقبح من رفع الاول لاستوائهما فى الاضمار وضعف نصب الثانى بانك أضمرت جملة وفى رفع الاول لم تضمر جملة ووضحه ان سيبويه وصف رفعهما بانه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشرى فيه نظر لان آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشرى واجمع لشائلة لا لجمعها على شول لان قياس الصفة المختصة بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال ان فعلا لا يكون جمعا كما قالوا فى صحب على الخلاف فيه فيأتى فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف فى الشول فى هذا البيت الذى هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعته للضراب فهى شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قاله الشارح انها جمع شائلة الى آخر ما قال قال الغنيمى وقد يرجح الاول بانه روى من لد شول بالخفض وأجيب بان التقدير من لد شولان شول أو زمان شول أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الاخير أولى ليتحد المعنى فى الروايتين ولكن يحتاج الى الخبر أى موجودا وقد رجح الثانى برواية الجرمى من لد شولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر فى البيت على ان المراد بالشول جمع شائلة الخ (قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا فى بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغى ان يخص المنع بما اذا كان لغير علة تصريفية فاما لها فيجوز فى نحو يلوم اذا صلهما يدى ودمى فقد حذف بعض الاسم الذى هو لامه وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه) الا بعد الحروف التى تذكر فى النواصب كما يدل له المرادى ثم المراد حذفت لا يجوز جوازا مطردا والا فقد تحقق ان بشذوذه فى غير ما يذكر فى النواصب كما ذكره فى المغنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والا فهو مطرد كما مر فى باب المبتدا فى تسمع بالمعيدى (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدنوشرى الذى فر منه ان لدن لا يضاف للجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده فنص فى المغنى فى بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقانى فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يدعى ان اما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما يذكر منطلقا أى فى حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أى يذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه فى اما عالما فزيد عالم أى مهما تذكر شخصا فى حالة كونه عالما أى مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجىء الفاء بعد المنصوب فى نحو * فان قومى لم تاكلهم الضبع * فانه مناف لما قرره فتامل اه قال الدنوشرى قوله اما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد ان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه ان يتبجح بما قال ويزعم انه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز فى بعض المواطن مما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصاران كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذى هو اسم كان فصاران أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصاران ماأنت (ثم أدغمت النون) من ان (فى الميم) من ما (للتقارب) فى المخرج فصار أماأنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * و بعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس

(أباخراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومى لم تاكلهم الضبع

(أى لان كنت ذا نفر نفرت ثم حذف) نفرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأباخراشة منادى مقط منصرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها و براء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء فى فان قومى لان الثانى مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء فى جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل ابو الفتح عن أبى على ان ما الحالة عن كان عاملة فى الخبر أى عمل ما خلفته وحجته ان ما المنابت فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أى بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعى

(أزمان قومى والجماعة كالذى) * لزم الرحالة ان تميل مميلا

(قال سيبويه أراد أزمان كان قومى) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومى والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء والحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان الشرطية (فى قولهم افعل هذا اما لا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض) عن كان واسمها وأدغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما (ولا) هى (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردى تقول أخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا أى لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت فى الميم اه كلام الجاربردى فى باب الامالة وهو عجيب فان صير ورة الضمير المتصل منفصلا انما هو فى اما أنت لا فى أما لا والحذف فى هذا الوجه والذى قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير فانه جائر فتقول أنا آتيه وان أى وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

أى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أى من الامور المختصة

(قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشرى قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتامل (قوله أى لان كنت ذا نفر نفرت) قال اللقانى لا يخفى ان تقدير نفرت يورث فى التركيب ركاكة وفى المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال نفرت لكونك ذا نفر لان قومى لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما تذكر أنت فى حال كونك مذكورا بالنفر فانى مثلك ذو نفر اذ قومى لم تاكلهم سنة الجدب حتى ترفع على بة وملك وتفرك وهذا ينادى بكون اما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمى يجوز أن يكون قوله فان قومى الخ تعليلا لمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك بذلك فان قومى الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتامل (قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع ان يكون قومى اسمها وقوله كالذى خبرها وهذا كالمتعين فانه شاهد ومثال الحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا فى نفسه (قوله أى ان كنت لا تفعل غيره) قال اللقانى لا محوج الى هذا التكلف الذى لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فاما أداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما فى قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك فى التقدير قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان أقنابك الناس وأقتوك

بها كان (أن لام مضارعها) وهى النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وأن تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك فى التنزيل فى ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لان الاول مرفوع والثانى منصوب (و) بخلاف نحو و (تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على محل المجزوم فى جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة فى الاولين بحركة الاعراب وفى الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكنه فلن تسلط عليه) فلا تحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا تحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا تحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهى متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح فى شرح القطر (وخالف فى هذا) الاخير (يونس) بن حبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الاسدى

(فان لم تك المرآة أبدت وسامة) * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون فى المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشى

فلست بآتيه ولا أستطيعه * (ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل)

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله فى المغنى وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشى عرض له ذئب فى سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك فى أخ يعنى نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتنى الى شئ لم تفعله السباع قبلى من مؤاكلة بنى آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان فى مائك الذى معك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه

(فصل فى ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها فى النفى)

(أما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت فى الجزأين وقال الكوفيون عملت فى الاول فقط وأما نصب الثانى فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبى وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله فى المغنى (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لاعمالهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب) * ولا صريف ولكن أنتم خزف

(قوله لام مضارعها) لم يقل لام يكون يجوز حذفها لانه فى مقام عد خواص كان لا يكون ولا يفيده ماذكر الا بتأويل كما قال اللقانى (قوله لانتفاء الجزم) قال اللقانى لا يخفى ان شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبنى فليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لان أصله غير مستعمل الا أنه يشكل عليه رد الياء فى يد ودم فى التصغير حيث قال يدية ودمى اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شئ (فصل فى ما ولا ولات وان) (قوله فى النفى) أشار به الى الجامع فى الالحاق المذكور فان قلت هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وماذكر محققاه ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات أما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العز بن جماعة (قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده انهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه ان مالم تعمل شيئا فى أصل الكلام لانه مفروض فى توجيه لغة الحجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزآن بعدها برفع مبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيئا (قوله لاعمالهم اياها) قال اللقانى أضاف الاعمال الى ضمير الحجازيين اشارة الى ان أعمال غيرهم

برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن ان نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لان نفى النفى ايجاب و(لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هى النافية جىء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاى المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الآجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثانى أن لا ينتقض نفى خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع فى) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفى رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله ❊ وما صاحب الحاجات الا معذبا

(فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد (ما زيد الا سيرا أى) ما زيد الا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذى يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة نحو ضربته سوطا (و) كذا القول فى ❊ وما صاحب الحاجات الا معذبا ❊ فانه فى تقدير (الا يعذب معذبا أى تعذيبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وأنشده ابن مالك ❊ أرى الدهر الا منجنونا ❊ وحكم بزيادة الا واعترضه فى المغنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفى الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف) أى بل هو قاعد ولكن هو قاعد (ولم يجز) فى قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أى مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

قد يوجد دون الشروط أو بعض كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقانى لو قال المرفوع بعدها لكان أولى اذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقانى الفرق بينهما حينئذ ان الزائدة فاصل أجنبى دون النافى المؤكدة لكن الزائد فى كلامهم هو المسوق لمحض التاكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق اذ العمل للاولى فى الوجهين اه وقال الشهاب القاسمى قد يقال الزائد فى الكلام لتاكيد الكلام لا لتاكيد خصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما فبينهما فرق فليراجع هل الامر كذلك اه وقال الدنوشرى قوله لا زائدة رده بعضهم بانه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لانها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفى خبرها) قال اللقانى اشارة الى أن الشرط هو بقاء النفى فى الخبر دون غيره فاذا وجد صح العمل فيه وان انتقض فى غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل فى ذلك الغير كما فى ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما الا فى الدار اه ثم ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغير غير أما اذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الاخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيد الا سيرا) أى خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعنى المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الايجاب) أى لانه مخصوص بالاوسيأتى فى باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت الا سيرا أو انما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم ان الوقوع فى الايجاب لا يقتضى النصب نحو وما محمد لان ذاك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم فى باب ما جمع بالف وتاء مزيدتين فى الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشرى مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقانى ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفى الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر فى المعنى وقد

ورفع معطوف بلكن أو بل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا أو جارا او مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسىء من أعتب) فمسىء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيأ من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعدما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فاخضع للعدى) * ولكن اذا أدعوهم فهم هم

خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش (واذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لابهامه مع اضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافته مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير وانما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همّيم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم بريء منه فبقي وجهه مجهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

أعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي

وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والاصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحما لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

انتقض فيه النفي ببل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما يأتي وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فمسىء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن بني لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المبهمات في انها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر

والشر بالشر عند الله مثلان

كما في الباب الرابع من المغني (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال اهـ قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اهـ وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاسند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اهـ ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليصح عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي وان جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

فقدها فسأل عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها (الا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله)

باهية حزم لدوان كنت آمنا * (فما كل حين من توالى مواليا)

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما

والاصل ما أنت معنيا بى وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فاعمالها أعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) فى عمل ما (ماعدا الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* فى النكرات أعملت كليس لا * وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا فى حبها متراخيا *

وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفى مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعا معمولى ما (والغالب) فى لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعز فعل أمر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشئ اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشئ أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملجأ والواقى الحافظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لان ان لا تزاد بعد لا أصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فاصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتانيث اللفظ

نفسه وان لم يكن ظرفا وبقى الكلام فى معمول اسمها هل يغتفر تقدمه على الاسم مطلقا أو ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وأما قول النابغة) قال الزرقانى الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أى لا مثلى باغيا فمدخول لا نكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقانى أى بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لغلبة الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما يستلزمه الغلبة من معنى الخفاء فى القائل فكانه قيل قد خفى حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجعه فى بحث أن المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صد الخ) قال فى المغنى وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه فى الشعر اه وقال فى شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ ورد بان لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقانى ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكانى براحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

يا بؤس للحرب التى * وضعت أراهط فاستراحوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشرى يجوز أن تكون لا فى البيت عاملة عمل ان فكانه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك فى الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتامل (قوله لان أن لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت فى كتاب الاذهبة للهروى انها تزاد بعد لا وأنشد عليه يا طائر البين لا ان زلت ذا وجل * من المقنص والقناص محجوبا . قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تزاد بعد لا التى الكلام فيها وهى العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا فى البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

أو للمبالغة في معناه أولهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان حكاهما في المغني (وعملها اجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل شيأ وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش وعنه أيضا أنها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على انه اسمها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لاسم الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل في حين ثلاث قرا آت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وما للات في سوى حين عمل *

(فأما قوله) وهو شمردل الليثي

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك (حين لات مجير)

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (والتقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار (ومثله) في اهمال لات (قوله) وهو الاعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاء منها بطائف الاهوال

(اذ المبتدا هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في نثر ولا في نظم فتأمل (قوله أولهما) فيه نظر لانه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لان تاء التانيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تاوان ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ابدال شاذ كما في ستة فان أصلها سدس قاله الدماميني (قوله وعملها اجماع من العرب) قال الدنوشري فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أي كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافي قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقاني اه وأراد أن اللقاني أشار لذلك لان ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء أن لات الخ) قال الرضي وليس بشئ اذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار لبعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسه للتبريزي انه عبد الله التيمي ابن أبي أيوب وقال لهفا مبتدأ وهو مضاف الى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روي لهفي عليك لجاز ويكون جاريا على أصله وعليك في موضع الخبر واللام في للهفة متعلق بما دل عليه لهفي فيقول لي عليك حسرة شديدة من أجل رجل نابه ريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف ليبغي ويبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه قال حين ليس مجير في القران أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس فبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمتنع أن تكون فتحة اعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان الرواية ليس مجير وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدا ليتعين و يظهر كونه خبرا لا للتسويغ (قوله اذ المبتدا هنا ذكرى) قال اللقاني فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أو من جاءني بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما أي ان أنا قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

* (فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيد القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان محصوب ليس الاستثنائية كمحصوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

وهذا من الغريب كما قال في المغني (و) تزاد الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق أي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا شيأ فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة وهنا في الاصل ظرف مكان استعير للزمان اهـ قال الدنوشري وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه اضافة اسم الاشارة الى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة *(فصل)* (قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير متناسب للفصل به بين الكلام على اعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشيء تعدى معناه الى الغير لانها لا تدخل على معنى لدلالتها على رفع توهم الاثبات أو تأكيد النفي وأنظارهم أطلقوا عليها الزيادة دون اللام في بابان قال الدنوشري قال الرضي ولا يمتنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم ان الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبر ما كما هو ظاهر لعطف ما على ليس وأشار اليه الشارح بتقديره وفي خبر وقال اللقاني قال الرضي ونحو قوله

لو انك ما حسن خلقت هر * وما بالحر أنت ولا الخليق

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان باتفاق نحو ما ان زيد بقائم (قوله لرفع توهم الاثبات) أي فيتوهم السامع ان ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه

ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانها لم تدخل معه الا لبطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للمتن لان ظاهر صنيعه ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدني بقعدد لانها لم تزد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها ثيه تغليب أو تجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف ان يقول وكما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون منفيا عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه نفي القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر قلت بل يظهر فيه أيضا لان الخير الذي بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتداد به أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصد نفي القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل

لكون مسمى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان القصد من التركيب انما هو نفي الخيرية المطلقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع ما نصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله بقادر من باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حلول الثاني بهيئته محل الاول أولا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خير انتهى وأقول في هذا الاخير نظر وما المانع من صحة قولهما لا بخير الخ خصوصا على ما قاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر ان) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدا بعد هل نحو زيد بخارج

قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الازدي

(وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعاني أخي والخيل بيني وبينه * (فلما دعاني لم يجدني بقعدد)

فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور في غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

فان تناء عنها حقبة لا تلاقها * (فانك مما أحدثت بالمجرب)

فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتنا من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا

خليلي مرا بي على أم جندب * لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) في (قوله

ولكن أجرا لو فعلت بهين) * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجرا هينا لو فعلته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع وأقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفي اليواقيت للزاهد المقلولي المتجافي المستوفز وفي أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولى قال الفراء هو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وأنشد

* لما رأتني خلقا مقلوليا * أي متجافيا عن النساء والمقلولي أيضا الراكب على الشئ العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ دائم ويروى ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد وانتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال

وبعد ما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر

(وانما دخلت في خبر أن) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللقاني وجعه الى ذلك ليؤول الى خبر ليس ولو قيل انه ترجع الى خبر المنفي الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشري اذ المعنى اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد قال ان الباء تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه
* (هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقاني فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة في الترجمة حقيقتها أي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لا ينافي ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كله وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض تسمى تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع أفعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو ان الكلمات كلها اشتركت في اطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالاثنين انتهى ينبغي ان دعوى اللقاني ان ذكر الشئ استطرادا لا ينافي ان الباب له محل نظر تام اذ الاستطراد ذكر الشئ في غير محله لمناسبة فكيف يكون استطرادا والمحل له ودعواه ان التعبير بافعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حزازة لان التغليب لا بد له من علاقة وفي تحققها هنا خفاء اذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة وذلك ظاهر ولا كثرة لان أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المجاز مرسلا علاقته الكلية والجزئية لان الشرط في تلك العلاقة ان يكون لذلك الجزء من بين الاجزاء مزيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يجاب بما ذكرناه في حاشية الالفية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللقاني فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدلالة عارض للوضع لا موضوع له (قوله وهي كاد) قال الدنوشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه ومنه فاطلاق الرجا عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافه وقال انها ترجع للحطة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي علي) أي وقالا ان ذلك شمن مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان بدليل قوله والتقدير ان يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه اضمار ان يكون في قوله كل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان لان فيه اضمار الموصول الحرفي وقد الاصفة انتهى ومر ما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لولا

بقادر (لما كان) أولم يروا ان الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لما مع ما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقائم

* (هذا باب أفعال المقاربة) *

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم ربيئة القوم عينا (وحقيقة الامر) في ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بتثليث الدال (على قرب الخبر) المسمى باسمها (وهو ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في لمحته (واخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وأنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشا) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الا أن خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فابت الى فهم وما كدت آيبا) * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤسا) فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس بجملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

(قوله والاحسن من ذلك كله) أى لما مر اذ على ما عليه ومن جملة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذى صوبه فى المغنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه آخر كلام المغنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما فى المغنى من جملة الاقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال فى المغنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان فى ذلك الخ أى من كون خبرها جملة وليس كلام المغنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يباس أبؤسا أو يأتى بابؤس لانه لم يتعرض لشئ من تلك الاقوال وكيف يصح ان يكون ما قاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه فى التعليل لان فى جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلى من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فقد خلط على خلط هذا واعترض فى الشواهد ما صوبه فى المغنى بان فيه مجئ الخبر بعد عسى بغيران واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة فى قنعة الاريب فى تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان يأتى منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنوشرى وكتب الكلام فى غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله فى الصحاح عن الاصمعى مقتصرا عليه قال المصنف فى شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لان الزباء فيما زعموا كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب تمثلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشرى قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف فى رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذ لا مانع منه (قوله هو الذى قد تلبس) قال الدنوشرى غير واضح فى أفعال الترجى وأفعال المقاربة وواضح فى أفعال الشروع فليتأمل (قوله يثقلنى) قال الزرقانى هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

(قوله فثوبى)

أن يكون أبؤسا وقال الاصمعى خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتى بابؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبؤسا خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح فى شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد طفق مسحا أى يمسح مسحا انتهى وقال فى المغنى الصواب انه مما حذف فيه كاد أى يكون أبؤسا لان فى ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلى انتهى وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال فى البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضى الله عنه

من خمر بيسان تخيرتها * ترياقة توشك فقر العظام

أنشده أبو محمد بن برى فى حواشى الصحاح وقد يقال انه على حذف كان أى توشك أن تكون فقر العظام (وأما طفق مسحا فالخبر) فعل (محذوف) لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر (أى) فطفق (يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم فى قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سيأتى فى بابه وفى قوله

وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم

ككان كاد وعسى لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجىء) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل فى قوله) فى الحماسة

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح فى شرح الشواهد وروى ابنى سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهى اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها أعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته أى جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد مأخوذ انتهى واعترضه الموضح فى الحواشى بان أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور أحدها ان يكون رافعا لضمير الاسم) الذى لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذى قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد فى الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمرى

(وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل

وقوله) وهو ذو الرمة

(وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمنى أحجاره وملاعبه

قثوبي) في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني
بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني
وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في
الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ماقيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي
جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي
البيت الثاني ستة تاويل أخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز في) خبر (عسى
خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق
حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

روي بنصب جهده على المفعولية بيبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير
يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير
زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن
معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول
ابن عباس رضي الله عنه ما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا) فارسل خبر جعل وهو فعل
ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على
الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن

كما يعلم مما ياتي من قوله اذا لم يستطع الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال اللقاني انما يتم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل وأما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يحقق انه الظاهر فلا فتامله انتهى وان أراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا من جعل وكاد الاولين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شئ وهو ان الجملة البدلية اغنت عن خبر جعل أو كاد الاولين كما سد البدل مسد الجزأين في نحو عسى زيد ان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث ان ورده في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لانه وان تاخر لفظا فهو متقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واسمهما انما هو ثوبي واحجاره فالضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنواني كلامه وذلك لانه فر مما يقتضى ان يثقلني رافع الضمير المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا يكلمني رافع الضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف ان البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر أن يقول وأغنى البدل عن الخبر فتامل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ماذكره العيني ان التحقيق انه أقام السبب وهو الاثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي النشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لاثقال ثوبي اياي فقدم ذكر السبب الثاني مما فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ماذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الربط فليحرر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المغني من ان عامل اذا شرطها لا جوابها والثاني انه يلزم على ماقاله ان جواب اذا له محل من الاعراب وفيه موقفة فليتامل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه مانصه وقد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون باذا وليس جملة الجواب بعدها هي الخبر لما لم ثم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الآجرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللقاني ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا لان أفعال الشروع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع انما يلزم منه حالية

الجزء الذى وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بان) قال اللقانى لا يخفى ان الحرف المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط فى خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبنى على ان الحرف المصدرى هنا يسبك ما بعده

بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور أن ان هنا لا تؤول بالمصدر وانما جىء بها لتدل على ان فى الفعل تراخيا كما بيناه فى حاشية الالفية وقد جزم بنقل ما قاله ابن عصفور وفى الهمع قال الشهاب القاسمى فان قلت كان يجاء بالسين أو سوف فانها تدل على التراخى قلت الاصل فى الخبر الافراد وان والفعل يوفيان بذلك لانهما فى معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تؤول بالمصدر انتهى ويأتى ان السين تدخل فى خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال اللقانى ووجههما قاله الرضى ان اصلهما حرى زيد بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطفقا يخصفان) قال الدنوشرى قد تأتى طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أى لزم لزوما

(قوله والغالب فى خبر عسى الخ) قال الدنوشرى قال بعض شراح ألفية ابن معطى وقد أدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتهما فى الاستقبال قال الشاعر

عسى طيىء من طيىء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وكاد وكرب بالعكس قال اللقانى يشكل كون أوشك مشاركة

مالك حيث قال فى التسهيل أو فعلية مصدرة باذا قال فى الموضح فى الحواشى الصواب ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه لكونها محط الشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا ان قوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى * شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببى خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقرونا بان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجى (حرى واخلولق) لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتى واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الاتيان واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقى (وأن يكون الفعل مجردا منها) أى من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان) لانه للاخذ فى الفعل والشروع فيه وذلك ينافى الاستقبال (والغالب فى خبر عسى و) خبر (أوشك الاقتران بها) أى بان لان عسى من أفعال الترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجى أختا لعسى قال الشاطبى والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذى وابن أبى الربيع أن أوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد أن يحج و يوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده انتهى كلام الشاطبى واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) فى أوشك نحو (قوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا)

فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا فى اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذرى

(عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وأمسيت قال فى الموضح تبعا لليمنى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها يعود على الكرب وقريب نعت لفرج وفى نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه فى الاصل صفة لقريب ثم تقدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير أو السببى (وقوله) وهو أمية بن أبى الصلت الثقفى

(يوشك

(يوشك من فرمن منيته * في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا وقل اقترانه بان نظرا الى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ

(كرب القلب من جواه يذوب) * حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من أن القلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثي ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه) * اذ غدا حشو ريطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا * وألزموا اخلولق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول النظم

* وترك ان مع ذي الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانيا بقوله

* وبعد أوشك انتفا أن نزرا * وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكاد الامر فيه عكسا * وبقوله ثانيا * ومثل كاد في الاصح كربا *

* (فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا أربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منبت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المفضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قوله وعينها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

بقولهم لا أفعل ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله * يوشك من فر من منيته *) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعي وأباعلي أنكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم وأقلته لم يمثل أكثر النحويين لها الا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفق) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء مجه) وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح في منبت الالباب وعسى أعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضع في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال * واستعملوا مضارعا لاوشكا * وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا (لرهن بالذي أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبني ان أباك كارب يومه) * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن

(فانك موشك أن لا تراها) * وتعدو دون غاضرة العوادي

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين وضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذي في البيت الاول كائد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) الفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أعتمدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب و بهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا) كقعودا (عمن قال طفق بالفتح) ان قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كودا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر أوشك قاله الموضح في الحواشي

* (فصل وتختص عسى واخلولق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادهن

(قوله كضرب) قال اللقاني الاحسن كجلس وكعرف للموازنة في الفعل والمصدر انتهى ولهذا زاد الشارح قوله وفرح يفرح لمناسبة طفق المكسور الفاء لفرح في المصدر لا لعلم كما سيأتي ان مصدرها طفقا كفرحا لكن كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بعد قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذي أنا كائد) قال الدنوشري قال الغنيمي جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائدا فعله لكان حسنا فليتأمل (قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بقي انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل في البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض باق الا أن هذا يتوقف على ان كان تكون تامة (قوله واستعمل مصدر لاثنين قال اللقاني يرد عليه حرى فانه استعمل له مصدر كما نقلناه عن الرضي الا ان يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال اللقاني يشكل على الاختصاص قول الرضي وغيره ويقال أيضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو هن حرى ان يفعلن انتهى وقد يجاب بان حرى مصدر واقع على الوصف أي حري

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى أن تكرهوا شيأ) وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيأ وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الاصل (فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه) الفعل (فى المعنى وتأخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين فى) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الاضمار) فى عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح فى موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على انه خبر المبتدا (والزيدان عسيا ان يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) فى عسى هند (عسى) ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (فى) الامثلة (الجميع) وهى تامة وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الافصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن و) الفرع (الثانى انه اذا ولى احداهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا الاغير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (فى ذلك الفعل) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير) العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسندا الى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثانى انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثانى (لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافى و) أبو على (الفارسى ويظهر أثر الاحتمالين أيضا فى) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار) فى الفعل المقرون بان (عسى ان يقوما أخواك) فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما فى موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتأنيث لاغير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تأنيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجىء فى باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

وجرى فهو متحمل لضمير وأن يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضميرا معناه اذا استعمل فى الحدث شامله (قوله الى ان يفعل) قال الدنوشرى فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون باى صيغة للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر الاستغناء) عن الشئ فرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج الى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشرى لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد انها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الادوات الثلاثة التام فى هذه الحالة وهى حالة ما اذا اسندت الى ان والفعل فلا ينافى انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قرب بقى انه سيأتى فى باب ظن ان حسب وزعم يقعان على ان وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى ان تكرهوا) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين فى شيأ وقد أعمل الثانى (قوله وينبنى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر فى هذا الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثانى انه اذا ولى الخ) قال اللقانى ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صادق عليه والتقدير الثانى ممتنع فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبى وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف فى الجهة

الخامسة من المغني على ذلك ونقله عنه أولى لان شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وبهذا أدب العلامة اللقاني بنقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشاء الترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم ان لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبر الان في قوله اني عسيت صائما وهذا الادليل فيه لانه على اضمار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظر الى ان الموضع للقلة) لهذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بانه من وضع جمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدا الخ) قال اللقاني فيه مناقشة اذ الفاء تقتضي تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أي وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول للاول والثاني للاول (قوله غير واجب الابتداء) أي بنفسه او بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لانه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالأمر والنهي والدعاء والتمني ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهي وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره يهولكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبيا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتمني والترجي وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه

(٢) قول المحشي قوله نظر الى ان الموضع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بايدينا نظرا الى ان هذا العدد للقلة

دخولهن

الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخواك وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح توحيده (و) في المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تذكيره وتانيثه لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي (خلافا لابي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمر (خلافا للفارسي) في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بان يسند الى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو نا نحو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار النظم بقوله

والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتقاء الفتح زكن

(هذا باب الاحرف الثمانية)

عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأي وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

دخولهن وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لايجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي (ف) الحرف (الاول والثاني أن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها و) نفي (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول مازيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لايخلو مابعدها اما أن يكون

(قوله ليكون المبتدا الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تاتي في ما الحجازية ولايتقدم منصوبها انتهى وجوابه ماعرف من ان المناسبة لايلزم اطرادها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشري قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويفهم من قوله فهما لمجرد توكيد النسبة انها تفيده مع ماذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وماحكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بفي أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للمصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتامل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري مخالف بحسب الظاهر لقول الملا جامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ماقال وقوله أو نفيه مما يتوقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بدله أو اثبات مايتوهم نفيه وقد يوجه بان يقال المراد برفع مايتوهم نفيه اثبات مايتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشا من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات مايتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فما بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التامل الصادق يظهر ان مازيد بشجاع لكنه كريم لايصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان الكلام الاول لاثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات مايتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الآجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع مايتوهم نفيه فاعتبروا ياأولي الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبني على عطف أو نفيه على ثبوته على ماهو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفي مايتوهم ثبوته اذ الضمير في نفيه عائد على ما فان قلت مآل العبارتين حينئذ واحد اذ رفع مايتوهم ثبوته يصدق بنفيه وبرفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفي المثبت وبنفي المنفي فيصير مثبتا قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو مالا يبتدأ به ولايلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغني عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا مازيد شجاع لكنه كريم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لايؤتى بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فافاد بالتعبير الثاني انه لايصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا مازيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولاتعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع مايتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك مازيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان تاتي في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على تعدد المشار اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما

متحرك الآخر لكنه لا يتاتى فى قوله ماهذا اسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفى السواد نفى البياض ولا فى قوله ماقام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفى القيام عن زيد نفى الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال اللقانى مبنى على عرف أهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالى أو بانتفاء التالى على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف كذا يعنى بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها فى اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقانى عبارة المغنى والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفى كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدمامينى كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) أى بعد نقل حركتها الى الكاف كما فى الجامى (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال اللقانى ان قلت الذى يفهم من كان على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسد ان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبنى على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملا جامى (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى أنها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذى فى غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدمامينى لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان فى شرح التسهيل ويقال ليت بابدال الياء تاء وادغام التاء فى التاء ويكون فى المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف فى الشرح يكون فى الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمنى لا يكون فى الواجب لا تقول ليت غدا يجىء (قوله فان عود الشباب الخ) أى بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذى لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقانى ان قلت هذا من النوع الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فى أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقانى ان قوله منقطع الرجاء احترازا من قول متوقع وقوعه فانه ترج فيستعمل له لعل (قوله فان غدا واجب المجىء) هذا ما لم يكن قصده الآن لامر من الامور فان

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضداله نحو ماهذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ماقام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ماز يد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثانى جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان فى النكت الحسان (والثانى) وهو التوكيد (نحو قولك لو جاءنى) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجىء لان لو اذا أدخلت على مثبت نفته فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فاكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهى بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسد أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ايذانا أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابى الحسين الانصارى ولا للنفى نحو كأنك دال علينا أى ما أنت دال علينا خلافا للفارسى (و) الحرف (الخامس ليت وهى للتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن فى السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثانى نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لى مالا فاحج منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجىء فان غدا واجب المجىء والحاصل أن التمنى

كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق فى الشئ المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي فى المحبوب وشامل للاشفاق فى المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق يصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه فى الاصل أشد الخوف قال الرازى فى تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشى ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالاشفاق الذى هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل فى المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق فى قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للمخاطب نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذ الخوف والترجي محالان فى حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقانى قال الرضى ما معناه ان لعل فى كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله فجهل منه) قد يتوقف فى ذلك ويقال كل من الامرين لا دخل له فى اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربى لم يكن موجودا فى لغة فرعون (قوله أى اذهبا على رجائكما) قال الزرقانى أى وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي (قوله تجيز جر اسمها) أى وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر (قوله وظاهر كلامه) قال الزرقانى أى وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعنى ولو تعلق كان فى محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤبة وهو عجز بيت وصدره

* تقول بنتى قد انى أناكا * وبعده قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل وتصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قد انى أناكا أى قد حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه ما تنفقه وقوله يا أبتا علك أى ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية فى قوله فاستعزم الله أى استخره فى العزم على الرحيل ودع قول عساى لا أحظى بشئ اذا سافرت انتهى من كلام بعض

يكون فى الممتنع والممكن ولا يكون فى الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهى للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي فى) الشئ (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق فى) الشئ (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله فى الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا فى الممكن وأما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله فى المغنى والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته (قال الاخفش) والكسائى (و) تأتى لعل (للتعليل نحو) ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (افرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أى لنتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أى من التعليل (لعله يتذكر) أى ليتذكر قال فى المغنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون و) تأتى لعل (للاستفهام) قال فى المغنى ولهذا علق به الفعل (نحو) لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدرى أالله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدرى جواب أالله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح فى حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم

* لعل أبى المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها فى حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها فى موضع نصب وخالف ذلك فى المغنى فقال ما نصه واعلم أن مجرور لعل فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى (و) الحرف (السابع عسى فى لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) فى الترجي والاشفاق فحملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى ادخال ان فى خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحضرمى وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(فقلت عساها نار كأس) وعلها * تشكى فآتى نحوها فاعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجى وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبت هى عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة

(ولى نفس تنازعنى اذا ما * أقول لها لعلى او عسانى)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا أبتا علك أو عساكا * فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو فى موضع نصب وما بعده خبره هو

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين أحدهما أداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني ان من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوب بدون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافي) بكسر السين (ونقل) أي نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج وثعلب (في اطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرف فتفاقها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي لولا الحياء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستأتي) في باب معقود لها بعد هذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الا ان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان في ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البذي

ولا يلي هذه الاحرف معمول بخبرها الا ان كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

*(فصل * تتعين ان المكسورة) وهي الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها و) تتعين (ان المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) واليها أشار الناظم بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذاك اكسر

(ويجوزان) بالف التثنية أي ويجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صح الاعتبار ان)

شراح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لان لهن الصدر الا ان المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) وللتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك في ما المحمولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما يجوز اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فكان المناسب ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط اداة الاستثناء وان قوله ان عند هند بعلها أي مما كان في الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقي انه قد يجب التاخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص ان للخبر الظرف ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول ان أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء وان أريد سد المصدر أعم من ان تتم الفائدة بما ذكروا به مع تقدير شيء فالمانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان أريد بها ارادة نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ عود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بانه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مطلوب اه وفيه نظر لانه يؤدي الى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته انه لم يشر الى ضابط جواز الامرين والتحقيق خلافه كما بيناه في

وهما سد المصدر مسدها وسد معموليها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المكسورة (في) مواضع (عشرة)
لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها وسد معموليها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذ
لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة في تأويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق
بانزلنا لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أي من الابتداء الحكمي (ألا ان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد ألا
الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما (أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذ
كعتبتك اذ ان زيدا أمير) لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتها الى المفرد
(أو) تالية (لموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفاتحه لتنوء) فما موصول اسمي
ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف
الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقدم
خبره في الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاء الذي أبوه انه منطلق مع
انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقهم هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا
أفعله ما ان حراء مكانه) بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا (اذ التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت ان
حراء مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما
الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على
ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى
التذكير يصرف وعلى التأنيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتأنيث بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا
لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثاني نحو أقسمت
ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال اني عبد الله) لان
المحكي بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك
بالقول أنك فاضل ونحو أتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول التعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول
للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه

(قوله وهما سد الخ) فالاعتباران كما قال اللقاني بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أي لزوم كما قال اللقاني من قوله يتعين
(قوله في عشرة) قال اللقاني يرد على هذا ان الداخلة على مبتدا في خبره لام الابتداء أي التأكيد كقولك أخرج فان زيدا الخارج قال الرضي
وتكسر أيضا اذا دخلت في مبتدا في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة
فهما سواء في المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة
بأفعال القلوب اه وقال الحفيد اعلم أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انها اذا كان المبتدا قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر
وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسياتي انها اذا وقعت خبرا
عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا يجب الكسر نحو اعتقاد زيد انه حق ولم يذكرها المصنف هنا الان يقال
هذه داخلة في الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم في زيد انه قائم وسياتي (قوله في الابتداء) قال اللقاني أي ابتداء الكلام التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجيء فقال الرضي فكسرت ابتداء أي مبتدأ بها سواء كان في أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان في وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا أنه فاضل فقولك أنه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا اه وسياتي في كلام الشارح في مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك (قوله ومنه الا ان أولياء الله)
قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر
(قوله تالية لحيث) قال اللقاني قد ذكروا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمي أو
حرفي) قال الزرقاني عمم الشارح في الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما ان حراء مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن ان مع الموصول
الحرفي لا تكون مفتوحة لعدم تلوها الموصول تقديرا في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا والا فهي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع
معموليها في محل المبتدا (قوله مبتدا) قال الدنوشري الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لانها فاعل بفعل محذوف)
أي لان الموصول الحرفي لا يدخل الا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني اذا لم تجئ فسياتي انه يجوز في ان الوجهان
(قوله ونحو أتقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظا محكية يغني عن ذلك
كما قاله اللقاني (قوله لان أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشري هذا على اطلاقه غير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغنى واعلم انهم حكموا لأن وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقانى نقلا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الا لاجل واللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية واللام والا فلا مانع من تعدد الاسباب وأى مزية لبعضها على الآخر بقى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ونشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا الجواب ان نشهد بمعنى نعلم حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد رضى زيد أن يقوم وما الفرق بين ان المخففة النون وان المشددة والاظهر ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناظم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطلق (قوله ان يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة به بدليل انها تكسر واقعة موقع المفرد فى نحو حسبت زيدا انه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلتها لا ان وحدها تامل وهو نظير من أنبت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزى الخ) قال الدنوشرى ظاهر قوله

فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبنى فيه الا أنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مررت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيدا لقعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشئ من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله أولا ان تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل

* وكسروا من بعد فعل علقا * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم) أى اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) أى استماع نفر (أو) تقع (مبتدأ) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين

قوله أولا أن تقع فى الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت فى الابتداء تكون داخلة فى أول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معمولها فى تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو أنهم صبروا قاله فى المغنى (أو) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر ان (نحو اعتقادى انه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معمولها والتقدير اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذى هو اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولى انه فاضل) فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قولى ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ لا غيره اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد انه حق) فيجب كسرها أيضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لابد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع أحدهما ففيهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة أى مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم فى حيث واذ (أو) تقع تابعة لشئ من ذلك وهى اما ان تكون (معطوفة على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم) فانى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتى وتفضيلى (أو مبدلة من شئ من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فانها لكم بدل اشتمال

كلام المطرزى ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو فى الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله فلولا انه الخ) قال اللقانى عده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فالمانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدا وانه انما يجب حذفه اذا كان كونا عاما أما من يقول انه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد ان ومعمولها كما هو القاعدة فى وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره فى ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعنى به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج الى خبر) أى فيقال حق أو باطل (قوله لا يخبر عنه بالفضل) اذ أول القول بالمقول وجعل على حذف مضاف أى مقولى دال فضله لا يظهر للمنع وجه الا انه تكلف وقال اللقانى أى مقولى هذا اللفظ المذكور وهو انه فاضل فالخبر مراد به التركيب المحكى بصورة ما وقع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذى هو الفضل ومعلوم ان الفضل ليس بمقول وانما المقول اللفظ ويقربه ان هذا المتكلم كأنه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولى أو مقولى انه فاضل (قوله لان الخبر لابد ان يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يعلل امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشئ عليه اذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدا الا قدرا زائدا عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله الى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا ان يجاب بان الى فى كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقانى لم يستثن المصنف ثلاث من هذه لان المضاف فى هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو تأويلا والى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فعبر فى هذه بالمجرورة بالاضافة وفى تلك بالتالية لا بالمجرورة تنبيها على ذلك فلم تحتج الى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عمم

تابعه والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح في القرآن الا مسبوقا بان المفتوحة (قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سألت عنه فاذا انه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يريني الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ماقبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها أماكن المفردات لا أماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو) فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوأ بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل مابعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدا أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤس أي فهو يؤس) الموضع (الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان مابعدها يحصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجاة (كقوله) وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أي (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الافراد أي (فاذا العبودية أي حاصلة) على جعلها مبتدأ حذف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لاحذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع (الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا أو تقديرا فتح همزتها فهو تعليل افرادي (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستانف) بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ماقبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلي (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستانف (ومثله) في جواز الوجهين (لبيك ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبي

حنيفة

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بانها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبني للمجهول غلب استعمالهم له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصريح غيره بانه متعد الى ثلاثة كما قال الملا جامي في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني ان قلت لم يقل ومثل لبيك باسقاط الضمير عطفا على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثاني (قوله والفتح اختيار الشافعي) قال الدنوشري ينظر ماوجه اختيار الشافعي الفتح مع ان فيه تكثير الجمل وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعي انما اختار الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اه وقوله من حيث الرواية أي أكثر يتهما على ماقال الخطابي كما نقله الامام النووي في شرح مسلم حيث قال هما يعني الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابي الفتح رواية العامة اه وهو يفيد ان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافي ان الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمر وابن عباس وماقاله صاحب الكشاف من ان الكسر اختيار أبي حنيفة خلاف ماقاله الزيلعي في شرح الكنز من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

مفيد الثناء والظاهر ان جملة لبيك وحدها لادلالة فيها على الثناء فتامل واعلم أن النووى وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ماذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ايهامه قصر استحقاق ماذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهام التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل محصل فهو موهم الا ان يقال الايهام فى الفتح أقوى للزوم التعليل اه اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ماذكره النحاة هنا فان كلامهم صريح فى انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذرعى على الاسنوى فى نقله عن الزمخشرى أن الشافعى رضى الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعى رضى الله عنه لا تؤخذ عن الزمخشرى أى لان أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقى انه يرد على ماعبر به المصنف فى شرح بانت سعاد

حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف الموضح (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة (أوتحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى) يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجى (والفتح) عند الكسائى والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفى باسقاط الخافض وعلى هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا يعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل فى الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أى فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا لقائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح فى دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) القولين شخص (واحد نحو قولى انى أحمد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أى قولى حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أى مقولى انى أحمد الله قاله الموضح فى حواشيه على التسهيل ومن ثمه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح فى شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول فتحت) وجوبا (نحو عملى أنى أحمد الله) لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملى حمد الله وهذا مبنى على انحصار العمل فى الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديقى زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقادى زيدا انه حق والجامع

أن الدمامينى نقل رجحان الكسر فى مباحث الحذف من حاشية المغنى عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ماهنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام فى الامالى الملبى مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التى هو فيها من الحج الاحسن عند القسم بن الثانى دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم لتعلم أن الاخبار بالملازمة على العبادة لا يصح فى العبادة الماضية وانما يصح الوعد فى المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك فى كونه شرع التلبية الى آخر المناسك لانه اذا بقى له شئ من الرمى أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعى قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعى يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم والظاهر وتوجه نسخة بعدها بتانيث الضمير وهو عائد على أن الاشارة الى أن سبب الكسرة تاخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل فى الجواب الخ) ظاهره انه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس قسما فى البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء فى حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت المحذوف القرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة انى

بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الأان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا فى المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثانى او) وجد القولان ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولى انى مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة انى مؤمن خبره وهى نفسه فى المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثانى نحو (قولى ان زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولى حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) فى وانك لا تظمأ (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهى ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لى مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هى ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) فحتى فى هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان فى موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان فى موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها فى الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها فى النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على أنها) أى أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على أنها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شئ وصارا بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح فى الحواشى (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما فى محل نصب على الظرفية كما

أحد وهو لا يصح لانه ليس بعمل وفيه انهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بان ذلك بالمعنى المصدرى (قوله نحو ان لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام فى الامالى قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لا تجوع ولا تظمأ ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب فى الآية تجنيسا أخبر من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعرى تجرد الظاهر من الغشاء فجانس فى الآية بين التجردين وكذلك الظمأ حر الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اه وفى البرهان فى اعجاز القرآن لابن أبى الاصبع فى باب التوهم ان الثعلبى حكى فى التتمة ان سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبى فى قوله

وقفت وما فى الموت شك لواقف * كانك فى جفن الردى وهو نائم

تمر بك الابطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وثغرك باسم

وقال له كلاما معناه انك فعلت فى تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز الصدر الثانى وبالعكس كما فعل امرؤ القيس فى قوله

كأنى لم أركب جوادا للذة * ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال

ولم أسبأ الزق الروى ولم أقل * لخيلى كرى كرة بعد اجفال

وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى وذكر ما يدل على أنه يوهم فيهما عدم الملاءمة وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بان يقال كالاعمى والبصير والاصم والسميع لفسد المعنى وان حصل الطباق فى اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه به الى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتلى ومعافى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل فى الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظمأ لوجب أن يقال وأنك لا تعرى فيها ولا تضحى والتضحى البروز للشمس بغير سترة فمعناه التعرى فلا وجه لعطفه على ولا تعرى وفى نظم الآية ضم نفى العرى لنفى الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أوجبت البلاغة تأخر ذكر الظمأ عن الجوع وتقديمه على التضحى لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفى الجوع ويتأخر ذكر التضحى كما تأخر ذكر العرى عن الجوع لان التضحى من جنس العرى والظمأ من جنس الجوع وانما ذكر التضحى وهو عرى فى المعنى لفائدة هى وصفه الجنة بانها لا شمس فيها لان التضحى مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الاعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا بظاهره ينافى قوله أولا

والفتح على انهام ركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الفتيحي رحمه الله بعد لامنافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين (قوله والكسر على ماحكاه الخ) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبنى على الفتح والمعنى لابد من الاتيان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولاجرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح التسهيل لاجرم معناه لابد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لابد ولامحالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لاجرم لا تينك * (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحلقة) وانما لم تزحلق في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذى هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشرى عبارة غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال كونهما بمعنى واحد يقتضى صحة التاكيد اللفظى وهو ليس بمكروه الا أن يقال مدار اللفظى على تكرير اللفظ بعينه او بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الزرقاني احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في افتتاحه قاله الدماميني واعترض في ذلك الشمني بان الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغنى والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للمفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز ٢ وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة في قولك جاء القوم نسبة المجىء الى القول وكلهم قد أكد ذلك يعنى أن المجىء مقدوقع من جميع القوم لامن بعضهم فالتاكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا القائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان فى افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغنى ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التاكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالقسم عنده فكانه سابق والتاكيد ليس في الابتداء وأورد انما فان السكاكى ادعى ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللشمني في ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجتمع بين كلمة الا وبالتوكيد للنسبة كما في قراءة ألا يا اسجدوا ان قلنا ان يا ليست داخلة على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تاكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التاكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني واورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتاكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذى كان قبل دخولها فاكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تاكيد في افتتاح وأجاب

٢ قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التى بايدينا ولتحرر هذه العبارة

انتصب عليها حقا في قوله

أحقا ان جيرتنا استقلوا * فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفى حق وقد جاء مصرحا بفى كقوله * أفى حق مواساتى أخاكم * وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها في ومن آياته أنك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها في أولم يكفهم انا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم) فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لاتزاد في أول الكلام وعلله في المغنى بان زيادة الشئ تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسى عن القول بزيادة لا في لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادى في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه في المغنى عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) في التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لابد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لابد من ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لا تينك) ولاجرم لقد أحسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا فجاءة أو قسم * لالام بعده بوجهين نمى

مع تلو فا الجزا وذا يطرد * في نحو خير القول انى أحمد

* (فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان أصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم

من ذلك الشمني بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتأخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصالة والا فماله صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتعليل نسبي (قوله لم تدخلهما اللام) أي الا على ماقاله الموضح في الحواشي عما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءيها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ماوجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا لهو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء ونظر نافرأينا المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك أي كون القصص اسما بخلاف نحيي نعم لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لا سواء على لا متشابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أي ان واللام (قوله لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والفراء) قضيته ان الفراء يقول ان نعم فعل وفي الشذور انه يقول ان نعم وبئس اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي مما دل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ماعليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بحث الافعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه ان ماسلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع ان في كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ماعليه المحققون والشارح في نعم على ماعليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للانشاء انه ليس المراد الاخبار عن ترج سابق

معمولها عليها وانما لم تدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك لعلى خلق عظيم) وان زيدا لعندك اما اذا قدر متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنحن نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو ان لدينا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حزام بن غالب بن حارث العكلي.

(واعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولاسواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوي وكان حقه أن يقول للاسواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

الثاني

الثانى والفرق لا يخ (وأجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضى المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزنى بغين معجمة مفتوحة وزاى ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيدا لقام) بدون قد ظاهرة (ففى الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصرى والكوفى) اتفقا (على منعها ان قدرت) اللام (للابتداء) لا للقسم (والذى نحفظه) نحن وهو المنقول فى المغنى (ان الاخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هى لام القسم فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام والصواب عند الكسائى وهشام الكبير اه كلام المغنى الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائى ويشترط فى الخبر أيضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانبارى (الثانى) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائى والفراء عن كلام العرب انى لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس فى الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد

(قوله والفرق لا يخ) قال الدنوشرى أقول الظاهر فيه ان نعم اختلف فى اسميتها بخلاف عسى فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها وزن الاسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقانى واستشكاله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشرى هذا اشارة لقول ابن مالك وقد تليها مع قد الخ لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضى) قال الزرقانى قال الدمامينى وأيضا فالفعل من لعسى أن يقوم ونعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالى فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه فى الحال انتهى قال الشمنى أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضى الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول فى المغنى) قال الزرقانى ان قيل ما نقله فى المغنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف لحفظه يجعله الشارح مقوبا ما لحفظه فالجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقانى أى لان لام القسم فى مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه فى محل رفع خبر لان وهى مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدمامينى وفى قوله لان لام القسم فى مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائى وهشام ما بينه الدمامينى لان اللام للابتداء (قوله ويشترط فى الخبر) قال بعض الفضلاء وا التردد فى الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لا يتأتى اذ الخبر فى هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع فى شئ من كلام العرب كذا فى الهمع وحينئذ فمثل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثانى صفة للاول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقانى أى على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا لان تأته يأتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبيه على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لانه شرط لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله ورده المصنف بما تضمنته الآية التى ذكرها الشارح (قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته ان خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفى كلام السيوطى ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح فى النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا لزورك فهو مندرج فى عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغى ان

يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع قال الشهاب القاسمي وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمي قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قوله وزيدا أجله أحرز) مثل بمثالين لان الاول تقديمه جائز والثاني تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف في نحو كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعت ولعل المراد ان ماذكر أصل وضعه وقال في المغني ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه اسم ان في المعنى) بيانه ان هو في قوله تعالى ان هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذي هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا

بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامه آكل (و) بخلاف (ان زيدا عمرا ضرب) لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (في هذه) المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح في الحواشي وينبغي أن يجري خلاف في ان زيدا لطعامه لقد أكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا أجله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اه (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد ان (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة أو عن معموله) أي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أو جارا ومجرورا (نحو ان في الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز أن يقال ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل به بين الخبر والنعت وانما دخلته اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر او ما أصله المبتدا والخبر (نحو ان هذا لهو القصص الحق) هذا (اذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين متأخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو اني لوزر

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

والثاني الاسم واليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

فصل

انما يظهر لو كان اسم ان في مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام في اسم ان انما تدخل اذا تقدم عليه الخبر وأيضا يبعد ان يعطى حكم لشئ مطلقا لكونه في معنى شئ آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشئ الا بقيد فليتأمل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) اذ الحق انه لا يتقدم على المبتدا وقال الدنوشري قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تامل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع ان شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدا ويرد عليه ان كلام المصنف في دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة بدليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ماذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شئ نعم ان أجاز أحد ان هو لقائم زيدا احتاج الى الرفع فتدبر (قوله لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب) قال الدماميني هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير باسماء الافعال بل ما ورد على الاول يرد على الثاني وكذا القول في أل الموصولة انتهى أي لان المصنف في المغني نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضي أنها لا محل لها وفيه وقفة لانهم قالوا الظاهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر (قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدنوشري ولا تدخل على غير ماذكر الا في ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما يأتي في بحث إن المكسورة المخففة ان اللام التي بعدها عند اهمالها هي لام الابتداء خلافا لبعضهم وهي داخلة على خبر المبتدا في نحو ان زيد لقائم

فالواجب تقييد اطلاقهم هنا بما قالوه هنا فليتأمل * (فصل) * (قوله من الجمل الاسمية) قال الدنوشري انما قيد بذلك

(فصل وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الاحرف) المتقدمة (الا عسى ولا) فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان وان وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المغنى وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وأن (نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن (نحو (كأنما يساقون الى الموت) ومثال لعل قوله * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * ومثال لكن قوله * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * (بخلاف قوله)

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها (الا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فانهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز اعمالها) استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) حملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو النابغة الذبياني

(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد)

روى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

فحسبوه فالفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد
فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (وندر الاعمال في انما) نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهي أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما (مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة فلا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فأطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت لان الكلام معهما غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

لان التكفيف يقتضي انه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك انما يتحقق في الاسمية والظاهر من عبارتهم أنها كالقسط لها (قوله فمثال الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظر اذ نصب التقدير فمثال ان وان مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد ان يكون لا معنى له فتأمل (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز اعمالها) قال في الزرقاني أي وعلى الاعمال فيجوز ليتما زيدا ألقاه ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يخرجها عن الاختصاص الا عند ابن أبي الربيع فظاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله في المغنى ان احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال (قوله يحتمل أوله الاعجام) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت وقوله والاهمال أي فيكون معناه فشرعه وهذا الثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتأكيد بخلاف الثاني

(فصل) (قوله ان الربيع الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال فى الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشرى واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أى ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقانى قال الرضى والوصف وعطف البيان والتوكيد كالنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء فى جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرئية نحو لا غلام رجل فى الدار الا زيدا انتهى وقوله والاصل الجواز اذ لا فارق مخالف لكلام الشاطبى فانه نقل ما قاله الرضى عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور فى النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائرها وهذه المسئلة كانت سبب عمى الاعلم ساله بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضع فى العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء فى عينيه انتهى وفى شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب فى قوله تعالى قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربى بالتاويل الذى فى العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا بيقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول فى المعنى مثله فى قوله انا لا نضيع أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمى لا يخفى ان هذا انما يتاتى بناء على ان هذا العطف من عطف المفرد على محل اسم ان الزائل بالنسخ وانه لا يتاتى بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف

(فصل ويعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجىء الخبر وبعده كقوله) وهو رؤبة

(ان الربيع الجود والخريفا * يدا أبى العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجىء الخبر وهو يدا أبى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجىء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابى العباس السفاح أول الخلفاء من بنى العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة فى الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبى العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الاحرف (بشرطين

استكمال

المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غيره موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتامل وانظر قوله ان الزيدين استحسنهما شمائلهما هل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبى الذى هو الخبر هذا وقال اللقانى أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سيأتى (قوله بشرطين) قال اللقانى اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضى ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الفساد الذى ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا تمت الخبر على العطف فاما ان تاتى للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولقائل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرا معطوف على محل زيد وله خبر مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله لم يات الفساد قال الشهاب القاسمى هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضى من ان العطف على محل اسم ان لانتفاء الفساد الآتى بيانه قريبا حينئذ أما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعلى المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضى المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتامل وفى شرح التسهيل لابى حيان ما نصه وتلخص ان فى العطف حالة الرفع مذاهب أحدها انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثانى انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان فى موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما عملت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن فى الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشىء من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يتفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما عملت فيه اعتقد انه من عطف المفردات قال من

نحا الى هذا المذهب الاصل فى هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا
اذ ذاك الخبر المحذوف فى اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده
فى اللفظ الا مفردا انتهى وهو يخالف ما قاله الرضى ويوافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد
هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى خبر واحد ويدل عليه تعليله فتامله ثم عرضت قولى مراد الرضى
الخ على شيخنا الجبرتى فوافق عليه وقول أبى حيان ولم يقدر واذ ذاك الخبر المحذوف فى اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل فى اللفظ كما
وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضى وجوب الحذف فليتامل * (تنبيه) * يعطف على اسم لا بالرفع قبل
الاستكمال وبعده كما فى المغنى وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز فى أصله (قوله عما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل
لتغييرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة
لا يمتنع أى جملة كانت الا
ان يقال انها تغير الجملة
انشائية وهو لا يعطف
على الخبر فليتامل (قوله
بل على انه مبتدأ الخ) قال
اللقانى يرده أنه لو كان
صحيحا لم يختص بالاحرف
الثلاثة اذ غاية ما يلزم فى
غيرها عطف الانشاء على
الخبر وهو صحيح عند غير
أهل المعانى ولتعين ان
الجملة اذا قدمت على الخبر
تكون اعتراضا لا معطوفة
مقدمة اذ المعطوف لا يتقدم
فليتامل انتهى ويأتى فى
كلام الشارح ان وجه
الاختصاص منع عطف
الخبر على الانشاء ويأتى
ما فيه للشهاب ثم هو ليس
بجائز عند أهل المعانى
اتفاقا ولا مطلقا كما يأتى
فى المغنى وغيره واقتضى
كلامه ان الاختصاص
بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعين
ان الجملة الخ مبنى على ما نقله بعد عن الرضى لا على ما قاله المصنف وما يأتى عن ابن عصفور تامل (قوله والعامل اللفظى الخ) قد يقال ان
وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لانه يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما أفاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من
عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك
بل يحتاج أشار الى وجه الشرط الثانى بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال
الشهاب القاسمى وأقول لا يخفى ما فيه أما ما أجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون
الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسم ان
وخبرها الآن يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن) عما لا يغير معنى الجملة (نحو ان الله برىء من المشركين ورسوله) فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برىء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (فان لنا الام النجيبة والاب)

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بى فى التسامى خؤولة * (ولكن عمى الطيب الاصل والخال)

فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا

* وألحقت بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برىء وانا الاب النجيب والخال الطيب الاصل (أو) على انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برىء أى برىء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل فى قولك (ما جاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاءنى وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجوده والرافع لمحل الاسم (فى مسئلتنا) التى نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو ان وأن ولكن والعامل اللفظى يبطل عمل العامل المعنوى فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

الجمل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجمل فلانه انما يأتي على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتامله انتهى وأقول بقي انه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تخريج الآيات التي استدل بها الكسائي والفراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الاول لدلالة الثاني فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتي عن اللقاني الاشارة اليه وبمجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا أن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وانما ارتكب ذلك عند الحاجة اليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضى الى جعل ذلك منهجا وعما وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا لازم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشري قال السيد عبد الله في شرح لب اللباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان ولكن وان فبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائي و) تلميذه (الفراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها لغريب)

فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند أبي زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين

(والا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة) ما بقينا في شقاق

فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تأخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب أخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان في نقل المؤلف اه فيجيز ان كان الاسم مبنيا (كما في بعض هذه الادلة) المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين

لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو ان الذين الخ) قال اللقاني كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا اراد الذين آمنوا بالسنتهم وهم المنافقون والوجهان في يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد بأهل الكتاب آمنوا بمحمد أي بأمن آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجواز بان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فمن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جزاؤها وأقيمت علته مقامه تقديره من يكن بالمدينة فليس فاني لا أمسي بها الا في غريب عازم على الارتحال وفيه مبالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أي بان لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي غير ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديري على ما قدمه

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه ايماء الى ان التعبير بمخالفة الاعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الاخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر اذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم انه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الأعراب ولعله يلتجئ الى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بانت سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه الغنري بان الخبر المقدر للعطف على خبران يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا أعني المعطوف على محل اسم ان وغاية ما نقول ان المعطوف على خبران في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا الا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا الا خبر الان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا للزم العطف على معمولي عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على ان العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم ان باعتبار المحل وأما اذا كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللقاني لا يخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبح بمكان والاولى ما في الرضي من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جاز جمعت وفشاغيبة ونميمة (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدا بعد اللام أي فهو غريب تامل (قوله فانها التعظيم الواحد) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المغني (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني انها بمنزلة تكرير الفعل أي أرجعي أرجعي أرجعي

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل أما على القول بالترفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فاهربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الادلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابئون محذوف (أي والصابئون) والنصارى (كذلك) والاصل والله أعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الاول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبران محذوفا لدلالة خبر المبتدا عليه (كقوله

خليلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان)

فحذف خبران لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف أي مريض وأنتما دنفان والتوجيه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (ويتعين التوجيه الاول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فاني وقيار بها لغريب) والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول (لاجل اللام) لانها لا تدخل في خبر المبتدا (الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله * أم الحليس لعجوز شهربه) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الاول (في قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير (لاجل الواو في يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (الا ان قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فانها للتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الاول أيضا ويصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا قلت أجاب عنه

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لا صحة له بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تأمل (قوله على ان الاصل وأنت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلاستدعائه ان المقدر انما كد للشوق لجملة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ماسيذكره بعد وأما معي فجملة وأنت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادر وأما الحذف من الاول فلاستدعائه تمني انه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتني وفيه انه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان التمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى ويأتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لرد بعضهم ما قلنا بانه يلزم عليه انه تمنى في حال كونها معه وجودهما في بلد ليس بها أنيس والمراد خلافه لانا لا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا أن يقال قدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه * (فصل) * (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقاني فان قلت هل يجوز في المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الامر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى والیه وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديدها فهي بمعنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد انه خبر وطي لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزمخشري سؤالا في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجار بمضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارته فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فما قاله الزمخشري مشكل لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة أو اضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

في المغني فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان وأما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان او أن أو لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج

(ياليتني وأنت يا لميس * في بلد ليس بها أنيس)

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره و(ان الاصل وأنت معي والجملة) من المبتدا والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قلة فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال * وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر * وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فأنا مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا اه

* (فصل * تخفف ان المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

والیه یشیر قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلا لما ليوفينهم) ربك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وتلزم اللام اذا ما تهمل * حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفيا (نحو ان زيد لن يقوم) ومنه

* ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن) ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من أبي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذا قال كانت وصرفها مراعاة للحي والى ذلك أشار الناظم بقوله

و ربما استغني عنها ان بدا * ما ناطق أراده معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا ورد مع المخالف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك ما زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا أنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بابصارهم (وان نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخولها على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية ألا ترى أنها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن مذكوران بعده لدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل (شلت يمينك ان قتلت لمسلما) * حلت عليك عقوبة المتعمد

فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها أخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على ان قتلت لمسلما (ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش) فانه أجازه كما قاله في المغني وزادهنا (والكوفيين) وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة

ما قاله الدنوشري هو معنى كلام الفخر ومجيء الخبر موطئا أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز اعمالها) قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم من ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هنالك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشري وذكر الرضي ان ما زائدة أتي بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشري يقتضي ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشري واذا عملت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو ان زيد لن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني يفسدان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمتنع ما قاله بان الاتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشري يرده ما مر انها لا تدخل على الماضي الا بقد خلافا للاخفش وهشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجمهور يرد هذا

ويحملون ماورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود وقال ان لبثتم لقليلا لاحكاها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جاء لخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ (وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما وأجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بان ذي موصلا

(فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا اعمالها في المضمر لئلا ينحط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا أنه لا يكون الا للشأن (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمر وذي الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ أو المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلأ أي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرع بالمطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد او دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانه يجيء بعد ان باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قوله على ان ان نافية) قال الدنوشري يشكل عليه نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم اللهم الا أن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح لب اللباب للسيد عبدالله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معمول الخبر

(فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري الفاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها) قال الدنوشري الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به المضي والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضي بين ان بالكسر وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كانها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى (قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءة نافع

(قوله وهو الصحيح) قضيته ان فى ذلك خلافا ولم يذكر فى المغنى فى الباب الرابع فى الكلام على ضمير الشان الاشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه فى الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية وفى بعضها الانشائية وعدمن الاول خبران وضمير الشان ثم قال وينبغى أن يستثنى من ذلك فى خبرى ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من قرأ أن غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة اذلم يلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن أن يقدروا الخامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل فى غيرهن الخ) قال اللقانى ان قيل ما السبب فى الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور أجيب بانه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لاتقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن اذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضى أو بحرف نفى نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لايفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شئ لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتامل انتهى وممن صرح بها أيضا ابن مالك (قوله أو لئلا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس لا للتعويض بلزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت وأهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض هنالك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لايخلو عن نظر كما يأتى (قوله ولما كان التغيير الخ) لاحاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبى فانه يعلم منه بعد التكلف فى تأويله فانه قد ينازع فى قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد فى الاسم والفعل وهو حذف احدى النونين والاسم وغاية الامر انه فى الاسم

(٣٠ تصريح ل) جئ بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفى الحقيقة الاسم محذوف وطالقائم الاكثر يتخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم اذ التغييران موجودان بالنسبة لهما ولم يقم شئ مقام حذف الاسم غاية الامر انهما حملا على الاسم لشبههما له فى الجمود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان الانسب مجاراة لما سلف أن يقول ولما لم يسد شئ مسد الاسم فى الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم وأما الفعل الجامد والدعائى فهما محمولان على الاسم لشبههما له فى الجمود (قوله أو نفى بلا) قال الدنوشرى ان قلت لا فائدة فى الفصل بها لوقوعها بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضى قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل على مواضع لايدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا فى مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك انهما ليستا ان لانها بعد فعل العلم تحتاج التمييز لان المصدرية لاتقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده معا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهى مخففة أو فعل ظن فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فصدرية فالمخففة اما أن لاتشتبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيأ وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهى تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به فى غير لا تأكيد دفع الالباس وقال الزرقانى قوله لئلا يلتبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لاتميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لاغير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر

تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل فى غيرهن) ليكون عوضا عما حذفوا من انه وهو أحد النونين والاسم أو لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقد) لانها تقرب الماضى من الحال (نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم أن سيكون أو نفى بلا أو لن أو لم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) فى قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد) لو نحو) وأن لو استقاموا (أن لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفى وكل منهما اما ماض أو مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفى ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أو لم أو لا وأما لو فانها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع كما مثلنا (ويندر تركه) أى الفصل بواحد منها (كقوله

علموا أن يؤملون) فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

والقياس علموا أن سيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك ياموسى أى قد

المقام *(فصل)* (قوله فيبقى اعمالها) أى وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقانى ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه (قوله أى كأن مكانها) قال الدنوشرى أى فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أى انها جميلة جدا فاذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان وظبية مبتدأ وتعطو خبره والجملة خبران ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه كل شجر له شوك (قوله ضمير الشان) قال الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة أو الاسم أو الخبر أو اثنان منها أو الثلاثة ثم ذلك اما جائز أو واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سيبويه عقد له بابا فقال باب ان مالا وان ولدا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه ان المراد حذفها اما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدمامينى انه قال فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير سيبويه تزعمون أنهم شركائى وأقول ليس فى ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمامينى قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسيأتى فى أول باب الاستثناء ان الكسائى ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم ويبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى أختها الساكنة النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدا ان محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف أو خيرهم منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

أو بيت مسؤلك (ولم يذكر لو فى الفواصل الا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالاحسن الفصل بقد أو نفى او * تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم ان الفصل بها) أى بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أى غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التى فيها وبما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فلينظر

(فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحابا للاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله

وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله) وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى انه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله أبو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باعث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المقدمة علباء بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها

ويوما توافينا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم)

يروى بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على ان الاصل كظبية وزيدت أن بينهما) أى بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أى حسنه وتعطو أى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليله فى ان المخففة (كقوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان) فثدياه حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه

سيبويه هكذا ورواه غيره وصدره مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وتندبا صاحبه كعقين في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ❊ ب فمحذورها كأن قد ألما

ففصل بين كأن وألما بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الالمام وهو النزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليباين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

❊ (هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة) ❊

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من أربعة أوجه أحدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكونه لا محمولة على أن في العمل انحطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لا زائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسره (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

خبرهم زيد اه وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقسي عن أبي البقاء رده بان ان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عاملين انه بعيد ❊ (هذا باب لا العاملة عمل ان) ❊ (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لا في أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها لمخالفتها لها في بعض الاحكام (قوله فلا لتاكيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بان نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية والتجرد عدمي وليس المراد انهما اجتمعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستفادا قبلها الا ان يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها لتاكيد النفي انها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد ان لا تدل على تاكيد أصلا حيث جعلوا الاريب فيه مما لا تاكيد فيه وللفنري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لتاكيد الاثبات) ذكر في المغني في ما في الكلام على سبب افادة انما الحصر ان ان لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون الا مظهرا) يغني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز أن يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وأن يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في ان لا لنفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الاَن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان قلت هل هذا الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه اياه فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بال الجنسية فاخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر) قال الدنوشري معناه ان النكرة متضمنة معنى من لا انها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه لتنصيص نفي الجنس (قوله وان يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباله ولا غلامي له ولا مسلمي اه فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قولهم لا أبالي ولا أخالي فلو كانوا قاصدين الاضافة لقالوا لا أب ولا أخ لي فيظهرون الباء والخاء اشعارا بانها متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك باثبات الالف والاب والاخ اذا أضيفا الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أبي ثقل التضعيف لاجل الادغام في ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو ولكسرتها لاجل ياء المتكلم وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم

نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وان لا يدخل عليها جار) وهو المرادبة ولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (وان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا لابي عثمان فانه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه لا يبنى وقد جاء في السعة لا منها بدا بالنا مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وان يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسيأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها

تسكن الواو وتقلبها ياء
فتقول أبي فلو فصلت بين
الالف وياء المتكلم أمن
التضعيف المستثقل
فاعادوا اللام المحذوفة
كما يعيدونها في الاضافة
الى غير ياء المتكلم نقل
من كلام من ذهب الى
ان لا أبالك وشبهه الاسماء
المضافة وفي الغسرة لم
يفعلوا ذلك مع غير اللام
من حروف الجر اه

باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده * (تنبيه) * قال في التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف اليه من ألف ولام وقال في الشرح قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو

بكيت على زيد ولا زيد مثله * بري من الحمى سليم الجوانح

الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعامل بذه المعاملة مسميات كثيرة كابي حسن وقيصر فتقديره بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثبتة المثلية في الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير مثل لم يقع مثل خبرا للا في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله * لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فبطل تقدير مثل في هذا البيت فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلا من المثلين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والمثبتة مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال انها أحط رتبة

٢ قول المحشي هذا معني ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازنى والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) فى الاسماء شيا (وشذ اعمال) لا (الزائدة فى قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ＊ اذا للام ذووا أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفى بلم وامتناع النفى اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا فى نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادى ان لا اذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغير نفى الجنس بل (لنفى الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفى هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفى واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفى الواحد ونفى الجنس وهو الظاهر لان النكرة فى سياق النفى تعم فاذا أردت نفى الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفى الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيا و(خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ) بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة و يعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلا شئ بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها فى موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنى فى كتاب القد وقال فى الخاطريات ان لا تصب شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابى على وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (و وجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) فى الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبتها لعموم أو لان العرب جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لابد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (واغتفر لم تتكرر) مع المعرفة (فى قولهم لا نولك ان تفعل و) فى (قوله

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما ＊ لا أنت شائية من شاننا شانى

للضرورة فى هذا) البيت واللام فى للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى واغتفر عدم تكرر فى لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول فى موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت

من ان كما تقدم وقد قيل ان ان لا عمل لها فى خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اه وأصل هذا الدماميني فانه قال ينبغى ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون فى ان التى لا محمولة عليها انها لا عمل لها فى الخبر مطلقا فاظنك بهذه اه وكلام المغنى يشعر بان المراد اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لانها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضى ان يكون الرفع بها الا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقانى ظاهره انه مرفوع بالمبتدا وهذا لا يتاتى الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أى لا فى اللفظ ولا فى المحل وأما اذا قلنا انها عاملة فى المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدا يعمل فى الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جنى سألت أبا على فقلت الزائدة لم أولا فقال لم نا لم زائدة فى كلامهم فيجب ان يكون لا هى الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشرى هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تحول الخ) قال الدنوشرى مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل (قوله وان ما بعدها خفض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشرى الظاهر ان لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها وفى ما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل

بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وأزال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شانى آخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة والمتعلق به وما موصول اسمى ولا نافية وأنت مبتدا وشانية من المشنئة خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى أشاء الذى شنئته حتى لا أزال شانيا للذى لا أنت شانئته من شاننا أى أمرنا (ولتاول) معطوف على للضرورة (لا نولك بلا ينبغى لك) ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه فى معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وأن تفعل سد مسد خبره كما فى الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوى وقال ابو حيان والذى أذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدرى كيف يتاتى أن يقول هذا مع قوله أن لا نولك مؤول بلا ينبغى لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادمسد الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك أن تتناوله اه فسقط بالتاويل فى المثال ودعوى الضرورة فى البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك أو مكرره

(فصل) واذا كان اسمها مفردا أى غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح ان كان مفردا) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث فالاول (نحو لا رجل و) الثانى نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجال) ولا هنود والى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا (و) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور (ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله من الشنآن) قال الدنوشرى قال الشيخ ابراهيم السفاقسى فى اعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ بشنا شنا وشنآنا مثلثى الشين فهذه ستة ومشنوءة وشناءة ومشنأة ومشناة ومشنا ومشنئة وشنآنا وشنآنا فهذه خمسة عشر وهى أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكى الجوهرى شنا بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله الا ان يشذ شئ كالشنآن وفيه قراءتان احداهما بفتح النون والاظهر فيه انه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالنزوان والغليان وقل فى الصفة كقطوان فى الحمار العمر السير وعدوان فى الفيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ما هاب الرجال ظلامتى * وفقات عين الاشوس الابيان والاخرى بسكون النون والاظهر فيه انه وصف فقد حكى رجل شنآن وامرأة شنآنة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنآن وشناى وقياسه ان يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد المتعدى واللازم نحو فغر فاه أى فتح وفغر فوه أى انفتح وجوزوا ان يكون مع السكون مصدرا وقد حكى من مصادره وجاء فى غيره قليلا كلويته ليانا وقال الآخر

فما الحب الا ما تلذ وتشتهى
وان لام فيه ذو الشنان وفندا

وأصله الشنآن فحذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا انه مخفف من شنآن المحرك لكثرة توالى الحركات فان قلنا فى الآية انه مصدر فالاظهر انه مضاف للمفعول أى لا يحملنكم بغضكم لقوم ويجوز ان يكون مضافا للفاعل أى بغض قوم اياكم وقيل انه وصف معناه شنآن قوم أى مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان فعله متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولتاول لا نولك بلا ينبغى لك) قال الدنوشرى قد يقال ان الاسم الذى هو نولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذى هو ينبغى يدل على حدث هو الانبغاء أى الطلب وعلى زمان ولا شك ان النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أى غير الماضى الذى ليس دعائيا قال الرضى يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أى لقيت مرحبا ولا رحبة وصعت مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل أولى فكانه قيل لا سلمت سلاما واذا دخلت على نولك كما مر واعلم تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو وقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظة شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشئ أو بحرف الجر أى حرف كان نحو كنت بلاشئ وغضبت من لاشئ أو انتصب نحو انك ولاشيا أو ارتفع نحو أنت ولاشئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بما عمل الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يتجر اذا لم يكن لفظة شئ الابهام بين حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين *(فصل)* (قوله نلذ)

بالنون ماضيه لذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيا) قال الدنوشري أي فتحا الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه يفتح لان الحركة الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المغني أن كلا من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر الناسخ الخ) قال الدنوشري صريحه أن قولهم انه نفس

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما أن فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عصفور وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص) ما حاصله (انه لا يجيز فتحه بصري الا أبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح الا شيأ قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح (و) بني (على البناء ان كان مثنى أو مجموعا على حده) أي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة

(كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا) * ولكن لوراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية ألف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز أمر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت وراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله

يحشر الناس لابنين ولا آ * باء) الا وقد عنتهم شؤون

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانها بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فامسي وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال الا لا من سبيل الى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

أمارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمته بداه من ان ما اذا بطل نفيها بطل عملها اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل باعمالها مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولي قال الامام السعد في المطول قولا من الاشكال ليس بالخلي

خبر ما أن يقترن بالا يجوز فيه الواو حيث خلا وذا مخالف لما تحررا وبين أهل العلم قد تقررا من أن ما اذا بالا يبطل نفي لها فانها لا تعمل

اه بقي ان كلام الشارح صريح في أن لا تعمل مع انتقاض النفي ويرشحه أنه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام في شرح الكافيه باشتراط ذلك وهو القياس وسيأتي

في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد عنتهم شؤون حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضي التالي الا بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التثنية على المثنى وهو الذي والتي لان الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع

واعترضه ابن الصائغ بان المتضمن لمعنى من اسمها ولانفسها الا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم اذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله

* أثورما أصيد كم أم ثورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وأما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (وأما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالب علم ماقوت وأما لا أبالك فاللام زائدة لتأكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ماقبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أي شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وماذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني

(فصل * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين) من السبعة (وقوله)

(قوله واعترضه ابن الصائغ الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول النكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لامكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراد من قال انهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمغني ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله فتولى غلامهم ثم نادى * أظليما أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا اظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبالي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله (ما اتصل به الخ) مشكل لشموله للمنعوت اذا النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ماذكر غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو مأخوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق ويجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية دفع التكرار وقال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأي البصريين ممتنع ولعل السر في العدول وهو عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا مبني على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومر ما فيه فتنبه له ونقل اللقاني عن الرضي ما يستفاد منه الجواب بابسط من ذلك فقال قوله فمعربان ان قلت فما تصنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضي ان الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع أو غيره *(فصل)*

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجويز النحاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

وهو عبيد الراعي بن حصين   وما هجرتك حتى قلت معلنة * (لا ناقة لي في هذا ولا جمل)

وبرفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت مصرحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضربه لبراءتها منه (والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله

هذا لعمركم الصغار بعينه * (لا أم لي ان كان ذاك ولا أب)

واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة ابن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة (وقوله) وهو جرير يهجو عمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس

بأي بلاء يا نمير بن عامر * وأنتم ذنابى (لا يدين ولا صدر)

بأي متعلق بمحذوف والتقدير بأي بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة أي أتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم رؤوسا بل أتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الاول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن ابي الصلت في أحوال الجنة

(فلا لغو ولا تأثيم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثيم من أثمته اذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد (والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس

(لا نسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معا أي لا حول ولا قوة لنا أي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده ان يقدر لكل واحدة منهما خبر أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت في لا الناصبة اسمها فيجوز أيضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلا خبر عن الاسمين ان

(قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي ليسوا رؤساء كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن الوردي وغيره ان القافية وان الرواية * اتسع الخرق على الراتق (قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك جلس وقعد زيد فاعلا بهما لان العاملين متماثلان مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل بأحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفي المثال المذكور ليسا كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب الحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال الدنوشري قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لا في الموضعين أولا فيهما عاملة عمل ليس (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقاني الملغاة هي التي كانت عاملة عمل ان وألغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فلا يتأتى ما قاله الا على الاول وهو انها ملغاة على انه على سيبويه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني فيجوز ان يقدر لكل من لا الاولى والثانية خبر ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد لانهما عاملان متماثلان على قياس ما سبق اهـ بقي انه قد يقال ما المانع من كون الشيء الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما في معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهنا مختلف الا ان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا لفظا لانه في لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجويز المصنف في المغني زيد في الدار وعمرو بخلاف زيد قائمان وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا

قدرت لا الثانية تكرارا للاولى ومابعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن احداهما وخبر الآخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغنى في مسئلة لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة ومابعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة ومابعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى) المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر مابعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر مابعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من أثني عشر وجها وذلك لان مابعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة ومابعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر وجها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين وجها

قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عن الاعن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للامرين معا وقوله تكرارا أي زائدة ثم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي ان قيل هذا لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا اما اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم المتقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الآخرى الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بالتانيث مع ان مابعد احداهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لمعنى النفي المستفاد من لا الاولى (قوله ومابعدها معطوف) قال الدنوشري ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المفردات اتجه ان لهما خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقاني احترازا عما اذا لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبني على ان العامل في خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغي ان يقول والمبتدا (قوله ويجوز ان تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد لزم ان يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التامل احالة في المحال عليه ويلزمه الاجمال في المحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر في المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في المحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ينافي مانقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشري هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدا الا بما كان مرفوعا به قبل

دخولها ولينظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الاولى) قال الدنوشري هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشري قد يقال الاصوب الاتيان باذا لا باذا الآن يقال ان اذا هنا للماضي اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير في ارتدى وتأزرا على لفظ هو مفردا والعجب ان العيني لم يوجه الافراد في الضمير وقال ان الافراد في الفعلين كقوله تعالى اذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد في الآية اما لان العطف باو وعلى ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

وجها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وجاز في الثاني النصب) عطفا على محل الاول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى

* (فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بوصفت (متصل) نعت لمفرد (جاز) في الوصف المفرد (فتحه على انه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيء لا) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معا تضمنا معنى من وقيل انه أجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لانهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظرفين وظريفون يستوي فيهم اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي أو البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف ببارد صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد و(لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كمررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظي أو بدل (خطا) لان الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح

(فصل)

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللقاني هذا الضابط صادق بنحو باردة في لا ماء ماء باردا اذا بنيت ماء الثاني مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين وينافيه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثاني صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشري صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث ان كلا منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان مراد من عبر بانهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشري فان قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حركته بناء غير حركته الاصلية لاجل لا أولا قلت مقتضى النظائر التقدير اذ لم يقدر ان تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لاجل لا ويقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظي خطا) قال اللقاني وجه التخطئة ان التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التاكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجاب بان

كونه توكيداله ولابدلامنه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثانى بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال فى قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا واعترضه الموضح فى الحواشى بانه انما حى بالجامد توطئة للحال ليجرى على متبوعه اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره فى جاء زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) فى النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو) فقد الافراد فى المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل فى الدار ظريف أو لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيهن لانه يستدعى التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع فى هذا الباب حسن فى المعرب والمبنى لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفردا نعتا لمبنى يلى * فافتح وانصبن أو ارفع تعدل
وغير ما يلى وغير المفرد * لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(كما) تقدم (فى المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول فى جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما فى البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل لوجود الفاصل فى العطف بحرفه وفى البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أى لعمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل فى معرفة (نحو لا أحد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (فى المعطوف الذى لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوى بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسيأتى الخلاف فيهما

* (فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا) * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل فى اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل فى الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع والا حياء بالاوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفى وذلك اذا كان الاستفهام عن النفى (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) * اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

الواجب اعادة المادة وأصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى اهـ المقصود منه قال الشهاب القاسمى أقول ايش المانع من ان التاكيد اللفظى هنا اعادة الاول بعينه اذ التاكيد اللفظى هو ماء الثانى فقط ووصفه ليس من جملة التاكيد فالتاكيد بماء الثانى مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يتبين بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يتبين ان المراد به مقيد لا مطلق قلنا ذلك لا يضر لانه كما يتبين بالوصف ان ماء الثانى مقيد يتبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثانى فتقييده هو أيضا فليتامل (قوله لعدم مساواته للاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا فى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التاكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقانى أى كما جاءت النكرة وهى قوله تعالى أمرا فى المثال المذكور فهى حال موطئة لانها ذكرت توطئة للنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا اذ هو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشرا سويا (قوله وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين) أى بدون تنزيل لما مرّ ان اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصار بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد ان فى ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقانى هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لامكان بدل البعض من الكل (قوله وفى البدل بعامله) أى المقدر بدليل التعليل ويكفى فى الفصل التقدير كما فى الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله فى الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشبه به مرفوع ان محلا أى باعتبار ما كان قبل دخولها * (فصل) * (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقانى الا فيما يأتى عن الخليل وسيبويه

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ملاقاة أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليل حتى توهم) ابو علي (الشلوبين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل ألا القاص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واو وبين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا (التوبيخ) والانكار (كقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته) * وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوي أي انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال أرعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الاطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب تغيير بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعترضه الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا يفيد الانكار التوبيخي على النفي (وتارة يراد بهما التمني كقوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه) * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى أي أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلف في ألا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل ان ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما ان أتمنى لا خبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت) كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا أو شبيهه (وخالفهما المازني) والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما للمجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا واما صفة لاسمها راعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رد بانه (لا دليل لهما في البيت) أي الذي استدلا به (اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) للا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة) من المبتدا والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله

وأعط لا مع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

في الا التي للتمني من عدم الخبر ومنع مراعاة لا واسمها والغائها اذا تكررت (قوله وأدخل اذا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع في محله لا في موقع الماضي (قوله وأجاب الشمني) لا يخفى ان جوابه لا يلاقي جعل البيت شاهدا للقسم الذي أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب ان ولم يتعرضوا الا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم في الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا عليك أي لا باس عليك وتحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وام أبا الفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للامام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيا وأورد قوله تعالى قل أي شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لدلالة

شرع في ألا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد الا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيا فالاسمية (نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فالا داخلة على ليس تقدير الان يوم منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان) بالجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة * واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لا ام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فوت) أي لهم (قالوا لا ضير) أي علينا ولو ذكر جاز عند الحجازيين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون اذا كان مع الا نحو لا اله الا الله أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا التخريج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين)

هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على

التشبيه

الا آية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العز بن عبد السلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان حملناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهي يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان حملناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع لا الخ) أي ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للا على هذا لكن المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لان خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني أي على النكرة *(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر)* (قوله فتنصبهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقاني في باب ان وأجاب بنظير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني أي بمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل انه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور للتشبيه به اه وأجاب الكافيجي بانه

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب) وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر) في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا ❊ أعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد ❊ حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم

(وينقسم) هذا القسم المتعدى لاثنين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجىء وجد للعلم لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياد بن سيار (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) ❊ فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على أن) المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) ❊ والا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط) ❊ فان اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبنى للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر أي ان دريت ذلك فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر في) درى (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت بزيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا ادراكم به) فضمير المخاطبين مفعوله الاول والجرور بالباء مفعوله الثاني (و) القسم (الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبو سنبل الاعرابي

متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكان قولك زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لا حاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل القراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشري أي ليس هذا شأن الحال دائما وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبي لا يتعدى بقوله أعني رأى الخ (قوله وجد وألفى) قال اللقاني دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضي واما الاول الشئ على صفة وهو وجد وألفى وعدا من أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشري ❊ (فائدة) ❊ لا يستعمل ألفى الامر بدا وقال ويكون ألفى بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم ألفيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم الفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود عند السيرافي وقال قوله في الآية تجدوه أي تتيقنوه لا بمعنى أصاب والا لم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألفى (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال ان مجىء وجد بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اغتبط مع انه ينبغي أن يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

(قدكنت أحجوأباعمرو أخاثقة) * حتى ألمت بنانوماملمات

فاباعمرو مفعوله الاول وأخاثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصاري رضي الله عنه

(فلاتعددالمولى شريكك في الغنى) * ولكنما المولى شريكك في العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنامفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولي

(فقلت أجرني أباخالد * والافهبني امرأهالكا)

فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثاني وهالكا نعت امرأ والاقل في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان أباناكان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفي واسمه أوس

(زعمتني شيخاولست بشيخ) * انما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي درجا رويدا (والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) بتشديدها أي مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وافراد الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته لان العطف فيه باو وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) الثاني نحو (قوله) وهو كثير عزة

(وقدزعمت اني تغيرت بعدها) * ومن ذا الذي ياعز لايتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ماردبالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثاني لليقين (وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ماردبهما) أي بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا) * فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد في الحرب اذاجبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أي يتيقنون ذلك (و) الرجحان في حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابي

بجعل وعد فقد جعلهما الرضي لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها للقول بان الشئ على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجا وهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضي أيضا (قوله أخاثقة) قال الدنوشري ينظر هل ثقة صفة لاخا فيكون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف اليه بمعنى الوثوق اه‍ أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححة بخطه بجر وراو كذا رأيته مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعيني عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألمت بمعنى نزلت) قال الدنوشري هذا معنى مجازي اذ الالمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به اذا زاره زيارة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبي الطيب اه‍ وهو عجيب فقد قال في الصحاح الالمام النزول وقد ألم به أي نزل به ولم يتعرض لاستعمال الالمام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال يزورنا لماما أي في بعض الاحايين وفي الاساس ألم به نزل ويزورنا لماما أي غبا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أي أصلح حاله فعلم ان الالمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل في هب هذا الخ) قال الدنوشري قال في الصحاح وهبني فعلت ذلك أي احسبني واعددني ولا يقال هب اني اه‍ وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لرده تبعا للمغني فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا حمارا (قوله وافراد الضمير الخ) قال الدنوشري قف على افراد الضمير وتثنيته بعد العطف باو اه‍ أقول الذي نص عليه المصنف (وكذا في حواشي الالفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة ان أو التي للشك والابهام يفرد بعدها الضمير والتي للتنويع يطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك في بحث الجملة المعترضة من مغني اللبيب فقال في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهم والآن أو للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية الفاكهي في باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشري يعني المبني للفاعل وأما أرى المبني للمفعول فقال الرضي ويستعمل أرى الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أريت بمعنى أعلمت

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) * عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامرى

(حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) الرجحان فى خال (كقوله

أخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى) * يسومك ما لا يستطاع من الوجد

اخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم حموة الالم

أنشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلت نفسى ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق * (تنبيهان) * أحدهما (الاول ترد علم بمعنى عرف و) ترد (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه (و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأى أى المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الافعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيا) أى

(قوله وكنا حسبنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبينوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من أبيات فى الحماسة وبعد هذا البيت

فلما لقينا عصبة تغلبية * يقودون جردا فى الاعنة ضمرا

سقيناهم كاسا سقونا بمثلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض أبت عيدانه ان تكسرا

وهذه الابيات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى) قضيته ان الذى فى موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال فى المغنى فى بحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه فالذى فى موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو فى الدار انتهى المقصود منه وما كان يلقنه هذا البعض لاصحابه أشار اليه السيد رحمه الله فى أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامى فى باب الموصول فى اعراب ماذا صنعت فانه قال ما مبتدأ أو ما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللقانى قال الرضى لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فمعنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا القائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزأى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الاصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قاله فى شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتامله ثم ان الرضى ناقض نفسه فى باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان للمعنى تاثيرا فى باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعانى واللفظ واحد كما فى الصيغ المشتركة بين معنيين احدهما لازم والآخر متعد كاضاء وأظلم وقد عقد لذلك بابا فى الخصائص وذكرناه فى حاشية الالفية فى باب التعدى واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا فى موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الالغاء والتعليق وأوهم انهما يجريان فيهما وليس كذلك فاصنعه

لا تعرفون شيا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أي بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته) أي ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد وتختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة (وتأتي هذه الافعال) الخمسة (و بقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتأتي علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي أبصرته و بمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أي أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أي ضربت رئته وتأتي حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا أي غلبه في المحاجة و بمعنى رد نحو حجيت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته و بمعنى أقام نحو حجا بمكة أي أقام بها و بمعنى بخل يقال حجا بماله أي بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعتكفن به اذا حجا * أي اذا وقف وتأتي وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأنا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زبيد الطائي

يالهف نفسي ان كان الذي زعموا * حقا وماذا يرد القوم تلهيفي

اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت و بمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم أي طمع في غير مطمع وتأتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى له ليفترسه وتأتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتأتي خال العجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه و بمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس أي غمز في مشيه وغير ذلك (وانما لم نحتر زعم الايهام يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين العرب (الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدى لاثنين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى اني أراني أعصر خمرا فارى عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثاني و (كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه

(أراهم رفقتي) حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل أي انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم الى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي و (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تاويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل) قد

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقاني لا دليل فيه على أن رأى هذه متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلالا قال الدنوشري ويمكن أن يقال الثاني حال وفيه نظر ثم قال اللقاني وتارة الى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية الى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشري يقتضي أنهما فعلان وانما ذلك فعل واحد هو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف ثنى نظرا الى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد) الاولى اسقاط الضمير بان يقول وبمعنى ضرب ثم الاولى ان يقول وبمعنى ضرب رئة الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتي وجد الخ) قال الدنوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبي

والظلم من شيم النفوس فان تجد
ذا عفة فلعلة لا يظلم

وتأتي وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أي حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتتعدى الى واحد واذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفي الحديث مطل ذي الوجد ظلم وأعل الجدة كما أعل يعد والاصل الوجدة لانه مصدر وجد (قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا

يتوهم جريانها فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث لان معمولا هذه الافعال متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجود اتحادهما خارجا بين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بان نحو الفقير غنى صحيح أى الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجود اذ الوصف العنوانى لا يشترط وجوده دائما بل يكفى وجوده فى بعض الاوقات انتهى والبعض الذى نقل عنه هو اللقانى وأما ما أجاب به فقد ذكره المناطقة فى بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد فى شرح التهذيب بانه لا يناسب قواعد اللغة يعنى لان الوصف حقيقة فى الحال هنا وقال الشهاب القاسمى قد يجاب عن البحث بانه ان أراد شيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولاها الا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فان ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر واتحاده معه خارجا فان المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولاها كذلك فمسلم ولا يضر لان افعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدا والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أى ابن المصنف على دخولها عليهما لانه الغالب ولانه المراد هنا والا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمر الاعلى وجه التشبيه أى ظننت المسمى بهذا الذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو الاعلى وجه التشبيه المقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف فى الحواشى مما يتعين ان يكون من هذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا للنبذ لان الظرف لابد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لابد الخ لا يخلو اطلاقه من نظر وقد حرر الزركشى فى البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال فى الترجمة التى نصها ظرف المكان حجة عند الشافعى وقد ذكر انه روى مسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على ابنى بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه فى المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضى الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت فى المسجد

قد (تقع مصدر اللبصرية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضى الله عنهما (هى رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية (النوع الثانى) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناظم

وزعم انهما كانا خارجه لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر فى الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله فى الفعل الحسى يكون لهما بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قتلت زيدا فى المسجد فانت طالق لابد من وجودهما فيه وان ان قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول فى الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر فى شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله فى القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه أجنبى من الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الأصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما انه فى القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفى القذف بعكسه ووجهوه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمته وانها كما تحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقذوف فان قلت فهل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسى فى انه لابد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشرى فيهما خلاف فقيل (٢) تارة يتعديان الى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا والى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشرى صير وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذى هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أى نقلتك اليه وان كان بمعنى التغير الى وصف كما هو فى أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المحشى فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا ففيه سقط ولعله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهرى او ليستا منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال فى الرد على الجوهرى بما محصله فى القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله فى آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح حرر اه

عالما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خلخالا والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زيدا عالما أى صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا (قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم اختلفوا فى ترك فبعضهم جعله يتعدى الى واحد وجعل الثانى منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فالى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشرى أما الشطر الثانى فظاهر وأما الاول فلا يعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك قوله نظير نحو لا أبا لك حيث قيل ان اللام مؤكدة لمعنى الاضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) وغاية ما يفهم من هذه العبارة انه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الزمخشرى فى قوله تعالى وما هم بضارى به من أحد ان النون من ضارى حذفت للاضافة الى أحد ولم يضر وجود من لانها جزء من المجرور (قوله وقيل ٢٠٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقانى هذا انما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شئ والمناسب لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهى تاكيد لمثل الاولى اذ المؤكد بكسر الكاف وهو الثانى هو كذلك فى المعنى (قوله فداك) قال الدنوشرى الفداء يمد اذا كسر ويقصر اذا فتح (قوله لانه انما سمع الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك مثلا (فصل) (قوله لهذه الافعال) قال اللقانى المراد به مجموعها لا جميعها لما علمت من ان التعليق لا يجرى فى الظن ومرادفاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الالغاء فى أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار الى قول الرضى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن انتهى لكن منعه فى الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطى فراجعه ثم قال اللقانى ثم قول المصنف لهذه الافعال من قصر الاحكام على الافعال لا العكس اذ للافعال أحكام أخر خاصة فى الرضى ومن خواصها أيضا دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزأيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزأيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ويفيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الاحكام على الافعال يعنى أو ما ألحق بتلك الافعال قال ابن الناظم وقد ألحق بافعال القلوب فى التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسال واستنبأ فى قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما فانظرى ماذا تأمرين فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسالون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أى برق ههنا وقول الشاعر

والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا) فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلى

(تخذت غراز اثرهم دليلا) * وفروا فى الحجاز ليعجزونى

فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفى آخره زاى اسم واد قاله العينى وأنشده الموضح تخذ وما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل وفروا ويعجزونى راجع الى بنى لحيان فى البيت قبله وفى بمعنى الى واللام فى ليعجزونى للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طير بهم أبابيل * (فصيروا مثل كعصف ماكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو فى صيروا نائب الفاعل وهى المفعول الاول ومثل المفعول الثانى وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني فينبغى أن تكون الكاف اسما أضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقى تبنه قال الفراء هو ورق الزرع (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداك) أى صيرنى حكاه ابن الاعرابى عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثانى (و) وهب (هذا ملازم للمضى) لانه انما سمع فى مثل والامثال لا يتصرف فيها

(فصل لهذه الافعال ثلاثة أحكام أحدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى) أفعال هذا الباب

(الجميع)

ومن أنتم انا نسينا من أنتم * وريحكم من أى ريح الاعاصر علق فيه نسى لانه ضد علم انتهى وهو ماخوذ من قول والده رحمه الله فى التسهيل ويشاركهن يعنى الافعال القلبية فيه يعنى التعليق مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسال وما وافقهن أوقاربهن لا مالم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسى انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب اصالة الافعال الاربعة الاول والباقى لموافقتهن وتقاربهن وليتامل فى كون تفكر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسى ليست مما الحق وان يونس يجيز الالحاق فى غير ماذكر واقتصر فى المغنى على ان التعليق جائز فى كل فعل قلبى ويتعين أن يكون مراده أوما الحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسالون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الافعال ليست من أفعال القلوب على مافى التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة فى موضع المفعول المصرح برى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه فى المغنى الرد عليه بان من التعليق لننزعن من كل شيعة أيهم لان نزع ليس بقلبى ذكر ذلك فى بحث أى فى الباب الثانى فى الجملة الثانية مما له محل من الاعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه الا أن يقال المقصود بالرد عليه فى أصل الحكم وهو جريان التعليق فى غير أفعال القلوب وما الحق بها الا فى كون الآية من التعليق بقى ان نظر التى عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبى فهى من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وان كانت من النظر البصرى أشكل انه فى المغنى فى كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد ان قسم الجملة المعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما وذكر الخلاف فى مسئلة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشرى فى سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما نصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر فى قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما بصرى وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق فى غير الفعل القلبى لا معنى لهذا الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله

(الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبى والتصييرى ويختص الحكمان الباقيان بالقلبى المتصرف (و) الحكم (الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو تأخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم و) المتأخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقرى

أبالاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى * (وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور)

لضعف العامل بتوسطه) قال الدنوشرى اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين ففى هذه الحالة أنت بالخيار فى الاعمال والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغا نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم أظن قائما ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولى أن نحو

أن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر

وبين سوف ومصحوبها نحو قوله

وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى * ولكن دعاك الخبز أحسب والبر

وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شئ فان كان لام التاكيد تعين الالغا نحو ان زيدا لظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أتظن زيدا منطلقا فالاعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الافعال نحو أين تظن زيدا قائما ومتى تظن زيدا قائما فان جعلتهما معمولين لقائم فأنت بالخيار ان شئت أعملت لبناءك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أولا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذى يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) * نقل عن الرضى انه اذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية ولعل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثانى (قوله أو تأخره) قال الدنوشرى قال بعضهم ففى هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفى تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدا والخبر ثم تاتى بالظن المنفى وأما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالغا نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف فى الحواشى قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء الا ترى انها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدأ (٢) ولا يمتنع النصب على ان

(٢) قوله ولا يمتنع الى قوله انتهى لعل فى هذه العبارة سقطا فحرر اهـ

يقدر مبتدأ أى وأما خلت الاترى الى قوله لن تراها البيت تقديره الاوأنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الاولى طلبية انها استفهامية اذ الهمزة داخلة على توعدنى أى أتوعدنى بالاراجيز (قوله لان ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لان العامل القوى أعنى فعل القلب تقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوى كانه احتراز عن الابتداء واشارة الى وجه الاعمال (قوله وشجاك مفعوله الثانى) قال الدمامينى الشجا يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب فى الحلق من عظم وغيره فعلى الاول جعل

فوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو فى الاراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر فى هجو رؤبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدنى يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيرى

وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجرى علينا غناهما

(هما سيدانا يزعمان) وانما * يسودانناان ايسرت غنماهما

فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا أيسرت غنماهما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدا والخبر (أقوى من أعماله) بالاخلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالاعمال فيه أقوى من اهماله لان العامل اللفظى أقوى من الابتداء (وقيل هما) أى الالغاء والاعمال (فى المتوسط بين المفعولين سواء) لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان * (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوى وأبو حيان وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله فى المغنى واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجىء ماله صدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لانه ابطال فى اللفظ مع تعلق العامل فى المحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله فى اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو لقد علموا لمن اشتراه الآية) وتمامها ماله فى الآخرة من خلاق فمن مبتدأ وهو موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفى متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله فى الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها فى باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ما قيل

(ولقد علمت لتأتين منيتى) * ان المنايا لا تطيش سهامها

فاللام فى لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه فى محل نصب معلق عنها العامل بلام

ظعن الاحبة ومفارقتهم شجاله أى حزنا باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثانى يكون استعارة شبه مفارقة الاحبة بما يعترض فى الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا منهما مؤثر للالم والتأذى المفضى الى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء الخ) قال اللقانى ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلة فى تعليق هذه الحروف وهى انها لا تدخل الا على جملة لان لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم قلت قد صرحوا بان الاصل فيها التقدم وأصله لئن زيدا قائم أخرت اللام لاصلاح اللفظ قاله الرضى انتهى وقال الدنوشرى ويبعد ان تكون من شرطية وماله من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد علمت الخ) قال اللقانى يعنى ان التعليق بسبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفى الرضى وأما قوله ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفى علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واتى * قسما اليك مع الصدود لاميل انتهى وقضيته ان النافى جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بزيد ثم وعلمت أيهم ضربت على ان أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعنى ان التعليق بسبب الخ قال الشهاب يعنى ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل اذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتأمل (قوله والقسم وجوابه فى محل نصب الخ)

القسم لاجملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد أننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى وفي المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتي * انتهى فأخرج لام لتأتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يشكل هذا لان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تتصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد كان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو أحد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تاليا استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو تاليا لام ابتداء أو القسم أو لو أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو لاختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شئ واحد في المعنى فكأنه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيأ واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومر نحوه عن الرضي وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهذا في المجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح نفعا لان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما علل به الناظم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أي يوم سفرك لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المغني على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية مما له محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى انه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مبسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المغني (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناظم في باب أعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تأمل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضي وقد يكون أي المعلق أحرف النفي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار فاما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان علة تعليق هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المغني في بحث اذا في أثناء كلام ما نصه والثاني ان ما لا انتقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قربا على حالة * الا أتى كيده لا أكيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه وقد

كره فى مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبى فى بحث كان دل قوله يعنى الناظم * كذاك سبق خبر ما النافيه * على ان غيرها من أدوات النفى لا صدر لها وسبب ذلك مبنى على قاعدة وهى ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفى داخلا على الايجاب فكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك فى ما حين قلت فى جواب فعل ما فعل وفى جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفى على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الايجاب الى النفى فجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفى فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك فى سيفعل وفعل فادخلت عليهما لن ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلته وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذى وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلى اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل معه فجيئها غير بدخولها عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله فى الكتاب فى أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا لن أضرب لم يكن فيه الا النصب لانك لم توقع بعد لم ولن شيئا يجوز لك ان تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هى كقوله سأضرب كما ان لم أضرب نفى ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافى والفارسى وابن خروف على غير ذلك فعليك به فى الشروح ولكن القاعدة فى نفسها صحيحة وهى مبينة فى الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضى المنع لان كلا منهما داخل على موجبه اذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذى دخلا عليه فوجب ان يغيرا حكمه وقد نصوا على ان ان فى التصدر بمنزلة ما واختلفوا فى لا فالظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفى بها بالاضافة الى غيرها وأتبع فى لا قول السيرافى وابن الانبارى فى جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازى رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف فى باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدنوشرى هنا مما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقانى وعبر عنه بعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهى فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله فى جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهى وما وان ولا فى جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذ لها صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكى فى باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذى محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغنى عن الخبر (قوله لقوتها) أى لظهور أثرها فى الالغاء كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشىء بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوى اذ هى أفعال باطنة.

به (نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيدا قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد فى الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه فى الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهى فى محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره فى موضع نصب بادرى المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية أن يكون فى الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أى الحزبين أحصى) فأى اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق فى العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) فأى منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أى انقلاب وليست أى مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهى فى محل نصب والى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفى ما *

وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق فى شىء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا فى قلبى جامد) لعدم تصرفه (وهو

اثنان هب وتعلم) فانهما يلزمان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وخص بالتعليق والالغاما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الاهب) من أفعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصاريفهن ما لهن) من الاعمال والالغاء والتعليق (تقول في الاعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما) لاسم الفاعل (أظان زيد عمرا قائما و) تقول (في الالغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التأخر له (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وجملة أنا ظان متوسط بينهما ومع التأخر له زيد قائم أنا ظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وانا ظان ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كما له ركن أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الالغاء والتعليق (ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة) لا في اللفظ ولا في المحل (و) ان (العامل المعلق له عمل في المحل) لا في اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) أي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان احداهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا الا ان الافعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اهـ الفائدة الثانية انه انما يعطف على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به والا فلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) الاشارة اليه أمران علم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الامر ووجه الاشارة الى الاول في تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصاريفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدر ان قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتأخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بدله وعمرا جالسا ونصب الجزأين فيه يقتضي ان عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضي ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتامل (قوله ولك ان تدعي ان البكا مفعول الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول أول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل

(٣٣ تصريح ل) ولا أدري) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها أو ان الاصل بالعطف بأو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو في أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لا زائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم

وهي انفردت * بعطف عامل مزال قد بقي * معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى

معنى الجملة لان معنى ولاموجعات القلب ولاموجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات (و) الوجه (الثانى) من وجهى الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ماز يدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الالغاء لا فى الابتدا * (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بنى فزارة

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * (انى وجدت ملاك الشيمة الادب)

برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بنى أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل لملاك ولدينا ثم حذف) اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا انما نسخ لفظه وبقى حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا احمل سيبويه قوله * وأخال انى لاحق مستتبع * بكسر ان على تقدير انى للاحق (و) الوجه (الثانى أن يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت فى البيت الاول واخال فى البيت الثانى (قد سبق) بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق (بانى و) أما اخال فقد سبق (بما النافية) فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) فى المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل) انى (وجدته و) ما (اخاله) فحذف ضمير الشان منهما (كما حذف فى قولهم) أى العرب (ان بك زيد مأخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث أشار الناظم بقوله

وانو ضمير الشان أو لام ابتدا * فى موهم الغاء ما تقدما

والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهد فى الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاها والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه فى الجملة وهو الياء من انى منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفى والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر أما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتى بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل فى مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك

* (فصل * ويجوز بالاجماع حذف المفعولين) لافعال القلوب (اختصارا أى لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت

الجملة وقال اللقانى فى قوله ولاموجعات حذف المفعول الثانى أى ماهى والالزم عمل أدرى فى المفرد وذلك لايجوز وبين لك ان المعطوف جملة قول الرضى فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع ما مر عن الدنوشرى فى الكلام على نسخة وعمرا جالسا (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العينى فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا حمل سيبويه الخ) فان قلت فهلا كسرت ان فى قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب * قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللقانى هذا الوجه هو المسمى فى علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يؤتى بجملة فأكثر فى أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون المأتى به لامحل له من الاعراب لنكتة غير دفع الايهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما اذ المعتبر فى تركيب الكلام الكلام واجزائه ما عداه ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط فى قوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب اذ لا معنى لقولك انى ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتأمله (قوله مقتض أيضا) قال اللقانى يوهم انه قسيم للاول ولو حذف أيضا ليفيد انه أعم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل (باى) كان أولى اذ لا اقتضاء للتوسط فى الالغاء كما مر * (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشرى فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما ان مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتى ان ذاك القرينة فهو بمنزلة المذكور ولانه
معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ترى ان حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان حملت على
الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون هنا من الرأى بمعنى المذهب (قوله لان الكلام فى حذف المفعولين الخ) قال
الدنوشرى فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما فحذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام فى
حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفى فيه الاحتمال انتهى وأقول فى الجملة السابعة من الباب الخامس من المغنى
الخامس قولهم فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم
شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع فى التنزيل الا
كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشرى الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان
الانسان لا يخلو فى الغالب من علم أو ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف فى الحواشى قال كلام سيبويه
صريح فى جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذاك فانما جاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتقتصر كما فى ذهبت
ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهب فى الذهاب فذاك ههنا هو الظن كانك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على انه الظن
انك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا أن الاشارة الى المصدر لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال
سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فى قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكانك ظننت فى الدار أى ظنى فى الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الاشارة فى المثال السابق انلم تجعل للمصدر والباء فى المثال الثانى انلم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار
على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز فى الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه فى الباب
الخامس من المغنى فقال بدليل ما بعده وبجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا
التضمين وقد أسلف فى الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال فى المغنى ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به
القسم نعم أسلف فى الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الافعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى
وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده فى محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال
الدنوشرى لم يبين الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتأمل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننتم ان لن ينقلب الرسول
والمؤمنون الى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصار الوجود الدليل (قوله فى المثل) قال الدنوشرى قد
يقال كون مثلا مشكل (قوله أى يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون فى الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير
قاصر لكن هذا مبنى على الفائدة التى ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف
الاقتصارى والحذف فى المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصارى والظاهر ان الحذف فيهما
اختصارى لان الدليل أعم من المقالى بان يكون المفعولان مذكورين فى اللفظ ومن الحالى بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتأمل (قوله
فقد جعله الخ) ذكر اللقانى نحوه فقال جعله الرضى من الحذف اختصارا قال أى يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقديره المفعولين

(باى كتاب أم باية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب)
فحذف فى الآية مفعولا تزعمون وفى البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أى تزعمونهم شركاء
وتحسبه) أى حبهم (عارا على) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم
شركاء لان الكلام فى حذف المفعولين معا لا فى حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أى لغير
دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر
والشلوبين (المنع مطلقا) سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم فى ذلك ان العرب
تجرى هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص
* ولقد علمت لتأتين منيتى * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم
ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) فجىء ذلك فى افعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم
لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أى يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده
حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) فى أفعال الظن نحو (وظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول
مطلق مفيد للنوع (وقولهم) فى المثل (من يسمع يخل) أى يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب
والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصارى

صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لايخفى ومجرد ذكره يسمع لايكفى دليلا بدون ذكر المفعولين فى اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثانى قطعا وقال الدنوشرى لا مانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظر فيه اللقانى وأيد انظر بكلام الرضى ويأتى فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائى فى شرح الكافية وانما لم يجز الاقتصار على أحدهما لان الغرض فى قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت معزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازه الجمهور) فى شرح ابن الناظم عكس مانقله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فجائز اذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أى على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان فان قيل أصل مفعولى حسب المبتدا والخبر ولا يظهر ذلك فى الآية لعدم صحة الحمل قلت فى الآية ايجاز والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وان كانت الآية فى اليهود كان التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون باظهار ما آتاهم الله فى التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله سيطوقون ما بخلوا به أى اثم ما بخلوا باظهاره (قوله

وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنتمرى تفصيل فقال (يجوز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون افعال العلم) وعن أبى العلاء ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى الباقى ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أى لغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما المبتدا والخبر فكما لايجوز أن يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أى لدليل (فمنعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذا دل عليه دليل (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسى (ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم) تقديره فلا تظنى غيره منى واقعا فحذف المفعول الثانى والتاء فى نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان * (فرع) * اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أو لابست قاله الموضح فى الحواشى * (فائدة) * هذا الخلاف فى الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف فى شئ عند البيانيين لان

وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضى على مانقل اللقانى من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظنى شيئا غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه اللقانى كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو فى كلام الرضى ولا يلزم ان يكون الفراء جعله من ذلك لان غاية مانقله الرضى عن الفراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضى لا يقدح فى الاجماع نعم ان ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل ان قوله منى هو المفعول الثانى تنازعه قوله نزلت وتظنى ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمى أنظر على تقدير الجمهور أى حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا اكتفى ظننت المذكور باحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتامل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليها ولو لدليل وهنا لو قدر يلزم حذف ثانى المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمى فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفى الباب الخامس من المغنى بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل أى يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد ايقاع وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه أو أوقع عليه فيجاء بمصدره مسند الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل

غرض

غرض المتكلم يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند
الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان
يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال
في القاصر انه حذف منه شيء وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما
(فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل
القول في جزأيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها جزآها معه كالمفعولين في
باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها
مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة
لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سليم بن
منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول
مجرى الظن (ويعملونه فيها) أي في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقا)
من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المغني
انما اعترض عليهم اطلاق الحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم
يظهر النظر في قول الشارح وأما اذا لم ينزله منزلة القاصر فلابد من ذكرهما ومما يؤيد النظر انه لاشك في أن تزعمون في قوله تعالى أين
شركائي الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله * ترى حبهم عارا عليك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة
هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اذ لا مجال لتوهم تنزيل الفعل هنا
منزلة اللازم وقول المصنف في المغني أي اذا أوقعوا هذين الفعلين وقوله أي يكن منه خيلة تفسير منه لانهم اذ لو كان منهم لم يصح أن
يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه *(تنبيهان)* الاول قال ابن الناظم أشار الناظم
الى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فجائز اذا دل عليهما دليل والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت
مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول يحذف لفظا
فقط وفي الثاني لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيدا مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لا دل عليه دليل عطف الخاص
على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام
الانصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظر والظاهر انه من عطف المباين وان المقصود بيان ان الحذف
جائز في مواضع منها اذا دل عليهما دليل لانهما حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل
كما اذا قيد بالظرف لان
العلة في امتناع الحذف
هو انه لا فائدة في الاخبار
بمجرد الظن للعلم بان كل
أحد لا يخلو عن ظن واذا
قيد الفعل حصلت
الفائدة لان الظن المقيد
غير معلوم ومنها ما اذا
أريد العموم لان ثبوت
الظن على العموم غير
معلوم والمعلوم قد يحذف
لقصد العموم كما تقرر
في المعاني ومنها ما اذا
أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضي امتناع الحذف في المواضع المذكورة
وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر في المعاني انه في هذه الحالة لا يذكر المعمول وقد يحمل على
ما اذا كان الفعل بمجرده مفيدا بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثاني فراجعه
والوجه الاول * الثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع مرفوعها والظاهر جوازه للدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيدا قائما
(فصل) (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشري يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى
الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها
أن يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد قائم لفظا فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست
أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضي قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا
أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فممتنع اجماعا وهذا فيه الرد على الرضي فليحرر ثم قال الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا
عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد
غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام
قوم منكرون أي سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعني ان اجراء القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضا اذ القول قد
يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضي واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة أى كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمى فى بعض الهوامش كلام الرضى المذكور وقال الى ان قال وجواز الحاقه فى العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يفيد أن القول الجارى مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتامل اه وسيأتى حكاية فى ذلك فى كلام الشارح (قوله شاوين الخ) قال الدنوشرى فسر اللقانى الشاوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العينى شاوين تثنية شاو وهو السبق يقال عدا شاوا أى طلقا (قوله وهزيز الريح دويها عند هبوبها) أو عند هزها الاشجار كما فى الصحاح وكأن الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مرت بأثاب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشرى الظاهر انه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله اذا قلت انى آيب الخ) قال ٢٦٢ الدنوشرى ينظر معنى البيت فانه خفى علينا اه وذكر العينى ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة يمدح بها بعيره وان أهل بلدة كلام اضافى منصوب بآيب وأصله آيب الى أهل بيته يقال أبت الى بنى فلان اذا أتيتهم ليلا ووضعت جواب اذا والباء فى بها بمعنى فى والضمير راجع للبلدة والضمير فى عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أوما يوضع تحتها والباء فى بالهجر بمعنى فى والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لانها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشرى وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الاعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب تقول وانما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام فى فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقانى فى توجيه الرد نصها الان متى ظرف لتقول فهى استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا فى الحال والا لم يستفهم عن وقته اذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث اذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب باى وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان متى ظرف لتجمعنا) قال اللقانى يعنى ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع فى مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسؤل عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتى ان شاء الله تعالى لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

(اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه * تقول هزيز الريح مرت بأثاب

بالنصب) لهزيز على انه مفعول أول لتقول وجملة مرت بأثاب مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والأثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفى آخره باء موحدة جمع أثابة وهى نوع من الشجر (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملا

(اذا قلت انى آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لانى على انها مع معمولها سدت مسد مفعولى قلت وآيب أى راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير فى عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التى توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) فى اعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهى كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب (وسوى به السيرافى) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفى قل) فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا لجامع الاسناد الى ضمير المخاطب (و) يشترط فى المضارع (اسناده للمخاطب) لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافى الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط فى زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) فى شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبى ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعه وأجابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه فى الحال اه وهذا مبنى على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

تقول على هــذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ماحكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) يشترط فى المضارع المسند الى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائى) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير (وقال) عمرو بن معديكرب المذحجى

(علام تقول الرمح يثقل عاتقى) * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقى فى موضع المفعول الثانى وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان فى النسب واذا فى الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن أنا لم أطعن واذا كرت الخيل كرت (قال سيبويه والاخفش) من البصريين (و) يشترط فى الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (ولو قلت أأنت تقول) زيدا منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعول (بذلك المحذوف جاز اتفاقا) فليتامل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف زمانى أو مكانى (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثانى متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكانى كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفى الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الاسدى

(أجهالا تقول بنى لؤى) * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى والاصل أتقول بنى لؤى جهالا وبنى لؤى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم فى نية التأخير (قال السهيلى) ويشترط أيضا فى المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى بتعليله فى شرح التسهيل وأقره

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أتقول زيدا قائما ومن تقول أخاك قائما واجهالا تقول ٢٦٣ البيت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام وان لم يكن مستفهما عنه اهـ وبه يعلم سقوط النظر الذى ذكره الشارح وقول الناظم ان ولى مستفهما به ولم يقل ان كان مستفهما عنه مرشد الى ماقاله الدمامينى وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال هل الشرط فى القول ان يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشرى الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم انه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشرى اقتصار الشارح على ضم العين فى مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الاكثر الاشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ماقد يخالفه فليتامل (قوله قال السهيلى ويشترط أيضا فى المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن يجرى مجراه فى المعنى أيضا

(قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقاني يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر أثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود اللفظ البتة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلابد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل في الغالب غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء قلت وكذا مفاعيل جمع مفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الان ٢٦٤ بذكر الموصوف فتقول ينصب لفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجرى مجرى الاسماء فحكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدنوشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللقاني بفتح الميم ماضيا لا بضمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعي لتقدير الشارح كان بل لابد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقاني نعت لعلم ورأى احترز به عن أعلم وأرى اللذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما مشى عليه من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال اللقاني اشارة الى فرق بين نوعيهما وهو ان أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم أيضا بخلاف الخمسة الآتي ستذكر فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم الاخير بمعنى علم قال الرضي وأما أخبر وخبر وأنبأ ونبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء أي علم وأما حدث ونبأ الثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبئ والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج انتهى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لقول المصنف ضمن معناهما ثم تمثيل المصنف بقوله اذ يريكهم الله اشارة الى أن أرى أعم من أرى القلبية

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (في قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية واذا أعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراها في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا

فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم أره نصا

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي (وهي أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما لوقوعهما في السماع وأما بقية أخواتهما وهي ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم ومنهم طردا للباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وما ضمن معناهما من نبأ) بتشديد الموحدة (وأنبأ وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر وحدث)

وحدث) بتشديد الدال (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا لانهم اذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو (اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدي الي غرائب الاشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير اهل اليمن

فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبله أجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فاقبلت من أهلي بمصر أعودها

فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بني كلاب

وما عليك اذا أخبرتني دنفا * وغاب بعلك يوما ان تعوديني

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن خلف اليشكري

أو منعتم ما تسألون فمن * حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا أرى وأعلما

ثم قال

وكأرى السابق نبا أخبرا * حدث أنبأ كذاك خبرا

وقال الناظم في شرح التسهيل ان أولى من ذلك يعني من نصب نبأ وأخواته ثلاثة أن يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل اه (ويجوز عند الاكثرين حذف) المفعول (الاول) استغناء عنه (كأعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به وبمجرد اعلام الشخص المذكور وهذا قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لانه من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليه ما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

(قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لان السفه كما يذكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الاعشى) أي يمدح قيس بن معديكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أي لم أبله بلوا مثل الذي زعموا أي قالوا وما موصولة والعائد محذوف أي كما زعموا فيه كذا قال العيني وفيه نظر لانه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أي كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا اذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلي وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله ان تعوديني) أي بان تعوديني والباء تتعلق بخبر ما وان مصدرية والمعنى ليس عليك باس بسبب عيادتك اياي وقت غياب بعلك (قوله وان فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذي هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمين أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولانه قيل بانه قياسي فتدبر (قوله كفاعل علم) أي فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم انك اذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة اذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمي

ومانقله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطي في نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف
ويجوز عند وجوده بلا خلاف اهـ وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا)
قال اللقاني منصوب على الحال من الهاء المجرورة بمنع مؤ ولا بذا اقتصار الا بمقتصر اذ المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اهـ (وللثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم

وما لمفعولي علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذ ذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها الان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر البقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيأ (ولنا) من الادلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أراني الله أمنع عاصم) * وأرأف مستكفى وأسمع واهب

فانت مبتدأ وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته اياه وقال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما واذ يريكموهم اذ التقيتم في أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف) لهما ولاحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

الحذف ولا يصح نصبه على انه مفعول له اذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الاول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذ هو كاول مفعولي أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد يوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانهما غير الاول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ ذاك الخ) قال الرضي وليس ما قال بشئ لان أعماله بالنسبة الى شئ والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شئ آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أي بالمفعولين الاخيرين فلا ينافي انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان) عبارة غيره فاذا بني الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الا مرفوع ان بلا منصوب وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا الا منصوبان بحسب الاصل قبل التاخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيأ) يتامل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والا شكل

لا

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله
وان تعديا لواحد بلا ✽ همز فلاثنين به توصلا
والثانى منهما كثانى اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثانى منهما غير الاول ألا ترى ان الحكم غير زيد فى قولك أعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد فى قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول فى حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى حذف الثانى أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفى حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفى منع الالغاء والتعليق) فى المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المبتدا والخبر (قيل وفيه نظر فى موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثانى ان أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثانى (نحو رب أرنى كيف تحيي الموتى) فارنى فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية فى موضع نصب على انها مفعوله الثانى معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابى حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبى انه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع فى المتعدى فكثير وذكر أمثلة منها علم الشئ وأعلمته اياه أى عرفته اياه هـ فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثانى (بادعاء ان الرؤية هنا) أى فى أرنى كيف تحيي الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الحوفى فى ألم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب فى هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اهـ ذكره فى سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق فى شئ بل جملة كيف تحيي فى تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب كسا لجواز أن يقول اكسنى كيف شئت كما تقول أرنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول الناظم
والثان منهما كثانى اثنى كسا ✽ فهو به فى كل حكم ذو ائتسا

✽(هذا باب الفاعل)✽

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أو ما فى تأويله)

ما يأتى من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للمفعول كما صرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أى مؤولة بمفرد فلا ينافى ما يأتى قريبا ان كيف تحيي الموتى فى موضع نصب على انها مفعول ثان لارنى (قوله انما حفظ الخ) قال اللقانى انما يرد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالتزام الخ) أجاب المنكت بان ما قاله مبنى على ما اختاره فى التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى فى المتعدى الى واحد كالقاصر لا بحيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنكت الا ان المنكت جعل مناط الجواب ان ذلك مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقانى يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أى لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفى الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثانى مذهب الاخفش (قوله وبادعاء ان الرؤية هنا علمية) يعنى وبادعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثانى فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الزمخشرى (قوله ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة فى زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحيي فى تأويل مصدر) الشان تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتى أول باب الفاعل من انه لا يقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سابك ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سيأتى صح ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليونس فمجرد عدم التسليم لا ينبغى فتامل ✽(هذا باب الفاعل)✽ (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقانى فى هذا شئ لان أل فى الفاعل للعهد الذكرى والمعهود هو الفاعل الاصطلاحى المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا فى حواشى المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك ومعبرا به باعتبار معنييه أو جئ له بحالين كذلك أو خبرين كما

هنا كان استخداما وبمثلوا لهذا النوع بقول بعضهم * مثل الغزالة اشراقا وملتفتا * ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه بانه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوى وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحى فتدبر (قوله أى الاسم) أى الصريح وكان ينبغى للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللقانى ماواقعة على لفظ وفى للظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى ان تأويله مراد به معناه اللغوى أى ترجيع اللفظ الى الاسم فى الاول والفعل فى الثانى باى وجه لا العرفى الذى هو ترجيع بالسبك من الفعل وحرف مصدرى والا يخرج الفاعل الذى هو لفظ الجملة كاعجبنى قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد أمران اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بها معناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو اولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون أى أولم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليهما بدون المحدود وقد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه وبان كان مستندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتأويل معناه اللغوى تعرف ما فى قول الشارح الآتى ان المؤول ما اقترن بسابك وقوله وفاعل المصدر أى لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن الايراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثانى بان الصحيح ان فاعل يهدى ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أى أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمى قد ينازع ٢٦٨ فى الامر الثانى قول ابن مالك فى شرح التسهيل و كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم

أى الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جامد (أو ما فى تأويله) أى الفعل (مقدم) أى الفعل وما فى تأويله على المسند اليه (أصلى المحل) فى التقديم (و) أصلى (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت يا ألله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤول به) أى بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكى (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا ألم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا أن خاصة نحو وما راعنى الا يسير أى أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قول الشاعر * بدا لى من تلك القلوص بداء * واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أى من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) فى

وفاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تأويل أولم يهد لهم كثرة اهلاكنا وجاز الاسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز فى باب المبتدا نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاسناد الخ فانه يشعر بان

الفاعل الجملة لتأويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تأمل (قوله أسند اليه الخ) قال الدنوشرى مراده بالاسناد فى هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات فى بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقانى عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورد عليه المتوسط من قوله لقائل أن يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحى أو الحقيقى الذى هو المصدر وأيا ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله أو ما فى تأويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحى والضمير فى قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقانى سيأتى ذكره فى الاحكام وأخذه فى الحد دور وقد يجاب بان المأخوذ فى الحد هو تقدم الفعل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أى المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا ثم يندفع الدور ان يكون الحد لفظيا أى بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل تامله (قوله والسابك هنا) أى فى باب الفاعل واحترز به عن السابك فى غيره فانه أعم (قوله دون لو وكى) لانه لا بد ان يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الود مع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كى اللام الجارة لفظا أو تقديرا فتكون كى بمدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدا فانه يقدر من غير سابك فى باب التسوية

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فمختلف فى تأويل يختلف وألوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لافرق بين فى اسم الفاعل بين السالم كامثل وغير السالم (نحو منيرا وجهه) فى قولك أتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه فى النظم بقوله

الفاعل الذى كرفوع أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فأتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب أوضروب أومضراب أوضريب أوضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

ما رأيت امرأ أحب اليه البـــذل منه اليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * الا ان ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيدا أن تخرجا ففى اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فاياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة فى الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) فى حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغى أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور أنهما قالا فى قلما * وصال على طول الصدود يدوم * ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذى سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصلى المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فان) زيدا ليس فاعلا (لان المبتدأ وهو قائم) مقدم فى اللفظ و(أصله التأخير لانه خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفى أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله فى الحد ولا يحتاج الى قوله أصلى المحل (وذكر) اصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فان صيغته) غير أصلية لانها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة أصلية يحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبنى قراءة فى الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبنى للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبنى أن يقرأ فى الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لانه عمدة اذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقانى معطوف على فعل فى كلام المصنف وأشار بهذا الى تتميم الحد وهو ان المسند اما فعل أو ما فى تأويله أو اسم الخ والعطف بأو يدل على هذا ووجه ذلك ان الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدنوشرى ويحسن أن يكون اياك أنت وزيدا أن تخرجا لغزا وقد نظمته بقولى من جملة أبيات أين لى ما ضمير ذو ضمير * له رفع بقول له استتار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التأكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقانى كان التعبير بقوله رافع لتوهم دون مخرج لكذا اشارة الى أن نحو زيد قام خارج بقوله أسند اليه فعل أو ما فى تأويله اذ الفعل فيه انما هو مسند الى ضميره لا اليه ولكن على هذا كان ينبغى أن يعبر بمثله فى نحو قام زيد لظهور ان الوصف فيه مسند الى الضمير وقال الشهاب القاسمى قد تقرر فى المعانى ان فى نحو زيد قام قد تكرر الاسناد فيصدق ان الفعل مسند الى زيد ولو بواسطة الاسناد الى ضميره انتهى (قوله وذكر الصيغة مخرج الخ) قال اللقانى قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض افراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد فحققنا (قوله فانها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل له بسوير بالبناء للمفعول وذلك انها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليى الذات وكان يلزم قلب الواو وادغامها فى الياء فيقال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتنقلب ياء وتدغم وعلى انها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لانها منقلبة عن الالف فلا تأتى فيها ذلك والقول الآخر أنها ليست مفرعة واستدل بضم الهمزة فى قولك انطلق لانه يضم اذا كان الثالث مضموما اصالة ولذا كسر فى ادعوا امرا لان أصلها ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبنى الخ) قال الزرقانى وجه اخراجه ان قراءة مصدر المبنى للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أى أن يقرأ فى الجامع القرآن (قوله خلافا للكوفيين) قال الدمامينى وقد يوجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقانى

يمكن أن يقال ان الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن الفاعل فانه لما أقيم المفعول مقام الفاعل رفع وهذا لنظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية تجد ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان الباء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح في بعض كتبه وهو من الحسن بمكان ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق الله وليفعل خيرا وأقول تفسير كفى على هذا القول باكتفى غير صحيح اذ فاعل كفى حينئذ ضمير المخاطب وكفى ماض وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشري يلزم عليه الدور لانه جعله حكما وأخذ الحكم في التعريف يلزمه الدور * وأجيب بانه تعريف لفظي والتعريف اللفظي هو الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد قاله السيد في شرح المفتاح اه وهو ماخوذ من كلام اللقاني السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم انما ذكر المصنف هذا الحكم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ما ظاهره) قال الدنوشري ما في كلامه واقعة على اللفظ الذي يتوهم انه فاعل تقدم (قوله وجب تقدير الفاعل الخ) قال اللقاني علته ما سياتي من ان الفاعل لا يتقدم (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سياتي في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرد ومتابعيه وان المبرد ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال الدنوشري لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقاني رحمه الله الواو اما للاستئناف واما لعطف الجملة على جملة الشرط وجوابه أي ان وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الآيتين ظاهره انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر للشيء الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله انه قد اجتمع في قوله أأنتم

سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (بمن أو الباء الزائدتين) أو اللام الزائدة فالاول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو كفى بالله شهيدا) أي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أي هيهات ما توعدون (الحكم (الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام) فقي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد (وأما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجمل الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتدائية والفاعلية (في نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال (و) جاز الامران في (أأنتم تخلقونه) فانتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل أتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير امنفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

تخلقونه مرجح الفاعلية ومرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقوله أأنتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة فى العطف اذ الاستفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو أمر معنوى بخلاف مراعاة المناسبة فانها أمر لفظى وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التؤدة) قال الدنوشرى تفسيره الوئيد بالتؤدة وبالرزانة والثانى فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للوأد لا للوئيد (قوله ضرورة) قال اللقانى فى المغنى عن ابن السيد ان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا شعر ذكره فى بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدأ الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفى فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبنى على ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة لا ما وقع فى الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقانى أى والعامل مقدر أى يمشى (قوله كما مر فى بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر يظهر أما اذا قدر يكون كما فى المغنى فلا شذوذ أى مشيها يكون وئيدا أى يوجد (قوله ففيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال اللقانى وجه ضعف البدل انه فى قوة احلاله محل المبدل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ اذ يصير التركيب هكذا أى شئ أى مشيها كائن المشى للجمال وئيدا وفيه بحث اذ يغتفر فى الشئ حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع ومثله فى ذلك ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بدل من الهاء فى به فتأمله (قوله انه لا بد منه) قال اللقانى محمول على فعل مبنى له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبنى للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قل وكثر وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو ما قوم اضربن وياهند اضربن اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعلة كالثابت وياتى فى كلام الشارح انه يطرد حذفه فى أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أى محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أى التلفظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهرا او ضميرا (قوله والا فهو ضمير) أى فالفعل المذكور وتوكيدا فى نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزنى) قال اللقانى الاقرب انه ظرف لمؤمن أى لا يزنى وهو مؤمن حين يزنى لا ليزنى اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع فى وقته العلم الضرورى بذلك الا أن يقال

الفاعل عن المسند وهو مذهب البصرى (وعن الكوفى جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكا بنحو قول الزباء) بفتح الزاى والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا)

وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والتأنى (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (أى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده (أى حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار أو وقت لك ان ما استفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعى اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر فى بابه وأما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقديره تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فى قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (فى اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) فى الحكم الثانى ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففى

تقـديم الظرف على واو الحال شبالان واو الحال كواو العطف فى امتناع أن يتقدم عليها ما فى حيزها (قوله أى الشارب) قال اللقانى قد يقال ان الزانى فى قوله لا يزنى الزانى نعت للمؤمن محذوفا فالضمير فى يشرب يرجع اليه مجردا عن صفه الزنا أى لا يشرب هو أى المؤمن (قوله لما دل عليه الكلام) قال اللقانى أى بقرينة السياق اذ ذكر التراقى والراقى والفراق قرينـة على ان فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه ان الحال فى كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقانى يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو أصح معنى وأوفق فى المثال (قوله هى أى الروح) اشارة الى انه كان الاولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقانى لو قال بلغت هى أى الروح كان أوفق اقوله والا فهو ضمير مستتر ولما ذكره فى الامثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللقانى أسقط نحو اشارة الى انه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو حملت حتى فيه على انها استثناء كالغائية كما فى قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ فى الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الآن ٢٧٢ تردنى أى عدلك اباى اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ على هذا الى آخر القولة (قوله أى اذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم فى موضعين واك تقدير كل منهما فى كل من المثالين قاله الاشمونى وقوله فى تقدير الثانى وان كان هو أى ما تشاهده منى أى الحال الذى تشاهده منى فيه اشارة الى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتامل (قوله و يطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع) قال الزرقانى بقى عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة أى وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشرى قد نظمت هذه الاربعة وزدت عليها خامسا بقولى

فعله) يعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى
عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن

اه وبقى موضع سادس وذلك اذا اقام مقامه حالان نحو * فتلقفها رجل رجل * والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشئ الواحد نحو حلو حامض فى قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه واثباته ونفى عن غيره مثبت له (قوله وفى المصدر نحو أو اطعام الخ) قال الزرقانى أى فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه وقال الجلال السيوطى وعندى انه فى مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا أول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر فى باب المبتدا فالمصدر الذى هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على ان اطعام فى تاويل أن يطعم وهذا تاويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لان فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعنى التثنية

٣ (قوله وقطرى بفتح القاف الخ) قال الدنوشرى هكذا فى بعض النسخ و بعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء فليحرر الجمع والتانيث

يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أى ولا يشرب هو أى الشارب) لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو ولا يزنى الزانى وليس براجع الى الزانى لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالاول (نحو كلا اذا بلغت التراقى) ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (أى اذا بلغت) هى أى (الروح) والتراقى أعالى الصدر (و) الثانى (نحو قولهم) أى العرب (اذا كان غدا فائتنى) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه

(فان كان لا يرضيك حين تردنى * الى قطرى) لا أخالك راضيا

ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أى اذا كان هو أى ما نحن الآن عليه من سلامة) فى غد هذا فى المثال (و) فى البيت (فان كان هو أى ما تشاهده منى) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز فى كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر

ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائى اجازة حذفه) وتبعه السهيلى (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع فى باب النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفى أفعل بكسر العين فى التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفى المصدر نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم (الرابع انه يصح حذف

(قوله ومنه قوله تجلدت الخ) قال اللقاني ان قلت ما الداعي الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مفردا على مثله قلت هو أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد المنفي لما بعدها ومحال نفي كل وجد وثبوت أعظمه فتعين انها بين جملتين لغرض ابطال الاولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لاعظم فليتأمل اه وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشري فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام ولقائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللقاني قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بان

الجواب المذكور انما يثبت عند

فعله) جوازا (ان أجيب به نفي كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد)

فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن أن يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الحفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل ويجمع آصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم (وقوله)

تحقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدرا مفروضا * فان قلت كيف يقابل المقدر * قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد أشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما مر في تفسير قول المصنف محقق كما عرفته وللسيد مع السعد بحث اجاب عنه الحفيد فانظر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان يكون الله فاعلا ينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله وما يقال قائله الدماميني (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فانه ليس المراد بقولهم تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص انه كان مؤخرا وقدم على انه فاعل على حاله بل المراد ان المسند اليه اذا أتى به مقدما كما في الآية وصح ان يكون فاعلا معنى أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي انها مطابقة لها معنى لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيد أم عمر والى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان مجيء الجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بانه يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك ان خالق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار فليس السؤال الا جملة اسمية وترك المطابقة لشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب بحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشري قد ألغزت في ذلك فقلت

وهو ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي

(ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح)

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد وروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن أما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي وفاقا للجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (في المسجد رجل) ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل زيد أي يعظهم زيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

(أو استلزمه) أي استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق

(غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي وحلت له الخمر لان أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكي ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل أي وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والقاف آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري (أو فسره) أي فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

أفدني أيها النحوي جمعا * له جمع يجيء بالاطراد وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق بادي وفيه نظر فان مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه على بقية المطوفات فقد يفهم انها سماعية لكن الظاهر انها قياسية انتهى (قوله خبر مبتدأ محذوف) رده في المغني في بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد ان أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفي قوله مبتدآت حذفت اخبارها قلب كما قال الدماميني والاصل اخبار حذفت مبتدآتها ونوزع في ذلك (قوله صرح بالتقدير الاول أبو حيان الخ) قال الدنوشري الحق عندي طريقة ثالثة وهي تجويز الوجهين جميعا (قوله لان أحلت الخ) قال اللقاني فيه بحث اذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذي يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليتأمل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عبيطات وان كان منصوبا على التوهم اي توهم انه قيل غداة حلت عبيطات السدائف * لكان جيدا نظير بدا لي أني لست مدرك ما مضى * البيت المشهور وقال الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه له في الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده لخصوص ألا ترى انهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلام لوجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك الآخر لا يستلزم وجوده في الاول باعتبار تعلقه به والتقدير

والتقدير وان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الاخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو بمنزلته (يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام أخوك) او أقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقائم أخواك (وقام اخوتك) وأقائم اخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث ألحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليها أشار الناظم بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

(وحكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزدشنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوءة وأزد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزدا وأسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى الى كذا وأزدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني اخواك) وفي الحديث أو مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والاصل أو مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فأولى لك ذا واقيه)

ألفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بألفيتا وذا واقيه حال من المضاف اليه وهو الكاف

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر انها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاموا وقن قلنا التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتثنية الفعل وجمعه الحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويأتي بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظهر ان الفعل يوحد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تاكيد لفظي لكما تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقدم في باب المبتدا والخبر انه انما يمتنع تقديم الخبر الفعلي اذا كان رافعا الضمير للمبتدا المستتر لا البارز لانه لا لبس لضعف لغة الحاق علامة التثنية والجمع وهو مشكل على ما هنا ثم ران التحقيق كما بيناه ثم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التانيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو أن نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تانيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها انتهى ويرد عليه انه قد يسوى بالمثنى والجمع فعلا منهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتامل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا) قال الدنوشري أو بدل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم الحاق الفعل علامة التثنية والجمع الى ما عبر به اذ المحكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضرباني فيصح فيه التاويل لان الاتيان من الصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيئ لجواز أن يكون ذلك لغة طيئ وازدشنوءة وان الحاكي له عن طيئ جميعهم وعن ازدشنوءة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحويين والامر سهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى عيناك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فاولى لك دعاء الخ) قال العينى فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره دعائى أولى فاولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فاولى لك ثانيا عطف على أولى الاول كرر للتاكيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فاولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والالف فيه للالحاق لا للتانيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لانه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى ان يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه وليك شر بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذا لان الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سيأتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الاول على رواية ألوم اكفاء وهو اختلاف بحرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة. يا أيها الملك الذى * أضحت له جل المناقب

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فاولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلقى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلوموننى فى اشتراء النخيـ * ـل أهلى) فكلهم ألوم فاهلى فاعل يلوموننى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده وأهل الذى باع يلحونه * كما لحى البائع الاول

(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب)

فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساوٍ جمع مسوأ على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو أقائمات الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان طيئ وأزدشنوءة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيرا وتانيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التانيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

(لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتاخير) للمبتدا (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب
راقت ورق نسيمها
فحكت لنا صور الحبائب
خضر الثياب فلم يطب
شرب الشراب وأنت غائب
انتهى ولا يخفى ان أبا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وان كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه الى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان احداهما مكنية والاخرى تخييلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان ايضا وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى ادراره شيئا كالمطر والنطفة فى آخر كالربيع والانثى من الحيوان وهذا كناية واثبات الالقاح الذى هو الايلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا ان ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كانه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفعا لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازا والمطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وفيه اعداه المطابقة بهذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدا) قال اللقانى

هذا الوجه لا يتأتى في قوله وان كانا له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو وكلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين في وبالوالدين احسانا الا على ما بعدهما وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجبني زيد وجهه أخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مرادا به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعني أن الزاعمين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر اذ اللازم أن الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم منه عند التقدم أن الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الاسناد الى الضمير خاص بهم قطعا (قوله وأحقرهم وأهونهم عليه) قال الدنوشري الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان بالعطف على محل جملة شرهم الفقير لانها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار أن الناس اسم جمع (قوله لاجل فقره) قال الزرقاني اشارة الى ان الضمير في عليه يرجع الى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت قبله وكلمة على للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم أي لهدايته اياكم (قوله وان كان مؤنثا قال اللقاني أي تأنيثا معنويا أو لفظيا (قوله تاما كان الخ) وقال الدنوشري يوجب حمل الفاعل على ماهو أعم من المجازي وكون التاء في أول المضارع للتأنيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة وانما يصح في حروف المباني اذ لا شك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وياء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل حد الكلمة بمستقل (قوله ضميرا متصلا) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أي لا يمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وصله ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التأنيث) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا

أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزاعمي ذلك) بكسر ميم الجمع أي خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدأ ثم ولمن زعم أنها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب و(لا يختصان بلغة قوم باعيانهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما

تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر

ذريني للغنى أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * (وان كانا له نسب وخير)

فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم أحدا اجاز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الرد بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (انه ان كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم * وتاء تأنيث تلي الماضي اذا * كان لانثى (وبتاء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في الناظم (ويجب ذلك) التأنيث (في مسئلتين احداهما أن يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته ونعني بحقيقي التأنيث ما له فرج والمجازي بخلافه فالحقيقة (كهند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير

(قوله ماقام أومايقوم الاهى) ظاهره أن الضمير المنفصل فيماذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع أنه فى مثل ذلك محذوف وانظر لم وجب التذكير فى ماقام أو يقوم الاهى ولم يجز الامران بناء على ماياتى عن الناظم فى المؤنث الحقيقى الظاهر المفصول بالا وأى فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لان قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر انه لايجب فيه التانيث وكلام الدمامينى فى شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين فى ذلك فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذى ذكره الشارح وجوب التذكير فى المنفصل غير المفصول بالا نحو غلام هند حضر هى معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة ان مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل هند قامت احتمل ان المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم فى الجملة بان يكون الوجوب لوجود اللبس فى بعض المواضع والباقى طرد الباب (قوله وفى هذا التاويل نظر لان الهاء الخ) قد يقال لامانع من اعتبار الامرين والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكم لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفى عروس الافراح للبهاء السبكى فى آخر أحوال المسند اليه أهمل المصنف يعنى الخطيب القزوينى أمورا من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاولى لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض أبقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلى للناظر انه لاشذوذ فى هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير للغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان فى المؤنث المجازى أما اذا أريد بالمؤنث المجازى عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (وشذ

(قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لايضر الوزن لان القافية مؤسسة والتاسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هى الحرف الاخير من البيت الذى يكمل البيت (قوله حقيقى التانيث) قال الزرقانى هو على ماقال الشارح ماكان من الحيوان بازائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ماقاله ماليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج أشمل لكن ينبغى أن يريد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشرى المراد بالحر فيه الفرج قال فى المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والاصل حرح فحذف الحاء التى هى لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على حريح ويجمع على احراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة الى أصولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض قال الشاعر كل امرئ يحمى حره * أسوده وأحمره

المنفصل نحو) هند (ماقام) الاهى (أومايقوم الاهى) والشمس ماطلع الاهى أومايطلع الاهى فالتذكير واجب فى النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لايكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فانه لايمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها فى الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله

* ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائى يصف سحابة وأرضا نافعتين

فلا مزنة ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل ابقالها)

وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء فى الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازى ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بانه انما يثبت ماذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لايجيز فى الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لايخفف الهمز بالنقل ويؤيده ماقاله ابن كيسان أن الاعلم حكى فى شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفى هذا التاويل نظر لان وجود الهاء فى ابقالها يأباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس فى قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثى

فاما ترينى ولى لمة * (فان الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقى التانيث نحو اذ قالت امرأت عمران) والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله واتنا تلزم فعل مضمر * متصل أومفهم ذات حر

انتهى ويجوز أن يكون الحرف فى كلام ابن مالك من المخفف ويجوز أن يكون من المشدد وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على انه مختص بفرج المرأة أى دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره مخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشرى يسهل الشذوذ فى ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشرى فيه نظر فلا دلالة فى كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أى لان أل فى ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما يأتى فى باب نعم وبئس (قوله وسيأتى ان الجنس) يعنى سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر او المجرد منها كشجر وتمر كما سيجىء (قوله الحقيقى) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به فى القطر لاخراج المجازى نحو طلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجهان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك فى التنزيل على ما قال الدماميني وان نوقش فيه ومما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ بعد ذلك للمجازى المفصول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقى مع قوله الآتى الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو فى المجازى بدليل الآتيين اللتين استشهد بهما فان صحة وسماكن من المجازى كما لا يخفى وكذا بنات العم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله فى القطر لما جمع بالف وتاء من بدت بين باصطفى البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسيأتى النص فى كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما يأتى عن اللقانى من المنازعة فى استشهاد ابن مالك فقد يو

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعض العرب (وهو ردىء لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتى بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جاز فى) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) فى المدح (وبئس المرأة) فى الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازى (وسيأتى ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك والى ه أشار الناظم بقوله والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين

(ويجوز الوجهان) التأنيث والتذكير (فى مسئلتين احداهما) المؤنث الحقيقى الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفى يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخيطل أم سوء) * على باب استها صلب وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول به والاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أى العرب (حضر القاضى اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف

(والتأنيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير فى الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل فى الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذا ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الا هند (وأنشد) الاخفش (على التأنيث) فى الشعر (ما برئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم)

فبنات العم فاعل برئت وأنث مع وجود الفصل بالا (وجوزه ابن مالك فى النثر) على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدنوشرى لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التأنيث عليه وهى علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه فى علم جواز الجمع بين المفسر والمفسر فى نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشرى قال اللقانى هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لان الكلام فى مؤنث حقيقى تجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول اذا كان الفصل بالا يمنع المؤنث الحقيقى المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتأنيث فى البيت أحق بالمنع لا سيما مع الفصل بغير الا الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقانى فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل فى البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقانى وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

(وقرئ ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فاصبحوا الاترى الامساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازى التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولورود وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أى من مجازى التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله * وشمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذى وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازى لامرين أحدهما أن التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثانى ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد أى صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

(الا أن سلامة نظم الواحد في جمعى التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للفارسى) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد من أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذى آمنت به بنو اسرائيل) فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى) * والظاعنون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) في قوله بنو اسرائيل (والبنات) في قوله بناتى (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

لميز كنساء في الاول وأخذه في الثانى وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقانى أى الجمعى بدليل قوله لانهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقانى ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قمن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء قمن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدنوشرى رد التمثيل بذلك بان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والا لزم كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابى فليتامل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربى بين العروبة وهم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الاعاريب والنسبة الى اعراب اعرابى لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدنوشرى في حواشى الفاكهى ولعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضى غير ما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسى وعبارة الرضى وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها ان كانت ألفا تغيير كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم نحمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا أن المقدر في حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقانى قضيته ان نحو جاءت الحبليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذ الاصل بنو الخ) هذا مشكل لانه يقتضى اعتبار أصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن أن يبين عدم السلامة بتغيير

الشكل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدنوشري فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى أل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشري قد يرد هذا النظر بان أل انما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فال فيها موصولة لان المراد بها الحدوث والمعنى اذا جاءك اللاتي تجدد منهن الايمان وحدث بعد ان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقاني قالوا ولكون ذلك هو الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وقضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أي الراجح (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول اللبس حينئذ وخوف اللبس بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع في خط الشهاب القاسمي وغيره تقديم الفاعل في أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تأخيره وتقديم المفعول كما وقع في أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أي كما في عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتي في كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف في مسئلة وجوب تقديم المبتدا على الخبر اذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقاني

يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس اذ الاجمال ان لا تتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتامله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى الفعل ولزومه يأباه لانهما جعلا حذف الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجمال فقال

والفرق بين اللبس والاجمال * عما به يهتم في الاقوال
فاللفظ ان أفهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد
لانه اللبس وأما المجمل * فربما يفهم ممن يعقل
وذاك ان لا تفهم المخالفا * ولا سواه بل تصير واقفا

تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جاءك المؤمنات) (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة (أو لان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته (أو لان أل) في المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرد فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجيء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما (وقد يتأخر الفعل والفاعل و) يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجي المفعول قبل الفعل

(فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أي الاصل (ففي مسئلتين احداهما أن يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل لخشية التباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم

* وأخر المفعول ان لبس حذر *

فيتعين في هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك) في النظم وغيره (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه

وحكمه القبول في الموارد * فاحفظه نظما أعظم الفوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا تساويا تعريفا ولا قرينة يجب تقديم المبتدا على الخبر فاى فرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال تجويز الوجهين في الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما عليه وبه ولم يعلم مراد الله في ذلك فجاز الوجهان وما ذكر لا ينافي ذلك تامل انتهى بقى ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

الاغراض الواهية (محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل (وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الاصوليين وافقه عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما محملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي اسحق المروزى وأبي بكر الصيرفى لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) في معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أى اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بالا عند) أبى موسى (الجزولى وجماعة) من المتاخرين فانهم أوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع الا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن على الخزاعى

(ولما أبى الا جماحا فؤاده) * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرد منه (وقوله) وهو مجنون بنى عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بى كلامها)

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطى الا وشيجه * (وتغرس الا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط

(قوله وذلك واضح) قال الزرقانى وجهه ذلك ان المبتدا والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقى) فيه نظر لان الباقى لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض في الاجمال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقانى ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا انحصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتامل (قوله عند الجزولى) قال اللقانى الذى أوجب الاتفاق في انما دون الا هو انه لا دليل على ان محل الحصر هو تاليها فحيث قدم المفعول مع الا ارتفع اللبس وهذا المقدار متفق في انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن وهو لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا أحد الا عمرا زيد كما قاله في المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لا يجيزه ولهذا رد في المغنى في الباب الخامس قول أبى البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) في القاموس دعبل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعى رافضى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصراع الثانى من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم و وشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد الا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلى لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشئ اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالا أو بانما انحصر ❊ أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ❊ (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة واليه أشار الناظم بقوله ❊ وشاع نحو خاف ربه عمر ❊ والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففي مسئلتين احداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في نثر ولا) في (شعر وأجازه فيهما الاخفش وابن جني) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه وأجازه البصريون في ضربته زيدا بابدال الزيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عني عدى بن حاتم) ❊ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدى وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فمستثنيان

الفاعل وهو وشيجة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف انتهى أي لانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام أكثر النحويين منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا أحد أو تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيدا الظريف أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك ما رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت رجزا في ذلك مطلقا التابع وذاكرا مسئلة كون ما بعد الا معمولا لغير العامل في المستثنى ما قبل الا لا يكون ذا عمل فيما يكون بعدها تلت الامل في غير مستثنى كذاك أثبتا ما منه مستثنى وتابعا أتى فهكذا قد قاله في المغني نقلا عن التسهيل ذاك المغني وجوز الرضي قدرأيتكا اذ لم يكن الا الردى بلا تكا وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الاخيرة فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله ففي مسئلتين) قياس ما يأتي في التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو ضربك زيد (قوله ان يتصل) قال اللقاني يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التأخر وأما انه يوجب التوسط فلا بل يجوزه ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم هل اتولا يمنعان من التقديم أولا عليهما أو على الفعل فقط

واجع هذا وحرره وقال الدنوشرى يمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالتوسط واجب مخير فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال الاتقانى أى يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائى) قال اللقانى مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه فى المفعول المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور فى الفاعل المذكور اذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل فى الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين فمعنى ماضرب عمرا الازيد ان عمرا لم يضربه الازيد ومعنى ماضرب الازيد عمرا ان الضرب لم يقع من أحد الامن زيد فانه وقع منه ملتبسا بعمرو (قوله وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجرور الخ) قال فى المطول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للمرفوع كما مر نعم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا فى قولنا ماضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الامن زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بان تقدير السؤال لا بد منه فى دعوى الحذف وان لم يذكره الشارح هنا

لجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ عما هو خارج عن القواعد والى ذلك أشار فى النظم فقال ❊ وشذ نحو زان نوره الشجر ❊ (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا الحصر بالا عند غير الكسائى) فانه يجب تأخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيدا (واحتج الكسائى) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا (بقوله

ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم ❊ ولا جفا قط الا جبا بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا فى الموضعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة فى آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم ❊ (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب أحد أحدا بالنار الا الله ونبئتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثانى وجملة عذبوا فى موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعينى (وقوله

فلم يدر الا الله ما هيجت لنا) ❊ عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والآناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجرور وغير المحصورين فى هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذى كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا فى مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى فى التسهيل وخالفه هنا فقال

وما بالا أو بانما انحصر ❊ أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده ويجوز فى غير القرآن تأخيره (وأما وجوبا) أى وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (فى مسئلتين احداهما أن يكون) المفعول (له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فأى آيات الله تنكرون) فأى مفعول مقدم لتنكرون أو اسم شرط نحو (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل فى

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال القانى هذا الضابط شامل لنحو أما زيدا فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب لو زيد فى الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الأحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذى ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا الوأخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم أنه لا فرق فى المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه ظرفا كما مثل المصنف أوغيره كما فى أما زيدا فاكس جبة والاصل أما فاكس زيدا جبة وانه اذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخيرا الظرف كما أشرنا اليه وهو الذى دل عليه قول الشارح فانه يكتفى بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٠ يجب تقديم المفعول به لان الغرض الفصل بين أما والفاء وانما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب انها انما تمنع فيما بعدها الخ) الاظهر أن يقال انها انما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لان رتبته التاخير ونظير ذلك أن المفعول اذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى ان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم ففيه نظر لان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافى صدارتها كما علمت فتدبر (قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر فى أحدهما الا اذا عمم فى الضمير لان الحصر انما يكون فى المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الاولى للشارح أن يجعل قيد كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر فى أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بان فى كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمر الفاعل والمفعول والاكتفا شائع ذائع وسياتى فى باب العطف ان الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر فى أحدهما بقرينة قوله وما بالا أو بانما انحصر أخر لا غير منحصر فى الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل فى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعل ضميرا منفصلا غير محصور وذلك اذا قلت ضرب زيدا اما عمرو واما أنا وأكرمك أما أنا وأما زيدا وقلت ان أكرمك لزيد وان أهانك له وهذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بأن مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل افراده مسئلة التقديم بقوله وقد يجى المفعول قبل الفعل مع شمول

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية فى جواب أما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أى لعامل المفعول (منصوب غيره) أى غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أى على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلى الفاء أما الملفوظة أو المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول * فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا فى المفعول * فالجواب انها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها اذا كانت فى مركزها الاصلى وهى ههنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها أما (بخلاف) ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول * (تنبيه) * يدرك بالتامل فيما تقدم (اذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر فى أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الاصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعذر الاتصال فى الفاعل (واذا كان المضمر) المتصل (أحدهما فان كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) فى المضمر (وصله) بالفعل (وتاخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربنى زيد) لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمر (فاعلا والظاهر مفعولا (وجب) فى المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب اما (تاخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه و(على الفعل) معا (كضربت زيدا أو زيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) فى النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لانه سوى) فى النظم (بين هذه المسئلة) وهى مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) فى وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع الى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول فى ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن

ماقبلها او لعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ماذكر من الجوابين من الناظم لا ينافي دعوى المصنف بان في كلامه ايهام التساوي لانهما لا يفيدان عدم الايهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما مصححان لتعبير المصنف بالايهام دون الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وانه يجب تأخير الفاعل الخ) لايخفى انه اذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تضم هذه الصورة الى مسئلتي وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا اليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب *(هذا باب النائب عن الفاعل)* (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدم في أحكام الفاعل انه لابد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تأويل ما تقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجهل به)

يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالايجاز فهو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره و(كتصحيح النظم) كما وقع للاعشى ميمون ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد

(علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال خلقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقها عرضا اذا هوى امرأة أي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا أيها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض) اى قصد (نحو وان أحصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا) اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضى أن لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو لغرض لفظي) قال اللقاني اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطأ في المقال فائدة لا غرض اذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وفائدة) اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدته (قوله أو معنوي) قال اللقاني أي معنى يشار اليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها لعلم الفاعل بالسامع اذا كان الفعل لا يصلح الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا (قوله كان لا يتعلق) قال اللقاني ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التأخير الخ) قال الدنوشري لم يعبر في الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان أحسن لان الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل وأشار بقوله واحد الى انه لا يجوز تعدده كالفاعل والاسناد الى غير المفعول له اسناد مجازي كاسناد الفعل المبني للفاعل اليها فانه مجازي كما صرح به علماء المعاني انتهى وهو مأخوذ من كلام اللقاني فانه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخر كان أحسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحد اشارة الى معنى آخر ناب عنه

فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة فى النيابة أى فى كون كل نائبا عن الفاعل وكلام أهل المعانى صريح فى أن اسناد الفعل المبنى للمجهول الى المفعول به حقيقى والى غيره مجازى لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بنى له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بنى له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسر فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بنى له يستلزم تنزيله منزلة ما بنى له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبنى للمجهول الى المفعول به فانه الى ما بنى له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمى فيه نظر والوجه التبعيض وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوى وهو لا ينافى التبعيض انتهى وقال الزرقانى ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهى للتبعيض الثانى ان المراد البيان اللغوى والنعت مبين للمنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض ان المراد بنيابة الاربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلهما بمعتل الفاء وانما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثانى المجرور) قال الشهاب القاسمى رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كمذ ورب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن اياز ان الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفى المثال الثانى نظر فان دخول من فى هذا المثال غير جائز كما ستعرفه فى بابه انتهى وأقول سيأتى فى كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أى المضمومة نسبة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشرى عن الشهاب وفى اللب الرندى بالضم والسكون ومهملة نسبة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما تقدم من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضربه مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) اشارة الى رد ما قاله الحفيد ان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتى فى قوله * وقال الله مثنى يحل عليك وتحلل * فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر لانه يوهم

(وتأنيث الفعل لتأنيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول منها) (المفعول به) لانه كالفاعل فى كون الفعل حديثا عنه وفى جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق فى الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضى الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له (الثانى المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أولا فالاول (نحو ولما سقط فى أيديهم و) الثانى نحو (قولك سير بزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلى وتلميذه أبو على (الرندى) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أى السقوط وسير هو أى السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لانه لا يتبع على المحل) أى محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز فى تابعه الرفع كما جاز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أى المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان منه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل (ولانه) أى المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب بشديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيين تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أى المجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل فى (نحو مر بهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور فى لسان العرب (قولهم سير بزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد ابهاما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لنا من الاجوبة (انه اغما راعى محل يظهر) اعرابه (فى الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف فالاول

الحصر فيماذكر كما يشهد بذلك اثباته بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر أنه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظلوم * فان الرفع يظهر في الفاعل اذا أضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الاشذوذا) قال الدنوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على أرباب الذوق ويمكن أن يكون قوله الاشذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد الخ ويدعى ان الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه ظاهر في الفصيح تقول سلكت نجدا في الفصيح فتأمل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدنوشري لا يقال علته يجوز حينئذ أن يكون في مسؤلا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين فاللبس لانه يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون بمجرور النائب ضميرا يتحمله مسؤلا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باى شئ كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به اما بان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا اشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه تتفق الخ ومثل له بنظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة هند قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا للمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله

فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل

بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف أصلي معد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (أو مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا للمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوز ان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكي الاشذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسلكن في نجد وغورا غائرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليهما بالمعنى والتقدير مسؤلا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ حينئذ ضمير عائد على شئ من الخبر ونحو انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا تزاد في الايجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضمير مسوغ لذلك كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند فلانه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتأنيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فبالأولى اذا كان مجرورا بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتأنيث الفعل مع ان فاعله

عنه بمنع وروده فان المصنف لم يدع أن كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وانما أراد رد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤنث للمجرور بأنه لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤنثا ان يؤنث له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتأنيث فلا يضر ان المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب أجوبة المصنف فبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور يجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد عنه الفعل ظاهرا فقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لانه للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاف كلام الشارح فليحرر وبقي ان شرط الاختصاص محله مالم يرد الابهام نحو فمن عفي له من أخيه شيء نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ابهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز ان يقول قم وقعد

فتضمر المصدر كأنك قلت قم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور بعلي وحذف من الثاني لدلالة الاول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الا أن يقال يجوز ذلك لدليل لا سيما اذا كان مماثلا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو للمصدر والظاهر الاول اه فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل المجيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لان التقدير وان يكشف غرامك تعتد وهذا بمجرده لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتأنيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم الفائدة) اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولابد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للمفعول (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ابهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا اجلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول وقال ثعلب أراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قم وقعد فتضمر المصدر كأنك قلت قم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة قاله في المغني (ويعتلل) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال) ثم خصصه بعليك (أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

وأن يكشف غرامك بالوصال تعتد ذلك وتجعله عادتك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفى المصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الاشمونى فى خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أى لاضافته لمبنى كما فى لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد رد السفاقسى قول الحوفى قام الظرف وهو

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد

(فيا لك من ذى حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أى الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز فى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك أن يكون الظرف فى موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو على وتلميذه ابن جنى فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى * وباشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين بن على رضى الله عنهم أجمعين

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جنى فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخناف وعلة المنع أن المفعول له مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبنى على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائى وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمانى أو مكانى (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صيم رمضان و) المكانى نحو (جلس أمام الامير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية فى الاول والاضافة فى الثانى (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الاول ووضعا فى الثانى فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذى ان وجد * فى اللفظ مفعول به * لان غير المفعول انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازه الكوفى) أى أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أى من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبى

بينهم مقام الفاعل بانه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بنى لاضافته الى مضمر وموضعه رفع لان الاضافة الى المضمر لا تسوغ البناء مطلقا والا لجاز مررت بغلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اه ووجه الرد ان هذا من تلك المواضع ولذا قرئ تقطع بينكم بالفتح (قوله بالعلمية فى الاول) قال الدنوشرى ظاهره ان رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوى فى تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون وانما قلنا ظاهره الخ لاحتمال انه موافق للبيضاوى فيما قال من انه جزء العلم لا علم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال بالعلمية فى الاول فنسب العلمية اليه وهو وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوى أقعد فليتامل (قوله لامتناع رفعهن) قال الدنوشرى أى لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المعقول ان الجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فأسقطه الدماميني وظهر انه لا وجه لتردد الشهاب في انه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح في شرح القطر الخ) قال الدنوشري أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد فاما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الاصل ليجزي الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها (قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة الفعل على المكان الالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أقعد فالمكان شبيه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الشنواني بانه يمكن أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع فانه ذكر فيه انه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الالفية فان قلت كان ينبغي أن يقول وماسوى الفاعل والمشبه به والتابع عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابل محلا فيدخل فيه التقديري كاعلمت موسى قائما لكنه ينتقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الاصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتامل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن ان يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين الى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) فبني يجزي للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا (و) أجازه (الاخفش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني و (كقوله)

وانما يرضي المنيب ربه * (ما دام معنيا بذكر قلبه)

فمعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك أصله معنوي كمضروب أعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله)

وهو رؤبة (لم يعن بالعلياء الا سيدا) * ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزي الغفران قوما وانما أقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطي المجرور (مسئلة * وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطي زيد دينارا وأعطي دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وماسوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الاول ويعزى لسيبويه

*(فصل * واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول) واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله) ابن هشام (الخضراوي) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازه ان لم يلتبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشك سمينا) فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان

في النكت الحسان وقال الشاطبي أجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لافرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اه واعما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني ففي باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل من الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا) للالباس تقدم أو تأخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطي عمرو زيدا أو أعطي زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والفرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا آخذ أبدا ودرهما مأخوذ أبدا (وقيل يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتقد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال أعطي درهم زيدا ويتعين أعطي زيد درهما لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا بأعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره بأخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معه ولا لاعطى لانه معمول لغيره اه (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء كان جملة أم لا وسواء أكان نكرة والاول معرفة أم لا (للالباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) في (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب) في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أي حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي و) ابن هشام (الخضراوي وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الاقناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط) في اقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

ويكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدنوشري ان أراد به ان المسند اليه في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان أراد به ان المقدم في نحو أعطي زيدا عمرو بنصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفعه مجاز) قال الدنوشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدنوشري الظاهر أنهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتأخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل النيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتأخر وان كان بعد النيابة رتبته التأخير على انا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشحه ان ابن طلحة أجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم ينب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسند اليه بكل

في

فى كان رجل زيدا او البابان واحد قاله الشاطبى (و) المفعول الثانى (فى باب اعلم أجازه قوم) منهم الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على ابن عصفور فى المقرب (اذا لم يلبس) فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوى والابدى) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلاد بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) أما المفعولان (الاخيران) فاصلهما (مبتدأ وخبر شبها) فى نصبهما (بمفعولى أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجو أصبحت) * كراما مواليها لئيما صميمها

فالتاء هى المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثانى وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وأنثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشئ خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام (وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كسا واشتراط كون الثانى فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث باب أعلم (أن فى النظم أمورا) غير مناسبة (وهى حكاية الاجماع على جواز اقامة الثانى من باب كسا حيث لا لبس) فانه قال

و باتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة) حيث قال

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول (ولا مع المختلف فيه) وهو اقامة الثانى (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذى غلط ولده) فى شرح النظم (حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث فى باب أعلم هو الثانى فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما علم التزاما ففيه مشابهة تكرار والثانى ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غايته ما فى الباب ان حاكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف

* (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذى لم يسم فاعله (مطلقا) سواء أكان ماضيا أو مضارعا والى ذلك أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضممن * (ويشركه) فى الضم (ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثانى (كتضاربوا) الاول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

اعتبار على ان الاخبار عن النكرة بالمعرفة فى باب النسخ جائز فليتامل (قوله لصحة اطلاق الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المفعولية لا تطلق على الثانى والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقى والثانى والثالث ليسا فى الحقيقة مفعولين وانما المفعول فى الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة النسبة التى هى قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لايهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحا وليس كذلك بل اطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية غير متحاشى عنها فى عرفهم وأما فى نفس الامر فليسا مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتامل (قوله بما كان متلبسا به) قال الدنوشرى أى من كونه عمدة ووجوب رفعه وتاخيره وغير ذلك من الاحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشرى ربما يفهم ان تسميتها بذلك هجرت فليتامل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشرى أى والمراد به أى بصميمها (قوله الاولان مسلمان) قال الدنوشرى غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط أن لا يكون الثانى من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل انه لا يكون الا اسما اما صريحا واما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره الموضح وان كان تعرضه له التزاما دافعا لهذا الايهام على أنا لا نسلم ذلك (قوله والثانى الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع اقامة الثانى تدل على عدم ثبته الذى أوقعه فى الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثانى الماضى الخ) قال بعضهم انما ضم والثانى مما أوله تاء زيدة لانه لو بقى مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشرى لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدي (قوله وفي جمل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله بقام وجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت الى زيد وجلست في المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بانه لو بني الخ) قال الدنوشري لا نسلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس الجلوس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشري ينظر هل يقدر في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أولا (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية أعل عينا لاخراجه نحو عور بخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي يوقع عليه الاعلال بخلاف المعل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله أو اشمام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للمذهبين الاخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبي وينظر هل يمكن اجراؤه على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتي عن المرادي (قوله فيهما) أي الاخلاص والاشمام وقيل في حالتيهما والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادي الخ) قال الدنوشري قول المرادي هذا أقرب من القول الاول من الثلاثة المارة الا أن هذا زيادة تحرير كما ذكره وذكر الاشموني ان الحركة المنطوق بها حركة تامة ممتزجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادي وحكى ما قال المرادي أيضا وقال ان ذلك يسمى روما (قوله بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثاني التالي تا المطاوعه * كالاول اجعله بلا منازعه

(و) يشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء أكان متعديا أو لازما فالثاني (كانطلق و) الاول نحو (استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى

وفي جمل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (و) يكسر ما قبل الآخر من الماضي) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصر منها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول في رؤي زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طيئ فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منفتحا * هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام) من الواوي (وباع) من اليائي (أو) كان (على) وزن (افتعل وانفعل كاختار) من اليائي (وانقاد) من الواوي (فلك) في العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفا باع لما العين تلي * في اختار وانقاد وشبه ينجلي

(قال) رؤبة في الضم الخالص

ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

فبوع

فبوع مبنى للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشباء مفعول مطلق أى نفعا وقال الموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للتمني بدليل انه روى وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين اذ تحاك ✽ تختبط الشوك ولا تشاك)
فحوكت من الحياكة وهى النسج مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفى آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فاذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيأ وهذه اللغة (وهى) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة فى كلام هذيل (وتعزى لفقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بنى أسد قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بنى ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذره) وطائفة من متأخرى المغاربة (امتناعها فى افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابذى وابن مالك) وينطق بالهمزة فى نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت أوضم كعقت) مبنيات للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله
✽ وان بشكل خيف لبس يجتنب ✽ (واصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافنى زيد وباعنى لعمرو وعاقنى عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) فى الخاء والباء (وعقت بالضم) فى أوله (لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم فى) (خفت وبعت الاولين (والكسر فى) عقت (الثالث و) تعين (ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان العرب تختار الكسر فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة وتختار الضم فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) فى ذلك (للالباس) بل أجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالباس غير مانع (لحصوله فى) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر) فى الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضارع الثلاثى مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردّ كما يقال قيل نقله الموضح عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بنى ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن ادعم بنى مرة قاله الدمامينى وقال أبو محمد بن السيد البطليوسى ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (ردت الينا ولو ردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضا) قال فى التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذى من أشم) من العرب (فى قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) يعنى فى المضعف فتحصل فى فاء

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدنوشري قد يقال لا يتعين كونهما توكيدا للاولى بل يجوز كونها توكيدا للثانية الا ان يقال أن مخالفتها الثانية فى حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشري ربما يفهم من قوله أيضا انه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحاك على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشري ينظر ضبطه اه وهو عجيب ففى القاموس فى فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له فى امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته (قوله للالباس) وأما نحو مختار فليس من باب الالباس أى ايقاع خلاف المراد فى الفهم بل هو من باب الاجمال وبين اللبس والاجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده) قال الدنوشري ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع افادة كلامه ان البصرى لا يرى الكسر

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بحد وقال اللقاني قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الحذ والضبط لاقسام الاشتغال ولذا تراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف منه لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتامله اه ويمكن ان يجاب بان المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما ياتى فى التتمات (قوله ناصب لضميره) مبنى على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات وياتى قريبا عن النكت انه يكون فى المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهى (قوله اسم متقدم) قال الدنوشرى المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا ضربتهما وينظر هل نحو قولك زيد الدرهم أعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال الدنوشرى وفى نكت السيوطى نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون فى المرفوع كما يكون فى المنصوب وفيه أيضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مسندا الى ضمير الاسم وفى فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذى ذكره *(فائدة)* نحو قوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون من باب الاشتغال واياى فيه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياى فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هى صلة ولا يصح ان تكون مفعولا مقدما لارهبون لانه نصب الضمير الذى بعد نون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله يا اخى البجائى فى شرحه على الآجرومية فى باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوى فى حاشيته على البجائى قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد فى حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام ان قوله واياى فارهبون من باب الاضمار على النصب شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا فى اياى اذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال فى اياى فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما فى باب الاضمار لانه فرد من ذلك الباب لان التقدير واياى ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا وهو اوكد فى الاختصاص لانا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاص له به اه والذى أوقع الشارح فى ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياى فارهبون من باب قولك زيدا رهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك

المضاعف ما ثبت فى فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله

* وما لباع قد يرى لنحو حب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء فى قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان أصله ان زيدا الماء فى الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد رددت الينا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شئ وسياتى فى التصريف توجيه كل من القولين

(هذا باب الاشتغال)

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو لمحله) أى لمحل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كما فى شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (فى موضع رفع على الخبرية) للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدا والخبر (حينئذ) أى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة (اسمية) لتصدرها بالاسم (و) الوجه (الثانى) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

مشكل على ما يأتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الأمرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتي مفصلا ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشأ ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم ان هذا كلام اجمالي وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان باي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيدا ضربته فاجازه بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * فالحكم بعلم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجملة فعلية) لتصدرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتب مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته أقوى من النصب في نحو زيدا ضربت أخاه والنصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به أحسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله   فالسابق أنصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا

وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشيء واحد ورد عليهما أزيدا مررت به وأزيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) في التنبيه الاول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمته) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رأيت الا في الشعر هذا

لا يخلو عن نظر (قوله أحسن من النصب الخ) قال الدنوشري ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده باحسن وفيما قبله باقوى سر غير التفنن أولا (فائدة) * كون النصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به رده بعضهم بقوله وليس الامر كذلك عندي لان الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة ويزيد السببي بتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع في الحقيقة فعل الا بوجه التجوز بخلاف زيد في زيد مررت به وممن نص على ان النصب في الاول أرجح من الثاني ابن كيسان في الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه لانه ذكره ثالثا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول زيدا أكرمت أباه وزيدا نحت له فتقدر في الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى الغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائدا لا اعراب له وللفراء وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما ان هناك عاملا محذوفا موافقة لغيرهما او المخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقاني بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم في قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدا او يكون مرادهم بكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهرا لا مقدرا او يتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذا بعموم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللقانى أى الفعل الصريح أى المصرح به لا المقدر فانه لا يليهما أى لا يقع بعدهما
متصلا بهما أو منفصلا بمعموله ٢٩٨ كقولك ان زيدا القيته فاكرمه معقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم

مذهب سيبويه وخالفه الكسائى فى ذلك فاجاز أن يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم فى صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الأسماء والافعال مقيد عند غير الكسائى بما اذا لم يكن فى حيزها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها اذا لم يكن فى حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما اذا كان الفعل فى حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازانى وغيره (ومتى عمر القيته) فيجب النصب لما ذكر فى هل وسيأتى الكلام على الهمزة فى المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيدا القيته فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر) عند سيبويه (وأما فى) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز فى الكلام متى عمر القيته وحيثما زيدا القيته فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا أو معنى (فيقع الاشتغال بعدهما (فى) نثر (الكلام نحو اذا زيدا القيته) فاكرمه (أو) اذا زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق فى ذلك بين الماضى والمضارع مع اذا (و) تقول فى ان والفعل ماض لفظا (ان زيدا القيته فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (فى) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها الفعل فيليها غيره (ويجوز الاشتغال (فى الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية الناظم) فى النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا فى الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها فى الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما فى جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب فى ست مسائل احدها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا أضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولان فى الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجرى ونوقش فيه وقال أبو على كنت أستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتى الأمر والنهى حتى مر فى قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

(وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير) المجرور بالباء (فى محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلنا ان الضمير فى محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أى على الرفع (فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف اليه

لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللقانى لم يذكر النهى من أقسامه لان الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقانى يتعلق فى المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر فان قلت تعلقه بهما مشكل لان الامر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضى الى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة * قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيره والبناء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هى الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالامر والدعاء حاصلا بالصيغة مدلولان لها اذ هما الطلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله ان كان مقامه
الفعل طلبا على حذف مضاف أى ذا طلب كما فى النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الانشاء أى

الكلام الخبري لاخبر المبتدا (قوله ثم استؤنف) قال اللقاني اشارة الى أن الفاء استئنافية عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لان شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الآخرة (قوله أظلمني وأظلمه) قال الدنوشري في بعض النسخ أظلمي بلا نون والظاهر ان موسى اسم فاعل من أساء و ينظر ما محل جملة أظلمني وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا و ينظر هل موسى علم و يكون رب منادى حذف منه المضاف اليه اذ رب مضاف الى موسى اه وهذا مما يتعجب منه لان أظلمني لا يستقيم الوزن معه الا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطال به بلا طائل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف اليه فهي مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمني أفعل تفضيل مبتدا وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصبب عليه خبر و يجوز أن يكون أظلمي منصوبا بفعل محذوف من معنى أصبب أى أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت أنه ورد بالنصب فأظلمه بالنصب معطوف على أظلمي ولا يضر في الوزن تحريك الميم بالفتح في الاول و بالضم في الثاني أى الزائد منا في الظلم قال في باب أفعل التفضيل من التسهيل واذا قيدت اضافته أى فعل التفضيل بتضمين معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ الا بعض ما أضيف اليه وشذ أظلمي وأظلمه اه وقال ابن يسعون في المصباح في شرح أبيات الايضاح بعد ان أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصبب عليه كقولهم أخزى الله الكاذب مني ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت في قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للمتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على اشارة المتكلم الى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمار هذا ههنا فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى انهم قالوا يا تميم كلهم فحملوه على

مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل أو بظرف وصلة أل غير ذلك (ولذا) أى ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال في قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم * وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة فرارا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن ابا ز في نتيجة المطارحة أيضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيده الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حي والمراد حي أبيها وحي أمها يعني ان كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد الفاء) في فاجلدوا (لمعنى الشرط) لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى أن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في زيدا فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيي

يارب موسى أظلمني وأظلمه * فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسي (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه الى (العموم) بالامر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبه بالشرط في العموم والابهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه الى (الخصوص) بالامر (كزيدا أضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا

الغيبة لما كان الالتفات وان حملته على هذا كأنك قلت أظلمنا فى علمك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشرى
عندى فى لا الطلبية وقفة وينبغى مراجعة اعراب قول ابن مالك * والياء اذا ماثنيا لا تثبت * اه والوقفة فى لام الامر أقوى فقد صرح
شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيدا لا يعذبه الله) قال الدنوشرى أى من الفعل المقرون بلا الطلبية أى فى المعنى وان كانت
فى اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى ويكون
تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر ..٣٠٠ فليتأمل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب
الله زيدا لانه اذا أمكن
تقدير مثل المذكور فلا
ينبغى العدول عنه (قوله
لان الغالب فى الهمزة الخ)
ان قلت هذا لا يقتضى
النصب لجواز تقديم فعل
مبنى للمجهول أجيب بان
الاصل موافقة المفسر
للمفسر وذلك انما يكون
بالنصب (قوله كباقى
أخواتها) أى غير هل
لما تقدم من التفصيل
فيها (قوله فالمختار الرفع)
قال اللقانى قد يقال
مقتضى ما سيأتى من أن
الاسم بعد الهمزة فاعل
بفعل محذوف على المختار
فى نحو أأنتم تخلقونه
ترجيح النصب هنا
بالقل فتأمله (قوله لان
الفصل بالظرف كلا فصل)
قال الدنوشرى هل يشمل
الظرف الجار والمجرور
نحو أفى الدار زيدا تضربه
أولا والفصل له صورة
وله أحكام كثيرة منها
الفصل بين اذن والفعل
والفصل بين المتضايفين
والفصل بالجملة المعترضة
والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجارى مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفعل ذلك وتصنيفه مبتدأ
الى ذيل المغنى وفى الاشباه والنظائر النحويه للسيوطى ما فيه مقنع فى ذلك وغيره وهى أحد مواد كتابنا ذيل المغنى الذى هو عديم النظير
اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه اما بان لا مع ما بعدها صارا كالكلمة والاعراب جار على الآخر واما ان لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها
فيما بعدها ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقانى لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر
اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشرى كلام
ابن الطراوة له وجه وجيه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به

الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا * قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى
الامر بغيرها وأجروا النهى بلا مجرى النفى بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيدا لا يعذبه الله)
برفع يعذب (لانه نفى بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم
التعذيب رحمة (ويجمع المسئلتين) هذه والتى قبلها (قول الناظم) * واختير نصب قبل (فعل ذى طلب
* فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذى هو طلب) كالامر والدعاء
(وعلى الفعل المقرون اداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة (الثالثة أن يكون الاسم
المشتغل عنه واقعا (بعد شئ الغالب) فى ذلك الشئ (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله
* وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب * (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح
نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور ولان الغالب فى الهمزة أن تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها
على الافعال كباقى أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون فى أمهات الابواب ما لم يتوسعوا فى غيرها (فان
فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل
على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر
وانفصل بعد حذفه كما هو رأى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة فى التقدير على الفعل (الا فى
نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لان الفصل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل)
وحرف الاستفهام داخل فى الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع)
واجب (نحو أزيد ضربته أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك فى المفعول والاستفهام عن تعيينه
(وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب فى قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة بن يربوع ويذم طهية والخشاب
(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا)
بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله الموضح فى
الحواشى وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى أهل
القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر
الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح فى الحواشى وفى مسائل
الزجاجى قال المازنى سأل عن وان الاخفش عن أزيدا ضربته أم عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل
الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغى أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال
المازنى وكذا القياس عندى ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذى
هو فى الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته أم عمرا بالنصب
اه (وقال الاخفش أخوات الهمزة) فى ترجيح النصب (كالهمزة) فى ذلك (نحو أيهم زيدا ضربه) فانهم

أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الاصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لان الاستفهام عن الصفات غالبا لا عن الذوات فحملت حينئذ على الاعم الاغلب والفعل حينئذ راعى في الجملة (قوله أولا زيدا رأيته) قال الدنوشرى ان قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المغني وغيره وهنا لم تتكرر مع دخولها على الماضي والجواب ان ذلك مقتطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا أكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشرى بغير خطه ان قلت ما الفرق بين هذه الاحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها الفعل واجب بخلاف غيرها ٣٠١ فهي أقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالبا الا فعل) أي ومن غير الغالب اضافتها الى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح في باب الاضافة ان حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية ان لا يكون عجزها فعلا نقله عن سيبويه فهي كهل في انها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه اللقاني بقوله اما لان حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالافعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه اذ هي بدون ما غير جازمة مع انها شرطية كما في اذا زيدا تلقاه فاكرمه وأما لانها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوى الرفع والنصب في الاسم الذى بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمرا كنت له أخا ولست باخيك وبكرا أعينك عليه مثل بهما الجزولي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لان كان وليس فعلان (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوى لا أرجحية النصب ويجاب بان مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا أريد التجدد في احداهما والثبوت في الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم عليكم صمتكم فينبغي أن يختار النصب اذا أريد التجدد منهما والرفع اذا أريد الاستمرار منهما وكذا النصب مختار اذا أريد مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع

مبتدأ أو زيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم ضرب زيد (ومن أمة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الامثلة (النفي بما أو لا أو ان نحو ما زيدا رأيته) أو لا زيدا رأيته أو ان زيدا رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا أحرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم) في شرح الكافية ونصبه ومن رجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه اه ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (باما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد بالمبني عليه أن يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافع الفاعل أو ناصب المفعول فالاول (كقام زيد وعمرا أكرمته و) الثاني (نحو والانعام خلقها لكم بعد) قوله (خلق الانسان من نطفة) وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما (نحو ضربت زيدا وأما عمرو فاهنته فالمختار الرفع) لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم

أو يوجبه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا علل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المغني لان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل لانا لا نسلم انها نائبة عن شيء أصلا ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانما نائبة عن جملة الشرط بأسرها لا عن فعل فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولا نائبا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه ايماء الى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيدا ضربته)

قال اللقاني هذا الكلام صريح في ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبله خلافا لما صرحوا به في قوله * والزاد حتى نعله ألقاها * من ان نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لامكان حمل ألقاها على التاكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا تامل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الآتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة الا في الاول في الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل في الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ وما والثاني ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق بذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشري هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لا صحف أعمالهم أما اذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شيء هو في صحف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والآية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضح ان كان الفعل صفة اشارة الى أنه ان لم يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أو لا (قوله متعلق بيختص) قال الدنوشري فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لان

الاسم الواقع بعد أما في الاحوال الخمس كحكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرئ وأما ثمود فهديناهم بالنصب) لثمود ممنونا وغير ممنون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيدا ضربته) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل وأما ثمود فهدينا هم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار وأما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبي (وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو وهنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) مما يترجح فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شيء خلقناه بقدر) لانه اذا رفع كل احتمل خلقنا أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقنا صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما لم يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء (لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) بفتح المثلثة أي من أجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (نحو وكل شيء فعلوه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيدا الذي ضربته أو) ان كان الفعل (مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح) متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا

والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها فى المغنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليه أشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

(أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده) واليه أشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (ان رأيته فاكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور * (تنبيهان) * الثانى (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما فى مسئلة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) فى البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام ألجأته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثانى لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم فى شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ثم علل بما خصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب فى الآية) المذكورة مرجوحا (مثله فى زيدا ضربته) فانه (قال) فى أثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربى كثير) انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجرى أجمع البصريون فى هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يترجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يترجح نصبه لكونه جوابا الاستفهام منصوب لفظا فى الاول ومحلا فى الثانى ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين فى زيد ضربته وعمرا أكرمته أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حده فى زيدا ضربته ويقال هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤل عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمر القيته أو وعمر القيته قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان فى مثل الصورة الرابعة) وهى ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل (اذا بنى الفعل السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبنى فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

الخلاف الذى ذكره مختص بها فليتأمل ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوشرى جعل المانع ما ذكر ولا ينافى ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجمود فهما مانعان على هذا (قوله اثنان) قال الدنوشرى صرح به اشارة الى انه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لان النون كثيرا ما تشتبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشرى قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح فى ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا ولكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل فى حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير متأت فى نحو زيد ما أحسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر فى الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مرادهم انه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليتأمل انتهى وهو مأخوذ من حواشى الشهاب القاسمى (قوله مرجحا) قال الدنوشرى هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أو لا (قوله اذا بنى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا فى هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانها تصير الجملتين فى معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدمامينى فى بحث روابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد اختصت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشري
قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى أو على الكبرى والاول أولى قال شيخنا بل الاولى الثاني لاستقلال الجملة وهذا لا ينافي
التساوي كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى برفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة
فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا في المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففي بحث الجملة السادسة مما له محل
من المغني ان الخبر مجموعهما كما في جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا او الخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا
محل له (قوله فلا أثر للعطف) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال فلا أثر له الا للنصب لكان أحسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر ان قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لان العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فاشار هنا الى انه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وأما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجبية تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا فعل انتهى وهو عجيب فان البعض الذي نقل عنه هو اللقاني وقد وجه كلامه وعبارته يعني ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو
رأي جماعة واذ كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أي لا ثمرة له اذ الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطائفة
انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثر ان الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدا فتكون هي أيضا مخبرا
بها عنه والرفع أثره انها معطوفة على جملة المبتدا والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدا بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة
معطوفة على جملة المبتدا والخبر رفعت الاسم أو نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعلهم يقولون التقدير خلاف الاصل والا
فالضمير قد يقدر اذا لم يوجد في اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكي في ذلك في المغني ثلاثة أقوال ثالثها الجواز في الواو والمنع

(لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على انه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في
الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا ❊ به عن اسم فاعطفن مخيرا
وذلك (نحو زيد قام وعمرا أكرمته لاجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز في عمر الرفع والنصب على السواء
وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها
ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان
راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب
وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط
بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة
حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان أبا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى
قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض
معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان
الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع
ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو
(ما أحسن زيدا أو عمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمر وفي هذا هو المختار
ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد تجري مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون
اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن في) الجملة
(الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب) بناء على العطف على
الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب
وان ورد النصب فهو على حد في زيدا اضربه بتمامه ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص (والفارسي وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه)
أي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمر ولقيته وزيدا
كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمر ولقيته وزيدا كلمته انتهى يعني
بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون
ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع
القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر
يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء)
في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو
ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا

فى غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشرى كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدنوشرى لو اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا أنا ضاربه) قال الدنوشرى صريحه انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المبتدا فاصل بينه و بين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبى كما صرحوا به فى قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب له بوصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أنا ضارب زيدا أنا ضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرافع له ومن أى نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك فى حاشية الالفية (قوله والقدر أنت حذره) قال الدنوشرى فيه نظر فانه قدم انه يشترط فى الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الا ان يقال ان حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٠ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه لا يتوهم ان قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغه (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليكه لما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبر اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده فى محل رفع على انه سيأتى فى باب أسماء الافعال ما يشعر بان أسماء الافعال تقع معمولة لعامل لفظى لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا الى ذلك فى باب المعرب والمبنى ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية يقتضى ان الافعال التى نابت عنها الاسماء ملاحظة فى الكلام مثل الافعال التى سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت فى الكلام وقال الدنوشرى قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذى ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب الخ) قال اللقانى بهذا تبين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف فى الحواشى فان قلت بقى عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار فى هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان أوما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف * قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو فى الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبا عنه فى اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شئ بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحذف (قوله الذى لا ينحل الخ) قال الاشمونى أما المصدر

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب

فذرنى أجول فى البلاد لعلنى * أسر صديقا أو يساء حسود

خرج على ان التقدير أو يساء بى حسود (وهذه أمور متممات لما تقدم) وفى بعض النسخ تنبيهات (أحدها ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها ان يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثانى ان يكون) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسوفى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفى للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو زيدا أنا ضاربه) والثانى نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانهما) أى عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى) كضربا النائب عن فعله الطلبى (وهو المبرد والسيرافى و) عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و (بخلاف زيد أنا ضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لانه بمعنى الماضى

نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيد أنا الضاربه ووجه الاب زيد يحسنه) فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو أكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تأخيرا الامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيد الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجري

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للاجنبي (نعتا له) لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني (نحو زيدا ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبي من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الاجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي (نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا أخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة) نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيما فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل المبدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

الذي ينحل الى الحرف المصدري فلا يجوز النصب قبلها اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبع في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لابد الخ) قال اللقاني لا يحسن عد هذا شرطا في الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باشتراطه والعلقة لابد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فتعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه في حاشية الالفية قال ابن هشام قال بعض العصريين يحتمل ان يقال اللام في سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدنوشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكر غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين ان الضمير الذي به العلقة يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبيين ان الضمير الذي به العلقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكلمه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول وتقديرها العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) اشارة الى اختصاص الواو بعطف الذي لا يغني متبوعه كما سيجيء قاله اللقاني وتعقب بما نقل عن الرضي من التعميم لسائر حروف العطف وذلك . (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا فيزاد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح ان يكون بيانا صح ان يكون بدلا الا في موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) ان أراد لفظا فمسلم لكن لا يجوزان يقدروان أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوه في ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله (قوله والا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل المبدل لكنه ليس مقصودا للاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقديره حقيقة ونظيره في

التوكيد اللفظي احسن احسن وسيأتي أيضا فيه ان نحو قمت قمت توكيد للضمير فقط ألا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لاولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشري ويقدر في نحو زيدا شكرت له المماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المعنى لئلا يجيء المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واهية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان نصحت زيدا لغة ونصحت لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الخباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أو لازمه) اشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيدا ضربت أخاه كما سيبينه ويأتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاوزت زيدا مررت به) قال اللقاني هكذا في الرضي وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المرور نظرا لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه مار بزيد لا مجاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا ضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام من ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالنظر الى جميع مفاعيله ومتعلقاته قدر ذلك كزيدا مررت به فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيدا ضربت أخاه أهنت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيدا مررت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضي وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو انما زيدا ضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولا لما بعد الفاء نحو وأما ثمود فهديناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء بجملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضي بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظننتهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظننت منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما مر في نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع ليتما اقعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيدا ضربت عمرا نفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيدا مررت به (جاوزت زيدا مررت به) ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيدا ضربت أخاه (أهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابس الضمير يجري (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقديرا نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابس الضمير نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو)

نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشركين) قال اللقانى هنا بحث وهو ان أداة الشرط انما تقتضى فعلا أعم من ان يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسير الا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا الا ان احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للانشاء لا لخبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بانها وان ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فتترجح الابتدائية بعدم الاحتياج الى تقدير ثم ان فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ابن مالك صرح فى قوله تعالى أسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك وخالفه ابن هشام له لا تضره ولا نسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد فى القرآن لا سيما اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال فى الهمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أى ويرجح الاول بالقرب والثانى بالسلامة من الحذف

(باب التعدى واللزوم)

(قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشرى دخل فيه شكرته وشكرت له الاول فى المتعدى والثانى فى اللازم وقال السعد التفتازانى ان الثانى من المتعدى أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتى صريح فى ان نحوه لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز فى النثر وقد اعترض اللقانى فى حواشى التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الالفية واعلم ان دخول نحو شكرته وشكرت له انه ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف فى هوامش ألفية ابن معطى ما نصه فى هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدى وذلك لتساوى الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثانى ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغى ان يجعل الاصل فيه التعدى بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا ولحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص فى وقتين وقيل ان الاصل التعدى بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الأصل التعدى بالجار الاصل التعدى بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحكه عن أحد وكأنه غلط فى فهم كلام ابن بابشاذ فتأمله * فان قلت انه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه والجار زائد نحو مسحت برأسى ورأسى وحسنت بصدره وصدره لان التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده * قلت فكان يجب ان

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لان أدوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على مقرب ابن عصفور وفيه غلط ما قيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى أو استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فى بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال فى باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وتقدم فى باب الفاعل ما يغنى عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية فى أبشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية فى أأنتم تخلقونه وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون صرح بذلك فى المغنى (و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان فى نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) ففى الفاعلية مراعاة الصغرى وفيه عطف فعلية على فعلية وفى الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين

* (هذا باب التعدى واللزوم) * فى الافعال

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها) فى حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثانى

بجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصع وباب صع (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كأنه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالافعال القاصرة لصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمي جواب الاول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هذا القيد للعلم به من مقابلة المتعدي للافعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ماصرح به في بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كأنه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشري ربما يشكل على ذلك الافعال اللازم بناؤها للمفعول فانه لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بانها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبني للفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفي هامش نسخته بغير خطه قوله أن يصح ان تتصل الخ يقتضي ان نحو صام وجلس متعد دائما ولو لم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بان المراد الصحة في كل وقت وهذان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدي ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدي والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشري وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله الا ان ناب) قال اللقاني معناه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذ التعدي الى شيء هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدي المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدي على ما نصبه الفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء انهما ليسا كالشيء الواحد من كل الوجوه والا لم يجز الفعل بينهما وخلف بضرب زيد لم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير متصرف ونحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اذ لا فاعل هنا ونحو ضربني زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رد به على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل مر بزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشري يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان

المتعدي وله علامتان احداهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله ✽ علامة الفعل المعدى ان تصل ✽ ها غير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل بالمراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به) أي بضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) ألا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو عمرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار معمورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا (و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب) أي تأملتها (الا ان ناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله ✽ فانصب به مفعوله ان لم ينب ✽ عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للافعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع (الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهي) مطردة فالاولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى انه لا يقال

فهما مثلا حينئذ لازمان انتهى وقال اللقانى رحمه الله أعلم ان كلامه صريح فى ان علامتى اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدتا أو احداهما فى فعل كان متعديا منعكستان أى متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل اما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فاذا كان الاول متعديا والثانى لازما فاين الواسطة التى لا توصف بتعد ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم ان قول المصنف ان تتصل بها ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو وغير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدى مقابلا للافعال الناقصة وقسيما لها مع ماصرح به فى بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كأنه زيدو الحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالافعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة فى غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقانى فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذى يسمى منصوبا على اسقاط ٣١٠ الخافض كما فى واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعى فقد لا يرد (قوله من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشرى مشكل بنحو حسن زيد اذ حسن من أفعال السجايا كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويجاب بانه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل ويأباه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجايا لان فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على عرض) قال الدنوشرى يقتضى ان سائر الافعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بان العرض الثامنة هنا مخصوص وينظر هل الافعال الدالة على النظافة والدنس داخلة فى قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشرى هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعد اللهم الا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول فحينئذ يشكل على تعريف أفعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) فى عده من أمثلة العرض تنكيت على الناظم حيث عده من أفعال السجايا فاقتضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عد الناظم له فى أفعال السجايا وقول شارح القصارى المار فى كلام الشارح الدال على ان أفعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشرى مردود بانه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار بكان كان أصوب بل لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الا متعديا لتمكن المطاوعة وذكر الفارسى ان اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم

* بأجرامه من قنة النيق منهو * وفى الشعر أيضا منغو وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهويته وأغويته كما تقول أدخلته فاندخل قال ابن هشام قال الجوهرى وقد يقال اندخل فى الشعر وليس بفصيح (قوله والمطاوعة قبول الاثر الخ) قال الدنوشرى المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكى وجدت بخط والدى أنه يقال كسرته فانكسر ولا يقال

زيد خرجه عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وانما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل بها ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ماليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها (نحو جبن وشجع) من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصارى واليها الاشارة بقوله وحتم * لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أى العرض (ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم اذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار أكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد) واليها الاشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدى (فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

فما انكسر ويقال علمته فتعلم يقال فما تعلم وفرق بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فانه عقب الانكسار من غير توقف على شئ آخر وينظر فى فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق بينهما ان العلم فى القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولابد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول فى هذه المسئلة فى شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشرى وكانه أراد السبكى الذى نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جمع الجوامع والا فالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وماذكر من أنه لا يقال فما انكسر يخالف ما نقله الناصر اللقانى عن البيضاوى فى تفسير وعلم آدم الاسماء كلها من انه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب لا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدنوشرى عرف بعضهم الالحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له فى التكسير والتصغير وغير ذلك

الثامنة المذكورة فى قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعلل) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشماز) بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعر واشمأز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم أدغموا أحد المثلين فى الآخر قاله أبو البقاء واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك فى اقعنسس والاسناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة فى قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أى بافعلل (وهو افوعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة فى قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان فى قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أى بافعنلل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالاول نحو (افعنلل بزيادة احدى اللامين) وهل هى الاولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل اذا أبى ينقاد و) الثانى نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف فى آخره وهى من حروف سألتمونيها (كاحرنبى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفش للقتال) فان قلت زعم ابن جنى وأبو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يغرندينى ✽ أدفعه عنى ويسرندينى

قال أبو عبيدة المغرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعلوك قلت أجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله ✽ كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا ✽ (وحتم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما بحرف جر ويختلف

(قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبى حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان والالحاق به نادر نحو ابيضض وأما اكوهد الفرخ واكوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجه الرد ان الواو تكون أصلا فى بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدنوشرى قال الزبيدى أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشرى ان قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدى بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون فى المتعدى بالنسبة لما لم يتعد اليه نحو ضربت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لان المتعدى بالنسبة لما لم يتعد اليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية هاهنا ايصال الفعل المدخول بحرف الجر وأما التعدية فى قولهم الباء التعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عدد الامثلة انتهى واعلم أن الامور التى يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقانى فى حاشية التصريح وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية بقى هنا شئ لابد من التنبيه عليه وهو ان للتعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا فى رسالة من رسائل الفرائد وأما اجراء غير المتعدى مجرى المتعدى فعلى وجوه الى أن قال ومنها اعتبار ما فى اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدى وتغيير معناه وهذا مما حقق فيه نظر العلامة الزمخشرى حيث قال فى تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا فى طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا فى نفسه مطهرا لغيره فان كان ما قاله شرحا لبلاغته فى الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفضيل فى شئ وقال صاحب الكشف قوله ان كان شرحا الخ فيه ايماء الى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لانها شئ واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام

التطهير اليها الان اللازم صار متعديا ثم قال ومنها حمل النظير كتعدية تتوينهم على تبوأنهم قال صاحب الكشف فى تفسير قوله تعالى لنبوأنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للاقامة يقال ثوى فى المنزل وأثوى غيره والوجه فى تعديته أى لنثوينهم الى ضمير المخاطبين والى الغرف أما اجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوأنهم أو حذف الجار وايصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم انتهى وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه فى قول صاحب المفتاح واقتحاما وواظبتها فان واظب نظير لازم المتعدى بنفسه فقول السعد قدس سره وفى تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال فى مثل هذا ليس بقياسى كما يأتى وقال فى رسالة التضمين ان منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك فى عكسه وهو اجراء المتعدى مجرى اللازم كما ذكره فى الكشاف فى تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذى هو نقيض وأقول يشهد له أيضا ما يأتى فى باب حروف الجر عن الكسائى من تعدية رضى فى قوله * اذا رضيت على بنو قشير * حملا على نقيضه وهو سخط وما يأتى فى باب علامة التأنيث وهو كثير فى كلامهم وان شاء الله نتعرض له فيما يأتى * (تنبيه) * قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحته وشمول الجار المضاف وان لم يكن متأتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتى فى باب حروف الجر من أن الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد الواو ومن بعد كم اذا جرت بالباء نحو بكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله وبالا كف حال منها) قال الدنوشرى يجوز أن يتعلق بالفعل الذى هو أشارت (قوله وقال التفتازانى) قال الدنوشرى على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذ اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمرا بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو أولا الذى قاله شيخنا انه يجوز والذى يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب فى الفصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبن كلامه على هذا التقدير وانما بناه على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فانهما يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعى انه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أى مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعى وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه فى المغنى وقد تكلم على البيت فى ثلاثة مواضع فى بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس

الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق

(اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالا كف الاصابع)

فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالا كف حال منها والباء بمعنى مع أى أشارت الاصابع فى حال كونها مصاحبة للا كف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الا كف بالاصابع (وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) ان كان فى موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعى جائز فى الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته (والا كثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونصحت لكم ان اشكر لى) وكلت له ووزنت له وقال التفتازانى اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفى التنزيل واذا كالوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثانى (سماعى خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف أى هو لدن أى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أى يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهز وفى الصحاح يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح

(آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس)

آليت حلفت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بوملتين بقل القمح ونحوه والشاهد فى البيت الاول فى حذف فى ونصب الطريق والاصل ذكر

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسي على ما ذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سيأتي في كلام الشارح من اختصاص ان المخففة اذا كانت مع صلتها متعجبا منه بحذف الجار بنحو * وأجيب البناء ان تكون المقدماه ويجاب بأن الكلام في حروف الجر المتعدية والباء الجارة للتعجب منه زائدة لا متعدية

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أى في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لماله ومستطرق قاله في المغني (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أى على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فالنصب للمنجر * نقلا (و) الثالث (قياسي وذلك في ان وأن) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكى) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أوعجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة) أى بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كى مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كى) مع تجويزهم في نحو جئت كى تكرمني ان تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمني قاله في المغني (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن فحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعد ما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد تبعا لـ الاخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

* (فصل * لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض) آخر واصالة المفعول (اما بكونه مبتدأ في الاصل) والآخر خبر كما في باب ظن (أو) بكونه (فاعلا في المعنى) والآخر مفعول معنى كما في باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أى مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقديرا) كما في باب اختار فيتقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيد في ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(قوله لطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بان الموصول الحرفي عهد سده مسد جملة نحو علمت ان زيدا قائم ولم يعهد في الاسمي فعلم أن للحرفي مزيدا اعتبار في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع الحرفي دون الاسمي استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت في أن تفعل الخ) قال الدنوشري صريح كلام جمع هنا انك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بفي ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فلينظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشري قد يتوقف في تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد اما في واما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتامل (قوله لكان قولا قويا) استدل له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلت أن أستفعل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا انما يترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بتعديه فلا يقع الا حيث (قوله خلافا للاخفش)

أى فانه قال يقاس عليه اذا أمن اللبس كقوله * وأخفى الذى لولا الاسى لقضانى * أى لقضى على *(فصل)*

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لموجب عرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كاعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الجند وياتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا الا قائما و (كما أعطيت زيدا الا درهما) وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و (انا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ماذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار الناظم بقوله * وترك ذاك الاصل حتما قد يرى * (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كاعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أو كان الاول محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا او (كما أعطيته الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرا (أو كان الثانى (مضمرا والاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع فى الاولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التأخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى (و) فى نحو (الا تذكرة لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز) والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه وان تفعلوه أى الاتيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو انما ضربت زيدا) لان الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم * وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر * (فصل * وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله * ويحذف الناصبها * (ان علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تأهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار تصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو فى هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما ياتى أما الامتناع فى الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيدا انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وبهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذر عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب عليه *(فصل)*

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقاني الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أى كثير الدور على الالسنة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشري فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب فى كافيته فى مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع فى العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشري يقتضى ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال لك قائل زيدا أى ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء ان التنازع لا يتأتى بعد النطق وانما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد ان يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما كالعطف أو الترتيب نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو يكون خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا فى هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغى بيانه فذكرت له ان طلب أخذ الكتاب أعم من طلب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز فى الآية ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاول أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان وقال يا آدم ويكون العمل للاول أو الثانى ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع فى الآية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف فى العاملين فان قيل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للتصرف قلبين وأقول كان ينبغى ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول الشارح الآتى واستفيد من أمثلة الموضح الخ والحاصل ان الشرط كما فى المغنى فى الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو أرجو وأخشى وأدعو الله أو يكون الثانى جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سفيهنا وأنهم ظنوا كما ظننتم قال فى الحواشي ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الحذف كما أشار اليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما * وذلك (كما) تقدم (فى باب الاشتغال كزيدا ضربته) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سيأتى (كيا عبدالله) لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفى الامثال) العربية وهى كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أى أرسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر فى المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الامثال) فى كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه فى انه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (أى وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين (وفى التحذير باياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (اياك والاسد) فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا (من اياك أى اياك باعد) على أحد التقديرين الآتيين فى باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أى (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد (وفى التحذير بغيرها) أى بغير اياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أى باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفى الاغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة و) التكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) فى المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك

(هذا باب التنازع فى العمل ويسمى أيضا باب الاعمال)

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) فى التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) فى التصرف (ويتأخر عنهما) أى عن العاملين (معمول غير سببى مرفوع) وغير مرفوع واقع بعدالا على الاصح فيهما (وهو) أى المعمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثال الامثال الفعلين فى طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيدا ومثالهما فى طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل فى

طلب المرفوع أقائم أو قعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقائم زيد والناظم اقتصر فى التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال

كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا

والموضح اقتصر فى الانواع الثلاثة فى التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعوله وأعمل الثانى وهو أفرغ فى قطرا وأعمل آتونى فى ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه (ومثال الاسمين قوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثانى لقربه وأعمل الاول فى ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنى للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثانى لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفى الجزء الاول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال ان النبى صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبى صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعى فى مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح فى الحواشى فان صح انه يردفاصرا بمعنى تعالوا كما قيل فى الحديث فلا تنازع فى الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر فى الآية ولكنى لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل فى هذا الحديث اه قلت قال به الحوفى فى الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون فى جميع المعمولات وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت ومررت وزيدا ان اعملت الثانى وقمت ومررت واياه وزيدا ان أعملت الاول اه وسيأتى الكلام فى الواقع بعد الا واستفيد من أمثلة الموضح انه لا يشترط فى التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمى وأصل التنازع أن يكون بين عاملين فى معمول واحد (وقد يتنازع فى ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون (فى اثنين ظرف وهو دبر و) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فأعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر وأعمل الاولين فى ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وماذكر من جواز اعمال الاول والثانى والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبى الاسود

كساك ولم تكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

وقال يقال ان الثانى مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال فى التنازع فى اسم الفعل لانه مشبه للفعل فى العمل فليحرر (قوله ٣١٦ أقائم أو قعد) الا تسبكا بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونيه) قدره الزمخشرى آتونى قطرا وهو الصواب لان الموضح لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز فى المفعول معه) قال الشاطبى وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتى التصريح به فى كلام الموضح فى الحديث الآتى وقياس بجوازه فى المفعول فيه بجوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى يقدر فى المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع فى ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع فى أكثر من الثلاثة ولهذا قال فى الحواشى لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع فى أكثر من ثلاثة اه ومثله فى المرادى واعترض بانه سمع فى أكثر من ثلاثة كما فى قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى * قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفى البخارى فى باب امر النبى صلى الله عليه وسلم الذى لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال وسلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا فى النسخ قال قال الدنوشرى والصواب ولما العدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أى تطلب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) فى جميع النسخ التى وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذى رأيته بخط المصنف فى الحواشى باصر بالباء المثناة تحت وفى الصحاح أصر يأصره حبسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

ولا يفارقك وفيه مدحه بالمحبة والمودة (قوله لان الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف فى الكلام على تعريف التنازع الذى اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولانا قص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قرروا فى غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدا اذا كان جامدا يعمل فى الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا لو علل أولا عدم التنازع فى الحرفين بعدم السماع والمناسب لما علل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما فى ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل فى محل لم تفعلوا وليس كذلك وكان الاظهر فى الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا فى حاشية الالفية ان العامل فى تفعلوا لم لا ان كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنوشرى مردود بان المصرح به ان ذلك غير شرط (قوله ورد بان منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطى أى على اعمال الاول لانه يضمر فى عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب بقى انه اذا عمل الثانى يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها اذ هى حرف لا يضمر فيها وأيضا انما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لان التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطى أى اذا عمل الاول واذا بطل اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما كما سيأتى فى كلام الشارح ولا ينافى هذا قول ابن الخباز فى سرنى أكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول لاحتمال حمله على حذف معمول الاول لدلالة الثانى لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقانى يعنى لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مفصولا به فان تقدم فالاول والا فالثانى (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطى يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامد أولهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتامل (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب الخ) قال اللقانى فان قلت فما حكم فعلى التعجب فى التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمى هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف المتعجب منه فى الفعل الاول وهو جائز لقرينة كما قال فى الالفية وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح والقرينة هنا ذكره فى الثانى وقوله وأحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقانى أشار به الى المنع سواء أعمل الثانى كما فى أعزز

قال المرادى فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثانى اه (وقد علم مما ذكرته) فى حقيقة التنازع من أن المتنازعين لابد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفين فى الاسمية والفعلية (ان التنازع لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم فى تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى انه أجاز فى التذكرة التنازع فى قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد لامتناع العطف بالواو اه وسيأتى الكلام عليه فى باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز فى النهاية فاذا قلت سرنى أكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) فى كتابه المدخل (اجازته فى فعلى التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثانى فى الاسم الظاهر وتعمل الاول فى ضميره وتحذفه لانه فضلة (و) الثانى نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثانى فى الظاهر المجرور وتعمل الاول فى ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عند لانه بصرى ويحذف على القول بان المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير انه (لا) يقع التنازع (فى معمول مقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لان الثانى لم يأت الا بعد ان أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته

ضربت وأكرمت أم أعمل الاول كما فى أيهم ضربت وشتمته على ما سيجى وقال الشهاب القاسمى هذا يقتضى ان الواقع فى كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والآخر أيهم ضربت وشتمته واغاية ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه ليس كذلك فينبغى أن يوجه بانه أشار الى أنه لافرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر بأو اشارة الى أنه لافرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسى) ظاهره أن القائل بجوازه فى المتقدم لايقول بجوازه فى المتوسط وان الفارسى لايقول بجوازه فى المتقدم فليحرر الفرق وانظر على قول الفارسى اذا تنازع ثالث متأخر اثنين منها والظاهر انه يضمر فى الاخير ولايحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار فى الملغى أولا كان أو غيره عند مجوزه فى المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذى هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه فى المغنى بنص مهما وجعله شاهدا لابن يسعون على ان مهما حرف

عدبل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) فى اجازة التنازع فى المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولاحجة له لان الثانى لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثانى محذوف لدلالة معمول الاول عليه وماقاله بعض المغاربة قال به الرضى وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبلقيت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قدار تكبوه فى نحو أفلم يسيروا فى الارض فجعلوا الهمزة واقعة فى الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس يتعدى الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (فى معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجىء الثانى (خلافا للفارسى) فانه أجازه فى قوله * متى تصب أفقا من بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق فى موضع نصب بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادى فى شرح التسهيل الى جواز التنازع فى التوسط والتقدم فقال وأقول الذى يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط فى جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (فى نحو) قول جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أى للفارسى (وللجرجانى لان الطالب للعمول) وهو العقيق (انما هو) هيهات (الاول وأما) هيهات (الثانى فلم يؤت به للاسناد) الى العقيق (بل لمجرد التقوية) والتوكيد لهيهات الاول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر) فاين الى أين النجاة ببغلتى * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثانى لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أتاك) على اعمال الثانى وليس يتعين لجواز ان يضمر مفردا فى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ماذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببى مرفوع انه (لا) تنازع (فى نحو) قول كثير عزة

قضى كل ذى دين فوفى غريمه * (وعزة ممطول معنى غريمها)

وبينه ثم قال انه مفعول بتصب وافقا ظرفا ومن بارق تفسير لها أو متعلق بتصب ومعناها التبعيض والمعنى أى متى تصب فى أفق من البوارق تشم فليراجع (قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ماذكر لايمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغى أن يوجه بان الثانى لما لم يكن له فائدة الا التوكيد لموافقته الاول لفظا ومعنى واتحاد المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للعمول فلم يكن من التنازع فليتامل (قوله فى نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور فى شرح الابيات يجوز التنازع فيه ثم انه قدر كونه تابعا من الفاعل وفاء له ممطول

فممطول خبر عزة ومعنى خبر ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للغريم كما يقول الفراء فى قام وقعد لانه أخواك الثانى أن يكون الاصل معنى هو فحذف كما يقول الكسائى الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم ان الصفة اذا جرت على غير من هى له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه فى نية التقديم وارتبط معنى بعزة لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدا كأنه قال غريمها وجوزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشئ مجرى ضمير ذى السبب فى ان ربطوه به فلذلك أجروه مجراه فى الاستتار وان قدرت حاملا معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائى على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أى ممطول غريمها معنى غريمها الا على أنه مضمر لان الكوفيين لايجوزون فى باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لايجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين فى استتار الضمير فى الصفة ويجوز التنازع فى البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله لان هذا يأتى الخ) دفع هذا اللقانى بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع فى نحو زيد ضربت وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لان السببى منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والا لم يصح هذا التعليل بمجرده فالاشكال بحاله فليتامل اه واعلم ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف فى الحواشى فيجوز فى السببى المرفوع فى نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع فى السببى المنصوب فى زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بان يكون مراده بقوله ولا فى نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله فى نحو زيدا ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده اطلاق قوله فى التعريف غير سببى مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أى فكونه صفة مبنى على ان الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز واطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبنى على ان المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أى لانه خفى الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس معطول خلافا لمن غلط لان المبتدا لا يعمل فى الحال والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوا فى باب الاخبار بالذى ذلك وانظر ما قالوه فى مررت برجل ضارب زيد قريب من عمرو الكريم وأيضا لا شك فى جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه فما الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدنوشرى سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جاز اعمال أيهما شئت) قال الدنوشرى فيه نظر لانه سيأتى عن الفراء فى نحو قام وقعد أخواك ان أخواك

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادى تبعا لابن مالك فى شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتى فيما لو كان السببى منصوبا نحو زيد ناضر بت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل فى السببى والآخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببى بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسى من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون معطول قد جرى على غير من هوله فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذى يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيأ فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببى منصوبا نحو غلام زيد ضارب ومهين أخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببى الثانى وجب ابراز الضمير فى الاول لكونه جرى على غير من هوله وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها (بل غريمها مبتدا) ثان مؤخر عن خبره (وممطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو ممطول خبر) وحده (ومعنى صفته) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببى بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع فى) السببى المنصوب (نحو زيد يضرب وأكرم أخاه لان السببى) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببى ومنع الشاطبى التنازع فى السببى المنصوب وعلله بانك ان أعملت الاول أو الثانى فلا بد من ضمير يعود على السببى وضمير السببى لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع فى السببى مطلقا ولا يقع التنازع فى الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله

ماصاب قلبى وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم فى نحو ما قام وقعد الا أنا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى فى شرح التسهيل وحمله فى التسهيل على الحذف وقال فى شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد الا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

* (فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق) * من البصريين والكوفيين لان اعمال

...ول للعاملين معا فليتأمل اهـ ولك ان تقول ما يأتى عن الفراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما يأتى فلا ينافى انه يوافق على جواز اعمال الاول أو الثانى (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدمامينى وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله ما اذا كان التنازع فى أكثر من عاملين وان كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اهـ فأفاد ان الثانى أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى وقال الدنوشرى قوله فهل يلحق الخ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى عما

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم فى المختار هل هو الاول أو الثانى أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه و) اختار (البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران لم أر فى ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعملنا الاول فى المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعملنا الاخير فى ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك و) بعضهم كالسيرافى (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضلة) وهو الذى يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه)

فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (وانا) من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان فى حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل فى شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان أعملنا الثانى) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (فى) هذا (الباب) الذى نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربونى وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائد على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخير

قبله وهكذا او على طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل عما سواه والثانى أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرره شراح الكافية فراجعه (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقانى فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمى جواب هذا البحث ان هذا لا يضرنا لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة ان وروده فى غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار او بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتامله (قوله وفى الباب) قال اللقانى لا يفيد أطراد الجواز لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قال الشهاب القاسمى جوابه انه لو صح هذا لم يثبت فى العربية حكم من الاحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شئ على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائى ومن بعده يدل على خلافه لا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

التاخير فعادا لضمير على متاخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفونى ولم أجف الاخلاء) انى * لغير جميل من خليلى مهمل

فاعمل الثانى ونصب الاخلاء وأعمل الاول فى ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشئ الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائى وهشام) الضرير (والتسهيلى) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر و(تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة ابن عبدة يمدح الحرث بن جبلة الغسانى (تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبذت نبلهم وكليب (اذ لم يقل تعفقوا) على تقدير أعمال الثانى (ولا أرادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بانه أعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجميع لانه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قول الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أى استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أى غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين فى المتنازع فيه ويعمل المهمل فى ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان فى طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما فى المغنى (فالعمل لهما) لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن ياتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه (وان اختلفا) أى العاملان فى طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربنى وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربنى وانما أخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول للمرفوع مع أعمال الثانى (وان) أعملنا الثانى و(احتاج الاول للمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع حذفه) أى المنصوب (فى لبس) ظاهر (أو) لم يوقع فى لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه فى المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان على زيد به) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثانى وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذى حملنا على ذلك انا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع فى لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا اياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثانى فيه وأعملنا الاول فى ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظننى وظننت زيدا قائما اياه) فظننى يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانى ونصبنا زيدا قائما وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب فى المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة فى الاصل لانه خبر

الضمير يحتاج فى الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيلى لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائى وهشام من الكوفيين والتسهيلى وابن مضاء من المغاربة (قوله لانه يجوز أن ينوى الخ) أولان فى تعفق ضميرا يعود الى العائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تاويله بالمذكور) الاحسن أن يقال باعتبار تاويله بذلك أو بما ذكر لان الافراد فى مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله والحاصل الخ) قال السنباطى هذا الذى ذكره توطئة لكلام الفراء لا حاجة اليه بل مغير لمقصود المتن فليتامل (قوله فى لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر ان حذفه مطلقا لا يخلو عن لبس فى الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشرى صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أوقع فى لبس يخالفه وبعضهم قال لو حذف به هنا افهم انه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا احسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثانى من باب ظن يجوز حذفه لدليل فايجابهم ذكره واضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتامل اه وما نقله عن بعضهم قاله الشهاب القاسمى فانه وجه اللبس بان المتبادر انه بحث على زيد بقرينة معمول الفعل الثانى يعنى مع ان المراد استعنت بزيد اما لو أريد استعنت على زيد فينبغى جواز الحذف اذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح بحذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة فى الاصل) قال الشهاب القاسمى المجوز للحذف يرى انه صار فضلة أو فى

ضرورتها (قوله وقيل فى باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها الظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع فى الاصل والقول الثانى يأتى فيها نعم تعليل الاخير لا يجرى فيها فان الحذف لدليل انما هو فى باب ظن وحذف خبر كان قليل فى السماع ضعيف فى القياس كما (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك بعينه وينبغى تصحيح جوازه بل تعينه كلام ابن مالك فى شرح التسهيل وقد يقال الاظهار مخرجه عن التنازع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقانى ان قلت هذا الدليل يجرى فى الحذف من الثانى فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثانى وهو تهيئة العامل وقطعه جار فى الحذف من الاول فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه وهو عدم عمله فى لفظه وفيما رادفه ولا يخفى انه انما يجرى فى الثانى دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثانى وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيؤ بالمعنى الذى ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمنى الخ) قال الدنوشرى اذا اعملنا فيه الثانى تعين أن يقال علمانى وعلمت الزيدين قائمين اياه فليتأمل وقال السنباطى هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح تبعا لابى حيان فلابد أن يقال اياه متقدما أو متأخرا الا يوافق كلا المذهبين الآتيين فى المسئلة المذكورة (قوله اختلف المخبر عنه الخ) قال الدنوشرى يغنى عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتأمل (قوله خبرا عن اسم الخ) مفعولا قال اللقانى تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أى للضمير بدليل التصريح به فيما سيجىء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقانى يفيد انحصار التنازع فيمتنع ان التنازع فى اسمين معا والجواب ان الحصر بالاضافة الى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطى فى شرح الجزولية تقول ان تزرنى ألقك فان اعملت الاول قلت ان تزرنى ألقك فى هذه الحالة راكبا أى ان تزرنى راكبا ألقك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول وفى كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع فى الحال لانها لا يكنى عنها

مبتدأ (وقيل فى باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع فى الاصل فيقال ظننى اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان فى النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه فى شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كما فى المسئلة الآتية فى تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظننى قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار فى باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اهـ وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلابد أن تقول اياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان فى النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابى كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربنى زيد) ومررت ومر بى زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ✽ جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

فاعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل فى ضمير ما ✽ تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجئ مع أول قد أهملا ✽ بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر ✽ وأخرنه ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و(احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج اليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا فى الافراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأظهر ان يكن ضمير خبرا ✽ لغير ما يطابق المفسرا

(نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين هو كذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظننى الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فاظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظننى يطلب الزيدين فاعلا وأخوين

(قوله وجوابه الخ) قال اللقاني الحق انه لافساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه واما صورة لفظه فرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن وأعماله اهـ وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع أنه لزم التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمثنى والمفرد لاابهام فيه بل هو أمر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له *(هذا باب المفعول المطلق)* أخره عن المفعول به المتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه نظرا الان ذاك أحوج للاعراب لانه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لانه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور فعله ولاجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي صيغ المصادر بعينها الاثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتي عن السيد وقال السيد أمير بادشاه في رسالته في الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضى وأنت خبير بانه لايعقل في مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تأثير وايجاد منه فالنفاذ قال المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يأبى عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وانما كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التأثير والاثر فلزم وجود التأثير والاثر في كل مصدر جاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لاي شئ قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذي فعل حقيقة فهو يرد عليه نحو فنت اجلالا لك وقطعت قيامي وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا اهـ (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشرى قال الدماميني تبعا للرضى المراد انه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لايدل الا على الحدث فلم يتحدا والاتحاد شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا وقال الابدى ليس هذا من التأكيد اللفظي بل من التأكيد الرافع للتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشرى يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الاطلاق ردا على امام الحرمين انه لا يصح أن يكون ثلاثا في قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لانه مبين ولا يكون الا تمييزا لان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين أخوين) على انهما مفعولان لاظن (وأضمرنا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزيدين وهو الالف) في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظناني (يحتاج الى اضماره وهو خبر) في الاصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة للاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الاخوين (وفي كل منهما محذور) لامحيص عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخا فوافق المخبر عنه) وهو الياء في الافراد (ولم يضره مخالفته للاخوين لانه) أي أخا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضح ثم ماحاصله على سبيل البحث (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لايطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف أظن ويظناني الزيدين أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظناني اياه الزيدين أخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيره وهي تأخير المفسر مفقودة هنا وان أعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين الحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق

(هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول)

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق به تقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيدا بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد

فتبيينه لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن هجرو أو في قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر ان المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصر واعليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو ضربت ضربتي الامير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) ان قلت ظاهر كلامه الحصر في الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فانا لا نجد فرقا بينه وبين اضرب زيدا وذلك لا تأكيد فيه قلت المصدر في الاصل مؤكد فانه مجامع لعامله في الاصل وبهذا باين اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وانما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة اليه لان المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربك ضربا شديدا يأباه مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق في تعريفه ونعم ما فعل لان النصب حكم من أحكامه فاخذه في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الامير) قال السنباطي سيأتي في كلام الموضح قريبا ان نحو هذا مما ناب فيه صفة المصدر عنه لان تقديره ضربا مثل ضرب الامير فكان الاولى التمثيل بضربا شديدا انتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى في الحواشي قال ابن معطي النوعي اما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته ضرب زيد وأجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل أن يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضربه ثم حذف الموصوف ثم المضاف وأجيب بان هذا موجود في ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما وقع

(أو) يبين (عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن المبتدا (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الامير أو) ضربت (ضربتين) فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربك ضربتان و(ضربك ضرب أليم) فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله * توكيدا أو نوعا يبين أو عدد * (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الامثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل) وليس علما ولا مبتدأ بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب أعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) غسلا ووضوأ وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء فان هذه) الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء

مثاله وأجاب الجويني بان ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا فالان ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر الا اذا وصف لفظا كضربت الضرب الشديد أو تقديرا كضربت الضرب أي الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أي الكامل في الرجولية قال الدنوشري فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الاول أو لا فان كان عين الاول نصبهما الفعل على أن يكون الثاني تأكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا ضربا وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب الاكثرون منهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى أن الفعل لا ينصبهما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل أو منصوب باضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر الى ان الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وان اختلف أنواعها ومذهب الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الاثر لا المصدر الذي هو التأثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والاثر انتهى وقضيته ان صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والا يلزم التجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود امارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفي عدم التمييز بين التأثير والاثر وان صرح به ابن سينا نظر لانهما من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجي بين التأثير والاثر على ما هو رأى الاشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى وكانه أراد بالاتحاد الخارجي انهما يتحقق في الاضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء والا لا يصح الحكم بان النسبة التي هي من الامور الاعتبارية هي عين الموجود الخارجي وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من ان العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار اثنان وفيه كلام

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انهما يدلان على شيء واحد وانما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه الا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم للمصدر الذي هو اسم للحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجاري في اخراج اسم المصدر بل كان يقول نخرج اسم المصدر لانه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتامل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقاني في التمثيل بها لما يعمل فيه مصدر مثله نظر اذ قوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه المجزي به بحمله جهنم فمعنى الآية ان جهنم هي الشيء الذي أنتم مجزيون به وفي الكشاف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتامله منصفا (قوله سربال طباخ) السربال القميص (قوله أصلان) قال الدنوشري ينظر على مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشري قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالالفاظ ولا فائدة له اذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته اذا لم يكن كذلك تعلق الغرض بذكره اذا كان أنقص من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا لاصله وما ذكره هنا من ان الفرع لابد فيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكروه في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك

وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه أي أخذ منه كصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله اما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج منه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو الخبز ما كول أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله

* بمثله أو فعل او وصف نصب * وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم * وكونه أصلا لهذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لابد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين

* (فصل) * ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه

* (فصل) *

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشري يشعر بان الاصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا أن يقال المراد يدل لانه عليه اشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فليتامل (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا بال وصف المعرف بال بالمضاف وأجيب بانه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل ان الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله أو بالمضاف الى مثله أي صورة اذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ماذا يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشري لا يشكل على قوله والاصل الخ ما قال اللقاني انه يلزم وصف ما فيه أل بالخالي

منها وهو محذور لان كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه ال أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا نطيل بذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطى الصماء أن يتخلل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الامير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن تنطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها وينبغي أن يراد نحو ضرب الامير على ما قالوه لانه ليس واحدا مما ذكره مما ينوب (قوله اذ الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزرقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضف الى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلا منها رغدا وأما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لانها لا تقع معرفة فعلى مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بأن تعرب معمولة لمحذوف أو غير ذلك (قوله والاجازت اقامته الخ) قال الدنوشري قد يرد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتامل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث نكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبدالله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويتبع رفع جالس ورفع عبدالله على الالغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول أى مطلق ووجه قبحه ان الغاء تقتضي عدم اعتباره وتأكيده يقتضي اعتباره فيتنافيان اه وجوز الشهاب القاسمي النصب على الاشتغال اذا كان الهاء لعبدالله وعبارته انظر هل الحكم بان الهاء للمصدر على سبيل الوجوب أولا فيجوز أن يكون لعبدالله على انه من باب الاشتغال وأى مانع من ذلك والذى يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملاثمة هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بما صرح به في باب نواصب الفعل انها تزاد ومثلوا لذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربت ضرب الامير اللص) اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل أكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاه حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والاجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أى ضمير المصدر (نحو عبدالله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذى يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك

كقوله
من كل ما نال الفتى ... قد نلته الا التحيه

وقوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب

كما قاله الشمني رداً على الدماميني هجو رجل من القراء يسمى سراقة بأنه مراء ويقبل الرشا واغماضه ذنباً الجرص على أخذها فاقتضى ان قوله ذنب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشا بضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سراقة بضم السين أظنه سراقة العصاني وقال ان قوله عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر فاقتضى ان ذنب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في بها عائد على الرشا وأنثه لان الرشا في معنى الآلة وان معنى البيت ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتأخر عند اشتغاله بالايهم لكن امتهن نفسه في السقي وأرخى الارشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشري يرد بذلك على من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر تعذيب ووجه الرد ان الضمير عائد الى التعذيب وهو بمعناه فان قيل يلزم على ذلك خلو الصفة يعني لا أعذبه أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا في الربط لان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه ومراده بمن زعم اللقاني (قوله وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الخ) اذ لك تخطئ من جعل قول المتنبي

هذي برزت لنا فهجت رسيسا

على انه أراد هذه البرازة لان مثل ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشري بكسر الشين له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسي في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفي حفظي انه قال ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفي القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الاول قد ورمنه اه

وقد أسلف كلام السفاقسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسئلة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله

السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشي الملوك عليها الخيعل الفضل

فمشي الملوك منصوب بفعل مضمر أي تمشي مشي الملوك لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لان المعمول من تمام الصلة واستدل المازني بأنه لما كان في معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه واستدل لابن جني بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشري عن بعض شروح ألفية ابن معطي (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يمثل فيه بتبتيلا وان كان مراده به ما ليس جاريا على فعل أصلا فما تقدم من الامثلة الاول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضؤ وعطاء على عطا أي أخذ الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشري يؤخذ من كلام الجامي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب نحو

أي بدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو) فاني أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون أل في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا أيضا (أو) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنأ فان الشنأ مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحببته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا (واسم عين ومصدر لفعل آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا قاله

الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتيلا) فتبتيلا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انباتا وتبتلا) لان قياس مصدر أنبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلا لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت أجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وأنيب عنه عدده ومنه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أي آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافا الى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * (يظنان كل الظن ان لا تلاقيا)

والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيأ وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم

* وقد ينوب عنه ما عليه دل * (مسئلة المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

أنبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه أي فنبتت وجلست جلوسا وأنبته الله فنبتت اه وقال الشهاب القاسمي بعد ان نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيدان نباتا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناظم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكأنه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر أعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبتكم من الارض نباتا أولا كما في وتبتل اليه تبتيلا أو انه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتا من الملاقي في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة وبهذا يسقط قول اللقاني انه لا يصح في نباتا في الآية أن يكون مصدرا الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم أعين النابت وبهذا يمكن أن يجاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسة المحتبي بيديه لا بثوبه وقيل قرفصت فلانا اذا شددت يداه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا اذا ضممت أوله مددت واذا كسرت أوله قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس اليته الارض اه وقال المهلبي في زيادته على ابن ولاد وحكى الجرمي في كتاب الابنية ان القرفصا بالضم يمد ويقصر اه ونحوه للدنوشري وقال كلام الشارح مبني على قول الجرمي وان بعضهم قال ان القرفصا مثلث في أوله وثالثه هذا وقال اللقاني ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الأول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع فلا قلت هو ان الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشري هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربت ضربين والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يخلو أن يكون مبهما أو مختصا فان كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشيء الى مثله والجمع ضم الشيء الى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه الى شيء آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم اليها فتصح

فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين (وضربات لانه) فرد لجنس (كتمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

وما لتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

* (فصل) * النحاة (اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد فالدليل المقالي ما مرجعه الى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلى جلستين) فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله لجواز الدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما مرجعه الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه اصابته الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي لحذف عاملهما لجواز الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بانه ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينته عليه أحق وأولى و(بانه قد حذف جوازا) اذا كان خبرا سم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سيرا ووجوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سيرا سيرا) وما أنت الا سيرا (وفي) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وحمدا وشكرا لا كفرا فتمنع مثل هذا السهو عن وروده واما البناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وانما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لانه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربين) * (فرع) * ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على ان الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لان ضربا يصلح للمفرد والمثنى والمجموع فالابدال منه يعين ان المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فان قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وان وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين او أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري انما جمع الظن لاختلاف أنواعه لان من خلص ايمانه ظن ان ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف ايمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن ان الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال الآخر لانه أجناب بحسب علاقة وحسب تعلاق وحسب هو القتل

* (فصل) *

(قوله في شرح الكافية) هلا اعزاه لشرح الكافية نقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقرير رفع المجاز (قوله فجاز حذف عامله) في اطلاقه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرب الرقاب ونحو ولي بكى بكاذات عضله وما في عن المصنف بتحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية وتقدر

لما تخصصا محذوفا أى سقياء ظيما أو نادما وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبى فى تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أى بحسب الاصل وأما بحسب الحال فهى بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم ان اطلاق كونها من المؤكد بحسب الاصل مشكل فان منها ما هو من النوعى كما سيأتى فى كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم مانصه الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لايمتنع اندل ندلا وانما يجب الحذف فى مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيدوويد عمرو وسبحان الله الثانى ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبرا فى مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف الى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم اياه وبان هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو ألوما واغترابا والمصدرفيهن مؤكد فى الاصل وأما الآن فانه صار بمنزلة الفعل الذى سد مسده وتلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع ولاعدد وفى النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لانى أعد قوله مكرر وذو حصر واحدة وانما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن فى الاصل مؤكد الا الاخيرة فبين للنوع والعشر مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * ومن مفهوم قوله * وفى سواه لدليل متسع * ٣٣٠ لان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذى يفهم منه وارتفع التناقض ولله الحمد وانما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه (قوله ما لا فعل له) قال الدنوشرى ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفرا وأفا وتفا قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفرا الخ وهو يقتضى انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظافر (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشرى ينظر هل العامل الذى قدره وهو أحزن معناه معنى ويح وويل فانهما بمعنى الحزن كما ذكر أولا وكذا يقال فيما بعده (قوله فما وال) قال الدنشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله فى الطلب) وعيا قال الدنوشرى يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصلى فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشرى ومن ذلك عقرا أى عقره عقرا وبعدا أى بعد بعدا وسحقا بضم الباء البين أى سحق سحقا وفعله بضم الحاء يقال سحق الشئ فهو سحيق اذا بعد وتعسا أى تعس تعسا أى لا انتعش من عثرته ونكسا بضم النون وقد يفتح نونه اما فى لغة قليلة واما اتباعا للتعس فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والنكس عود المرض وبؤسا أى بئس بؤسا أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعا وبوعا أى جاع جوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أى تب تبا أى خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف انواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعا لا قياسا فان كانت معارف فبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعنى لك ولا تعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون الى انه كلام واحد انتهى وماذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المغنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى

فقد تم النيابة عن افعالها واعطا معانيها الا التأكيد فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشئ لايؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعتراضه بان أنت سير التوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكرر وتقول فى المؤكد أنت سير سير اقيظهر أيضا يعنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن أقره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ماقاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ماأتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد فى شئ وانما هى من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الا كف) بالاضافة الى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا) بناء على قول المازنى ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيدا ويله وأحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وأنشد

فما وال ولا واح * ولا واس أبو هندى

قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الا كف أترك لان بله الذى بمعنى تركه والا كف جمع كف (وماله فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا ورعيا) والثانى ككيا (وجدعا) والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله

رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف أو الشفة أو الاذن أو غير ذلك (أو) الوارد (امرا أو نهيا نحو قياما لاقعودا) أى قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعى (نحو فضرب الرقاب) أى فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق فى ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك خصله بقوله (و) نحو (قوله).

على حين ألهى الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أى اندل يا زريق المال ندل الثعالب أى اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاى فراء مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله فى الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطرى بن الفجاة الخارجى

(فصبرا فى مجال الموت صبرا) * فما نيل الخلود بمستطاع

أى اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجرى مجرى هذا فى التزام اضمار المصادر فى الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح فى حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرايا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذى أقيم مقام عامله فى الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخى) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا فى بيت امرأة سلولية وتوبيخ لمخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أى أتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندى

أعبدا حل فى شعبى غريبا * (ألؤما لا أبالك واغترابا)

أى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب فى حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب ألعبا وقد علاك المشيب أى أتلعب لعبا (و) نوع (واقع فى الخبر وذلك فى) خمس (مسائل احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهى من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغى أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لا جزعا) والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أى أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضى عنه أو مغضوب

حواشى ألفية ابن معطى الجدع بالدال المهملة قال أحمد يستعمل فى الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا قعودا) قال الدنوشرى أ جعله الشارح كما يفهم من قوله أى قم قياما لا تقعد قعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو قال قائل ان مثل ذلك الاول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لا قعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الاول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على ان لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان ٣٣١ انها نافية للجنس وقعودا اسمها وقد يقال انه ورد منونا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعى) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشرى عرفوا الضرب بانه امساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشرى زعم الشيخ زكريا انه علم قبيلة وقدر العامل اندلى وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيد او هو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر انه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة الى معرفة هذا وقال بعضهم ان المعرف بال الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع فى الخبر) قال اللقانى أراد بالخبر ما ليس بطلب والا فلا شك ان قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا من الانشاء الذى لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان يظهر على الجواز) قال الزرقانى مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أى انه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا الا ان يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بان يقال أحمد حمدا وأشكر اشكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الاضمار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ ان حمدا ليس عما أضمر عامله وجوبا وقال اللقانى قال فى المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكد كيدا ولا أهم هما) قال الدنوشري هما بضم أولهما مبنيان للمفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري تنظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أي ولا أكاد أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أداته لان التفصيل انما جاء من أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة ماقبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ماقبله فرجع

عليه أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أي أفعل ماتريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا هما) أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشئ ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفي للغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ماقبله) من طلب أو خبر فالاول (نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء والثاني كقوله

لاجهدن فاما درء واقعة ✽ تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أي اما أدرأ واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وماالتفصيل كاما منا ✽ عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه (و) المحصور بالا أو انما نحو (ما أنت الا سيرا وانما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت الا تسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تأكل أكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتأمل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال

كذا مكرر وذو حصر ورد ✽ نائب فعل لاسم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله ✽ فانما هي اقبال وادبار ✽ أي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

لقول ابن الحاجب ماوقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامي المضمون بمصدر الجملة المضاف الى الفاعل أو المفعول ولا يخفى انه لا يظهر في الجملة الاسمية الا أن يريد بالفاعل مايشمل الفاعل في المعنى والمبتدا كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيد قائما قيام زيد بالماضي اذ كان قيد للخبر وانظر هلا قيل المضمون المصدر المضاف للفاعل مطلقا فان ومضمون شد الوثاق شدكم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص الحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري قد زاد بعضهم فاما تمنوا بدون ان وحذف النون وهو وافقه جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي ✽ وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمده وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يوصون وصية أو أوصوا وصية بالرفع فيقدر أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول (لغيره)

(لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناها نحو له على ألف عرفا أي اعترافا) فجملة له على ألف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة الجملة فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالاول (نحو زيد ابني حقا) فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا رفع المجاز وثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا أفعله بتة والبتة أي بتته بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له على ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أي على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح العمل (كمررت فاذا له صوت صوت حمار و) اذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى يأبى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده به لجهة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه ثم مصوت فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز أن يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حققه في المطول في بحث المجاز العقلي (قوله هي نص في معناه) ان أرادوا انها لا تحتمل غيره فممنوع وان أرادوا انها تحتمل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله زيد ابني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه مفعول به وعامله محذوف أي أعني الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التاكيد انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتنى بدفع التجوز عنها فالتاكيد يصير اللفظ نصا في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله فاذا له صوت) قال اللقاني قال وافق تقديره وتقدير ما أشبهه فاذا هو يصوت صوت حمار واذا هو يبكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في التوسط وفيه ايماء الى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ماهنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح في التشبيه في طي الجمل لان ما قبله بمنزلة الجملة أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تاويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوت مرتفع بالابتداء لا الفاعلية لان الاصح ان الرافع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولانا وان قلنا العمل للظرف فانما هو بالنيابة عن الفعل الذي كان وأيضا فلعدم الاعتماد (قوله لانه لا يحل الخ) حاصله ان ان والفعل لا يحل محله لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاباحة وليست المراد (قوله تعين أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف في الحواشي وتتعين الحالية عندي ولا يرد مجيئها الا بتقدير مثل أو بتأويله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لانا نلتزم قول س أو يقدر تنديه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتي بمنزلة قولك فاذا هو يصوت يقتضي ان المصدر محذوف الزوائد أي تصويت حمار الا ان يضبط يصوت بوزن يموت (قوله ولم ترد ان الخ) اذا لم يكن هذا مرد ودا لم يجز الوصفية ولا البدلية

ان كانت معرفة ولا يجوز الا فى الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى أنهما متكافئان لان فى النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع فى نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء لانه) أى الذكاء فعل (معنوى لا علاجى) والمراد بالعلاجى ما يحتاج فى احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجى لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع أيضا فى نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهى (وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت حمار خبره (وفى نحو فاذا فى الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثانى فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذى ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (الكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (تنبيه مثل له صوت صوت حمار) فى النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلى يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الا منكب ✽ منه وحرف الساق طى المحمل)

فطى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما ان يمس الارض الا منكب (بمنزلة له طى) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بمعناه ونصبه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طى انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بالغ فى التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطى المحمل انه مدمج الخلق كطى المحمل وان له تجافيا كتجافى المحمل بكسر الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر فى النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال

كذاك ذو التشبيه بعد جمله ✽ كلى بكا بكاء ذات عضله

✽(هذا باب المفعول له ✽ ويسمى المفعول لاجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجىء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوه خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وأوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثانى (كونه قلبيا) أى من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هى الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشىء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندى ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

مطلقا نصب أو رفع فكيف يقول بعد ذلك معنوى (قوله لا علاجى الخ) فيه اشعار بان المراد بالعلاجى ما يقابل المعنوى بان يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبكى بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليحرر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجى ويجوز الرفع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

✽(هذا باب المفعول له)✽

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يرد عليه ان هذا يقتضى عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتامل (قوله أى مهما يذكر شخص الخ) أى ان ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لا بد لها من معلول وليس فى لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لان يعلل (قوله اذا لم يرد عبيدا باعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين فى معنى المصدر بسبب الابهام بعيد من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الافعال ولا فرق بين ابهام الذوات وتعينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير اما تملك الخ) أى فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

أفعال الجوارح لاتجتمع فى الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبى (وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد أى لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسى لايشترط الاتحاد فى الفاعل أيضا لان فاعل المجئ غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتى (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لايجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه لالتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم فى باب التعدى واللزوم فسقط ماقيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جبنا) فان الجبن وصف جبلى لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث فى بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تأهبت) اليوم (السفر) غدا لان زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمرى (والمتأخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا فى معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع فى الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك اياى) لان فاعل المجئ المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك فى شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أى ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشرى الخوف والطمع حالين واقتصر فى النظم على بعض الشروط ووكل الباقى الى المثال فقال

ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا وبقى عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء فى شرح اللمع لابن جنى فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح فى جواب لم الثانى أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا فى برك أى الذى حملنى على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملنى على زيارتى اياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة فى قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل فى المعنى والشئ لايكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجر بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفى ومن واقتصر الناظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام (ففاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف فى الحواشى مانصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض أخص من العلية لانه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا فان قيل اذا ضربته تأديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب قلت معنى التاديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولاشك ان ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة على الضرب اه وبه يعلم انه يتعين ان يكون قوله هنا عرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لابالمهملة كما قال الشارح وأما قول المعترض ان الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فمدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة اظهار رغبة فتامل (قوله أو بالعكس) قد يقال من العكس تأهبت السفر فلم منع وقد يقال تأهبت السفر فيه مانعان آخران كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد فى الزمان (قوله وأجاب عنه ابن مالك الخ) فان قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون فضلا قلت انما انتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشرى فيه نظر فان قوله أى الذى حملنى الخ ينافيه عند التامل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشئ لايكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه يأتى فى اشتراط كونه علة لان الشئ لايكون علة لنفسه

وضعها للأنام) فالأنام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) فإملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية إملاق) فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا (و) فاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي

(وإني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة للعر والهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذكرى وهو المتكلم لأن المعنى لذكري إياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا أي اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس ووقتهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا إذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفي للشروط) وإلى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة إن كان) مقرونا (بأل وبقلة إن كان مجردا) منها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بأل والمجرد منها (قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء) * ولو توالت زمر الأعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بأل وجاء منصوبا على قلة والأكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والأكثر فيه أن يكون منصوبا وإنما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بأل لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من التنكير وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وإن منها لما يهبط من خشية الله) أي لأجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومنه) في جر المفعول له المضاف (لإيلاف قريش) فإيلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بيعبدوا

(قوله وليس مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث فحوضر بالأنه ليس من هذا الباب والحق أنه لم يذكره لإخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي أنضوه إذا خلعته ونضوت السيف أنضوه إذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون المرة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التخالف قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشري وربما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل إذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح فقيل (قوله ويجوز جر المستوفي للشروط) فيه إشارة إلى أن الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على أن الجر هو الأصل لجوازه مطلقا ويدل له أنه يقع جواب السؤال بلم والأصل تطابق الجواب والسؤال وأنه إذا كان ضميرا كان الحذف واجبا والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وإن منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقاني إن قلت إن الضمير في منها الحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفي للشروط قلت المراد القلبي ما شأنه أن يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل أنه أشار بقيل إلى أن لإيلاف مصدر الرباعي المتعدي إلى اثنين أي آلفت زيد عمرا أي صيرته يألفه فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الأول وفاعله محذوف أي لإيلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل إذ فاعل الإيلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على أن الإيلاف حينئذ ليس قلبيا وإنما القلبي الألف فتأمل ذلك فإنه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل أنه أشار به إلى أن ما ذكره بعد قوله والجر في هذه الآية هو واجب أو إلى ما أشار إليه من اختلاف

يعبدوا (أى فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا يمتارون فيهما الا انهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (فى هذه الآية واجب عند من اشترط) فى نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت فى الحال وقال الكسائى والاخفش اللام فى الايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما فى مصحف أبى سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف فى ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمتك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

* (هذا باب المفعول فيه) *

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف فى اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذى يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة فى الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى فى) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أى مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى فى) قال اللقانى ان قلت هذا يقتضى بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر فى تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم فى مضى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كله استغنى بقوله ضمن الظاهر فى التضمين بالفعل لان التضمين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كاليوم فى المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين ثم قد يقال لا يكتفى فى التعريف باى لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللقانى معناه حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه لو وقع معناه فى معناه انتهى قال الدنوشرى قال ابن غازى نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معنى فى لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى فى لان المعنى فى السهل والجبل وفى الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى فى ليس بمطرد فيها لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا على ظرفيتها قولهم هو منى منزلة الشغاف وهو منى منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو منى مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى فى باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قريبا منى ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا منى ولا مكانك درج السيول مما الظرف فيه سماعى فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

وفى حاشيتنا على الالفية فى هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع فى كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعيهما وتفصيل الكلام ذكرناه فى حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شئ وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال فى تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو فى أيام مواطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم فى تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا فى جميعها فبقى ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذ باضمار اذكر انتهى قال السفاقسى ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضمار الفعل فهو مبنى على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب فى مختصره فى الاصول انتهى وفى حاشيتنا على المختصر فى آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعله معطوفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو فى فكأنه قال لقد

من أسماء الزمان (و) الاسم (الذى عرضت دلالته على أحدهما) أى (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أى بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثانى (ما أفيد به كلية أحدهما) أى الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتى الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لاحدهما) أى الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار) فطويلا وشرقى مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقى صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا باضافة أحدهما) أى الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و(أنيب عنه) المضاف اليه بعد (حذفه) أى المضاف (والغالب فى هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا و) الغالب (فى) المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجىء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم فى المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية (والاصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شىء يدبغ به قال الجوهرى لا آتيك أو يئوب القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا فى ظروف الزمان وقليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان شارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجى اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجارى مجرى أحدهما) أى الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى فى كقولهم أحقا انك ذاهب) فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

نصركم الله فى مواطن كثيرة فى يوم حنين وهذا المعنى باطل لانه يعين مكان النصرة وزمانها ولا شك انه ليس زمان النصرة فى المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجعلت اذ أعجبتكم بدلا أم لا وأما اذا عطفت ويوم حنين على محل فى مواطن كما هو الظاهر بحرف العطف قائم مقام نصركم العامل فى مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز أن يكون اذ أعجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا فى مصر وليلة العيد مرة اذ أفاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذى لا غطاء على وجهه المنير فلا تخش من قعقعة سلاح الزمخشرى فانها جعجعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه مما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور اى وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض (والاصل أفي حق) ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار في قوله * أفي حق مواساتي أخاكم * و (قال) فانشد الفاطمي ابن المنذر القشيري

(أفي الحق أني مغرم بك هائم) * وانك لا خل هواك ولا خمر

فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الحالية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى أحدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم في أحقا انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا انزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أي مثل أحقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أو جهد رأيي) انك قائم (أو ظني انك قائم) فغير شك وجهد رأيي وظني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا * في باطراد * وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفي) فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثاني نحو يخافون يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهما ليسا على معنى في) اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حال كونه (محذوفا) لدلالة اعلم عليه لا أعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا) هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس

* واضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى (و) الامر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) أي الدار والبيت (انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

(قوله كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن الشارح أراد به الاسراء الآن الواو ليست من التلاوة (قوله لانه ليس فاعلا في المعنى) قال الدنوشري قد يقال ان التمييز لا يجب أن يكون فاعلا في المعنى بل قد يكون كما في طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا في المعنى كما في وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما في امتلأ الاناء ماء الا أن يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا (قوله وسكنت) قال المصنف في الحواشي الظاهر ان سكن متعد مثل بني نعم سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا الا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله انما هو على التوسع) أي واجراء اللازم مجرى المتعدي وحينئذ فلا حاجة الى قيد الاطراد لان ما ذكر يخرج بقوله ضمن معنى في لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى في وبه يعلم ما في كلام المصنف وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجىء

* (فصل) * الظرف الزمانى والمكانى (حكمهما النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كامكث هنا أزمنا وهذا هو الاصل) لان الاصل فى العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالى (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى فى الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك فى ست مسائل وهى أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذى عندك) فعندك صلة الذى (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب فى الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر الا فى الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذى امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسى والآخر سماعى فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجر بفى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوب لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اذ اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أى كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنها بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها أفعال السير وبالنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثلاث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعمل فيها الا ما يتطاول لان العمل واقع فى جميعهن اما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كاذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره فى جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمى اذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالاخر مسلم الا أن الكلام فى ان ما هو ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفى اذن الواضع فى ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت فى الدار ولا شك فى صحته فتامل

* (فصل) * (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم فى النظم حذف مضاف لان الواقع فى الظرف الحدث الذى هو معنى من المعانى وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه اما مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصدر لانه الواقع فى الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهى أن يقع صفة) قال اللقانى فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لما ذكر فى المغنى فى الفصل الذى عقده للتدريب فى ما تبعا لابى حيان قوله من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدمامينى وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ ابن سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد فى ايار والرطب فى تموز والحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه

الآن

معلوما العدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشمنى عن رد أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهما اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهل عن قاعدة عربية توحق لهما ان يذهلا عنها وهى ان هذه الظروف الخ مانصه هذا التحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف

الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغى للموضح ان يقول ليس اغير لانه يرى ان قولهم لاغير لحن لما صرح به فى المغنى وبالغ فى انكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته فى باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مستثنى الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب *(فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين ويبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فانها مفتقرة فى بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أى صورة هى مسماه والمراد انما افتقر الى غيره فى بيان حقيقته وينحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى الابهام يحصل فى المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه ألا ترى ان خلفك قدام أغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثانى ان هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (وشبهها فى الشياع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفى (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثانى) ما اشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و(اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فذهب ورمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه

(قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم مانصه لا فى بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تختل صورة مسماها أعنى الصورة الكلية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتامل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى بدل فان أريد به ذلك فلا يستعمل الا ظرفا نحو هذا مكان هذا أى بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السنباطى فيه اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر فى نفسه بل هو المتعين فى عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقانى قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به فى اعراب الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فشاذ نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فشاذ خبر عن قوله فهى فشاذ ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل فى غير مواضعه

لمخالفة مادته لمادة عامله (اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة) وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب بمقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط ومزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

(فصل الظرف) الزماني والمكاني (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كاليوم) فانه يستعمل مبتدأ أو خبرا (بقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبني اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) في استغراق الماضي (وعوض) في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال في درة الغواص واختصت من بذلك لانها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما (اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها) أي بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين والشمال عزين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو (أنا سائر والنيل) فيصدق على النيل في المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل مفعولا معه لانه

(فصل) (قوله أو خبرا) فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومي سحر ولذا قال في التسهيل فان جاز ان يخبر عنه أو يجر بغير من فمتصرف *(هذا باب المفعول معه)* (قوله وهو اسم فضلة الخ) يرد عليه نحو

وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو بمعنى مع كما سيأتي غايته انه لا فائدة في الاخبار بالمعية فاحتيج للحذف أو التضمين ولهذا قال في الحواشي ان أولى ما حد به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصودة ما ذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فاجمعوا أمركم وشركاءكم اذا لم يقدر عامل ثلاثي ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف في الحواشي وقول بعضهم ان جمع يخص الذوات مردود بل يعمهما وأجمع يخص المعاني ونظير قول بعضهم فرق بين الاجساد وفرق بالتخفيف بين المعاني بدليل قولهم ما الفارق ولا يقولون الفرق والصواب ان الثلاثي مشترك كما ان جمع مشترك ودليله واذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب القرافي كما أسلفنا صدر الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضي ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولي ظن

فعل

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (فخرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضح بذلك فى شرح اللمحة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما (فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر (لا انها داخلة فى) المثال (الاول) فى اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (فى) المثال (الثانى على جملة) وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى (و) خرج (با) للفظ (الثانى) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمرو) فانه عمدة (و) خرج (با) للفظ (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فانه تال لنفس مع لا للواو التى بمعناها (و) خرج (با) للفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافى المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال المخرج بقيدين (و) خرج (با) للفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمرى) بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (با) للفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه (خلافا لابى على) الفارسى فانه أجاز فى قوله * هذا ردائى مطويا وسربالا * اعمال الاشارة وأجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال

ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الاول (والاصل ما تكون وكيف تصنع) فنى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدر سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف فى تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها غريبة من أصلها السؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

(قوله بناء الخ) قال الدنوشرى هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لى ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد فى كل اسم مؤول فليتامل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لان المراد ان عمرا فى المثال يمتنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لما ذكر (قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم ان النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال انه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أى كون الضمير فاعلا فى الثانى أى كيف أنت وزيدا لانه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الاول لانه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية ان كانت تامة والاسمية ان كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبنى على ان الاصل فى كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لان سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعى تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه وهو فاسد لانه يقتضى انه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف فى الحواشى

(قوله لا الواو الخ) بقي عليه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان أصل قمت وزيدا قمت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الابطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) بهذا رد على من قال في حروف النداء انها العاملة في المنادى لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم أجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو حملت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه أيضا لم ترجرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح في باب التعجب ان أفعل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحته كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجاري على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للنفي وهو ما يصلح لا للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي في الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وحمل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشري الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي فليتامل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه

(فصل)

(قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لا سماعي أما من يقصره على السماع فلا يتاتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جاآ معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاآ معا أو منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المعية

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلم خالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها أعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة كما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية تطرقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

والاصل عليك السلام ورحمة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده كما بينا) بين بعدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد أمكن

نصا نصب لاغير وان لم يقصد المعية نصا رفع لاغير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه ان يزاد على هذا انه ان قصد نسبة المعنى بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام فى الجملة فان أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتأمل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان فى النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أولا يقصد فان كان الاول نصب قطعا أولا رفع جزما فاين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ماذكرناه أولا من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصا وتارة ٣٤٠ يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها

وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها ففى الاول يتعين النصب وفى الثانى يتعين الرفع وفى الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فاين جواز الوجهين وظهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لابد ان يزاد والنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضى رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه فى هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذى هو أمر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على

الوجه المذكور على كل من الوجهين و يترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشرى فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف و بالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسياتى انه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لا يتبع عين زيات (قوله بعظم القلب) قال الدنوشرى ينظر ما معناه فان القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغى الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتامل وقال الشهاب القاسمى يرد على قوله ليس المعنى على انه أمر بنى أبيهم الخ ان المصنف فى شرح القطر معترف بانه ليس المعنى ذلك الا ان المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله مجاز هنا انه لا شبهة فى جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك فى نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف فى) المثال (الاول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى لك الا بعد الى اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائى فيه الجر قال الموضح فى الحواشى وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار فى الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغى ان يمتنع ما كان وزيدا كما امتنع هذا لشوا ما لك على التصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت بل الشمول مالك وزيدا على ما يستدعيه للفعل وهو م الاستفهامية الانكارية فقدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو أحد الوجهين فى التسهيل (و) لامتناع العطف (فى) المثال (الثانى) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لان العطف يقتضى التشريك فى المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أى المفعول معه (وذلك فى نحو قوله

فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما الحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذى عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا لضعف العطف فى الاول) وهو فكونوا أنتم وبنى أبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير فى كن لزم أن يكون زيد مامورا وأنت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح فى شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبنى أبيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغى ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بنى أبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بنى أبيهم ويدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (فى الثانى) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل أو باى فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنصب مختار لدى ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعهما) أى العطف والمفعول معه (كقوله

الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشري هو من بحر الكامل (٢) ودخل الخرم في أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا أو روى غدت مكان شتت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثنا لان الذي من المنصوبات التي الكلام فيها انما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعد في حواشي العضد وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاء في القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعاني الاربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو في الاصل الاستثناى فقعل فيه ما فعل في رداء ومعناه انك تثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أي رجعت به من قولك ثنيت عزمي عنه (قوله أو تقديرا) ذكر في شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد الا عمرا ثم قال واذا قلت جاء زيد الا عمرا فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو وقد قدرت انه توهم أنك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فازلت توهمه بالاستثناء ثم قال في الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه اذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد الا واحترز بالتفريغ من نحو ما قام الا زيدا الا عمرو وما قام زيد الا عمرا فان الاصل فيهما ما قام احد الا زيدا الا عمرو وما قام زيد ولا غيره الا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره انه من جملة الحد وقال الدماميني انه حكم وليس من الحد فحقه ان يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان احدا لا يجهل ذلك كما هو مراده بغير المفيد في باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذاهب الثلاثة ان قليلا

(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه ان الخرم اسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل الا خمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اه

علفتها تبنا وماء باردا) * حتى شتت همالة عيناها

(وقوله) اذا ما الغانيات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا)

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لان الماء لا يشاركه التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في الترجيج لان ترجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية في) البيت (الاول) لان الماء لا يصاحب التبن في العلف (وانتفاء فائدة الاعلام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب (في) البيت (الثاني) اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك (ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو الماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني (على انه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب (وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله

* أو اعتقد اضمار عامل تصب *

(وذهب الجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قاله ابن درستويه (والمازني) بكسر الزاي نسبة الى بني مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني ساله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أي المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي (الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا أنصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بانلتها) لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سبب ترعى به الماء والشجر * واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه أن يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

* (هذا باب المستثنى) *

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا

قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ماعدا المستثنى مما تقدم وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاء في ناس الا زيدا وجاء في القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال و(للاستثناء أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني الى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء وسواء) بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الاخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه أخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني (فاذا استثني بالا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل للا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع

الغاية تقتضي اخراج ما بعدها (قوله عن نحو جاء في ناس الا زيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق اثبات لم تخصص فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاء في أحد الا رجلا أو الا زيدا أو خصصت نحو وقام رجال كانوا في دارك الا رجلا وبنحو جاء في القوم الا رجلا مما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو وقام القوم الا رجلا منهم جاز وسبب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه اذا لم يعم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الاشكال) قال الدنوشري أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا من حيث ان في قولك لزيد على عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع الى جواب الشاطبي المذكور ويلزم عليه أن لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا ولا من الاثبات نفيا اه ووجه اللزوم ان بيان انه لم يرد دخول المستثنى في المستثنى منه لا يعين أن حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز ان يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء أدوات) أي من حيث هو ولا يلزم استعمال الادوات كلها في كل استثناء متصلا كان أو منقطعا وقال أبو حيان ولا يستوي المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا في حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وانما ذلك الخ وانهم قاسوا الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سنده أنه ثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) غاية ما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الا زيد أولا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشري فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لان الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفي بالا فلا عمل لما وعند فقدها النصب بالحجازية على أنه خبر لها اه وقد يقال

المراد أنه مثال في مطلق عمل ماقبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للنصوب لان الكلام في المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه في حواشي الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فاقبل الا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شئ وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتاتى في النفي نحو مامات الا زيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدنوشري قال بعضهم ولا فرق أيضا في النهي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط في معنى النهي أي لا تولوا الادبار الا متحرفين (قوله وان يفرغ سابق) قال الدنوشري انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الا موجبا جاز في الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع الا تابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا زيد بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس ما
الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافى الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتي عن المغني ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور سبقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشربوا منه الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان حمل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبا نواس لحن في أمر ظاهر فقال لمحمد الامين
يا خير من كان ومن يكون * الا النبي الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بأن أبا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بحلا بجر بجار متعلق به نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ماقبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ماقام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا بزيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب (وهو النفي نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فانتصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيأ الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الانكاري لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتاتى التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة (فأما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فحمل يأبى) في افادة النفي (على لا يريد لانهما) أي لان يأبى ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسئلة التفريغ أشار الناظم بقوله

وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ما استثنت الا مع تمام ينتصب * (نحو فشربوا منه الا قليلا) فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجيء فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاخطل

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف (تغير الا النؤى والوتد)

برفع النؤى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (فحمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لانهما) أي لان تغير ولم يبق معناهما المنفي فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائي والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لابد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الابدى بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل

كثيرا وهذا الموضع من جملة مذاهبهم وقد قال ان طال عاقي الحل دفين * عفا آية الاخو الدجون فابتدأ بقوله نخو الدجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك التي ابتدأ بها وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضله اه وحيث جعل مبتدا وخبرا فالجملة في محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه في المغني وقال انه فاتهم زيادة عد تلك الجملة في الجمل التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتاويل) قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفي صراحة وأما اذا كان المعنى عليه فالمنظور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا ٣٤٩ منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى النفي واذا روعي معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف في المغني يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الالفية ان معنى النفي كالنفي الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا مع انه لم يقرأ به احد من السبعة انظر كلام المغني في بحث لولا (قوله ولكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه يرد عليه نحو ما قاله اللقاني من نقل اعراب أل الموصولة الى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانهما يمكن أن يصدقا عليه وأن لا يصدقا اذ لا مرجح لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فليحرر (قوله الا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابدى تنافي البدلية لمنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتخطى العامل لها ومعناها مراد كما في قولهم جئت بلا زاد وان جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان التخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو

(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتامل.

ابدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات كان أولى وفيه انه من تتمة اعتراض ثعلب ان البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضي في جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدماميني (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدماميني في المنصفة لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به في امرأتك الاكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزمخشري النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من تام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بانه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب وأجيب بان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم وقد روى أنها تبعتهم وانها لما سمعت ٣٠٠ هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجملة الثامنة من الباب الخامس من المغني والاظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل السفرية انهم أجمعوا على النصب في هذه الآية اجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقاني أي من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لانه قال فمن شرب منه أي من النهر فليس مني فاذا شرب بعضه أجمل يكن منه أي من شياعه (قوله وليس قاله في المغني) أي في القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لاجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخي الخ) في التسهيل واختير فيه متراخيا النصب قال الدماميني والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ويمكن أن يكون من هذا ما للعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى ويقذفون

لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد اه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله

* وبعد نفي أو كنفي انتخب * اتباع ما اتصل مثال النفي (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير فالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم (و) في (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فحمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجيء (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من أحد الا زيد برفعهما

من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من فى موضع رفع بدل من الواو فى لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذى خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراخ (قوله قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هذا لا يناسب قوله الآتى وزيد فى المثال الثانى الخ والمناسب له أن يقول هنا فالله فى المثال الاول بدل من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أى وحينئذ يفوت النفى والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة ان الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل (قوله لانهما موجبان بدخول الا عليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا تأخير هذا عن قول المصنف كذلك تأمل وأقول تأملناه فوجدناه لا يصح اذ لا يحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه فى قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه انه يلزم عطف الشئ على نفسه كما لا يخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التى فى قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام هذا وكلام المصنف مشكل لان قوله كذلك بعد قوله ان لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب يقتضى أن من والباء كذلك وهو فى من مسلم دون الباء لانها تعمل فى المعرفة نعم لا تعمل فى موجب كما تقرر فى باب ما ولا العاملين عمل ليس فى الكلام على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لا يشترط فى زيادتها الامران فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حاول الجواب من هذا بجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورها منفيا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والاظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتأمل (قوله ابنى لبينى الخ) ابنى بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليست فى قوله الا يد وصف الشئ بنفسه لان المعتمد بالصفة يد الاولى صفة يد الثانية ويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز فى نحو ما فعلوه الا قليل) أى لانه يصح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يصح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعا) اذ التدافع تعين النصب فى الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع فى المثال على تقدير الرفع فى المستثنى على

وليس زيد بشئ الا شيئا لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل يعنى الجلالة من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح فى باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما فى محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبى حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد فى المثال الثانى مرفوع على البدلية من محل أحد لانه فى موضع رفع بالابتداء وشيئا فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه فى موضع نصب على الخبرية فليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما (و) لان (من والباء الزائدتين) بعد نفى أو شبهه لا يعملان فى موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فلا رجح الاتباع ان النصب على الاستثناء فى هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائى

ابنى لبينى لستما بيد ٭ الا يدا ليست لها عضد

بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلى فى أماليه لا يجوز فى نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز فى نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز فى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحو بين الا قليل وهو أن النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفى على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافى واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا منه تعين اعتبار حكم النفى وامتنع اعتبار حكم الايجاب اهـ (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا فى اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية (لا تعمل فى موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح خلافا للمازنى) فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره فى المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا أخاك ونقل ابن الخباز فى النهاية عن المازنى انه موجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازنى غلط وقال

الاتباع أن المستثنى منه وهو رجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير فى نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من
حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشئ يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال
الدنوشرى تجويزهم هنا البدل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به فى
وجوب تقديم النعت على البدل فليتأمل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبى بكر الشنوانى فتوقف فيه وقد يقال هذا مبنى
على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشرى قدم هذا القسم لكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما
زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قال واقى
قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على
شئ واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال بخر المشايخ لا يمكن
هنا البدل لانه لا يقال لا شئ اليوم من أمر الله الا من رحم ولورد المحذوف منه أعنى الخبر لم يجز أيضا الابدال لانه لا يقال لا لم اليوم الا من
رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم

ابن مالك فى شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون
البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا أبوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا
رأى سيبويه والثانى أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه
فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد
منهما مرجحا فتكافآ اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد الا
ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح فى الحواشى (وان كان الاستثناء منقطعا)
وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى فيجوز ما قام
القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفى ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة
لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) فى المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين
والتميميين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء
ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) فى
القياس (ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافى ومبرمان فى حواشيه ان المصدر المنسبك
من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه
وما نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا
النقصان ثم فرعه وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة
واستغنى عن الواو كما فى قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (وان أمكن تسليطه) أى العامل على المستثنى نحو
ما

فكأنه قيل الا الله
فالاستثناء متصل ومثل
الآية فى على الانقطاع أن
تقول عند مجئ سيل
عظيم لا عاصم اليوم من
هذا السيل الا من أقام
فى الجبل ولا يمكن فى ذلك
البدل اه ويمكن أن يكون
من ذلك قوله تعالى لا
يحب الله الجهر بالسوء
من القول الا من ظلم على
قراءة ظلم بالبناء للفاعل
وأما قراءة ظلم بالبناء
للمفعول فقيل بانه منقطع
وقيل بانه متصل على
حذف مضاف أى الا جهر
من ظلم وقول ابن عطية
على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من فى
موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بانه لا يصح فى هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزمخشرى
يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءنى زيد الا عمرو ورده أبو حيان بانه
لا يمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البدل راجع فى هذا الباب الى كونه
بدل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيدا أو مجازا نحو ما قام القوم الا حمارا وكلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا
زيد فلا يتخيل فى المستثنى منه عموم وليس فى كلام سيبويه ما يقتضى ان ما جاءنى زيد الا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى
رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف فى الحواشى من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتانى زيد الا عمرو وما قام أخوانه الا
أخوانكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أى ما أتانى أحد وهذا عكس ما فى الا أبولك ناصر فى وضع العام موضع الخاص (قوله
ما نفع هذا المال الخ) المستثنى فى الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيد الخ) قال الدنوشرى الظاهر
ان وجه فصله بمثل ان الاول وارد عن العرب والثانى قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله فى القياس وعذر الدنوشرى انه
ساقط من نسخته وانظر هل يأتى هذا المثال والذى قبله ما قال اللقانى فيما سيأتى فى غير ما نفع هذا المثال غير الضر من ان الاستثناء

منقطع مقدر الأتصال فراجعه متأملا (قوله ولا يجوزان يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويجاب بأنه إنما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثانى انه جعل الحمار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من أقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء ان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجرى فى أبواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع فى موقع شئ بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال فى دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعى القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى فى بيت أبى تمام على انك تشبه شيا بشئ بجامع بينهما فى وصف وليس المعنى فى عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الاترى انه يصح ان يقول مداد قلمه قاتل كسم الافاعى ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد بلغ فى ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذى ذكر معه ما يحيل دخول الأداة كقوله
أسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه يرعد
فانه لا سبيل فيه الى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد ودلالة الوصف على انه فوقه ولهذا قال فى دلائل الاعجاز انه يقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لانهم جعلوه قسيما للتشبيه لان التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا فى شئ من أطرافه تجوز ووقع فى كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت فى حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلى أى التصرف فى النسبة الاترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا لجعل الغرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما فى قول السيد فى شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء فى انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهكم كما تقول أسد نازيد فى غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان فى قوله قلنا نعم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف فى سورة المائدة فى تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت فى الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الايجاز وان فى الكلام تنويعا مقدرا والتقدير ان نقمتم منهم وادعيتم لهم العقوبة فهو بتهم المثوبة وقد صرح به فى سورة مريم وهذا دأبه ان يجعل فى محل ويفصل فى آخر قال فى تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كأنه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصيلم وقوله شجعاء جرتها الذميل تلوكه * أصلا اذا راح المطى غراثا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب من التهكم الذى هو أغيظ للمتهدد من أن يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويع قد يستعمل فى التهكم

ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الاتباع) ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوزان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

(كقوله) وهو جران العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس)

فابدل اليعافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهى الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وذكر سيبويه فى توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما فى الدار أحد الا حمار المعنى فيه ما فى الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمى ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثانى انه جعل الحمار انسان الدار أى الذى يقوم مقامه فى الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذى يقوم مقام التحية عندهم

وليس بلازم فيه لعدم تصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها في المفضليات والبيت غضبت حنيفة ان تقتل عامر * يوم النسار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهي فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوي في سورة البقرة في تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط في المقام لا يخفى على من له بالتنويع المام واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخييلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض المواضع وقال في بعضها ان المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشاف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبيانه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفي المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال في موضع آخر انه يدل على اثبات النفي فمعنى ليس بها أنيس الا اليعافير انه لا أنيس بها قطعا لانه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهي ليست بأنيس قطعا فدل على انها لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت ان كانت اليعافير أنيسا فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفي ان العرب استعملته مرادا به الحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو الجواد يتلو الكرم في العرب وقال السيد في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناؤه على التنويع لاحتمال ان يبنى على التعليق كما صرح به في الكشاف أي انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك محذور وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٠٤ وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح ان يتعرض لهذا

(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض اه وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اه

* (فصل * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا)

ليكون توطئة لقوله الآتي قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وجوز الصفاقسي الخ) نقل هذا عن الصفاقسي لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتأخر الصفاقسي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند سواه بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المغني وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فانهم لا يشترطون في المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن كمال باشا فان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزه ومتعال عن أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * يعني ان كان الله تعالى ممن في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشاف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا حمار كأن أحدا لم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اه وحاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فانه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال الا زيدا قام القوم لان الا شبيهة بلا العاطفة وذهب الكسائي الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما *

* أعدّ عيالى شعبة من عيالكا   وأما تقديمه على العامل فى المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا فنحو أخوتك الا زيدا قاموا فيجوز أو غير متصرف نحو اخوتك الا زيدا فى الدار فيمتنع وانما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله

* ألا كل شئ ما خلا الله باطل *   (قوله سواء أكان متصلا أو منقطعا) أى فالاطلاق فى مقابلة التفصيل السابق فى الفصل قبله لان الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الاطلاق بعدم تقدمه نفى أولا كما يتوهم وانه فى مقابلة قوله الآتى وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا فى غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف فى المسبوق بالنفى وانما ذكره تبعا لقول الناظم فى النفى ولعلهما قصدا دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسئلة والاشارة الى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الا زيدا أحد   (قوله كقوله ومالى الخ) قال ابن عمرون هذا البيت مشكل لان العامل فى شيعة الابتداء وهو لا يعمل فى المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لهم فى * ليتسوحشا طلل * اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف بجزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ فى موضعه (قوله ٣٠٠ غير النصب) شمل الرفع كما مثل والجر نحو ما مررت الا زيد باحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله فى المسبوق بالنفى) مثله ما فى معناه وهو النهى والاستفهام بدليل تعليله الآتى بان ما بعد الا عام بقوله لوقوعه فى سياق النفى فاقتضى أن كل ما يفيد العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقانى كونه عاما مبنى على أنه واقع فى سياق النفى وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة فى سياق الايجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية فى المدلول لما قبلها وانما يتخالفان بالاجمال والتفصيل   اه   وقال الشهاب أنظر هل يأتى ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص فى الواحد كزيد فظاهر كلامهم نعم فليتأمل   (قوله منه) قال السنباطى الصواب اسقاطها اه أى لان الضمير فى قوله فصح ابداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أى من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالى ناصر الا أبوك هذا مراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا بدل كل من بعض لان ذلك هو اللازم لو لم يرد بالمؤخر الخصوص والداعى لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح   (قوله وانما ألجأهم الخ)   بقى فى المقام اشكال لان أحدهما عدم الفائدة فى البدل نحو ما جاءنى الا زيد أحد اذ قد علم ان زيدا من جنس الاحد ثانيهما انه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر فى المثال الثانى لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه فى نحو مالى الا أبوك ناصر بان يقال مالى أحد لا يمكن فى المثال الاول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار الا أن يمنع التكرار لان أحدا المقدر عام ليصح الاخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال ذلك بعد ان رد قول ابن عصفور الذى مشى عليه المصنف بانه يلزم عليه وقوع أحد فى الايجاب يعنى فى نحو ما قام الا زيد أحد لان البدل على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاءنى الا أحد زيد وتجاب بان لزوم أحد لغير الايجاب اذا كان عاما الا اذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع الاعم وعين) قال لان ما قام الا زيد فى معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد يعنى لانك أردت باحد هذا الخاص بعينه وهذا

سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بنى هاشم

(ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مشعب الحق مشعب)

والاصل ومالى شيعة الا آل أحمد ومالى مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد بأحمد النبى صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (فى المسبوق بالنفى فيقول ما قام الا زيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالى الا أبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضى الله عنه

لانهم يرجون منه شفاعة * (اذا لم يكن الا النبيون شافع)

بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء فى المثال ويكن التامة فى البيت (فرغ لما بعد الا) وهو أبوك فى المثال والنبيون فى البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر فى المثال وشافع فى البيت (عام) لوقوعه فى سياق النفى (أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل (لا بدل بعض) (ونظيره فى أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعدما كان متبوعا (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما ألجأهم الى دعوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصائغ الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع الا بمجموعهما ويكون بدل شئ من شئ لعين واحدة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختر ان ورد

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن الا بمعنى غير فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى في مالى الا ابوك ناصر مالى غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اهـ وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ورد عليه انه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا * (فصل) * (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشري أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتي صريحا في قوله الا عمله الا رسيمه والا رمله فافهمه وقال أيضا وينبغي أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحرر اهـ وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بدل الكل من الكل ولذا قال اللقاني ان في كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الا زيدا الا ثوبه وأعجبني القوم الا زيدا الا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو منه صودبحكم ما قبلها شمل البدل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه واتيان ذلك في غير بابي العطف والبدل فليتأمل اهـ ٣٠٦ وسيأتي في كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التى أشار اليها وهذا مبني على عدم إختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه في حواشي الالفية (قوله النعت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عنده في الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما يأتي بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فالا هي عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفي اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الا زيد الخ فهنا لا عمل فيه البتة اهـ أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يلحق عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله اهـ وقد أمر اللقاني بجعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعا في جره) قال اللقاني فيه حذف حرف الجر مع البدل وابقاء أثره وذلك سماعي في غير ان وان (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشري اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا ان البدل على نية تكرار العامل فهل ينوى الا فيه أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اهـ وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل في البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما في شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم فلنا ان المراد السعي في الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمه

* (فصل) * واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم * والغ الاذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاءنى زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاءنى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا * فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالارجح) في الفتى (كونه تابعا في جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية) زائدة (مؤكدة) للا الاولى وبدل البعض من كل نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل في قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السعى الركض والرمل في الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك في غير بابي

العطف

فرسيه مبدل والمعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رسيه معطوفا على عمله وبدل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح فى انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتامل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ماعدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ماعدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتاتى هنا لانه لم يتقدم ماعدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه ٣٥٧ (قوله نحو ماقاموا الازيدا الخ) عدل عن تمثيل الناظم بقوله

العطف والبدل فان كان العامل الذى قبل الا مفرغا) بان لم يشتغل بمعمول قبل الا مفرغا (بان لم يشتغل بمعمول قبل الا) تركته يؤثر فى واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت وجوبا على الاستثناء (ماعدا ذلك الواحد) الذى أثر فيه العامل (نحو ماقام الازيد الاعمرا الا بكرا رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقى) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتاثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول ما رأيت الازيدا الاعمرا الابكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقى) من المستثنيات (بالا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف وتقول مامررت الابزيد الاعمرا الابكر فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم

وان تكرر لا لتوكيد فمع ❊ تفريغ التاثير بالعامل دع
فى واحد مما بالا استثنى ❊ وليس عن نصب سواه مغنى

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ماقام زيدا الاعمرا الابكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فى شئ منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريغ مع التقدم ❊ نصب الجميع احكم به والتزم

(وان تاخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا الازيدا الاعمرا الابكرا) لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير ايجاب أعطى واحد منها) أى من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ماعداه) وجوبا (نحو ماقاموا الازيد الاعمرا الابكرا الث فى واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتاخير وجئ بواحد ❊ منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الابدى رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان مالا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) فى الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شئ (ومايمكن) استثناء

كلم يفوا الا امرؤ الا على لانه نظر فيه فى الحواشى بوجهين بيناهما مع جوابهما فى حاشية الالفية (قوله حكم المستثنيات المكررة) قال اللقانى يعنى سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا فان قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية ايجاب نصبها اذا تأخرت وهى مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضى وان كررتها لغير توكيد فاما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أو لا فان أمكن فاما أن يكون فى العدد أو فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جاء المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه موجب والقياس كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور وتعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا والشفع الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيلا وتقول فى غير الموجب ما جاءنى المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس أن يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذى فى العدد نحو له عشرة الا تسعة الى الواحد فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما فى موجب غير العدد والاعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا

وكل شفع خارجا والاعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح فى توجيه الوجهين بان ما جاز فيه مستثنى من غير موجب فى المعنى فلا مخالفة يظهر بالتامل (قوله فى الحكم) عبارة اللقانى أى فى مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابا أو سلبا (قوله وفى النوع الثانى الخ) قال اللقانى هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الا بنى تميم الا زيدا منهم والقول الاول لا يجرى فيه كما لا يخفى الا ان قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا ويبقى نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم انه بنى هذا الموضع على قواعد أحدها ان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيا ومن النفى اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقى بعد الثنيا ومعناه انه أخرج المستثنى وحكم على الباقى من غير حكم المستثنى ففى مثل على عشرة الا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفى مثل ليس على الا سبعة لا يثبت شئ بحسب دلالة اللفظ لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما فى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية ان الاستثناء من الاثبات نفى بانه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازمه اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أحمد القنيمى الانصارى عليه رحمة الله البارى فى قول ابن فرشته فى شرح المنار فى بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما فى قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندى عشرة الا واحدا ولا يصح العشرة زوج الا واحدا اذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الا والواو العطف فان الا تقتضى الاخراج والمباينة والواو تقتضى الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثانى لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة والا اثنين لعطف الثانى بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثانى لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط فى هذا أن يكون الثانى أقل من الاول ليتأتى الاخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف فى الحواشى ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته فالمرأة مستثناة من الاول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثانى متصل كذا ظهر لى وبعد فلا يمتنع عندى فى مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لا متعين وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلا من الفريقين يجيز اعمال كل من العاملين الا ما استثنى لعارض والعارض موجود هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة * فان قلت ما المانع أن يكون فى الآية الاستثناء الثانى من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانهما من الآل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثانى فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجهما من المعذبين * فان قلت فما المانع من أن يستثنى منهم فى انا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حملا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشرى وليس عندى كما لب أقواله الاعرابية لان انا لمنجوهم أجمعين انما ذكرت توكيدا

بعضه من بعض كالاعداد (نحو له عندى عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففى النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) فى الحكم (وذلك اذا كان المستثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) فى الحكم كذلك نحو ما قام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل فى اثبات القيام له لان الاستثناء من النفى اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفى عنه لان الاستثناء من الاثبات نفى وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وفى النوع الثانى) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الضيمرى وتبعه القاضى أبو يوسف ويمكن ادراكه فى قول الناظم * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائى كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أى من الذى قبله والذى قبله مستثنى عن الذى قبله وهكذا حتى ينتهى الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان (محتملان)

لا تأسيسا لاستفادته مناها من الاخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عمن قال له علي مائة درهم الاعشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله ان الآل مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفا له فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثنائه فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله في الكشاف وتبعه القاضي ونوقشا بامكان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلتهم هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالهلاك فآل لوط لم يرسل اليهم أصلا وقوله انا لمنجوهم متصل بآل لوط جوى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تعم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا الا زيدا الا ان ذلك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ماذكره بل من قبيل رأيت قوما أساؤا الا زيدا وهذا يقتضي عموم النكرة اذا وصفت وهو ماذكره بعض الاصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدا والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز في الكشاف أن يكون الا آل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله انا لمنجوهم استئناف والمعنى انا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط واقتصر على أن الامرأة مستثنى من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بأرسلنا والامرأة متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الامرأة مستثنى من ضمير منجوهم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون الامرأة استثناء من الا آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل انا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون الا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا اذ لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج وأجيب بان قوم وان نكرة فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله في العنكبوت حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة انا مهلكوا أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذاك لقوله ما سبقكم بها من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كونه الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقييدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف في تعليله عدم كون الامرأة مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلانه انما يتم عنده على تقدير كون الا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانيا فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

(يحتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقر به في المثال) المذكور وهو له عندي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ويحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان احداهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتجبر الباقي بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تجبر به) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج

فلا اختلاف اذا التقدير الا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما ثانيا فلأنه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء
من استثناء بأمرين الاول ما أشار اليه المصنف من ان انا لمنجوهم اعتراض ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا
انه لما كان الضمير في لمنجوهم عائدا الى آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من آل لوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم
قال في التقريب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل انا لمنجوهم فلو قال الا
آل لوط الا امرأته لجاز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله انا لمنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير
سؤال سائل فيبعد من البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لاختلاف الحكمين
الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشيء بين العصا ولحائها وتأويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والانجاء
فيجر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون
استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضي أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة يضربون الا زيدا لكن لا يخفى أن الاعتراض بماله
تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقي هنا شيء وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كفعله وانما أطلنا الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الائمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى فما أتى بالمرام

أربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه أن تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة
الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في
الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا أخرجنا من المائة خمسين لانها
أول المستثنيات فهي اذن وتر وأدخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها
ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع
فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل
(فصل وأصل غير أن يوصف بها) لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى ان قولك زيد غير عمرو
معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (اما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير وصف صالح
ولا أثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى
(نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت
عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لا اقوام بأعيانهم) وذهب السيرافي الى أن غير تتعرف
بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل
لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه) كما تخرج
الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله أي غير الله
فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير
في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى
بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا
غير زيد) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

(فصل) (قوله وهم جنس الخ) قال اللقاني المعروف ان المعرفة الشبيهة المثال
بالنكرة هي المقرون بال الموضوعة للجنس أي الحقيقة مرادا به فرد مبهم من أفراده كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا
من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فانه معين باعتبار صلته المعهودة وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفة
فلانها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة
من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة أل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفي دعوى نقل الاعراب الاشكال المشهور
وكلام الشارح صريح في أن الا حينئذ لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الا بمعنى غير
يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه
بأعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام في غير والا المستثنى
بهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بها أفضلا عن تابعه كما
بيناه في حواشي الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثن منصوبا بغير معربا * الخ شيء فراجع حواشينا ان أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقاني أي يجب نصبه لان الضرر مستثنى من المال منقطع اذ هو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا اذ البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بالا وجب نصبه اتفاقا فغير كذلك * وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناوله منفيا عنه ما أثبت للمستثنى منه كقاموا الا حمارا أو مثبتا له ما نفى عن المستثنى منه كما قاموا الا حمارا فالضرر في المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلا ولا منقطعا اذ لا يمكن ان يثبت له النفع المنفي عن المال اذ ليس المعنى ما نفع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على انه بدل منه لانه أعم من المال فالصواب بشهادة الذوق انه من باب تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من أحسن اليه والاستثناء في هذا منقطع مقدر اتصاله أي لا خير فيه الا الاساءة ان كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشئ من الخير المنفي عنه فالاستثناء في مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ في المفعول أي ما نفع هذا المال شيأ من افراد النفع الا الضرر ان كان فيها فغير منصوب بتعلق انها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسلط نفع على الضرر لانه بتقدير كونه من النفع فليتامل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وحاصله يرجع الى ان ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقاني لقائل ان ٣٦١ يمنع ان النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة لاحد (قوله وعند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقاني لقائل ان يمنع وجوب النصب في غير على الاستثناء عندهم لامكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر في الظرف ورفعها على انه مبتدأ خبره الظرف وأحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أي ما فيها غير زيد أحد منهم أي من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقاني قد يمنع ان النصب عندهم فيه راجح لان الرفع على ان غيرا صفة كاشفة لاحد راجح على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الاصل أو مساوله وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير الا في خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصرا على الصحيح فلا ينافي انها تفارقها في أكثر من ذلك كما بينا في حواشي الالفية (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية ان سبقت الا بنفي لان ذلك انما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل اما مضارعا نحو ما زيد الا يفعل الخير واما ماضيا مسبوق بمثله أو مقرون بقد وتفصيل المقام يطلب من حواشي الالفية فانا قد ذكرنا فيها من الفوائد الزوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة الا اذا تمنى الآية وقال جاء بعد الا جملة ظاهرها الشرط وهو اذا تمنى ألقى وقال الحوفي ونص النحاة الخ ثم قال فان صح ما نصوا عليه يؤول على ان اذا جردت للظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين الا والفعل الذي هو ألقى وهو فصل جائز فيكون الا قد وليها ماض في التقدير ووجه شرطه وهو تقدم فعل قبل الا وهو أرسلنا انتهى قال المصنف في الحواشي والذي يظهر انها هو فيما اذا ولي الا لفظ الفعل وهذا لم يقع في الآية فلا اشكال ولا حاجة لتأويل اذا بانها خرجت عن الشرطية لان ذلك في غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول الا في حال القاء الشيطان في أمنيته وقت تمنيه وأما على ما تقدم فالشرطية كلها هي الحال أي الا وحالته هذه الجملة الشرطية انه اذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته (قوله دون غير) أي لانها مختصة بالاضافة الى المفرد (قوله الثانية انه يجوز ان يقال الخ) أي ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا

المال غير الضرر عند الجميع) في المسئلتين (و) الثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و) الرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد و ترجح) نصبها في مسئلتين احداهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند تميم في) الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير حمار و يضعف) نصبها (في) مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة (و يمتنع) نصبها (في) مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفي الصحاح قال الفراء بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غير اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك من العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي وأقول لا شاهد في تمثيله لجواز ان تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير أشار الناظم بقوله

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا

وتفارق غير الا في خمس مسائل احداها ان الا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي

(٤٦ تصريح ل)

وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى الا وانما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
الا صفة ولا يتصور الاستثناء ويجاب بانه متصور صناعة والمانع في الآية شرعي (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان الا اذا كانت مع
ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير لاصالتها في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول
التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما أي بغير والا جائز لان ذلك كما في شراحه مذهب بعض والصحيح المنع في
المعطوف على المستثنى بالا ثم ظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الشلوبين من انه من
باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أي اذا فرغت العامل لما بعد الا على ان يكون مفعولا له
صح نصبه بخلاف غير لابد من جره ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا *(فصل)* (قوله
وقال سيبويه الخ) قال
اللقاني قال الرضي وانما
انتصب سوى لانه في
الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكانا قال الله تعالى
مكانا سوى أي مستويا
ثم حذف الموصوف
وأقيمت الصفة مقامه مع
قطع النظر عن معنى
الوصف أي وصف
الاستواء الذي كان في
سواء فصار سوى بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ
مكان لما قام مقامه في
افادة معنى البدل تقول
أنت لي مكان عمرو أي
بدله لان البدل ساد مسد
المبدل وكائن مكانه ثم
استعمل بمعنى البدل في
الاستثناء لانك اذا قلت
جاءني القوم بدل زيد
أفاد ان زيدا لم يأتك فجرد
عن البدلية أيضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى تضمنا
بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا
حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والاقيس فيه الآن بمعنى الظرفية (قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني
هذا قول جمهورهم لا جميعهم قال الرضي وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه واستنكار الرفعة فتقول جاءني
سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول
لي جمل فوق السداسي ودون السباعي *(فصل)* (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى
منه وهو يدعي البطلان فان أجيب بانه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد
الآتي في كلام الشارح كما لا يخفى

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا
زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو ويجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان
المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ما جئتك الا ابتغاء
معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك

(فصل والمستثنى بسوى) بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها
قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه أشار في
النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا
(ويؤيدهما حكاية الفراء أتاني سواك) وقوله * فسواك بائعها وأنت المشتري (وقال سيبويه والجمهور
هي ظرف) للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك) فليست هنا
بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير
ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر
كقوله) وهو شهل بالمعجمة ابن سنان (ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا)
بفعلن أفاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا
جازوا ومنه كما تدين تدان (وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة أتاني سواك
قاله المطرزي (وقال الرماني و) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضح (والى
هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص

*(فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله
عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر
المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر (وتقول أتوني لا يكون
زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون (واسمهما ضمير مستتر) فيهما
(عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي (أو) عائد
على (البعض المدلول عليه بكله السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

تضمناً عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيداً ليس هو أي ليس القائم) زيداً على القول الأول ورد بأنه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيداً (أو ليس) هو أي ليس (بعضهم) زيداً على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحداً قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا أو ليس هو أي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الأول وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضميراً يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الأولاد) الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم فانه في قوة أولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن * فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء * قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده * فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء * قلت فائدة التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال (وجملتا الاستثناء) من ليس زيداً (ولا يكون زيداً في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه * فان قلت كيف حكم على جملة ليس بأنها حال والفعل الماضي لا يقع حالاً الا مع قد ظاهرة أو مقدرة * قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثاً (أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الاعراب * فان قلت دعوى الاستئناف يخل بالمقصود * قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيداً فكما أن الا زيداً لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصباً بليس ثم قال وبيكون بعد لا

*(فصل * وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجر على أنهما حرفا جر) واليهما الاشارة بقول الناظم * واجرر بسابقي يكون أن ترد * (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله)

تركنا في الحضيض بنات عوج * عواكف قد خضعن الى النسور

أبحنا حيهم قتلاً وأسراً * عدا الشمطاء والطفل الصغير

والقوافي مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي أنثى الأشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الاباحة وقتلاً تمييز محول عن المفعول وقول الآخر

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (فقيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الرافع لابهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم (وقيل لانهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان في موضع

(قوله ورد بأنه غير مطرد لتخلفه الخ) أجيب بأن دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقرير بقد يكون مفهوماً من قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة في المثال المذكور فتقدير (قوله ورد بما رد به الأول) يجاب بما أجبنا به عن الأول فالتقدير ليس هو أي الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله يجري في الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلبي فيما كتبه على الشارح ومثال ذلك في الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضاً قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف في السابع من مغني اللبيب ومر لنا في باب المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك (قوله في موضع نصب على الحال) قال اللقاني يرد عليه ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذ الضمير في ليس ويكون اما للبعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر يأباه وكون المرجع أي بعضهم مشتملاً على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه في والذين يتوفون منكم الآية اهـ وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل في التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهي ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بما اذا كان المستثنى منه معرفة *(فصل)* (قوله بنات عوج) أي بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله أبحنا حيهم) أي القوم المحدث عنهم (قوله والقوافي كلها مجرورة) لذا أورد الشارح البيت الأول وان لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب لموضعهما الجملة) قال الدنوشري ألغز في ذلك صاحبنا العلامة علي الابياري بقوله أين لي جملة عملت * وللاسماء قد نصبت فاجبت ارتجالاً بقولي خلا وعدا اذا جرا * يدوا بك في العلوم ثبت وليحرر ذلك وينظر من أي المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لانهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشري ينظر في قولك القوم اخوتك خلا زيد بالجر هل يجوز على الأول ويمتنع على الثاني لانه

المفعول به كررت ترددا الا أن تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الأول وعلله بأمرين وردا (و) الوجه (الثاني النصب على أنهما فعلان) ماضيان (جامدان لوقوعهما موقع الا) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة معنى هذا يعنى التصب ان صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أى تجاوز ولم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شئ فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسر وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما الضمير اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو أى القائم زيدا وأما على مصدر الفعل أى عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق أى عدا هو أى بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أى ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملة الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) أى على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (الا كل شئ ما خلا الله باطل) أى ذاهب وفان أخذا من قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله

تمل الندامى ما عداني) فانني * بكل الذى يهوى نديمي مولع

فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم

لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعلله بامرين وردا) قال الدنوشرى الأمران هما ما تضمنه قوله بعد قوله والصواب عندي الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة اه قال الشمنى في حاشيته الجواب عن هذا أى الاول أن تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق عدا هنا بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانهما أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمى أن المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أورد عليه انه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال الا أن يراد ما يمكن في البحث السابق اه وهذا كما يقال زيد واحد (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضى وأجابه بعضهم عنه بان البعض الذى هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه وقريب من هذا قول الدنوشرى قد يقال جوابا من هذا النظر ان هذا الضمير العائد الى البعض المذكور عام لكونه في قوة المفرد المضاف والمفرد المضاف يفيد العموم فهذا يفيد العموم فاذا خلا كل بعض من القوم من زيد كان غير داخل في الحكم عليهم فليتأمل اه وقد يقال لا حاجة لهذا التكلف لان المراد بالبعض كامر من عدا زيدا فتدبر (قوله وتدخل عليهما ما المصدرية) قال أبو حيان في شرح التسهيل فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعل الفاعل لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال السنباطى قد يجاب بان محل امتناع وصلهما بالجامد في الجامد اصالة وهذان متصرفان في الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اه وكلامه السابق ما مر من أن عدا بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله الا كل شئ الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر اه وهذا سهو لانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعدها منصوب كما هو الرواية (قوله أخذا من قوله تعالى) قد يقال لبيد متقدم على انزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف اليه) أى صفة معنى لا صناعة لاختلاف اعراب المضاف والمضاف اليه ولا يصح ارادة انه صفة لاحدهما التفسير للموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه اشكال لقول الرضى في أن الواقعة موقع الحال حيث قالوا يجب كسرها وانما لم يجز الفتح ليكون بتاويل المصدر فان المصدر يقع حالا الا ان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا

الفاعل) وتلك الحال فيهامعنى الاستثناء (فمعنى قاموا ماعدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (أو مجاوزين زيدا) على الثانى وبه قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى أن يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى وأشار اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال فى المغنى فان قالوا ان الزيادة قياسا فقاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا انه للسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

*(فصل * والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفى المغنى ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التغير فقوته عن العرب وأنشد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أى غير سيبويه (النصب) رواه الاخفش وغيره (كقوله اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ) بنصب الشيطان وأبا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا * قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به وجعل أبا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة فى الذم قاله الدمامينى وقد ثبت النصب بنقل أبى زيد والفراء والاخفش والشيبانى وابن خروف وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام فى موضعها) حال كونها (جارة وناصبة وفى فاعلها كالكلام فى أختيها) عدا وخلا وتقدم شروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغنى بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى ويؤيده ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قول الاخطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فنادر وقال الموضح فى شرح اللمحة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد أنك أخرجته منه وعزلته عنه اه (ولا يجوز (دخول الا) على حاشا (خلافا للكسائى) فى اجازة ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك عن الشذوذ قاله المرادى فى شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائى بان حاشا ضعفت فى الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام فى الاستفهام نحو أم هل

(هذا باب الحال)

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور فى هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتى ومؤسسة) ويقال لها المبينة (وهى) التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها أو جدها (وصف فضلة مذكورة

لامؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أى القوم ولا ينافى افراد الضمير فى عدا جمعه هنا لانه بمعنى ما يذكر ثم انه سبك المصدر من معنى عدا العدم سبكه من لفظها لانها جامدة

(فصل) (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هذا لا يتأتى الا فى حاشا التنزيهية لا الاستثنائية التى الكلام فيها فتأمله اه وفيه ان الذى يقتضيه حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى بها عما قبلها أو عما دل عليه الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر فى السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس الخ) قال الدنوشرى رأيت فى هذا البيت من الرأى فلذا اكتفى بمفعول واحد وفعالا بفتح الفاء تمييز أى كرما ويروى فاما الناس وهو الاصح والفاء فى فانا على توهم اما فى الكلام على رواية رأيت

(هذا باب الحال) (قوله واشتقاقها من التحول) سيأتى انه ينقل عن أبى البقاء انها مأخوذة مما ذكر وفيه ان هذا انما يتأتى فى المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا ومأخوذا مما ذكر (قوله ويجوز فيه التذكير والتأنيث) قال الدنوشرى قال الشارح فى اعرابه الحال بالتذكير ويجوز فى العائد عليها التذكير والتأنيث وفى لفظها كذلك لكن الراجح فى اللفظ التذكير وفى المعنى التأنيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسسة فقوله بعد ثم توكيدها لغيرها داخل فى الصفات (قوله وهى وصف الخ) إنما كان هذا تعريفا للمؤسسة فقط لان من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدنوشرى مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لانه فاعل معنى فلذلك جاء الحال منه قاله فى المتوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف اليه ومن المبتدا على ما اقتضاه كلام الشارح فى فصل أصل صاحب الحال التعريف واجيب عن المجرور بالحرف بانه من المفعول به كما دل عليه ما ذكره فى هذا بعلى شيخا ومجيئها من المضاف اليه لا يثبته ابن الحاجب واتباعه ومنهم شارح المتوسط ثم اقرار الشارح له مشكل لانه من اتباع المصنف وابن مالك واما ما يأتى من مجيئها من المبتدا فعلى الظاهر وهو فى الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدا على الاصح) فيه تصريح بان المبتدا لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجىء الحال من المبتدا يأتى فى فصل أصل صاحب الحال التعريف وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر فى مجيئها من الفاعل والمفعول لا من غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبنى على الخلاف فى دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما ينبغى مراجعته وذكر المصنف فى الحواشى هذا البحث فقال قال الزمخشرى فى ان كانت لكم الدار الآخرة ٣٦٦ عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعترض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق الى فاعلها حتى يقتضى متعلقات يعنى فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا فى الاسم والخبر وفى المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند انما تقييده كان قيل ودليل ان اسم كان فاعل ان الزمخشرى وابن الحاجب لم يذكر اسم كان فى المرفوعات وذكرا خبرها فى المنصوبات وقال ابن جنى فى الدمشقيات يدل على نصب كان واخواتها الاخبار به الاحوال فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجرى من منع اعمال كان فى الحال فهو ماخوذ بقوله لانها افعال منكورة قرائحة الفعل تعمل فيها لانك تمثل بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوا حالا من حرف التنبيه واسم الاشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لان بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسيأتى فى الكلام على تعريف المصنف انه جعله للادخال فانظر وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادى ذكر فى التسهيل والكافية ان الحال قد تجر بباء زائدة أى فى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغى لنا أن تتخذ من دونك من أولياء مبنيا للمفعول وفيه كلام ذكرناه فى حاشية الالفية (قوله ومنتصب مخرج لنعتى المرفوع والمجرور الخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع لشموله النعت لان قولك مررت برجل راكب فى معنى برجل فى حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ايراد نعت المنصوب ويجاب عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد وأجاب المرادى عما أورده ابن الناظم بانه خارج

لبيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا فالاول (كجئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثانى نحو زيدا (ضربته مكتوفا) فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد فى الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلى شيخا فشيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى تقديره أنبه على بعلى أو أشير الى بعلى قاله فى المتوسط (وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى فى رجعت القهقرى) فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها فى تأويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر فى نحو زيد ضاحك) فان ضاحكا وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتى بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (و) خرج (بالباقى) وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة (التمييز فى نحو لله دره فارسا والنعت فى نحو جاءنى رجل راكب فان) فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت (وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) فى نظمه (الحال وصف فضلة منتصب مفهم فى حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) فى نحو زيد ضاحك فانه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتى المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب) فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين (ومفهم فى حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه) اى النعت (لم يسق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت)

بقيد لزوم النصب وكأنه أراد اللزوم غالبا فلا ينافي ما أسلفه من أنه قد يجر بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الاخراج بقيد اللزوم لو أورد نعت المنصوب ويكفي في الجواب عما أورده قيد النصب وان حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم في حال كذا بطريق الوصف وانما أفهمه بطريق اللزوم) أي فدلالته على ذلك بالالتزام فهي دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيما دل بالعقل على شئ انه يفهمه وانما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على الناظم لانه ليس في كلامه انه يفهم كذا قصدا (قوله فجاء الدور) قال الدنوشري اعلم أن هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة ليتميز عند المنشئ للكلام ليعطيه بعد تعقله النصب لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالا فاذا جعل النصب في الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فاذن اذا عرف به ما هو موضوع عرفي فيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول في دعوى لزوم الدور على الوجه الاول نظر قال اللقاني قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور اذ التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وان أراد فرع تصور الناظر في هذا الحد منع الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم ٣٦٧ لان المراد التعريف به من حيث انه متصور له لا من حيث انه ادراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعها فتأمله (قوله وأجيب باختلاف الجهة) أجاب الشهاب القاسمي في حواشي الاشموني بانا لا نعلم ان النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد ثم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا أن المأخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليتأمل ولو سلم فيكفي في الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشري كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد ما ذكر لما مر عن اللقاني وهو مشهور انه يكفي في الحكم على الشئ تصوره بوجه ما وان الاكتفاء في بعض أجزاء الحد بتصور المحدود بوجه ما لا ينافي افادة الحد الكنه فتأمله تعرفه *(فصل)* (قوله من حيث هي) دفع به ما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح قوله ويقع في ثلاث الخ بل في مسئلتين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبي أتى به لان المصنف كان من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب اذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الاصلي للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفي الغالب فان قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعا لما ذكر قبله قلنا تلك اشارة للبعيد وأيضا من المعلوم بالبديهة ان المشار اليه هو الحكم الثابت بطريق الاصالة لا المنفي والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفا والعادة له انه لا يقصد بقوله والمراد الا التحقيق في الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر في المقام فتدبر (قوله ثابتا) قال اللقاني أي لازما لوجود علاقة بينها وبين صاحبها أو عاملها عقلا أو عادة أو طبعا وان لم تكن ملازمة أي دائمة (قوله فان الابوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فهما مستفادان بدون ذكرها (قوله والعموم

به (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض (وفي هذا الحد) الذي ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزأ من الحد مع انه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شئ الا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جملتها النصب وهو حكم (فجاء الدور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو بمراتب كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك

(فصل للحال) من حيث هي (أربعة أوصاف أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها لانها مأخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائما والمراد انها تنقسم باعتبار اتصافها بمعناها ولزومه الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكا) ألا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه فهو غير ثابتة وذلك التقابل فيها لذلك قال (وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احداها أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حيا) أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

من مقتضياته الجعية) فالجعية منتفاة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي أفصح من ضمها) أي فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه اشارة لرد ما نقله المصنف عن الجوالبقي في شرح الشذور من ان الضم من لحنهم (قوله والثاني) أي ما دل عاملها على تجدد صفة لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أي فلا يحسن أن يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله اليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم محدث) أي فالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أي قال ان من الثانية ما يدل عاملها عن تجدد صاحبها أو على تجدد صفته بدليل قوله فجعله مما له ضابط وسياتي ما يخالفه في هذا الكتاب حيث حكم على ان الحال التي لا تفيد تأكيدا ولا يدل عاملها على تجدد صاحبها الاضبط لها وانه يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ كان المناسب للشارح ان يبقي المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه في شرح اللمحة ثم ان هذا يفيد ان كل ما دل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف في الحواشي التحقيق في قائما بالقسط انه نصب على ٣٦٨ المدح كما قال الواقي قوله اذا قلت هاتي نوليني تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل ان هضيم بتقدير أمدح لا حال لانها صفة لازمة ولعل الشارح أشار بقوله اذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد للاحتراز عن هذا (قوله وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز) اعترضه أبو حيان بان ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كما ذكر بل هو جائز ويحمل على أقرب مذكور فيكون راكبا لا عمايليه (قوله على علو رتبتهما) أي الملائكة وأولي العلم بحيث قرنا به تعالى من غير فاصل (قوله فان القرآن قديم) أي الذي هو صاحب الحال واذا كان قديما فلا يمكن أن يكون متجددا حادثا فتمثيل ابن الناظم سهو بل الآية اما مثال لما مرجعه السماع أو لما دل عامل الحال لا على تجدد صفة صاحبها لا ذاته والاقرب الاول بل هو المتعين فينبغي ان يشرح به كلامه فانه لم يذكر في المغني ما دل فيه العامل على تجدد صفة صاحب الحال وعلى هذا يتعين أن يكون مراد الدماميني منع قول المغني ان القرآن قديم لان المراد منه العبارة لا الصفة النفسية والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبي ان مراده انه لا يصح وصف القديم بالانزال فكما لا يصح أن يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لا يصح أن يكون مما دل عاملها على تجدد صفته انتهى وفيه نظر فتامل (قوله الجواب عن هذا) أي عن اعتراض صاحب المغني على ابن الناظم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغني كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لامرين الاول تسليم قول المغني فان القرآن قديم وانه لا يلزم سهو ابن الناظم لان المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوضعية وهي لا تنافي التخلف لعارض وهذا ما أشار اليه بقوله ان أنزل الخ الثاني منع قوله فان القرآن قديم لان المراد به هنا العبارة والعبارة حادثة خلافا للحنابلة وقد يكون المصنف تبعهم لانه صار في آخر عمره حنبليا وعلى الامر الثاني اقتصر اللقاني فقال قد يقال لا وهم في ذلك اذ المراد بالكتاب النظم المؤلف باللسان العربي ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالانزال على ما تقرر في محله نعم ان أراد ابن الناظم ان الانزال يدل على

من مقتضياته الجعية) المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه أو تجدد صفة له فالاول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها (يديها أطول من رجليها فيديها) بدل من الزرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها متعلق بأطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية اه ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما له ضابط وسيأتي له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها الى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط اذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كأنها الدلالة على علو رتبتهما (ونحو أنزل اليكم الكتاب مفصلا) أي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن الناظم) في شرح النظم (فمثل بمفصلا في الآية) المذكورة (للحال التي تجدد صاحبها) قال في المغني وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحيه والسهو انما هو منه أي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا أن أنزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى

مجدد المنزل أي حدوثه وقت الانزال فالوهم ثابت لا خفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها اذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ضرورة ان اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته الا ما علم تخالفه وهو الاعراب والتعريف ضرورة ان الحال واجبة النصب والتنكير وان كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه ان الجمع لا بد وان يكون مطابقا في العقل وغيره وكأنهم سكتوا عن بيان ذلك احالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال الى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤن خالدين ان خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدا وقيل من فاعل يشاؤن انتهى ووجه الاشكال ان الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الانواع المستلذ بها التي يشاؤنها وهي لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا اشكال فيه خلافا لمن وهم وأجيب بان المراد به عدم الانقطاع ولا شك ان نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب ان الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لان من الانواع المتلذ بها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه أو انه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار في حكم العقلاء أو انها حال سببية والاصل خالدا أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه الى تغليب الحور على غيرهم لان المستشكل نظر الى ان الانواع المتلذ بها من المأكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم ان بعض الفضلاء قال ان الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومراده بهذا البعض انه حال من الضمير المشتمل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حالا من الضمير في لهم أو من فاعل يشاؤن وساغ تقديمه مع كونه في خبر الموصوف للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤن حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه منتقلا مشتقا * يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أي شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن

على المبتدا اذ المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لهم منه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الامرين الا ان يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدا بهذا الاعتبار بقي هنا شيء وهو ان حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤن المشعر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بان وجه ضعفه افادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا في مواضع متعددة وأجيب أيضا بان الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك ان الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهوم من يشاؤن موافق لمقدار المشتهاة فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على انه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله ان تدل على تشبيه) أي ضمنا بدليل قوله أي شجاعا الخ لانه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد ان قوله أي شجاعا باطل لانه مناف للتشبيه وسياتي له وللقاني عند قول المصنف لان اللفظ فيهما مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فان قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالاقرب ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة ان ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وانه لا جمع فيه بين الطرفين لان أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالاسد وكلام المصنف الآتي يقتضي أنه استعارة تصريحية بان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي ان قول المصنف أي شجاعا انما يناسب التجوز لا التشبيه اذ عليه يكون الاسد مثلا مستعملا في حقيقته وقال الدنوشري قوله ان يدل مراده ان يدل دلالة التزامية لان الدلالة المطابقية خاصة باداة التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وقمرا بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضي ان يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لانه جار على أحد القولين فيه انتهى وفي قوله ان ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنت

غصنا وفيه نظر لان معنى تثنت انعطف بعضها على بعض للين أغصانها (قوله في المثل) قال الدنوشري يقتضى أنه ذا أنما يستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى ولو وقع مصطرعان معا لا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقانى الاقرب ان عدلى مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدلى عير اذ النيابة انما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أى مصطحبين اصطحاب الخ) هذا لا ينافى ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسيأتى ان الشارح قابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف بهذا كذلك لان الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله واليه يرشد قوله وكر زيدا الخ) أى فكلام المصنف مخالف لما يرشد اليه كلام الناظم (قوله لانها اذا اولت بالمشتق الخ) أى كما فعل المصنف وسيأتى عن اللقانى شبهة وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول هو زيد وقوله وفيه أى بيدا معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذى تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم ما نصه قوله فى شعر هذا الموضع قصدوا اليه فلم يقفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجمود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك اذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدأ وخبر وسواء فى ذلك السعر وغيره نحو كلمته فاه الى فى وبعه يدا بيد ووجهه ان الاصل فى ذلك انما هو المبتدأ والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالمسوغ فى اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق بجملته قصدا الى اصلاح اللفظ ومبادرة لاعراب المقصود واظهارا لما يخفون لو رفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ فى المعنى حال فى اللفظ وهذا كما يقول الكوفى فى زيد بك وانقال والاقيال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فيم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فباى شئ يتعلق الظرف ونظير هذا الذى ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فباى شئ يتعلق الظرف جوابه انه يتعلق بمحذوف استوقف التبيين وقال أيضا قد تبين ان السعر وما يدل على التفاعل انما الحال فيه فى الحقيقة الجملة ولهذا لا اشكال فى وقوعها حالا وانها لا تؤول أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك والا فلا تأويل نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسئلتنا هنا فلا تأويل (قوله قاله فى المغنى) قال فيه التقدير فى سقيا لك أرادني الدعاء ويمكن ان يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا بيد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

تقدير

على التشبيه (وقالوا) فى المثل (وقع المصطرعان عدلى عير) فعدلى بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو أهليا مضافا اليه وعدلى مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (أى مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلى عير واليه يرشد قوله فى النظم * وكر زيدا أسدا أى كاسدا أى مثل أسد وصرح بذلك فى التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح فى الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول و بيد بيان قال سيبويه كما كان لك فى سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استوقف التبيين قاله فى المغنى وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين و) زيد (كلمته فاه الى فى) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى فى بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متشافهين) وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسى ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافى الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى فى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فى غيره وأجاب أبو على بانه انما يقال ذلك فى معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قال الرضى وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع فى موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادى والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

الى فى (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال اللقانى ينافى قوله فى الحد وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللقانى مصدر بمعنى القراءة فهى مؤولة بمقرو وأعربيا فهو مصدر والمصدر والحال يؤول بمشتق كما سيجىء (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللقانى دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها فى حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر فالاقرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها ببشر أى تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا للبيضاوى ما لا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها انتهى فقوله ليهيج الخ عبارته غير لائقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى انما أمرنا بشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كاف ولا نون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم فى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى فى التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فنفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضته الحياة بالفعل على المادة القابلة لها الا حقيقة النفخ الذى هى اجراء الريح الى جوف صالح لامساكها والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود فى سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضى بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه وتصغى لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لالف النساء الى الاطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أى ضمير الملك (قوله لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسى فى سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجرى عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى فى سورة الزخرف فى الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآتى فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفى جموده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه به أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائد على البر المفهوم من المقام وايضاحه ما قاله اللقانى ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائد على الشئ المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشترى بمعنى بعته له مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمله (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدنوشرى أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف فى شئ من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة (أى مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل وهى أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن فى قوله تعالى ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح فى المغنى فقال وانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ فى وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا ماذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة الممهدة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن الانبارى (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا وسيأتى باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أى لصاحبها

باعتبار طور من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسرا أطيب من هذا عنبا تأمل (قوله وهو سهو) قال اللقاني قد يقال ان من هي المفعول بناء على انها كبعض معنى واعرابا كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أي شيأ من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقاني طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من اذ الحال قيد في عاملها والطين ليس قيدا في أأسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا أيضا لخلقت اذ الطين سابق على ايجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل انه منصوب مفعولا به على اسقاط الخافض أي خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع ان هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول المشتق) قال اللقاني فيه نظر اذ المفهوم أنها تؤول بتكلف اذ القيد في قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنطوق والمفهوم واذا ثبت انها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ في الرد على الناظم ومن تكلف قائله نعم ولا محذور في ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا احداها ما دل على تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد أسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاعا لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بعت الجارية مدا وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لان معنى قولهم بعته يدا بيد اذا بيدي أي شيأ صاحب يدي بشئ صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو أدخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمهما منها مقدرة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال اللقاني في قوله مرادا به غير معناه الحقيقي نظر لانه في الاول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ بحذف الاداة وهذا هو التأويل المشار اليه في النظم بقوله * وكر زيد أسدا أي كأسد فتأمل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التأويل كاف في ذلك اذ الحال حينئذ هو مماثلا أو كائنا مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس في كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا شده كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الاولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسدا مثل أسد فالاسد مستعمل في معناه وكذا قرأ أصلا مثل قر وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بغيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المغني ان

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصالة) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال اما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد مأخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر او ترتيب او اصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل * (تنبيه * أكثر هذه الانواع) العشرة (وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم

(ويكثر الجمود في سعر وفي * مبدى تأول بلا تكلف)

ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع أخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها) بقولي أولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولي ثانيا أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قولي في التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الاول) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متأصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها

مشتقة

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه (فان وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم ٭ والحال ان عرف لفظا فاعتقد ٭ تنكيره معنى ٭ وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة (أي مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أتوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرتها (و) قالوا في الابل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أي معتركة) قال لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها ٭ ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أي ازدحم وصف ابلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضحكا) لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول وبالاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفهما انهما أشبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

تقديم الحال في لمية موحشا طلل لدفع ايهام انه نعت لا للتسويغ كما سيأتي نقله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان المنصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة ان كان لمرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولانها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغني عما ذكره الشارح من الحمل في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا جاء وحده) ان أراد ان الحال تأتي النكرة فممنوع اذ المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الا على الحال وان أراد ان الحال هي المعرفة فتأويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فأين اللزوم فكان الظاهر أن يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغني عما ذكره من التأويل بان وحده وعوده مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل وبان العراك مفعول لاجله وبان الباقي أل فيه زائدة كما يأتي عن شرح الشذور فلذا سمت الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أي معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف ابلا) قال المصنف في المستوفى قال لبيد يصف عيرا وأتنا انتهى ومثله في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والاتن يقول أرسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال أي على انها لم تتم الشرب لبغضها الماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى أنغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجي يعني ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

مثلها وكانت غير الاول وغير ماهى له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير فى جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا أحوال انتهى وحكى الاصمعى وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون ان تاتى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسئ فالمحسن والمسئ حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة فى النكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها فى المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم * ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقتله صبرا) فصبرا وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتله (وذلك) كله مع كثرته (على التاويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجاة (أى مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته أى فجأه والبغت الفجاة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض فى الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبر أى (مصبورا أى محبوسا) ووقوع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا لجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فاجاز) قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من المجئ (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من المجئ قال الموضح فى الحواشى وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى انه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) فى التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والاصل فى هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أى مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم) كأنه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل فى صاحب الحال هو العامل فى الحال ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل فى متقدم فلو كان المصدر التالى أما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك فى شرح

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتامل ما معنى ذلك (قوله بغتة وركضا وصبرا) قال اللقانى التمثيل بها للحال لا يدل على تعين ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذ هى نوع من عاملها فهى كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما فى الامثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقانى عن الائمة وقال المصنف فى الحواشى وعندى انه ينبغى ان يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز فى باب المبتدا زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف فجاء زيد ركضا فى معنى ذا ركض وكان ينبغى أن ياتى هنا الخلاف الذى فى باب النعت فلا أدرى ما الفرق والبابان سماع وسياتى للشارح حكاية القول بانه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوز اذ السرعة والبطء وصفان للمجئ لا نوعان منه والا كانا مركبين من المجئ ومن شئ آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أى وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر ورد ان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان يقيسه المبرد مطلقا وهو انما يقيسه فى نوع الفعل وقدر المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الالفية

(قوله ويجوز أن يكون شعرا تمييزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التمييز ومر أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أأسجد لمن خلقت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقا فيه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر أن المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والاصل زيد تماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا *(فصل)* (قوله فالمسوغ في المثال تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في باب المبتدا والخبر نقلا عن المغني من أن التقديم لا مدخل له في تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس بالصفة) فيه أن هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا والا فما الفرق الا أن يقال الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة أشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات أحوج منها الى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال أرجح (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من ان الحال انما تاتى من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف أن يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لان الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا فحقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جوازه فالشق الثاني من جعل الحال من النكرة والناصب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منعه جعلها من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدا أن يكون قيدا للابتداء وهو معنوي لانها انما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعلل منع مجيء الحال من المبتدا بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي أن المبتدأ معرفة وانه لا يمتنع مجيء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند سيبويه وقد ذكر

التسهيل وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخصاف في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغني (أو قرن هو) أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما وأدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما وتادب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزا كانه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد أما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

(فصل وأصل صاحب الحال التعريف) لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كأن يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل أسحم مستديم

فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل فى صاحبها فى الباب السابع الذى ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة وصوابه خلافه واستشهد
لسيبويه بامور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه انه يختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جنى الخ) ما قاله ابن جنى
أى اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذ لا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى ان البيت من تقديم
المعطوف على المعطوف عليه الذى أراد ابن جنى التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة بأخرى وهى العطف على ضمير
الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله اما موصوف) ان قلت قد قال فى الكشاف ان جملة ليس له ولد ليست
حالا من أمرؤ مع ان بعده هلك قلت لانه امفسرة لا صفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشرى والحاصل
ان فرض الأخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فان وجد الولد فان كان ابنا أو بنتا فلا شئ للاخت أو أختين فليس للاخت
النصف وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة ما بقى لا النصف وقد وهم فى ذلك الزمخشرى والامام والآية أيضا
مقيدة بان لا يكون للميت أيضا أب وبان تكون الاخت شقيقة أو لاب (قوله أمرا) من عندنا جوز فى الكشاف ان يكون واحد
الامور وأن يكون ضد
النهى (قوله مع قولهما
انه لا ياتى) أى فهذا وجه
قول المصنف وليس منه زاد
اللقانى ولان الحال وصف
وأمرا جامد اقال الا ان هذا
قد يمنع بان الاسم اذا وصف
كان المشتق انتهى أى
والاسم هنا وصف بقوله من
عندنا (قوله وذلك مفقود
هنا) ممنوع لانه كبعضه
فى صحة حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه
اصحة يفرق أمر لان النكرة
فى الاثبات قد تعم ولان كل
بمعنى الامر لانها تكسب
ما تضاف اليه (قوله فجعله
من التخصيص بالاضافة)
أى فهو حال من المضاف
وهو كل لانه الذى يتخصص
بالاضافة لا من أمر الذى
هو المضاف اليه وان أوهم صنيع الشارح خلافه لانه جعل المخالفة فى المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة
سيذكر من الاقوال الآتية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح فى مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله
تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا اه وهو ظاهر فى جواز الامرين فلم يخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعينه (قوله وفى نصب أمرا
أوجه) أى غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقى حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما
يأتى فى بابه بل المراد انه منصوب باخص محذوفا ونحوه وقال فى الكشاف أى أعنى بذلك أمرا كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشانه و يقويه
قراءة زيد بن على أمراه ومر عن المصنف فى الكلام على قائما بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص الحقيقى يكون نكرة (قوله الرابع على
الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا مغايرتها لما قبلها وما بعدها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون
القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وآخر قال انه من الفاعل وهكذا
(قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدنوشرى فيه وقفة من جهة المعنى اه أى لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

لا ظهر الاسمين أولى من جعلها الاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم
ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى فى * عليك ورحمة الله
السلام * ان العطف على الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار
الديار والموحش هو القفر الذى لا أنيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهى بطانة
تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم)
وهو ابراهيم بن أبى عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه
بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الادليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير فى الجار والمجرور
الذى انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه فى باب المبتدا (وقول الشاعر

نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا)

فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو بالخاء المعجمة
الذى يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء
المهملة المملوء (وليس منه) أى من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا خلافا
للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم فانهما أعربا أمرا المنصوب حالا من أمر المجرور بالاضافة
لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتى الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض
المضاف اليه أو كبعضه أو عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية فجعله
من التخصيص بالاضافة وفى نصب أمرا أوجه أحدها انه على الاختصاص الثانى على المفعول له الثالث
على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل فى أنزلنا أى آمرين أو من ضمير
المفعول وهو الهاء فى أنزلناه أو من الضمير المستتر فى حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

(باضافة نحو فى أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام (أو مخصوصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء أناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم فى شرح العمدة (أو مسبوقا بنفى نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفى وزعم الزمخشرى انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك فى الايجاب نحو او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها اما فى النفى فلا (أو نهى نحو قول الناظم * لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهى والبغى التعدى والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطرى بن الفجاءة الخارجى كما قاله ابن مالك فى شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم

(لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام)

فمتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهى والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بنى طيئ كما قال ابن مالك

(يا صاح هل حم عيش باقيا فترى) * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدرا بعد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله غير مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه فى باب المبتدا فانه الجعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصا بعطف) أى مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدمامينى فى شرح المغنى فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا لا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه فى هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وأيضا ان الواو فصلت الاول من الثانى ولولاها لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح فى موضعها الحال لانها بعد منفى والمنفى صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد فى شرح الكافية أقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة عرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لم تصلح لرد ان

هذا المذهب غير معروف لبصرى ولا كوفى وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف و يبين من قاله بعينه والزمخشرى لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمر اختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثانى ان تغاير الشيئين لا ينافى تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق لا لانها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالصاق ليس الالتصاق اللفظى كما فهمه ابن مالك بل المعنوى و بالواو تأكيد الثانى وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سيأتى قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف اه والذى يأتى قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات (قوله اما فى النفى فلا) أى فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لا يمتنع ان يكون للشئ مسوغان (قوله نحو قول النظم لا يبغ امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعت اذا عمل بل هى حال من آمين قال المصنف والمسوغ اما تقدم النهى واما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لان نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح واما بعد العمل فجائز لانه قد كمل وقدر أبو البقاء مضافا أى ولا قتال آمين وهو

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان ✽ لم يتأخر او يخصص أو يبن من بعد نفى أو مضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابى العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال أنه لو رفع كان صفة ولكنه المائة مبهمة الوصف (وفى الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك فى الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ أصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجىء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أولا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

✽(فصل والحال) ✽ المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كالخبر من المبتدا ثلاث حالات (احداها وهى ان الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه وان تتقدم عليه) فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك فى ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع) فى الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) فى الثانى وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا (الحالة الثانية ان تتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين) فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجىء فيه خلاف الكسائى السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا امتناعه بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة

تحسن لان الآجال لا تعلق بالذات وقد رد المصنف على أبى البقاء فى النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه ان هنا مسوغا للحال وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وذلك الاخبار عنها بظرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفى فيما تقدم لزوما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفا لا يكتفى به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ ✽(فصل)✽ (قوله ان يتأخر) هو الارجح فالاصل فى هذا الاصل هو التأخر (قوله وذلك) أى الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تأخرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كذا نقله الفنرى فى بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدمامينى وان ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن أصبغ انما هو فى تقديمها على عاملها اما على الصاحب فلم يذكر فى جوازه خلافا وأوجبوا فى الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلو حامض تأخيره وقياسه ان الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين الخ) من قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا أى الا مقصورين على التبشير والانذار لا يتجاوزونهما الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التى أخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تأخيره) لم يبين علة ذلك كأنه احاله على ما سبق فى باب المبتدا من ان تقديمه يؤدى الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يجىء فيه خلاف الكسائى اذ المعنى المراد مع الا ظاهر وعلله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلته لا تظهر كلام الكسائى هناك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) انما لم يمثل بذى الحال مذكرا نحو مررت راكبا بزيد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضى عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما علل به الشارح لان الزائد غير معد لكن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التى تعدى بها الى المتبوع اذا كان المتبوع مجرورا كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو وعمرو وهكذا ويجاب بالتزام ان حقه ان يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تأخيرها أيضا عوض لان التوابع لا تتقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما فى قول الشهاب من حواشى الاشمونى فى انتقض مررت بزيد الكريم فان العامل فى النعت العامل فى المنعوت الا ان يقال النعت والمنعوت كالشئ الواحد لان القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بهند لانه مطلقا وضاحكة من صفات هند وقيد لها فقد اجتمع صفتان احداهما الباء المقيدة للمرور والاخرى الحال المقيدة لهند وفى مثل ذلك

بواسطة ان يتعدى اليه بثالث الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف فى هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسى وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فاجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناظم) فى النظم ولا أمنعه فقد ورد وقال فى شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) فى الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم) * بذكراكم حتى كأنكم عندى

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت) نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) فى الآية (حال من الكاف) فى أرسلناك (و) ان (التاء للمبالغة لا للتأنيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتى غالبا الا فى أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على روايه فهو حمل على شاذة اه الموضح عنه فى الحواشى ولم يتعقبه وقول الزمخشرى الا رساله كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديه بالى (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثانى) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

لا يجوز ان تلى صفة أحدهما غير موصوفها بل تلى كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلى صفة الموصوف الثانى صاحبها وتلى صفة الاول صفة الثانى ولا يجوز ان تلى صفة الاول الموصوف الثانى وتلى صفة الثانى صفة الاول (قوله لا يتعدى بحرف واحد الخ) أى لانه يلزم تعلق حرفى جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد بعمرو وأما مع اختلاف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أى فيها وظاهر كلام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا لان الثانى انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول تعلق به فى حال الاطلاق (قوله وخالف فى هذه الاخيرة الفارسى الخ) ان قلت يؤيد المخالف ان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغى ان يجوز ذلك فى الحال فالجواب ان الظرف مقدر بفى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هى هند والشبه الذى بينهما انما هو فى المعنى لا فى اللفظ والمشبه بالشئ لا يكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) وقال فى شرح الكافية لان المجرور مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فان قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قميصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى يرشد اليه وأما قول الزمخشرى كالحوفى انه فى محل نصب على الظرف كأنه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله باحمال وانه ليس بحال لان حال المجرور لا يتقدم ففيه ان المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لان العامل فيه اذ ذاك جاؤا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) القصر اضافى لانه للرد على من زعم ان الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس وعدم تجاوزها الجن وغيرهم وأعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم الناس كافة ثابت فى مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا فى ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذمى هذا لا يثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعى لعدم تواتره فلم يرجوا بابا وهذا من القصور وقد بينا ذلك فى حاشية أم البراهين فى العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة اه أى لان الحال انما هى من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان الحاق الخ) رده بهذا فيه تكلم اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله ان كافة لا تستعمل الا حالا) قال فى المغنى فى الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس بل هو فى مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على انه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل فى محله ومنع اللقانى كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحب المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه لحصول

والكسائى والفراء وابن الانبارى تقديمه على الفاعل وأى فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالابدال على المقصود ويدفع الثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع فى التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أو لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءنى راكبا من أحد وما رأيت راكبا من أحد (واما) مجرورا (باضافة) بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول (كاعجبنى وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده فى شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان فى القسمين ورد عليه الموضح ذلك فى الحواشى والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وانما تجىء الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو أعجبنى وجهها مسفرة (و) كقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم المضاف) اليه الملة والملة كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك فى البعض الحقيقى ألا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل أخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا فى الحال) كأن يكون مصدرا او وصفا فالاول (نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمى عامل فى الحال النصب (و) نحو (أعجبنى انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمى عامل فى الحال النصب (و) الثانى نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل فى الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

وانما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهى ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو وصفا فقاعدتهم وفاء لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه والعامل فى الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذى نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد

الالتباس بالاول دون الثانى يعرف بالتامل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم المصدور فيه حصول الالباس (قوله وفصل الكوفيون فاجازوا الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أى غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد ان ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشئ بنفسه لان ما هنا فى المجرورين بحرف زائد (قوله واما باضافة) كان وجه المنع ان الحال انما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله فى البعض الحقيقى) أى الذى يصح مجئ الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم انما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما اذا كان) قال اللقاني اشارة الى نحو وتقديم الحال في جاء راكبا رجل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف الى عدم الحصر فيما مثل به لان مثله ما ذكر ومثله اذا أضيف صاحب الحال الى ضمير ما لابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها ＊(فصل)＊ (قوله وهي الاصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتأخير بالاضافة الى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الاصل التأخير بالاضافة الى التقديم (قوله وانما يكون ذلك اذا كان العامل الخ) قال اللقاني الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سيأتي ٣٨١ وبقوله المقدر بالفعل وحرف مصدري

ثم لابد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا مما سيأتي اه مع انه قاصر وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه ما مر فلا تغفل (قوله أو يكون ماضيا) أي بخلاف ما لم يسمع له ماض أو لم يجئ له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ويجيء زيد راكبا الآن ويجيء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله في تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتي من تقديمها وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما سيأتي فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقاني ان وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكبا زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وانما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيدا راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق انه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أو لا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لان الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا رد على الجرمي دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) ولا تنبيه على مذهبهم أولا كما نبه على مذهب الجرمي والاخفش (قوله وحكي أن ثعلبا الخ) أي فثعلب كان يرى رأي الجرمي

الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم اخوانا ويحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من المأفوذ كر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ما جاء راكبا الا زيد) وفيه البحث السابق

＊(فصل＊ وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا احداها وهي الاصل انه يجوز فيها أن تتأخر عنه) كجاء زيد راكبا (وأن تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وانما يكون ذلك اذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضي (كجاء زيد راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك في راكبا) في جاء زيد راكبا في المثال الاول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة لمفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شيء نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن ثعلبا نوظر في هذه المسألة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته

عدس ما لعباد عليك امارة ＊ (أمنت وهذا تحملين طليق)

فتحملين جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد تقدمت عليه ＊ فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقدمه وكونه غير سببي ＊ قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك أشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كما أن سوالك كذلك وبعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله أحمد بن الخباز في النهاية الحالة (الثالثة أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا ينصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الاشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه * فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا * قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره أشير اليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى أن اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس (كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي)

(قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يرد ان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) أي لان الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء ان أراد بعدم افتقارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وان كان المراد انها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقي عليه أن بعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئتك فانه لا يقال وانما لم تتقدم مراعاة لاصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح بعد الكلام على وهذا تحملين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ان ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لانه فعل منصرف لم يعرض له مانع اه وفيه أن المصنف قال انها واجبة التأخير وعلله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم الى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا يعملان فيه (قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدري) قال الاشموني فان كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيدا الاصل ضرب زيدا قائما (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فان قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لان اسم الاشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كأن وبذلك صرح في الحواشي فاللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في ثمرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغني بأن حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله

فرطبا

فرطباو يابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمني نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن (أو) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله (نحو لأصبر محتسبا) فمحتسبا حال من فاعل أصبر المستتر فيه (ولأعتكفن صائما) فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما (فان ما في حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) أي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محتسبا اصبر (ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالاول (كهذا بسرا أطيب منه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا أطيب

تعيرنا اننا عالة * ونحن صعاليك أنتم ملوكا

الاصل نحن في حال صعلكتنا كانتم في حال ملككم والعامل في صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كانتم وفي هذا تقديم الحال الاولى عليه فيرد على ما هنا من وجهين عمله مع انه لم يذكره وتقديم حاله مع انه مضمن معنى الفعل وفي الارتشاف وأجاز ابن مالك ان يجري اداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل في احداهما متقدمة والاخرى متأخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح ان نصب الحالين على تقدير اذ كنا صعاليك واذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أي هي مؤنثة وقوله

أحذره على عينيك والمشافر * عرفاء لو كالعقاب الكاسر

من تذكير المؤنث والعرفاء الدرة التي يضرب بها (قوله وحرف التمني) مثله حرف الترجي وهو لعل وقد نص المصنف على ان ليت ولعل وكان تعمل في الحال دون ان وان ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقاني فيه نظر اذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هندا في حال اقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى ان هندا اذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عندنا فالصواب أنها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أي أتمنى الكون في حال الاقامة اهـ وفيه نظر كما يلزم من اقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدنوشري بعد ان نقل كلام اللقاني وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الاقامة فيجوز تمني الاقامة مع كونها عنده ثم تأملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هندا في حال اقامتها أن تكون عندنا وهذا بقوله اذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز ان تقوله وهي عندك لكنها عازمة على عدم الاقامة فتتمنى مقيمة عندك اهـ المقصود في قوله أولا وبيان ذلك نظر لانه لا يصح به بيان كلام اللقاني لا ماذكره في وجه النظر لانه عكسه ولا ماصوبه بناء على مغايرته لما قبله لانه لا يلزم من الكون عنده الاقامة وفي قوله ثانيا ويجوز ان تقوله وهي عندك الخ نظر لان العزم على عدم الاقامة لا ينافي الاقامة بل العزم على دوامها لان الاقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لي فرق بين ما نظر فيه اللقاني وما صوبه فان الذي يخطر بالبال ان المآل واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقاني أي من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل عاله صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم من قوله في باب المبتدا والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما ومتأخرا فقوله فان ما في حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل امامع التقدم على المانع واما بدونه اهـ وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطأ به للتعليل هو المراد لكن التعليل لا ينتجه فتدبر (قوله واحداهما مفضلة على الاخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن راكبا أحسنهم مقبلا فانه لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه في محل آخر ليشمل ما اذا اختلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الشارح عن ابن خروف في تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه في المحل الآخر لانه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متامل كلامه (قوله هذا بسرا الخ) قال الدنوشري قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فاذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فاذا بدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

مذنبه بكسر النون ولها أسماء أخر بينت ذلك وقال فى الواحدة بسرة بالتحريك كان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمره بسرا (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضمار كان قوله * وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الخضراوى التقدير اذا دعى فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله المضمران فى كان) أى أولا وثانيا اذا التقدير هذا اذ أو اذا كان بسرا أطيب منه اذ كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) ردا لقول ابن الناظم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعل فى اذ أو اذا فيكون ماوقع فيه يعنى السيرافى شديد ابما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ لا الاخبار عنه بالمجرور والمختص المتقدم وهو لك العامل فى كل يوم الاستقرار الذى تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسرا او رطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وانما تعدد الحال الخ) قال فى الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعل التفضيل الا مختلفى الذات مختلفى الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقى الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدى الذات مختلفى الحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان فى وصف هو لاحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيب منه عنب فبسر خبر المبتدا وأطيب وما بعده جملة من مبتدا وخبر فى موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدا وعنب خبره وهو الاختيار فوقوع المبتدا فى محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب المبتدا انتهى وبه يعلم ما فى قول بعضهم ان أطيب فى هذا بسر أطيب منه عنب لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشرى ويصير ذلك جملتين احداهما هذا بسر والثانية أطيب منه عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب مافيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد بنا يقال ان أطيب هو المبتدا وسوغ الابتداء به عمله فى منه والخبر عنب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشرى ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أى ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد فى القسم الثانى فى كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما فى عبارة الشارح من الخفاء وقوله اذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف واحداهما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قلت هلا جعلا تمييزا قلت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الاشارة) رده الرضى كما نقله اللقانى بان العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال فى غير حال البسرية انتهى وقوله لتقيدت الاشارة أى ومثلها التنبيه وسيأتى فى الشارح رد بالمثل الآتى على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغى ان يستثنى أيضا كاف التشبيه على مامر عن المغنى فى قوله ونحن صعاليك أنتم ملوكا فلا تغفل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال

من نفسه فى حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه فى حال كونه بسرا على طيبه فى حال كونه رطبا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفى ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل فى حالين معا وبه قال المازنى فى أظهر قوليه والفارسى فى تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى فى حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا واذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا أو وهو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران فى كان لا المضمر فى أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم فى الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز بهما السابق الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسىء فجاء معرفتين وانما تعدد الحال مع أفعل اذا كانا فاضلين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه عنب قاله الموضح فى الحواشى ونقل صاحب المتوسط عن الفارسى ان العامل فى بسرا هو هذا أى اسم الاشارة أو حرف التنبيه (و) الثانى نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر فى أنفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل فى الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفى هذا المثال رد على من زعم ان العامل فى المثال الاول اما ها التنبيه أو اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين فى المثالين على افعل كما فى الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو تأخر الالتبسا فان قيل اجعل احداهما تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدى الى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب فى نوع خاص اذ لم يجز تقديمه قاله فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا والمخبر بهما متأخرين عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله

يناعاذ عوف وهو بادئ ذلة * لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما عن المخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه وأشار اليه في النظم بقوله وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر * (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و(ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الاولى (ومطويات) في الثانية (معمولان لصلتيهما) وهي في بطون (ولقبضته) فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه للمبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته) لتأولها بالمشتق (لانها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ ويمينه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقه بها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جاز ان يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك أشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا أي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح (والثاني) وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه

تقدمها على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجملة فلا يجوز نحو قائما زيد في الدار أجاز الاخفش في قولهم فداء لك أمي وأبي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك (قوله لصلتيهما) قال اللقاني فيه نظر اذ المعنى حينئذ وقالوا الذي استقر في بطون الانعام حال كونه خالصا هو لذكورنا ومعلوم انه لم يستقر في البطون حالة الخلوص أي لذكورهم بل انما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وان السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الارض على انه مؤخر من تقديم والاصل والارض جميعا والسموات مقبوضته * (فصل) * (قوله ولشبه الحال بالخبر) للشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدماميني في الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز ان يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضي تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذلك بعد لا لانها تكرر في الاغلب نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا (قوله ويحتمل ان يكونا حالين) قال الدنوشري هذا مردود عند التامل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الاول تأمل انتهى وفيه نظر اذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

(قوله ثنى أو جمع) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك واجب والذى فى الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول
معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وقال
أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة
وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه
ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كانت مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين
وقدمت حال المفعول اذ لا أقل من ان يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب
كون الاولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدمامينى حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله
المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد ان تأخيرهما ضعيف وكلام المغنى يفيد انا اذا ارتكبنا هذا
الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثانى الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقليلا
للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفى شرح التسهيل للدمامينى وههنا بحث وهو ان مسئلة الجمع مثلا أى والتثنية
لا تدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالخبر فى الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

ثنى أو جمع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين
(والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتأنيث وأصل
الدؤب مرور الشئ فى العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر
والنجوم مسخرات) بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح
العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا
ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال
(الاول) من الحالين (للثانى) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثانى من الحالين للاول من الاسمين
ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة * فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف
والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهو أحسن
عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل
واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء
ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها)
فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت الى ذلك والمعنى
انى كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هى فعاد هواها سلوانا (وقد تأتى) الحال
المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثانى للثانى (ان أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

وكل حال راجعة الى
صاحبها فلا تعدد فى
الاحوال كما قاله ابن
الناظم فى بدالك بنحيرها
البيت وأيضا الجمع
والتثنية قائمان مقام
التعدد المقترن بالعطف
وهو عند المصنف هنا
ليس من التعدد (قوله
والاصل دائبة ودائبا)
قال الشهاب القاسمى فيه
بحث اذ لو كان الاصل
ودائبا بالعطف لم يكن
من تعدد الحال على
ما ادعاه هو انتهى والذى
ادعاه انه ليس من التعدد
ان الله يبشرك الخ لكن سيأتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو ما يخالفه وتحرير هذا المبحث فى حاشية (خرجت
الالفية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ
والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد ان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا
لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر تخالف الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمامينى فى
شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثانى للثانى قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا
واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا فى الجمل من مرجع وهو ما
ذكرناه فقد بان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق
انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد تأتى الخ لانه صريح فى ان الاول أعم من ان يكون ثم لبس أولا ويدل على هذا
جعله عهدت سعاد شاهد المسئلة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال الدنوشرى عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشئ وتركه
وفى القاموس سلاه سلوا وسلوانا وفيه وفى الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال
شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلو واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعه الدمامينى (قوله والمعنى انى الخ)

فيه رد على المغني حيث قال والتقدير زدت أنا سلوة وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أي أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أي جواز تعدد الحال وظاهره انهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لان بسرا حال من الضمير في أطيب ورطبا حال من الضمير في منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وان كان واحدا في المعنى فلم يسلموا الجواز الذي وقع التنازع فيه فتدبر *(فصل)* (قوله ردوه الى المبينة) قال الزرقاني أي

فيؤول العامل باوجدنا مثلا قالوا لانه لابد من تجدد فائدة عند ذكر الحال انتهى أي في وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال تأكيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليحتاجوا الى تأويلها وفي الارتشاف ما يفيد ان تأويلهم انهم يجعلون المنصوب فيما استفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لان التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمي هذا بناء على ان التبسم والضحك بمعنى اما بناء على ان التبسم الاخذ في أوائل الضحك فهي مؤسسة انتهى وفي كون ما قاله الشارح بناء على انهما بمعنى نظر لان الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشري ومثل فتبسم ضاحكا لا تعثوا في الارض مفسدين يقال فسد الشيء فسادا وفسودا كما يقال في ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا وكان الاصل في مصدريهما الصلوح والفسود لانه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا مرزوقي (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقاني ان قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لان المبتدا في معنى المشتق اذ تلك في معنى المشار اليه فمعناه أشير الى بيوتهم في حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول على ما مر في باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا)

(خرجت بها أمشي تجر وراءنا) * على أثرينا ذيل مرط مرحل

فجملة أمشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة (فقدروا نحو قوله حافيا) في البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه

(فصل) الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهي الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا

(فصل الحال ضربان مؤسسة) وتسمى مبينة أيضا لانها تبين هيئة صاحبها (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا (وقد مضت أول الباب (ومؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لانها (اما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توقي خلط الجد باللعب

فمصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبرا) فان الادبار نوع من التولي ويجمع هذين النوعين قول الناظم * وعامل الحال بها قد أكدا * (واما) مؤكدة (لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة له لان جميعا يدل على الاحاطة فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (واما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كانا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك أو وعيد كانا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا)

قاله ابن الناظم فى شرح النظم زاد أبوه فى التسهيل جمودا محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الاب بمشتق فالعامل الآب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضع فى هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد (وهى معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كأعرفه ان كان المبتدأ غير أنا فان كان أنا فالتقدير أحقنى أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر

(فصل يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته) ففى زينته جار ومجرور فى موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قدرا فى موضع المفرد (أو استقر) ان قدرا فى موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقر أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والاستقلال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

مضمونه ثبوت الابوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبنى على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لانها مؤكدة) ولانهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذى ذكرناه الجواز فليحرر (قوله لمحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة * قلت لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والحنو فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أى أثبته وليست مؤكدة لمضمون أحقه اذ الاثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التى هى كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقنى أو أعرفنى) وقع فى عبارة غيره وان كان انا قدر أحق أو أعرف أو أعرفنى انتهى وضبط بعض أرباب الحواشى الاولين بصيغة المضارع مبنيا للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتأوله بمسمى) هذا لا يظهر فى كل مثال وانما يظهر اذا كان الخبر علما كزيد فى مثال المصنف وفى نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف انما يظهر اذا كان المبتدا اسم اشارة مقرون بهاء التنبيه (قوله لاستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها) أى وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا فى النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل وقع كل منهما باياه قوله فانهما يتعلقان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أى وأما مستقرا فى قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والاستقلال لا الوجود قول

والكينونة الصادق بالتزلزل لان معنى زيد كائن فى الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله ان الحمل على ما ذكر لا ينافى ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكى فى الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف فى نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع فى الاول لخصوصية المثال لا فى كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف فى التذكرة ما نصه فرع فقهى قال لله على أن أعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله على أن أعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فما الفرق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففى الاول لزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفى الثانى لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال لله على أن أعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تلغو

الحالية فى المسئلة الثانية وبهذا ينحل اشكال الحنفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم فى الاعتكاف يجب بالنذر فدل على انه شرط فيه والالم يجب بدليل الصلاة قلنا انما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد فى الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الاهاء وهاء فهو على اضمار القول أى الا مقولا فيهما هاء وهاء من جهة البائع والمشترى ومنه حديث وجدت الناس أخبر تقله ان كان وجد بمعنى أصاب فان كان بمعنى فعل قلبى فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تغليط الامين المحلى اما لعدم اضماره القول أولان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمى وفى شرح التسهيل للمرادى ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفى حاشية السيد الكشاف ما يوافقه لكن كلام المغنى يخالفه وأقول ليس فى المغنى ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشتبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثانى انه يجوز تصدرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن فى المغنى الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطى ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزى اه والتحقيق ان الكلام فى الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب والانشائية بخلافها وان كان الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك فى المطول والمختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط ثم ان الشرطية وان اندرجت فى الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدر بعلم الاستقبال على ما سيأتى فى كلام الشارح واما التصدر بالحرف الذى له صدر الكلام قال فى المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف فى الحواشى قال أبو حيان بقى أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فمانعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بان الذى مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ومر فى كلام الشارح فى باب الموصول ما يقتضى ان فى التعجبية خلافا فى انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هى مستثناة ثم منها ومر ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أى من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانبارى والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقانى غير متعين لجواز كونها للحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا فى الحواشى عن بعض الطلبة ثم قال وهذا لو صح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فقولك ولا انما يقع بعد نفى لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تأتى هنا لا ناصة فيقال لا الترك لان لا للنفى والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفى عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الاول لانه يقال فى رده

قول النظم * وموضع الحال تجى بجمله * (بلا انشروط أحدها كونها خبرية) وهى المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال مشابه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا فى المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثى (وغلط من قال) وهو الامين المحلى فى كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (فى قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا
أما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا)

(ان لا ناهية و) ان (الواو للحال) قال فى المغنى وهذا خطأ (والصواب) فى الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ) انتهى كلامه فى المغنى قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعنى فتحة تضجر اعراب مثلها فى لا تأكل السمك

فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فاذا دخلت لا على المفرد فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستتر قيل النسبة في تضجر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد بلا عمرو والذي يتحرر لي ان لا انما تدخل على ذي نسبة مفردا كان أو جملة وان لا في قولك بلا زاد في غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات المجيء ونفي الزاد جعل النفي في آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أولا نفي المجيء بزاد لا اثبات المجيء وانه بغير زاد فلم يحتج لتاخير النفي بل لم يجز له ذلك بخلاف الاول وأما جاءني زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون في جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشري يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائد به على أن يكون غدا معمول لصائدا ولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتاخيره بان البشاعة اذا قدم موجودة بخلافه حال تاخيره فليتامل ثم تاملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنعا لان ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائد صفة صقر ولو كان التركيب يجيء زيد معه صقر صائدا به غدا لكان حسنا (قوله وذلك ينافي الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضي كلم ولما مع تحقق المنافاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضي جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدرة استقبالا فالتقدير في الآية مقدرا هدايته اياي (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره في حواشي المطول لكن ذكره في بحث اقتران الجملة الحالية المقدرة بالماضي بقد وأن علة ذلك انها تقربه من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذي في نسخة بالنظر الى ذلك المقيد وأكثر نسخ الشارح المقيد وفيه تحريف وبقية عبارته بعد قوله كما في معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء فتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما واذا قلت جاءني زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجيء وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أي حال المجيء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها يعني في حال المجيء وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه وأنت اذا وجدت لكلام أخيك محملا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن أخت خالتك اهـ ورده عليه الحفيد في الحواشي (قوله فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا في غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية في القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطي ما يخالفه وهذا ظاهر في ان الشرطية داخلة في الخبرية والافكان اللائق ان يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزي الخ) كلام المطرزي عام في كل شرطية لا في الشرطية لفظا كما في القول المذكور وأيضا فالمطرزي لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفي (سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه يصير معنى الآية ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الآية للهداية وأجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدماميني وأما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قال في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا من الحال له تقول في جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرط (الثالث أن تكون)

الجملة

لتصدرها بالحرف المقتضى للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا فى
الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ
ومنعوا الربط بالواو فى باب المبتدا وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ مما لا ينبغى منعه ففى المغنى ان الجملة الواقعة نعتا لا يربطها
الا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الاشياء التى تحتاج الى رابط أحد عشر كما فى المغنى وما فى الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع
ومخالفة الفرق بينها دون شرط القنادبق انه ذكر فى الجملة السابعة مما له محل من المغنى ما يقتضى أن الربط فى باب الحال يكون باعادة
صاحب الحال بمعناه فانه جوز فى قوله ذكرتك والخطى يخطر بيننا * وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا
ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشرى توقف بعضهم فى جعل هذه الجملة حالا فان التعادى ليس
مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر
واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادى بينهما يقارن باعتبار ما لهما من الذرية التى كالذر (قوله أو بالواو فقط) أى
خلافا لابن جنى فى قوله لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لا بد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشرى واو الحال
بمعنى اذ قال ابن معطى فى ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو فى تقدير اذ للحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة
فالمعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك فى والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) * مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم قال الشهاب القاسمى لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء فى لهم لا يقال هذا

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف)
حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو فى خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط)
دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة
حال من الواو فى اهبطوا (أى متعادين) يضل بعضكم بعضا وهى مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم
والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس
وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشرى الاول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو
لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن فى
الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) فى موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد
وما طلعت الشمس والثانى (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذوننى وقد
تعلمون) أنى رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو فى تؤذوننى وهى حال مقررة للانكار فان قد
لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوى (وتمتنع) الواو (فى سبع صور
احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادى (نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) فجملة هم
قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر فى موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم
بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفى عطف صورة الصورة (الثانية)

الضمير ليس عائد الذى الحال وهو واو يرمون بل لمعهوده لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى
أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شئ والجواب أن صاحب الحال الازواج أى النساء لا واو يرمون وضمير لهم للازواج (قوله فجملة ونحن
عصبة حال من الذئب) أى فهى حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما
(قوله أن يفقد الضمير) أى لفظا وتقديرا اذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أى منه (قوله نحو جاء
زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماء غامره * بحذف الواو والاصل والماء غامره وهى مقدرة وان أوهم كلام التسهيل
خلافه (قوله قبل قد) لم يمثل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصريح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بالمثبت كما فى المغنى فقولهم
قد لا يكون ليس بعربى (قوله لم تؤذوننى وقد تعلمون) جعل السعد فى شرحيه على التلخيص هذه الآية مما حذف فيه المبتدا أى
وأنتم تعلمون فهى من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدا (قوله فى سبع صور) ذكر السعد فى الكلام على قوله تعالى قل
ان تخفوا ما فى صدوركم الآية انا لم نجد فى الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التى تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد
عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر فى مسألة تعدد الحال وصرح
بنظيره فى الخبر ومر التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفى عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هى على صورتها

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك وردّ على الزمخشري وتعقب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فإنها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه أن الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال أن الحق هو الثابت في نفس الأمر أعم من أن يقع فيه شك في الظاهر أولا

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة الماضي التالي إلا) الإيجابية (نحو) وما يأتيهم من رسول (إلا كانوا به يستهزئون) فجملة كانوا به يستهزئون حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليا إلا كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * إلا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة بأو فلا تقترن بالواو لأنها في تقدير شرط أي إن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا وأنشد على مجيء الواو قوله لما الشيب رقية * وكنت ولا ينهنهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لأب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فما لك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه وإليه أشار الناظم بقوله

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسي

(علقتها عرضا وأقتل قومها) * زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى الشيخ

فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد إلا نحو وما لها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناظم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الأمرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اهـ وسيأتي للشارح في باب نوني التوكيد نحوه لكن قال في التسهيل إنها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنتما لا تتبعان ونقل الغزي في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال أن لا ناهية وحذف نون الرفع والنون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال أنها النون الخفيفة على مذهب يونس أو أن لا نافية والواو للعطف وصح عطف الخبر على الأمر لأنه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدون إلا الله (قوله أكسبته الورق الخ) قال الدنوشري معنى هذا البيت أن المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت إليه ثم صار بعد ذلك بحوزه للورق وهي الفضة مشهورا ومعروفا (قوله المنفي بما) مثلها لا وأما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حالا لأنها دليل الاستقبال والمنفي بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كما في التلخيص.

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما اذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولا لضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي ان حرف التشبيه يعمل محذوفا فتفطن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفي نحو بلى قادرين) قال الدنوشري قد يقال بل هو جواب للاستفهام في قوله أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه *(فائدة)* يجوز حذف الحال وهذا هو الاصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا محصورا كما لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاء في زيد الا راكبا اه وفي المغني نقلا عن أبي الحسن ان الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في المحكم ويختص هذا يعني صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو وقال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ومن المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى فليتامل (قوله لتوبيخ) أي تقريع ولوم والحال يفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تميميا بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التميمية الى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه *(هذا باب التمييز)* (قوله مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة عرفية

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف أي وأنا أقتل) قومها والجملة من المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال

وذات واو بعدها أنو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع

(فصل وقد يحذف عامل الحال) اذا كان فعلا (جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا و) قولك (للقادم من حج مأجورا و) لدليل (مقالي) كأن يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (باضمار تسافر و) مأجورا منصوب باضمار (رجعت و) قادرين منصوب باضمار (نجمعها و) رجالا منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت مأجورا أو نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة متبعة (ووجوبا قياسا في أربع صور) احداها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والاصل حاصل اذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبلها منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمتا) فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالاول (كتصدق بدينار فصاعدا و) الثاني نحو (اشتره بدينار فسافلا فصاعدا) وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا أو اشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتتحول و) يحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك) فهنيئا حال محتملة للتاسيس والتاكيد منصوب به بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنيئا) على التاسيس (أو هنأك) ذلك (هنيئا) على التاكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه واعلم انه تصب هنيئا لانه ذكر ان خيرا أصابه انسان فقلت هنيئا كأنك قلت ثبت لك هنيئا أو هنأك ذلك هنيئا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل

أي منع

(هذا باب التمييز)

وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشرى لوقال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاهو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد انه كان حقهان يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه الى الطلع والنجم اه ولا أدرى ما المحوج الى هذا وأى خفاء فى كلام الشارح فان قوله كالطلع الخ أى فى انهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لابهام الخ) قال الدنوشرى ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فانه لابيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما سيصرح به وهى التى يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر مميز أحد عشر لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جر التمييز ونحو طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وأبا وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع اذ منه ماليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها وأنت أعلى منزلا اه وقوله ضمن مبين أى لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لان مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لان التعريف كما قال الشهاب القاسمى متناول للمؤكد لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى انه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك فى الحواشى على ان المصنف كالناظم لم يتعرضا فى هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما تبعا سيبويه وقوله ومراده بمن الى قوله وقال بعضهم كلام اللقانى وأتباعه فى قوله فهذه التمييزات الخ يجيب فسيأتى فى كلام الشارح عن المصنف مايرده واعلم ان قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل انه جعله فيما يأتى فصلا ثالثا ولوكان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك بل قيد للفصل الثانى كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية لحصول الغرض من اخراج ماخرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتى فانهما وان كانا على معنى من لكنهما ليست فيهما للبيان قد يوهم بظاهره ان قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح فى اعراب الالفية انه وقع فى التوضيح ما يفيد ان قول الناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلا ثالثا يأباه وأما قوله الآتى فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار اليه الشارح فيما سيأتى

منه

وعبارة المصنف فى الحواشى قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا لانهما وان كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما البيان شئ مبهم سبقهما انتهت وهى أحسن من كلامه هنا (قوله تخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلبى لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فان كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغنى اه وفى قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لان الاجناس ليس من شأنها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفى تحققه هنا نظر فتامل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضا المبهم (قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمى لقائل ان يقول قد عدوا السين من المعديات فالمانع هنا ان تكون قد عدت الفعل الى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفى المغنى بعد ان ذكر ان مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بان بناء اسم لا لاغام ولتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء انما المقتضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشرى كلام فيه تأمل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و (التمييز) فى الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو) ابهام (نسبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره (تخرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فان فيه مافى حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييز العدم تنكيره (وقد مضى) فى باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد اليشكرى رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صددت وطبت النفس) ياقيس عن عمر (محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت فى * باعدام العمرو عن أسيرها * وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (بـ) الفصل (الثانى) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فانه بمعنى فى حال كذا لا بمعنى من و) خرج (بـ) الفصل (الثالث) وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثانى مفعولى استغفر (نحو أستغفر الله ذنبا) لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل (فانهما) أى رجلا وذنبا (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هى (فى الاول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لا معها (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ

منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى مالا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد من قولهم في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لأن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز النصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى (كعشرين درهما) فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل الصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو أصل للقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل أو شبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوه) فابوه منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فانه يقتضي أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

والتأمل للشهاب فانه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضي بناء التمييز على ما قرروه في باب البناء من الفرق بين المتضمن للبناء والمتضمن الذي لا يقتضيه بان الاول هو الذي يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثاني فانه الذي يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضي ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين الخ لانه حينئذ لا فائدة فيه لاغناء قوله بمعنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا لنحو ولا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخراجهما بقوله مبين الخ نعم لابد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تأويل فلا يرد ان معنى من المطلق شامل لمعنى في ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لان كون من بمعنى في غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لانا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخراج ما ذكر لا يقال الاحتياج الى قوله مبين الخ نظرا الى عموم قوله بمعنى من وان أريد منها البيانية لان المراد لا يدفع الايراد لانا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فانه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التي التمييز بمعناها بيانية هو ما ذهب اليه المصنف في معنى من الظاهر مع التمييز والمتبادر ان الظاهرة هي المقدرة وقيل ان الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفي التسهيل ان التمييز على معنى من الجنسية قال الدماميني المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج في التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال اللقاني أي حكمه الاصلي النصب والا فقد يأتي ان الجر حكم له (قوله واختلف في صحة أعماله) أي في توجيه ذلك (قوله لانه طالب له في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه ان هذا موجود في اسم المفعول المتعدى لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج اليه ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدى لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفرد مثل هذا وأما المركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال المصنف في الحواشي الناصب العقد والاصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا ابعد من جاء زيد وأتى عمر والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر لو كان المسند جامدا نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادي الخ) أجيب أيضا بان قوله انصبن بافعلا وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشرى الرطل قد يستعمل فى غير الصنجة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشرى أى ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما فى السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبه أى مربع المقدار الممسوح به من الجسمات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله فى التعريف ما فى السطح والجسم يخرج عنه طلب ما فى الخط من الاجزاء ولعلهم لم يعتنوا بادخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر ان المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ فى التعريف الجسم الطبيعى دون التعليمى فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد انه يعرف به قدر الشئ وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضى والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشرى ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجلد أولا اه وفى شرح الاشمونى لنحى الزق واما كان السمن خاصة قال فى القاموس (قوله فى الدلالة على المماثلة) قال الدنوشرى ظاهره ان نحو ان لنا غيرها ابلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن ان يكون فى فى كلامه تعليلية أى لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنوانى بعد سؤالى عنه (قوله فرع التمييز) قال الدنوشرى صحح هنا ان الاصل بعد الفرع تمييز (والنسبة خلاف ما صححه فى باب الحال انه حال فليتأمل اه وأقول سيأتى حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بانه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة فنحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ولمن يرجح التمييز أدلة جوده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهور من معه ولمن يرجح الحالية انه قد يقع نعتا تابعا للاول ولا سبيل للبيان للتخالف فى التعريف ولا للبدل لان المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقى أن يكون نعتا وكل شئ تبع النكرة نعتا فلما انتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشرى يجوز فيه أعنى هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

(فصل والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كاحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس والثانى انه واجب النصب ذكرهما فى شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلا قاله الموضح فى شرح القطر (و) النوع (الثانى المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشئ وينقسم ثلاثة أقسام لانه (اما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع فى شرح لمع ابن جنى لابى البقاء ومن الممسوح عندى قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة فى عشر قصبات فى عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال فى تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) فى الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) بوزن مثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشئ يوزن به عرفا (و) الثانى نحو (نحى سمنا) فالنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دل على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) فى الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو ان لنا غيرها ابلا) ووجه حمله عليه انه ضدها وهم يحملون الضد على الضد كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أى مثل خاتم حديدا فى ذلك (بابا ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) فى المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبنى عليهما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقاني يرد عليه امتلأ الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول في الاصل ويجاب بما قاله الرضي عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملأ الاناء الماء وأقول الذي يصح ان ماء مفعول به لا تمييز والاوفق قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضح في شرح اللمحة) قال الدنوشري لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال في شرح اللمحة والثاني المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا وغرست الارض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فاثبته الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا في الآية على انها حال مقدرة وتبعه تلميذه الابدي وابن أبي الربيع وأول عيونا في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أي بعيون وكذا يكون التقدير في غرست الارض شجرا قلنا ولو كان كما زعمت لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر اهـ بحروفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشري عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوي (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما مجرور بالاضافة واجب * (فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقاني هذه الكلية منقوضة بقولك يالامة ونحوها مما يقع بعد التعجب تمييز الضمير مبهم فانه عن مفرد لا نسبة (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشري يحتمل ان الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

(والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة تمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأنكر أكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على أنها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة (ولك في تمييز الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوي عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ذي ونحوها اجرره اذا * أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيء من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري زيد فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا وملء الارض ذهبا) فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل ملء الارض ذهبا

* (فصل * من تمييز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعة له أولا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا و) الثاني نحو (لله دره فارسا) فأبا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر وسمي اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما

مسببا عن الاخر بل الاخر بالعكس وانما عبر بما عبر للمبالغة التى اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الاولوى وعبد الهادى المالكى
(قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقانى ما نحصه كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وان مال زيد
أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب فى المثال لتعذر
الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال فى المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا فى الثانى
تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس فى الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم
والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقانى قضيته ان مالا فى أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء
شرط النصب أعنى كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك انه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز فى أكثر ولا فى ضمير مال الذى هو مسند
اليه أكثر ولا فى اسناد
أكثر الى الضمير المذكور
فلا يصح كونه تمييزا بل هو
مفضل عليه أى هو أكثر
من كل مال سواه (قوله
وانما جاز الخ) قد يقال انه
واجب لما ذكره ويجاب
بان الجواز لا ينافى الوجوب
أو ان التركيب فى حد ذاته
يجوز فيه ازالة المضاف اليه
والاتيان مكانه بالتمييز
(قوله لتعذر اضافة أفعل
مرتين) قال الشهاب
القاسمى قد يقال التعذر
لا يستلزم النصب لان الجر
ممكن يعنى الاضافة لكن
مقدرة اهـ ويجاب بان عمل
حرف الجر مقدرا لكن
لا يطرد الا فى أماكن ليس
هذا منها فتامل * (فصل) *
(قوله زائدة عند سيبويه
لمعنى التبعيض) قال
الدنوشرى قد يقال كونها
زائدة ينافى كونها لمعنى
التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة تضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد فى من قوام فانه بالرجل
تمييز جر بمن الزائدة فى الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان
المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشرى هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفى أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها
للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقانى فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط
التحويل أن يقدر التمييز فى الاصل مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه حتى يمتنع ذلك فى المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا
بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز اذا كان عينه كما فى المثال نص عليه الرضى ثم يقال للمصنف اذا لم يكن
رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيهما التى فى نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول فى مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله
* والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم فى هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدى الى أن المال له مال وانما وجب نصبه فى الاولى وجره فى الثانية لان اسم التفضيل فى الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا فى المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب (لتعذر اضافة افعل مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره
* (فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) * واختلف فى معنى من التى تصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل فى طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذى انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال فى الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت أمامة بالركبان آونة * يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح فى الحواشى انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد (الا فى) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن فى (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتى (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا و) منه (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أى زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد

بالرجل نفس زيد و (الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فمالا محول عن مبتدا (اذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فانهما) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود

تخيره فلم نعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال * واجرر بمن ان شئت غير ذى عدد * والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها ويصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا أمور منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب

فأي نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه فقال قد يقال انه محول عن المفعول أي ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللقاني يرد عليه نحو كفى بزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل في التعجب ويأتي ما فيه (قوله منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبي فيه انه لم يقيده بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لاخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة) ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فانه قال ولا ريب في ان التمييز جملة في نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظنن أن الناصب للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في نعم زيد رجلا اه ومما قاله الرضى اعترض اللقاني كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الامرين فقال ما حاصله ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير في نحو ياله رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاءني زيد فياله رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح في الحواشى في التعجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفي الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال الاعشى وأنشد البيت وقال أى عجبت وبالغت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله في القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل في التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل في المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لافعل اما مستعمل في التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحرر وفي الارتشاف واختلف في اشتقاق أبرحت فقال الاعلم من البراح أى صرت في براح لاشتهار أمرك وقال السيرافي من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييز الذلك الضمير اه فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى أصل التمييز أو الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار

(فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما) جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ

(أنفسا تطيب بنيل المنى) * وداعى المنون ينادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى) قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووجهه فى النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال فى المغنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أتطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن مغفور والله أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله هذا باب حروف الجر)

المتعجب منها أى صرت ذا برح أى جئت بما لم يجئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دهوت (قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال ان التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما أحسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه (قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشرى فى كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتامل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

*(الجزء الثاني)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهري على التوضيح
لالفية ابن مالك في النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبي
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصاري
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين

م

(وبهامشه حاشية العلامة المتقن)
(الالمعي المتفنن الشيخ يس بن زين)
(الدين العليمي الحمصي رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الأزهرية المصرية)
(سنة ١٣[illegible] هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا *(باب حروف الجر)*

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية أو غيرها (وهى عشرون حرفا) كما فى النظم (ثلاثة مضت فى) باب (الاستثنا وهى خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) فى عمل الجر (أحدها متى فى لغة هذيل) بالتصغير (وهى) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كمه) أى من كمه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلى فى وصف السحاب

(شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج)

أى من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهى معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحائب فى بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى (والثانى لعل فى لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم)

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين *(هذا باب حروف الجر)* قيل انما سميت بذلك لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء ٢ والاظهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمى بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطى فى الهمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهى عشرون حرفا) بقى عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه فانها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشئ وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده فى المغنى بان الانابة انما وقعت فى الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشرى قال الحفيد قال ابن ولاد متى فى لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كمه أى فى وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لا حرف ونحو فليتأمل وينظر أهى معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط فى متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها دائما بمعنى وسط فهى معربة اذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشرى هى باقية على الترجى ولا تتعلق بشئ

بجر

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كامر (والحرف) كقوله * على صروف الدهر اودولاتها * أنشده الفراء بجر صروف (و) لهم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير او أسيد فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كى) لا تجزم عربا ولا اسما صريحا (وانما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية) يقولون اذا سألوا عن علة الشئ كيمه) والاصل كيما فحذفت ألف ما وجوبا وجئ بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان يقولوا لمه) باللام والمعنى لاى شئ كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فانها في تاويل الاسم (كقوله) وهو النابغة اذا أنت لم تنفع فضر فانما * (يراد الفتى كيما يضر وينفع) فكى جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أي) انما يراد الفتى (للضر والنفع) أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قاله الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكى عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضع في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كى تكرمني اذا قدرت ان بعدها) والاصل كى ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * (لسانك كيما ان تغر وتخدعا)

فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنع الاعطاء متعديا لاثنين أولهما أكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كى قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كى (ان تقدر كى مصدرية) ناصبة للمضارع بنفسها (فتقدر اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا) فهذه ستة أحرف (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام) وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى وبدأ منها بمن لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضى الله عنهم) ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال في (وفي الارض آيات وفيها ما تشتهى الانفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر) وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنسبة الى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شئ والطور (وقد تدخل) حتى و(الكاف في الضرورة على الضمير) فالاول كقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا

خلى الذنابات شمالا كثبا * (وأم أوعال كها أو أقربا)

ولكن الظاهر انها في هذا البيت معناها الاشفاق مثل لعلك باخع نفسك (قوله بجر الجلالة) هي مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زائد أو شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الاعراب المحلي والتقديري وما قررناه في معنى الاعراب المحلي والتقديري فانظر حاشيتنا على الفاكهي وقوله فضلكم خبر المبتدا (قوله ولا يجوز الجر الخ) قال الزرقاني أي ان لعل فيها لغات غير هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون غيرها عندهم اه وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف ولهم في لامها الخ فانه ظاهر في ان هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشارح ان ينبه على ذلك (قوله ان تقدر كى مصدرية) على هذا ينبغي اذا ظهرت ان بعدها ان تعرب بدلا من كى (قوله وسبعة تختص بالظاهر) قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة الى الاقسام الاربعة فراجعها

(فصل) (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صنيعه ان التضمين ليس تأويلا لعطفه على التأويل باو ولا يخفى انه تأويل فكان الاحسن ان يقول مؤول اما بحمله على الاستعارة واما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه فلا مزية له على انابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص عليه في المغني لا يقتضي مزية ٤ التضمين المطلوبة لهذا الاخراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف في المغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي ان أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أي فلن تحرموه وفي ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تنووا وحينئذ فمعنى قوله انه اشراب لفظ معنى آخر ان اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الآخر وقول ابن جني في الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما ستتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة

وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغني ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول يجري سلطان العلماء العز بن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من أنوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم عضهة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا وأو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأتنا وحشيات

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن الا حاظلا)

فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا (وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ) والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذ ومنذ وقتا * (فاما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة (فتقديره مذ زمن أن الله خلقه) فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر (أي مذ زمن خلق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم ورب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر

(ربه فتية) دعوت الى ما * تورث المجد دائما فاجابوا

فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال

وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) في القسم واليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو وتالله لأكيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربي لأفعلن) حكاه الاخفش (وندر تالرحمن وتحياتك) حكاه سيبويه

(فصل في ذكر معاني الحروف الجارة) والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهذا

حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر * قد قتل الله زيادا عنى * ضمن قتل معنى صرفه لافادة انه صرفه حكما بالقتل دون ماعداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا اهـ المقصود منه وفيه تصريح بان التضمين يجرى فى الاسماء بل صدر به وقول المغنى اشراب لفظ يشملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه فى الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته فى الافعال مجردة عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر فاوهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف وبيان انه لا يرى ان فى التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو أحمد اليك فلانا معناه أحمد منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال فى يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اهـ وفى قوله مع فعل آخر حذف مضاف أى مع حذف فعل * فان قلت المناسبة انما هى بين الفعل المحذوف ومتعلق المذكور لا بين الفعلين * قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أى منهيا اليك ضربه ولا تكفى القرينة واعترض عليه بان فى كلامه تناقضا لان قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول وأجيب بان فى كلامه تغليبا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوى وكذا فى قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المراد وذلك ان الداعى للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمن الفعل لمثله فالملاحظة فى تضمن المذكور مثله وأشير بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور وأيضا فى تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا ينحصر طرق التضمين فيما قال وان منها العطف نحو الرفث الى نسائكم أى الرفث والافضاء الى نسائكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم الى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته

الاخير هو محمل الباب كله

فتارة يجعل المذكور أصلا فى الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما فى قوله ولتكبروا الله على ما هداكم كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أحمد اليك فلانا كأنك قلت أنهى اليك حمده وحالا كما يدل عليه قوله يعنى الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أى يعترفون فانه لا بد من تقدير الحال أى يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازا من الاعتراف لا تضمينا اهـ وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا يعنى ان المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر والظاهر ان السيد يوافقه على ذلك لانه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان فى جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا لان الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أحمد حالا من فاعل أنهى والمعنى أنهى حمده اليك حال كونى حامدا له ويرد عليه انه ان أراد أن جملة أحمد حال فى التركيب ففاسد أو فى المعنى فالذى وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كونى حامدا وقد ذكر السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد بيان وجه آخر ليفيد ان ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كما فى قولهم أحمد اليك الله أى أنهى حمده اليك ومن العجب أيضا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية وأنت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان فى أحمد اليك زيدا تضمينا ووقع للمولى أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما بالمفعول فى كيفية التعلق فى حمدته ومدحته فان تعلق الثانى تعلق عامة الافعال بمفعولاتها والاول مبنى على معنى الانهاء كما فى قولك كلمته فانه معرب عما تفيده لام التبليغ فى قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له فى رسالة التضمين وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه ان الانهاء من مفهوم الحمد فتعلق الى به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمين فيه فليتأمل ذلك اهـ فان أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك فى ذلك وان أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يأت فيه ببيان المرام بقى هنا أمران الاول ما أشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ولا شك أنهما وجهان متغايران عند من اه فى

التحقيق بدان وانما الكلام فى أنهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما فى بعض الاحيان والذى يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعينه كما لايخفى على من له بالقواعد المام فيترجح أخذها من المحذوف فى ولتكبروا الله على ما هداكم وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما فى حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا ان تعترف بالقضاء مؤمنا الا ان ان والفعل يسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على ان ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لايخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتى ولما يأتى لان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لافعلن فالمعنى أقسم بالله عالما لافعلن لا عكسه لان أقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فأماته الله مائة عام لان التقدير ألبثه الله مائة عام مماتا لا أماته الله مائة عام ملبثا لانه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والاصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود اصالة فمردود بانها انما تدل على كونه مرادا فى الجملة اذ لولاها لم يكن مرادا أصلا بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير اذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فانه فسر انتبذت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أتت ومكانا ظرف أو مفعول ولاشك ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بانتبذت الذى بمعنى اعتزلت لا باتت ومما ينفطن له ان المراد بالصلة ماله دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذى فى ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدى فان التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة أو ما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب الثانى هل الخلاف فى كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أولا والذى يخطر بالبال انه على القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم قال فى التلويح المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم 6 فى آحاد المجاز أن تنقل باعيانها عن أهل اللغة وذلك لاجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التى لم تسمع باعيانها من أهل اللغة وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما

عند الكوفيين و بعض
المتأخرين

كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق وتمسك المخالف بانه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأب للابن للسببية واللازم باطل اتفاقا وأجيب بمنع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى وذهب المصنف رحمه الله الى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة فى أخص الاوصاف أى فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للاسد فان قيل الطول للنخلة كذلك قلنا لعل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وأغصان فى أعاليها وطراوة وتمايل فيهما اه ولاشك أنه على القول بان التضمين مجاز فهو مجاز لغوى علاقته تدور على المناسبة وهى مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات أمر مشترك بين افراده لكن الذكى يرجعها فى كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف فى بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغى أن يحقق المقام وكل من حققه مع اطالة الكلام ولنا رسالة فى التضمين فريدة حررناها فى مبادى الاشتغال قبل الوقوف على افراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا مما حررنا هنا تتميم الكلام عليه فاذا أرخينا عنان القلم وهو العذر فى هذا التطويل ولعله لا يمل عند أرباب التحصيل وحيث كان الامر كذلك فنتمم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذى ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التى قصد بها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الارادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد يجوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتنى فستعرف التهديد وان زيدا قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اه والمراد من التبعية فى قوله لكن قصد بتبعيته التبعية فى القصد كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعارة عند الكلام على قوله * أسد على وفى الحروب نعامة * لا ينافى تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين ان فى التضمين لابد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا فى المقام اصالة وبه يفارق

التضمين الكناية وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا فى المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على وجه المبالغة وذلك يغنى عن القصد الى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رسالة التضمين ان قيديته معنى الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصالة فى القصد والامر فى التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول فى تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلى توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا لتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكنى به قد لا يقصد وفى التضمين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى ان قد علم القلة فى عرف المصنفين وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان أرادانه لا يقصد أصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وان أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته فى بعض المواضع لا ينافى ارادته فى بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية فى بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلى ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها فى وقت ما ويجاب كما قال العصام بانه قد يجب فى بعض الكناية شئ لا يجب فى جنسها ولذلك سمى باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرط فى التضمين وجوب ارادة المعنيين نافى الكناية لان المشروط فيها جواز ارادته أجيب بان المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لاخراج المجاز لا الجواز بمعنى الامكان الخاص لظهوران عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له فى خروج المجاز حتى لو وجب ارادته خرج أيضا وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله فى الامان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلى وأرأيتك بمعنى أخبرنى اه وهو باطل لما انه مفوت لفائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرأيتك بمعنى أخبرنى من التضمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا وذكر بعضهم فى التضمين قولا آخر لو صح كان سابعا وهو ان دلالته غير حقيقة ولا تجوز فى اللفظ وانما التجوز فى انضمائه الى المعمول وفى ٧ النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى انهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حملا على جهر وفضل بعن حملا على نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو تصرف فى النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص واستدل به لما ذهب فى التضمين جعله مغاير الهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به

المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا قاله فى المغنى (من سبعة معان أحدها التبعيض) عند الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته

ولهذا قابله بعضهم به فانه قال فى المغنى فى بحث على وقد تكلم على قوله * اذا رضيت على بنو قشير * يحتمل ان يكون رضى ضمن معنى عطف وقال الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقى قول آخر ان ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد فى التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق فى الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقى وان كان فيهما لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب لان كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال ان التضمين على المعنى الذى قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى وهو فيه غير متعذر نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفى قوله ان المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصير الى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لان القرينة فى المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الاقوال وهو القول الثانى المتقدم كما عرفت تحقيقه مما مر فدعوى ان شبهة الجمع فى التضمين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الزرقانى لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لى وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله يحمل الباب كله

٣ قوله لان اللفظ الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعل فيه سقطا والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وحمل المانعون هذه الادلة الخ) قال في الجنى الداني فان قلت فما تصنع بنحو لله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوع من هنا اه ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من اضافتهما الى الفعل بغير سابك نحو من قبل أن تاتينا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اه والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشيء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتاخير فلم يكونا أصلي الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تاسيس أول) قال في المغني ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اه بقي ان التاسيس مكانا فما معنى التاويل به الا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشري صحة هذا

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعض ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فمن ذهب بيان لاساور أي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأي الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذي أسرى بعبده ليلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الاقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه و (خلافا لاكثر البصريين) في منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليمة) * الى اليوم قد جربن كل التجارب

فمن أزمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحرث ابن أبي شمر وأخته والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تاسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاء في من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحد وما جاء من أحد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) باي أداة كانت (أو نهي) بلا (أو استفهام بهل)

موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا ياتي هذا التقدير فليتامل اه وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه ان أعرابيا قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرته أو شكى غيره الكثرة فراجعه (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك الابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

ذلك لانها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لتقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتشاف والمصنف في المغني لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاقسي فانهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا أن يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة اهـ وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم لاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما الطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتامل (قوله اما فاعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك أن زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسماء والتعدية انما هي للمنصوب واذا زدتها في المرفوع أوقعتها في غير محلها لان حروف الجر لا يعدى الفعل الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزاد في ظرف أو مصدر اتسع فيهما نحو ما سيري من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر أن أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول ٩ معه ليست بمعنى عند بل بمعنى

بهل) خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اهـ ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر) فذكر فاعل يأتيهم (أو مفعولا) به (نحو هل تحس منهم من أحد) فأحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ وغير الله نعت على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في

الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضرر فلعل المصنف أطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

(٢ تصريح ني) قيده بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا فتامل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعلمت وفي أول مفعولي أعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اهـ أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله أي ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله ظرفا وقول المولى أبي السعود أي ما صح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتيان بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعت على المحل) هذا بناء على المجرور بحرف زائد اعرابه وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث فخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وتخرج ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك مما لم يقم غيره مقامه مردود فليتامل وقوله فهذا التخريج فاسد الى آخر ما علل به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده ان هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

موصوفها بعد حذفه ولعل هذا مراد قائله اهـ أقول كأنه أراد ببعض المشايخ الشهاب القلسي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناظم في آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بانه ان أراد علمه مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان أراد ما يحل محله مطلقا أشكل انهم في قوله تعالى ثم بدا لهم الآية احتاجوا الى التأويل ما أمكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا اليه وأجيب باختيار الثاني لكن المراد ما أقام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشري كونها في هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوي انها فيها للبيان اذا فحينئذ تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد في المغني الخ) ١٠ لم يرد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظر في كثير منه ففي كلام الشارح ايهام ما لا ينبغي

شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما (الخامس معنى البدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أي بدل الآخرة وأنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء نقله في المغني وأقره المغني (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ماذا خلقوا من الارض) أي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها فيما ننسخ من آية قاله في المغني (و) الثاني نحو (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم وقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يغضي حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم أي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله

بعض وبين وابتدي في الامكنه * بمن وقد تأتي لبدء الازمنه

وزيد في نفي وشبهه فجر * نكرة وزاد في المغني تاسعا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أي عن ذكر الله تاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجه المانعون على التضمين أي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي أي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا قاله أبو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله

* وانا لمما نضرب الكبش ضربة * قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد له (وللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما في السموات) المعنى (الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السرج للدابة) والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما أضرب زيدا لعمرو) لان ضرب متعد في الاصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

(قوله وهو الفصل الخ) قال في المغني بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن (قوله نحو ينظرون من طرف خفي الخ) قال في المغني والظاهر انها للابتداء وقال الدماميني ان أريد بكون الطرف آلة للنظر فهي بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فهي لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله (قوله نحو لن تغني عنهم أموالهم الخ) قال في المغني وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل وتقدم في بحث البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء (قوله وانا لمما نضرب الخ) تمامه * على رأسه تلقي اللسان الفم من * قال في المغني والظاهر ان من فيهما ابتدائية أو ما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب (قوله فجعلته غاية لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو شيء آخر أو هو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم ألا تراه تبعه فيما ذكره مع انه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معنى

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المغني (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخرة الهذلي

(واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

أي لاجل ذكري اياك المعنى (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

وملكت ما بين العراق ويثرب * (ملكا أجار لمسلم ومعاهد)

أي أجاره سلما وهي بالجيم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أي ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة له زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن من ردف معنى اقترب (فهو مثل اقترب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني أرجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق اه وهو مشكل لان من شان المضاف أن يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المغني (السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو و (نحو مصدقا لما معهم) ونحو زيد معط للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله

* ولا الله يعطي للعصاة مناها * (واما بتأخره عن المعمول) مع اصالته في العمل (نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون) والاصل والله أعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم (ولا معدية محضة) لاطراد صحة اسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين متنافيين المغني (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى) أي الى أجل مسمى المغني (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر الاجل) أي تالله المغني (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المعنى (العاشر الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المآل (نحو

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا ويجاب بان الكوفيين قد لا يسلمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتامل (قوله ويثرب) قال الدنوشري اطلاق يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها بيثرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) ١١ تعجب من شدة الحرب والبؤس الشدة مهموز ويخفف بابدال الواو (قوله وهو مشكل لان من شان الخ) قال الزرقاني هذا الاشكال ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف (قوله ورد بقوله ولا الله يعطي الخ) قال الزرقاني يجاب بان هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف يتاتى الرد به أنظر المغني يظهر لك ان ما هنا غير حسن والذي أوقعه في ذلك ان المصنف ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشارح انه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط باول الكلام (قوله وهو مشكل فان الزائدة المحضة الخ) قال الزرقاني الجواب عنه انا لا نسلم انها متعلقة أو غير متعلقة في آن واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الى كونها مقوية ويجوز ان لا تتعلق نظرا الى كونها زائدة فلم يجتمع الامران في وقت واحد وبهذا يجاب عن قولهم معدية وغير معدية أي يجوز أن تكون معدية نظرا الى كونها مقوية ويجوز أن تكون غير معدية نظرا الى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اه وقوله فلم يجتمع الامران في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامران من جهة واحدة وعبارة الدنوشري يرد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصالة باعتبار ضعفه عما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشري أي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على أصلها لانهم قالوا لام الجر مكسورة الا مع الضمير ما عدا الياء والا مع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب ويكون تسميتهم هنا التعجب كتسميتهم الطلب للسين

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما للكل للجزء تامله (قوله علة للولد) قال الزرقاني لعله للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أي بعده لان الوقت انما يدخل وتمامه بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كأني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله وللتمليك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتامل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا للتمليك وشبهه وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق ان الاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح المفتاح ان العلم والتعليم بالذات ١٢ واحد وبالاعتبار اثنان فان شيأ واحدا هو انسياق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعليما وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتامل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التامل في الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين واما حمل الشيء على شيء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لان قيام الصفة الواحدة بالذات بمحلين انما يكون محالا لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست كذلك وأما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والآخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم تامل وأيضا لا مانع من قيام الشيء بشيء جمعا آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى انه يقال الضوء مضيء مع انتفاء مبدأ المحمول والا لزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الاعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضح العوضية وكأنه أراد بالمصدر الحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الدماميني قال والا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتاتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشمني وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبا وأما اثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا هم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله

لدو للموت وابنوا للخراب) * فكلكم يصير الى الذهاب

فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المغني (الحادي عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المغني (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للاذقان) جمع ذقن (أي عليها) ومجازا نحو وان أسأتم فلها أي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قلت لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه اياهم قاله أبو الفتح وبمعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهو أحد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة والاظهر عنده المغني (الثاني التعدية) بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبه) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المغني (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا (كبعتك هذا) الثوب (بهذا) العبد فمدخول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافات احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي الباءين

جمعا بين الادلة اه المغنى (الرابع الالصاق) وهو أصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى (نحو أمسكت بزيد) أى قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت ان امساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه من التصرف بوجه ما المغنى (الخامس التبعيض) أثبته الاصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعى مذهبه فى مسح بعض الرأس فى الوضوء علما تام عنده من الادلة المغنى (السادس المصاحبة) وهى التى يصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها الحال (نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه) أو كافرين المغنى (السابع المجاوزة) وهى التى يحسن فى مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسال به خبيرا أى عنه) بدليل يسالون عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أى عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المغنى (الثامن الظرفية) وهى التى يحسن فى مكانها فى ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربى أى فيه و) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أى فيه المغنى (التاسع البدل) وهى التى يحسن فى مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابى رضى الله تعالى عنه (ما يسرنى أنى شهدت بدرا بالعقبة أى بدلها) المغنى (العاشر الاستعلاء) وهى التى يحسن فى موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من ان تامنه بقنطار أى على قنطار) قاله الاخفش ويدل له هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون أى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المغنى (الحادى عشر السببية) وهى الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أى لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما فى الآخر خلافا لابن مالك فانه أدرج باء الاستعانة فى باء السببية وعلم من مفرداته المغنى (الثانى عشر التوكيد وهى الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو وكفى بالله شهيدا و) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة و) مع المبتدا (نحو بحسبك درهم و) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتاتى الباء للقسم وهى أصل أحرفه وتستعمل فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد أى أسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافى وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد أحسن بى أى الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتعدية نحو بابى أنت وأمى أى فداك أبى وأمى واقتصر الناظم على قوله

والظرفية استبن ببا ❊ وفى وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض ألصق ❊ ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ولفى ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقية مكانية أو زمانية) فالاولى (نحو فى أدنى الارض و) الثانية (نحو فى بضع سنين) فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع (أو مجازية) أما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى

تعالى وايجاده فيصح نفى سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها للرحمة الله تعالى (قوله وهى التى يصلح فى موضعها مع) قال الدنوشرى فى رسالة التضمين والظاهر ان الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أى من ان الاصل دخول مع على المتبوع نحو جاء زيد مع الامير فان قيل جاء الامير مع زيد كان على خلاف الاصل كما فى المطول فى بحث الكناية فالاصل فى الباء ان تدخل على التابع نحو بعت العبد باثوابه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك فى شرح المنار بين استعمال الباء التى للمصاحبة وبين مع أن مع لابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها (قوله أى معه) وليست للتعدية اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسال به خبيرا) فالسؤال تجاوز الله الى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤل والضمير فى به راجع للرحمن ومر فى الكلام على الديباجة ما يتعلق به فراجعه (قوله وتأولوا ما ورد من ذلك) أى على ان الباء فى الآية الاولى سببية كما فى المغنى أو تجريدية كما قاله الرضى والتقدير واسال بسؤاله خبيرا وفى الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمى بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الالفية (قوله ما يسرنى الخ) أى بل الذى يسرنى شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا فى الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزاد فى الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها ❊ ومنعكها بشئ يستطاع ❊ وزاد فى المغنى انها تزاد فى الحال المنفى عاملها كقوله ❊ فما رجعت بخائبة ركاب ❊ والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن (قوله حقيقية أو مجازية) قد يجتمعان نحو ان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الظرف في حقيقته بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعيم ومن لايرى ذلك يقدر وفي عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضا شبهها في كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى ان يجعل الجميع مجازا والتقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوع عن السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لافيه اذلامس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبع المصنف في المغني على مافي حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لايخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية ووهم صاحب التلخيص ففسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لايوافق واحدا منهما فالحق في تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجزع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل

القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها على (نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشئ كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق (نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل) أي بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله)

وتركب يوم الروع منا فوارس ✽ (بصيرون في طعن الاباهر والكلا)

أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتاتي في بمعنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الحوفي والتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله

والظرفية استبن ببا ✽ وفي وقد يبينان السببا

(واعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على مايقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو ودخل المدينة على حين غفلة) أي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن (كقوله) وهو نحيف العامري

(اذا رضيت على بنو قشير) ✽ لعمر الله أعجبني رضاها

(أي) اذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا

في المشبه في الموضوعة للمشبه به أعني الظرفية فجرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبتبعيتها في على وفي (قوله المقايسة) المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الآخرة أي بالاضافة والنسبة اليها (قوله فما متاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هنا للظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لايكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدنوشري هو بالواو لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أجازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة المغني أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لاتتعين الباء فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من اذ يجوز كما ان تكون استفهامية لاموصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله عن تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقسي وعدى اركبوا بفي لتضمنه معنى صيروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا الماء فيها فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل به هاء غير المصدر نحو والجواد ركبته ويبنى منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذا ركبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين والتاء للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وانك لعلى خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها بمن على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك قولهم عليه دين قال س كأن شيئا اعتلاه

٢ قوله نحو ان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

فاشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائى حمل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير فى كلامهم كالحمل على النظير كما مر فى باب التعدى واللزوم ويأتى فى باب علامة التأنيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذى قاله فى المغنى غايته ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمين اشراب لفظ معنى آخر يشمل ذلك فتدبر (قوله نحو ولتكبروا الله على ماهداكم) قال الدمامينى يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشرى أى ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم قال واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ماهدانا والحمد لله على ما أولانا في الحمد بعد تعدية التكبير بعلى اه وايضاحه انه لو كان وقوع على فى الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان فى الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله فى البين قال الدمامينى وفيه أى فى الاعتراض نظر لان ١٥ المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى اه ولعل مراده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ماقدره الزمخشرى معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التى قدرها والتقدير الاعرابى أن يقول لتحمدوا الله بالتكبير على ماهداكم اه وهذا بناء على التضمين اشراب لفظ معنى آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أى من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشرى فسرها الرضى رضى الله عنه بانها بعد شئ عن مجرورها الى آخرها قال فلتراجع وأقول هى حقيقة فى مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل فى المعانى على طريق التشبيه فى مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدا عن طبق) هذا هو التضمين على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التى هى عن طبق غاية الامر ان الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكى فتسوسنى) قال الزرقانى هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه فى كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا رفعا ونصبا أى ولا أنت مالكى فكيف تسوسنى أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب فى البيت فالقمحة مقدرة كما فى قوله فما سودتنى عامر عن وراثة * أبى الله أن أسمو بام ولا أب * وليس بضرورة فقد قرئ فى الشواذ الا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذى اه من الدمامينى

موثقا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله فى المغنى وقال الكسائى حمل على نقيضه أى فى التعدى وهو سخط وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كمع عند الكوفيين (نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أى مع ظلمهم) وتأتى بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ماهداكم أى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم على ذنب أى عندى ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس أى منهم وموافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق أى بان لا أقول وبذلك قرأ أبى وزائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

أى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثانى كقول حميد بن ثور

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقنى حسن الجارية ونص سيبويه على أن على لا تزاد ولا حجة فى البيت لاحتمال تضمين تروق تشرق وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أى لكنه واقتصر الناظم على قوله * على للاستعلا ومعنى فى وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثانى مختلف فيه فقال ابن مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله فى المغنى (الثانى البدلية) بالباء الموحدة (نحو لتركبن طبقا عن طبق أى حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أى عليها) ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدوانى واسمه الحرثان بن الحرث ابن محرب

(لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى) ولا أنت ديانى فتخزونى

(أى على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله فى المغنى ولاه أصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر آبائه والديان المالك وتخزونى تسوسنى والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى (الرابع التعليل نحو

(قوله أى ماتركها صادرين الخ) هذا هو التضمين على طريق المحققين وهو الذى أراده الزمخشرى (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذى الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من فى الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال فى المغنى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تلك عن حمل الخ) عجز بيت صدره وآس سراة الحى حيث لقيتهم * والرباعة بكسر الراء قال فى المغنى نجوم الحمالة اه والحمالة أقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا فى ذكرى) قال فى المغنى والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر (قوله ان نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أتاها أى ان هلكت نفس لان من أتاها حمامها أهلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستانى أى صارت كلون الورد ويقال معنى وردة أى حمراء فى لون الفرس الورد والدهان جمع دهن أى تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر اه ويشهد للاول يوم تكون السماء كالمهل وهو دردى الزيت وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة ما نصه وقال الملحدون ما وجه التشبيه فى فكانت وردة كالدهان وتكرير فبأى آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وانما حق ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلى وقيل الدهان الجلد الاحمر وأما الجواب عن الثانى فان من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشيرا لمن آمن ونذيرا لمن كفر فجعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل من عليها فان فاذا انشقت السماء فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رأفة بقوله ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية والاصل اهتدوا كما هداكم (قوله ثم عدل عن ذلك) أى عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكر (قوله وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أى كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر مثله الموصول (قوله أى الذى هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أى فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا فى المغنى وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضى المغايرة لان تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضى ليس على جهة التقييد

وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أى لاجله) قال فى المغنى ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى ما تركها صادرين عن قولك وهذا رأى الزمخشرى اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس أى به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى بدل نفس وفى الحديث صومى عن أمك أى بدل أمك والظرفية كقوله * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * أى فى حمل بدليل ولا تنيا فى ذكرى وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر فى النظم على قوله * بعن تجاوز اعنى من قد فطن * وقد تجئ موضع بعد وعلى (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثانى التعليل) أثبته قوم ونفاه الاكثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (أى لهدايته اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة واحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤبة (كيف أصبحت قال كخير أى على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف أى كصاحب خير (وجعل منه) أى من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أى على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الاعاريب والثانى أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أى كالذى هو أنت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أى عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشئ بنفسه فى حالين المعنى (الرابع) من معانى الكاف (التوكيد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال

* فصيروا مثل كعصف ماكول * زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائدا لتوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى و) مثالها في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام الى الليل و) مثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها و) مثالها في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله * للانتها حتى ولام والى * (وانما يجر بحتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين مذ حجج ومذ دهر)

أي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أيضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد ألقيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذ ومنذ (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضرا نحو) ما رأيته مذ او (منذ يومنا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجرا في مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن

(و) يكونان (بمعنى من والى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم) أي بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لالى وقال في المغني انها لثمانية معان وزاد في حرف الفاء انها تاتي بمعنى الفاء كقوله

وأنت التي حببت شغبا الى بدا * الي واوطاني بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة بعد حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اه وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الى الاولى وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أومأ اليه الدماميني ويجوز أن تكون الاولى بمعنى مع (قوله واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا) فيه ان المصنف ذكر ان جرها لذلك في الغالب وحينئذ ففي قول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضا

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردد دون نحو بل هي موضوعة الخ لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدا والجار والمجرور بعده صفة على ماهو الغالب من وصف مجرور رب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية أو بدل على المحل وان توسط الخبر والجر على انه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على انه مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والفاء وبل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على انه الخبر وهي حال منتظرة (قوله لن يصومه ولن

فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) مارأيته مذ أو (منذ يومين) أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله في المغني (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه) باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر

يارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله في المغني (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة

(ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان)
وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنجلي لزمان
ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي ان عمر الجحني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لما بناه كتف فالتقى ساكنان فحرك الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة أي ذات عز وجلال وروي مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي * (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا أو في الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحكن عن كالبرد المنهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو

يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض يمنعه من ذلك موت أو مرض فليتأمل (قوله وهو مما تمسك به الكسائي الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جر رب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى لمولود ولم يلده أبوان صفة لذي ولد وينظر ما النكتة في الاتيان بالواو في الاول دون الثاني * (فصل) * (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أتنتهون ولا ينهى ذوي شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أي وقد دخلت من على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك

ضابط لاسميتهما وقال في الحواشي ان قول الناظم * من أجل ذا عليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتها بدخول من وذكر ان على دخلت على عن في قوله * على عن يميني مرت الطير سنحا * (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء) أي لانه جامد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جنس كما دل عليه قول المجهل القفر وفي هذا رد على العيني حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمي للمبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أي فتكمل لها حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها في ذلك من على ما بيناه في حواشي الفاكهي وحتى على ما قال بعضهم ففي تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد ماذا ابتغت حتى الى حل العرا * أحسبتني قد جئت من وادي القرى واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال فالكران لم تحطوا انمار كم * شوام ولا دار بحتى ودامت وفعلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من الحت انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكري والحازمي ١٩ لم يذكراه وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا من حبى بضم الحاء وتشديد الباء الموحدة وقد سموا انسانا حبى وقالوا في المثل المعروف أشبق من حبى وهي امرأة وأما في اسم الموضع فقد ذكر البكري حياء بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وبالمد فيجوز ان يكون الذي في البيت هذا وقصره وذكر الحازمي حتا بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الابواب وجبا بضم الجيم وبعدها باء مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان فيجوز ان يكون أحدهما (قوله في الطارقية) هو كتاب اعرب فيه سورة الفاتحة ومن والسماء والطارق الى آخر القرآن والذي رأيته فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا فعلا ماضيا كقوله تعالى وعلا بعضهم على بعض تقول علا زيد على الجبل يعلو علوا وعليت في المكارم أعلى علاء انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح في ان ماضي يعلو يعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا في المكان يعلو علوا وعلي في الشرف يعلى علاء ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيته مذ يومان) قال الزرقاني قال الرضي قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس ويجوز ان يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس أما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما اذا كان التكلم في أوله أعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم أي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا أو كذا ان كان في وسطه فيجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز ان تقول مذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلا ما رأيته

قطري الخارجي فلقد أراني للرماح دريئة * (من عن يميني مرة وأمامي)

فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر (و) الثاني (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلي يصف القطا (غدت من عليه بعدما تم ظمؤها) * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني أراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورة أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلي يعلى علاء قاله ابن خالويه في الطارقية وقد تكون الى اسما واحد الآلاء وهي النعم تقول الى وآلاء قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (و) الرابع والخامس (مما يستعمل اسما (مذ ومنذ وذلك في موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله

* ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل * (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدود أو لا (نحو ما رأيته مذ يومان) فيومان (منكر معدود) أي مدتم يوم الجمعة (فيوم الجمعة معرف)

منذ يومان وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رأيته منذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بيناه وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جواز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض بان فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوغ كما في قوله تعالى أولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض بقادر وباختيار الثاني وهو ونظير تعريف أجمع واخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما يأتي عن اللقاني (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمة وجوب تاخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني أظهر لان تقديم المبتدا وتاخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ ومذ لانهما نكرتان وكأنه على القول الاول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية ٢٠ بانه يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه لان بيني وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين اذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واوجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية أو منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمنذ مبتدا ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو ويومان مبتدا وخبر والجملة صلة فحذفت

جدلي وهو ان بيني وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في الهمع لانه تقدير ما لم يصرح به في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذي هو يومان) قال الزرقاني قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فافاد ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الواو مضاف هو ابتداء مع ان من لابتداء الغاية وبيان ذلك انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما وبآخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها أو من أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقرر هذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب * (تنبيه) * قال الرضي قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد أو على تقدير فعل آخر تقديره وما رأيته أي ما رأيته مذ قيام زيد وما رأيته يوم الجمعة (قوله أو منها ومن اذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبناؤه على الاول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لانه تقدير الذي يدل على ان ذو طائية قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعدها على فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رأيته مذ يومان من اذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مفاد ما رأيته من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من وقت مضي يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد نفيها في جميعهما فتعين تقدير ابتدأ اذا تقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو ويومان مبتدأ وخبر) لا يخفى انه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون

الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثانى ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى (و) الموضع (الثانى أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثى يزيد بن المهلب

(ما زال مذ عقدت يداه ازاره) * فسما فادرك خمسة الاشبار

فادخل مذ على الجملة الفعلية وهى عقدت وخبر زال يدنى فى البيت بعده وسما ارتفع وأدرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدمامينى (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الاعشى

(وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع) * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذى راهق العشرين سنة يقال يفع وأيفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله فى القاموس والوليد الصبى والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين أو الستين والامرد الذى ليس على وجهه شئ من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشى (وهما حينئذ) أى حين اذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله فى المغنى وهو مصرح بخلاف فى المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا فى ابنم أصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا تصرف فى الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله فى المغنى وقال المالقى اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهى أصل نظرا الى أن الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها لان القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بنى غنى وبنو غنى حى من غطفان قاله فى الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

* (فصل * تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثيرا وبعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجر) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم تعق عن عمل قد علما

فمن (نحو مما خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر فى الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل فى المغنى وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شئ قرارا

يريد فان لكل شئ واذا دخل شئ من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بانها موصول حرفى والجملة صلتها (و) تزاد ما (بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدى بن الرعلاء الغسانى

(ربما ضربة بسيف) صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أى أماكن بصرى وهى بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهمى بالنون المكسورة

(ننصر مولانا ونعلم انه) * كما الناس مجروم عليه وجارم

فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

أصل ما لقيته مذ يومان فى الزمان الذى هو يومان فلا يحسن قوله يومان مبتدأ وخبر وكان الظاهر أن يقول ويومان خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهو يومان فتدبر (قوله وضم ذال مذ لغة) قال الزرقانى أى سواء كان بعده ساكن نحو مذ اليوم أو لم يكن

* (فصل) *

فيما اذا زيدت بعد رب والكاف (أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن حري يرثي أخاه

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله تعالى عنه وأراد بعمرو عمرو بن معد يكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد

(وقوله) وهو جذيمة الابرش ربما أوفيت في علم * (ترفعن ثوبي شمالات)

فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما أجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الايادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف

(ربما الجامل المؤبل فيهم) * وعناجيج بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو علي (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (مجرورا برب بمعنى شيء و) يقدر (الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

* (فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) * وهو امرؤ القيس الكندي

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فالهيتها عن ذي تمائم محول

بجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا والهيتها اشغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا

(وليل كموج البحر أرخى سدوله) * علي بانواع الهموم ليبتلي

بجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال فيحكى به الآن ماض وقال أيضا معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار اليه في المغني بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حد ونفخ في الصور ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول نظر فيه الشمني بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الا على الاسماء ولما دخلت هنا على الفعل احتيج الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى أن رب لا تدخل الا على لفظ الماضي (قوله ورده في المغني) قال في بحث رب ٣ وانما ذكره في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشيء خلاف ما قاله السعد انها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وثبت نقله في مطوله في بحث لو * (فصل) * (قوله واستعار له سدولا) في

٣ قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بايدينا ولعله لا في بحث رب

في بأنواع الصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الاحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها (وبعد بل قليلا) لبعدها من الواو (كقوله) وهو رؤبة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعد مهمه) فمهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء عملها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر

(رسم دار وقفت في طلله) * كدت أقضي الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضي أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) واليه الاشارة بقول النظم * وقد يجر بسوى رب لدى * حذف (وهو ضربان سماعي كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (لمن قال له كيف أصبحت) والاصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ومن قراءته ان الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسي) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراطه دليل على أن الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بها بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء (وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة عمرا) اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان (وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره ان لا أمر) أناه (بصالح فقد مررت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان وأقره

(هذا باب الاضافة)

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا

وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد جلل وانه يقال أمر جلل للشديد والهين وانما الجلل ما عظم في النفس في بابه فقد يعظم في الكبر وقد يعظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وانما العظيم في نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخر ان معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجللك (قوله لانها قائمة مقام عدد مركب) قال العز بن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بأن كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر مميزه بمن فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقاني ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن الاعامل واحد (قوله وتقديره ان لا أمر الخ) قال اللقاني أي لان ان الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الاجملة

(هذا باب الاضافة)

اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذى تريد اضافته مما فيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك فى ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلى علامة الاعراب وهى) أربعة الاول والثانى (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدا أبى لهب) فيه تثنية يد والاصل يدان حذفت نون التثنية للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الالف (و) الثانى نحو (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنية فى الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال فى مفردها اثن والاصل اثنان حذفت النون للاضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيمى الصلاة) فالمقيمى جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين حذفت نون الجمع للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الياء (و) الثانى نحو (عشرو عمرو) فعشر شبيه بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها أشبهت التنوين فى كونها تلى علامة الاعراب كما ان التنوين يلى علامة الاعراب (و) لهذا (لا تحذف النون التى تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون فى هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين فى المسئلة والقول الثانى ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلى الاعراب أو تنوينا ⁂ مما تضيف احذف

(ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله

(قوله اسناد اسم الى غيره) قال الدنوشرى المضاف لا يكون الا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم الا على الاسماء فان قلت وجد فى كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشرى حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعلل ذلك بان أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما فى نحو عدم ومات اذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بتاء الخطاب لا بياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف ٢٤ أل لزوما بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثانى مجرد من أل وأما قوله تولى الضجيع اذا تنبه موهنا كالاقحوان من الرشاش المستقى وقولهم الثلاثة الاثواب فقال زائدة فيهما وتاء التأنيث بجواز ان لم يوقع حذفها فى لبس نحو وأقام الصلاة بخلاف ما اذا ألبس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم ان تقديم المفعول فى قول الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما ألطف قول بعضهم أزال الله عنكم كل آفه وسدد بكم سبل الخلافه ولا زالت نوائبكم جميعا كنون الجمع فى حال الاضافه (قوله لان التنوين يدل على الانفصال الخ) قال المصنف فى التذكرة ان قيل لم حذف التنوين فى الاضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعانى فهو كلمة كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشئ الواحد وهذا الايرد ان التنوين ساكن فان اللام التى للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الخباز فى شرح اللمع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه ورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندى ما فهمه ⁂ فعند جهينة الخبر اليقين ⁂ وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له فى حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندى عد ابن جنى وغيره فى التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلانها كلمة برأسها وقد أجمعا على ان التنوين لا يعد فالنون كذلك لانها انابتقو أما الثانى فلانه نائب عن الضمة وهى غير معتبرة فى بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبرى فى نونيته

والشكل سابق حرفه أو بعده ⁂ قولان والتحقيق مقترنا

وقد ذكرنا توجيههما فى حاشية الفاكهى فى بحث الاعراب

(لا

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجر فليتأمل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جر غير زائد ولا شبيهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتأمل *(فصل)* (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة أثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها وما ئة درهم أصلها دراهم وكذلك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين مئون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني ظرفا للاول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اهـ ومراده ان الضابط لا يكون مانعا الا انه سياتي التمثيل بحصير المسجد لما الاضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد ٢ لا يتناول أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أي بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القول بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافة والايقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه (قوله يا صاحبي السجن) قال اللقاني أي لان المراد وصفهما بصحبتهما له في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لم يستبعد ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

(فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية) لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التي) تكون (بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا أو مكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتربص أربعة أشهر (و) المكان نحو (يا صاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه و) أن يكون المضاف اليه (صالحا للاخبار به عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه (يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان انتفى) شرط القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب زيد وغلامه) مما الاضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف (أو) انتفى الشرط (الاول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو يد زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص)

(٤ تصريح ني)

قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي أي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق اهـ وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الظرفية والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعربه بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الآتي فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا باو فتدبر

٢ قول المحشي لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بايدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم

والثاني أجردوا ومن أوفى اذا ✽ لم يصلح الا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أو في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

✽(فصل والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان)✽ المضاف اليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه به) أي تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول النظم ✽ واخصص أولا ✽ أو أعطه التعريف بالذي تلا ✽ (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالاول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله

أبالموت الذي لابد أني ✽ ملاق لا أباك تخوفيني

ونحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أي شديد الدخول (في الابهام) يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (كغير ومثل) اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما

(قوله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام) في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا مرادا ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسوقوا تلبس بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل أي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم أي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة مخصص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة اهـ بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز أولى من الاشتراك وأيضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فحملها على المتفق عليه أولى

✽(فصل)✽

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى من أنه التعريف وأجاب الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرات من والتعريف رفع الاحتمال في المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلو لان الخلو جائز كما في النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه انتفاء ضابطي القسمين الآتيين (قوله أبالموت الذي الخ) خرجه ابن مالك على انه دعاء على المخاطب بانه لا يأباه الموت فعله ماضيا والكاف مفعول به وبضعفه ورده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أباي ولو كان فعلا لاتى بنون الوقاية (قوله ونحو رب رجل الخ) جعل في الباب الثامن من المغني هذه مما اغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كمالهما) قال اللقاني أي لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد ثبوت كمالها الشخص أو ثبوت اضدادها كلها الشخص فقد تعين اهـ

(قوله فجعل المقتضى الخ) فيه نظر فانه جعل المقتضى للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله بالوقوع بين الضدين ولم يحصره في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة المغايرة فالمدار على ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا فاشعر بقياسيته (قوله وشرعك) بفتح الشين قال في الصحاح ويقال شرعك هذا أي حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفقد شرطي من وشرط في ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما في اللفظية وهو الموافق لما سياتي في توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة (قوله في كونها مرادا بها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة في قول الناظم وأن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبي حيان حيث ظن ان المراد المشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعته الخ) استدل ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته في مثل أعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو أعجبني ضرب زيد عمرا بتنوين ضرب ورفع زيد او نصبه فلم لا يجوز تقديره هذا المصدر منكرا او فاعل الفعل الذي كان مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في أو يرسل رسولا في قراءة النصب أن يكون في تأويل ارسالا وتقدم في باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدي الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدي لا نعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل في الشديد للجنس ومصوبها في حكم النكرة (قوله نحو جئتك اكرامك) قال الدنوشري في كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله ففاعلهما واحد

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا أو اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه الى السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وأمها مثلك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة (ولذلك صح وصف النكرة بهما في) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أي خالصة من تقدير الانفصال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك (ونوع لا يفيد شيئا من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف يفعل ✽ وصفا فعن تنكيره لا يعزل

فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله

ان وجدي بك الشديد أراني ✽ عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور وفي شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان

(قوله هديا بالغ الكعبة) قال الدنوشري الهدى بفتح أوله وسكون ثانيه مو يجوز فيه الهدى بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهما جميعا القراء حتى يبلغ الهدى محله الواحدة هدية وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والمهاء) أى وضم الهاء (قوله انما تفيد هذه الاضافة التخفيف) قال اللقاني قد يقال

هذا منقوض بنحو قوله * الود أنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشري حصر التخفيف فى هذه الاشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير وأجيب بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما ان الحسن الوجه محمول فى النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما فى المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيهما صفة محلى بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول فى المعنى وليس ثم شئ مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المتصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافى وأجيب بان التنوين فى ضاربك فى حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا وأجيب قاله بان الضاربك محمول كما فى الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر فى ضاربك والمانع فيه شئ واحد وهو اتصال الضمير فالاولى أن يغتفر فى الضاربك لان المانع فيه شيآن الالف واللام واتصال الضمير

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التى بمعنى الماضى نحو ضارب زيد أمس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائى وخرج أيضا الصفة التى تعمل نحو كاتب القاضى وكاسب عياله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة للمضارع فى ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثانى نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثى أم لا فالاول (كمضروب العبد) الآن أو غدا (و) الثانى نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أولا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الامل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثانى كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أى بالوصف المضاف (فى نحو هديا بالغ الكعبة) فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه) فثانى حال من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التأويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلى يمدح تأبط شرا وكان زوج أمه

(فأتت به حوش الفؤاد مبطنا) * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تأبط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق (ودخول رب عليه فى قوله) وهو جرير يهجو الاخطل

(يا رب غابطنا لو كان يطلبكم) * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على انها) أى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفى ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال فى المغنى وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل فى الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله فى المغنى (أو) تفيد (رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما فى ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) فنى هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله) ففى ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول

قاله الموضح في الحواشي (أو) بحذف (نون التثنية كما في ضاربا زيد او) نون (الجمع) السالم (كما في ضاربو زيد) ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبيح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه) بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال في المغني (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح (وفي الجر تخلص منهما) معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتي ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة في هذا النوع) وهو اضافة الوصف لمعموله (لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله * وذي الاضافة اسمها لفظية * (و) تسمى أيضا (غير محضة لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

* (فصل * تختص الاضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول أل على المضاف في خمس مسائل احداها أن يكون المضاف اليه) مقرونا (بال) واليها أشار الناظم بقوله

ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان (كالجعد الشعر)

فالجعد صفة مشبهة من جعد الشعر جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو الفرزدق

أبانا بها قتلى وما في دمائها * شفاء (وهن الشافيات الحوائم)

بجر الحوائم باضافة الشافيات وأبانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها وهي للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية أن يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه أل) واليه أشار الناظم بقوله

أو بالذي له أضيف الثاني * (كالضارب رأس الجاني)

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله

لقد ظفر الزوار أقفية العدا) * بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أقفية جمع قفا وأقفية مضافة الى العدا المقرونة بال والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملأسر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة تزبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

الود أنت المستحقة صفوه) * مني وان لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه أل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة لما سيأتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثنى كقوله

ان يغنيا عني المستوطنا عدن) * فانني لست يوما عنهما بغني

(قوله كما في المغني) أي في الترجمة التي نصها الامور التي تكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد بقوله لفظا لان الضمير مقدرا ونابت أل عنه كما في الترجمة التي نصها الاشياء التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير (قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه) قال اللقاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا

* (فصل) * (قوله بجواز دخول أل الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان أل تحذف من المضاف في غير هذه الصورة وان لزم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل أل الموصولة (قوله والضمير في بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه أي قتلنا بقتلانا قتلى منهم لكنهم ليسوا أكفاء عندنا فلا وفاء في دمائهم والناس الآخذون بالثأر الحائمون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مثلهم ضمير وهن للدماء لا بقيد الاضافة لمن ذكر

والمستوطنا صفة مثنا مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها و يغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فاني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فاني لست غنيا عنهما وما من الايام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمعا تبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم * الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله

وكونها في الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والاضافة أما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيفت بحذف الضمير المجرور بالاضافة على الاول أو بالحرف على الثاني لحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف اليه بال عوض عما فات من الضمير او من التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولي المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلان أل اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (ويجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها) سواء أكان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذي والضارب بك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال (بخلاف المضاف الى المنكر نحو (الضارب رجل) لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمازني والرماني في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وحذفه بسبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير كـ) الاسم (الظاهر فهو منصوب في الضاربك) لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه أل أو الى المضاف

(قوله فانها الاصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) في حواشي اللقاني ما نصه نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدا منزلته في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي يتربصن أزواجهم فجوز ٣٠ كون يتربصن خبر المبتدا ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا اهـ فانقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف في المغني في مباحث روابط الجملة وعليه يؤيد اللقاني (قوله فلان النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد الاضافة فالاصل ان الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم انظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والاضافة في المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شك ان الاضافة موجودة والجمع بينهما وبين أل حاصل ولا دخل لحذف النون للاضافة أو الطول في جواز ذلك (قوله الحافظو الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الخطيم الانصاري وعزاه سيبويه لرجل من الانصار وتمته

لا يأتيهم من ورائنا وكف

والعورة ما لم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم فاذا حموه فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى نطف وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون لما عورة عشيرتهم فيحملونها فلا يأتيهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدل للاخفش بقوله تعالى انا منجوك وأهلك ألا ترى ان الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجز نصب أهلك وأجيب بانه منصوب بتقدير وننجي أهلك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافى ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المغنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلتين فى القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هى فى مسئلة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه قال وقد يرد مثل ذلك فى التذكير فلم يات بقد الا فى الثانية وقد يقال استواؤهما فى القلة لا ينافى ان أحدهما أقل والمصنف أشار لامر وابن مالك لآخر فقلة المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذى هو الاصل لا تنافى كثرتها فى ذاتها كما نص عليه الناظم فى شرح الكافية (قوله وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد فى التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول يغنى عنه كما قال الدمامينى فى شرحه مخالفا لما قاله فى حواشى المغنى ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبتنى يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطى التسهيل فى زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى فى الجملة) أى مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه اشارة الى ان المصنف يعنى بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقانى صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا والا فلا يخفى ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه الحقيقى ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن

لما فيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض فى ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها (ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير فى محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون فى محل نصب وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما فى محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادى فى التلخيص فى باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير فى نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه انتهى * (مسئلة) * قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث (تانيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور تذكيره (وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى فى الجملة (فمن) الصور (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهى الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الاغلب العجلى وهو من المعمرين (طول الليالى أسرعت فى نقضى) * نقضن كلى ونقضن بعضى * فانث أسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من الليالى ونقضى ونقضن فى الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقانى ان أريد بالبعض أصبع فاكتسابه التانيث أصلى اذ الاصبع مؤنثة وان أريد بعض الاصبع فاكتسابى انتهى وبيان الثانى ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقانى يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها أى الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتانيثها ليس بمكتسب (قوله الا انه اكتسب التانيث من الليالى) الاظهر

ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقانى اعلم ان الليالى جمع ليلة كوما وموامى فيمكن ان المراد بطول الليالى طولها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى فى ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف فى المعنى لليالى فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه فى المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغفن قلبى * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح فى عدمه حيث قال فمن ذلك والشارح فهم ان فى كلامه حصرا بدليل قوله وبقى الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض فى الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الاصابع أصبع والاصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التانيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقانى ومر عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالى أسرعت وقولهم اجتمعت أهل اليمامة وهو داخل هنا فى كلام الموضح لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثانى اخراج أعجبتنى يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال فى التذكرة فى اكتساب التانيث قد بسط

الناس هذا فقالوا انه منحصر فى أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث فى المعنى وتلفظ بالثانى وأنت تريده نحو قطعت بعض
أصابعه * اذا بعض السنين تعرقتنا * وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وأنت تريده الا انه ليس مؤنثا
وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ
بالثانى وأنت تريده الا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسى وهو ان يكون المضاف كلا
للمؤنث نحو ولهت عليه كل معصفة * هيفاء ليس لجارها قانت كلا الا انها المعصفات فى المعنى اهو به يظهر ما فى عبارة الشارح وانه
لافرق بين البعضين المذكورين فى كلام الموضح وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها
جماعة كما مر عن اللقانى لكن يرد ان التأنيث حينئذ ليس مكتسبا وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثانى كما شرقت صدر القناة واستفيد
منه أن المراد البعض فى المعنى كما أسلفنا (قوله فالى ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه * عمرو قتبلغ حاجتى أو تزحف * وبعده
ملك اذ نزل الوفود ببابه * ٣٢ عرفوا موارد مزبد لا تنزف أنشده سيبويه شاهدا على ابدال ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة

مؤنث والثانى ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقى عليه ما كان كلا كقوله تعالى
يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيأ من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن
الغريب أن المضاف اليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله * فالى ابن أم أناس أرحل ناقتى *
فمنع صرف أناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله فى الحواشى
(ومن) التصوير (الثانى) وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره (قوله

أنارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو أنارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله
ان رحمت الله قريب من المحسنين) وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء
أنهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله فى المغنى ونقل عن الفراء اذا كان
القرب فى النسب كان التأنيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا
كان القرب فى المسافة جاز التذكير والتأنيث وقيل التذكير فى الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران
والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التأنيث مجازيا
لان ذلك وهم لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين
لا المضمرين قاله فى المغنى ردا على الجوهرى (ولا يجوز قامت غلام هند) بتأنيث الفعل (ولا قام امرأة
زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان
القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح قول أبى
الفتح فى توجيه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى

قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح أبياته أم أناس بعض جدات عمرو بن هند وفى الصحاح ورحلت البعير أرحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فمعنى أرحل ناقتى أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن أم أناس والضمير فى تبلغ راجع الى الناقة وكذا فى تزحف قال فى الصحاح الزحف الجيش يزحفون الى العدو والصبى يزحف على الارض قبل أن يمشى والبعير اذا أعيا فجر فرسنه (قوله أنارة العقل مكسوف) قال اللقانى قد يقال لا دليل فيه لان المؤنث المجازى قد يذكر ضميره فى الشعر كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير ناب
فى الآية الخ) أى فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقانى يحتمل الخبرية وانه وصف لشئ محذوف أى
شئ قريب وأما قول الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر
واعلم ان للمصنف رسالة فى هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنها أقوال الائمة أوصلها الى ستة عشر وهى مذكورة فى الاشباه والنظائر للسيوطى
(قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقانى كيف هذا وقد وجهوا جاء زيد نفسه برفع احتمال ان الجائى غلامه أو كتابه مثلا اه
وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا
ويؤيده مسئلة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف فى مسائل الجواز اذ اسنادها لبعض الاصابع من القطع
بجملتها مجاز ولذا عمم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار فان
اسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه
مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أى بل التأنيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتأنيث الفعل) أى

نا بعن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال

ورب ما أكسبت ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

*(مسئلة) ذهب البصريون الى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسد ولا) يضاف (موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم

* ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى لان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشئ لا يتعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فان سمع ما يوهم شيأ من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهما اذا ورد (فمن) ورود (الاول) وهو اضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءنى سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثانى) وهو المضاف اليه (الاسم) أى اللفظ الدال على المسمى (أى جاءنى مسمى هذا الاسم) وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب فى الوضع فقدم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو اسناد فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءنى سعيد كرز قال جاءنى مسمى كرز هذا اذا نسبت الى الاول ما ينسب الى الذوات أما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تأويل الثانى بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضح (ومن) ورود (الثانى) وهو اضافة الموصوف الى صفته (قولهم حبة الحمقاء) بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطؤها الاقدام قاله الرضى (و) قولهم (صلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف) أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر فى الاول اسم عين وفى الثانى اسم زمان وفى الثالث اسم مكان (أى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضى مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو اضافة الصفة الى موصوفها (قولهم جرد قطيفة)

بناء على انه لا فرق فى المضاف اليه المؤنث بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا خلافا للفراء كما بيناه فى الحواشى *(مسئلة)* (قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أى لانه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوى وضعا كالانسان والناطق أو بحسب المراد كما فى الموصوف والصفة (قوله لان الغرض الخ) لك أن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع انه ليس غيره فى المعنى وأيضا فهلا اكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان الصفة تابعة للموصوف فى اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعته فى الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف مؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف اليه والا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضا ومنع اضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم الفائدة (قوله ما يوهم شيأ من ذلك الخ) قال اللقانى الوهم احتمال مرجوح التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب ان الموهم هنا معناه الموقع فى الوهم أى العقل وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أى لتنتفى اضافة الشئ الى نفسه فى المعنى التى يأباها النظر العقلى فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للبصريين بوجوبها فى الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت انما أوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الاضافة لا منافيها نعم يتجه ان يقال لا ايجاب ما يوهم ممتنعا وهو الذى عنى الموضح بقوله

(٥ تصريح نى)

وبرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالاول الخ) قال اللقانى هذا التأويل لا يخرجها عن اضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما أريد به معناه كما فى النظم قسد ير وغاية ما تقول اذا أريد بالثانى الاسم فليس مرادفا فنقول هذه الارادة ليست وضعية بل فى الموضوع له اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة (قوله أى جاءنى مسمى هذا الاسم) قال اللقانى ومثله جئت ذا صباح وذات يوم أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا اذا نسب الى الاول الخ) فيه رد لقول الرضى ولا ينعكس التأويل لان اسناد العوامل الى لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللقانى كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحمق الخ) حاصله ان قولهم الحمقاء استعارة تبعية لانهم شبهوا نبتها فى المجارى بالحمق بجامع ترتب ما يضر عليهما واشتقوا من الحمق الحمقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللقانى الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقانى فى الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اهـ وسيأتى ان الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أى من انه يقدر فى كل مثال غير ما قدر فى الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى

خائنة الاعين قال السفاقسي الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصوفها أي الاعين الخائنة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا ان تكون خائنة مصدرا كالعاقبة أي يعلم خيانة الاعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لامحالة الا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذ ليس موجودا في اللفظ فلابد من تقريره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الامثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك والتقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان الغربي *(تنبيه)* احتج الكوفيون أيضا بان العرب أجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف * فالفى قولها كذبا ومينا * والحاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم *(فصل)* (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما امتنع غيره من المغلوب عليه وتعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالاضافة الى غيره وتعدى بفي كقولك الغالب في الناس الشح ومنه ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم * وبعض الاسماء يضاف أبدا * فانه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحته قسمان ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انهما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو الغالب فلله دره وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله الملازمته التعريف) أي وضعا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به الجنس وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يرادان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالاضافة في قوله واياه وايا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشري يقدر فيه عائد على المبتدا تقديره فيه اه يعني ان جملة فالكاف الخ خبر المبتدا وهو وذلك ولا رابط في اللفظ فلابد من تقديره (قوله وكثير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في عموم منع الاضافة وكرر من مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أي من النوعين أيضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غير وهنا بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أي ان كان تعريفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض بأي فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ومر في باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أسلف التعليل بقوله لملازمته التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغي أن يقول لما مر ولشبهها الخ فان قيل الاول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما مر في بعضها ولشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة جميع المبنيات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت أي الخ) ظاهره ان أيا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان أيا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بدليل

بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتاويله أن يقدر موصوف أيضا و) يقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف (أي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة) فشيء موصوف وجرد أو سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك

(فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما يمتنع اضافته) لملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكغير أي من الموصولات) النصة والمشتركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

الى

بنائها وكان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يفيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا وقال الدنوشرى هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه فى اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثانى ولانه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقانى والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الأسماء عند القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب فى هذا القسم هو الاضافة فى المعنى وان الفرق بينهما ان الملحوظ فى اللفظية هو اللفظ تحقيقا أو تقديرا وفى المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين فى هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم اضافته الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح فى هذا الكتاب وفى شرح الازهرية من ان تنوين كل وبعض للتمكين لا للتعويض وانما يبين هذا النوع لما سيأتى فى بحث قبل وبعد (قوله نحو كل) قال الدنوشرى لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تأكيدا ولا نعتا فان كانت أحدهما وجبت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لان الشارح قيد كلا بما اذا لم تكن نعتا ولا تأكيدا فلا حاجة لتقييده وكان ينبغى له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح (قوله قال الله وكل فى فلك) لابد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع فى قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام فى الامالى فى الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال فى فلك والشمس والقمر فى فلكين سماء الدنيا والرابع والثانى لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث أتى بالواو فى الجمع وهى لا يجمع بها الا من يعقل ٣٠ والجواب عن الاول انهما وان كانا في فلكين فالافلاك كلها فى المحيط فصارت كمال فى صندوق والصندوق فى بيت فيصدق ان المال فى البيت وعن الثانى ان الضمير عائد عليهما مع الليل والنهار وذلك لان الليل والنهار يسبحان أيضا لان الليل ظل الارض وهو يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض وكذلك النهار يدور وأيضا لانه يختلف الليل فى المحيط

الى المفرد وهو نوعان) الاول (ما يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ) فينون وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا * (نحو كل) اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا (وبعض وأى قال الله تعالى وكل فى فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتى الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسى الى انهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول ان نصفا وسدسا وثلثا وربعا ونحوها معارف لانها فى المعنى مضافات وهى نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجىء الحال بعد كل وبعض على ارادته (أياما تدعوا) فأيا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثانى (ما يلزم الاضافة لفظا) وهو المشار اليه بقول النظم

* وبعض الاسماء يضاف أبدا * (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما يضاف للظاهر) مرة (وللضمر) أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب ولديك (وقصارى) الامر وقصاراه بضم القاف أى غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثانى (ما يختص بالظاهر) دون المضمر (كأولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات) بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أى أصحاب قوة (وأولات الاحمال) أى صاحبات الاحمال

وعن الثالث انهما لما وصفهما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسى الخ) قال الدنوشرى رجح مذهب الفارسى مجيئها حالا فى حكى الاخفش مررت بهم كلا أى جاءت حالا (قوله ورد بان العرب) أى رد الالزام وأجاب المصنف عن الالزام أيضا بأن كلا من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح فى نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها الا بما أضيفت اليه أى انها وضعت لتعميم شئ فكان معناها فى غيرها قال الدمامينى وفيه نظر (قوله ودل مجىء الحال الخ) فيه ان الحال قد تأتى من النكرة بلا مسوغ الا أن يقال الاصل تعريف صاحب الحال وأيضا تنكيره قليل واتيان الحال من كل كثير (قوله لفظا) قال اللقانى منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والاصل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفى معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسماء الخ) فيه نظر وانما الاشارة الى هذا النوع بمفهوم قوله * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا * وأما قوله وبعض الاسماء الخ فانما هو اشارة الى موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف أبدا يضاف الى مفرد بدليل قوله بعده * والزموا اضافة الى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقانى قال الرضى وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل فى الحاضر القريب وفيما هو فى حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل فى البعيد ثم قال بعده بقريب وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه (قوله أى غايته) قال اللقانى قصارى الشئ ما يقصر الشئ عليه فلا يتجاوزه الى ما فوقه وذلك غاية الشئ (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلى فى كتاب الاعلام فى قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

أضاف ذا الى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك انه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الاعلى وجه ما وأما ذو فانك تقول فيها ذو المال وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير ذو يجدن وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمومة والخؤولة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحد يحد وحدا ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور افرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو أولى لاطراده في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحده نائب مناب ايحاد وايحاد نائب مناب موحد وموحد حال فمعنى مررت به وحده مررت به ٣٦ في حال كوني موحدا له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذات بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله

و بعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحد) وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور (من اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده) ومن اضافته الى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي

(وكنت اذ كنت الهي وحدكا) * لم يك شيء يا الهي قبلكا

فالهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري

أصبحت لا أحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير ان نفرا

(والذئب أخشاه ان مررت به * وحدي) وأخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل) سعديك (الا بعد لبيك) لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادي أراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

انفراده والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر أن يونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاء في وقت توحده وعلى التي قد ورد بها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر في لانها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع أيضا ان تقديره يقتضي أن النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا

بمحذوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به فكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه فتأمل (قوله على المشهور) اجابة يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر ولمقابله قول يونس انه ظرف كما مر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للافراد لانه قال في التسهيل وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شيء الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المغني ان ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شيء يا الهي معكا * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان شيء قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شيء يا الهي قبلك ثم كان وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيء يا الهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل الكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق للتشبيه أن يقول التكثير وهو أخص من التكرار لصادقه بمرتين (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من أن لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به والى ان الكاف في غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفي دواليك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودواليك أي تداولا لامتثال طاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك باسعادا منك بعد اسعاد وحنانيك بحنانا

منك بعد حنان ودواليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من اضافة المصدر لفاعله كان أليق بالمقام أو فسر حنانيك بتحننا اليك بعد
تحنن كان أوفق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان فى قوله دواليك فى البيت على تفسيره بتداولا لا حجة للاعلم على ان الكاف
حرف لمجرد الخطاب اذ لا يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الابراد فتنتفى اسميتها بانتفاء
لازمها و بما فسرناه من ادالة منك بعد ادالة يندفع ذلك اذ هى فاعل الادالة والتقدير قائلين بالله ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه أعلم
وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا فى النسخ لب من غير همز ولا يتم كلامه الا على ذلك لكن الذى قاله غيره انما هو ألب
بالهمز وفى اطلاق قوله وما بعده مصدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذاذيك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا
أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقانى وقد فصل رحمه الله الكلام ووفى بالمرام وقول
الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعاه اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذاذيك الخ) ٣٧ قال الدنوشرى قال بعضهم
وأما هذاذيك بذالين
معجمتين فالمراد به
الكف قال الاصمعى تقول
للناس اذا أرادوا أن يكفوا
هذاذيك انتهى وقيل المراد
به الاسراع قال الشاعر
ضربا هذاذيك وطعنا
وخضا
والطعن الوخض الذى
لا يصل الى الجوف انتهى
كلامه وهو يرد قول
الشارح الطعن الجائف
فليتأمل انتهى وهذا
عجيب اذ لا مدخل للتأمل
فى هذا لانه أمر نقلى ثم
لا مرجح لكلام هذا
البعض على كلام الشارح
حتى يرد كلام الشارح
بكلامه وقد صرح
الجوهرى بما قاله (قوله
وعامله أى هذاذيك) قد
يقال قضية قول
الشارح بهذا هذا بعد هذا
أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد فى الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعينى (قوله وعامل لبيك من
معناهما) قال اللقانى اذ لا عامل من لفظهما وأما قولهم لبى فانه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية وأما لبيك فعامله لو نطق به انما
هو لب ومصدره لب مقر دلبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذى نطق به انما هو ألب
بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافى كون عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لان أخذه من هذه المادة باعتبار نوع
المعنى لا يقتضى ان فعلها فعله (قوله والحال الواجبة التنكير) كان ينبغى أن يقول غالبا اليلائم قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح فادق
من قول اللقانى أى وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم
اذ يمكن فى وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أى يتفرد انفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقانى
يعنى ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفة بن العبد
* حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أنشده سيبويه (ودواليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداولا
بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أدلنى على فلان
وانصرنى عليه (وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال) العجاج
(* ضربا هذاذيك وطعنا وخضا *) والمعنى أضرب ضربا يهذ هذا بعد هذا على التكرير واطعن طعنا
جائفا والهذ السرعة فى القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو
وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أى هذاذيك (وعامل لبيك من معناهما) على حد قعدت جلوسا
والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقى) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأتحنن وأتداول
(وتجويز سيبويه) مبتدأ ومضاف اليه (فى هذاذيك فى البيت) السابق للعجاج (وفى دواليك من
قوله) وهو سحيم بن الحسحاس
اذا شق برد شق بالبرد مثله * (دواليك حتى كلنا غير لابس
الحالية) مفعول تجويز (بتقدير نفعله متداولين وهذين أى مسرعين ضعيف) خبر تجويز (للتعريف)
بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما فى جاء زيد وحده (ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه
عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيد
المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجويز الاعلم) وهو
يوسف الشنتمرى لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا (فى هذاذيك فى البيت) السابق للعجاج
(الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجويز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف بان الاعلم لا يقول
بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثانى يعرف مما تقدم
(وقوله) أى الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) أى فى هذاذيك (وفى أخواته) وهى لبيك وسعديك

لمجرد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكرت فشاذ لان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فكون المعنى تداولنا مثل مداولتك
وأجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقى وليس المعنى على شئ من ذلك قلت لا يمتنع أن يكون المعنى
اجابته لغيرك أجبت وكذا البواقى ٣٨ (قوله لقولهم حنانيه ولبي زيد الخ) أدق من هذا قول اللقانى قد يقال ان الهاء والظاهر
مثلهما فى اياه واما الشواب فما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم انه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال لعله يرى ان لبيك واخواته أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة الى الكاف فالكاف حرف لمجرد الخطاب كما فى رويدك زيدا اسم فعل معناه أمهل (قوله وفى شرح المواقف ان يدى الخ) ينبغى أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتى وقيل كان عادة العرب الخ فانه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم انه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فان يدى مضافة الى مسور وان كانت زائدة بدليل ظهور جر مسور اذ لا سبب له فى البيت الا اضافة يدى اليه (قوله لانهما اللتان أعطياه) المعطى حقيقة انما هو
الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما فى لدى) أشار (وحيث)
الى انه كان التمثيل بلديك ولدى أقعد كما قاله اللقانى (قوله وهم) قال اللقانى لانه لا يمكنه دعوى الالف فى اخواته للنطق بها مجردة
عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا الب (قوله الى الجمل) أى فى اللفظ فلا ينافى ان الجملة فى تأويل المفرد اذ قوله كانت
منازل الاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذ الاولى ظرف لعهدتهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدا

وحنانيك ودواليك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (فى ذلك مردود) خبر
قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولبي زيد) باضافته
الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف فى لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام
مثله (ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذانك) وتانك ففى ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه
(وبانها) أى الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه
الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد
على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودى اللام لانها الاصل فى التعليل
واستعمل مع العدمى الباء تغايرا بينهما وتفننا فى التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان
وخارجان عن القياس كما سيأتى فلا يصلحان للرد وقول أبى حيان فى الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما
فى اثنى عشر وانما لم يحذف فى ذانك وتانك للالباس بالمفرد (وشذت اضافة لبي الى ضمير الغائب فى) نحو
(قوله) انك لو دعوتنى ودونى * زوراء ذات مترع بيون * (لقلت لبيه لمن يدعونى) *
فدونى زوراء بالزاى ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع
من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أى ممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة
تحت أى واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى
الغيبة مثل حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (و) شذت اضافة لبي الى (الظاهر فى قوله) وهو اعرابى
من بنى أسد دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور)
واليه أشار الناظم بقوله * وشذ ايلاء يدى للبي * وفى شرح المواقف ان يدى فى البيت زائدة انتهى ومسور
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابنى بمعنى أصابنى
صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبانى أى قال لى لبيك فحذف المفعول وهو الياء
والمعنى دعوت مسورا للامر الذى نابنى من نوائب الدنيا فلبانى وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسور
ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فاما النهى عن ذلك فروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا
دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبى يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبى (و) قال سيبويه
هذا البيت (فيه رد على يونس فى زعمه انه) أى لبي (مفرد وأصله لبى) بالف بعد الموحدة على وزن فعلى
بسكون العين (فقلبت ألفه ياء لاجل الضمير كما) قلبت (فى) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال
فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى
وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم فى شرح
النظم (ان خلاف يونس) جار (فى لبيك واخواته وهم) بفتح الهاء أى غلط وانما هو خاص بلبيك
(ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

حذف خبره أى اذ نحن منا القوم ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذاك افنانا * والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغنى (قوله
وحيث) قال الرضي اعراب حيث لغة فقعسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتى للزمان كما فى قوله حيثما تستقم يقدر لك *
الله نجاحا فى غابر الازمان فانظر المغنى (قوله اذ أنتم قليل) سيأتى ان الشارح قال فى حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم
مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الى الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقانى قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ
مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ فتقديم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع فى
باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطى ووجه قبحه ان اذ لما كانت
للمضى وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو واذ زيد يقوم (قوله
أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع الخ) بان يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشرى فى الآية قال المصنف فى الحواشى
قال أبو حيان فى تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر كليل (قوله اذ هما فى الغار) ينبغى أن يتعين ٣٩ فى اذ هما فى الغار تقدير عامل الجار

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ
(فاما اذ فنحو واذكروا اذ أنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذكروا اذ كنتم قليلا) باضافة اذ الى
الجملة الفعلية واذ فى هذين المثالين مفعول به لاذكروا وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أى واذكروا
نعمة الله عليكم اذ أنتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص
على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها فى قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا
ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسرها
(للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أى من المضاف اليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أى يوم
اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء
الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينون يحتمل * افراد اذ
(وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس)
باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية
وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد)
كعند (كقوله) ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * ببيض المواضى (حيث لى العمائم)
فاضاف حيث الى لى وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكسائى) فانه قاس عليه ونطعنهم بضم
العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن فى نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء
المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضى السيوف القواطع ولى
العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها)
كابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهى

والمجرور واسم فاعل أو
فعلا مضارعا لئلا يؤدى
الى وقوع خبر المبتدا فعلا
ماضيا وقد استقبحوه
ويحتمل أن يقال انما
استقبحوه مع التلفظ
بالفعل (قوله وقد يحذف
الخ) قد يقال الحذف
ولو على قلة ينافى وجوب
الاضافة وجوابه منع
المنافاة فان الواجبة أعم
من اللفظية والتقديرية
نعم الاضافة الى المفرد كما
فى حيث تنافيه (قوله
وكسرت الذال) يجوز
فتحها للتخفيف كما يأتى
(قوله على الاصح) مقابله
ماذهب اليه الاخفش
ان الكسرة اعراب
المضاف اليه وان التنوين
للتمكين وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زال ذلك لفظا صارت معربة ورد بلازمتها البناء وبانها كسرت
حيث لا شئ يقتضى الجر نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح وبأن العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة
له الا كونه مضافا لمبنى وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبانه لو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على أنه بنى على الكسر
تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزرقانى قال
الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك
اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد أندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وكذا فى قوله
* أما ترى حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته وحكى هى أحسن الناس حيث نظر ناظر
أى وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما فى قوله للفتى عقل يعيش به * حيث يهدى ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على
المكان انتهى وفى حاشيتنا على الالفية عن المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند الاضافة لمفرد ينبغى مراجعته (قوله ما يختص
بالجمل الفعلية) قال اللقانى أى بالاضافة اليها وفى قوله وهو لما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الى الجملة

الفعلية بعدها وأى مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف فى متى تأتينى أكرمك على ما هو التحقيق عندهم وكذا تقول فى اذا انها منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضى الحرفية) أى لان الاصل فى الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا العلامة الغنيمى ويمكن أن يجاب باختيار الثانى لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذا مما أجاب به الدمامينى عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام فى ناصب اذا مطلقا هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام فى لما فى مادة معينة وهى الآية الشريفة وجوابها مقرون فى الآية بالمانع فمع القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم ان ٤٠ المصنف فى الحواشى لما أورد على القول بان الناصب اذا فى جوابها من فعل أو شبهه انه قد جاء الجواب مقرونا بالفاء أو باذا الفجائية فقيل ان قائله أجاب بان الظرف الجائز التأخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع وبه يعلم انه يمكن فى مسئلة لما أن العامل فى الآية دل لكن قال فى المغنى ان مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا (قوله لا يقولون باضافتها الى ما بعدها) هذا صادق بقولهم باضافتها الى جوابها وليس مرادا وانما المراد مطلقا بدليل التنظير باذا ولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة الشرط (قوله لان اذا عندهؤلاء غير مضافة) ظاهره انهم مصرحون بذلك وعبارته فى الحواشى ولزوم هؤلاء أن يدعوا أن لا اضافة وان يفرقوا بان اذا تربط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لان لما ظرف بمعنى حين أو اذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضى جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى تاليها شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافى أن جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف فى الحواشى فان قلت فما تصنع فى اذا السماء انشقت قلت الماضى صيغة الفعل لا الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر فى المغنى أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجىء للماضى كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لانها مختصة بالماضى (نحو لما جاءنى أكرمته) والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل اما قضينا أو دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها تختص بالجمل الفعلية واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال * ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمرا (نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو اذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية (فمثل وان أحد من المشركين استجارك) فى التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك أحد لا أن السماء مبتدأ والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلى تحته حنظلية) * له ولد منها فذاك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى اضمار كان) وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره

العامل

العامل فى حنظلية و ردبان فيه حذف المقسم ومقسم مجيعاو سهله ان الظرف يدل على المقسم فكأنه لم يحذف والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى أنه اذا ولد للرجل الباهلى من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه وقال الدماميني والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما اضمرت هى وضمير الشأن فى قوله) وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيرى أو ابن الدمينة

وتبثت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (فهلا نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حده ولكن مل وعن حبيبها * والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أى الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محذوف أى هى شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر

* (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذ او اذا فى كونه اسم زمان مبهم لماضى) كما ان اذ كذلك (أو لما يأتى) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه) فما كان بمنزلة اذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أميرا لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذ) فى افادة معنى المضى والناصب له جئت لانه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا مستقبل (ويمتنع) آتيك (زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تضاف الى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) فى مشبه اذ واذا (ووافقه الناظم فى مشبه اذ) واقتصر عليه فى النظم (دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو مشبه اذا فى الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لى شفيعا (يوم لا ذو شفاعة * بمغن) فتيلا عن سواد بن قارب

قلت لا أجد ما أحاكم عليه والحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعه * (فصل) * (قوله لماضى) قال قال اللقانى نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع للمضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أخصر وأظهر (قوله فانه) أى ما كان بمنزلة اذ واذا فيما تقدم (قوله بمنزلتهما) أى اذ واذا قال اللقانى ثنى ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما على حد قوله تعالى فالله أولى بهما انتهى وحاصله ان أو هنا للتنويع لا لاحد الشيئين وقولهم ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى كما نص عليه الابدى ونقله المصنف عنه فى بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللقانى يضافان صلة جرت على غير ما هى له فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها او الاضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على ا ء صاحب الصلة الحقيقى فلا حاجة الى أن يقول يضافان هما اليه فتدبر (قوله ويمتنع زمن الحاج قادم) قال اللقانى لقائل أن يقول كونه بمنزلة اذا يقتضى تاويله باضمار كان الثانية واسمها لا امتناعه وجوابه ان التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقه الناظم) أى فى غير النظم بدليل قوله محتجا الخ وأما فى النظم فكلامه محتمل قال المصنف فى الحواشى فان قلت فهلا قال وما كاذ معنى كاذ قلت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترك ذكرها اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الذى رآه ابنه والثانى أن يكون الحكم عنده ثابتا فى موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد على س بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابى يوم لا ذو شفاعة

(٦ تصريح فى) بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذى يظهر لى ان غير اذا لا يلتحق بها لانها لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لا لامر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على أن الذى نصره الناظم فى اذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله اذا هو لم يخفنى فى ابن عمى * وان لم ألفه الرجل الظلوم اه وعلى الاحتمال الثانى جرى الشارح فقال واقتصر عليه فى النظم وانظر قول المصنف لانها لم تختص الخ الظاهر فى أن غيرها من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فانه صريح فى أن الظرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقانى يرد احتجاجه بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذ اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله فى مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح فى شرح الكافية بان اليوم مبهم وعلله بانه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللقانى يعنى فهو من مشبه اذ لا مشبه اذا (قوله وكن لى شفيعا الخ) قال اللقانى

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك أضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع و بيومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة

(فصل و يجوز فى الزمان المحمول على اذ واذا) اذا أضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) فى الاسماء (والبناء) على الفتح (حملا عليهما) أى على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف فى الافتكار المتأصل الى جملة واقتصر فى النظم على مشبه اذ فقال * وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا * (فان كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله * واختر بنا متلو فعل بنيا * واختلف فى علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قت من قولك حين قت قت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه و بعد دخولها حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان فالبناء الاصلى (كقوله) وهو النابغة الذبيانى

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) * وقلت ألما أصح والشيب وازع

روى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله)

لاجتذبن منهن قلبى تحلما * (على حين يستصبين كل حليم)

يروى بخفض حين على الأعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا أعددته صبيا أى جعلته فى عداد الصبيان (وان كان) ماوليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فالاعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاخفش (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) فى دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما فى قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا الاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم و الازم كون الشئ ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ما تذكر من سليمى * (على حين التوصل غير دان)

روى بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم أبو على الفارسى من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله فى النظم

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا أى لن يغلط

(فصل مما يلزم الاضافة) لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافا للكوفيين) فانهم أجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك

ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثانى ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجدانى فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول *(فصل)* (قوله حملا عليهما) ٤٢ قال اللقانى يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب البناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور أول الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيله منزلة الاصلى كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة أول الكتاب انما هى للبناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله أو جملة اسمية) قال اللقانى يعنى ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا اذ الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغى ان المضارع المعرب يترجح معه البناء نظرا لاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل فى اسم الزمان وهو الاعراب فتأمل (قوله وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف فى التذكرة يمكن أن يكون من لغة سليم فى أعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع فى قراءة من نصب ولا أجعله فتحا والتماشى هذا على أنه لا يجب أن يشرب معنى الظن و يدل له قالت وكنت رجلا فطينا هذا العمر الله اسرائتنا مقطوعة
(قوله مثلها فى صمت يوم الخميس) أى فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أى بل للمذكور قبل من كلامه مع عيسى و كلام عيسى معه أى هذا المذكور كائن فى هذا اليوم (قوله و الازم كون الشئ الخ) أى بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بانه على اضمار كان الشانية واسمها *(فصل)* *قوله أحدها التعريف) قال اللقانى وجهه أنهما فى المعنى توكيد لما أضيفا اليه وسيأتى ان المنكور لا يؤكد عند البصريين وان أفاد توكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم

(قوله الدلالة على اثنين) قال اللقاني وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تأكيد للمضاف اليه والتأكيد مطابق للمؤكد وأما الزيدان أنفسهما فخارج لعلة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر الا الثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والهاء والميم والالف ولفظ نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة كوضع انا للمتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حدة انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على ما حققه العضد وتبعه السيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فليست من ٤٣ المشترك في شيء (قوله لان ذا مثناة في المعنى) قال اللقاني كونها مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ماذكر) قال اللقاني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أي وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ماذكر أوفق بافراد اسم الاشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لان ماذكر أوفق ان التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله يأتيكم به حيث قال أي يأتيكم بذلك اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها او جمعها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالتها واخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى في الآية والبيت والجمع في قوله * وسؤال هذا الناس كيف لبيد * وعلى كل شيء في بابه حينئذ بطريقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقاني آنفا فتدبر لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتأويل بالموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هنالك متناقض كما بينا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث تقسيم الفعل فراجعه فانه نفيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمرو ولا اشتراك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين جد الجري بينهما)

مقطوعة يدها أي تاركة للغزل قاله في المغني وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثاني نحو كلا البستانين و(كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلانا غني عن أخيه حياته) * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

(فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح اضافة كلا اليها (وانما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

لان ذا) وان كانت حقيقة في الواحد الا انها (مثناة في المعنى) لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين تعود الى ماذكر (أي وكلا ماذكر) من الخير والشر (وبين ماذكر) من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعري يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها المحجة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا

(فاما قوله

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا) * في النائبات والمام الملمات

باضافة كلا الى متفرق وهما أخي وخليلي (فمن نوادر الضرورات) والخليل من الخلة وهي كما قال أبو بكر ابن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد والساعد يعني وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني وأجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

أى كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العينى فى بحث المثنى الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعى وكان يجب ان يقول كلتاهما وان يقول أدعتا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقانى أى تضاف من حيث هى أى فى الجملة لا فى كل حالة من أحوالها لما سيجىء من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله الا ان كان بينهما جمع) قال اللقانى هذا الاستثناء فى التحقيق منقطع لا حاجة اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف اذ التقدير أى أجزاء كان أحسن من قوله اذ المعنى (قوله أو عطف مثلها) أى المضاف المعرفة محله حيث كان المجرور باى أولا ضمير المتكلم نحو أيى وأى زيد عالم فلا يقال أيك وأى زيد افضل ولا أى زيد وأى عمرو أفضل وعبارة التسهيل تقتضى العموم كذا نقله الشهاب القاسمى عن ٤٤ السيوطى ورأيت بخط المصنف فى الحواشى وظهر لى انه لا اشكال فى جواز أى زيد وعمرو لانها مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك فى كلا لما ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصل انتهى قلت وهذا يقتضى تعليلهم انها فى هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور الا فى متعدد اذ المضاف اليه حينئذ متعدد ولا دخل لتعدد أى ورأيت بخطه أيضا وفى شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشرى قولهم أيى وأيك بقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنك وهذا فراق بينى وبينك وانما كررت أى ايمكن العطف على الضمير المخفوض انتهى فعلى هذا لا يجوز أى زيد وأى عمرو ولا يكون أيى وأيك ضرورة انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا ان غاية مادل عليه كلام الزمخشرى ان ايا اذا أضيفت الى والحال ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقانى ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو ولانها تختص بعطف الذى لا يستغنى بمتبوعه كما يأتى (قوله ان الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية (قوله وكانت معه بمنزلة بعض) أى من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة الخ) فيه نظر فى المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق فى الاصول الا ان يريد المعرف بغير أل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة فعلم انها لا تدخل فى باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) فى هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقانى وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أى لتوغلها فى الابهام فلا بد من اضافتها لمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقانى بقوله لان الوصف والحال مشتقان تحقيقا أو تأويلا والمشتق كلى والمضاف الى معرفة جزئى اذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به الى شئ بعينه اهـ

فالحق أن يعاد ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد رأى مراعاة اللفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى رجال و) تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأى الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف) أى (اليها) أى الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن اذ المعنى أى أجزاء زيد أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * (أيى وأيك فارس الاحزاب

اذ المعنى أينا) فارس الاحزاب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

ولا تضف لمفرد معرف * أيا وان كررتها فأضف * أو تنو الاجزا

والسر فى ذلك كله ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وان كان الثانى أضيفت الى معرف وامتنع ان تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى أو مجموعا واما مكررا مع أى بالواو لان المفردين مع الواو فى حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الا لمعرفة نحو أيهم أشد) لان معناها معنى الذى وهو معرفة فلا يجوز أن تضاف الى نكرة فلا تقول اضرب أى رجل هو أفضل (خلافا لابن عصفور) فى اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواقعة حالا الا لنكرة) فالاولى (كمررت بفارس أى فارس) بخفض أى نعتا للفارس (و) الثانية كـ(مررت بزيد أى فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة

وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف فى الحواشى لا أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أى الرجل وبالغلام أى الغلام كما جاز أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهى بمعنى عند) فى مفردات الراغب ان لدن أخص من عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية الفعل وقد توضع موضع عند يقال ما أصبت عنده ولا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه اه وسيأتى عن الحرالى ما يقتضى تباينهما قال اللقانى فى الرضى ولدن بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهى بمعنى عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل فى الحاضرة وفيما هو فى حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لازمة الابتداء الغاية فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذى هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب فى علة بنائها التى هى الوضع على حرفين فى بعض لغاتها فقول الموضح بمعنى عند مخل بهذه النكتة (قوله كما ان عند كذلك) أى لانها تجىء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدا الغايات) قال اللقانى أى لا تطلق الا على أمكنة هى

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أى فارس كامل فى الفروسية واليه أشار الناظم بقوله

* واخصص بالمعرفه * موصولة أيا وبالعكس الصفه * (وأما) أى (الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما) أى الى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما

لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة (نحو أيكم يأتينى بعرشها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيما الاجلين قضيت فلا عدوان على) ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأى حديث) ومثال الشرطية المضافة الى نكرة (قولك أى رجل جاءك فاكرمه) والحاصل ان أقسام أى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قات ثم أى والثالثة نحو أيا ما تدعوا (ومنها لدن) وهى (بمعنى عند) فتكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن فجر * (الا أنها) أى لدن (تختص) عن عند (بستة أمور أحدها انها ملازمة لمبدا الغايات) الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات (فمن ثم) أى من أجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا فى اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أى يتداولان على شئ واحد (فى نحو جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (فى التنزيل) قال الله تعالى فى حق الخضر (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جىء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الامر (الثانى ان الغالب) فى لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى انها لم تأت فى التنزيل منصوبة

مبدا فعل مغيا أى هى ابتداء غاية وكذا الزمانية (قوله الزمانية أو المكانية) الاولى نحو لدن صباح والثانى نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف لجملة والا تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث كما نقله اللقانى عن الرضى (قوله وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا الخ) قال البقاعى فى نظم الدرر فى تناسب الآى والسور قال الاستاذ أبو الحسن الحرالى ان عند فى لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفى المعلوم قطعا بانه خاص بخاصة اه وهذا يقتضى ان لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقد ذكرها احترابا لما يأتى من قوله حتى اذا لقيا غلاما فقتله وقتله الغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقانى فيه نظر فان من اذا لم تكن موجودة تكون مقدرة كما فى الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل أو يقول لانه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه اذ المبتدا لابد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان فى كلامه حذف مضاف أى لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تأتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان الغالب استعمالها الخ) يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب فى عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما انها تستعمل منصوبة ومجرورة فان نفى غلبة استعمال الجر صادق بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الامرين للآخر فان قيل اذا كانت لدن ملازمة لمبدا الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها ذلك لما لم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أتى بمن لتكون

كالدالة على ذلك ولذلك لزمت فى الغالب وقوله مجرور وقال اللقانى أى مجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله فى لزوم استعمال واحد) قال الزرقانى أى والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرف كافيان فى البناء وفيه نظر فان بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب ان لو زاد على ذلك ما قاله الرضى وهو ملازمتها لمعنى الابتداء أى ابتداء الغاية ونصه فالوجه فى بناء لدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف دونها اهـ وهذا المعنى منتف فى لدى ولذلك كان معربا كما صرح به فى المغنى خلاف ما عند ابن الحاجب من انه مثل لدن ولذلك قال الرضى وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اهـ وقال اللقانى قال ابن الحاجب الوجه فى بناء لدن أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقى عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اهـ وتقدم ان الرضى أشار لرد ذلك (قوله وفى أمالى ابن الشجرى الخ) قال الزرقانى أشار به الى مخالفة ما عند الموضع ووجه كلام أبى على ان لدن باسكان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضى وكان لدن خففت بحذف الضم كما فى عضد فالتقى ساكنان فحركت النون كسرا اهـ والجواب ان المصنف رأى ان اشمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان مشما صار كأنه موجود فظهر ان الكسر حينئذ اعراب والذى رآه أبو على ان الاشمام غير معول عليه

وجر عند بمن دون جر لدن فى الكثرة (و) الامر (الثالث انها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الا فى لغة قيس) فانها معربة عندهم تشبيها بعند (وبلغتهم قرئ) لينذر بأسا شديدا (من لدنه) باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى الوصل وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وفى أمالى ابن الشجرى قال أبو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع وليست كسرة اعراب اهـ فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما (و) الامر (الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله) وهو القطامى

صريع غوان راقهن ورقنه * (لدن شب حتى شاب سود الذوائب)

فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت أى استغنت بحسنها عن الحلى وراقهن ورقنه أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة فى المفرد وكان حقها أن تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل أن يكون على اضمار أن بدليل انها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجرى ويؤيده تقدير سيبويه فى لدن لدشولا ان كانت شولا ورد بان فيه حذف الموصول الحرفى وابقاء صلته (و) الامر (الخامس جواز افرادها) عن الاضافة (قبل غدوة) كقوله

وما زال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

وتبعه الرضى حيث قال واعراب لدن المشهورة لغة قيسية اهـ فعنده ان المعرب لدن المشهورة وهى مضمومة الدال واعرابها بان يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأما لدن المقر فهو من جملة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها الى الجمل) هى حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضى (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أى هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت (قوله حتى شاب) قال الزرقانى غاية أى فانتفت الامور الثلاث حينئذ وذلك لانهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرض بنصب عنهن قهرا اليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهن كما فى شرح الشواهد للعينى وذلك لانهن اذا شابت ذوائبهن السود ينتقل الى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الذوائب) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) فى البيت تشبيه الغوانى بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذى يصرع غيره (قوله جواز افرادها) قال الدنوشرى يشكل ذلك على عدها فى الملازم للاضافة اهـ ويجاب بان ذلك العد باعتبار الغالب (قوله فتنصبها لدن) لا يخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر فى نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر الى المخاطب اندفع الاشكال الآتى من عطف قوله أو على اضمار كان واسمها فينبغى ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما يأتى لدفع ذلك مع أن فى ذلك تشتتا للضمير وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت فى الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضمائر وان كان الحق انه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا لبس خلافا للزمخشرى فى تفسير سورة طه وان أقر كلامه المصنف فى شرح بانت سعاد عند قوله

* ولن يبلغها الا عذافرة * وقد حققنا ذلك فى حاشية الفاكهى فى بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للدن لانها العاملة وقولهم ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو النصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك اشارة الى أنه لولا التمام انجر بالاضافة

(قوله اما على التمييز) قال اللقاني قال الرضي أما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضا اه وبه تظهر لك ان قول الموضح اما على التمييز ليس على ما ينبغي فان قضيته انه تمييز حقيقة وليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب أن يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لان لدن في آخرها الخ) بهذا تعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون أخواتها اذ النون مفقودة في أخواتها واما ما يقال لم اختص غدوة بالنصب بلدن فلم يجز لدن سحرة فجوابه ان غدوة أكثر تصرفا من سحرة ونحوه وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم ففسره بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص (قوله في لغاتها العشر) لان في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال في الاولى وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح ٤٤٧ النون والسابعة والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والتاسعة بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لت بابدال الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الزرقاني أي في نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون في المفعول يكون في الفاعل (قوله فظاهره انها مرفوعة بلدن) قال الزرقاني أي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر القياس) ولهذا لو عطف عليه المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره في الكافية والشافية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله وان كانت معرفة) قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين أي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بامرين أحدهما انها أشبه التمييز لكونه مبينا الذات ما يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثاني انه لو لم ينون لالتبست حالة النصب بحالة الجر اذ حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا أو مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض في بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة أنظر الرضي اه وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم أنها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت المخصوص كسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبينا الذات يليه مخالف لما مر عن اللقاني في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أي في غالب استعمالها المكان أولى لان كلام المصنف يقتضي انها ما تلازم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها او هو مشكل لما سيأتي من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه يفيد أن كونها ما ذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه اشارة الى أن اقتصار المصنف على انها للمكان قصور وقد نقل اللقاني عن الرضي انها ظرف زمان أيضا

بنصب غدوة (فنصبها) لدن أما (على التمييز) لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لد شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يضعف عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي بعد لدن (على اضمار كان تامة) أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهره انها مرفوعة بلدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أي لدن (لا تقع الا فضلة) بخلاف عند فانها قد تكون عمدة (يقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا أن يقال لما سد مسده أعطي ما له من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهي) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع) ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك (و) لزمان الاجتماع نحو

(قوله لانه ثلاثى) أى فهو نظير أب وأخ واخواتهما ويد ودم وقال الحفيد انما أعربت مع أنها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها ملازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصورى لا يعارض كما قاله الشهاب فى قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه الصورى ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه فى حواشى الالفية فى بحث أسباب البناء ونقل اللقانى عن الرضى انه علل اعرابها بدخول التنوين فى نحو كنا معا وانجراره بمن وان كان شاذا فى نحو جئت من معه قال ثم قال والالف فى معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له فى الاصل وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام أستنكار الاعراب الموضوع

جئتك مع العصر ومرادفه عند فتجر عن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه بالجر (وهى) اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند تجردها عن الاضافة نحو جا آمعا (معرب) لانه ثلاثى الاصل (الا فى لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حى (فتبنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبى كقوله) وهو الراعى كما قال الشاطبى أو جرير كما قال العينى

(فريشى منكم وهواى معكم * وان كانت زيارتكم لماما)

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (واذا لقى) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحابا للاصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم

ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل

(وقد تفرد) مع عن الاضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو جا آمعا) قال

فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اشتياق لم نبت ليلة معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء

وأفنى رجالى فبادوا معا * فاصبح قلبى بهم مستفز

بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا أزعجه والثانى كقول متمم بن نويرة * اذا حنت الاولى سجعن لها معا * أى اذا صوتت الحمامة الاولى بهدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف فى حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية فى حال الافراد كما كانت فى حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لانها لما أفردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الاضافة تاما فى الافراد ولكن حذفت ألفها فى الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا فى موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان

على حرفين فمع عندهما عكس أخوك تردلامها فى غير الاضافة وتحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها (قوله فتبنى على السكون) قال الزرقانى قال الرضى قال بعضهم هى على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء فى الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتأتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقانى ان واصلة بما قبلها وهى معطوفة على مقدر أى ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبنى على ان لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه فى حواشى المختصر (قوله فافاد الخ) قال الزرقانى قد يقال فيه نظر لان قوله الا فى لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون شامل لما باقيا اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شئ فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة (قوله وقد تفرد الخ) قال اللقانى قال الرضى تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا خفاء انه يخالف ما عليه الموضح والذى يقوى فى النفس ان مع اسم للصاحب مطلقا أى سواء أضيف أو أفرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا اما مع الافراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية فى حال الافراد) قال الزرقانى هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضى وأقول ليس فى كلام الشارح ما يدل على انها

عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قدم عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معا الخ) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم وزده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا أفردت كما مر فى كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقانى فلعل كلام أبى حيان مبنى على ذلك (قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك) فى كون المغايرة فى هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر فى بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتى عن اللقانى بالحركة غير السكون أو نحوه كالانسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد بها وقوله والا انتقض الخ لا يكفى فى ذلك بل هو كالمصادرة لان ٤٩ المتبادر من الحقيقة ما نفاه وورد هذا التركيب على المصنف فالاحسن ما قاله اللقانى وعبارته حقيقة الشئ وماهيته ما به الشئ هو هو ولا يخفى أن التغاير بين شيئين متحقق بينهما فى الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفى الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بان من شروط الحذف كما فى مغنى اللبيب ان لا يكون عوضا عن شئ قالوا ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثل كان بقية أخواتها بل ليست أحق بذلك لعدم دلالتها فى الاستعمال

(٧ تصريح لى) على الحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه فى الباب الثالث من المغنى ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فان الصحيح انها تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض دليلا لمنع حذف خبرها وقد يجاب بان ماذكره فى المغنى فى ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوى وقد صرحوا فى باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما فى بعض أوجه ان خيرا فخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثانى لان التقدير ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقانى هو مفرع على كلا الوجهين (قوله فى الابهام) قال اللقانى أى الشيوع لان غيرا شائع فى كل غير وقبلا شائع فى كل قبل وان تخالفا فى الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أى فى المعنى دون اللفظ كما قاله اللقانى وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة فى محلها) لا يخفى ما فى هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضى ان غير معربة وقوله فى محلها يقتضى انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللقانى بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا بجره

باقيا على النقص لقيد الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهى الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا ويضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) فى ضمته (فقال المبرد) والجرمى وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لانها) أى غيرا (كقبل) وبعد (فى الابهام) والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه (فهى اسم) لليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى فى محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة فى محلها الا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى فى موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله

واضمم بناء غيران عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما

(وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير عنده (لانه اسم ككل وبعض) فى جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهى اسم) لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان فى الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هى اسم أو خبر وعلى الاعراب هى اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهى خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحركة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبنى فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقى البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة اعراب باتفاق لان

التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكأن المضاف اليه مذكور وقيد حذف
ما اضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن
وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد بان أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل
وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في
ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا
يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك أو بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما
عند البصريين قاله الدماميني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى
الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة) * فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا
(وقرئ) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده)
وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة ان يحذف) المضاف اليه (ولا ينوى شئ) لا لفظه ولا
معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين)
الذي كان حذف للاضافة (لزوال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الامر
(من قبل ومن بعد بالجر والتنوين قوله) وهو عبد الله بن يعرب

(فساغ لي الشراب وكنت قبلا) * أكاد أغص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو
الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله)

ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فاشربوا بعدا على لذة خمرا)

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة
قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله

* فما شربوا بعد على لذة خمرا * ويختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله
* فساغ لي الشراب وكنت قبلا اه (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك
نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما
تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما (معرفتان في الوجهين

لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مر أول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي
مراجعته (قوله ولهذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فما عطفت مولى عليه العواطف) قال العيني
مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ
شرابه أي حلو اه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني
سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراؤه وسهولة اساغته (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء
وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده ٥٠ علم موضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبني
على ضم مقدر بحذف
المضاف اليه ونية معناه
منع منه تنوين لفظه فهو
معرب ونون ضرورة اه
وأقول اذا كانت المسئلة
المشهورة مفروضة فيما
حذف منه المضاف اليه
ونوى كان الظرف مبنيا
على الضم الظاهر في محل
نصب على الظرفية ولا
وجه لتقدير الضم قال
الرضي يجوز تنوين هذه
الظروف المقطوعة عن
الاضافة في حال بنائها
لضرورة الشعر مرفوعة
ومنصوبة نحو جئتك
قبل وقبلا كما قيل في
المنادى المضموم يا مطر
ويا مطرا اه فقوله في
حال بنائها صريح فيما
قلناه وقوله مرفوعة على
التسامح ومراده مضمومة
لكن عبر بالرفع لمناسبة
قوله ومنصوبة ويؤخذ
بيان مراده من التشبيه
بالمنادى اذ يعلم منه انه
مبني على الضم الظاهر
لوجود المقتضي للبناء ولا أدري ما سند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد (قبله)
يعارض ذلك بجعلهما مما لازم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل في وضعهما
وتنكيرهما خلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هلا جعلا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل
وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منهما وما بني قال الرضي وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال
اللقاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبني على ان المعنى تغير قال الرضي فانه

قبله) بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما الى المضاف اليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب (نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله أعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا اه واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه واذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدمامينى (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد) من انها اذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذفت المضاف اليها فان نوى لفظه أعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (تريد خلفهم أو أمامهم) ولكنك حذفت المضاف اليهما ونويت معناه وبنيتهما على الضم (قال) رجل من بنى تميم

لعن الاله تعلة بن مسافر * لعنا (يشن عليه من قدام)

بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * (على أينا تعدو المنية أول)

بعضهم انما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا أى قديما وأبدأ به أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أى متقدما ومتأخرا لان من زائدة اه يعنى ان القائل بالتنكير لعدم تضمن الاضافة يرى انهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذى يرله هو رأى الرضى ان سبب اعرابهما وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لا تقتضائه انه تنوين التمكين فتأمله (قوله لافتقارهما الى المضاف اليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقارى المتقدم فى باب المعرب والمبنى وهو أن يكون افتقارا متأصلا الى جملة لانا نقول ذاك ضابط البناء الواجب اللازم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله فرارا من التقاء الساكنين) قال المصنف فى الحواشى بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بخشية التقاء الساكنين اه وأقول فيه نظر لان البناء على الحركة أسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد باذكر اطراده فى كل مبنى على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال اللقانى قال الرضى انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها رجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء أما حيث واذ واذا فانها وان كانت ا ه مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها للنسبة ظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله اه ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم ان لها عرقا فى الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعنى المضاف اليه اه وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى قوله عرقا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل فى الاعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال اللقانى قال الرضى اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اه فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضى لا يقضى على المصنف وليس المصنف عن يرد عليه بكلام الرضى فانه كان نحوى عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكى صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقانى اعلم ان أول نصح فيه أن يعتبر واقعا على زمان مقدر بمعنى فى فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكرا منونا كجئت أول الناس أو أولا أى فى أول أزمنة مجىء الناس أو بضم كجئتك أول وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولا أى متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أى شخصا متقدما فاول بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم الى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه

مجازفي المرتبتين كما لايخفى (قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظ أول مشتقا من شئ يستعمل على القول الصحيح يعني انه أفعل من وول لاما استعمل منه اسم كأحنك خفي فيه معنى الوصفية اذهي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم أي ذوعلم أكثر من علم غيره وأحنك أي ذو حنك أشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية أول بسبب تاويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أي جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفيته الامع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أوذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذهي دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال ماتركت له أولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من أول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف زمان نحو قوله * على أينا تعدو المنية أول * أي أول أوقات عدوها ويقال مالقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كأنه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل أول بقبل اشكال لان أول الشئ أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه امامن الليالي أو الايام أو الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس فان لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيته انه قد يعرب منصوبا وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان نوى لفظ المضاف اليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس نحو ما لما سيأتي ان مالا ينصرف اذا أضيف باق على منعه اذا بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافي بين النية والمنع (قوله ان أول استعمالان) قال الدنوشري قال بعضهم له ثلاث استعمالات الاول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقترن بمن . الاستعمال نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالالف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول وله حكم تختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا أضيف جاز حذف المضاف اليه ويبنى على الضم حملا على قبل وبعد الثاني ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كأفكل للرعدة قال أبو حيان وفي محفوظي ان مؤنثه أولة (قوله لايحمل الفارس الا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أي الفرس التي تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقاني من افتقارها الى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو أردب من قمح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الأسماء) قال اللقاني من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما في قول الدنوشري الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا للاول اه لان حاصل ما أشار اليه انها في القسم الاول تباشر العوامل ويرد بانها وان باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هي المباشرة في الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الدنوشري قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حسبك الله وفي كلام الشارح اشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة الخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم أي كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا وتشبيه يقدر أحدهما اسابقا أولا يعرف عدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو علي) الفارسي (* ابدأ بذا من أول * بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية أبي علي ان أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسما كقبل والثاني أن يكون صفة كالاسبق وقال آخر

اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك الا من وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه . لايحمل الفارس الا الملبون * المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا ولو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) في العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتا للنكرة) لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه (كمررت برجل حسبك من رجل أي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبد الله أي كافيا لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء (نحو وحسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا نويد الاعراب الاول ويجر بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجرور مختص وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على اسماء الافعال) قال اللقاني لانها نائبة عن الفعل فلا يدخل عليها مالا يدخل على الفعل وأما الابتداء فمعنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها نائبة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى رفعا أو نصبا الا مطلقا فى قوله على ان القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح تقدم فى باب المعرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لا غير) قال اللقانى هذا المعنى مرادمنها مع المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فرأيناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله فى المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها اشرابها الخ) قال اللقانى فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ماذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لزمت البناء فتأمل ودعوى الاشراب لا دليل عليه لعدم الافتقار اليه بل كلام الجوهرى دليل عدمها فتأمله (قوله الدال على النفى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على النفى لفظها لا معناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله اذا نكرت) قال اللقانى أى نونت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللقانى قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فانه قريب وان كان فى المعنى نكرة فى الحال اه (قوله مع كثرة تداول الايدى له الخ) حمل اللقانى العبارة على غير هذا فقال يعنى انه

الاستعمال الثانى (يرد على من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفى (فان العوامل اللفظية) نحو ان والباء فى المثالين الاخيرين (لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال (الثالث) من أصل التقسيم (أن تكون) حسب (بمنزلة لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هى حسب المتقدمة) فى الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى) الدال على النفى (و) تجدد لها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم) بعد أن كانت معربة بحسب العوامل (تقول) فى الوصفية (رأيت رجلا حسب و) فى الحالية (رأيت زيدا حسب) فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهرى كانك قلت حسبى أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذفت المضاف اليه منهما وأضمرته فى نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء فى الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) فى قوله فى النظم

قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل

وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انها) أى حسب (تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الا ان نقل عنهم نصبها اذا كانت نكرة اه) كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) فى كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضاآن (كلاهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثانى فلانها نكرة دائما أضيفت أم لم تضف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) فى كلامهم (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة (وأيضا فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أبى حيان (فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) فى غالب الكتب (حتى انه مذكور فى كتاب الصحاح) للجوهرى مع كثرة تداول الايدى له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك فى الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأيضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * (التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظا

بلغ في الشهرة الى ان ذكره أئمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الاعراب (قوله وأما عل) قال اللقاني لم يقل ومنها عل كما قال في غيرها لما سيذكر من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها في عداد الاسماء الملازمة للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها (قوله وفي بنائها على الضم) قال اللقاني قال الرضي اذا بنيت على على الضم وجب حذف الام أي الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادي المعرفة المفرد يرشد اليه اه وكأن الدنوشري لم يره فقال فائدة على المذكورة محذوفة كيد ودم ولامها واو وحذفت اعتباطا وأجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللقاني لا وجه لاشتراطه اذ البناء يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع (قوله مكر مفر الخ) قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في الكر مجرور لانه صفة لمتجرد قيد الاوابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر أيضا لا يسبق في الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعني اذا استقبلته أحسن واذا استدبرته أحسن وقال الدماميني مقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد وأطال الدنوشري هنا ٥٤ بما لا طائل تحته (قوله والثاني انها لا تستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن الاضافة وان حركتها عارضة ومنعوا الحاق هاء السكت بها وجعلوا قوله وأضحى من عله ضرورة (قوله منهم ابن أبي الربيع) أي فانه كما قال المصنف في الحواشي قال في كتاب الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح عل بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة عن الاضافة وبنيت على حركة تشبيها بالا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا نكرت لحقها التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا تنافي فيها ما قيل في قبل لان قبلا استعملت مقطوعة اضافتها عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعربت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحركة عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها أن تزول عن الحركة وعل لا تستعمل الا مبنية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لي انه لو لم يكن هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف ألا ترى انها في حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل أولى اه ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال اللقاني لقائل ان يقول كون ذلك مقتضاه مبني على ان نصبا مفعول مطلق لاعربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والاصل وأعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا أو محلا اذا نكر فالمقصود على النكرة هو الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد * قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللقاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد الى ان قال ومن علي ومن علو ثم قال ونقول جئته من عل معربا أيضا كفم ومن عال كقاض ومن معال ككرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح

وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو غيرها ولم يسمع ذلك لاطلاق التنكير كما توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله

* وما من بعده قد ذكرا * على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما عل فانها توافق فوق في) افادة (معناها) وهو العلو (وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أريد بها علو معين كقولك أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل أي من فوق الدار و(كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية * (وأتيت نحو بني كليب من عل) أي من فوقهم والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (في اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أريد بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبر معا * (كجلمود صخر حطه السيل من عل)

بكسر اللام (أي من شيء عال وتخالفها) أي وتخالف عل فوق (في أمرين) أحدهما (انها) أي على (لا تستعمل الا مجرورة بمن) دائما (و) الثاني (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال) يقال أتيته من عل الدار بكسر اللام أي من عال وهو سهو وقاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم

وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيأ من) هذين (الامرين) وهما جواز

القامه مثلث اللام واذا قصدت بناءها ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فثقل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله أو مع الاضافة الى ياء الضمير وأما البناء على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر الا مع جار قبله قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه تطلب وجه الفتح في علو

(فصل) (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد بخلافه الا في الفتح لانه لا يمتنع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المغني شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف مضافان فا كثر ويقام الثالث فما فوقه على انه لا حاجة لذلك لان الارجح ان الحذف تدريجي (قوله في اعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين .. فمنهم من جعله مجازا في الاعراب

اضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعل (لاني لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في اعرابه المضاف اليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي * ان بي يا عتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو وجاء ربك أي أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن المبتدا نحو * شر المنايا ميت بين أهله * أي منية ميت أو مفعول به نحو وأشربوا في قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمدا ومفعول فيه نحو قولهم آتينا طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو جئت زيدا فضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو * ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطردا

المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد تطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الاصوليين على ان القرية مجاز في أهلها والاسناد اليها حقيقي فلا تجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاسناد في الآيتين مجازيا فلا تجوز اه وقوله فلا تجوز أي لا في الاعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا على السماع قولهم في التوكيد ان جاء زيد يحتمل ان أصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي أمر ربك) الصواب أن يقول أي رسول ربك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة المجيء الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والامر من المعاني لا يتصف بالمجيء ومن هنا تعلم ان في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبداد القائم مقام المضاف في الاعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو أمر لا يستبد في المعنى فلا يظهر نفي الاستبداد عن المضاف اليه المقتضي لكونه خالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جني) وفيه نظر قال الدنوشري وجهه ان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة ولكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وان الكليم عليه السلام برد العجل وذره في الماء فكانهم محبته حيث براءة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه و يعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسال القرية) التى كنا فيها (اى أهل القرية) فاهل مطرح ولو التفت اليه هنا لقيل الذى كنا فيه والثانى نحو أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج أى كذى ظلمات بالافراد فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير فى يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم

وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا

(و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف فى اعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك فى الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أى ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد (قوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج

(أ كل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد فى الليل نارا)

فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أى وكل نار) وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولى عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبى كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جماز) بالجيم والزاى تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أى عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على حدته (بل المعطوف جملة) من مبتدا وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثانى (فهو على ثلاثة أقسام لانه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما مر) فى الفصل قبله (وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال) من ألفاظ الاحاطة ونحو (أياما تدعوا) من أسماء الشرط (وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان فى الاضافة وشرط ذلك فى الغالب أن يعطف عليه) أى على المضاف (اسم عامل فى مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على

ورد بقوله سبحانه فى قلوبهم (قوله ٥٦ وتارة يكون ملتفتا اليه) اجتمع الامران فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون الاصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال أو هم قائلون (قوله وشرط ذلك فى الغالب) قال اللقانى قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه فى الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك شرط فى كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا نحو ما أجيب به عن قول الناظم

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم

وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط فى التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتثنية) قال اللقانى متعلق بقولهم وفائدة التنبيه على انهم يقولون أيضا فى الجمع ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وانه دليل أيضا (قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز) أى لانه عبر عن العمل بالعرض للشاكلة وعلى هذا فالحذف فى الآية من الغالب

حاله

حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصفه وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وماحصل المذكور مثل ماحصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ماحصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ماحصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ماحصل ثم حذفت الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ماحصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها أشار بقوله في النظم

ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له أضفت الاول

(أوغيره) بالرفع أى غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف (كقوله)

علقت آمالي فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو على (ابدأ بذا من أول * بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أى من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الاهمال (أى فلا خوف شيء عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

(فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر) خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه و بين ماتنزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة في السعة) بفتح السين وهى النثر وضابطها أن يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من أجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا اذا أجبناهم الى السلم رأفة * (فسقناهم سوق البغاث الاجادل)

فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(قوله أى فلا خوف شيء عليهم) قال اللقاني غير متعين لجواز أن تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف بناء اه وفيه نظر لان الكلام في قراءة خوف مضموما لا مفتوحا *(خاتمة)* قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف المبنية قولهم لهى أبوك بفتح اللام وسكون الهاء وفتح الياء أى لله أبوك لان أصله جار ومجرور فحذف حرف التعريف وغير الجر فبقي لاه أبوك وبنى لتضمن الحرف ثم حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الهاء في موضع الالف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الهاء ورجعت لاصلها من الياء وتحركت لاجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه أى يستتر وفتحت الياء لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار *(فصل)* (قوله انه لا يفصل بين المتضايفين) قال المصنف في الحواشي المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجاز الجميع وأميز المؤمنيناه واختلفوا في وأزيد الطويلاه (قوله ثلاث جائزة في السعة) كلامه يوهم استواءها في الجواز وقال في الحواشي ان في قول النظم شبه فعل اجمالا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الفنوشري اقتصر عليه لانه أفصح ويجوز الكسر بقلة وقلت في ذلك

وسعة بالفتح في الاوزان * والكسر محكي عن الصاغاني

وتفسير السعة بالنثر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة

المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة أوله وبثاء مثلثة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما ظرفه) عطف على قوله اما مفعوله أى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم واما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها * سعى لها في رداها) فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها مع هواها سعى لها في رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى الحال والاستقبال (والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده (وقول الشاعر)

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى * (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله الاول أى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله صلى الله عليه وسلم هل أنتم تاركو لى صاحبى) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور وظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل أنتم تاركو صاحبى لى (وقول الشاعر) فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى * (كناحت يوما صخرة بعسيل) فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وريشنى أمر من رشت السهم اذا ألزقت عليه الريش والمعنى أصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهى كناية عن كون سعيه بلا فائدة فيه مع حصول التعب والكدر المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى الانبارى هذا غلام ان شاء الله ابن أخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقوله تأبط شرا هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر فى رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الاربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط المذكور (احداها الفصل بالاجنبى ونعنى به معمول غير المضاف) وان كان عاملها واحدا (فاعلا كان) الاجنبى (كقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وأيام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو أجنبى من المضاف لانه معمول لغيره (أى أنجب والداه به أيام اذ نجلاه) يقال أنجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه (أو مفعولا) معطوف على فاعلا أى فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جرير

(تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها) * كما تضمن ماء المزنة الرصف

أولا (قوله كقول بعضهم ترك يوما نفسك الخ) وقوله لله در اليوم من لامها وفى مسائل أبى الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الظرف بدر لما فيه من بقية المصدرية وامتنع منه أبو على فلم ينصبه الا بالله قال المصنف فى الحواشى ويلزمه الفصل بالاجنبى (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا أولى من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه أحوجه الى أن قال * فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شئ واحد صح أن يقال وهواها (قوله والمضاف اليه اما مفعوله الاول) لم يأت المصنف لاما هذه بمقابل والصواب تأخيرها المسئلة الفاصل وأن يقول والفاصل اما مفعوله الثانى لانه قد عادل ذلك بقوله أو ظرفه وهذا الذى أوقع الشارح فى قوله ثم عطف على مفعوله الاول وصوابه الثانى وقوله بعد ما مفعوله الاول وصوابه الثانى (قوله يشبه الفعل) فى التقييد بذلك نظر قال فى الحواشى قوله فصل بيمين يعنى مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل أم لا وهذا الذى يدل عليه كلام الشارح السابق فى ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لان غلام لا يشبه الفعل وفى بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك لا اشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنوشرى هل اذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا

فتسقى

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أى تسقى ندى ريقتها المسواك) والمسواك أجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فالف مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (وأطرفا كقوله) وهو أبو حية النميرى

(كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى) يقارب أو يزيل

فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعتان ليهودى المسئلة (الثانية) من الاربع (الفصل بفاعل المضاف كقوله)

ما ان وجدنا للهوى من طب * (ولا عدمنا قهر وجد صب)

فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شئ * (فان نكاحها مطر حرام)

فى رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه يروى بنصب مطر وبرفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما أن تكون مفعولة فتكون فى تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون فى تقدير (هى) فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان أقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من أجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبى شيخ الاباطح طالب)

ففصل بين المتضايفين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح) وتجوز فى جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبى دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما فى تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمرادى بها مكة لان أبا

(قوله وندى مفعوله الاول الخ) قال الدنوشرى الصواب أن يقال المسواك مفعوله الاول وندى ريقتها مفعوله الثانى على نمط أسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول فى باب أعطى لانه الفاعل فى المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ ان مراده بقوله وندى مفعوله الاول وبقوله والمسواك مفعول الثانى مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثانى لفظا (قوله فالهاء مجرورة الخ) قال الدنوشرى ما قاله مردود بمنع ان الهاء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفى كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أى استعارة غير ضمير الرفع له لان الهاء ليست من ضمائر الرفع والاستعارة انما وقعت فى الضمير المنفصل بشروط نحو ما أنا كانت لا فى المتصل كما هنا وعلى ما قاله من ان الهاء ليست مجرورة لا اشكال فى خفض مطر لانه الذى أضيف اليه نكاح ولم يضف الى الهاء فتدبر (قوله بنعت المضاف) هو أضعفها لان فيه فصلا وتقديما للتابع على بعض المتبوع (قوله كقوله من ابن أبى الخ) لا يقال ان أبى فى البيت أضيف الى شيخ الاباطح وأبدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو أبو طالب فمتى أضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضى ان أبا طالب له ابن هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير على وليس كذلك ثم ان أبدل طالب من شيخ الاباطح اقتضى انه عينه أو من الاب كان ذلك مقتضيا ان عليا رضى الله عنه ابن لطالب ولان أبا طالب صار لقبا (قوله وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا) أى لانه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه افرادى وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد الى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموعه لا لجزئه وفى هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول فى الاعراب لا الثانى فقوله نعت للمضاف اليه أى من جهة الصورة اللفظية وان كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له فى اعرابه كما ان النعت الحقيقى كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه اللقانى باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذحج كما فى اللباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفهم * المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) يعني المنادى (كقوله)

كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام

فأضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن (أى كأن برذون زيد) حمارا (يا أبا عصام) وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل ملغى كقوله * بأى تراهم الارضين حلو * أراد بأى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جرأة وقت الهوادى * أراد معاود وقت الهوادى جرأة والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا * بأجنبى أو بنعت أو ندا

(فصل فى أحكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كغلامى) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف فى أيهما أصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبنى والياء مبنية والفتح أصل ثان لانه أصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل) لا يأتى فيها ذلك (وهى المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه (كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالمثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شئ من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما أضيف لليا اكسر اذا * لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابنين وزيدين فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى

(وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى) فى الوصل بسكون ياء محياى ولبيان ان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره (و) ندر (كسرها بعدها) أى بعد الالف (فى قراءة الاعمش والحسن) البصرى قال (هى عصاى) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أى الكسر مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والاعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم (بمصرخى انى) بكسر الياء فى الوصل ولذلك عقبه ما فى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو ابن العلاء قاله الشاطبى وبذلك سقط ما قاله المعرى فى رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخى بالكسر قال الموضح فى الحواشى والمعرى له قصد فى الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا التهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر فى مذ وفى مع القوم وان كان الكسر فى الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) فى حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزى وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذاك البين فى المراد لاحتمال مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقريزى فى شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر فى الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كأن برذون الخ) قال المصنف فى الحواشى يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو عامل فى المفعول الاول وهو هم وفى المفعول الثانى وهو حلو وغاية الامر ان متعلق الفعل وهو بأى تقدم عليه وفصل بين أى وبين الارضين بالفعل ومفعوله فتأمله

(فصل)

(قوله لانه أصل ما بنى وهو على حرف واحد) فيه نظر لان أصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ما ذكر من أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة مخصوصة من فتح أو كسر أو ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال فى الصحاح فى العين والشراب ما سقط فيه (قوله وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع) قال الدنوشرى يلزم على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله فى لغة بنى يربوع) قال شاعرهم وهو الاغلب العجلى

قال لها هل لك يا تا فى * قالت له ما أنت بالمرضى وقول الزمخشرى هى ضعيفة واستشهد لها ببيت مجهول مردود بان غيره قال (فى انه للاغلب قال أبو شامة ورأيته أثناء أول ديوانه فاول هذا الرجز أقبل فى ثوبى معافرى * عند اختلاط الليل والعشى * يجر ثوبا ليس بالخفى * (قوله قاله الشاطبى) قاله المرادى أيضا فى شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معن انها صواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات الى من طعن فى قراءة حمزة هذه قال الكسائى كان نصير النحو يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعرى لم ينفرد بما قاله فى رسالته فما قاله المصنف

(فى ياء الاضافة) لاجتماع المثلين (كقاضى) رفعا ونصبا وجرا (ورأيت ابنى) بفتح النون (وزيدى) بكسر الدال (ومررت بابنى زيدى و) تقلب (واو الجمع) السالم فى حالة الرفع (ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد

(أودى بنى وأعقبونى حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فأودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وان كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كما فى) أودى (بنى و) جاء (مسلمى) وعشرى وظاهر سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم

وتدغم اليا فيه والواو وان * ما قبل واو ضم فاكسره يهن

واختار ابن جنى ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما فى أجر جمع جرو وأصله أجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة أولا لانها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس فى أجر لانه يؤدى الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه فى مسلمى فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة فى أجرو والواو فى مسلمى لان قلب الواو ياء فى أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلمى ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كمصطفى) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر وأما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالنقص (وسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كمسلماى اذلا موجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال والفا سلم (وأجازت هذيل فى ألف المقصور قلبها ياء) عوضا عن كسرة الحرف الذى يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلى (سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم) * فتخرموا ولكل جنب مصرع

فهوى أصله هواى فقلب الالف ياء وأدغمها فى ياء المتكلم والواو فى سبقوا تعود الى بنيه الخمسة فى قوله أودى بنى وأعنقوا تبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبنى للمفعول أى تخرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت مر أخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدى فى البسيط عن طيئ فى قوله تعالى فمن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدرى وابن اسحق وعيسى بن عمر وهدى وهى عصى ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبى (واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (فى على ولدى) الظرفيتين كما قيده المرادى وهو ظاهر فان الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفى دعوى الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لداى وعلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف ياء (بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى الى) نحو الى وظاهر كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول الاى فانه قال بعد أن قال ذلك وكذلك الى انتهى وأفرد الى عن أخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما والواحد الا لا وهى النعم

هذا (باب اعمال المصدر و) اعمال (اسمه)

ومدلولهما مختلف فدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هى بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال (الاسم

بحامل عليه وان كان ممن رمى بالالحاد وانما هو مبنى منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان القراءة بالرأى والحق أنها سنة متبعة وقد مر قريبا رد أبى حيان على الزمخشرى فراجعه (قوله أودى بنى الخ) قال الدنوشرى بعده

فالعين بعدهم كأن حداقها * سملت بشوك فهى عور تدمع

فاطلق الجمع فى قوله حداقها وأراد الاثنين وقوله عند الرقاد أى رقاد الناس (قوله هوى) بفتح الهاء والواو (قوله ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم) حيث قرأ بها أبو عاصم الجحدرى ومن ذكر يلزم أن تكون مروية عن النبى صلى الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر الحاجة الى قوله ورويت الخ على ما هو مخالف للحق فتفطن له (قوله فان بعض العرب لا يقلب) ان كان عدم القلب لازما عنده فمخالفته لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وان كان جائزا ويجوز القلب عنده أيضا فلا مخالفة

(هذا باب اعمال المصدر)

(قوله فدلول المصدر الخ) فى الاشباه والنظائر للسيوطى قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما ان المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضربا فى قولنا ان ضربا مصدر

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ س ب ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزه انتهى وقال ابن الحاجب فى أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اهـ وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعا لغيره مر فى كلامه فى باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٢ الحدث لا على لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف فى الحواشى وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر فى دلالة اسم المصدر على الحدث الا أن يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدنوشرى أى أو ذات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط لعمله فى غير الظرف والجار والمجرور وأما هما فيعمل المصدر فيهما وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف فى شرح بانت سعاد وبيناه فى الحواشى (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا الا انها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر أن أن أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فانها لا تنافيه (قوله ولا يجوز فى ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار أو عندك لم يجز تعلقهما به وهما ماهما فى التعلق بكل عاد ورائح الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل الثانى فى قام قام زيد لم يؤت به للاسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم فان ظاهره ان منها متعلق به والذى هو ضمير المصدر أعنى ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذى لا يوقف على حقيقته واذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أى مرجما عنها أو على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله يحابى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

(الدال على مجرد الحدث) من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وحماد) علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة (كمضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (او) كان (متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضوء) بضم أولهما فى قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ (فانهما) أى فان الغسل (بزنة القرب و) الوضوء بزنة (الدخول فى) قولك (قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود فى مثل هذا التركيب كما قال الموضح فى الحواشى حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم * والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال فى شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله) فى التعدى واللزوم (ان كان يحل محله فعل اما مع ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثانى نحو (يعجبنى ضربك زيدا غدا) فالمصدر فى هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض فى الاول (أى ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع فى الثانى (أى أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبنى ضربك زيدا الآن أى ما تضربه) الآن (ولا يجوز فى نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك فى التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح فى شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله

بفعله المصدر ألحق فى العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله وبقى من شروط اعمال المصدر شروطه العدمية وهى أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبنى ضربيك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أعجبنى ضربتك

واعمل الضرب ونصب بها الملا وأما نصب راكب فنصوب بيحامي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الصحراء
والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وشق بذلك الماء ركابه كاديه وتفاحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه
محدودا أن يكون مردودا الى فعلة قصدا للتوحيد والدلالة على المتمثان كان فعله مصدرا غير مقصود بها التوحيد نحو رهبة ساوى
العارى من التاء فى صحة العمل كقوله فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموارد فاعمل رهبة فى عقابك لان التاء
فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرحمة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا
لنا كالموارد وطئناهم كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا أعم من أن يتبع بالنعت أو غيره فلا يجوز عجبت
من قتالك نفسه زيدا ولا عجبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن تماما قول الحطيئة
أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كاليأس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يأسا لنعته بقوله مبينا بل هو
متعلقا بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم فان قلت قد جوز السيرافى فى قوله أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لاى ذاك تصير
كون أنت فاعل المصدر
قلت قد رد عليه الفارسى
بان المصدر قد وصف بقوله
مودع وخرجه بعضهم
على ان أنت فاعل بفعل
محذوف يفسره فانظر
ويجوز كونه مبتدأ خبره
قوله رواح اما مبالغة
واما على معنى ذو رواح
(قوله ولا مفصولا من
معموله باجنبى) ولو كان
المعمول ظرفا كما فى الآية
الشريفة والفاصل ظرفا
أو جارا ومجرورا كما فى
قوله تعالى كتب عليكم
الصيام كما كتب على
الذين من قبلكم لعلكم
تتقون أياما معدودات
ولهذا اعترض فى المغنى
على الزمخشرى انه علق أياما بالصيام فان فيه الفعل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال انه يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف
تكلم على هذه الآية فى الجهة الثانية من الباب الخامس من المغنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك
اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أى يرجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا فى الخصائص عليها فى الترجمة التى
نصها باب فى تجاذب المعانى والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف فى المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر
ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نبهت على هذا ليتفطن
من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك فى حواشينا على الالفية فى أول
باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو اطعام الخ) قال الدنوشرى والاكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية وعكسه جائز لكنه
قليل (قوله فيكالمصدر فى العمل) الوارد فى أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبى ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة
متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائى خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبى فلا يقال انه يوم تبلى
السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك
قاله فى شرح القطر أخذا من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه
ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

(و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما)
فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا
جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله
معرفا (بال قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (كقوله

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخى الاجل)

فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن
الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف فى المصدر
المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على
قبح وابن طلحة ان كانت أل فيه معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه
أبو حيان ويرد عليهما قوله عجبت من الرزق المسىء الهه * ومن ترك بعض الصالحين فقيرا
أى عجبت من أن يرزق المسىء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وفى أعمال المصدر فى أحواله
الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا او مجردا أو مع أل * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا)
لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالمصدر) فى العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

كما تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري

(أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم)

فصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم منادى بالهمزة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصريين) لان أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي

(أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول أي عطائك اياي المائة على حد حتى تعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لزفر بن الحرث الكلابي وكان من خبره ان القطامي أسر فخلصه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر الى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح (ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيشر الاسدي

أفنى تلادي وما جمعت من نشب * (قرع القواقيز أفواه الاباريق)

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بأفنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة أقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وأما قازوزة بزاءين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت في الجمع والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان أن يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر بحل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أي وأن يحج البيت المستطيع) وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ (فكثير) فيهما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائي و) الثاني (نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائي مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور

الناظم له في كتبه بمثال لأنه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والامر محتمل (قوله فصاب مصدر ميمي) قال الدنوشري مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ما هو الحق عند المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال آنفا بعد قول المصنف فكالمصدر لأنه مصدر حقيقة (قوله وتحية مفعول مطلق) قال الدنوشري مشكل الصواب انه حال من السلام مؤكد انتهى ولم يبين وجه الاشكال واحتمال الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالغسل موضوع الخ) قال المصنف في الحواشي الاحسن أن يقال في مثل العطاء والكلام والعذاب انها أسماء مصادر وفي نحو الغسل انه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك في الاول لابقائهم فيها زائدا وقال أيضا قال ابن السيد في كتابه على موطأ الامام مالك المسمى بالنكت المقتضبة من المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذي يغسل به الدرن من صابون وطفل وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله والمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على كلام أبي حيان ومر في باب المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقاني الانسب بقوله وعكسه أن لا يذكر الفاعل

فاعلا

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المغني يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه دائن حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي يروى بكسر اللام وهو أقيس كحرمان وعرفان وبفتحها فقيل مصدر كالشنآن فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي مخافة الرجل الذي يلويني من حق قاله الفارسي ورأى ان ذلك أحق من تقديره مصدرا لكثرة فعلان في الصفات وندوره في المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل) لان شرطه ان يكون بجوزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة التنوين

فاعلا كقوله (وهو لبيد العامري يصف أتانا وحمارا وحشيين

حتى تهجر في الرواح وهاجها * (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (كقوله) وهو زياد العنبري لا رؤبة

قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا)

فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين ومذهب سيبويه والجمهور المنع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي واللزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال (فخرج بذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة نحو (حسن فانهما) لا يدلان على الحدوث و(انما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أريد المضي أو يضرب ان أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن صلة أل ففي المضي * وغيره اعماله قد ارتضي

(وان لم يكن) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللقاني لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وان اسم الفاعل يعم (قوله والفعل انما يدل على الخ) علل اللقاني خروج الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما (قوله لان الفصل لا يتقدم الخ) المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التهذيب وبينا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر لقربه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا أو موصوفا (قوله أحدهما ان لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وان الكسائي أجاز عمله مطلقا وفي التسهيل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف وحكى سويرا فرسخا وأجاز ان زيدا ضارب أي ضارب دون أنا ضارب أي ضارب زيدا ومقتضى قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيدا ضارب أي ضارب على ان أيا خبر ثان وليس بشيء لان أيا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تتمكن تمكن الصفات وصحح المصنف في المغني جواز وصفه بعد العمل فجوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يبتغون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لآمين ورده على أبي البقاء منعه ذلك وقوله ان يبتغون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من النكرة وهو تقدم النهي والتقييد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

عدم الوصف انما هو فى اعمال اسم الفاعل فى المفعول به اذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا أما اذا كان كذلك فيعمل فيه مطلقا لانهم انما
يتوسع فيهما وبه يعلم انه يعمل فى المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائى فيما حكاه من سوير افرسخا وأما ما استدل به من قوله
اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف فى الحواشى وقالوا
لاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فيبقى التقدير اذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل فى التقدير بين
الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين عندى ارتكاب الابتداء فى فاقد أما اعماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة
التأنيث مع انه مؤنث بدليل خطباء أولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين
المبتدا والخبر مبينة للمقصود ماهو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط فى اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا
ولا غير ذلك عما تقدم فى شروط عمل ٦٦ المصدر لكن سيأتى فى باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا وانه يفصل بالظرف

الاستقبال) لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى (لا الماضى) لانه لم يشبه
لفظ الفعل الذى هو بمعناه (خلافا للكسائى) فى اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر
وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل
فى ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (فى باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال)
الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ
يحسن ان يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع
الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع
الوصف الضمير المستتر فجائز اتفاقا (و) الشرط الثانى (اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو
موصوف) أو ذى حال فالاستفهام والنفى (نحو أضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا و) المخبر عنه نحو
(زيد ضارب أبوه عمرا و) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو جاء زيد راكبا أبوه
فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال (كالاعتماد على
الملفوظ به) من ذلك (نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه) فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام
المقدر (أى أمهين ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أى صنف
مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوما ليوهنها) * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أى كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين
المهملة أو كسرها كفرس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس
الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة
ويوهنها يزعزعها (ومنه) أى من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالعا جبلا) فطالعا نصب جبلا
اعتمادا على الموصوف المقدر (أى يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن مالك) فى النظم أو حرف ندا تصريح منه
(انه اعتمد على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء

وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبى فعليه من شروط عمله أن لا يفصل بالاجنبى فليحرر (قوله على حكاية الحال) قال اللقانى أى يقدر الهيئة الواقعة فى الزمن الماضى واقعة فى حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين فى معنى حكاية الحال (قوله فجائز اتفاقا) قال الدنوشرى هو ما حكاه ابن عصفور وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الاشمونى وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عمن ذكر نقله المصنف عنهم فى الحواشى كما بيناه فى حواشينا وذكرنا فى المقام ما ينبغى مراجعته (قوله أو ذى الحال) لعل المصنف أدرجه فى الموصوف لان الحال صفة فى المعنى وقد قال فى الحواشى أدرج لا يصلح
الحال تحت الصفة ونظيره قوله فى باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان فى قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فقيل دانية صفة
لمحذوف أى وجنة دانية وقال ابن جنى دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد فى الآية انما يحتاج اليه من يشترطه فى المرفوع (قوله
ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبنى على ان الاعتماد شرط للعمل حتى فى المرفوع ورأى عن المغنى خلافه (قوله وقول ابن مالك
الخ) رأيت بخط الدنوشرى فى بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهى فى هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على
الالفية لان قول ابن مالك وولى استفهاما الخ ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليها بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف
النداء فما باله ذكره مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل لقربه من الاسم لكن يلزم
انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفى ويجاب بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة
المعترضين فان قلت أى نكتة فى حذف المضاف من الاستفهام والنفى والتصريح بحرف فى قوله أو حرف نداء قلت سره انه قد شاع

اطلاق الاستفهام والنفي على أداتهما لخلاف التناهفان قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل في قوله أو صفة قلت صرح به لرفع قصر الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها والظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها داخلة في قوله وقد يكون نعت محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال لم نعهد بخلاف اطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذي ادعى انه ظهر له مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي برمته (قوله بدليلين أحدهما انه يصح الخ) قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك شأن ما مثل به معتمد والاقرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يشعر تمثيله فيما مضى بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي وأتباعه في اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماده على استفهام الخ وقد نقل عن المغني آنفا ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتاجون الى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بان الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدا والخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش انما هو في أن مرفوع الصفة لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأوله فتدبر ٦٧ (قوله تحول صيغة فاعل) فيه اشارة الى انها

لا يصلح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل

وولي استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

وأشار الى الاعتماد على المقدر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما انه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شئ من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنولهب البيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم والتأخير

* (فصل * تحول صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكثير) فيه (الى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب (بكثرة) واليها أشار الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل

(والى فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقلة) واليهما أشار الناظم بقوله * وفي فعيل قل ذا وفعل * وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة (فيعملن عمله بشروطه) المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم * فيستحق ماله من عمل * (قال) القلاخ

انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي وهذا باعتبار الغالب كما أشار اليه في التسهيل فقال وربما بني فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل يشير الى قولهم دراك وساّل ومعوان ومهوان ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقاني قوله يحول يدل على ان غيرها لا تحول ومعلوم أن شبهه محول عن شبهه لان فعلها أشبه انتهى وفيه اشارة أيضا الى الاعتذار عن عملها مع أنها غير جارية على الفعل وكذا قال فيما سيأتي فيعملن عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الاول سماعي في الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب تقول ضراب وضروب ومضراب وضريب وضرب ومضراب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر * (تنبيه) * من العجب أن ابن الاثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى ان عليما أبلغ في معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لان الحروف في الموضعين عدة واحدة بل الذي يوجبه القياس نقيض ما قالوه لان فعيلا في وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطبائع التي لا تقع الا قاصرة وبناء فاعل يجئ من المتعدي واللازم وما لا يكون الا قاصرا أضعف مما يكون له وللتعدي انتهى وكان الاولى به ان يقول انهم جعلوا فعيلا أبلغ من فاعل لانه أقل حروفا وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية والمرجع في ذلك لاستقراء كلام العرب وقال في الفلك الدائر ان العرب نبهوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وجريه على المذكر والمؤنث على انه كالمصادر الواقعة على الاجناس وانه أشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه حرف مد وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه على لفظ فعول الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله للمبالغة في الفعل) قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فعل بقلة) صريح كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنوشري والظاهر انه لا مخالفة (قوله فيعملن عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر بضم العين وأجيب بما قدمناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجعه (قوله بشروطه) قال اللقاني

قال الرضي لا يشترط فيه كونه للحال أو الاستقبال واستشهد للابيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله

* بكيت أخالا واه بحمد قومه * ألا ترى انه مرثية مع أجيب بانه على حكاية الحال (قوله في مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كحمدة وتشديد الياء لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة الى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة الى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثى ٦٨ بها وللدنوشري في ضبط مرثية بيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمدة فقال

بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة (أخا الحرب لباسا اليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله وأراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية لليس ان لم يمتنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينه مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) * اذا عدموا زادا فانك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد (وحكى سيبويه) بعناه (انه لمنحار بوائكها) فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا (وقال) زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء (أتاني أنهم مزقون عرضي) * جحاش الكرملين لها فديد

فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيئ والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده واعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

وكالحمدة من حيث الوزن مرثية وقد نظمت ذلك بقولي

ومرثية بلا تشديد ياء
كحمدة ومن شدد فخطى

انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختن الرجل زوج بنته (قوله أو أنت ضروب) هذا متعين كقولك فانك عاقر (قوله فشبيهة هلالا) الظاهر انه على اسقاط الخافض أي بهلال لانك تقول ما زيد كعمرو ولا شبيه به قال الدنوشري ومن اعمال فعيل أيضا قول الشاعر

حتى شاها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فاعمل كليلا في موهن انتهى وهذا البيت استدل به سيبويه على اعمال فعيل ورد بان موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث من المغني ويوضح كون الموهن مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه (فصل كما يقال أتعبت يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء أطبقوا على ان المجاز خير من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه الموضوع لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الدنوشري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان أما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة

(فصل) (قوله كمفردهن فى العمل) لايخفى انه لايلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف معمول الراحمون افادة للعموم أى كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة وفى الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة فى الاتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذى هو جمع رحيم وغالب ماورد فى الرحمة ابتهم الرحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وانه لايرحم الامن كان عنده رحمة زائدة وانما أتى برحماء فى قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء لان لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو بالاستقراء حيث ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة فى العفو ذكر معه مايدل على كل رحمة وان قلت قال بعضهم ونحو هذا ٦٩ الجواب ان يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب

(فصل) تثنية اسم الفاعل وجمعه) تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتأنيثا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن فى العمل والشروط) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وماسوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوب به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بأل (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهى معتمدة على المخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غير أبى عمرو وحمزة والكسائى وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال) عنترة العبسى

الشاتمى عرضى ولم أشتمهما * (والناذرين اذا لم القهما دمى)

فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابنى ضمضم حصينا ومرة وأراد بدمى قتلى والمعنى انهما ينذران على أنفسهما فى الخلاء أنهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد

(ثم زادوا انهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر

غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لايفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لايفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل

(فصل) يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان ينصب به) أى بالوصف (وان يخفض باضافته) اليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) فى السبع (ان الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالآية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبى عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب واليه أشار الناظم بقوله * وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض * (وأما ماعدا التالى) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالى واليه يشير قول النظم * وهو لنصب ماسواه مقتضى * (نحو خليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة) وفى بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل

(فصل) (قوله ويجوز فى الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر فى باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا متصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بال والمضاف اليه مجرد منها والا ليس الا النصب فتلخص ان التالى للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما معا لاينبغى وتفصيل المقال فى حواشينا على الالفية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض مايليه وغير مايليه أمره مشكل لانه لايضاف اليه اذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك الاعلى رأى فالظاهر أنه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيدا منطلقا لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لايجوز فى باب ظن وان قدر فالناصب له لا المختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف (قوله ان ينصب الخ) اختلف فى أيهما أولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان (قوله وأما ماعدا التالى فيجب نصبه) قال اللقانى أنظره مع ماقدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول بمفعوله الثانى اذ مقتضاه جواز جر خليفة فى الآية الثانية باضافة جاعل اليه مفصولا بينهما بفى الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالى حكما وغيره وان تقدم لفظا (قوله وفى بعض النسخ وسكنا) من هذا البعض نسخة اللقانى قال سيأتى ان جاعلا

في الآية غير عامل فقضيته ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول بفاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير تال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي نصح هو ان يقدر عامله لا لاعتبار استمراره أو حاليته المحكية فالجزآن كلاهما معمولان والا فالثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا قالوا لان شرط التبعية للمحل وجود محرزه لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزمخشري نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مامر آنفا ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المجرور) خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جر تابعه لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصالة والوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل بجر قدير عطفا على محل صفيف وأجيب بان الاصل أو طابخ قدير فحذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب ٧٠ الرجل وزيد لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقرينة مامر في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل الا لما هي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار وصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المقدر لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والا لم يسمه تابعا (قوله ويتعين اضمار الفعل) قال

سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المجرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد (ويجوز نصبه باضمار وصف منون أو فعل اتفاقا) أي وضارب عمرا أو ويضرب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر أو انصب تابع الذي انخفض * كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل) أي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الا ان قدر جاعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) * اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدها ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

ما

اللقاني أي الماضي لان الوصف بمعناه الا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس وبكرا غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافا للبصريين والفرق ان المصدر يحرز محله ما بعده اذ لا بد من اضافته اذا خلا من أل والتنوين واضافته معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتامل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في المغني ان للعطف على المحل عند المحققين شروطا هو ذلك المحل في الفصيح وان يكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسئلة اسم الفاعل ومسئلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا فدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوي بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الاعلى القول بان عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتي في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة

تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

* (هذا باب اعمال اسم المفعول) *

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) خرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كمضروب) من المزيد فيه نحو (مكرم) بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة أل والفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من أل المعتمد على المخبر عنه (زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفافا يكتفي) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول (الذي يعطى) ان أردت الحال والاستقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدا) وهو متعد لاثنين (ومفعوله الاول) القائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى أل) الموصولة به (وكفافا مفعول ثان به و) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدا (وينفرد اسم المفعول) المتعدي الى واحد اذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية

الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة وممن صرح بانه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا أو كونه بالتحويل أو التنزيل *(هذا باب اعمال اسم المفعول)* (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال الدنوشري انما لم يقل ما دل على حدث وحدوث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شئ آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة وفاعله الصفة المشبهة وأفعل فلابد من ذكره في حده ليحترز منهما انتهى وهو كلام الحفيد برمته (قوله كمتدحرج) قال الدنوشري فيه نظر ولعل الصلة محذوفة أي متدحرج به (قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ) قال اللقاني يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كانت الاب واخراجه من حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى ان صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح أخرج الكلام عن الظاهر وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول وأحوجه الى ذلك ما أسلفه من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت أضيف الى مرفوعه وانه باق على كونه اسم فاعل وزمانه فيه (قوله والاصح أن يجعل الخ) ظاهره ان اسم المفعول حينئذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم المفعول اذا أجري مجرى الصفة يخالف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه وتحرير المقام تطلبه من حواشينا على الالفية (قوله المتعدي الى واحد) قضيته المنع في المتعدي الى أكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب درهما ومعلم الاخ زيدا قائما (قوله فانه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بجاوة

وجناتها قال فرفع النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالف المصنف فى الحكم والشارح فى رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر أن يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول فى حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال فى أن المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة فى جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرأ دليه أن يكون فاعلا فاختيار مراعاة الثانى مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى أنه ليس فى شواهد الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب ٧٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما متعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجلوة وجناتها) الشاهد فيه انه أجرى المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتها والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا فى بعض الشروح (قوله تمنى لقائى الخ) الشاهد فيه انه أجرى اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه الى معموله المضاف الى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو فى اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فر * (تتمة) * قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله فى التسهيل كقولك وردنا واديا ماء عسلا ماؤه أو وردنا واديا عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ما لتأويل عسل بمعنى حلو وتقول مررت بقوم أسد انصارهم وأسد الانصار أو الانصار أو انصار التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله فلولا الله والمهر المفدى * لأبت وأنت غربال الاهاب فاجرى لتأويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلب دونه كلب فاضاف كلا من فراشة وفرعون الى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالسم وأراد بذلك ان هذا الذى هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب برميه بالحماقة والتجبر * (هذا باب أبنية مصادر الثلاثى) * (قوله ولو مثل بفهم كان أولى لما سيأتى) أى

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويستثنى هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما راعى اذ أريد به معنى الحدث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله

بثبوت ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس

ومن شواهد النصب قوله لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها * لما بدت مجلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله تمنى لقائى الجون مغرور نفسه * فلما رآنى ارتاع ثمت عردا

بجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به فى المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك (تقول الورع محمود مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه أل على رأى الكوفيين فتنصبه و (تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد أن تنصب المقاصد تجرها و (تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد تبين ان هذه الاوجه أصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب الجر

* (هذا باب أبنية مصادر) الفعل (الثلاثى) * المجرد

(اعلم أن للفعل الثلاثى) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابع لها (فعل بالفتح) فى عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعد الى الهاء المتصلة به (وقاصرا كقعد وفعل بالكسر) فى عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهمه لكان أولى لما سيأتى وقدم الغالب فى المفتوح

والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالاكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى (والثانى) وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الامن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغنى يقال غنى خباءه غنيا لزمه وأطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله * وفعل اللازم بابه فعل * ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى و) المضاعف نحو (الشلل) مصدر شل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لهما كما سيأتى وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وأزف الشئ وعسل بالشئ أي لزمه ولصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالقعود والجلوس والخروج) والدخول وفى انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم * وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل في معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال) بكسر الفاء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجماح) مصدر جمح (والاباق) مصدر أبق واعترض الاباء بانه متعد تقول أبيت الشئ اذا كرهته والكلام في اللازم (أو) دل (على تقلب) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعال) بضم الفاء (كمشى بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء

من ان علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل) التضمين نحو رحبتكم الطاعة أى وسعتكم وان بشرا قد طلع اليمن أى بلغ والتحويل نحو قلته تقصيته (قوله واللثم) قال الدنوشرى ينظر هل هو بالثاء المثلثة أو بالتاء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسرها الذى الكلام فيه وان كان الثانى فامعناه انتهى وأقول هذا عجيب فان اثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء بالفتح وفى المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فلثمت فاها آخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح الثاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفى الصحاح ان اللتم بالمثناة الطعن فى النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشرى والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال فى شرح مختصر الشيخ خليل للتتائى ان اللتم بالمثناة الضرب فى اللبة (قوله الا ان دل على لون) ينبغى ان يزاد والا ان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليبوسة (قوله وقال ابن الحاجب الخ) ماقاله ابن الحاجب موافق لكلام ابن مالك فى العمدة فانه قيد اطراد فعول فى فعل بشرط صحة عينه قال المصنف فى الحواشى فكان ينبغى ان يقول أو اللام انتهى أى ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله فيما سيأتى مات موتا مما بابه النقل اذ على كلام العمدة ذاك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدنوشرى قد يجاب بان أبى اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن حمل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتزاز) اشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب ومشى بل حركة مخصوصة باشتمالها على اضطراب واهتزاز

(كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم الفاء (أو الفعيل) بفتح الفاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاى فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله * مالم يكن مستوجبا فعالا * الابيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كتجر) في المال (تجارة) بالمثناة الفوقانية أوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو أمر عليهم امارة اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا أصلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطراد انفراد فعال في الرغاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفاء (كالبلاغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصح (والصراحة) بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم * فعولة فعالة لفعلا * (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع) وهذا معنى قول النظم * وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم في فعل المفتوح العين) (المتعدى جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا) والقياس جحدا وشكرا (وقالوا جحدا على القياس و) كقولهم (في فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة وتم نميمة وذهب ذهابا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم في فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها و كقولهم (في) فعل المكسور العين (القاصر رغب رغوبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبا (ورضى رضا) بكسر الراء (وبخل بخلا وسخط سخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والغين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضموم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزجاجي وابن عصفور ان الفعل) بضم الفاء وسكون العين (قياس في مصدر فعل) المضموم (وهو خلاف ما قاله سيبويه) فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيها اعداحركة الفاء وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه (لابد لكل فعل) ماض (غير ثلاثي من

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو التزيد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ذميلا قال الاصمعي ولا يذمل بعير يوما وليلة الا مهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال (قوله وليس منه نجر الخ) فيه تنكيت على المصنف في تمثيله بخاط وبجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشري بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كامر والامرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا امر ولا تثبت همزته الا مع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل مر خذ وكل ولا رابع لها فليتامل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدنوشري وسمعت سبابا بكسر العين مصدر سب سبا وسبابا شتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أي سبه قاله الزركشي (قوله ورضى الخ) انظر عد رضى وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل) قال الدنوشري وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشرى والثاني ذو الالف بعدها نحو ذهاب وجماع مصدر وصراخ الثاني مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رحمة ونشدة وندرة السادس ذو الالف المقصورة نحو دعوى وذكرى ورجعى والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوى وغفران وحرمان انتهى

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

مصدر مقيس فقياس) مصدر فعل (بالتشديد) من مزيد الثلاثى (اذا كان صحيح اللام التفصيل كالتسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه أشار الناظم بقوله

وغير ذى ثلاثة مقيس ✻ مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) أى معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أى كقياس صحيح اللام فى التقدير (ولكن تحذف ياء التفعيل) التى بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة مصدر وصى على أولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك فى صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجه ومان مثل تخطيأ يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما أطرد الابدال المذكور وصارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه نبأ تنبيا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة فى كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور (وقياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال) بكسر الهمزة (كالاكرام) مصدر أكرم (والاحسان) مصدر أحسن والابعاد مصدر أبعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجمل اجمالا (ومعتلها) أى ومعتل العين قياسه الافعال (كذلك) أى كقياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أى حركة العين (الى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقى ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الالف الثانية) عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوف انما هى الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القولين (تعوض منها التاء كأقام اقامة وأعان اعانة) وأصلهما أقواما وأعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم

✻ ثم أقم اقامة وغالبا ذا التا لزم ✻

(وقد تحذف التاء) للاضافة من ابن مالك (نحو وأقام الصلاة) وفى الحديث كاستنار البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف فى غير الاضافة حكى الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضى الخماسى والسداسى (أن تكسر) أنت (ثالثه وتزيد قبل آخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء) وهما من باب الافتعال سلمت التاء فى الاول وقلبت طاء فى الثانى لما سيجىء (وانطلق انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخراجا) وهو من باب الاستفعال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يلى الآخر مد وافتحا ✻ مع كسر تلو الثان مما افتتحا

بهمزة وصل ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بان لا يكون أصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا أدغم التاء فى الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد ألف قبل آخره بل تضم الحرف التالى الاخير نظرا الى الاصل نحو أطاير تطاير أطايرا وأطير يطير أطيرا وجملة الافعال الماضية التى أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية أو سداسية (فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما) عمل (فى مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها (فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررناه واليه أشار الناظم بقوله

(قوله فتقلب العين ألفا ثم تحذف الالف) قضية كلامه ان قلبها ألفا قبل حذف الالف التى بعدها واستشكل بان شرط قلبها ألفا ان لا يكون بعدها ألف ورد بان هذا الشرط انما ذكروه فى معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا اذا القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه فى معتل العين الذى الكلام فيه

(قوله لانها بمنزلة وقالا الحمد لله) أى لان المحذوف لالتقاء الساكنين ألف قالا وهى ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت ألف الحمد لانها همزة وصل تثبت فى الابتداء وتسقط فى الوصل والدرج

واستعذاستعاذة وجاءتنبيهاعلى الاصل أغيمت السماء أغياماواستحوذالشيطان استحواذابالتصحيح (وقياس تفعلل) عما أوله التاء (وماكان على وزنه) فى الحركات والسكنات وعددالاحرف وان لم يكن من بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) واليه أشارالناظم بقوله * وضم ما يربع فى مثال قدتلاماما * ومجموع ذلك عشرة أبنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت (كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا) وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا (ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى) والاصل التوانى والتوالى بضم ماقبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوافيؤدى الى وقوع واو قبلها ضمة فى آخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا أضيف اليها اسم فى آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها فى ياء المتكلم كسلمى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما ألحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة أبنية (و) هى (بيطر بيطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل وبرنأ لحيته خضبها بالبرنا وهو الحناء (وفعلال بالكسر) للفاء (ان كان مضاعفا) وهو ماكان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين ووشراش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أى فعلال (فى غير المضاعف سماعى كسرهف سرهافا) يقال سرهفت الصبى اذا أحسنت غذاءه ولم يسمع فى دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل الأحيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم

فعلال او فعللة لفعللا * وأجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ويجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف (والاكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أى الموسوس) ولهذا وصف بالخناس ومابعده وهما من صفات الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعال) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة كما تقدم أولا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم * لفاعل الفعال والمفاعلة * واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا وأصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة فى اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدى وانما يقال مياسرة وميامنة (وشذ ياومه يواما) حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وماخرج) عما ذكرناه (فشاذ) واليه الاشارة بقول النظم * وغير ما مر السماع عادله * (كقولهم كذب كذاب) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا

والقياس تنزية ولكنه حمله على ماهو بمعناه أى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا أخذت الدلو بها لتخرجه من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها أضعف من الشابة (وقولهم تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا) بكسر الراء والميم المشددة والياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

(قوله وسلقى) يقال سلقى الرجل ٧٦ اذا ألقاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل اذا ألبسه القلنسوة (قوله سنبل) فى المصباح سنبل الزرع أخرج سنبله (قوله وعذيط) أى أحدث عند الجماع قال فى المصباح العذيوط فيعول بكسر الفاء وفتح الياء هو الرجل يحدث عند الجماع وعذيط عذيطة فعل ذلك (قوله وتابل) فى المصباح يقال توبل القدر اذا أصلحها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تكسر الابزار (قوله وبذلك يقيد قول النظم فعلال الخ) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى أى معنى اسم الفاعل (قوله والقياس تنزية) قال الدنوشرى قال الجاربردى ثم اعلم ان أكثر ما يجئ المصدر على تفعلة فى الناقص نحو وصية توصية ولا يحذف منها التاء الا لضرورة الشعر واذا حذفت التاء لضرورة الشعر عاد الى تفعيل كقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا

يريد تنزية يصف ناقة بانها تحرك دلوها وامرأة شهلة كانت نصفة عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتأمل والنصف هى التى تكون لاشابة ولا عجوزا بل متوسطة والضمير فى بها عائد على الكلمة والصفة أى لا يوصف بهذه الكلمة أو الصفة الرجال وقال فى الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهى تنزى الخ والقياس

والقياس حوقلة وأشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا و) في مصدر معتلها (تنزية و) في مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا و) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى (تراميا و) في مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة و) في مصدر افعلل نحو اقشعر (اقشعرارا) ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب

(فصل) ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة وأتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) في الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم (الا ان كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة) أو نشدة الملهوف (و) يدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام) أي المطلق (على التاء دل على المرة منه بالوصف) بالوحدة (كاقامة واحدة واستقامة واحدة) ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر ان قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لان بناء الفعلة لا يتأتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلي (الا ما شذ من قولهم اختمرت) المرأة (خمرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار (وانتقبت نقبة) أي غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قمصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعلة لمرة كجلسة * وفعلة لهيئة كجلسة
في غير ذي الثلاث بالتا المرة * وشذ فيه هيئة كالخمرة

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

(والصفات المشبهة بها) تأتي (وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي المجرد) من الزوائد (على) وزن (فاعل) بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة (بكثرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقتله) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كأمنه) فهو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم

(فصل) (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدنوشري ظاهره شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح ألفية ابن معطي ما نصه وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ أبو حيان وهو ان هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة وأكلة وأما مصادر الافعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك عاته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة وهذا الذي نبه عليه الشيخ أبو حيان قال انه أمر منقول عنه يعني ان أكثر النحويين لم ينبهوا عليه اذلم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء اه كلامه وفي آخره نوع تحامل على أبي حيان وقوله وأما الاستقراء الخ مردود وما هي بأول مسئلة أفادها أبو حيان

(هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما ينصرف ان مفاعيل ثلاثيا لا يجوز ثلاثيه مفعولا بجمع السلامة لان مفعولا

اسم للفظ وهو غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشرى فعله بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد عمل فصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفى القاموس الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان ما فى القاموس هو الصواب لانه أدرى باللغة من ابن هشام واضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصغرله معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر فى القاموس الآخر أولعلنا نزداد فى المسئلة علما اه ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا فى جعل ما فى القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ فى قوله ان صاحب القاموس أدرى الخ ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس

* كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثة يكون * (ويقل) فاعل (فى) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفى فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أى حاذق والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهو قليل فى فعلت وفعل * غير معدى * (وانما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (فى الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والاشر الذى لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل فى الألوان والخلق) فاللون (كأخضر وأسود وأكحل) أى أسود العينين من غير اكتحال (وألمى) أى أسود حمرة الشفتين (و) الخلقة نحو (أعور وأعمى) وأجهر وهو الذى لا يبصر فى الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان و) الثانى نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول النظم * بل قياسه فعل * وأفعل فعلان نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه) أى دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ اذا غلظ (ودونهما) أى دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالخاء والطاء المعجمتين يقال أخطب اللون اذا كان أحمر الى الكدرة (وفعل) بفتحتين (كبطل وحسن وفعال بالفتح) فى الفاء (كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل) بضمتين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أى شجاع ماكر) وفى القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل * وأفعل فيه قليل وفعل (وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع وداع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يغنى فعل * ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال فهو مائل وأميل قاله الشاطبى (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهى أسماء فاعلين (الا فاعلا كضارب) من المتعدى (وقائم) من اللازم (فانه) فى الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) فى المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أى بعيدها) والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه فى باب اعماله وكان ينبغى ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد لا يكون صفة مشبهة

لا يقضى بها وقد أخذ عليه فى مواضع منه وابن هشام قال القاضى تاج الدين السبكى انه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الادبية (قوله وودع ووداع) بناء على ما قاله بعضهم والحق انهم استعملوا ودع ومنه قول أبى الاسود

ليت شعرى عن حبيبى ما الذى
غاله فى الحب حتى ودعه

وقرئ كما قاله ابن جنى وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسن الموافقة بين الكلمتين كأنه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله الا اذا قصد بها الحدوث) قضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول الى فاعل فقولهم اذا قصدوا الحدوث حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضى وليس استدلالا لشئ ذكره ولهذا أطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى مرفوعه) أى اضافة حسنة بدليل ما يأتى أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة) أى بناء على انها تكون مجارية للمضارع ويأتى ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغى ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثى صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هى اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشرى لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وان لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأى) أى وذلك صريح فى ان الوصف من غير الثلاثى يكون صفة مشبهة
(فصل) (قوله ويأتى وصف الخ) شذ أيفع الغلام اذا شب فهو يافع وأورس النبت والشجر اذا اصفر لونه فهو وارس وأقرب
القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهى عقوق اذا حملت وأحصرت الناقة فهى حصور واذا ضاق
مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثى عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثى) أما
منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا حاب (قوله وشذ كسرها فى معين الخ) قال الدنوشرى يزاد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه فى
منتن بضم أوله يقال نتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أولا فليتأمل (قوله وكسر ماقبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن
بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للاول فى الاول وللاخير فى الثانى (قوله من الفج) بالفاء والجيم بمعنى أفلس وفى الحديث
أرجوا ملفجيكم وهذه الثلاثة قال الجوهرى جاءت بالفتح نوادر وقال اللقانى فى حواشى التصريف قد يقال ان مفعل

وليس كذلك ومن أمثلة الموضح فى باب الصفة المشبهة مستقيم الرأى ومعتدل القامة
(فصل ويأتى وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثى المجرد بلفظ) حروف (مضارعه بشرط
الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسرها فى معين من أعان ومغير من أغار ومبين من
أبان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ماقبل الآخر) تشبيها باسم الفاعل من
الثلاثى وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملفج من ألفج بفتح ماقبل الآخر فيهن (مطلقا
سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج) فيكسر حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه
مضارعا (أو مفتوحا) فى المضارع (كمتعلم ومدحرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنجاب بالادغام فكسر
ماقبل الآخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثى أشار الناظم بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لانه لو زيد الواو أولا والياء والالف يوقعان فى التباس
اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو ولانهما من الشفتين وحركت بالضم
دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدى الى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض الصور نحو مكرم
والكسر يؤدى الى الالتباس باسم الآلة منه

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين)*

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتى وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثى المجرد) التام المتصرف
(على زنة مفعول) من المتعدى (كمضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم (كمدخول عليه
و (ممرور به) زيدت الميم لما مر فى اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ماقبل الآخر خوفا من المكان ثم
أشبعت الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم (ومنه) أى من اسم المفعول الثلاثى
الآتى على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمى) ومدعو (الا أنها غيرت) عن صيغة مفعول فى اللفظ
فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

بفتح العين من هذه
الثلاثة اسم مفعول من
فعل لم ينطق به فى غير
محصن يقال أحصنت
المرأة فرجها فهى محصن
انتهى وزاد ابن خالويه
فى كتاب ليس رابعا وهو
احرأشت الابل سمنت
فهى محرأشة بفتح
الهمزة

*(هذا باب أبنية أسماء
المفعولين)*

(قوله ومن اللازم
كمدخول عليه وممرور
به) أشار الى ان اسم
المفعول من اللازم لايتم
الا بالصلة كما تقدم فى
باب التعدى واللزوم
ومن هنا قال بعض الفضلاء
ان النطق بلفظ محصول
غير جائز لانه لا يصح
أخذه من حصل لانه قاصر
ولا من حصل بالتشديد لان اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر أيضا وقال الدنوشرى فى رسالة له تتعلق بذلك
هو صواب وقد سمى الامام بعض كتبه بالمحصول وفى القاموس حصل حصولا ومحصولا فعل محصولا مصدرا كالميسور والمعسور
فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أتى بصيغة اسم المفعول
على خلاف القياس وفى الصحاح وتحصيل الكلام رده الى محصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه
على طائل أى فائدة والذى حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل فى هذا التركيب ظفر وباب الحذف
والايصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفى الاخير نظر لان الحذف والايصال فى هذا لا يطرد على ما حررناه فى باب
التعدى واللزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم) قال التفتازانى فى شرح تصريف العزى لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا
مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان وما لئ بمعنى رسالة كقوله * أبلغ النعمان عنى مألكا *
وميسر بمعنى البيعة والغنى كما قرئ فنظرة الى ميسره باضافته الى ضمير المديان ولا دليل فى ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه

الالفاظ مفعلة باثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وهو الظاهر في قراءة ميسرة (قوله عين الفعل) قال الدنوشري مراده به عين الكلمة (قوله لا فيما له فعيل) فيه اصلاح للمتن لان صنيعه يقتضي ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له

(هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد) (قوله وجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صفته حكاه الاخفش وان لم تثن ولم تجمع ولم تذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا عهد لي بألأم قفا منه ولا أوضعه بالفتح أي أوضع قفا منه فحذفت من لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لا سببية ولو كان مجرورا والعطف بالخفض ٨٠ وقول بعضهم في أي شئ أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لان أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا التشبيه بما لا يؤنث قليل كحائض الا ان جعلها في هذا الباب أقوى من جعل أفعل من في هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لابي علي لاجماعنا على ان منه أجب الظهر ليس له سنام (قوله وهي الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف في الحواشي فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة الا اذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد الناظم أيضا (قوله وخاصتها انها التي الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذي جعله الشارح خاصة سماه المصنف في الحواشي حدا كما علمت واعترضه بانه غير لا صادق على بعض المحدود لان منه يهراق الدماء وغزيال الاهاب ونحو محمود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه في الفعل ممنوع وان الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وسماه النائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والمتقدمين انتهى وسيأتي ما في كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مخل لان الاعتراض الاول انما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض بيهراق متجه لان يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يتوهم انه من أفراد المحدود وقد وقع له في المغني بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتنتصب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى أن المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي وأصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وأدغمت الياء في الياء وأصل مدعو مدعوو بواوين أدغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي أشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (و) يأتي وصف المفعول من غيره (أي من غير) الثلاثي المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول الناظم

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج) ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيرا واليه أشار الناظم بقوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو أعقدت العسل فهو عقيد وأعله المرض فهو عليل أي معقد ومعل

(هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد)

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدي وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله (وهي الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها (التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (في المعنى) سواء كانت وصفا لازما

لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (فخرج) باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أى في هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لئلا توهم) الاضافة فيه (الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لا تمتنع) على قلة (لعدم اللبس) بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لا تحسن لان الصفة) الدالة على الثبوت (لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه) اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة (بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر) الامر (كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه) لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله (و) الدليل (الثاني انهم يؤنثون الصفة) بالتاء (في نحو هند حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لما ذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور (فلهذا) التحويل (حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن الى) جميع (جملته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبى الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شئ واحد لان الجار والمجرور كالشئ الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هى له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) سرى من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والنبوة (وقد تبين مما شرحنا أن العلم بحسن الاضافة) في الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات أن يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور) في قول النظم

صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

* (فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية

أن امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل الى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ الاسلام السبكي وغاية ما أجاب الشمني ان ذكر ذلك استطراد وتعداه كلامه هنا ثم المراد من استحسان اضافتها للفاعل استحسان ذلك في نوع مادتها لا بها نفسها ولا يرد مسائل امتناع الجر ومسائل ضعفه كما بينا في حواشى الالفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أى الذى لا يقع على الذوات كما أشار اليه الشارح بعد فلا يرد ان كتب متعد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) قد يمنع لانه يحتمل انه بمعنى مرتب الكتابة لابيه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن الى جملته مجازا) ظاهر في ان التجوز في الاسناد فهو مجاز عقلى وكذا قول الشارح فهو من الاسناد الا ان جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافيه فانها ليست من العلاقات التى ذكرت للمجاز العقلى كما صرح به العصام في الاطول والسيد في حاشية المطول في مباحث تأكيد المسند اليه (قوله وقبح أن يقال الخ) قال اللقانى اعلم أن اخراج الموضح لنحو كاتب الاب من الصفة المشبهة مناف لما قدمه من أن فاعلا اذا أضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا أضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

(قوله وضعاً أو قصداً) عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدى الذى نزل منزلة اللازم أو حول الى فعل بالضم فلا يرد ان الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم انما يحتاج اليه لو ادعى ان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى ان اسم الفاعل جار مجراها لا انها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وان كان ما نقله فيما مر يقتضى انه منها وقد أشرنا الى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد ان قال ان قول التسهيل الذى نقلها الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بانه ليس صفة مشبهة ٨٣ حقيقة بل له حكمها والظاهر ان اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فانه اعتبر فيه ما تخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالباً وحينئذ يندفع تنظير الشاطبى أنهما منها حقيقة فقوله وصوغها من لازم يخالف ما رآه فى التسهيل من صوغها من المتعدى بشرط أن يقصد به الثبوت الى آخر ما أطال به أقول يوافق ما قاله الشاطبى فى اسم الفاعل ما ذكره المصنف فى التنبيه السابق فى باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفى اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم فى كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذى ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لانها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وان شئت قلت انما لم يتقدم لانه كان فاعلا فى الاصل فحذفت علة مرتبته الاصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطردا فيه أعنى النقل من الفاعل فيحتاج أن يقول فى نحو وفجرنا الارض عيونا انه محمول على واشتعل الرأس شيبا (قوله وامتنع فى نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدنوشرى الاولى أن يمثل بقوله وجه الاب زيد حسنه لان فى زيد مانعا آخر وهو كونه غير سببى وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الاب أشار الى أن محل التمثيل للدعى الاب لا زيد وأشار الى الرد على المكى حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لانه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سببى وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان

والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها انها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعاً أو قصداً (دون) الفعل (المتعدى) الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعاً (كحسن وجميل) فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمى الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال فى التسهيل فى آخر هذا الباب (وهو) أى اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أى من اللازم والمتعدى فمن اللازم (كقائم و) من المتعدى نحو (ضارب) الامر (الثانى انها) تكون (للزمن) الماضى المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضى المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غدا (وهو) أى اسم الفاعل (يكون لاحد الازمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل من هذه المادة أنك ان أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره والى هذين الامرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر (الثالث انها تكون مجارية للمضارع فى تحركه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى سواء كانت مصوغة من ثلاثى أو غيره فالثلاثى (كطاهر القلب وضامر البطن و) غير الثلاثى نحو (مستقيم الرأى ومعتدل القامة) فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أى للمضارع (وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجميل وضخم وملآن) فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله

من صديق أو أخ ثقة * أو عدو شاحط دارا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهى مجارية لشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة فى الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له) أى للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر (الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها) لانها فرع اسم الفاعل فى العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أى من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (فى نحو زيد أنا ضاربه) لان ما يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه (وامتنع) نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (فى نحو زيد أبوه حسن وجهه)

الدنوشري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللقاني مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندى ان ذكر هذا فيما نقصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر فى ذلك الا ما تخالف لان الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا الامر آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقتضى الا ضميره أو سببيه كما تقول فى اسم الفاعل القاصر مررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أى اسما ظاهرا) قيد به أخذا من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل فى الضمير وليس كذلك فقد ذكر فى التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت فيجوز فى الضمير المتصل وهو

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم وما لا تعمل لا يفسر عاملا ويجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه * الامر (الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا أى) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببى لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببى لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أى) الوجه (منه) أى من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف و(ان أل) فى الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * بجس الندامى بضة المتجرد

(وقول ابن الناظم) فى شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببى على الصفة وهى فرح (مبطل لعموم قوله) يعنى الناظم (ان المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون الا سببيا) ولا يكون الا (مؤخرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لان المراد بالمعمول) فى قول النظم

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب

(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدا

(وانما عملها فى الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازانى (وكذا عملها فى الحال) نحو زيد حسن وجهه مطلقه (و) فى (التمييز) نحو حسن وجها (ونحو ذلك) من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل فى متأخر ومتقدم وفى سببى وأجنبى وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة فى الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز فى اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

الهاء ان يكون فى محل نصب أو جر فالاولى ان يقال المراد بالسببى ما عدا الاجنبى أو يجاب بأن مدلول الضمير سببى لا يشكل اشتراط السببية فى عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل فى ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف فى الحواشى وحينئذ ففى مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفة بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى أى يلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيقة الجلد والمتجرد المعرى عن الثياب والشاهد فى قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام فى غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على اطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا انها تعمل فى غير السببى اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب فى داره نومك أو اعتمد على استفهام نحو أحسن الزيدان وانه لا صاحب لها حتى تعمل فى سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنوشرى قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف فى الحواشى بأنها لا تعمل فى المفعول المطلق وذكر من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله ومنها انه لا يراعى لمعمولها محل) أى على الاصح وأجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض فى العطف على المنصوب كحسن وجها ويد (قوله تؤنث بالالف) أى قد تؤنث بالالف نحو جراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ)

أى الا فى الضرورة كقوله * والطيبون اذا ما ينسبون أبا * (فصل) * (قوله قال الفارسى) قال اللقانى فى صحة هذا الوجه فى نحو زيد حسن أبوه نظر انتهى ووجه النظر ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثانى الذى حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقانى فى الرد على الفارسى بحكاية الفراء وبالمثال الاول الذى حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما انه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وان يقال حسنة الوجه وقويمة الانف لان الصفة اذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذى فى النصب من اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى اذا كان ٨٤ المعمول معرفة أو نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار الى ان

فى اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالجائز اثنان وثلاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتى جميع ذلك (قوله والممتنع منها أربعة) فى نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل حسنة والحاصل ان صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط) أى رفع المعمول وقوله أو التجوز فى العمل أى اذا نصب المعمول ووجه التجوز اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وقوله كما فى الحسن الوجه مثال لهما أى لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول أو نصب كان مثالا للثانى (قوله ووجه ضعفه انه من اجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمى

فى حواشى ابن الناظم قد يرد عليه ما سيأتى فى القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه من جريان هذا التوجيه فيه الا ان يفرق بأن هذا انضم الى الاجراء المذكور نقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة فليتأمل انتهى وفرق فى حواشى الاشمونى أيضا بان فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بأنها موصولة فروعى ذلك القول قال لكنه مناف لما مر أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى فى كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان فى النصب اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الرفع خلو اللفظ من الرابط الا ان يقال محذوف الاول أقوى اذ لا جائز له بخلاف الثانى له جائز وهو تقدير الضمير

اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضى او أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما

* (فصل * لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالاضافة) أى باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) كوجها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع والنصب والخفض (اما نكرة أو معرفة) مقرونة بأل (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها (المعمول معه ست حالات لانه) أى المعمول (اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والاضافة (كوجه أو مضاف الى المجرد) من أل والاضافة (كوجه أب فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست فى مثلها وهى ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة و (الممتنع منها اربع وهى أن تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو) أى المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب) لان الاضافة فى هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما فى نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما فى نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما فى نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط أو التجوز فى العمل كما فى الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه أب والحسن وجه والحسن وجه أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة فى الاسبة مال لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من أل المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فيهما وهو أى الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح لوروده فى

الحديث

الحـديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجها وحسن وجه أب وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا
ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما

واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربع عشرة ألف صورة وسائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة امابال أولا فهذه حالتان ومعمولها امابال أو مضاف أو مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه أب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جارية جميلة أنفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاث به الازر من قوله

فعجتها قبل الاخيار منزلة * والطيبي كل ما التاثت به الازر

(قوله شثن أصابعه) بالثاء المثلثة كما في الاساس وكذا ضبطه شراح الشمائل قال امرؤ القيس وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبي أو مساويك اسحل وجاء في صفته صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني انهما الى الغلظ والقصر أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين ان في أناملهما غلظا بلا قصر بدليل ما روى انه كان سائل الاطراف (قوله وفي حديث أم زرع صفر وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفر ردائها والمعنى انها ضامرة البطن فكان رداءها صفراي خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهي الى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه) أورد انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وكل ذلك يشبه اضافة الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في الصورتين المذكورتين في مسائل القبيح العدول الى الرفع ولا محذور فيه بخلافه في تلك الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد انه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى النصب على التمييز بل يمكن في الاوليين العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير فليحرر (قوله وحسن وجه الاب) قد تقدم أول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن من كتب أبوه لا يحسن ان يضاف الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجريان هذا التوجيه فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا بحسن هذا نعم يمكن ان يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل بمعنى انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما اشرنا اليه سابقا وان ادعوا هنالك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السنباطي المجرد اما مجرد من الاضافة دون أل وقد قدمه أو من أل دون الاضافة أو من أل والاضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجرد وما أضيف هو اليمن أل والاضافة أو من أل دون الاضافة أي الى الضمير فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر) فان كلا معمولة للصفة وهو الطيبي وكل مضافة الى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي كما قال العيني لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه في أقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت للفرزدق والضمير في عجتها للناقة من عجت البعير اذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدتها على ان وجد فعل ماض والهاء ضمير نصب مفعوله وأما في نسخ الشارح من رسمه فعجبها على انه فعل أمر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رقاق خصورها * وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جانوال أعده من قوله

تزورامرأ جانوال أعـده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير أربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى أن يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب والالزم اضافة الشئ الى نفسه فصارت خمسا وسبعين والصفة اما أن تكون لمفرد مذكر أولمثناه أولمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أولمفرده مؤنث أولمثناه أولمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة أيضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربعة عشر ألفا وأربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أوقل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شئ منها ولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات كثيرة) واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب ففي الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه (سبحان الله ان المؤمن لا ينجس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وأنما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوب له منها في النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (احداهما ما أفعله نحو ما أحسن زيدا) واليها أشار الناظم بقوله * بأفعل انطق بعد ما تعجبا * والكلام فيها في

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة أراد وطيآت الارداف والاعجاز وارتفاعه على انه خبر بعد خبر وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جانوال أعده) أي فان نوال مرفوع بجامع انه غير ملتبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جانوال أعطيا عطاؤه (قوله من قوله تزورامرأ جا الخ) جا حال من امرأ وجملة أعده من الاعداد ٨٦ قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع اليه وأمه بمعنى قصده ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام في لمن يتعلق به وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا أي شدته

(هذا باب التعجب)

(قوله وهو استعظام الخ) قال الدنوشري حد بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله انه متعجب اذ لا يخفى عليه شئ وما وقع مما ظاهره ذلك في القرآن فمصروف الى المخاطب نحو قوله تعالى فما أصبرهم على النار أي ان حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب ان تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه *(فائدة)* توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما أعظم الله وما أجله لانه يقتضي بظاهره ان المعنى شئ عظيم أعظم الله أي جعله عظيما وهذا ان لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شئ عظيم قدرة الله وهذا الشئ هو الله وفيه اطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الانباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله فسبحان الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت أصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبوب له في النحو منها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

شيئين

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم و يأتي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ و ينظر هل التأكيد كالعطف أولا (قوله عجبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور بدله من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالا فليحرر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في لتلك وقضية تمييز او حال وقيل التقدير أمري عجيب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الاعلم أن عجب لتلك مرفوع على الاهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار الى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء

شيئين في ما وافعل (فاما ما) التعجبية (فاجمعوا على اسميتها لان في أحسن ضميرا يعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء (وأجمعوا) أيضا (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاسناد اليها) وأما ما روى عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (فقال سيبويه) وجمهور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فموضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فمحله رفع) تبعا لمحل ما (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوبا أي) الذي أو شيء أحسن زيدا (شيء عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة النظيرين من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع أفعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعل) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني الى رحمة الله) وما أحسنني ان اتقيت الله (وفتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمرا وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف (وقال

وقد أفصح عن هذا اللقاني بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء موصوف بانه أحسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فمبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك انه فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدي ما أحسن زيدا وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدرة قصوره والا التعدي نحو ما أضرب زيدا الاثنين باي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمينه ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكمل ونقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر تساويا بان فعل في عدم التعدي وقبول همزة التعدي فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين أو اللام نحو حي وعي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم امة موامن النطق في ذلك بفعل لانه

بقية الكوفيين) غير الكسائى وهشام أفعل (اسم لقولهم) أى العرب (ما أحيسنه) وما أميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (ففتحته) التى فى آخره (اعراب) لا بناء (كالفتحة فى) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للمبتدأ) فى المعنى (تقتضى عندهم نصبه) أى نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا فى المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفاله بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه فى الاعراب والناصب له عندهم معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج الى شئ يتعلق به الخبر (وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما) فلذلك نصب (وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به) لان ناصب وصف قاصر فاشبه نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير فى أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الاسماء بجموده ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتى ذكرها وندر حذف همزة أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشره ولما حذفوا همزة أخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول خيره وسمع الكسائى بخبثه (الصيغة الثانية) من صيغتى التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن بزيد) واليها الاشارة بقول النظم * أوجئ بافعل قبل مجرور بيا * (وأجمعوا على فعلية أفعل) لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما أصبع فنادر وفى كلام ابن الانبارى ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادى ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا فى حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فدلوله ومدلول أحسن فى ما أحسن زيدا من حيث التعجب واحد (وهو فى الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن (كأغد البعير أى صار ذا غدة) وأبقلت الارض أى صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيد بالرفع (فقبح اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامرر بزيد ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بخلافها) أى بخلاف زيادة الباء (فى) فاعل الفعل الماضى نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو سحيم بمهملتين عبد بنى الحسحاس بمهملات أربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا)

فحذف الباء من فاعل كفى (وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين فى التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مرفوع على الفاعلية (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لا زائدة (ثم) اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة (وقال غيره) أى غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتأخرين الضمير المستتر فى أفعل (للمخاطب) المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال فى التأنيث أحسنى وفى التثنية أحسنا وفى الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستتاره

أمر لفظى وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شئ يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته اعراب) قال اللقانى أى ومنع الصرف لما فيه من الصفة ووزن الفعل (قوله كالفتحة فى زيد عندك) قال اللقانى دلالة على أن بقية الكوفيين وافقوا سيبويه على أن ما مبتدأ وأفعل خبر (قوله وأحسن انما هو فى المعنى الخ) قال اللقانى مقتضاه جواز النصب عندهم فى زيد أفضل أبا ونحوه (قوله لفظ الامر) وحينئذ فينبغى أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتلا وقيل مبنى على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف فى حقيقة بخبر ولا انشاء لانهما وصفان للكلام وان أريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة انشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدنوشرى صوابه ذات بقل اه أى لان الارض مؤنثة وهذا على ما فى بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتأنيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه فى أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

(لانه)

(لانه) أى أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضى وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثانى استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء فى الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة أوجه أحدها انه لو كان أمرا لزم ابراز ضميره الثانى انه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف فى كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب فى نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله * وأحبب الينا أن تكون المقدما * أى بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح فى الحواشى وزاد بعضهم فى التعجب صيغة ثالثة وهى فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهى أفعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثى الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان أفعل وما أفعله وافعل به فى معنى واحد * (مسئلة) * لا يتعجب الا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة فى ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) اذا كان ضميرا كما (فى مثل ما أحسنه ان دل عليه دليل) والى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح

(كقوله) وهو على بن أبى طالب كرم الله وجهه

جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا (ما أعف وأكرما)

أى ما أعفها وأكرمها (وفى) مثل (أفعل به ان كان أفعل) بكسر العين (معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أى بهم وقوله

أعزز بنا وأكتف ان دعينا * يوما الى نصرة من يلينا

أى وأكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسى وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء كما فى قولك زيد كفى به كاتبا

أفعل ولكن حول من صيغة الماضى الى صيغة الامر والمعنى الاصلى باق (قوله وهو مما لم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر فى خصوص معنى الماضى فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل فى الخبر لانها تستعمل فى الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر فى علم المعانى (قوله والمعهود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله باربعة أوجه) قال الدنوشرى مما يرد على من زعم انه أمر لا يجاب بالفاء ولو كان أمرا لاجيب بها فلا تقول أحسن بزيد فيحسن بك اه (قوله لزم ابراز ضميره) قد يجاب بانه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتنى وفرحت بى (قوله لو كان أمرا لوجب له الخ) عبارة الشاطبى الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فلما لم يكن كذلك ٨٩ لم يصح أن يكون أمرا وهذا مشترك الالزام فى ما أفعله اذ هو عنده فعل ماض والماضى يجب فيه أقام وأبان فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع فى الماضى فالجواب عن هذا هو جوابنا والا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر الى جواب واذا تقرر هذا كله سهل الامر فى فاعل أفعل وانه مضمر وفى المجرور انه فى موضع نصب وان الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشرى انها اذا حذفت لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشرى يفهم منه ان زيدا فى قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفى الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو على) فى القاموس فى (١٢ تصريح ثى) مادة ودق نقلا عن المازنى وصوبه الزمخشرى انه لم يصح انه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله

تلكم قريش تمنانى لتقتلنى * فلا وربك لا بروا ولا ظفروا
وان هلكت فرهن ذمتى لهم * بذات ودقين لا يعفو لها أثر

(قوله معطوفا على آخر) قال الدنوشرى الظاهر ان ذلك من عطف الجمل ففى العبارة مسامحة لانها تقتضى انه من عطف المفردات (قوله وأكتف ان دعينا) قال الدنوشرى هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اه وهذا مبنى على ما فى النسخ من رسم اكتف بتاء مثناة بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذى رأيته فى خط المصنف فى التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمزة اشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لان لزومه الخ) قال الدنوشرى علل ذلك السعدى جلبى بقوله لانه لملازمة الجر لكون الفعل قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم

زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ فى التثنية والجمع والثانى ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه أما فى ما أفعله فلعمرو وإذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيأ صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو أفعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروة بن الورد

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا (وان يستغن يوما فاجدر)

فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (أى) فاجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك واليه أشار فى النظم بقوله

وفى كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح فى الاجماع وليس أفعل أمرا من أفعل لاختلاف مدلولى الهمزة عند الجمهور ولانها فى التعجب للصيرورة وفى غيره للنقل (فالاول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) فى الجمود وفى ملازمة المضى (والثانى) وهو أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) فى الجمود وفى ملازمة صيغة الامر (وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما و) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولهما (بغير ظرف ومجرور ولا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (بزيد أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (وان قيل ان بزيد مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا) بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفى الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول على رضى الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا أى مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهى الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى (ولا) تقول (أحسن لولا بخله بزيد) بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا زيدا أو أحسن راكبا بزيد (واختلفوا فى الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم بقوله

وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر

وذهب الاخفش والمبرد وأكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله) وهو أوس بن حجر

أقيم بدار الحزم مادام حزمها * (وأحر اذا حالت بان أتحولا)

ففصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه فى ذلك نص (ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (نحو ما أحسن معتكفا فى المسجد وأحسن بجالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن فى المسجد معتكفا وأحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

(فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من) الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو فى الاصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى

وقد

(قوله زيد كفى كاتبا) قال الدنوشرى يتأمل فى هذا التركيب (قوله فلعمرو واذ ذاك عن الفائدة) هذا يتخلف فيما اذا قيد الكلام بغير المفعول مما تحصل معه الفائدة من ظرف أو غيره مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق (قوله صير الحسن) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يقول أو الجمال اه لان ذلك المناسب لقوله أولا (قوله وعلة جمودها تضمنها الخ) وشبههما اسم التفضيل أصلا ووزنا ودلالة على زيادة الحدث ومن ثم أعطيا حكمه أيضا فى جواز التصغير وفى وجوب التصحيح نحو ما أقوله وأقوم به هذا وقال اللقانى فيما علل به المصنف دلالة على ان تضمن معنى الحرف كما يقتضى منع الاعراب على ما تقدم يقتضى عدم التصرف (قوله أعزز على أبا اليقظان الخ) أبو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضى الله عنه (قوله وقوله وأحر اذا حالت بان أتحولا) هذا أظهر من الاستشهاد بقوله

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

لانه يحتمل القلب والمعنى ما أحرى ذا اللب أى صاحب العقل بان يرى صبورا فالباء فى غير موضعها والمتعجب منه ذو اللب الا ان يرى فلذلك جاز هذا

(فصل)

وقد جاف كفرح جفافا وجلافة اه فاثبت له فعلا فيبنى من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أى ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا يقال (ما أحمره) أى أبلده (وشذ ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال فى القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر فى الضياء على الفتح وقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) فى الشذوذ (ما أقمنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثانى من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما * الشرط (الثانى ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبنيان من) رباعى مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثى مزيد بحرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق (واستخرج) لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (الا أفعل فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره فى التسهيل وشرحه (وقيل يمتنع مطلقا) الا ان شذ منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبى وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحوى ويكفيه فى الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم أطال فى الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع فى أحد شقى التفصيل (ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد الى المتعدى لاثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذى كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثانى أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف فى بناء فعلى التعجب من الثلاثى المزيد اذا جرى مجرى الثلاثى نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه تقى وملئ وفقير وغنى وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التى من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشد وأشد ونحوهما (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أتقاه) لله (وما أملاء القربة لانهما من اتقى) بتشديد التاء (وامتلأت) وما أفقرنى الى عفو الله وما أغنانى عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغنى بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره) لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى) وهو انه مبنى للمفعول

(قوله لفاتت الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشرى ينظر لو كانت السين للتأكيد مثلا أو كان الفعل المزيد لاصل الفعل هل يجوز البناء منهما حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود ولا يجوز ذلك ٩١ لفوات التأكيد وحصول اللبس تأمل وسيأتى ذلك فى كلام الشارح تأمل (قوله ويكفيه فى رده مخالفته للاجماع) أى بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدمامينى وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب من الدمامينى فان الكلام فى المسئلة قديم وقد أطال ابن جنى فى الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والا فلا لانه لم يرد فى القرآن ولا فى السنة انهم لا يجتمعون على الخطا وقد لخص الجلال السيوطى بعضه فى الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على ان احداث قول خرق للاجماع) يتأمل ما معنى ذلك ولعل فى الكلام صفة لقول مقدر والاصل قول ملفق من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أى لان هذه الافعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أى لانه يجوز عندهم (قوله بدليل قولهم فى الوصف تقى الخ) أى ولولا الاجراء المذكور لقالوا امتق ومتق ومفتقر على ما تقدم فى بناء اسم الفاعل فى قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثى (قوله من أقوال المانعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين للبناء من أفعل لان هذا اختلاف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خماسى (قوله لندوره) قال الدنوشرى أى المذكور ولو قال لندورها لكان

نحسن اهـ يعني ان مرجع الضمير جمع ما لا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع فأول ضمير المفرد انه باعتبار المذكور ولو قال أي ما ذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) أما اذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين كما يأتي قريبا (قوله أو تأصيلا) قال ۹۲ الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا يأتي الا على مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده

* الشرط (الثالث ان يكون) الفعل (متصرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وأبئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به * الشرط (الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل) في الصفات الاضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو فني ومات) لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه * الشرط (الخامس أن لا يكون الفعل (مبنيا للمفعول) نحو يلا أو تأصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم يستثني) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع ان كلا منهم الا كسب للفعول فيه فينبغي أن لا يستثني شيأ وتؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به * الشرط (السادس أن يكون الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد) لانهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا الاخيك دون ما أكون زيد القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبني على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع * الشرط (السابع أن يكون الفعل (مثبتا فلا يبنيان من فعل) منفي (سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به) ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال أبو علي القالي في نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي أنتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفي (كما قام زيد) وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت * الشرط (الثامن ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (أفعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أعرج من العيوب (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الالوان ولمي فهو ألمى من الحلي واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق انما تجيء على أفعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو أخضر

بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل (قوله وجرى على ذلك ابن مالك) كقوله وغير سالك سبيل فعلا ولم يقل وغير فعل المفعول لان معنى السالك سبيل فعل انه لا يكون لازما البناء للمفعول بل يكون جائزه (قوله ولا بجره باللام لتغييره المعنى) أي لانه يخرجه عن البعض (قوله وذهب الكوفيون الى جواز الخ) حاصله انهم أجازوا جر الخبر ان كان جامدا في المثال الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما في الارتشاف ووجد في النسخ دون ما أكون زيدا القائم على ان القائم معرف بال والمعنى انهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله دون لانه ظاهر في انه مما كان مجرورا (قوله ألذه) قال الدنوشري ينظر ضبط ألذه اهـ وأقول في المصباح لذ الشيء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذته ألذه وجدته كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفي بالمثبت) لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبني للفعول وملازمة الفعل للبناء له بعين ارادته فتأمل

فلم

فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذى انتفا
وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذى ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذى ثلاث وبقى شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفى عده نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

* (فصل * ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما وصفه على أفعل فعلاء بما أشد ونحوه) كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك (وينصب مصدرهما) أى مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) أى بعد أشد ونحوه (وباشد ونحوه) كأضعف وأكثر وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك (ويجر مصدرهما بعده) أى بعد اشدد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه) فى الزائد على الثلاث (أو حمرته) أو عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثانى (أشدد او أعظم بها) أى بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم

واشدد أو أشدا وشبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالباء يجب

(وكذا المنفى والمبنى للمفعول) يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه أو باشدد ونحوه (الا ان مصدرهما) أى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للمفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى للمفعول (لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للمفعول (وأشدد بهما) أى بان لا يقوم وبما ضرب فتأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما فى المنفى فليتمكن من ان يستعمل معه النفى وان يعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه وأما المبنى للمفعول فليبقى لفظ النفى ولفظ الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو أمن اللبس جاز الاتيان بالمصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فمن النوع الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فمن) النوع (الثانى) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول) على الاول (ما أشد كونه جميلا أو) تقول على الثانى (ما أكثر ما كان محسنا واشدد وأكثر بذلك) أى بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذى لا يتفاوت معناه) نحو مات وفنى (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ أما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص المتوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو وما

(قوله وقيل لان الالوان الخ) رد هذا ابن الحاجب بانه ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد فى التعجب ليس الا السواد وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ

(فصل)

(قوله ما أكثر ان لا يقوم) قال الشهاب القاسمى لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقدر ذلك وان للاستقبال وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان (قوله فليتمكن) فيه بحث اذ استعمال النفى متصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد فلو وجب كون المصدر مؤولا ثم كان وجه تعبيره مع النفى باكثر دون أشد ان النفى لا تفاوت فيه بنحو الشدة (قوله وان يعمل فيه الفعل المنفى الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه (قوله نحو ما أسرع نفاس هند) قال الشهاب القاسمى قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبنى للفاعل الا ان يصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقى ان بعضهم نقل البناء للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الآن بوجه جواز التعجب بان ما آل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول هنا واحد فليتأمل

(هذا باب نعم و بئس) * (قوله وفي الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكنز الحنفي للاقصرائي هكذا في أكثر كتب الحديث فبها ونعمت فالبهاء الحسن وأهل النحو يقولون فبها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فبها ونعمت المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتاؤه مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح في بهاء اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنحاة يقدرونه فبالرخصة أخذ وهو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بأن من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالجملة فقول النحاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذ ونعمت السنة التي تركها

وورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم بقوله

و بالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر

(هذا باب نعم وبئس وهما) لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقتان احداهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي (بنعم الولد) نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وأجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هي المشهورة وأصحها ان نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين * نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مع سكون الثاني وكسرها

أي الغسل قال زين العرب في شرح المصابيح وهذا وان قوي معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني (قوله وبرها سرقة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فتبره والدها بسرقة من زوجها ويحتمل بالزاي المعجمة أي سلبها والمعنى انها لا تقدر على الغنيمة والجهاد (قوله وذهب الفراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاصالة وعند الفراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما ما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعليتهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف كطوبى للمؤمن ورد أيضا عليهما بانه يلزمهما جعل المعرف فخبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما أجازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكروا فيما سيأتي ان بعضهم جوز في حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل كل من الجملتين مبتدأ أو خبرا أما ان جعل مبتدأ ونائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدا له مرفوع يغني عن الخبر فليحرر (قوله ويجوز فيهما أربع لغات) أي في نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبي في باب الانا كيدانهما يلزمان وجها واحدا واللغات انما هي في الاصل المنقول عنه (قوله ولا يجيز الحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعمالهما في التنزيل الذي هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل

(قوله بال الجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتزموا الفعال ان يكون ذلك التعريف مطلقا والاجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجمود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله الجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وافاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورد بأداته الى التكاذب) يمكن ان يجاب ٩٠ بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كأنه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وبسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة . (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرأ ابن حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف عضب وقد يرفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ (قوله نطقا أو بايماء) قال العيني نطقا تمييز وبايماء عطف عليه اه

وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في أول شرح الايضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بال الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بأدائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انه المعهود ذهني فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقي ومثالهما (نحو نعم العبد وبئس الشراب أو) معرفين (بالاضافة الى ما قارنها) أي أل (نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين أو) معرفين بالاضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

(فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * زهير حسام مفرد من حمائل)

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله * رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز (نحو بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو أي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان

(نعم امرأ هرم) لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله

نعم الفتاة فتاة هند) لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء

وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء ليعطف عليه المجرور بها والاقرب ان نصبه على نزع الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله بالباء والاصل بنطق وقوله بالباء عطف على معناه قوله ولقد علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) فيه نظر لان س والسيرافى احتجا على منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور لانه ياتى مؤكدا فى باب العدد فيجوز ان يكون ما هنا منه تأمل (قوله المعروف بابن شعوب) قال العينى هى أمه (قوله فنعم المرء الخ) قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا لانا نقول التمييز باعتبار يفيد معنى زائدا باعتبار الصفة وهى تهامى ونسب اليه الافادة باعتبار انه هو المقصود (قوله وقيل هى تمييز) أى بناء على جواز وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشرى ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا (قوله والى الخلاف فى المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله وما الخ) قصر كلام الناظم على الاشارة الى ذلك قصور ومنشؤه الوقوف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى ان مراده بنحو نعم ما يقول كل ما وقعت فيه ما متلوة بشئ غير مفرد نحو دققته دقا نعما فيشمل المتلوة بشئ ولو مفردا نحو فنعما هى فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) غير هذا أراد الاقوال لان نحو تزوج وهى فى المثال الآتى لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هى فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه

بجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا) سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقض ابن مالك بابن الاجماع على جوازه من الدراهم عشرون درهما وفى التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا
والثانى انه قد جاء فى الباب كقول جرير يهجو الاخطل
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق
وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه فى الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء فى الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان افاد) التمييز (معنى زائدا) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والا فلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (كقوله) وهو أبو بكر ابن الاسود المعروف بابن شعوب
تخيره فلم يعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامى)
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهى اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة اليها لغتان تهامى بكسر التاء وتهامى بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشددها والثانى كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله
وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر
(واختلف فى كلمة ما بعد نعم وبئس) اذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين (فقيل) هى (فاعل) فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية (فهى معرفة ناقصة أى موصولة) والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما (فى نحو نعما يعظكم به أى نعم الذى يعظكم به) وهو منقول عن الفارسى (و) ان وقع بعدها مفرد فهى (معرفة تامة كما فى نحو فنعما هى أى فنعم الشئ هى) فكلمة هى المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فى الابداء لا فى الصدقات ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع (وقيل) هى (تمييز) فيهما (فهى نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (فى) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة فى) المثال (الثانى) وهو فنعما هى لعدم الجملة والى الخلاف فى المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله
وما مميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول فى ذلك ان يقال اعلم ان ما بعدها على ثلاثة أقسام مفردة أى غير متلوة بشئ ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف أى نعم الشئ الدق أو نعم شيأ الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هى وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال المعرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشر أقوال ومرجعها الى أربعة أحدها انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والثانى انها فى موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين والثانى انها نكرة

غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها الاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية

*(فصل * ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) أو رجلا (أبو لهب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل لتصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به أولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيد ذلك الاستبعاد (و) اختلف في رفع المخصوص فقيل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدا واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (و) من غير الغالب أنه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدأ) على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شئ (يشعر به) أي بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص بجواز العلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذكر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعر به كفى * (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول الناظم (العلم نعم المقتنى) والمقتفى (وانما ذلك من التقديم) للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم

(قوله الفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا نا في الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه أن يعطف عليه بجواز حذف الموصول الاسمي وفي المغني ذهب الكوفيون والاخفش لوضوح المسألة من ان ما فاعل الأن يقال انها الماسدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا (قوله وقيل بدل) اعترض بانه لازم والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز في الشئ تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولي العوامل فانهم أجمعوا على جل انك أنت قائم على البدل ولا يجوز ان أنت بقي انه سيأتي في مخصوص حبذا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد دون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه وما واذكر عبدنا أيوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما اذا الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدا حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتفى أي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب الالفية لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يأباه اذ المشعر بالشئ خلافه وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

(فصل) وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقتل أو مكسورها كعلم (وفهم) بضم العين فيهن وانما حولت لتلحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيهما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف تقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سر ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين اصالة أو تحويلا قال الفارسي والاكثرون (يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خبث الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا * (ومن أمثلته ساء) بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء (فانه في الاصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا أحزنه فهو متعد متصرف (فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما لفاعله بما ذكرنا) في بئس (تقول) في الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل أبو جهل و) في المضاف الى المقرون بأل (ساء حطب النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا و (في التنزيل وساءت مرتفقا) ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف أي نار مرتفق لان التمييز لابد وأن يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتمييز (ساء ما يحكمون) فيجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله أل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لك في فاعل فعل المذكور ان تأتي به اسما ظاهرا مجردا من أل وان تجره بالباء) الزائد تشبيها بفاعل أفعل في التعجب (وان تأتي به ضميرا مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) حملا على ما أفهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على أحسن بزيد (وسمع) من العرب (مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا وتجرده منها ثانيا وأصل جاد بهن أبياتا من جاد الشيء جودة اذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في

(فصل) (قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشري صرح بمعظم ذلك من قول الموضح صالح للتعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اهـ والظاهر أن الشارح انما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعل التفضيل كما يأتي فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدنوشري قضية التعليل انه نحو ظرف وشرف اذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية ويكون التغيير تقديريا كما في فالث وقالث (قوله ولتصير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ملزوم لان أفعال الغرائز لا تكون الا قاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من ان ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا لاصله قبل تضمين معنى بئس فليحرر (قوله ولا يدغم) قال الدنوشري أي بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثلته) فصله من خفاء التحويل فيه كما أشار اليه بقوله فانه في الاصل الخ وهذا حكم افراد الناظم له بالذكر وقيل في حكمته غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فانه في الاصل سوأ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله لابد وأن يكون) قال الدنوشري ذكر بعضهم ان الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فلتراجع المسئلة من حواشي المطول اهـ أقول ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني أول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه انها لتأكيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز لك في فاعل فعل المذكور الخ) منه ساء فقول الاشموني عند قول الالفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مشكل لان حكم ساء يخالف حكم بئس في ذلك ومن فعل المذكور حب اذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الآتي وبهذا تخالف نعم وأحسن الاشموني في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدماميني انه يلتزم في فاعل ساء ما لتزم في فاعل بئس وجزم الشاطبي بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جواز مطابقته لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرماح حب بالزور الخ) فيه اشارة كما قدمنا الى ان حب اذا لم تقترن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لمخصوص
وصرح المصنف في الحواشي بانها تجدد لها حينئذ امور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكن سياتي في التنبيه انه يذكره حيث
قال اذا قيل حب الرجل زيد لوا ستفيد من كونها من افراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافقه ان
بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ٩٩ وماسوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابيا تا تمييز وجلن ابيا تا على الاصل من عدم زيادة
الباء فالثابت ضمير الرفع وابيا تا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرماح

(حب بالزور الذى لا يرى ٭ منه الا صفحة أو لمام)

(أصله حب الزور) بفتح الزاى بمعنى الزائر (فزاد الباء) في الفاعل حملا على احبب بالزور (وضم الحاء
لان فعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها الى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا
لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون
الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة
الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وماسوى ذا ارفع بحب أو فجر ٭ بالباء ومثال الضمير المطابق
ماقبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا
٭ (فصل) ٭ ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر

(ألا حبذا عاذرى في الهوى ٭ ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير انه ٭ اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

والى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ ومثل نعم حبذا ٭ ثم قال ٭ وان ترد ذما فقل لا حبذا ٭ ودخول لا في الذم
على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون
غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذى دخلت عليه الا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف
(وذهب سيبويه ان حب فعل) ماض (وذا فاعل) واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانهما باقيان
على اصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغير ولاقتصارهم على حب اذا عطف
على حبذا كقوله ٭ فحبذا ربا وحب دينا ٭ أي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو
اذما واخواته من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف
وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن
الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ألا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه اه
والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل
مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية
لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية واصل الخلاف
قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع أو اسميته ولكل دليل على مدعاه
فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة

٭ (فصل) ٭ (قوله ويقال في المدح الخ) أى في المدح والذم العامين واشعارها بان الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي ذلك واذا لم تقترن بذا كانت من افراد فعل المتقدم كنعم وكانت لمدح أو ذم خاصين كما بينه المرادى وهو ظاهر اذا كانت حينئذ لا يذكر لها مخصوص (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل نعم الخ) مراده المماثلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا مخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذا وان كان فيه اشارة أيضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشارح (قوله والمخصوص الخ) لما سكت المصنف عن اعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة ببيانه على هذا القول أيضا (قوله وقيل مبتدأ الخ) ظاهره ان قوله

مقرر والذى في المغني ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل
عطف بيان) قال في المغني ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية ٭ تأتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله
وقيل بدل) قال في المغني ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه اه وربما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في
المغني وهذا ضعف ماقيل لجواز حذف المخصوص كقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما ٭ منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المغني وبالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله تخالف الخبر والمخبر عنه) أى افرادا وتركيبا (قوله ومن تمييز ماليس بمبهم) أى لانه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص أو بعده كقوله ألا حبذا قوما سليم فانهم * وفوا اذ تواصوا بالاعانة والصبر وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ * رام مباراة مولع بالمعالى والى ذلك أشار الناظم بقوله واول الخ أى اجعل المخصوص واليا تابعا لذا (قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندى ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كأنهم قالوا حب الشئ فجعلوا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث هو شئ ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ١٠٠ ربه رجلا وقل هو الله أحد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهى المثلا

الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها عما لزم مدعى الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لاتحبذه فجاؤا لها بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى مقتضبه وابن السراج فى أصوله والسيرافى فى شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا (و) اختلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هندان و) حبذا (الزيدان) فى تثنية المذكر والهندان فى تثنية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) فى جمع الذكور (أو الهندات) فى جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذى لا يغير عن حالته فى الاستعمال الاول (كما فى قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (بكسر التاء وافرادها) لانه فى الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها ذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور وشبه مضربه بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف أى حبذا حسن هند) وكذا الباقى ورده ابن العلج بانه لم ينطق به فى وقت وقال الفارسى فى البغداديات لان ذا جنس شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

(وقال ابن بابشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم ان فى حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص (وان ذا مفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه * اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل) المضموم العين (المتقدم ذكره) فى الفصل قبله (ويجوز فى حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين اليها (كما تقدم) من انه يجوز أن تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فبالاولى اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحا كثر *

(فان قلت حبذا فتح الحاء واجب) للتركيب (ان جعلتهما كالكلمة الواحدة) والا فجائز .

(هذا باب أفعل التفضيل)

وهو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل وأما خير وشر فى التفضيل فأصلهما

تعنى انهم أرادوا أن يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون فى الامثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعقبوا عليه التغيير لان استعمال شئ أخف من استعمال أشياء وهذه هى العلة فى الامثال ثم ان المثل فيه امر زائد وهو انك اذا أتيت به كما قيل أولا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذى قيل قديما فى الواقعة المشهورة وليس ذلك فى صيغة حبذا انما عدم التغير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهى المثلا أى من حيث فيه علة تقتضى ان لا يغير لا انه مثل من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذى هدانا لهذا وأظن انى عثرت على تفسير كلام النحاة فى قولهم انه يضاهى المثل أحسن مما عثر واعليه انتهى وما ذكره أولا سيأتى فى كلام الشارح نقله عن الفارسى (قوله لئلا يتوهم) قال اللقانى انما يظهر هذا التعليل فى المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا للحكم الى غير المفرد اخير

(باب أفعل التفضيل) حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا اثباتا ونفيا وتارة يريده خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك أفعل التفضيل (قوله المبنى على أفعل) قال الزرقانى مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كاشيب وأحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان

أخير وأشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الأخير * واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل الكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لأفعل لهما وأما قوله * وسبى إلى الانسان ما منعا * فضرورة (انما يصاغ) أفعل التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضربه و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) وأضرب به وأعلم به وأفضل به والى ذلك أشار الناظم بقوله

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أأكلهما أي أشدهما أكلا ومن (وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق) بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال لص يلص اذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في المتعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحدشق التفضيل (هو أعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذا على الثاني (هذا المكان أقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من ديك) بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منهما مملوأ فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضي الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به الى التعجب مما

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بانه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعل) هذا ما اشتهر وقيده الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد بينهم حيث قال شاع فيما ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة ان ألد أفعل تفضيل بل من جهة ان اللدد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة الى ما دونه أشد فمعنى الاضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجها وذلك لان اللدد مما يبنى منه أفعل صفة بدليل لد في جمعه ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه ١٠١ وليس الامر كما شاع كما أفصح عنه رضي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي أن يقال في الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع انها تجيء منها أفعل لغير التفضيل كأحمق وحمقاء وأهوج وهوجاء وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكاء فلا يطرد أيضا تعليله بان منها أفعل لغيره الى هنا كلامه ومن هنا تبين ان الفاضل التفتازاني كما أخطأ في دعوى ان ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللدد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووي رحمه الله هو بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو وقال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تيم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فامسكته وحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فقد انفلت بعيري فقالت أصبر حتى أوثق الاول قال لا والا تركته من يدي يهراق فاني لا أجد بعيري فأمسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك وفيها انه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من خبائي فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبنني فرجعت فاخذت حلتي فلبستها وجلست اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأيته هبته فقلت يا رسول الله جمل لي شرد فانا أبتغي له قيدا الحديث بطوله

لايتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل

(ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وحمرة) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان أشد يأتى هنا نحو لا يأتى هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح فى الحواشى

*(فصل * ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكمان (أحدهما) فى نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى أو مجموع (نحو) قولك زيد افضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الآية) الى قوله أحب اليكم فافرد فى الآية الاولى مع الاثنين وفى الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أى ومن أجل ان أفعل التفضيل اذا تجرد من أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل فى آخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح (انه معدول عن آخر) الموازن لافعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أول لانه به أنسب لانه أشبه فى الوزن وكون معناه نسبيا وكون لا يدل على زيادة وعلى الالحاق به فهو يخالف باب أفعل فى ثلاثة أمور أحدها انه يطابق ولو كان منكرة الثانى انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (فى قول) أبى نواس الحسن (بن هانئ) الحكمى يصف الخمرة

(كأن صغرى وكبرى من فقاقعها) * حصباء در على أرض من الذهب

(انه لحن) حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق

اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم

أى لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابى نواس بنون مضمومة بعدها واو لا همزة انه كان له ذؤابتان تنوسان أى تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثانى) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول) كما تقدم من الامثلة وهى عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بانها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخرة خير وأبقى) أى من الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (اذا كان افعل خبرا) فى الحال أو فى الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون بتأويل ارسالا *(فصل)* (قوله اما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو المجرد غالبا من مشاركة المفضل عليه فى المعنى لفظا أو تقديرا والمراد بقولنا أو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم فى البغيضين هذا أحب الى من هذا وفى الشرين هذا خير من هذا وفى التنزيل قال رب السجن أحب الى مما يدعوننى اليه وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء فانظر حواشينا (قوله فقاقعها) كذا فى نسخ الشارح بالقاف بعد الفاء وهو المناسب لضبطه الآتى والذى فى خط المصنف وهو المحفوظ فى رواية البيت فواقعها بالواو بعد الفاء (قوله حيث أنث الخ) أى حيث أنث ولم يأت بأل أو بالاضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلناه مقتضى قول المغنى وانما الوجه استعمال أفعل فعلى بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال الخ لكن لو أتى بأل أو بالاضافة كان يجب ان لا يؤتى بمن (قوله وأجيب عنه الخ) لان المجرد كما فى التسهيل يؤول بما لا تأويل فيه ويطابق حينئذ كما فى المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بان من زائدة وانهما مضافان على حد بين ذراعى وجبهة الاسد وهذا بناء على اجازة زيادتها من مطلقا واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفى التخريج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف فى المغنى ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تقحم فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور (قوله أسود الليل) كذا فى النسخ كان

كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيدا أفضل
وظننت زيدا أفضل وأعلمت عمرا زيدا أفضل (ويقل) الحذف (اذا كان) أفعل (حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا) * فظل فؤادي في هواك مضللا

فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك (أي دنوت أجمل من البدر) وقد خلناك
مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) اذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح

(تروحي أجدر ان تقيلي) * غدا بجنبي بارد ظليل

فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي واتي مكانا أجدر من غيره بان تقيلي
فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح
وقت العشي وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان
الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى
ان السوابق واللواحق تشهد بذلك وجنبي تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما وصفان
لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من
ومجرورها عليه) أي على أفعل (ان كان المجرور) بمن (استفهاما) لان الاستفهام له صدر الكلام (نحو
أنت ممن أفضل) والاصل أنت أفضل ممن فقدم من على عامله وهو أفضل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله تمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي لان المبتدا أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه لا يفصل بين أفعل
ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن
صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا الى
الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والاصل أنت أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على
أفضل لان ما أضيف الى ماله الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الامين المحلي في المفتاح

عليك بارباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا

(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعل (في غير الاستفهام) وهو الاخبار (كقوله) وهو جرير

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * (فاسماء من تلك الظعينة أملح)

والاصل فاسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر
عند الناظم حيث قال ولدى * أخبار التقديم نزرا وردا * وذلك لان أفعل عامل غير متصرف في نفسه
فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة (الحالة الثانية ان يكون)
أفعل مقرونا (بال فيجب له حكمان أحدهما ان يكون مطابقا لموصوفه) في التذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع والى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلو ال طبق (نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان
الافضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الافضلون) أو الافاضل (والهندات الفضليات أو الفضل)
بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل المتعجب به لاقترانه بال
ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى
في الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف

والذي في العيني أسود العين وانه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى انهم لئام أبدا الا ان الجبل لا يغيب (قوله أحيحة بن الجلاح) هو صحابي
رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الاصابة ردا على ابن عبد البر وقال أحيحة بمهملتين ١٠٣ مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام
وآخره مهملة وقال القنري في حواشي المطول انه بتشديد اللام وهو عجيب وفي الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر ان أحيحة بياء مخففة فهو فعيل وفي جامع الاصول انه بياء مشددة فهو فعيل وبذلك صرح القنري (قوله وقال العيني ان الخطاب للفسيل) أي بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعى ان السوابق الخ) ادعى أيضا ان جماعة من الشراح حتى الافاضل الذين تصدوا الشرح مثل الكشاف وهموا فيه وغيرهم لفظ التروح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح وقت العشي (قوله لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط) الحصر ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر في مسئلة الاضافة نحو غلام أي يوم سفرك لان الصدارة في صورة الاضافة صارت للمضاف واعلم انه قد
تعارض في هذه المسئلة أمران تأخير ماله الصدر ان أخر معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله ان قدم وابن
مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا يخفى ان أحد

الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكأن الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالاكثر) التاء للخطاب زائدة (قوله محذوفا مبدلا الخ) فيه حذف البدل قال الدماميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ما قاله المصنف في المغني في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لان الخلق من الله بمعنى الايجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان حملت على الارادة صح المعنى لانه يصير أكثر ارادة من سائر المريدين وان جعلته من مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده وان أريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجد الا الله عز وجل وأجاب السيف الآمدي بان معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان الفاعلين عندهم كثيرون وأقول الاقرب في الجواب ان أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا أضيف الى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما اذا قصد به الزيادة المطلقة أو أول بما لا تفضيل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة * (تنبيه) * رأيت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة لا يضاف أفعل الا الى ما هو جزؤه وهذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولاولى رجل ذكر اه ومر ما في كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لاولى

والظرفي كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى اه (و) الحكم (الثاني أن لا يؤتى معه بمن) لان من وأل يتعاقبان) فلا يجتمعان كأل والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى)

ولست بالاكثر منهم حصا * وانما العزة للكاثر

(فخرج) جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) في الاكثر (أو على انها) أي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بأل وانما هي (متعلقة بأكثر نكرة) حال كونه (محذوفا مبدلا من أكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على ان بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز أي عددا والكاثر بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) أفعل (مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه أمران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والاضافة (لاستوائهما في التنكير) ولكونهما على معنى من والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وان يوحدا

(ويلزم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و(الزيدان أفضل رجلين

رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول ما أشير اليه في كلام المصنف هنا وهو انه كيف أضيف أفعل الى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت الثاني ان قوله رجل يقتضي أن لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل وأجاب عن هذه الفقهاء في كتاب الفرائض بان المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لاولى ذكر والأظهر ان يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كأنه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أي أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد قوله أولى رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال أولى الميت يعني من ابن عم عم العم مثلا لان ولايته ولاية بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن اناث فذكر نعت لاولى ولهذا كانت مخفوضا في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي السهام لقلت أولى رجل ذكر بالخ بالرفع ولو قيل من يعطى المال لقيل أولى رجل ذكرا بالنصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال في الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أعقل نساء وأعقله وأفضل رجلين وأعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت الى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد وعليه قوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما في التنكير) قال اللقاني يؤخذ منه ان اضافته للمعرفة تفيده التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قوله اذا فضلوا) هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفى بعض الحواشى انه بالصاد المهملة ولاداعى له وانتشر فساده حتى ألحق بالاصل فى كثير من النسخ (قوله لاتعم) أى عموما شموليا وانما تعم عموما بدليا وقوله فمن أين جاء العموم أى الشمولى حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا (قوله ان يؤول بما لا تفضيل فيه وقوله بعد وان كان على أصله من افادة المفاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأومأ الى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التى لبيان الجنس لتخلف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افعل لابد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثانى كلا له والمجرور

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء * فان قلت النكرة فى سياق الاثبات لا تعم فمن أين جاء العموم * قلت أجيب عنه بان العموم فيه باعتبار أصله اذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقى ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو فى تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف و(التقدير أول فريق كافر به) وقال الفراء انما وحد لانه فى معنى الفعل أى أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود الزكى فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فأشبهت مائة رجل وقد أجازوا قياسا للاسماء ان يثنى وان يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادته على ما أضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه (فان أول) افعل بما لا (تفضيل فيه) أو قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بال فى الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان) فيحتمل أعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه (أى عادلاهم) لانهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لان بجبينه أثر شجة من دابة ضربته والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لم تنو فهو طبق ما به قرن (وان كان) افعل (على أصله من افادة المفاضلة) على ما أضيف اليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا فى كل قرية (أكابر مجرميها) فاكابر مفعول أول لجعلنا وفى كل قرية فى موضع المفعول الثانى ومجرميها مضاف اليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفى بعض النسخ (هم أراذلنا) ولو لم يطابق لقيل أرذلنا (و) جاز (تركها) أى ترك المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من (كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل أحرصى بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب)

من لابد أن يكون غيره وتفضيل المقال فى حواشينا على الالفية واعلم انه اختلف فى نحو الله أكبر والله أعظم فقيل ان أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أى أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر فى هذا ان اطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطئ أو بطريق الاشتراك اللفظى أو المعنوى فان قلنا بالاشتراك اللفظى امتنع فى هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة فى المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوى جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث فى معنى من المعانى وانما الاسم واحد والمعانى مختلفة وأما قولهم فى دعائه أعز وأطول

(١٤ تصريح فى) ان أفعل بمعنى فاعل أى عزيزة طويلة فان كان معتمدهم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشئ لانه يكون مثل والآخرة خير لمن اتقى فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا قدروه عاما فان قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بان لنا أشياء غيره أعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لا من غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا فى معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا نفينا التفضيل قلنا انه فى مقام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا أعز منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

(قوله فان قدر) قال اللقانى أى ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة فى أكابر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور أن يكون مجرميها مفعولا أول لانه معرفة وهو فى الاصل مبتدأ وأكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة على ما تقرر فى موضعه (قوله على نحو تعلقها الخ) قال ابن مالك فى شرح التسهيل يقال زيد أرغب فى الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد ومحمد أرأف بكم اه واعترض عليه بان أجمع للمال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى الى واحد (قوله ان كان المخفوض كلا الخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما فى النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا النكرة قال المرادى أفعل التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف الى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيمتنع منه المفعول به) ادعى المصنف فى باب المفعول فيه الاجماع على ذلك وم ما يتعلق بذلك فى كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله أما الملوك فانت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول به نحو فما ظفرت نفس امرئ تبتغى المنى بابذل من يحيى جزيل المواهب وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاؤه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة (قوله الا ان كان مضافا الى غيره) الاظهر ان يقول أو كان مضافا الى غيره ليوافق ما مر فى باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا فى المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين ... عين

فى الاستعمال (وابن السراج يوجبه) ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (فان قدر أكابر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة فى المجرد) من أل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله

وما لمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة * هذا اذا نويت معنى من

وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتى فى اللغة لنفى المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أى لا خير فى الفريقين اه * (مسئلة) * يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب وأما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقى وأما الرفع به فانه (يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر فى كل لغة نحو زيد أفضل) ففى أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر فى لغة قليلة) حكاها سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفعه الظاهر نزر * (كمررت برجل أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب وأنت على الفاعلية بافضل على معنى فاقه فى الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل فى ذلك على انه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر فى موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل افعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقته المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (وذلك اذا) كان افعل صفة لاسم جنس و (سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبى (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فاحسن أفعل تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه فى

(قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز فى تلك ولم يتعرض له أيضا فى التسهيل قال ابن الصائغ فينبغى ان يزيد أو ضميرا منفصلا وأقول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) اشارة الى ان علة عمله فى الظاهر فى هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتى انه قيل فى تعليله غير ذلك (قوله اذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفصيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفى فيه النفى وأجيب بان أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشترطه ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببى بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببى المحترز عنه ما ذكر لا ينافى اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف فيه تعلق ما.

عين زيد فاضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة فى الدار المغصوبة والسبب فى اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر فى مثل هذا المثال تهيئته بالقران التى قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان فى ذلك (والاصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعل التفضيل (بين ضميرين أولهما للموصوف) بأفعل التفضيل وهو الهاء فى عينه (وثانيهما للظاهر) وهو الهاء فى منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه فى عين زيد والمقدر كالملفوظ (وقد يحذف الضمير الثانى) العائد الى الكحل فيكون المفعول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (اما على الاسم الظاهر) وهو الكحل فى مثالنا (أو) تدخل (على محله) أى محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذى المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذى المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذى المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا او ربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما احد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثانى هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم انهم أضافوا الجميل الى زيد لملابسته اياه فى المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول النظم

(لن ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثانى هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) انهم أضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه فى المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبى مسبوق بنفى بلن مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو المجرور به والثانى ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز فرفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفى عليه وقاس ابن مالك فى شرح التسهيل النهى والاستفهام وتبعه الموضح فى شرح القطر ولم يرد به سماع عليه فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التى تتبع ما قبلها فى الاعراب) لفظا وتقديرا أو محلا (خمسة

(قوله وناقشه أبو حيان) وجه المناقشة ان النفى فى صورة أفعل التفضيل منصب ١٠٧ على الزيادة فى عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد وفى صورة الفعل النفى منصب على المماثلة وهى تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد فى الاستعمال فى الصورة الاولى النقصان وفى الثانية اثبات الزيادة للثانى قضاء لحق التشبيه (قوله من حسن الجميل بزيد) قال اللقانى اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وكان الداعى الى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقدير مصدرا قام به (قوله ولم يمكنهم الخ) ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناظم والذى قاله المصنف تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه على ذلك هنا أو هنا (قوله فى شرح التسهيل) هو فى متنه أيضا (قوله فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب) أجيب بانه قد استقر ان النهى والاستفهام الانكارى يجريان مجرى النفى فى مواضع كثيرة *(هذا باب النعت)* (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على مالا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه وأقول فيه وان أقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الائمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو اشارة الى ماقال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العاطف بالواو نظر لانها لاتدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شئ منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى ١٠٨ الامثلة وكذا في نسخة منه بتأويل ماذكر هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب (قوله ودليل الحصر في الخمسة ان التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله يبدأ بالنعت الخ) قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لانه كالمستقل وأخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الايضاح الخ) قاله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدرى من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال * فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجح هذا القول للقول الاول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقاني انما لم يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ماهو من تتماته وتكميلاته التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمل ذلك اه وهذا

النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شئ منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق والثاني اما أن يكون على نية تكرار العامل أولا الاول البدل والثاني اما أن يكون بالفاظ مخصوصة أولا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أولا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها المتابعة عليه وهو قول الخليل والاخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله

يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل

(فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجئ البدل للايضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانهما لايدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو

للتفصيل

أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله مجاز الخ) قال الدنوشري فيه نظر فليتأمل اهـ ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغير الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الاوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل أي الغالب * (فصل) * (قوله فلا يجوز تخالفهما في الاعراب) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه تقديرا على ما حرره الدماميني ولا يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخير ما سيأتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما أقبل لمعين (قوله لان التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما الايضاح وأجيب بان النعت والمنعوت واحد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما اذا كانا فيما عدا بدل كل من كل مما هو على أخواته وأيضا البدل على نية تكرار العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما رفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الاسناد فيه حقيقيا أو مجازيا كما بينه الشارح بعد (قوله باعتبار حاله في التذكير الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له ان يقول والافراد أيضا (قوله ويستثنى من ذلك شيآن) في الحصر نظر لان مفهوم العدد يقيده في مقام البيان وبقي أشياء مستثناة كما بيناه في حواشي الالفية ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل قال ابن الحاجب في امالي القرآن أنت فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراء له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء أخر نعتا للايام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال أخر لم يجز حتى يقول أخر أو آخرون لانه ممن يعقل اهـ ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى أموالكم التي جعل الله في قراءة الجمهور وقراءة اللواتي شذوذ من معاملته معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجمهور قول ابن الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب واندفع بما قاله استشكال الدماميني بعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتي للواحد ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا عرفت حسن قولي وان كان فيه حشو لكنه يسكر

جمع المذكر مما ليس يعقل في * نعوته في اللسان الخالص العربي

للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو) فاذا نفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ في غير ما وضع له * (فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التنكير (جاءني رجل فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريما الاب) بالاضافة (أو كريمان أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فقد وافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في أوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر) اصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيآن أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

بجوز صاح وجوه كلها سمعت * وكل وجه له ميل الى سبب
فان نظرت الى اللفظ جمعت اذن * جمع المذكر يا ذا الفضل والادب
والجماعة ان راعيت جئت به * كما يجي مع الانثى بلا عجب
فبالتي نعتت أموالكم وأتت * معدودة بعد أيام ولم يعب
وان تعامله كالجمع المؤنث لم * يخفاك ما حكمه ان كنت غير غبي
فاجمع على فعليات ان أردت وان * ترد على فعل يا عالي الرتب
ومن هنا فعل المعدول جيء به * نعتا للفظة أيام بلا ريب
وجمع معدوده بالتا جيء به * نعتا لما وارد فى أشرف الكتب
والحال كالنعت والاخبار مثلهما
فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على الكتب

استعمل بمن أو أضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين وبرجال أفضل شخوص الى آخر المثل والثانى الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) فى الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع (تقول) فى الوصف اذا رفع الظاهر (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا (كما تقول) فى الفعل (قامت أمه) فى المثال الاول (وقام أبوها) فى المثال الثانى (و) تقول (مررت برجلين قائم أبواهما) بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول) فى الفعل (قام أبواهما) بافراد الفعل (ومن قال) من العرب كطيئ وازدشنوأة (قاما أبواهما) بالحاق علامة التثنية فى الفعل المسند الى المثنى الظاهر (قال) فى الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول) فى جمع التذكير (مررت برجال قائم آباؤهم) بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول) فى الفعل (قام آباؤهم) بافراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا آباؤهم) بالحاق علامة الجمع فى الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما فى أكلونى البراغيث (قال) فى الوصف اذا أسند الى الجمع الظاهر (قائمين آباؤهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع التكسير) فى الوصف (أفصح من الافراد كقيام آباؤهم) وقال الابدى والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان افرادا ومثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءنى غلام امرأة ضاربته هى وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هى وضربها هو وجاءنى غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءنى غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول النظم

وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل

*(فصل والاشياء التى ينعت بها أربعة) * كما فى النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه فى النظم بقوله وانعت بمشتق وهو فى الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا (ما

(قوله ولكنهم خالفوا الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على اطلاق قول الناظم كالفعل المقتضى لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع ان جمع التكسير أفصح من الافراد (قوله اذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ) قال الزرقانى وسواء كان الموصوف جمعا أو مفردا نحو رجل قعود غلمانه وقاعدين (قوله وفصل آخرون) قال الزرقانى ظاهر هذا القول المفصل ان القول الاول يرى ان جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا أفصح سواء كان الموصوف جمعا أو مفردا وهو ظاهر فان المراعى المرفوع (قوله وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز) قولك مررت بامرأة ما قائم الا هى لان الضمير مرفوع بقائم والنعت غير سببى لانه مسند فى الحقيقة الى المحذوف قبل الاستثناء (قوله ضاربته هى) قال الزرقانى ضاربته بالرفع صفة للمضاف وهو ليس له اذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين اذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لان الوصف ظاهر فى كونه للمضاف اليه مع ان الغرض كونه للمضاف فان قلت الرفع ينفى الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك فى حصوله حالة الجر فحمل بقية الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة *(فصل)* (قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقانى فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان بجزء مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه

(قوله ممن قام به الفعل) قال الزرقاني أي اتصف به أو وقع منه والقياس تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على ان المراد يدفع الايراد اذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان والمكان والآلات وبهذا يندفع قول اللقاني ورد هذا الجواب بان المراد لا يدفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه وحينئذ فالمشتق له اطلاقان اه وظاهره وان الاطلاق الثاني حقيقي وفيه نظر والظاهر انه مجازي من اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثاني الجامد) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به اما مفرد او جملة والمفرد اما مشتق أو شبهه وشبه المشتق اما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذي بمعنى صاحب أو في حال دون حال كأسماء الاشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل وأما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال في التسهيل المنسوب المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه قرشي ونحوه من الاسماء المنسوبة في الاصل وغلبت على أجناس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الامثلة الخ) قال الزرقاني معنى القياس هنا الحمل اذ المشابهة منفية في بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى ان من جملة الموصولات ذو الطائية وهي قد ألحقت بذي الصاحبية للمناسبة اللفظية فالاولى جعل باقي الموصولات مثلها (قوله من وما) عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوأة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس مبدوأ بهمزة كمن أو مبدوأ بهمزة قطع كأي (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوا وذوي وذوو وذي بالياء وذات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بال الجنسية) في هامش نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي أشير به الى فرد غير معين أخذا من قولهم ان معناه نكرة وبذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد بضمير غير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لانه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك الا في ضمير المخاطب نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدي لي ضمائره * من الصفاء ويخفيها مع الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معينا كما ان الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لان الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو أن هذا وصف دأبه وديدنه مرارا أو لم يحتمل غيره وهو ان هذا

(ما دل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثاني) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق في المعنى) واليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الاشارة) غير المكانية (وذي بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت (برجل ذي مال و) أسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقي) وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق (لان) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذي مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقي معناها (منسوب الى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر وعمر مما هو منسوب الى التمر فيهن وأما أسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هنالك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعت به (الجملة) واليه أشار الناظم بقوله * ونعتوا بجملة منكرا * (والنعت بها) له ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف بال الجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول

(ولقد أمر على اللئيم يسبني) * فاعف ثم أقول لا يعنيني

فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الدنيء الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لأن معناها انه يمر حال السنتب وهو يعرض عنه تكرما فلا ينبغي العدول عنه لانه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعترض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور دأبه يجعلها وأجيب لانه مؤكدة لان كونه لئيما يفيد دوام سبه لا تقييده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) وفي نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جملة جلا صفة لمحذوف أي رجل جلا الامور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرد الحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به الجلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقاني اختلف هل تغني أل عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كما في قوله كأن حفيف النبل من فوق عجسها * عوازب نحل أخطأ الغار مطنق أي غارها اه وقال المرادي افهم قوله ما أعطيته خبرا

نظرا الى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله (أو مقدر) اما مرفوع كقوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

أي هو عارا ومنصوب كقوله * وما شيء حميت بمستباح * أي حميته أو مجرور بفي اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي لا تجزي فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك أي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتملة للصدق والكذب) واليه أشار الناظم بقوله * فاعطيت ما أعطيته خبرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا) مررت (بعبد بعتكه قاصدا الانشاء البيع) لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك أشار الناظم بقوله * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان أتت فالقول أضمر تصب * لان القول كثر اضماره في الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب

حتى اذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)

فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط وقال ابن عمرون الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا الكلام) فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا المذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن بمارفيه لون الورقة

انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما أعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لان تلك ليست رابطة بل الرابط الضمير الذي في الجملة نحو وما أهلكنا قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله أو مقدر) قال الدنوشري قال المرادي ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر اه وكتب شيخنا الغنيمي بعده قلت وينظر بقية الجمل التي تحتاج الى رابط (قوله اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان) قال الزرقاني خرج باسم الزمان نحو رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما اذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا مكره يوما تسوءك فيه واحتلت فان الظرف وصف بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو مجرور) قال الزرقاني يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف مر في شهر صمت منه بحذف لاحتمال صمته (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع الخ) قال الدنوشري عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضح أوضح وأحسن اه ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسم من الانشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا ينبغي ان عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذي دل النحاة على ان هذا وصف ويمكن ان

التى

يكون مستأنفا وكأن قائلا قال ماصفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللبن الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقاني أورد على اطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كمزار وميسر فانه لاينعت به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنتقى منه الشروط غير مسموع ففائدة هذه الشروط فالجواب ان فائدتها ضبط ماسمع (قوله ان لايؤنث) يخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة وقوله ولايثنى الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كفطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره ان الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لايخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بفطر وينبه عليه ويأتي مافيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدنوشري مثل به اشارة الى أن المراد بالمصدر مايشمله اما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشري قد خالف الفريقان هنا ماقالاه في باب الحال في قولك جاء زيد ركضا فان البصريين صرحوا هنالك بان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبه عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون ماذكره كل فريق في باب الحال بعض مايمكن جوازه فلا تنافي (قوله والاخير) فيه اشارة الى أن ماأوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد

(فصل)

(قوله واذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت اما ان يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فللنعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعدد المنعوت والنعت لانه اذا كان المنعوت واحدا وبهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحد الحكمين بالآخر كما تعرف فمومراد الناظم بغير واحد مادل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعته وانه لايجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا واختلف نعته الا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع وأما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرد لان صريح كلام الشارح الآتي في مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذ لامقتضى له حينئذ وجب القطع للمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لامن جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لايكون الا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل أو والفاضل (قوله ان يكون المنعوت مثنى أو جمعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لايتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد (الرابع) مماينعت به (المصدر) سماعا بشروط أحدها ان لايؤنث ولايثنى ولايجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لايكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا ✽ فالتزموا الافراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ماجاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لاتأويل ولاحذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لايثنى ولايجمع ولايؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

*(فصل * واذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما ان يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لايتأتيان فيه فيقوم العطف

(قوله عامل المنعوث) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذى هو الضرب الثانى من الضربين اللذين ذكرهما فى هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الآتى واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لان تلك مسئلة غير هذه لانها فى بيان اتباع النعت وقطعه وهذه فى جمعه وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله فى التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهى على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الاول الثانى كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقانى زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف فى اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف فى المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع لما لم يتأتيا لاختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقانى قال فى التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل وامرأة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالحة ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذى عذار وذى عذرة ويجوز ذى عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين وسابقات (قوله لان نعت الخ) علله عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد الاحتياج الى صفته فلم يجز فيها التفريق (قوله وان قدرته بدلا أو بيانا) فيه نظر لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع فى المشتق الا بضعف (قوله واذا تعددت النعوت) قيل المناسب المتقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت ان يقول كان هنا واذا تعدد المنعوت كما هو كذلك فى نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقانى كما يأتى ورأيتها فى نسخة عليها خط المصنف لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها فى الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتمم أقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه على ما ينبغى وقد أشرنا الى ذلك كله فيما مر (قوله فان كان العامل فيها) أى النعوت وذلك اذا كان العامل فى المنعوتات واحدا لان العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت فيلزم من كون العامل فى المنعوتات واحدا كونه كذلك فى النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أى المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشرى قوله فيها الضمير المجرور راجع الى المنعوتات فليتأمل اه لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشرى كان ينبغى ان يقول أو القطع فى أماكنه كما قال المرادى اه وقال الزرقانى قوله فالاتباع أى جائز قال ابن عقيل فى شرح التسهيل واذا كان العامل واحدا وكذا العمل فالاتباع والقطع جائزان نحو جاء زيد وعمرو العاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب بسياق الكلام اليها وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها ولكنه ثنى مراعاة للمثال فان فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق

مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق و(اتحد معنى النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جاءنى رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها (وجب التفريق فيهما بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل فى ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعت غير واحد اذا اختلف ✽ فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

(كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين ✽ على ربعين مسلوب وبال)

فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر والبالى هو الذى ذهب عينه وبقى شىء من آثاره وبكا مقصور (وكقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذى يأتى بالكلام منظوما والكاتب هو الذى يأتى به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذى صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادى وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ لانهم جعلوا التطابق فى الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادى وان قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح فى الحواشى (واذا تعددت النعوت) مع تفريق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمنزلة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائى واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أو في أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه موجب القطع سواء اختلفت نسبته اليهما كضرب زيد عمرا أو اتحدت كخاصم زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) قضيته ان الاتحاد في أحدهما شرط كالاتحاد في المعنى والعمل فلابد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين وأو في قوله أو جنسه مانعة خلو أعني يمتنع الخلو عن الاتحاد في أحد هذين فلا ينافي اجتماعهما اذ الاتحاد في اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس أو اللفظ يخالفه اطلاق الشارحين النظم وكلام الشارح في الحاصل الآتي يقتضي ان الجمهور لم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لايخفى ان قوله ومثال لايليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقاني مثال المجرور ومررت بزيد وجزت على عمرو الكريمين مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه أن العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احتراز عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمرو) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فانها قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد لان المرور هو اللقي (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

كان العامل متعددا أو (اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا) يعني (وأبصرت خالدا الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع أو تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان (أو خبري مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك أحببت زيدا وودت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا اه وجزم به في النظم فقال

ونعت معمولي وحيدي معنى * وعمل اتبع بغير استثنا

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين أربع احداها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثاني فيها دون الاول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها

الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان أن يتحد اللفظ أولا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثانى توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلف كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا فى الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمى الى جوازه

(فصل) اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو جاء الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع فى شئ منها (واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أى بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية أخت طرفة بن العبد لأمه ترثى زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر)

فقومى فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهى أى لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفى التنزيل كما بعدت ثمود * فان قلت كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا * أجيب بان العرب قد جرت على عادتها فى استعمال هذا اللفظ فى الدعاء ولهم فى ذلك غرضان أحدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته والثانى انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز أن يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهى الناقة التى تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومى الذين هم سم على أعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها للاضياف والنزول فى الحرب على ضربين أحدهما فى أول الحرب وهو أن ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثانى فى آخرها وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم اذا كان القتال فى موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل أرادوا انه لا يزنى واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا ان قلبه لا ينطوى على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومى أو على القطع باضمار) مبتدأ تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (باضمار) فعل تقديره (أمدح أو أذكر و) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقومى أو على القطع باضمار هم (و) يجوز (نصب الثانى) وهو الطيبون على القطع باضمار أمدح أو أذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثانى (على القطع فيهما) لا على الاتباع فى الثانى لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع أبلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتهم ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع

(فصل) (قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقانى قال المصنف فى شرح القطر اما الاول فمشهور واما الثانى فنص عليه س فى كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعنى بالنصب أو الرفع اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اه واعلم انه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام فى المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن لمجرد الخ) بقى صورتان ذكرهما النكت اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقانى ان قوله مالم يكن لمجرد التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما اذا تتكرر النعوت فقط مع انه معتبر واتحدت النعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ اللقانى كلام المصنف الآتى بهذا القيد (قوله أو جاريا على مشار اليه) قال الدنوشرى لو قال على مشار به لكان حسنا كما هى عبارة المرادى

(قوله فان تعين مسماه) خالف ترتيب الناظم لان مفهوم تعيين مسمى المنعوت وجودى مقدم على عدمه

لان القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واقطع أواتبع ان يكن * معينابدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الابمجموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد) واليه أشار الناظم بقوله

وان نعوت كثرت وقدتلت * مفتقر الذكرهن اتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشاركه فى اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم * أو بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غنى عن التخصيص (وجاز فى الباقى) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أولا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلى يصف صائدا

(وياوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى)

فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفى آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا فى الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أمدح وفى الذم أذم وفى الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول النظم

وارفع أوانصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أوناصبا لن يظهرا

(كقولهم) فى المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدا والحميد خبره (وقوله تعالى) فى الذم (وامرأته حمالة الحطب بالنصب) لحمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاملى لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذلو أظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخلى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة) فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك ان) تظهر كلا من المبتدا والفعل و(تقول هو التاجر وأعنى التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعنى

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة الخ) قال اللقانى فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه فى اسمه ووصفيه الاولين أى التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت أما قبل التكلم فالمتكلم بها ان يأتى بالاخير أولا للتوضيح ثم فى الباقين الاوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور فى الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لان الموصوف وان تعين بالاخير فقط الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمى هل مثل النكرة المعرف بال الجنسية لانه نكرة فى المعنى فيه نظر فليحرر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقانى قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالمد لاشباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمد قياسية كمصابيح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقانى عبر بقوله يحمل لان ظاهره شمول ما ياتى مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أولا قال الرضى والواو فى النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته اه وجوز بعضهم كون الجملة فى محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعد فى حواشى الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما قصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان فى الافتنان لمخالفة الاعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته فى الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدا فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعنى أو من هو) قال الزرقانى فى بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الاولى *(فصل)* (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أى الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أى الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل الصاحب (قوله اما باختصاص الخ) قال الدنوشرى هذا بيان لما يحصل به العلم الا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام نحو رأيت طويلا أى شيأ طويلا اه وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغى ذكره بعد قول المصنف ان علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كمررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أى نبأ الخ) قال الدنوشرى هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل فى غير المواضع التى يجوز حذفه فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اه وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتامل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع فى وهمه وأجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شئ يقوم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتامل اه ولعله انما أمر بالتامل لان فى كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ماكتبه شيخنا الغنيمى ومراده بشيخنا الشهاب القاسمى ثم كتب الدنوشرى بعده ثم رأيت فى بعض شروح ألفية ابن معطى مانصه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن من تزاد مطلقا فى الواجب وغيره وفى المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث عنها وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبهه والانفصال عند أشبه شبهه فمن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة فى الفاعل أى ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أى ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين والجار والمجرور فى موضع الحال أى كائنا من نبأ المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسل قبلك فهذا النبأ الذى جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لى فى بعض الافاضل عن العلامة الرضى عنه فى باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام لحل ذلك فى باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفردا فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى فى حل المتن هنا فقد أصلح خلله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقدر فى الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخرا الخ) قال

(فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا أى فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألنا له الحديد (أن اعمل سابغات أى) اعمل (دروعا سابغات) فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبإ المرسلين أى نبأ من نبإ المرسلين بناء على ان من لا تزاد فى الايجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسى وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى فالاول كقولهم منا ظعن) أى سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملتان فى موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أى الذى ظعن والذى أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثانى) كقولهم ما فى الناس الا شكر او كفر اى الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو الناس و (كقوله) وهو أبو الاسود الجمالى يصف امرأة

(لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم)

ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم) فى مقالتك (فحذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو قومها وكسر حرف المضارعة (من تأثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) فى قومها الذى هو (الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخرا لان النكرة المخبر

عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما تريد أي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا على أهبة أو ما فيها الا على أهبة أي الا رجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يحذف الا في الضرورة كقوله

* يرمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقي المنعوت (أي كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ * (فلم أعط شيأ ولم أمنع)

فحذف النعت وأبقى المنعوت (أي شيأ طائلا) والذي أحوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه أعطى شيأ بدليل قوله ولم أمنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها وقال

أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرأ * فلم أعط شيأ ولم أمنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء ساكنة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الاكبر

ورب أسيلة الخدين بكر * (مهفهفة لها فرع وجيد)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أي فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر

الدنوشري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا الوصف وانما قدم متأخر الئلا يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهي جملة الجواب اه ومذكره من ان الشارح أشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه أن وجوب تقديم الجر لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق ان التقديم لا دخل له في التسويغ كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك ما لم توصف النكرة والا جاز تأخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعنده أنها لا تعترض بين الصفة والموصوف وأيضا فجواب القسم لا محل له فان قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما احد من أهل فلم يوجد الشرط اذ لا شئ مقدم (قوله لم يحذف الا في الضرورة) قياس ما مر فيه لم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غالبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة (قوله أرمى البشر) قال الزرقاني أفعل تفضيل والجار والمجرور خبر (قوله كان ويجوز حذف النعت) بقي أنه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ما هي بنعم الولد وكأنهم لم يتعرضوا لهذا هنا لان النعت كأنه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح القطر ان المعمول قام مقامهما وعليه فكأنهما لم يحذفا فليتأمل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين أي أولي الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أي غير أولي الضرر أجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدروا بان المراد بالقاعدين فيهما هو المقيد بالصفة المتقدمة أي غير أولي الضرر وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه أعطى شيأ حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيأ طائلا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المغني بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيأ قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتأمله (قوله أتجعل الخ) هذه الابيات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والاقرع والذي تقتضيه

القصة ان يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يفوقان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشئ على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن و يعرف الفقه و يتقي الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن نعت غير واحد و يختلف فلا يعطف الا بالواو كامر * (هذا باب التوكيد) * (قوله لرفع المجاز) قال اللقاني أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاءني القوم ثلاثتهم لو جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثتهم واخواتها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التاكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التاكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الالفاظ الآتية انه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ماهنا ليس من خذف المضاف وأيضا اذا كان ماهنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف حذف توسعا فالوجه ان التجوز في الذات استعمالها في غير معناها الموضوعة له بان تريد بالخليفة مثلا ثقله لكن يشكل على ذلك اذا كان المسند اليه علما لقول الاصوليين ان الاعلام من الصرائح التي لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل انه اذا قيل جاء الخليفة يحتمل انه من خذف المضاف والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها ويسمى مجاز الحذف ويحتمل أو انه من المجاز اللغوي بان استعمل المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف الثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم مما كان المسند اليه من ألفاظ العموم ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الا على احتمال المجاز العقلي فيرتفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شئ منها بالالفاظ الآتية ويجري فيه على وجه آخر اقتصروا عليه وهو ان القوم استعمل في البعض مجازا لغويا أو المسند اليه على حذف مضاف تقديره بعض أو تجوز في اسناد ما للبعض للكل وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الآتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء الخليفة وفيما ياتي بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس والعين يجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألفاظ التوكيد اذا اجتمعت قدمت الخ والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان وفي هذا تجتمع النفس والعين مع الالفاظ الآتية (قوله أو بهما) قال السنباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل أو

والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكأنه قال لها شعر أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله

وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

* (فصل) * ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو * لمية موحشا طلل * واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن * (هذا باب التوكيد) *

والتاكيد أيضا لغة ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلا يقال وكد توكيدا وأكد تاكيدا والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسياتي) آخر الباب (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع لها الاول (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * (تقول جاء الخليفة يحتمل) انه على تقدير مضاف و(ان الجائي خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه (فاذا أكدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

للإباحة لان المعنى أكد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله أكد بصيغة الامر فان كان بصيغة الماضى المجهول فهى لاحد الشيئين قال الزرقانى وظاهر كلامهم ان التأكيد سائغ ولو عطف على المؤكد وهو الذى ارتضاه الرضى ونصه وقال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تأكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تلفظ فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد نفسه وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد وأردت ضرب بكر فعطفت بناء على ان المذكور بكر اه وظاهر قوله اذا عطفت على شئ ان الحكم المذكور فى التأكيد اللفظى والمعنوى وهو ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا ينافى ذلك قوله لم يحتج لان ما لا يحتاج له مستغنى عنه والاتيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالهما الخ) قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذى ذكره اضافة الشئ الى نفسه قال الشهاب القاسمى يمكن أن يدفع هذا بمنعه وانما يلزم اضافة الشئ الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعم من المضاف اليه * (تنبيه) * ينفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كما فى التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقانى وفى الرضى ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءنى القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضى ان التأكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تأكيدا التزمت فيه الباء لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها فى فعل التعجب فى نحو أحسن بزيد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما طبقه من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب ان يكون الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقانى أحسن منه قوله فى التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على أعيان أيضا ولا ينعت بها لا فى المثنى ولا فى الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد (قوله فى المتضايفين) قال الزرقانى تثنية مضاف ومضاف اليه وهنا حذف أى فى مضاف المتضايفين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار فى المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكبشين ومن الكبشين الرؤس مختار على رأس فى قولك قطعت رأس الكبشين والكبشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسى والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس مثلا معناه رؤسهما انظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة من تحريره كل مثنى واحده لا يكون فى الواحد منه الا واحد وضعا أو قصدا فانه اذا أضيف لفظا أو تقديرا الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جعله لفظا بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو لا يكون فى الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بانهما جزآه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس فى الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترز بقوله لا يكون فى الواحد منه الا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا أبعد أن يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضر ما يقول النحاة فى ذلك وقولى وضعا نحو قلوبكما أو قصدا

أو عينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة (ويجب) فى النفس والعين (اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب (ان يكون لفظهما طبقه فى الافراد والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا * تقول جاءنى زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم فى التوكيد (وأما فى التثنية فالافصح) فى النفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على افعل) بضم العين فيقال جاءنى الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز فى غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأجاز ذلك ابن اياز فى شرح الفصول تبعا لابن معطى ووافقهم الرضى واقتصر فى النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل فى المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع فى المعنى (ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله فى التسهيل فى باب كيفية التثنية وجمع التصحيح ويختار فى المتضايفين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغيره يعكس ذلك) فيرجح التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أي من التوكيد (خلق لكم ما في الارض جميعا) لعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيدا للموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني (ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء والزمخشري)

استظهارا على نحو أعينهم اذا أردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهما فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد اليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا أضيف لفظا واضح أو تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر

رأيت ابني البكرين في حومة الوغى * لعافري الافواه عند عرين

فان التقدير لعافري أفواههما وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احترازا من ان يضافا للتفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدري للشرح له صدر أبي بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جيء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر رضي الله عنهما أما أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا أويتما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر وفي حديث علي وحمزة فضربا باسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلتبس احترازا من نحو قبضت دراهمكما فانه يجب فيه مطابقة ما أردت والا ألبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت

* ظهراهما مثل ظهور الترسين *

ولم يذكر في الايضاح الافراد أصلا وفي شرح العمدة التثنية فصيحة في نحو قبحا لسانفساهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتما اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاعضاء وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير أربعة فاطلاق لفظ الجمع على كل شيء من اثنين كالرأسين اجراء للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا يحكى عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الاول قوله

خليلي لا تهلك نفوسكما أسى * فان لها فيما به دهيت أسا

ومن الثاني قوله

قلوبكما يغشاهما الامن عادة * اذا منكم الابطال يغشاهم الذعر

وحمل عليه المبرد قوله

أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما

فاعاد الضمير المضاف اليه المصطلى على الاعالي لانها مثناة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اه ومن خطه نقلت وسقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أي فكلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال اللقاني وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله نعمت بقربي الزينبين كليهما * وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي بقربي الشخصين كليهما وقد تغني كلتيهما عن كليهما وكلهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلاهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصالهن لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنيته خلافا لمن أجازه والى منع اضافتها الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكد به استدلالا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلا نعت أي أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤكد اذ أل فيه للعهد الذكري الراجع لقوله ضمير طابق المؤكد اه وصرح في المغني بان ألفاظ التوكيد انما ربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتي والاعتراض الآتي يدل أيضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللقاني وخرج على ان كلا نعت الخ الخرج لذلك أبو حيان ورده في المغني بان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تشكيت على المصنف وأنه أخل بافادة ذلك لانه لم يأت بال فتدبر (قوله انا كلا فيها) قال الدنوشري قال البيضاوي وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كلنا وتنوينه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشري والفراء قد يقال

والزمخشرى) فى قولهما ان كلا توكيد لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعا) فى الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) فى الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيد اللاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز فى كل أن تلى العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاء فى كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاء فى كلهم فلا يجوز الا فى الضرورة قاله فى المغنى قال ابن مالك (ويجوز كونه) أى كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الظرف) يعنى فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفى قاله فى المغنى (و) كلا وكلتا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم) أى من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاء فى الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو احدى المرأتين) وانه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله (تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور) لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وأبى على وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك فى التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تأتى بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجىء الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهى ترقص ولدها

(فداك حى خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

فجميعهم توكيد لحى خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز فى الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله

* فانى * نهيتك عن هذا وأنت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها فى) اللزوم فى (النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الامة عامتها و(العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفى ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده فى النظم

واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافله

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اهـ ولا يخفى ما فى هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا أو انه لا يقدر كما صرح به المصنف فى المغنى ودل عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفراء والزمخشرى لا يوافقون على اشتراطه أن يكون ملفوظا به (قوله حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف فى الحالية باقتضائها ان الخلق وقع على ما فى الارض حالة الاجتماع ويجاب بان خلق بمعنى قدر (قوله وكلا فى الآية الثانية بدل) قال المصنف فى الحواشى وقول أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيد اللاحاطة ١٢٣ لم أتحقق صحته لانى لم أجد البدل الذى من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك اهـ ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير فى ألفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف فى المغنى وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجىء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) قال الزرقانى استشكل ذلك بان تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفى الاحتمال المذكور لان مآل ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاء فى أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا الزيدين لكن هذا لا يؤكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام فى التأكيد بكلا (قوله واشتريت العبد كله) قال الزرقانى قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد أعنى اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى أظهر لكون افتراق الثانى أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفى ذلك تعريض الخ) قال السنباطى للشارح أن يقول لم يرد الموضح التعريض بذلك وانما أراد وجها آخر فى تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وليس هو

زائدا حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بانه كان ينبغي على هذا ان يتعرض لجمع الضياء فانه كذلك لا وجه له *(فصل)*
(قوله و يجوز اذا أريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه انه ليس الغرض من اتباع كل باجمع الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد أريناه آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول اه و يؤيده ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلا تأتي للكل الجميعي والكل المجموعي فتدبر (قوله ان يتبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعها على كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعه باكتع وأخواته و يتبع أكتع وأخواته بابصع وأخواته و يتبع أبصع وأخواته بابتع وأخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله و يجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها انها اذا اجتمعت بانها كلها تأكيد للاول ولا يجوز ١٢٤ قطع شئ منها وألفاظ التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الى الضمير نحو كلهم واما بالعلمية
نحو أجمعون ومن ثم امتنع نصب شئ منها على الحالية و يمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم ان أجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وانها تفيد مطلق العموم بدليل لأغوينهم أجمعين فتأمل اه وقوله والحكم عليها انها اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاء في القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لأغوينهم أجمعين
(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الاولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما انها اذا كانت للمبالغة يدخل (وتحصل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما ان التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكان المصنف اتكل في ذلك على انها توابع كل فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تثنية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان اما اذا قصد شمول أجزاء الافراد كما في اشتريت العبدين أو الامتين فان كلا وكلتا لا تفيده فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بحالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك أجمع و جمعاء (قوله واذا لم تفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاك بنو خير وشر كليهما * جميعا ومعروف ألم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند أهل المصريين أولى لان خير وشر ليسا بمؤقتين اه وقوله ومعروف معطوف على خير أي هم متصفون بالاوصاف الاربعة وقوله أولى أي من حمله على الشذوذ (قوله فيقدح في دعوى الاتفاق) قال الدنوشري وقد يجاب بان دعوى المصنف

على الزيادة على ماذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ماذكروه فان من أجلهم سيبويه ولم يغفله اه وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم
(فصل و يجوز اذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله باجمع و كلها بجمعاء و كلهم باجمعين و كلهن بجمع) فتقول جاء الجنس كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد كل أكدوا باجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لأغوينهم أجمعين) ان جهنم (لموعدهم أجمعين) واليه أشار الناظم بقوله

ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

(ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تثنية أجمع و جمعاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(كما استغنوا) غالبا (بتثنية سي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا (وأجاز الاخفش والكوفيون ذلك) أي تثنية أجمع و جمعاء (فتقول) على رأيهم (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاوان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع و كتعاء (واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق (وان أفاد جاز عند الاخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه أشار الناظم بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

بعد فيه اما المخالف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التأكيد
للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل انها غيره
وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله مدة) هذا بناء على تقييده بالزمن قال الزرقاني
حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك
لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيه ما فسر به الشارح وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد أجاز الكوفيون توكيد المنكر
اذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا الاشتراط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين (قوله قد صرت
البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت والبكرة بفتح الكاف واسكانها الفتان حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب
الاسكان وهي التي يستقى بها الماء اه من الاشارة قال العيني أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري
هل رجب منصرف وكذا صفر أولا قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف ان أريد بهما معين فهما غير منصرفين والا فمنصرفان
قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر انه معدول عن السحر فيما أريد به
سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره تبعا للمرادي وابن الناظم
لكن مثل الرضي والشاطبي بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان
العامل نحو الشراء نحو
اشتريت عبدا كله فانه
يفيد دفع توهم شراء البعض
وقال السنباطي قوله زمنا
الظاهر جواز اشتريت
كله فكان ينبغي اسقاط
لفظة زمنا لكن الشارح
سلفه في ذلك المرادي
وكذا الرضي وغيرهما
ولعل اقتصارهم على
ذلك لانه الغالب اه
وفي قوله اشتريت
العبد كله بتعريف العبد اشكال لان الكلام في النكرة الا ان يقال أل فيه للجنس فهو نكرة معنى وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه
قبل من انه مثل بدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر أوله وآخره
اه وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسألة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علل به نعم لو علل عدم
جوازه بان المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة حسن موقعه هنا ثم ان ما علل به انما يظهر على ما حملنا عليه كلام
المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح
من انه على حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوي في جاء
زيد نفسه ظاهر على ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ لم يجعل مجاز الحذف منه مكتفيا فيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم
امكان المجاز العقلي في جاء أسد نفسه ممنوع لامكان ان يكون المجيء في الحقيقة لصاحبه أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي
عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لان المسند هنا هو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع
الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الاسد دون الاسناد اليه (قوله اذ ليس من فوائد الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله واذا أكد)
قال الدنوشري هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أو على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير
مرفوع متصل) قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كالظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اه ولا يخفى ان المصنف
لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المنفصل كالظاهر نعم لم يذكر مولانا الشارح في المحترزات وكان يليق بالشارح ان يعمم به فيقول

(وتحصل الفائدة بان يكون) المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا للمدة لها ابتداء
وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد
صرت البكرة يوما أجمعا (كاعتكفت أسبوعا كله) وقوله
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * (ياليت عدة حول كله رجب)
ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حرفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد
عليه لان الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح
أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب
حتى يتمنى ان يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمنا كله) لان النكرة غير محدودة فان الزمن
يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهرا نفسه) لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة
ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد انفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد
التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد
اعترف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد
نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي (واذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فتأمل (قوله وجب توكيده الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قم يوم الجمعة أنفسكم و يأتي عن المرادي مثله (قوله كراهة ابهام الفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أفصح عنه الحفيد والحق انه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التأكيد بالمنفصل أولا ان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذى هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيدا المرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلله بعضهم بانه الذى يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان للمذكر نحو خرج نفسه أو عينه لا لبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التانيث ان المؤنث هنا مجازى يجوز فيه التجريد من العلامة فاللبس حاصل ومثل الحفيد للبس بالمذكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك (قوله وماذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادي فرع اذا قلت هلم لكم أنفسكم جاز دون تأكيد الفصل الذى هو لكم وهذا بلا خلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لا بد من التأكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذكرناه من التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد مثل في كتابة أخرى للفصل بالفرع الذى ذكره المرادي وقال هلم هنا قاصر واللام زائدة مقوية والمعنى ائتوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما سيأتي له في قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التأكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله اما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك وخصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطلقا ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتأكيد مبني على ان المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله اعادة اللفظ أو تقويته بمرادفه معنى فبني على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أى معنى ما قبله فيشمل التأكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على

أو بالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكما وقاما هما نفسهما و(قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم وقمن هن أنفسهن وقمتن أنتن أنفسكن كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وماذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه (و بخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم فـ) التوكيد بـ(الضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد في التسهيل

المكرر اى او لفظا المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو واما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشرى نقل الدمامينى فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الادباء على أن التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل للمكذبين فى جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيد اسم بمرادفه) قال الدنوشرى كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا الاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضى صحة ما قاله ووجهه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره أنه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كتأكيد اسم بمرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ (قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوى قال الزرقانى وانما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألفاظ التوكيد المعنوى لان التأكيد اللفظى لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا ١٢٧ وأجاب بعض شيوخنا بنفى الكلام عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية لها فى الاقتصار لان ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بان الفاء كثم قال الزرقانى ومثله فى الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح فى التمثيل بأولى لك فأولى وصرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمى اعلم انهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيد الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة و يكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ماله محل لتمثيلهم بالآيتين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كان فى سورة الكافرون فانه قال فيها ثانيا ولا أنتم عابدون ما أعبد قلت قوله الاول محله النصب لانه معقول القول اى جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وان قاله السعد مخالفة لكلام المغنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقانى ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشرى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين اى وليك ما تكره فاولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيد اه والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولاء وأصله أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب كادنى من دون او فعل من آل يؤل بمعنى عقباك النار ثم أولى لك فاولى اى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اه وقال فى القاموس وأولى لك تهديد ووعيد اى قاربه ما يهلكه وفى غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

التسهيل او تقوية بمرادفه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثانى كتأكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو أنزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت أنا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا (فان كان) المؤكد (جملة) اسمية او فعلية (فالاكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) اى ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فاولى الآية) اى ثم أولى لك فاولى فارشد بقوله الآية ان المؤكد ما بعد ثم وفى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتأتى) الجمل المؤكدة (بدونه) أى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة و(السلام والله لأغزون قريشا) والله لأغزون

قريشا والله لأغزون قريشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس و(ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا لا متصلا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله

فاياك اياك المراء) فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل

(نحو أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت) فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور ولان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا وأكرمنا وغلامنا وهو القياس لان أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذي به وصل

(نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه

العاطف بثم والحكم على الواو بانها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل اعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات الهم الا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده اهـ اي لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدنوشري هو بكسر الكاف لما سيأتي (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الا أنت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا أكد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكد قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو أيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد أوضحناها في حواشي الألفية وبناء على مذهب البصريين ١٢٨ حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا اهـ (قوله فاياك اياك) حكموا بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز اشارة الى أن الامر في قول الناظم أكد للاباحة اذ يجوز أيضا ان يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اهـ وهذا يقتضي ان تأكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من في رأيتك اياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز ان كل مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت اوما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشري صوابه المنفصل وان كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ او الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشري الاضافة بيانية اوهو بمعنى المبتدا (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد والاضمار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التأكيد متصلا بالمؤكد لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من تأكيد الجملة وقد تقدمت اهـ وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به فى جواب نفى او اثبات (فواضح) امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى بلى ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لالا أبوح بحب بثنة انها) ٭ أخذت على مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا من تين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفى آخره هاء التأنيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد حرفا (غير جواب وجب أمران ان يفصل بينهما) اى بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه والى الامر الثانى أشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا ٭ به جواب (نحو) قوله تعالى (أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده وأعيد مع ان الثانية الضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم (و) وجب (ان يعاد هو) أى لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) اى ضمير المتصل بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد (او ان زيدا انه فاضل) فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو الاولى) من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية توكيد لفى الاولى وأعيد مع فى الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

كونه من الجملة لا يمنعه لانه اجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولما عمم الشارح وكمل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت لم يحكى فى الجوابى الامران مع اشتراكهما فى الحرفية قلت لان الحرف الجوابى قائم مقام الجملة وكان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شئ فكذلك ما هنا (قوله لالا أبوح الخ) قال اللقانى ان قلت الجوابى ما وقع جوابا لسؤال المتقدم كلا او نعم جوابا لمن قال أقام زيد ولا فى البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذهى رد الكلام سابق عليها كأنه قيل بح بحبها او أتحبها فقال لالا أبوح الخ (قوله حذفت ياؤه ضرورة) هذا نظر الكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه فجمعه على مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر انه نقل كلام العينى وحصل فى عبارته سقط فان نص عبارة العينى والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله أيعدكم انكم اذا متم الخ) قال الدنوشرى جوز الزمخشرى فى كشافه فى هذه الآية أعاريب الاول ان انكم الثانية تاكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك لفصل الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبر ان الاولى واذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون او هى شرطية وجوابها محذوف وهى معترضة الثانى ان انكم مخرجون مبتدا والظرف خبره مقدما والجملة خبر ان الاولى الثالث ان انكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوفا وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان الاولى وكون الفصل محسنا للتاكيد فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه انه من حيث الفصل صح ان يشبه التاسيس الذى هو الاصل وظاهر كلامه ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضح يخالفه فانه جعل المؤكد الحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدنوشرى فيه مسامحة وقوله وهو الكاف والميم مبنى على مذهب الصحيح خلافه اه ووجه المسامحة فى الاول ان المفعول انما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال السنباطى قد وجب

اشارة الى ان ان يعاد معطوف على أمران لا على ان يعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقانى (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقانى ظاهره ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفى من اعادته ما اتصل بالحرف فلا يكفى ان يقال ان فى الدار ان زيدا قائم وطريقة الرضى خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان فى الدار ان زيدا قائم (قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت هذا المثال ليس فيه الا افادة المتصل دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كأنه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل (قوله انه فاضل) قال الزرقانى الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه فى محل نصب بل لا محل له لانه أتى به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما لم تلتزم العرب اعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة انه ليس توكيدا لمجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكد الظاهر فليتامل (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال الزرقانى وجه ذلك ان اعادته ظاهرا ربما يوهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

مظهر لايقولون قام زيد هو وان اجوز ذلك بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا اذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته التوكيد لضمير نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله

ان ان الكريم يحلم مالم * يرين) من اجاره قد ضيما

فاكد بان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشرى اختيارا قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) اى من هذا البيت فى اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المشاجعى وقيل الاغلب العجلى

(حتى تراها وكان وكان) * أعناقها مشددات بقرن

(لان المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظه) بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثانى وهو كان والتوكيد الثانى مفصول بالتأكيد الاول والمؤكد الثانى قاله الموضح فى الحواشى وخففت كان الثانية للقافية وقال الفارسى فى التذكرة فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع وأقره والضمير فى تراها واعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير (وأشذ منه) أى من البيت الاول (قوله) وهو رجل من بنى أسد

فلا والله لا يلفى لما بى * (ولا للما بهم أبدا دواء)

لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظه (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الاسود بن يعفر (فاصبح لا يسألنه عن بما به) * أصعد فى علو الهوا أم تصوبا (لان المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللفظين) وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما ان عن على حرفين والثانى ان لفظ المؤكد يخالف لفظ المؤكد بخلاف ما قبله قاله فى شرح الكافية

* (هذا باب العطف) *

وهو فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه (وهو) فى الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتى) فى باب يلى هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار الناظم بقوله * العطف اما ذو بيان او نسق * والكلام الآن فى عطف البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغرض الآن بيان ما سبق * وسمى بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على

بحث التوكيد المعنوى وسيأتى فى باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو رأيت زيدا اياه ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) اى فى هذا الكتاب وقال فى الحواشى الحرف ان كان جوابيا او مفصولا بسكتة او باعتراضية او بعاطف فلا شرط نحو * لا لا أبوح بحب بثنة انها * ونحو فما * مامن حمام أحد معتصما ونحو ليت وهل ينفع شيأ ليت ونحو ليت شعرى هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثانى) قال الزرقانى ظاهره انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر فان المؤكد الثانى ليس فاصلا بالنسبة الى مؤكده فلعل الاصل عن المؤكد الثانى (قوله لانها بمعناها) قال الدنوشرى ومن مجىء الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه (فائدة) قال الزرقانى قال فى التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسى وثعلب وغيرهم فلا يقال الذى ضربت نفسه زيد اى ضربته نفسه فان التوكيد ينافى الحذف أنظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضى القول الثانى فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك فى الصلة كقولك جاء الذى ضربت نفسه أى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه فى الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة أولى منه فى خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا اه وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتأكيد التطويل وفيه نظر بل نفسه الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد او حذف اه وأقول نقل فى المغنى فى مباحث الحذف ان مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وقد حررنا المسئلة فى حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفئه ومساويه فى الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشرى مراده بالحرف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان باى نحو عندى عسجد أى ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشرى غير واضح اذ ما فى ان صديد من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظى بالمرادف نحو عندى ليث أسد وقد قال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص

(قوله وخرج بذكر الايضاح الخ) قال الدنوشري ان عطف النسق اذا كان رادفا للمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا له عن شيخه العلامة الطبلاوي ثم لا نسلم حصول الايضاح بما ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفا (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لاجماعهم) قال الدنوشري قد يقال عليه ان الزمخشري مجتهد فلا يبالي بمخالفة الاجماع وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذا ان المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من دون الصخار ١٣١ وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه نفسه مع كثرة اعدائه ألوف سنة ويؤيده انه قرئ آية بينة على التوحيد اه كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا للمتبوع في التنكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف واشار الى ضعفه المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا اليه في أول الحاشية وانا لا نسلم الاجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزمخشري فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي احدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد عليه بان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسمحا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في أسكنه وهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المغني اجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشري مجتهد لا تقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل واغا أوا وفرقوا بينهما أعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق

(وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى قول النظم

فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه

فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه بالشئ غير ذلك الشئ فكأنه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر) * ما مسها من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين و(أثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده وأشار اليه في النظم بقوله

وقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين

(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن) ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله

فاولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولي

(وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات بينات مخالف لاجماعهم) لان البصريين

البدل والمبدل منه تعريفاو تنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان أيضا اه نعم الاظهر ان يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فما قاله في آيات بينات مقام ابراهيم غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك فمخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان فمما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في الفنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشري بانه أراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما بما يوافق الآخر وذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على انه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوزان يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوزان يكون بدلا فتامل (قوله واخص) قال الزرقاني ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان

والكوفيين أجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدا (وقوله) أي الزمخشري (وقول الجرجاني يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخص (من المضاف الى ذي الاداة) لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي (ويصح في عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (نحو هند قام زيد أخوها) فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر المبتدا اذ الجملة الواقعة خبر الابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط (أو) امتنع (احلاله محل الاول نحو يازيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحرث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب
(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) * أعيذكما بالله أن تحدثا حربا فعبد شمس
ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا
عطف

معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد تمنع المخالفة لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على ان أل في الجمة لتعريف الحضور فدخولها يفيد الجنس بذاته والحضور بدخولها والاشارة انما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة أعرف من مصحوب أل (قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال أي فرق بين أوضح وأجلى وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى ولا شك ان كون الشيء أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدنوشري قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشارح اذا قصد به الخ في محله بل متعين والله أعلم اه والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الآخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم في قوة السقوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي أول باب البدل وقد أجاب المصنف في المغني والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بدلا من الضمير في به لما اعترضه بانه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشري لا يناسب قوله لان البدل الخ اه أي لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كأن وان يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كأن للتحقيق كما في قوله * كأن الارض ليس بها هشام * (قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كني أبو طالب لان اسمه على المشهور عبد

عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يانوفل بالضم لا يانوفلا بالنصب (وقوله) وهو المرار الاسدى

(أنا ابن التارك البكرى بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه أل كالبكرى (ويجوز البدلية فى هذا) البيت (عند الفراء لاجازته) اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضى) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله

وصالحا لبدلية يرى * فى غير نحو ياغلام يعمرا ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أى بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل فى هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أى ومنها أن يتبع مجرور أى بمفصل نحو بأى الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أى زيد أحسن بمعنى أى أجزائه أحسن أو عطف على أى مثلها نحو * أيى وأيك فارس الاحزاب * ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندى لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهى انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا أخى وخليلى قال الموضح فى الحواشى وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد وأن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت كون أنت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود فى كتابه المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد اه وقال الفخر الرازى وهذا الاستثناء مبنى على ان المبدل منه فى حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير

مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووى فى تهذيب الاسماء واللغات فى ترجمة الامام على رضى الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا قال الزرقانى) قال الرضى عليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من المستكن فى عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن فى عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذى هو عليه ومعموله وهو الحال باجنبى وهو المبتدا لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبنى على القول بان المبتدا والخبر ترافعا أى كل منهما عامل فى الآخر واما على القول بان العامل في المبتدا الابتداء فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدا وخبره حال من البكرى وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أى الذى ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه (قوله قال الموضح فى الحواشى الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبنى المستثنيات من أن البدل لا بد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر فى نحو هند قام زيد أخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو ان مبنى المجموع ما ذكره الثانى انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما انا نجيزه من غير دليل فلا كما رأيته بخط المصنف فى التذكرة الثالث ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل فى النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظر اليه فيهما الا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه من انك أنت مع اعرابه يجوز أن يلى ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق ان بعض أقسام البدل وهو بدل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه فى حواشى الالفية فى الديباجة وعطف البيان لا يتعدد وجوز الزمخشرى فى البيان تعدده ذكر ذلك فى قوله تعالى ملك الناس الآية فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيأ عن النحاة فى عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق ان المبدل منه يحذف كما فى المغنى فى مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال فى بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها انه لا يقع ضميرا) قال فى المغنى لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشئ نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتي ذكرها) وهو معنى قول الناظم

تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أي أسد فان أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (وهي) أي الاحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضي التشريك في اللفظ) بوجوه الاعراب (و) في (المعنى اما مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد فزيد يشارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك أشار الناظم بقوله

فالعطف مطلقا بواو ثم فا *حتى* وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد (وهو) اثنان (أو وأم فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا اضرابا) لان القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك أو مشركة لما بعدها لما قبلها فيما يجيء بها لاجله من شك أو تخيير أو غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وأم مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثاني (ما يقتضي

عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهل عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن أعبدوا الله بيانا للهاء في الامام تني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها واغمار آها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه ولك أن تقول الاصل فيما نزل منزلة الشئ أن يثبت له جميع أحكامه وقول القوم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه الا في ذلك لقصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق ولو لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وانما يقول انه بني لوقوعه موقعه فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المغني في الباب الثاني عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في النسق والبدل خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثلوه بوسوس اليه الشيطان قال يا آدم فانظر شرح المغني

(هذا باب عطف النسق) قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان الخ أن يقول هنا والنسق تابع يتوسط الخ (قوله بفتح السين الخ) قال الدنوشري قال الشيخ تاج الدين بن عمر اللخمي السكندري في كتابه تلخيص العبارة في شرح الاشارة في مبحث عطف النسق يقال نسق ونسق بفتح السين واسكانها على اختلاف المعنى قال الجوهري ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح اه وأقول في قوله فعلى هذا ينبغي أن يقال الخ نظر اما أولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التشريك الخ) فان قلت فاين التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفرد فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشري تمثيل الشارح بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتى كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك مع تصريحه بالمسألة فيما يأتي وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بانه في الفاء وثم يراد بالقوم معهود وليس فيهم زيد على أن المثال يتسامح فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فان النحويين انما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع انما هو

لاحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر فى القصد وابن مالك تكلم فيما يؤول اليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعد ان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب وسيأتى تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العينى بقوله ليس الجمل مجزيا ١٣٥ *(فصل)* (قوله المطلق الجمع) قال الدنوشرى محل كونها لمطلق الجمع مالم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاير بينهما) هو المصنف فى المغنى قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالاطلاق اطلاق فى المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريض بأبى حيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفرد الخ) تبع الناظم فى ذكر ذلك هنا وينبغى تأخيره للفصل الآتى آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل حزال بقى معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل واحد من تلك الامور لا بالمجموع على ما حرره الدمامينى واستشكل عبارة المغنى لعده مما انفردت به احتمال معطوفها المعانى الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشاركها فى ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح فى ذلك لانه ذكر الامر السابع ولقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشاركها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقانى انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد فى غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال اه بمعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدنوشرى ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد كما قاله ابن برى وغيره وبذلك يرد على منع الحريرى ذلك

التشريك فى اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى والثانى انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها الزوبا وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفى عما بعدها ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه فى التسهيل (كقوله) وهو لبيد

واذا أقرضت قرضا فاجزه * (انما يجزى الفتى ليس الجمل)

برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن

(فصل) فى كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين فى زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف فى ذلك حتى أفردوه بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع فى الحكم (فتعطف متأخرا فى الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فابراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) فى الحكم على متأخر (نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) لمعطوف عليه فى الحكم (نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول النظم

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية براجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بانها) تختص باحد وعشرين حكما الاول انها (تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به) أى بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه فى هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعانى

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن فى الكلام مضافا محذوفا وبه يزول الاشكال وأن يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوفا فى الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتملا على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شئ آخر لانه متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه نسبه للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله اذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشرى صواب العبارة أن يقال اذا كان كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض (قوله قلت أجيب عنه الخ) قال الدنوشرى الجواب غير ظاهر عند التامل (قوله عطف سببى على أجنبى الخ) لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط فى الجمل وعلله بانها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة على الرابط فقد يقال اذا اكتفوا بها فى الجمل ففى الواحدة أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا تنافيها فان قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو فى الرابط ههنا (قوله عطف ما تضمنه الاول) قال الدنوشرى الظاهر انه من عطف الخاص على العام وسيأتى ذكره له فيكون مكررا فليتامل مع مشاركة حتى لها فى ذلك فكيف يكون من خواص الواو اه وأقول الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الآتى لانه يشمل مثل فاكهة ونخل ورمان وان الاول ليس عاما لان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الاخص على الاعم وهذا بناء على ارادة العام الاصولى لكن كان ينبغى للشارح أن يمثل بنحو هذا لا بالآية الشريفة لان المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بال وفى الاشارة الالهية للطوفى فى الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بان يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لان شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصه بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة فى سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافى المالكى (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتى فى كلام المصنف فكان ينبغى التنبيه على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معنى واحدا والاورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله فى المغنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقانى قال الرضى وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وأبو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذى بعده نحو ضربت زيدا وعمرا او بكرا وجاءنى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولا
قطار وتارات حريق كأنها * مضلة برق فى رعيل تعجلا

فان كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع

النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا) والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بها عطف الذى لا يغنى * متبوعه (ومن هنا) أى من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعى) بفتح الميم فى قول امرئ القيس

* بسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء فى احدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهى القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب (وحجة الجماعة) السماع واختلفوا فى التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى انه على اعتبار التعدد كما لان الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأماكنها (ان التقدير بين أما كن الدخول فاما كن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون) اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندى أصح من أن يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه والعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح فى الحواشى الثانى مما تنفرد به الواو عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقوم ملتو قومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها

والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد ونحو ضرب زيد عمرا أو بكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد فقال أبو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لان
العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز
الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم
نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه تكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب
فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم ان
أكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو وشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من
معطوفهما ولا أم لان أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيجي في حروف العطف (قوله
السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمورا ان لا يكون العامل
حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا أو بما بمعناها وتصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا وفعمرا وثم عمرا واو عمرا ولا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل
ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم
يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله بعامله فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ
مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أولا فلا يجوزان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف ١٣٧ الحرفين فلا يعملان مع الفصل

معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو
قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى
وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في
الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس
كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلاؤها الا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا
القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة

بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمر وزيد فمنطلقان والذى وأبوه زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل أيضا وهو اما الابتداء أو الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخير عن العامل على

المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون مقرونا بالا أو بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني
وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلهما
المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها اه وقوله كالآلة اشارة الى انه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة وانما
المؤثر هو الفاعل فكذا آلته ليست آلة حقيقية وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أي لان العامل اما ان يقدر مؤخرا لافادة الاختصاص
كما هو رأي بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل
وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف
عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط ان لا يكون
العامل حرفا وقوله لتأخيره عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله
التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أي بناء على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني انه
لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك
لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثا وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور يعني
الاضراب انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي دون معطوفها كما تقول لمن قال آكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا أي أو لبنا وذلك لقيام
قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال
الدنوشري كان الاولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة وعلى ما ذكره فهو أولى مما صنعه لايهامه ان ما قبلها
لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدا والخبر

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء و مخفف وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمنى (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد اذ المذكور هنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبى نواس أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس والحق أن مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب ان يحمل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا فراجع باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبئ عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب الذكرى والمتبادر انه جعلهما داخلين فى كلام المصنف وقد ذكر المصنف فى المغنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوى فلا ينبغى ادخال الذكرى فى كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضا فغسل الخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكرى فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذى أوقعه فى ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب فى كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا فى بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت له وللذكرى وحمل ما فى الآية والحديث على الذكرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق فى المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفاء للترتيب الذكرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شئ بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمان أقل منه والذى يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر فى العرف أولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقى

بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثانى عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربعين مسلوب وبالى * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه فنحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشاركها فيه نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله فى المغنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقينى نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف أى على مثله نحو

* أيى وأيك فارس الاحزاب * (وأما الفاء فللترتيب) المعنوى وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (أيضا التسبب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثانى نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فان الاهلاك متأخر عن مجئ الباس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب الذى

في الفاء قاله الفراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا اهلاكها) فجاءها بأسنا فجيء الباس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذي أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان (التقدير فمضت مدة فجعله غثاء و) الثاني (بان الفاء نابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله * جرى في الانابيب ثم اضطرب * أي فاضطرب (وسيأتي) قريبا والى افادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

* والفاء للترتيب باتصال * (وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد) على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بفاء عطف ما ليس صله * على الذي استقر أنه الصله

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة (نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذي مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدا وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما اقترنت بالفاء ساغ ذلك (و) الثاني نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو) وتارات يجم فيغرق

فتامله انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا يابى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الآتي عليه وما ذكره من جوابيه كما أشرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتمل ان يكون ورجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله أي يابسا أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فمعنى أحوى صفة لغثاء وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وأخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا قاله في الباب الخامس ١٣٩ من المغني (قوله فمضت مدة) قال اللقاني في هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا تعقب ما قبله انتهى وفي الرضي اعلم ان افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل اذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه يندفع ما قاله اللقاني وقد تستغني عن جواب المصنف بما تعلق في كلام الشارح تبعا لغيره من ان التعقيب في كل شيء بحسبه ألا ترى انهم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لانها رفعت الظاهر الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة (قوله وانما أبرز الضمير لان الفعل الخ) قال الدنوشري جعله ذلك من ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما أكد بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما في بحث الروابط من الباب الرابع من المغني وفي الجملة السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان يدعى ان الفاء أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف في هذه الآية ونحوها وقول أبي البقاء في هذه الآية انها عاطفة تجوز أو سهو ويأتي نقل كلامه هذا آخر البحث في كلام الشارح فتدبر (قوله يحسر) قال في المصباح من باب ضرب وقتل

(قوله أي ينكشف) يؤخذ منه ان يحسر مبني للفاعل وفي شرح الاشموني على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد له بهذا البيت) قال الدنوشري كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فليتأمل ووجهه ان الفاء في قوله فيبد ويأبى ذلك لانها لا تقترن بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا (قوله اذا غار) قال الدنوشري ينافيه قول بعضهم في قول الشاعر

فعيناك طورا تغرقان من البكا * فاعشى وطورا تحسران فابصر

وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر اذا نضب الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفا انتهى فتراه قال اذا نضب الماء عن ساحله والشارح قال اذا غار فليتأمل انتهى ولا يخفى ١٤٠ مافيه لانه اذا غار نضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بأنها الملحقة بها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله وزعم قوم) الى قوله وزعم الاخفش كأنه لم يقل واعترض على المعنى الاول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثاني بنحو أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان مجرد الاعتراض لا يقتضي انكار الحكم أو تخلفه والذهاب الى خلافه كما مر في الفاء فانه لم يذهب أحد الى عدم افادتها الترتيب وتخلف التعقيب عنها والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الى ذلك هنا فلو جرى هنا في التعبير على نظير ما مر في الفاء لم يفد المقصود (قوله وأجيب بان ثم الخ) أجاب في المغني بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة أجوبته ان الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراء (قوله لترتيب الاخبار) أي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكري وقد جعله من جملة الاجوبة عن آية الزمر في المغني انها للترتيب الذكري (قوله ولا تراخي بين الاخبارين) أي لا يتصور التراخي بينهما فتخلف في هذه الحالة عن ثم (قوله قال في المغني الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الرديني الخ انتهى وأقول كون ثم بمعنى الفاء لا يدفع الاعتراض لان الفاء أيضا للترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن ان يجعل هذا اشارة الى الرد على الاخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كهز البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبني الخ وبهذا يرد على الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه ان الترتيب الخ) قال الدنوشري توقف

والرديني

فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فأكرمه فالارتباط وقع الضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير اه كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه أجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب أن يدعى ان الفاء في ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فللترتيب والتراخي) على الاصح فيهما والى ذلك أشار في النظم بقوله * وثم للترتيب بانفصال * (نحو فاقبره ثم اذا شاء أنشره) وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر وأجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارثة بن الحجاج

(كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب)

اذا لمز

متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل في أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجح في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللقاني هناك على انه الحق خلافا لما هنا وتعقبه بأن الكلام في المحلين مبني على اعتبارين كما بيناه في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المغني اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيك الايام حتى يوما لم يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لان معناها كون ١٤١ المعطوف متصفا بزيادة أو نقص بأن يزيد ذكره تعجيبا ومبالغة في المعنى بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به (قوله أو افرادا من جمع) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر ان المشاة جزء من كل فهو داخل في الاول فليتأمل انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله بعده تأملنا ذلك فوجدناه غير ناشئ عن تحرير في المسئلة وهو ان الحجاج ان أريد به المجموع اتجه كلامه والشارح لم يرد ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه اذ لم يدخل في الاول كما زعم ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت الشمني قال في حاشيته على المغني قوله الثاني ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها يعني بعضا من جمع في المغني سواء كان جماعة الافراد أولم يكن وفي الشرح أراد ما يكون جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء مقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمني وتبين به ان ما قلناه لا ناشئ عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو أحمد الغنيمي انتهى وأقول الذي تبين ان الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المغني فما قاله الغنيمي وجيه ثم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ) من هذا امتنع ضربت الرجلين الا أفضلهما لانه لا يجوز الا أفضلهما لما ذكره الشارح من ان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ

والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسما) لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعني دانقا وأجازه ابن السيد (والثاني كونه ظاهرا) لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوي) قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق) بان يكون جزأ من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبني التمر حتى البرني (أو) بعضا (بالتأويل كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ✲ والزاد حتى نعله ألقاها)

فيمن نصب نعله فان ما قبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (في تأويل ألقى ما يثقله) ونعله بعض ما يثقله قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها فعلى ان حتى جارة وألقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمها وأوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام وأما طرفة فأبى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله (أو شبيها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبتني الجارية (حتى ولدها) لان ولدها ليس جزأ منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها (وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وان لم يحسن امتنع ألا ترى انه يحسن ان تقول أعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال أعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه ولا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسية) مرجعها الى الحس والمشاهدة (نحو

فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف) فان الالوف غاية في الزيادة الحسية (أو) في زيادة (معنوية) مرجعها الى المعنى (نحو مات الناس حتى الانبياء أو الملوك) فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك (أو في نقص) حسي أو معنوي (كذلك) فالاول (نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (و) الثاني (نحو غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثة والصبا والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمنا العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية أو السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذي تلا

وبقي عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي (وأما أم فضربان منقطعة وسيأتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أو لا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية) أي أم لم تنذرهم أي سواء عليهم الانذار وعدمه (أو اسميتين كقوله)

ولست أبالي بعد فقدي مالكا * (أموتي ناء أم هو الآن واقع)

أي لست أبالي بعدمه في أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بان تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أي سواء عليكم دعاؤكم اياهم أم صمتكم أو بالعكس نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي بقعوده أم قيامه (واما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبأم التعيين)

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كما هو قضية كلام المصنف وقال اللقاني ان قول القائل حتى الصبيان من النقص الحسي كحتى مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقي شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله أنظر هل يغني عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية في المعطوف وأيضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى لغة وهو على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو اذا كانت للتخيير أو الاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح من أمثاله وان كان لا يخلو عن شئ اه وكأنه قدس سره فهم ان المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لانه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أو لا) أي أو لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من ما أدري وما أبالي ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هي الداخلة على جملة في محل المصدر ظاهره ان الذي في تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها والهمزة جميعا في تأويل المصدر واعلم أن المتبادر من صنيع المصنف ان هي الثانية عائدة على همزة التسوية لا على أم كهي الاولى والا لم يحتج الى اعادة هي ولا العاطف بل كان يكفي ان يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوقة الخ لان المسبوقة بهمزة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وان كان صحيحا لان كلا من الجملتين في محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشري خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد همزة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادي وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليك النصر أم بت ليلة * (قوله أي لست أبالي الخ) قال الدنوشري كان الاولى الاتيان بمصدر ناء وهو النأي كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهى واعلم ان الدماميني قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقمت أم قعدت الذي يظهر لي فيه ان الجملة الواقعة بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه وقريب من معنى الفعل القلبي لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالي هنا بنفسه حيث قال أي لست أبالي بعدو وعداه بعد بالباء حيث قال أي ما أبالي بقعوده الخ وفي تهذيب الاسماء واللغات ان الفقهاء استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحن وأن الصواب لا أباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء وبسط الكلام في ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشري فيه نظر وكان ينبغي أن يقول وصمتكم كما في قوله أي سواء عليكم الانذار

التعيين) لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أزيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) ام المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء او متأخرا عنهما) ما لا يسئل عنه (نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون) فالسؤال في الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسئل عنه في الاولى وهو اشد خلقا وأخر في الثانية وهو ماتوعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم ام عمرو وان شئت قلت أزيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا في تأويل مفردين (كقوله) وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم

فقمت للطيف مرتاعا فارقني * (فقلت أهي سرت أم عادني حلم)

لان الارجح كون هي) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو أزيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه في النوم والمرتاع الخائف وأرقني اسهرني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من أجل الطيف منتبها مذعورا فلما فارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعفر التميمي

لعمرك ما أدري وان كنت داريا * (شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر)

فشعيث في الموضعين بالتصغير واوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب بادرى وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيث) بالهمزة في أوله والتنوين في آخره (فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة) بناء على انه مصروف نظرا الى الحى بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين) قال السيرافي لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا ادري أي النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم

وربما حذفت الهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن

مختلفين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغنى والحاصل ان أم المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبأم التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى

وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال في قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل في قولنا أقائم زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك ان المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشيئين لمحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت (قوله او متأخرا عنهما) قال اللقاني وظاهر قول ابن الناظم في أقائم زيد أم قاعد يجوز أزيد قائم أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدرى أقريب) الآية يجوز أن يكون ماتوعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه في حواشي الالفية واما قل ان أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا فالمسؤل عنه الثاني أم يجعل له ربى أمدا اليسر فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (قوله واهي بسكون الهاء) في التسهيل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في ذلك لم يجئ الا في الشعر (قوله ومختلفين نحو أأنتم الخ) ذكر اللقاني ان ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا بناء على ان ماتوعدون غير مسؤول عنه فما قبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدماميني لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامران في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كثرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا

ينبغي على رأيه أن تكون أم فيه متصلة (قوله انها الابل ام شاء) قال اللقاني جرى أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ

ورجع هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها الا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغنى وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وانما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تأويل مفردين كما مر وليست تلك كذلك والحاوي الاتصال أشار الناظم بقوله وأم بها اعطف بعد همز التسويه ❊ او همزة عن لفظ اى مغنيه (و) ام (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ❊ ان تك مما قيدت به خلت (وقد تقتضي مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبي (نحو) قول العرب (انها الابل ام شاء) بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف (اى بل أهي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها الابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اى ام أرى شاء (او استفهاما) انكاريا كقوله تعالى ام له البنات) ولكم البنون (اى بل أله البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي أم المنقطعة الاستفهام (البتة) لا حقيقيا ولا انكاريا (نحو) هل يستوي الاعمى والبصير (أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل) هل (تستوي) ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي ❊ هنالك (ام في جنة ام جهنم) اى بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه التمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل

كذبتك عينك ام رأيت بواسط ❊ غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (وأما أو فانها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او أختها (وللاباحة) كجالس العلماء او الزهاد (والفرق بينهما) اى بين التخيير والاباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز ان يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين (وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الاباحة) فيجوز ان يجمع بين العلماء او الزهاد في المجالسة (وبعد الخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه ان يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو لبثنا يوما او بعض يوم) فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك

اضرب عنه معقبا له بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جني) قال الدنوشري قال الدماميني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري وتكون ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشري مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان هناك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشري ويفهم منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان يعطف جنة لان أم المنقطعة ليست عاطفة الا على رأي تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في ام الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما انها الخ) قال الدنوشري هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المغنى (قوله بعد الطلب) اى بعد صيغة الطلب لانه لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذ الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا اباحة (او) وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل في الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام (قوله او للاباحة) ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام في

(أو للإبهام) على المخاطب (نحو وأنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) فانا أو إياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للإبهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدمامينى الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الاجمال (نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق) أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فأو لتفصيل الاجمال فى فاعل قالوا وهو الواو (أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قاله ابن مالك فى الخلاصة وأصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحها الى التفريق المجرد (وللاضراب كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبى على) الفارسى وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

معانى أو قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسن العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله أو للابهام) المفهوم من كلام النحويين ان الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر انه غيره لان فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه أو الابهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود فى الاول الاخفاء بحسب بادى الرأى اه وأما الفرق بين الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوى فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة الامر (قوله نحو وأنا أو إياكم الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم تقع أو بعد نفيه الخبر وكذا يقال فى التقسيم فيما يأتى وفى كلام الشارح اشارة الى ما قلنا حيث قال فيكون الشاهد فى أو الثانية اه وأقول لا يخفى ان هذا النظر كليل لان المصنف مثل بالآية ولم يعين ان الشاهد فى الاولى أو الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال فى التقسيم لا يظهر له وجه اذا وقعت أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الا أن يقال الخبر انما هو المجموع فى الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا بناء على اشتراط تقدم الخبر فى التقسيم ويأتى ما فيه وكان اللائق بالدنوشرى ان يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذى أشار اليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبرى دون الاولى لعدم تقدمه لان ان واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبراً عنهما وان صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد فى الاولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال فى المغنى بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد ما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى اه وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب ان شراح المغنى كالشارح لم يتعرضوا لمعارضة الاوضح للمغنى ولا يقال التفصيل يستدعى سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام الشارح لانه مدفوع بان التقسيم يستدعى تقدم ما يتناول الاقسام كما قال الشمنى وقال اللقانى الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبيين للامور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لجمع مقولهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبرى الخ) اشارة الى دفع ما يقال التفصيل انما يكون فى الخبر لا فى الطلب وهو فى الآية فى الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو فى الخبر اذ التفصيل الذى فى أو للاجمال الذى فى قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبى كما نقلنا فى حواشى الالفية بان ما عدا التخيير والاباحة والشك والابهام من معانى أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغى ان يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد العاطف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له ما يأتى من حكاية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو فى الآية بعد الخبر اذ لم نر من صرح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف فى كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله فى التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه فى التسهيل الخ) قال فى شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم أجود وقال الدمامينى لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا فى محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمنى يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشئ أقساما يستدعى تقديم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعى تقديم ما يتناول فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبرى يقع فى كلى

المذكورات أو كلها والتفريق يقع فى المذكورات (قوله أذهب الى زيد الخ) قال الدنوشرى فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضى
بخلاف ذلك فان قوله وللاضراب معطوف على قوله قبل للشك المشترط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك و يمكن أن
يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كان يقدر ما يأتى بعد الواو وقال الرضى والسعد كما نقله بعد المشايخ ان أو الاضرابية ليست بعاطفة
اهـ وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبى غير محرر وكان ينبغى الجزم بتقدير العامل وتقديره فى قول المصنف وللتفصيل لاهنا الموهم
اشتراك التفصيل مع ما قبله فى اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم
واما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لايقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغنيمى رحمه الله بعده
أقول لا منافاة لان المقام يقتضى الحصر فى القسمين ثم كتب الدنوشرى قال بعض المشايخ لا مانع ان تكون أو حينئذ للتفصيل
أو يقال أنه لا مانع من كون القوم اما ملجمون فقط أو سافعون فقط (قوله على هذا) أى على معنى التفصيل والحال المقدرة هى التى يكون حصول مضمونها متأخرا من حصول مضمون عاملها والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك فى تأخر الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين لنصب الدليل * (نكتة) * سأل الصاحب ابن عباد القاضى عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظى فاعل وفعول وأحدهما للمبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بازائها قليل وكل كفر
فظيم فجاء شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله والى ذلك أشار الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان كلام الناظم وان
صريح فى أنها مثل أو فى المعنى لا فى العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقانى أى الخفيفة وأما المخففة من الثقيلة فهى حرف ابتداء غير عامل
خلافا للاخفش و يونس فانهما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال فى المغنى وانما لم تعمل لدخولها على
الجملتين اهـ بالمعنى وظاهر كلام الدمامينى أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لا ينظر فى الفرق بين المخففة والخفيفة حيث دخلت
جملة فقال أنظر (قوله خلافا ليونس) قال الزرقانى قال ابن عقيل فى شرح التسهيل فهى عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها
من واو اهـ فان قلت فالذى يقوله فى ما قام زيد لكن عمرو وهل يمنع ذلك أو يجوزه فما وجهه فالجواب انه يجوز قال الرضى وذهب يونس
الى أن لكن فى جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها فى المفرد

الخروج ثم أثبت الاقامة فكأنك قلت لا بل أقيم (حكى الفراء أذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم)
نقله عنه فى شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه أثبت لا والاضراب بشرطين تقدم نفى أو نهى
وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمرا ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو
عند الكوفيين) والاخفش والجرمى (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالى

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * (ما بين ملجم مهره أو سافع)

أى وسافع لان البينية من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون أو لاحد
الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد جلس بين العلماء أو الزهاد والصريخ
صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام فى محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ
بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية والى معانى أو أشار الناظم بقوله

خير أبح قسم باو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى
وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(وزعم أكثر النحويين ان اما الثانية فى الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هندا واما أختها و) الثانى
نحو (جاءنى اما زيد واما عمرو وبمنزلة أو فى العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر
للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك
أشار الناظم بقوله * ومثل أو فى القصد اما الثانية * (وقال أبو على وابنا كيسان و برهان) بفتح الباء
والمنع من الصرف (هى مثلها فى المعنى فقط) لا فى العطف وانما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه
قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما
قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهرى

يا ليتما أمنا شالت نعامتها * (أيما الى جنة أيما الى نار)

فشاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والا
ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسد يقول شالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت
ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف فى أن اما الاولى غير
عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا (وأما
لكن فعاطفة خلافا ليونس) وتبعه ابن مالك فى التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها

بقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت مما من مجموع كلام ابن عقيل والرضى انها عند يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفى) هل النفى خاص بالحروف او ولو كان بالافعال الناقية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام فى جميعها أو خاص بما وانظر لم لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفى فى الغالب وصرح فى التسهيل بانها اذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وان لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية أو غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقرينة ماسيأتى وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما فى بل الظاهر لعدم تأتى غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الزرقانى أى فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذى عول عليه هنا حيث لم ماذكر مثالا للمعطوف المقدر وقوله وقيل بجار مقدر أى وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الزرقانى لما كان عدم خشية حدثه ربما يتوهم منها انه كذلك فى قتاله استدرك على ذلك وبين انه فى الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما (قوله وزعم ابن أبى الربيع) ينبغى على قوله أن تكون الواو قبلها زائدة (قوله افراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفى الرضى واما بل فاما يليها مفرد أو جملة والتى تليها جملة فائدتها الانتقال الى جملة أخرى أهم من الاولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله فى الفصل والوصل وعلى مجىء بل عاطفة فى الجمل جرى الامام النووى فى المنهاج فى مسئلة الاجتهاد حيث قال اوماء و بول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف الجمل والذى ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل فى لكن فانظر المغنى (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل فى الايجاب (قوله ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين تاسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الاخيرين أمرين تاكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كأنه الخ) مناسب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ماذكر وهلا أسقط الكاف وقد تجعل كان للتحقيق (قوله حتى كأنه مسكوت عنه الخ) قال الدنوشرى ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح أراد ان يحمل كلام الموضح على ما قاله الشيخ سعد الدين فى المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجىء زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجىء قطعا اما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجىء زيد قطعا اه فكلام الموضح صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعد وان كانت عبارته فى المغنى تفيد موافقته له اه وغير خطه بخطه بما نصه وقال السيد فى حاشيته على هذا المحل فقد وقع فى كلام ابن الحاجب ان الحكم على الاول كان غلطا وأراد ان ايقاع النسبة عليه والاخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به أيضا شارحوا

وان تسبق بنفى او نهى) عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله * وأول لكن نفيا او نهيا * (وان لا تقترن بالواو) عند الفارسى والاكثرين فالنفى (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر أى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهى (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء) جىء به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة (ان تلتها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

(ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر)

فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء المراد هو الحرث الصيداوى وورقاء أبوه والبوادر جمع بادرة وهى الحدة (او تلت) لكن (واوا) فهى حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة (اى ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبا احدكم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبى الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه (أو سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدا ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه معطوف) على زيد لفوات شرطه وهو النفى أو النهى (خلافا للكوفيين) فى اجازتهم ذلك وليس ذلك بمسموع وأما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب او أمر أو نفى او نهى ومعناها (بعد الاولين) وهما الايجاب والامر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشىء (وجعله

كلامه واما انه يدل على انتفاء المسند عن الاول فمالم يقل به أحد ولا يرضى به ذو أدب وبخطه أيضا نقل كلام السيد فى شرح المفتاح وهذا يغنى عن نقله لانه بمعناه اهـ وأقول قد أشار المصنف فى الحواشى كما بيناه فى حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل فى نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل فى نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا فى زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولا لابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشروح خلاف ماقاله الدنوشرى لكن قول الشارح فالقيام الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبوت القيام فى المثالين لعمرو ولا لزيد فتدبر (قوله فالقيام فى المثالين) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الثابت لعمرو فى الثانى الامر بالقيام فليتأمل اهـ بقى ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشرى ظاهره انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفى او نهى لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ١٤٨ ماقلناه وهى مذهب المبرد انها بعد النفى تفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو بل ماجاءنى عمرو فعدم مجئ عمرو متحقق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق اهـ والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ماقالاه فى بعض التراكيب مع افادتها فى البعض الآخر التقدير المذكور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل فى المطول عن الجمهور انها بعد النفى تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ماهنا من انها بعد النفى والنهى لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد اهـ ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح فى اجازتها ماقاله الجمهور والاقتصار على مذهب المبرد الخ فلا ينبغى ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا فى المغنى قال الدمامينى وهو محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا انفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا أى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون أمرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص فى ان لا الواقعة قبل بل ليست بزائدة بل انها لتأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد والافول والغيبوبة (قوله والثانى كقوله وماهجرتك الخ) لا يخفى ان بل فى هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد معطوفها وزاد فى جملة قوله أولا وتزاد لا قبل بل المراد بل من حيث هى أعم من ان تكون عاطفة أولا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف فى المغنى انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل تكون للاضراب اما مع الابطال أو الانتقال

لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام فى المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفى والنهى (تقرير حكم ماقبلها) من نفى أو نهى على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ماكنت فى منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله

بل وكلكن بعد مصحوبيها ✽ كلم أكن فى مربع بل تيها

فتقرر نفى الكون فى منزل الربيع عن نفسك وتثبت له الكون فى أرض لا يهتدى بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهى زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ماهو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ماقبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وانقل بها للثان حكم الاول ✽ فى الخبر المثبت والامر الجلى

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيدا بل عمرا) قال المرادى تبعا للشارح فهى فى ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اهـ فالقائم عمرو دون زيد والمأمور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفى فالاول كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ✽ يقض للشمس كسفة أو أفول

والثانى كقوله وماهجرتك لا بل زادنى شغفا ✽ هجر وبعد تراخ لا الى اجل

(قوله وأما لا فيعطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يجب الا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا يجب أي لا تثبت وفي كلام بعض شراح الالفية تخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لان شرط ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان جمع قلة وبقي عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا أيضا في ولا الضالين وسيذكر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمعين انما يفترقان في الغاية لا في المبتدا وقوله ان شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جموع القلة لان ذاك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشيء والتزامه (قوله افراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لانها موضوعة لان ينفى بها ما أوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمرو وليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته قياسا لانه بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بايجاب) قال الزرقاني أي باثبات خبري لان الامر أيضا ايجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان الدماميني استظهر فيما اذا انتقض النفي بالا أن يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام القوم الا زيدا لا غيره قال اذ التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا) فالاول (كهذا زيد لا عمرو و) الثاني نحو (اضرب زيدا لا عمرا) زاد سيبويه (أو نداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه أيضا الابدي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) لان الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاءني رجل لا امرأة) اذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك اذا أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنياهما متغايرين والبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء (ويرده) انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس

(قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر ان المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الافراد والجمعية (قوله مع ان بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بهاء الدين بن الشيخ الامام أبي الحسن علي تقي الدين السبكي وأجابه الدماميني بما حاصله ان معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللمتكلم مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه واذا لم يحصل مقصوده فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم ان مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب الدماميني بان معنى عدم تنافي الوصفين امكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناهما متباينا والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي الى آخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا

والحق انه لايشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمر و ورأيت ابنى زيد وعمرو وان زيدا الاعمرا قائمان والدليل على صحة ماقلناه قول العرب بجدك لا كذلك قيل فى تفسيره تفعل بجدك و (قوله) هو امرؤ القيس الكندى

(كأن دثارا حلقت بلبونه ❊ عقاب تنوفا لاعقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجلولا مقصور للضرورة ثنية مشرقة قرب القواعل قاله فى القاموس وقال فى المغنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعى ذهبت بابله التى يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها الاعقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ❊ ولا ❊ نداء أو أمرا أو اثباتا تلا ❊ فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا واياك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادى فخرج هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكر أو خبرا أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله فى المغنى وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لافارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا كما قاله فى المغنى

❊ (فصل ❊ يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلاشرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو و) العطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (اياك والاسد و) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا الابعد توكيده) بتوكيد لفظى مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك فى أحد الوجهين أو بتوكيد معنوى كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم ❊ برؤيتنا وكنا الظافرينا

(أو) بعد (وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

فى العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقانى العامل فى الاول اختصم وفى الثانى مبتدأ مقدر تقديره هما وفى الثالث ان ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولا ان عمرا (قوله وان زيدا الاعمرا قائمان) قال الزرقانى كذا فى النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق أحدهما قاله الرضى فى آخر باب العطف وفى التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذى يظهر كون الحكم للاول نحو زيد لاهند قائم (قوله فى تفسيره) أى قال الجماعة فى تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لادليل فيه لجواز كون التقدير تفعل بجدك أو ستفعل بجدك (قوله قاله فى القاموس) قال الزرقانى أى قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هى لا بقيد كونه فى البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أى الجبال الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعنى ان جملة شروط كون لا عاطفة أن لا يكون مدخولها ماذكر فان كان مدخولها ذلك فهى غير عاطفة وذلك لان مدخولها الاولى ماذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لانتفاء العاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذى قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لشأن تقول حينئذ ماسبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها صريح فى أنها ليست زائدة لانها حينئذ مفيدة للنفى ولذا قال الدمامينى ان ماقاله ظنا معارض لقوله فى بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفى اه قال الزرقانى ويمكن أن يقال المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ فهى مفيدة لما أفادته بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة النافية. ❊ (فصل) ❊ (قوله ولا يحسن الخ) فيه اشارة الى أن لا مر فى قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه فى عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقى ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله فى أحد الوجهين) وهو ان زوجك عطف على الضمير المستتر فى اسكن والوجه الثانى ما يأتى قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثانى من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كان الاولى أن يقول ها لا الهاء كما لا يخفى وكان الاولى أيضا أن يضم اليها النون اللهم الا أن يقال ان الفصل بها كلا فصل لكونها علامة اعراب فليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف (فى نحو مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو فى تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقول لذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما (وتضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (كمررت برجل سواء والعدم) الرفع عطفا على الضمير المستتر فى سواء لانه مؤول بمشتق (أى مستو هو والعدم) وليس بينهما فاصل (وهو فاش فى الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا (كقوله) وهو جرير فى هجو الاخطل

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه * (مالم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر فى يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخارى فى صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروى بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللارض) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهك واله آبائك) فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم قاله الحوفى وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال

وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصرى (وغيرهما) كحمزة (تساءلون به والارحام) بالخفض

الدنوشرى هذا داخل فى قولهما قيل أو بعد وجود فاصل أى فاصل كان الخ الا ان يخص الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر فى انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أولا بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح فى مغايرة القسمين وانه لا بد فى الاول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الاخير الرد على مكى حيث قال ان الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة فى دخول لا لانها انما دخلت بعد واو العطف والذى يفصل به انما يأتى قبل واو العطف (قوله الا باعادة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والمخفوض لا على المخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن العطف على المخفوض لكن هل العامل فى الارض اللام الاولى والثانية كالعدم أو الثانية يجرى فيه ما يأتى عن الجامى فى عود الاسم (قوله فقال لها وللارض) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائز كما نبه عليه البهاء السبكى فى شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدمامينى فى بحث من الجارة وأطال فى ذلك واستدل على خصوص هذا الذى وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحمر ما أنزل الله على فيها شيأ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه فى صحيح البخارى وكذلك فى مسلم ورأيته بخط النووى بغير فاء (قوله على الهاء) قال الدنوشرى كان الاولى أن يقول على ها الا أن يقال ان الضمير هو الهاء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالاول قاله الجامى قال والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اثنين لا تضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنوشرى واستدلالهم بما ذكر وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور ربما ينافيه قول السعد ان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافى الفصاحة الا ان يقال محل ذلك مالم يساعد الدليل غير الجمهور اه وأقول هذا الذى قيد به كلام السعد يتعين انه مراده وانما عبر بما قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور ولكن يبقى ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يتخرج الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالادغام واستشكله الدمامينى بكلام السعد والحق انه يكفى فى الفصاحة موافقتها وجها نحويا لم يشتد ضعفه (قوله كحمزة) فيه تنكيت على المصنف لان كلامه يوهم انها غير سبعية

لكن حمزة يقرأ تساءلون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزمخشري) قال التفتازاني في كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول أوجه (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير انه عائد الى المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف استقلالا واما بطريق التبع فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اه أي لان قول الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هلا أورد انه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله ويجاب بما تقدم مامررت بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره هذا وأورد بعضهم ان ما قاله في المغني يؤدي الى تعطيل مسئلة العطف على المجرور بدون اعادة الجار اذ تقدير الجار ممكن في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار فلا ترتكب الا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكماله (قوله في المضي والاستقبال) قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المضي والاستقبال دون ذكر الحال ثم واقفني على التوقف في كلام الشارح شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم لم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا كما نقلا ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لا جائز ان يكون الجر لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ الفرض انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

عطفا على الماء المخفوضة بالباء (وحكى قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المخفوض بعن خلافا للزمخشري (لانه صلة المصدر) وهو صد فانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفر و) القاعدة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما فيتعين الآخر ولا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في المضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخواك (أم اختلفا) نوعا فيه عطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) فأورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثاني (نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعطفك الفعل على الفعل يصح * (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الاولى أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله)

يارب بيضا من العواهج * (أم صبي قد حبا أو دارج)

فعطف دارج على خبا التأول دارج بدرج أو حبابحاب والعوادج جمع عوهج وهى فى الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العينى أم صبى بالنصب عطف بيان لبيضا سهو لان بيضا مجرور برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة (وجعل منه) أى جعل الناظم فى شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى) فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج (وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشئ ومقابله ورجح الثانى عدم التأويل والتوافق بين نوعى المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

* (فصل * تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل) وتشاركهما فى ذلك أم المتصلة (مثاله فى الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست) أى فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى فى سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع فى بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت (أى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهو لان انفجرت فى البقرة وليس فى آيتها ان ولا أوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله فى الواو قوله) وهو النابغة الذبيانى

(فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر الا ليال قلائل)

فحذف الواو ومعطوفها (أى بين الخير وبينى) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث

على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم يكن فاثرن فى محل جر ولا اشكال قلت الفرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة باسرها فليتأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشرى قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حب لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ فى عامل الجر فى دارج ماهو فليحرر ثم كتب الدنوشرى بعده رددنا النظر فى ذلك والذى استقر عليه ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل فى الصفة هو العامل فى موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما مر فليتأمل ثم كتب الغنيمى بعده أقول لم تتحرر المسئلة كما ينبغى فان منشأ تردد النظر هو قولهم ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل فى المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان المعطوف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب ١٥٣ الدنوشرى لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل ان قوله دارج من عطف الصفة على مثلها اه أصل السؤال والجواب مأخوذان من كلام الشهاب القاسمى كما بيناه فى حواشينا على الالفية (قوله سهو) قال الدنوشرى وانما الساهى هو لجواز كون بيضا مفعولا لفعل محذوف يفسره معدى رب المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو مشكل اذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد قال العينى لم يسمه وانما أم عطف بيان مقطوع فنصب اذ عطف البيان كالنعت فى جواز القطع فى صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العينى

* (فصل) * (قوله وتشاركهما فى ذلك أم) كذا ثم كما اقتضاه قول البخارى فى التفسير حيث قال كلما أتوا بشئ ثم أتوا بآخر قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وقال الدنوشرى وانما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة الى الفاء والواو اه وسيأتى ان الشارح علل اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشرى والاولى بالدنوشرى ان يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) فى التلخيص ان المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت ان قدر فضربه بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقريرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الفائدة الفصيح وفيه أيضا على تقدير فضرب بها دلالة على ان المأمور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة

الغمانى (وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدا محذوف وماعطف عليه فى التقدير (أى) راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل ان يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا أعيا ومثاله فى أم قول أبى ذؤيب وقال صحابى قد غبنت وخلتنى * غبنت فما أدرى أشكلكم شكلى

قال أبو الفتح أى فما أدرى أطريقكم طريقى أم غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع ماعطفت * والواو اذ لا لبس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله مرفوعا كان نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا (أى وألفوا الايمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن) أى فى الامثلة الثلاثة (على الموجود فى الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم فى) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل الامر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه فى عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المغنى وفى التسهيل لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتى له فى باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثانى) وهو والذين تبوؤا الدار والايمان (كون الايمان متبوأ) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا للتبوؤ لان المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ (وانما يتبوأ المنزل) اذ التبوؤ التهيؤ يقال بوأت له منزلا أى هيأته له وفى اعراب الحوفى فى سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها اه فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولى عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو شحمة على تمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين وأجاز الاخفش العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسى وابن الحاجب عن الفراء والاصح فى التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال فى المغنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا فى الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز فى) المثال (الثانى كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد) الانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهى انفردت

بعطف عامل مزال قد بقى * معموله دفعا لوهم اتقى

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو (كقول

من المجاز العقلى (قوله معطوف على اسكن) قال الدنوشرى فيه نظر اذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيما أشبه (قوله فهو من عطف الامر) أى دال الامر اذ قوله ليسكن ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) نقل السيد السمهودى فى تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره ان من أسماء المدينة الايمان واستدل بالآية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التبوى بمعنى التهيئ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشرى فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فانه ظاهر فى ان المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتامل وقد يقال انما قال ذلك على سبيل التجوز أو تغليبا فانه فى مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفى التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد ما نقله الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفى أقسام العطف من الباب الرابع من المغنى وشرطه أى العطف امكان توجه العامل الى المعطوف (قوله الانصار) فيه اشارة الى ان ما اقتضاه صنيع المصنف من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) فى المغنى فى بحث ثم فى

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ان ثم عاطفة على محذوف أى من نفس واحدة انشاها ثم خلق منها
زوجها وحينئذ فثم تشارك الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه مع موجب الحذف فى الآية دفع لزوم ان تكون الذرية

(كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهى لعطف المفردات وهى محل الاستشهاد قاله فى الحواشى (والتقدير ومرحبا بك وأهلا) قيل متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثانى) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أى أنهملكم) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أى أعموا فلم يروا) وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة فى محلها الاصلى وهو قول الزمخشرى وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها فى التصدير ومحلها الاصلى بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أى أعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدا هنا استبح *

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبصريين واختلف فى تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ماقبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبدل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول النظم

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(فخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع (النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفى (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو أما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المجىء لزيد (منفى عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفى (فلان الحكم السابق هو نفى المجىء والمقصود به انما هو الاول) دون الثانى (النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثانى (خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثانى فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو) وفى بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته فى تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بحمل ثم للترتيب فى الاخبار (قوله وهو قول الزمخشرى) حيث اختار المصنف قول الزمخشرى فكان عليه أن لا يخصص هذا الحكم بالفاء والواو لان ثم كذلك كما فى المغنى *(هذا باب البدل)* (قوله ولذلك يقولون البدل الخ) أشعر قولهم فى حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح فى بحث الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوى والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اهـ لكن سيأتى قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله اذ لو لم يعتد بزيد الخ) قد يقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بابعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفى بعض النسخ ذكر لكن الخ)

قال اللقانى ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله وأقسام البدل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطى وقد وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عدنا وانها من

موعود الرحمن الذى لايخلف وعده أولتقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة كما رواه البخارى من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة منى فان يكن فى الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة انها جنات كثيرة وانه فى الفردوس الاعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشرى هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وانما يطلق كل على ذى أجزاء) قال الزرقانى أجيب عن ذلك بان الشئ هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعنى انه غلب الالفاظ التى تدل على ذى أجزاء على مالم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الاولى فقيل فى الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقانى أنظر ما الذى يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل اضراب (قوله ولابد من اتصاله الخ) قال الدنوشرى وقال الناظم فى شرح كافيته اشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكورة فى المرادى مبسوطة فلتراجع اه وتقدم فى كلام الشارح فى باب الاستثناء ١٠٦ ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال فى قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير غالبا اه فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج اليه هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بقى ان ظاهر كلامهم ان الربط فى هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح فى المغنى (قوله متصل بالبدل أو بغيره) قال الدنوشرى ينافى ظاهر قول المتن ولابد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال فى كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال فى كلام الشارح محمول عليها وفى جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير التقية لا يرجع لضمير الغيبة والثانى بل كلاهما يرجعان الى شئ واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قمت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما حضور من هما له ولا تسلم عود الضمير الى الضمير فى ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البدل) يعنى ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف فى المغنى حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوى الخ) قال الدنوشرى كلام البيضاوى هذا ينافى ما جزم به فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز فى ذلك كون الذين مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما وأجاب بعض الافاضل بانه انما ترك التضعيف فى الثانية اكتفاء بذكره فى الاولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر فى نحو قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشى البيضاوى قال ورد بان ذلك انما يمتنع اذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلونى البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع فى موضعه فلا ينوى به غيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ) قال الدنوشرى لم يظهر الوجه من وجهى الضعف فليتأمل وتوارد عاملين على معمول واحد جائز فى نحو جاء زيد وأتى عمر

مطابقا أو بعضا او ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ عما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) فى النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة فى تسميته بدل كل من كل (لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وانما) لم يقل ذلك لان كلا انما (يطلق) على ما يقبل التجزى فعند الاطلاق تدل (كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا) لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط (والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقى من المبدل منه (أو مساويا) له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقى وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساو للنصف الثانى (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقى وذهب الكسائى وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولابد) فى بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالاول (كالامثلة المذكورة) فى قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثانى (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذى حملنا على ذلك انا وجعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوى انه ضعيف لان تقديم الخبر فى مثله ممتنع اه وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلونى البراغيث

والظريفان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا الوجه جماعة رقبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام با آخره الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضير بالياء بعد الضاد وان صح فراده انه لا ضمير لفظا أو يكون ماشيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو ولا ضمير (قوله والحق انهما الخ) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اباز أو عام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو بالجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشري كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو أتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم اصح فقد سد الضمير مسد أل ومصحوبها وهو علامة أل التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قاله الدماميني في حاشية المغني جمعا وقال أيضا اذا جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ اه وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية أجاب به عما ارد به على ابن السيد ولا مانع أن يكون في الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا الذي أريد به الخصوص وقد سبقنا في حواشي الفاكهي في باب اعمال المصدر كلام فيه برمته (قوله وانما المشتمل المسند الخ) قال الدنوشري وينظر في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثاني أو العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما أسند اليه على قصد غيره غير ثابت هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدنوشري قال المرادي لابد في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما امكان فهم معناه

والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلا له خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) قال ابن اباز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أصح عنه السيرافي وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح ولذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا فى الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكى فى العروس كما بيناه فى حواشى التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى لمفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضى حذف المفعول الثانى وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما فى الجواب الذى نقله الصلاح الصفدى فى تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكانى وحاصله انه أجاز ما فى قول الحريرى

فلم يزل يبتزه دهره ❊ ما فيه من بطش وعود صليب

(قوله الآن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة ١٥٨ من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل تارة) قال الزرقانى هذا يدل على جواز جاءنى زيد الاخ أى أخوه عند الكوفيين وفى الرضى قال ابن الخشاب لا يجوز جاءنى زيد الاخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريرى فى مقاماته حتى اذا لألأ الافق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر وحان وقد سئل ابن يعيش الكندى عن ذلك فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكى فى الطبقات عنه وانه رآه بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا أى حتى اذا لألأ الوجود الافق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يرده عدم الضمير وقد يقال ان أل خلف عن الضمير أى ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه أى لألأ الله الافق ذنب السرحان أى سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذ الافق لم ينور الذنب نعم ان كان تجوزه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخدود شق الخ) قال الزرقانى والاخدود من الخد وهو الشق فى الارض ونحوها (قوله والا ألقى فيه) قال الزرقانى هذا مثل قول صاحب البردة والا فقل يا زلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجواب ثانيهما ناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن آخذا بيدى والا يا أخذ بيدى وهو تأكيد للشرط الاول ثم اعترضه قال سمعت من يقول بين اليقظة والمنام قوله والا زائدة فى الكلام اه وما المحوج لارتكابه فالشرط هنا وكان المناسب اسقاطها ولعل الاتيان بها سبق قلم والله أعلم وعبارة الكواشى وقالوا من لم يكفر ألقى فيه

فى الحواشى هذا والذى يظهر وبه قال المبرد والسيرافى وابن جنى وابن الباذش وابن الابرش وابن أبى العافية وابن ملكون وذلك (كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كله عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا أعرب ماله بدلا من زيد الآن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر (و) بدل الاشتمال (أمره فى الضمير) الرابط له بالمبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفى (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف فى الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أى النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير (والاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاخدود شق فى الارض وأصحابه ثلاثة أنطيانوس الرومى بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من لم يكفر والا ألقى فيه ومن كفر ترك قاله الكواشى وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلى أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبنى زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبنى وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذف الدليل عليهما (والرابع البدل المباين) للمبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم فى الحد ثم الاول)

ومن كفر تركـ ومن أبي التي فيه اه كذا رأيته فيه باسقاط الالا باثباتها كما هنا (قوله اي بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقاني هذا حل معنى وذلك لان الاضافة لاتكون على معنى عن بل هي هنا على معنى اللام اى منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملاجامي قال الرضي ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط (قوله وان كان قصدا الخ) قال اللقاني اى ولكنه أضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لاينافي ارادة الاعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر (قوله في حكم ١٥٩ المتروك) قال الدنوشري قد ينافيه ظاهرا قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا أن يقال صحة قصد كل منهما لاينافي كون الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل

(فصل)

(قوله وقوفا مع السماع) قال الدنوشري هذه العلة غير ظاهرة لاسيما عند مراعاة مذهب البصريين في نحو رأيتك اياك والعرب لايعرفون تسمية الشيء بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشري ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبي الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لانسلم قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا نقل سيبويه الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيبويه كلامهم بالقبول لايوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤتمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي أن نحو مررت بك بك تأكيد عند النحويين خلافا للزمخشري فقط في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فاعادته دليل على التأكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه وأقول سيأتي أن الشاطبي جعل مررت به به بدلا ويأتي الاستشهاد بآيتين أعيد معهما العامل واعادته لاتنافي البدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا الذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشري المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد

وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اى بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اى بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم *ودون قصد غلط به سلب* (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط) قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب) واليه أشار الناظم بقوله *وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب* (ويسمى ايضا بدل بداء) بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم (خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء) (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدى (انما أراد الامر بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر باخذ النبل (ثم أضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول) وهو الامر باخذ النبل (في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء) لانه أضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني (والاحسن فيهن أن يؤتى ببل) لئلا يتوهم ارادة الصفة اى نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا

(فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و) ذهب ابن مالك في التسهيل الى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفا مع السماع (ونحو قمت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت توكيد اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية في فقت أنت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على قوله توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولوسمع كان توكيدا) يرد عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤكد الظاهر بالضمير لان الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا (قوله سواء كان كلا اوبعضا الخ) قد ذكر الكل ومثال البعض زيد ضربته رأسه والاشتمال زيدا استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام (قوله الثلاثة) الاولى تركه فقد ذكر المصنف في المغني في حرف الواو ان في الآية أحد عشر وجها وأنهاها بعضهم الى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع انه حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبراه اه وكتب الدنوشري ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الاضراب يفهم عدم جوازه كضربتك حمارك ثم ذكر ان الحلبي وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلي) ١٦٠ قال الزرقاني يروى بالفاء وبالواو وعلى الاول فالفاء سببية وعلى الثاني فالواو للحال

أنت ومررت بك أنت واذا أردت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقلت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب ايضا في التسهيل الى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولوسمع كان توكيدا (ويجوز عكسه) وهو ابدال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البدل سواء كان كلا ام بعضا أم اشتمالا أم اضرابا (ان كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل (في أحد الاوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز ابدال الظاهر من المضمر (ان كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم او مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل و(كأعجبتني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (او) يكون (بدل اشتمال كأعجبتني كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي

ورجلي مبتدأ خبره شثنة ومعنى ذلك أن رجلي لغلظها المشابه لخف البعير لا تبالي بما ذكر واستشكلت البدلية هنا بان الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سببا للدخول ناسبت وعدها بذلك اه وذكر الاشكال المصنف في التذكرة ثم قال فان قلت أجره على شرابت ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الالفية (قوله شثنة المناسم) قال الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا أي خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) بدل الدنوشري هذا مبني على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم ان لمن كان يرجو بدل كل ولا يجوز في ذلك ان يجعل بدل بعض والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخالطون بالصحابة من المنافقين اه من شرح لب اللباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشري الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل هي جائزة والجر بها الا باللام الاولى ولا باخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اه وأورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن للاعادة والا فجواز الاعادة لا يتوقف

(بلغنا

عليه بدليل انه هو الاذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا يفضض فوك (قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان وقال اذا كان المتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب بنصب تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز عندي ولم أر هذا الاحد قاله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ماضربتكم الا زيدا هكذا نقله الاشموني وغيره وفي المثال نظر اذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهوره وجه الامتناع ان لم يفد الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا للاخفش قال السيد في حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل ينبغي أن يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول وأجاب الاخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثاني تأكيدا للاول لا بدلا منه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني بك المسكين مررت وعليك الكريم المعول فان الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل أذ رب نكرة تفيد مالا تفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة *(فصل)* (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد يمتق يحقر به أو يخاف الله متق (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزرقاني انه احتراز عما اذا كان مساويا فانه توكيد لا بدل قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تأكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعز انصرك (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية جملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثام بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشري يخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الاول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والاثام جزاء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزاء اثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزرقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق الخبر والالف في تبايعا للاطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للاحاطة) والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا) فاولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا
أو اقتضى بعضا أو اشتمالا *

(ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها) أي الاحاطة (خلافا للاخفش فانه أجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (ورأيتني عمرا) على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

(فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم) في الاقسام الاربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان للاول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضيته هذا ان يكون يضاعف في الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقى الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجويز بدل الكل من الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويفهم من صريح كلام المرادي ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادي لبدل الكل بقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا وتقل المرادي عن بعضهم ان بدل الغلط يقتضي القياس جوازه وما قاله المرادي جعله غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان اه وصرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل البعض فقال لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه فلا شك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانهما قد يتحدان لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه ان التأكيد المعتبر في الجمل لا بد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البدل عن التأكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد والحاصل ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامرين والجمل التي لا محل لها انتفى عنها الامران والتي لها محل انتفى عنها أحدهما (قوله لاختلاف لفظيهما) قال الدنوشري قد يقال انه توكيد بالمرادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير النهي من الاقامة فليس عنه فلا يكون توكيدا (قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل الخ) قضية هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده الجملة لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البدل قول البيضاوي وغيره ان يتزكى في سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتي ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البدل جملة من جملة يؤتي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة أولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وانما الظاهر انها بدل اشتمال منهما لا بدل كل كما كاد أن تجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في الهمع بان بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفي المغني في بحث كيف ان جملة كيف خلقت بدل من

لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك الا في بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض (كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله.

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلما

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كهم اتعدوا والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق

(الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان)

أبدل جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع

الجملة الى التقدير بمفرد (أى الى الله أشكوها تين الحاجتين تعذر التقائهما) تعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية أولان أرضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا فى القاموس

(فصل واذا أبدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (أو حرف شرط) وهو ان بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه فى تادية المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعانى فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثانى كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثانى) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول (نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثانى نحو (ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به) فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر ان غدا وان بعد غد أسافر معك) فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال *وبدل المضمن الهمز يلى *همزا وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل لان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان انما جى بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور

(باب النداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الاول فى ذكر (الاحرف التى ينبه بها المنادى) اذا دعى (و) فى ذكر (أحكامها وهذه الاحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وممدودتين)

الايل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم تر الى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد

(فصل) (قوله متضمن معنى حرف) خرج بالمتضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احد جاء أزيد أو عمرو وان تضرب احدا رجلا او امرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره فى بدل الكل اذ التفصيل يقتضى ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابقة للآخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود قصدا باقيا التبين فساده وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما متطابقين ونحو ما أكلت أثلث ١٦٣ الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان المراد بالمفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثانى تفصيل للاول وبما تقرر من ان بدل التفصيل بدل كل من كل علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم ان كل واحد بعض (قوله عن معرفة الكميات) قال الدنوشرى لو حذف لفظ معرفة لكان أحسن ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية (قوله وعن بيان المعانى) قال الدنوشرى حذف لفظ البيان أبين (قوله وللزمان والمكان) قال الدنوشرى هو داخل فى غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام (قوله وقد يتخلف الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أن اذا شرطية هنا فلا تخلف (قوله على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال الخ) يجاب بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا استعملت فى معناها أما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت تعلاة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده من جوابه وان أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوهم انها مستعملة فى الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما فى الكشاف اما بمنع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام فى الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية

(باب النداء) (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا واما فى اللغة فهو الدعاء باى لفظ كان (قوله الاحرف) قال الدنوشرى عبر بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها اسماء أفعال اه ورعاية وهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

نجع القلة في المبدإ والتحقيق خلافه كما (قوله وآي) قال الدنوشري بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من أيا إذ الابدال تصريف والحرف بريء عنه لكنه قال في المغني في بحث أيا وقد تبدل همزتها هاء قال
فأصاخ يرجو أن يكون حيا * ويقول من فرح هيا ربا (قوله الحقيقي) لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فإن يا تكون للبعيد حقيقة أو حكما ففي المغني يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال الدنوشري ينظر ما حكم آ وآي ممدودتين عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم إلا أن يقال إنهما

فتقول أزيد وأي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما (ويا وأيا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا أي خلافا لجماعة من المتأخرين (إلا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالساهي (فله بقية الاحرف كما أنها) أي بقية الاحرف (للبعيد) الحقيقي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأي وآ كذا أيا ثم هيا

والهمز للداني وذهب المبرد الى أن أيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لأنها أم الباب (فإنها تدخل في كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا ألله (و) تتعين أيضا (في باب الاستغاثة) نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي أو وا) دون غيرهما (في باب الندبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وا لمن ندب * أو يا * (ووا أكثر استعمالا منها في ذلك الباب) لأنها الأصل فيه (وإنما تدخل يا) في باب الندبة (إذا أمن اللبس) بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز

(حملت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا)

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم * وغير وا لدى اللبس اجتنب * (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا فالأول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أي يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا الي عباد الله) أي يا عباد الله على أحد الوجهين (إلا في ثمان مسائل) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المندوب) نحو يا عمراه (و) الثانية (المستغاث) نحو يا لله) ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب إذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يا زيد إذا كان بعيدا منك وإنما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث (لأن المراد فيهن إطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافيه و) الرابعة (اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي) قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتهيئا لما يقول له وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لأن الحذف معه يفوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات أنه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان أنه لا ينادى البتة فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع) فالأول (كقول بعضهم يا إياك قد كفيتك و) الثاني نحو (قول الآخر) وهو الأحوص (يا أبجر بن أبجر يا أنتا * أنت الذي طلقت عام جعتا * قد أحسن الله وقد أساتا *

ممدودتين داخلتان في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فإن قيل إن يا للبعيد وهو تعالى أقرب الى كل شخص من حبل الوريد فالجواب أن ذلك لاستقصاء الداعي نفسه وإبعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضي رضي الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الأحرف أن وا يستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندبة وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة وإن كان قليلا (قوله وتتعين في نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشري وتتعين يا أيضا في أيها وأيتها قاله في المغني (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة إذ المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبيها وإنما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف لأن ها عوض عما تضاف اليه أي (قوله على أحد الوجهين) قال الدنوشري والوجه الثاني أن يكون عباد الله فالجر مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشري إنما قال ظاهر لأنه لا يلزم من ذكره في عدادها كون ندائه مطردا (قوله ويأتي على صيغتي الخ) أما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع وأما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه أنه يشبه الشبيه بالمضاف لأن الضمير المنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شيء من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الأحوص اليربوعي قال ذلك لما قدم ابنه على معاوية وخطب ووثب أبوه ليخطب وكفه

فالجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الاول لمنادى وكان القياس أن يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أولا ثم لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء وايا ك في المثال من باب الاشتغال وأنت الاول في البيت مبتدأ والثانى كذلك أو توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياى ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذا لم يعوض فى آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن أبى الصلت) الثقفى (رضيت بك اللهم ربا فلن أرى * أدين الها غيرك الله راضيا) اى يا الله وأرى من الرأى فى الامور وأدين مضارع دان بالشئ اذا اتخذه دينا وديدنا اى عادة والاصل ان أدين فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدى والها مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحال من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما أى قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول برضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يا الله فلن أرى أن أتخذ الها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الاشارة واسم الجنس لمعين) لان حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فى حقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة فى معنى اسم الجنس يجرى مجراه قاله الشارح (خلافا للكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أى يا هؤلاء و (بقوله) وهو ذو الرمة اذا هملت عينى لها قال صاحبى * (بمثلك هذا لوعة وغرام) يريد يا هذا ولوعة مبتدأ وتقدم خبره فى المجرور قبله (وقولهم أطرق كرا) * ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه اى طأطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فان أكبر منك وأطول عنقا وهى النعام قد صيدت وجلبت من البدو الى القرى (وافتد مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه اى سر صبحا يا ليل كقوله * يقولون نور صبح والليل عاتم * والاصل فيها أطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو ألفا وافتد يا مخنوق وأصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) فى النظم (وشذوذ) فى النثر قال المرادى فى شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يوجد الا فى الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فمتأول على ان كنتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر فى النظم على قوله

وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
وذاك فى اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله

* (الفصل الثانى فى أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه المنادى على أربعة أقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به) من حركة او حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه أمران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد فى قولك (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا أن يقال فى يا زيد يا زيدا الا انه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله اذا لم يعوض الخ) سكت عن محترزه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٠ منصوب برضيت) قال الدنوشرى يجوز ان يكون حالا من فاعل أدين (قوله اسم الاشارة) قال الدنوشرى يفهم منه جواز نداء اسم الاشارة ومحله اذا لم يتصل به كاف الخطاب فان اتصلت به ففى جواز ندائه خلاف الصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشرى قال ابن الانبارى فى باب الترخيم سمع يا طلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير يا طلح ثم أقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل مبنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل فى الدار وأنشد هذا القائل * يا ريح من نحو الشمال هبى * بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود فى الاضافة الا تعريف المضاف او تخصيصه اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

(قوله المزجي) هل يدخل فيه العددي كخمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المركب المزجي وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسر وتمام ما ذكره استيفاء للاقسام اى سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون او الكسر نحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناء على ان الضمير مجموع انت اما على الاصح من انه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة انه مبني على السكون والضمة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل اعرابهما مقدرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر ان بناءهما على الالف والواو ويقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي اعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو في ثبوت الياء وحذفها ووجه الاول انه لما بنى حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني ان النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا اذا كان المنقوص معينا بالنداء واما غيره فيقال فيه ياقاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف ألفا اه وقوله فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضي عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول ياقاض (و) لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضي ان يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فان كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء اجماعا قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى اذا نوى فانه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يامري بياء ساكنة اذا وقفت عليه (قوله نحو يازيد الفاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يازيد الفاضل فيعلم ان ما ذكر هنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين انه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجري وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال وينظر أيضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الاشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الاشارة

وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (او) كان التعريف (عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يارجل تريد معينا) واليه ذهب ابن الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها (و) الامر (الثاني الافراد ونعني به أن لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمزجي (نحو يامعديكرب) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى عداه الكرب اى تجاوزه حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يازيدان و) الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يازيدون و) تثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يارجلان ويامسلمون) والجمع المكسر في التذكير نحو يازيود (و) الجمع السالم في التأنيث نحو (ياهندات) وجمع تكسيره نحو ياهنود (وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالاول (كسيبويه) في لغة من بناه (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيف وأنت فما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففي نحو ياسيبويه وياهؤلاء وياهذا ويا أنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (ويظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية (كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يازيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الاسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضم في آخره (تقول ياتأبط شرا المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من أعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما ياكيف وياهؤلاء وياكم ويامنذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء والى هذا القسم أشار الناظم بقوله * وابن المعرف المنادى المفردا * البيتين

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المثنى والمجموع كما لو قال الاعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين أو يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشرى هو شبيه بالمضاف أيضا لعمله النصب فى الجملة بعده وهى حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يقال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالعمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثانى المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا محله لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء قلت

(و) القسم (الثانى) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة فى نثر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثى

(فيا راكبا اما عرضت فبلغن) * ندامای من نجران أن لا تلاقيا

لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) انما كرر الشواهد ردا لما نقل (عن المازنى انه أحال وجود هذا القسم) مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين فى ذلك شاذ او ضرورة وعرضت أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع (الثانى) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهى الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أى يا ربنا (أو غير محضة) وهى اضافة الصفة لمعمولها (نحو يا حسن الوجه و) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (اجازة الضم فى غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها فى تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهى مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه فى قوة يا حسن فباطل بل فى قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثانى نحو (يا طالعا جبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فى من سميته بذلك) أى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما الاول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل فى آخر فاشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع ادخال يا على ثلاثين) لانه الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) فى اجازة ذلك التخلف المشبه فى بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو

لا يمكن ذلك لانه مبنى والاعراب انما يكون فى المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضيته ان تكون من فيهما فى محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح فى يا جوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معمولا لعاملها والموصوفة كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالعا جبلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط فى الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أنت خبير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا أن يقال اعراب كل بالاعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض (قوله وان ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشرى ما ذكره المتن والشرح فى مسئلة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك التنوين بين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمى بعده

وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معين وهو محل وقفة ومعنى قوله حكم أي بحكم المعطوف الخ أنهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما وأما قوله قيل وينبغي الخ ففيه نظر اذ كونهما كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كالزيدين وعمرو ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا اذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزداد في المسئلة علما ويتجدد لنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر الحفيد ان محل ضم الاول اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع أل الوجهان الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلا لانه لا يلزم من حصول الشيء ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان يقال يازيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكروا عند قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله أجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعته قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ماذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فاخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال مامعرفة صح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لابد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما بعده فهو نظير ياموسى مثلا ولا

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني ال) وجوبا لانه اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يازيد والضحاك قاله الفارسي (الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريده من أل) لان يا لا تدخل على مافيه أل وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس بجزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدا (اعادة يا وتخييره في الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يارجلا كريما أقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو يازيدا العاقل أجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا أجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لابد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلابد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يافاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة مالا يغتفر في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يازيد رجلا كريما أقبل وأما ياعظيما يرجى لكل عظيم وياطيفا لم يزل وياحليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجمل نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في ياطالعا جبلا وللشرف حرف المضارعة الياء والتاء على حد ياتميم كلهم أو كلكم اه فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه وفتحه

بصحيح له قسما برأسه الاعند من يجعل فتحته فتحة بناء لافتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشرى لا جائز أن يكونا صفة لابن لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثانى المضاف اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه الا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه فى الاصل مفعولا فتفتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفة وهو واضح الاقوله فى الاصل فتأمله (قوله وفتحه اما على الاتباع) قال الدنوشرى وعلى كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى اقحام ابن فيكون زيد مضافا الى سعيد كما قال الشارح و ينظر ما وجه فتح ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا أو هو تأكيد ولا ينافى التأكيد الاقحام كما صرح بذلك المرادى نقل عن بعضهم فى يا سعد سعد الاوس على قول سيبويه من ان الاول مضاف للاوس والثانى مقحم عند الفتح (قوله أو منادى سقط منه الخ) قال الدنوشرى قد يقال لاقرينة على حذف حرف النداء فكيف جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لاقرينة (قوله وأنشدوا الخ) قال الدنوشرى ورد استدلال الكوفيين بان عمر محذوف الالف بناء على جواز الحاقها فى غير تعجب أو استغاثة أو ندبة

وهو نوعان أحدهما ان يكون) المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أى العلم (مضاف) الابن (الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثانى بناء وعلى الثالث غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهرى أو رجل من بنى الحرث عند العينى وزعم انه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سرادق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعنى ونحوه و يتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (فى نحو) يا رجل ابن عمرو ويا زيد بن أخينا لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (فى) الصورة (الاولى و) انتفاء (علمية المضاف اليه فى) الصورة (الثانية و) يتعين الضم أيضا اذا فصل بين العلم والابن كما (فى نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل) بالفاضل (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (فى نحو يا زيد الفاضل لان الصفة) وهى الفاضل (غير ابن) والى ذلك الاشارة بقول النظم * ونحو زيد ضم وافتحن * البيتين (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء فى باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز

فما كعب بن مامة وابن سعدى * (بأجود منك يا عمر الجواد)

الرواية بفتح عمر) والجواد ذو القوافى منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادى الذى آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور وسعدى أمه و يروى أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام فى تبديل حركة بانتقال منها للاتباع وفى كون ذلك من كلمتين وفى تبعية الثانى للاول لكنه مخالف فى كونه اتباع معرب لمبنى والحمد لله بالعكس (والوصف بابنة) فى جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) فى ذلك لان ابنة هى ابن بزيادة التاء (نحو يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث

ذكره الابناسى فى شرحه للالفية والمرادى كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة فى البيت للضرورة (قوله رفيقه) هو القتى النمرى صاحبه الذى كان معه فى السفر (قوله وحكى الاخفش الخ) قال الدنوشرى وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا بتقدير امتنع من ظهورها فتحته ضمة الاتباع (قوله فى جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشرى ظاهره أنها ليست مثله فى غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انما قيد بذلك لانه الذى قدمه الموضع فليتأمل (قوله اتباعا) مقتصرا عليه فيه نظر اذ الاوجه الثلاثة المذكورة تأتى أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث

في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف بينت) عند جمهور العرب فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يازيد بنى عمرو وتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يازيد بن عمرو بالفتح ويامسلمات بن عمرو بالكسر ويازيدين بن عمرو ويازيدين ابن عمرو وعلى من ضم تقول يامسلمات بن عمرو ويازيدان بن عمرو ويازيدون بن عمرو ومن أجرى الاعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسر التاء ولا في المثنى والمجموع على حده ولذا لم يقل في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو ياعيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

جارية من قيس بن ثعلبه * تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت ألف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن أخينا بتنوين زيد واثبات ألف ابن خطا فالحكم المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فتى زال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (الثاني ان يكرر) المنادى حال

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبنى على حركة الآخر ونون ابنة التي اتبعت ليس آخرا وانما لم يجعل الاتباع للتاء ابنة لان النون تكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركه بينهما وانما احتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح في بنت كما يعلم مما قاله عن أبي عمرو بن العلاء وبهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح وتاء التأنيث الخ ان الاتباع لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع لحركة نون ابن لان الاسم بن لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد فاتوفيهما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التاء في ابنة حيث ألحقناها بابن في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخر الاسم آخر حكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويردان النون حاجز حصين لتحركها فتدبر (قوله ففي النهاية الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاء اتباعا بل عليه يدفي الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما نحو زيدين وزيدين مسمى بهما فالحاقهما بالتاء على قياس يازيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الشارح ولا في المثنى ١٧٠ والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب فيه نظر اما في المثنى والمجموع فلما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح لا الكسر كما علمت أيضا اه وأقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث في النصب الكسرة وقوله وأما نحو زيدين الخ فان أراد انه مع كونه بالياء آت على القول بالاتباع سلم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان أراد انه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا في المثنى والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كونه كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه في وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشري ضمير اعرابه راجع للذكر (قوله فيفتحها) أي ان ركب وقوله أو يضمها أي ان لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فنحو ياعيسى الخ) قال الدنوشري علل في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة في نحو ياعيسى بعدم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال الدنوشري وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز (قوله والالف الخ) قال الدنوشري قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما قيل في ابن يأتي في ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدنوشري يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي ذو ان يكون مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول أو الثاني فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغي للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها المسئلة الوصف بابن في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل

كونه (مضافا نحو ياسعد سعد الاوس فالثانى) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم والفتح جاريان (فى) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب * ثان وضم وافتح اولا تصب

(فان ضممته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثانى بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان (باضمار يا أو) مفعول باضمار (أعنى) أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثانى بالاضافة وقال الموضح فى الحواشى وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول (وان فتحته) أى الاول (فقال سيبويه مضاف لما بعد الثانى والثانى مقحم) أى زائد (بينهما) وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف اليه الثانى) والاصل ياسعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه وهو نظير ماذهب اليه فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل فى كلامهم والكثير العكس وسعد الثانى حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لان المضاف اليه الاول مراد أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثانى (مضافان للمذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا) الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله عنه وهو وسعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خشم ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو وأخو الخزرج . القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة فالعلم (كقوله) وهو الاحوص

(سلام الله يامطر عليها) * وليس عليك يامطر السلام

بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير

(أعبدا حل فى شعبى غريبا) * ألؤما لا أبالك واغترابا

بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أى فى حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمازنى (الضم) مطلقا لانه الاكثر فى كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

تابع المنادى بما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشرى غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة فى المنادى المضاف (قوله ياسعد الخ) قال الدنوشرى أشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد ابن معاذ وسعد بن عبادة وهى قوله

فان يسلم السعدان يصبح محمد * بمكة لا يخشى خلاف المخالف

فياسعد سعد الاوس كن أنت ناصرا * وياسعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيبا الى داعى الهدى وتمنيا * على الله فى الفردوس منية عارف

أورد ذلك السهيلى فى الروض الانف (قوله واجب النصب) أى ما لم يصحب نحو ياحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشرى الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المار فى يازيد بن سعيد انتهى وأراد الخلاف المار من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشرى وشمل قوله نحو ياسعد سعد الاوس الخ العلم واسم الجنس والصفة نحو ياصاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه وفى الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فتقول ياصاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا فى جواز الضم فى جميع ذلك وينظر ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مذهبهم (قوله باضمار يا) الفرق بين هذا الوجه وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز على الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل انتهى وتقدير معنوى (قوله واعترضه أبو حيان الخ) اعتراضه واعتراض المصنف انما يردان سلم ابن مالك ذلك والا فقد يستمسك بظاهر تعريف التأكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف وجهى التعريف ومع اتصال الثانى بما لا يتصل به الاول (قوله والثانى بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن ينون الثانى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكد به وممن ذكر انه توكيد على رأى سيبويه المرادى (قوله وسعد الثانى الخ) قال الدنوشرى لم يجوز فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد ونظيره قولك جاء زيد بنو أبى عمرو العاقلان (قوله وهو وأخو الخزرج) الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشرى نحو قائمين اذا أريد به معين بنى على الواو والا نصب بالياء وهل يجوز فى المعين الاتيان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا حل فى شعبى الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به فى التسهيل ان المفرد

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه في) ضم (العلم) كمطر في البيت الاول (و) وافقا (أباعمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني ويقواه أقول لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه

*(مسئلة * ولا يجوز نداء ما فيه أل) لان نداءه يفيده التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (الا في أربع صور احداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا ألله باثبات الالفين) ألف يا وألف الله (ويا لله بحذفهما) معا (ويا الله بحذف الثانية فقط) وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان أل لا تفارقها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني أنصر واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر الى أصلها ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة (والاكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتا الميم وأل في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخرا كزيم زرقم قاله السيرافي وما ذكر من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أي بين يا والميم المشددة (في الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلي

اني اذا ما حدث ألما * (أقول يا اللهم يا اللهما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض * وشذ يا اللهم في قريض

وقد تخرج اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثاني أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم الا أن تدعوني أي ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله في النهاية * الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا في أنصر قطع الهمزة والى هاتين أشار الناظم بقوله

* الامع الله ومحكي الجمل * (وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذي) قام

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضي على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشعى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كما سيأتي في أوزان الالف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشري ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ألف الله واثبات ألف يا انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لانه علل الثالثة باجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعني حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أي مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال في الهمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر في قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء (قوله لئلا يجتمع الخ) وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) في القاموس الزرقم بتقديم الزاي والقاف الشديد الزرق للمؤنث والمذكر وفيه الزرق والزرقم الزرقة لون (قوله وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير) أي اقصدنا به فحذفت الهمزة وجعلا شيأ واحدا كما فعل كذلك في هلم على القول بان أصلها هل أم (قوله ويبطل ذلك انه الخ) يبطله أيضا انه يخالف المعنى بدليل انهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشري المراد منه انه تخرج

عن النداء المحض فلا ينافى انها فى الاستعمالين الاخيرين تفيد مع غيره ودلالتها على الغير هل هى بطريق التضمن أولا محل نظر انتهى
ولا يخفى ما فى دعوى دلالتها على النداء فى هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لأدرى
ما معناه الاقرب فى فهم كلام الشارح ان استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغى تحرير العلاقة (قوله لانه قد
عمل بعضه فى بعض) أى لان قام عامل فى فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية) هذا

(و) يا (التى) قامت (وصوبه الناظم) فى شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه فى بقية كتبه * فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمى بالذى قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكى لانه قد عمل بعضه فى بعض كما فى الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذى قام محكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود أل وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيآن الجملة وأل فاذا زال احدهما بقى الآخر * قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذى وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذى دون صلته والاعراب يقدر فى آخر الذى ولهذا اذا سميت بأيهم ضربته وأى موصولة لم تحك اعراب الرفع فى أى بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت أيهم ضربته ومررت بأيهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها فى ذلك مثل الموضع بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبه به كقوله يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم فى شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها فى التقدير داخلة على غير أل قال الشاطبى وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وأل والاجاز يا القرية لانه فى تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبيح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فان تقديره ولا مثل أبى حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولزم عمل لا فى المعرفة والشاطبى لا يقول بعمل لا فى المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) واليها أشار الناظم بقوله

* وباضطرار خص جمع يا وأل * (كقوله

عباس يا الملك المتوج) والذى * عرفته بيت العلا عنان

فجمع بين يا وأل فى الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك فى النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين فى اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا

فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبا نا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث فى أقسام تابع المنادى المبنى وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا

لا مدخل له فى الفرق لوجوده فى المنطلق زيد وكان الاظهر أن يقول الفرق ان الذى قام المانع من بقائه قبل التسمية وجود أل وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر (قوله وأما الذى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذى فيه فيه حكاية أصلا الا باعتبار ذكر الجملة بعده وابقائها على حالها (قوله والاعراب يقدر فى آخر الذى) قال الدنوشرى ظاهر ان الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر فى الحكاية (قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدنوشرى حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فاين الحكاية (قوله وليس محل النزاع) قال الدنوشرى ضمير ليس يعود الى الموصول مجردا عن الصلة أى فاذا سمى به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع

وقوله وكأنه الخ معناه ان الموضع مثل به مجردا لينبه على انه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه فى بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل انما يكون قاله لشبهة الشاطبى لو تعين تقدير مثل فى قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أبا حسن فى تأويل فيصل أى ولا فيصل لها فلعل الشاطبى يرى تعين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشرى مبنى على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف * (الفصل الثالث) * (قوله المبنى) قال الدنوشرى هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضى كان عليه أن يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو

يازيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يالزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لما فوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدل والنسق فيجب نصبه اولم ينبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبني كما سيبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تمكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه انه في حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه مالا يغتفر في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشري ظاهر الاقتصار على ذلك ان البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما أشبهه (قوله فان رفعوه الخ) قضيته جواز قطع التوكيد ويخالفه ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه ان ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت (قوله فبفعل محذوف) قال الدنوشري برده انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لضمير العوامل اللفظية وان وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وأخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا ان ضمة الهاء بنائية وضمة أي ضمة اتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وان التنبيه نزل مع أي منزلة الشئ الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جرى أولا مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرا فحذفت ألفه فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كرا امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الاشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبه علل بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشتيت الضمائر ولو قال وانما لزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت

(و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجردا من أل) فالنعت (نحو يازيد صاحب عمرو و) البيان نحو (يازيد أبا عبد الله و) التوكيد نحو (ياتميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال بجواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو ياتميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو ياتميم كلكم وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه ✽ كأنك يضغو في ازارك خرنق

ويضغو بضاد وغين معجمتين يصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقالوا ما قولهم ياتميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله

✽ تابع ذي الضم المضاف دون أل ✽ ألزمه نصبا ✽ (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الاشارة) فيهما (اذا كان اسم الاشارة وصلة لندائه) أي لندا نعته (نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس) فاي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية وعوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أي وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب ما دخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله

✽ وأيها مصحوب أل بعد صفه ✽ يلزم بالرفع ✽ (و) نحو (قولك ياهذا الرجل) وياهذه المرأة (ان كان المراد أولا نداء الرجل) والمرأة وانما أتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعه لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله وذو اشارة كأي في الصفه ✽ ان كان تركها يفيت المعرفه

لقربه في قوله فيجب رفع نعتهما السالم من ذلك هذا ومع أنهما المقصودان بالنداء ينبغي ان لا يكون محلهما نصبا الا انهما بحسب الصناعة لسا مفعولين بل تابعان (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في المغني في بحث أل وزاد في الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساويه وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الاشارة ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيما قاله نظر لان الذي تؤول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا وأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يحمل معنى ما قبله تفسيرا له انتهى ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا لاسم الاشارة لكن قضية ما في بحث أل انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد الخ وانظر قوله في بحث أل لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقولك الحاضر والحوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا ان مجرد جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل أل للعهد مامر في بحث أل ١٧٥ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق بقي أنه مر في عطف البيان ان قول الجرجاني والزمخشري ان البيان أعرف مخالف لقول س في باب هذا الجهة فالاشكال انما يتجه على قولهما وليتأمل ذلك مع قول ابن عصفور ان ما ذكره في الجواب معنى قول س وقد يؤخذ منه أن ما ذكره س لا ينافي كلام الجرجاني والزمخشري بناء على هذا التفصيل فلا يتم لاعتف الرد عليهما بكلام س كا نبهنا عليه هناك (قوله أو موصول) الموصول حينئذ في محل رفع وكذا اسم الاشارة في المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالي خطابين اذ المنادى مخاطب مثله (قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المفسر في شرحه على كافية ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرافع بالتشبيه بالرافع في كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء وظهر في التابع لاحتياجه الى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضا مطردا فيه نظر لان الضمة مثلا في المنادى ليست أثر الياء وانما هي أثر علة بناء المنادى التي قررها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان ما على ما قرره انما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان البناء مما ظهر للشيخ على العصامي مع مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشري لك أن تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل في التابع لفظيا أو معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقي أن يكون لفظيا ويتجه عليه ان العامل اللفظي اما ملفوظ به أو مقدر لا جائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر ولا جائز أن يكون مقدرا لان المقدر في النداء ادعو ونحوه لا غير ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال نختار انه لفظي ولا نسلم انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي ملاحظ في المقام من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه ونظيره العامل في عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد فان العامل في المعطوف الباء المتوهمة وهي ليست ملفوظا بها في الكلام ولا مقدرة

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي (ولا يوصف اسم الاشارة ابدا) في هذا الباب وغيره (الا بما فيه أل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المقصود للنداء (الا بما فيه أل) من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هي فيه للمح الاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة) العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأيهذا أيها الذي ورد * ووصف أي بسوى هذا يرد

(و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يحاول في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى

فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبرنا اتباعه اتباع الفاعل كما ذكر فلم يعتبر كل مفعول به تابعا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا المحوج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الاطلاق فهى نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتباع لا حركة اعراب لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على أحد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قلت لا يصح الذهاب الى ما ذكر من الاتباع لعدم تأتيه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الأأن يقال بصحة اتباع الحرف للحركة وبالعكس لولانا على العصامى وكاتبه عبد الله (قوله والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشرى لو قال بدله نودى زيد مثلا لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مدعو الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع المكتفى به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضى ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلا اضافة ولم يلحقابه اذا نودى مستقلين محافظة على اعرابهما الذى هو الاصل فالحقابه تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلحقابه مستقلين محافظة على الاعراب فروعى الاعراب فى الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا مع انه ليس مما تقدم انه يجوز نداؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل فى العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا والكوفيين انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس فى العمل وليس بمنزلته الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله وهو البدل) لم يقيده أيضا بالخلو من أل فاقتضى جواز ابدال الذى أل فانه لا فرق فى الحكم وفى الهمع خلافه ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما يأتى (قوله ان كان مضافا) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يزيد ما يه قوله أو شبيها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا * لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذى الضم وليس كذلك بل هو جار فيهما مطلقا (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب وأما

والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثانى ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيدا وكان معطوفا مقرونا بال) فالنعت (نحو يازيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (ياغلام بشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التوكيد نحو (ياتميم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك يازيد والضحاك والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وما سواه ارفع أو انصب * وكما (قال الله تعالى ياجبال أوبى معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفا على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفى ويونس والجرمى (وقرئ) فى غير السبع (بالرفع) عطفا على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمازنى (وقدروا النصب) فى الطير (على العطف على فضلا من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلا) والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت أل) فى المعطوف (للتعريف مثلها فى الطير فالمختار النصب) فى المعطوف (أو لغيره) وهى الزائدة (مثلها فى اليسع فالمختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه أل لم يجز أن يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان أل فى نحو اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيازيد واليسع مثل يازيد ويسع وأل فى نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا ما شبه ما هى فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا * (وذلك لان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول) فى البدل المفرد (يازيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يابشر (وكذلك) تقول فى المنسوق المفرد المجرد من أل (يازيد وبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يابشر (وتقول) فى البدل المضاف (يازيد أبا عبد الله بالنصب) كما تقول يا أبا عبد الله (وكذلك) فى المنسوق المضاف المجرد من أل (يازيد وأبا عبد الله) بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله (وهكذا حكمهما) أى البدل والمنسوق المجردين من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان أن كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا أبا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله أخا زيد ويا عبد الله وأخا زيد بنصب الاخ فيهما قال فى التسهيل خلافا للمازنى

الموضع فلان عبدالله لا موضع له لا فهم ولا غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا ما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذي أل في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو ياتميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على ان العامل في المبدل منه عامل في البدل (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) (قوله بالالف) قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ماقبلها كظبي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ماقبلها كدلو وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للالباس) قال الدنوشري مراده به انه اذا حذفت ياؤه وقيل يافتى مثلا التبس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر ان اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتأمل (قوله المتقدم القسمين) يعني ان أفراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتاويل بل اذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالموصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التاويل كان المناسب ان يقول أي ما تقدم اذ أل في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لا موصولة لان المراد به الثبوت (قوله نحو والليل اذا يسر) مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وفي وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان مؤرج السدوسي سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على بابي ليلة ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسري وانما يسري فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه أولا محل تامل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر أثره في التابع بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتامل (قوله المنقلبة عن الياء) أي فهي بدل عنها لا عوض فاندفع ان في حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولي يالهفا) هذا يلاقي كون قوله بلهف بالباء الموحدة أوله الا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولي ياليتي) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير الى يا كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبني على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

والكوفيين في تجويز يازيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجراء المنسوق العاري من أل مجرى المقرون بها قال وما رواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد اه

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو اليها (واجبة الثبوت والفتح نحو يافتاي ويا قاضي) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثابتة لا غير) فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاضي (وهي اما مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرمي ياضاربي) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبا ولا أما نحو ياغلامي فالاكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو ياعبادي فاتقون) أجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء (نحو ياعبادي لا خوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو ياعبادي الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها لان الالف أخف من الياء (نحو ياحسرتا) والاصل ياحسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل ياحسرتي بفتحهما ثم قيل ياحسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمازني (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتحة) عنها فتقول ياحسرة (كقوله) ولست براجع مافات مني * (بلهف ولا بليت ولا لوني)

فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولي) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يالهفا) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا مافات مني بقولي يالهفي ولا بقولي ياليتي فعلته ولا بقولي لو أني فعلت والحاصل ان مافات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو (ومنهم من يحذف الياء و) يكتفي من الاضافة بنيتها و (يضم الاسم)

المضاف للياء (كما تضم المفردات) فى غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (فى ما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا) كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلى) بضم الميم حكاه يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الى) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيهما ان لا يناديا الا مضافين للياء والاصل يا أمى ويا ربى فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوى فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح فى النهاية بالثانى فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهى فى يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه اه ولعل هذا هو الذى حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات فى قوله

واجعل منادى صح ان يضف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة فى المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع أخر يأتى ذكرها وأفصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو يا أبى ويا أمى ثم قلبها ألفا نحو يا أبا ويا أما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا أب ويا أم بفتحهما وأقلها الضم نحو يا أب ويا أم بضمهما والاربعة الباقية (ان تعوض) أنت (تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر) فى كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء فى النية رده الزجاجى بانه لا يقال يا أبتى (أو تفتحها وهو الاقيس) لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الاصل فى القياس وقيل لان الاصل يا أبتا ويرده ما رد قول الفراء (أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ فى الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله * يا أبتا علك أو عساكا * (وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهما * وسبيل ذلك الشعر) وزعم ابن مالك ان الالف فى يا أبتا هى التى يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جنى وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا أبتى ويا أمتى وعليه قوله

أيا أبتى لا زلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا أبات وعليه قوله * كأنك فينا يا أبات غريب * فقيل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب

بحركة المشابهة أى مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول يأتى على الاثر تحقيق الكلام وفى حواشى الحفيد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيهما على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو على الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعنى بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبيها بالنكرة) قال الدنوشرى قد يقال وجه الشبه انه ليس علما وليس فيه أل ولا اضافة ظاهرة (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) الاقرب عندى ان الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوى وانه على كلام الموضح نصبه مقدر كما فى سائر المضافات للياء منع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهة للنكرة المقصودة وان حكمه فى الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو فى محل نصب وحكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم ودعوى انه على طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه خفاء وقول الشهاب القاسمى انه يجوز ان يجرى بحكمه فى الاتباع على ما عوض له من البناء على الضم تشبيها وان كان من أقسام المضاف أى فلا يلزم فى تابعه على طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادى القول الذى هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوى الاضافة لكان فى الاصل صفة لاى وأسماء الله لا يوصف بها أى فتعين كون الاصل يا ربى ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتأمله فانه غير ظاهر (قوله ان تعوض تاء التأنيث الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب والام لانهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى فى هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى سبقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشرى يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أى قلبا مكانيا بان قدم

وقيل أراد ياأباعلى لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر فى النظم على قوله

وفى الندا أبت أمت عرض * واكسر اوافتح ومن اليا التاعوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الافى النداء) خاصة (فلا يجوز جاءنى أبت ولا رأيت أبت) ولا مررت بابت (والدليل على ان التاء فى ياأبت وياأمت عوض من الياء انهما لايكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على انها للتأنيث انه يجوز ابدالها فى الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء صياقلة وحجة الفراء انها عوض من حرف لايتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت فى المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

*(فصل * واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) نحو ياغلام غلامى (فالياء ثابتة لاغير) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهى اما ساكنة أومفتوحة (كقولك ياابن أخى وياابن خالى) ويابنت أخى ويابنت خالى (الا اذا كان) المنادى (ابن عم أوابن أم) أوابنة عم أوابنة أم (فالاكثر) حذف الياء و(الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك ياابن عم وياابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجى لاتركيب بل اضافتان وقال فى الارتشاف نقلا عن أصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة اه (أوان يفتحا) ثم قيل (للتركيب المزجى) كقولك ياابن عم وياابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما وأما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثانى قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش (وقدقرئ) فى السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما أشار الناظم بقوله   وافتح اواكسر وحذف اليا استمر * فى ياابن أم ياابن عم لامفر

(و) العرب (لايكادون يثبتون الياء ولا الالف) فيهما (الافى الضرورة كقوله) وهو أبو زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر فى مرثية أخيه   (ياابن أمى وياشقيق نفسى) * أنت خلفتنى لدهر شديد

(وقوله) وهو أبو النجم العجلى واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عما لاتلومى واهجعى) * وانى كاينمى خضاب الاشجع

ويروى * لايخرق النوم حجاب مسمعى *

(هذا باب فى ذكر أسماء لازمت النداء)

فلا تستعمل فى غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهى كثيرة (منها فل) بضمتين (وفلة) بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هند ونحوهما) من اعلام الاناسى ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يافل للرجل ويافلة للمرأة بمعنى يافلان ويافلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادى (و) ماقاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

الالف على التاء وأخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا *(فصل)* (قوله فالاكثر) قال الدنوشرى تعلم منه انه يأتى فيه الاوجه المارة ماعدا الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتى (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الاان كان الخ استثناء من قوله فالتاء ثابتة لاغير الاان الحذف لازم لماذكره المصنف فتركه اختصارا ثم ان فى كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها أى الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر ان يقول المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجى الخ) ظاهر هذا ان الزجاجى وأصحاب أبى حيان متفقون على موضع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف الى الياء وفيه نظر اذ على التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر (قوله وقال فى الارتشاف الخ) قال الدنوشرى وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر فى البناء أولا *(هذا باب فى ذكر أسماء لازمت النداء)* ولنا أسماء لازمت غير النداء منها غلاملك كما تقدم فى كلام الدنوشرى وسيأتى فى كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أى فى غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشرى هذا غير واضح لانه من المعلوم انه لادلالة له على اللفظ وكذا فيما يأتى وأخبرنى بعض الافاضل ان الدماميني صرح بانهما دالان على اللفظ فليتأمل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اه واعلم ان ظاهر ماتقدم من ان فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب انه لايتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يافلى لانه المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك أوبدلا منه وهو غير جائز فلو أبقى المتن على حاله كان أولى اذ

بفتح الفاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذى هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبنى على ان أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلى اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان أصله فلانا لقيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلى

تضل منه ابلى بالهوجل ❊ (فى لجة امسك فلانا عن فل)

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل) فى غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك فى النظم أيضا فقال ❊ وجر فى الشعر فل ❊ وليس كذلك (والصواب ان أصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلانا عن فلان أى عن ذكره فى لجة بفتح اللام أى اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة كقوله) وهو لبيد

(درس المنا بمتالع فأبان) ❊ فتقادمت بالحبس والسوبان

(أى درس المنازل) فحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون أسماء مواضع (ومنها لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم) والخبث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وفل بعض ما يخص بالندا ❊ لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالغين المعجمة (وفسق سبا للذكر) بمعنى يا غادر ويا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليهما ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا) واليه أشار فى النظم بقوله ❊ وشاع فى سب الذكور فعل ❊ ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة (كفساق وخباث سبا للمؤنث) بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) وهو الحطيئة يهجو امرأته

أطوف ما أطوف ثم آوى ❊ (الى بيت قعيدته لكاع)

فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) فى غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة (وينقاس) فعال (هذا) الذى هو سب للمؤنث (وفعال بمعنى الامر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثى) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دحرج) لانه رباعى وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبئس) لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) فى البابين فقال لا يقال منهما الا ما سمع و (لا يقيس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله

❊ واطردا ❊ فى سب الانثى وزن يا خباث ❊ والامر هكذا من الثلاثى

❊(هذا باب الاستغاثة)❊

وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف) الذى ينادى به المستغيث (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغلب) فى المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لانه واقع

هو فى المتن راجع الى القول والشارح رجعه الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التى لا اعلام بها ويطلق على الرجل الاهوج كما فى قوله شهدا اذا ما نام ليل الهوجل (قوله وفعل) قال الدنوشرى المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتى (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقاء رافعه فى غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما الا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وانما كان اللائق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الا ما سمع

❊(هذا باب الاستغاثة)❊

(قوله وغلب جره) صرح بانه ليس فى توابعه حينئذ الا الجر وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا (كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين (وقول الشاعر

يا لقومي ويا لامثال قومي) * لأناس عتوهم في ازدياد

(الا ان كان) المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد معه يا فتكسر) اللام نحو يا لزيد ولعمرو وللمسلمين فان أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

(ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضي الله عنه (يا لله للمسلمين) بكسر لام للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * (يا للكهول وللشبان للعجب)

بكسر لام العجب الا أن يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك أوله ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية (ويجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام فالا كثر حينئذ أن يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار الناظم بقوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * (كقوله

يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى) بعد فاقة وهوان

فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل (وقد يخلو) المستغاث (منهما) أي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو (كقوله ألا يا قوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاريب

فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى أمرا عظيما فينادي جنسه (كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما) والثاني ان يرى أمرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله

يا عجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه

وهذا البيت لاعرابي أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

(هذا باب الندبة)

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز

* وقمت فيه بامر الله يا عمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامري

فواكبدا من حب من لا يحبني * ومن عبرات ما لهن فناء

أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات

تبكيهم الدهماء معولة * وتقول سلمى وارزيتيه

وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سببا الالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ألا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لان خطاب أحد الاسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك

(قوله ان يختم بالالف) صرح الجامي كالرضي بأنه حينئذ مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على حده صار امبنيين على الياء (قوله العجيب) قال الدنوشري صفة للعجب ويقال أيضا عجاب بضم أوله كما يقال رجل طويل وطوال وفعيل وفعال يتعاقبان في المعنى نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبار في قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا مرزوقي (قوله يا عجبا) قال الدنوشري ينظر هل هو من القسم الاول أو الثاني أو ليس واحدا منهما فيشكل الحال (قوله القوباء) هي الداء الذي يظهر بالجسد ويسمى حزازا وجمعها قوباوات ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها أقواب (قوله وقد يخلو المتعجب منه) قال الدنوشري ينافيه ظاهر قول المرادي جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه ان ذلك مستغاث أو مستغاث به لا متعجب منه فليتأمل

(هذا باب الندبة)

(قوله وهو المتفجع عليه الخ) أي بيا والالف المدخل المجرور في نحو تفجعت على زيد قال الدنوشري والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب (فيضم) ان كان مفردا كما (فى نحو وازيدو ينصب) ان كان مضافا كما (فى نحو وا أمير المؤمنين) أو مطولا كما فى نحو وا ضاربا عمراوا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله * وافقعسا وأين منى فقعس * (الا انه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء فى الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأى) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال وأيها ولا وا أنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما أبهما (الا ما كان) موصولا غير مبدو بال و(صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه) فى شهرته (بمنزلة واعبد المطلباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم

* ويندب الموصول بالذى اشتهر * وتقدم الخلاف فى ندائه وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقمت فيه بامر الله يا عمرا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * وأما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز الحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيدو عمراه اهـ وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم من قول عمر واعمراه واعمراه (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف

(قوله فيضم) أى لفظا أو تقديرا وذلك ان كان مما قبل الندبة كالموصول اذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريبا (قوله أو مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا) يؤخذ من قوله الآتى فلذلك لا يندب الا المعرفة الخ حمل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبى (قوله وافقعسا الخ) قال الدنوشرى وبعده أأبلى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على ابلى الناذب اهـ والشاهد فى قوله وافقعسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره ولانه الاصل فى المندوب المفرد والضرورة تندفع بالتنوين مع البقاء على الاصل وأما قوله وأين منى فقعس فلا شاهد فيه لانه غير مندوب (قوله الا انه لا يكون نكرة) هذا انما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال وأيهاه) أى فى ندبة أى وها التنبيه جىء بها عوضا عما يضاف اليه أى وحذفت ألفها لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذى اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذى اشتهر به لكن فيه حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لان الاول متعلق بيندب والثانى باشتهر وكأن المصنف راعى هذا الامر اللفظى لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الموصول بها فى الذى اختاره تفويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع

امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى فى محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق الالف هنا لم يؤثر فى الموصول شيأ لعدم اتصال الالف به وهى انما تؤثر فى الذى تلحقه كزمزم ولهذا افتتح وان كان مصروفا فهو معرب بمقدر الجر ان كان منصرفا أو الفتح نائبه ان كان غير منصرف نحو وكذا المطلب فى عبد المطلباه مقدر الجر على قياس ما قاله الشهاب القاسمى فى عبد الملكاه كما يأتى (قوله اذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجمل المحكية واسم الجنس المشبه به كما تقدم فى المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجامى انه نظير المستغاث بالالف وقضيته أنه مبنى على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبنى قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبنى قبل النداء وجوز الشاطبى تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوبا الا أنها فى حكمه قال الدنوشرى وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب وشرط فى التسهيل أن لا يكون فى آخره ألف وها فلا يقال فى عبد الله واجهجاه واعبد اللاهاه ولا واجهاهاه وأجاز بعض المغاربة وابن معطى (قوله اذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشرى انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ثم أيته منقولا فى المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوزوا الخليل يمنع (قوله فقياس فقول س الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه كون عدم لحاقها لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال فى عطف النسق

نحو وا موساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومتلوها ان كان مثلها حذف * وأجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقة الواو اموسياه (او) من (تنوين) ظاهر او مقدر (فى) فى آخر (صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه) بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به فى أول باب الاضافة (او) تنوين (فى مضاف اليه نحو واغلام زيداه او فى) علم (محكى نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك تنوين الذى به كمل * من صلة اوغيرها

وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما فى اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ماقبلها (من ضمة) بنائية (نحو وازيداه) ووامنذاه فيمن اسمه منذ (او كسرة) اعرابية (نحو واعبد الملكاه) او بنائية نحو (واحزاماه) لان ماقبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع حذف الكسرة او الضمة فى لبس ابقيا و جعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكى) اذ لو قيل واغلامك التبس بالمذكر (وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو أو واغلامكمو) اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث فى الاولى والجمع بالمثنى فى الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما اوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا

(ولك فى الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفا زد هاء سكت ان ترد * فان وصلت حذفتها الا فى الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبى * واحر قلباه ممن قلبه شبم * وللمستعيذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين

*(فصل واذا ندب المضاف للياء) * الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالضم) او يا عبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او يا عبدا بالالف) المنقلبة عن الياء (او يا عبدى بالاسكان) فى الياء (يقال) فى هذه اللغات الخمس (واعبدا و) على لغة من قال يا عبدى بالفتح) فى الياء (او يا عبدى بالاسكان) فى الياء (يقال واعبديا) بابقاء الفتح على الاول) وهو يا عبدى بالفتح (واجتلابه على الثانى) وهو يا عبدى بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعبدا أو واعبديا فى يا عبدى بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) فى الندبة ويقول واعبدا (او يفتحها) ويقول واعبديا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبديا واعبدا * من فى الندا اليا ذا سكون أبدا

(والفتح رأى سيبويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأى المبرد) والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ماقبلها مفتوحا أقرت الفتحة على حالها وأتى بالف الندبة وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الالف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم تحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل يا غلام غلامى لم يجز فى الندبة حذف الياء لان المضاف

(قوله نحو واموساه) ينبغى أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمى لان المندوب المختوم بالالف مبنى على الفتح كما تقدم وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الالف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) اى فيحذف أما طردا للباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة فى الجملة فيحذف لان ماقبله لم يبق تماما (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغى ان المضاف اليه هنا أعنى الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال انه مبنى على الفتح كما فى وازيداه لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر اه يعنى المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلخص ان ألف الندبة لا تقتضى البناء على الفتح اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما تصل به من مضاف او شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتى فى يا عبدا واعلم ان ماذكره الشهاب انما يتجه فى نحو واغلام زيدا واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما اذ ذاك ينبغى الجزم بان فتح ماقبل الالف بناء عند الرضى واتباعه فتدبر (قوله واغلامكى) قياس ماذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام فى هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها فى محل جر ولا يتصور فيها الاعراب التقديرى *(فصل) * (قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمى الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبنى لانه مضاف والمضاف لا يبنى فى النداء

فليتأمل * (هذا باب الترخيم) * (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصنيع ان الترخيم المنادى شروطا عامة في المختوم بالتاء والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وأفهم أن معنى قول النظم وجوزنه مطلقا انه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التى تختص بالخالى منها الا انه لا يشترط فيه أصلا وعلى هذا فكان ينبغى أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى يا امرأة خذى بيدى وقولك ياجعفر ويا العمرة فان المؤنث بالهاء هو الذى يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد لتعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد في قوله ثم ان كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) اى بالعلمية ان كان مجردا من التاء وبها أو بالقصد في ذي التاء بدليل قوله الآتي وفي جارية لعين ياجاري (قوله ولا مندوب) قال الدنوشرى هذا خارج بقوله أولا ولا

اليها) وهو غلام الثانى (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة

* (هذا باب الترخيم) *

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم أى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتى في بابه (يجوز ترخيم المنادى اى حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذى اضافة ولا ذى اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى) لانه نكرة (و) لا نحو (قولك يا لجعفر) لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله فكان غير منادى اذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافى وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبنى وشاهد ترخيمه قوله

* أعام لك ابن صعصعة بن سعد * قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى منادمنهم * يالتيم الله قلنا يا لمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجعفراه) لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تأبط شرا) علما لان أصله الجملة وجزؤها الثانى ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين اجازة ترخيم ذى الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة) * سيدعوه داعى ميتة فيجيب

اراد يا أبا عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله * يا عبد هل تذكرنى ساعة * اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك) عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا يا تأبط ورتب على ترخيمه النسب اليه اه ولاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذى نقل عن سيبويه

يجوز ترخيم المنادى فانه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذى اضافة) قال الدنوشرى ومثل المضاف الشبيه فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال ويشترط أيضا أن لا يكون مخصوصا بالنداء فلا يرخم نحو فله ويدخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد اه وظاهره وان لم تكن مؤنثة بالهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشرى فيه نظر (قوله وانما عملت الخ) قال الدنوشرى هذا مبنى على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك الخ) الشاهد في أعام فانه منادى مستغاث به وأصله أعامر وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشرى الظاهر ان الضرورة من حيث

علم يالامن حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا أن يكون مراد س أن وقع ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجهه ما تقدم من أنه لا يستعمل في الندبة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا يا لمال) هو موضع الاستشهاد اذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله المضاف اليه) قال الدنوشرى أوضح عن قول المتوسط لان المضاف لو رخم لرخم آخره وآخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله أراد يا عبد عمرو) عبارة العينى والشاهد في يا عبد وانه منادى مرخم اذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى (قوله ورتب على ترخيمه الخ)

وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا أضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كالزمهما وذلك في تابط شرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط أقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى * يا دار عبلة بالجواء تكلمي * اه واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ فقول النظم وقل * ترخيم جملة وذا عمرو نقل * يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمرو هذا) المذكور في النظم (هو امام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقري (ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوزنه مطلقا في كل ما * أنث بالها (تقول في هبة علما يا هب) بحذف التاء (وفي جارية معينة يا جاري) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ادجني بالجيم المضمومة وبالنون أي يا شاة أقيمي ولا تسرحي يقال شاة داجن اذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت و(قال) العجاج

(جاري لا تستنكري عذيري) * سيري واشفاقي على بعيري

أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز من اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري (وان كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) أحرف (ثلاثة) والى ذلك يشير قول النظم * واحظلا * ترخيم ما من هذه الها قد خلا * الا الرباعي فما فوق العلم (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لمعين) لان تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كري ويا صاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (في نحو زيد) من كل ثلاثي ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس (دون ساكنه) كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فلما مر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في غير الترخيم فان أصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخوله جوازا أولى

قال الدنوشري بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفة (قوله واذا كان للمجتهد الخ) ذكر الدماميني في المنهل الصافي انه لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله في بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد ويقول يا تابط أقبل يشعر بما أشرنا اليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة مسطرة في كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه في باب الترخيم فاستصحب نقل ابن مالك خلافه (قوله قياسا على اجرائهم الخ) قال الدنوشري قد يقال انما نزلت الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الآخر اجحافا كما ذكره الشارح

(فصل) (قوله والذى حسن الترخيم الخ) قال الدنوشرى لايخفى ان أهل النار لم يرخموا الى الآن وانما ذلك حكاية عنهم أى يقع لهم ذلك فى النار ولم يظهر قول الشارح لانهم فى غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان فى غنية عن كذا انه مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا هنا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترخيم لان فيه تخفيفا فليسوا فى غنية عنه وينظر ما المعلل بقوله لانهم الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لا نافية اه وأيضا قال ابن جنى وللترخيم فى هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ماهم عليه خفتت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة وقال الطيبى قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل أهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصدقنظيرة وللثمن كان فى شدة واشتغل عنها بالايهمه ما أشغلك عن هذا اما يصدك عن هذا ما أنت فيه من ١٨٦ الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جنى ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر وضيق المجال اه وأقول هذا مذكور فى شرح للمصنف وعندى فيه نظر لانه كلام يشم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن عباس رضى الله عنهما على ابن مسعود رضى الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيدا لينا (قوله وعلى الثانى كاشف) قال الدنوشرى هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكنا خبر كان وقد صرح الائمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدا وتوابعه فلا يقال القاضى غلام زيد غلام ولا عبد سيده قاض وهذا واضح اذا أعرب خبر الكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا فتكون مؤكدة (قوله لان الأصل فى القيد التخصيص) قال الدنوشرى هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل فى القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته اصلية الخ) قال الدنوشرى هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسى انها الف التانيث الممدودة ذكر فى شرح المفصل الان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامى فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشرى اشار به الى ان ملق ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين المخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منها ملق ومنها منتظر (قوله قال فى النهاية الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهى كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذى قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذى قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لفظه كلفظه ينبغى ان يضم اليه فى التعليل واذا حذف الاصل مع اصالته حذف الزائد والافعل الثانى قد يقال بحذف الاول أيضا لان لفظه كلفظه الثانى

معد

(فصل) والمحذوف للترخيم اما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) يا جعف و(يا سعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يا مال) والذى حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم فى غنية عن الترخيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذى قبل الآخر من أحرف اللين) وهى الالف والواو والياء حال كون حرف اللين (ساكنا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثانى كاشف وفى بعض النسخ من أحرف العلة وهى أصوب لان الاصل فى القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذى تلا * ان زيد لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الاصح (لفظا) كمروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كمصطفون ومصطفين علمين سواء أكان الحرف الاخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته أصلية لانها بدل من لام الكلمة وأصلها أسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر ألف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفى المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثانى أصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن أسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يا مصطف كما سياتى (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك

(يا مروان مطيتى محبوسة) * ترجوا الحباء وربها لم ييأس

أراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زبيد الطائى على ما زعم اللخمى أو لبيد على ما زعم النحاس فى شرح الكتاب

(يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملقى ومنتظر

أراد يا أسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبرى على الحوادث فان بعضها ملقى وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمأل) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول فى ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال فى النهاية واختلف فى نحو

معه هل الزائد فيه الاول والثاني فمن قال الزائد الاول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شئ حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول في ترخيمهما ياهبي وياقنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول في ترخيمهما يامختا ويامنقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو أو كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن الاصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما يامخت ويامنق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمود وعماد) فتقول في ترخيمهن ياسعي وياثمو وياعما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياسع وياعم وياثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز ياثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة وردبانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (وبخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما يافرعو وياغرني بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة) فيجيزان حذف اللين ان كان قبله فتحة فيقولان يافرع وياغرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * والخلف في * واو وياء بهما فتح قفي * (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يامصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني لكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و(أما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي) واليه أشار الناظم بقوله * والعجز احذف من مركب * (تقول في) ترخيم (معديكرب) وحضرموت وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما (يامعدي) ويابعل وياسيب وياخمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما أجازه النحويون قياسا (واما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) اذا رخمته (يااثن) بحذف

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان الفراء يجيز حذف الياء والالف واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيفهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع انها طرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لابيه نقلا عن الفراء وفي ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في سعيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر أو ابنه فيما حكاه النقاش وتاج القراء في تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بلقين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق الا الغين وانها مضمومة وكأنه لم يضبط غيرها لشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الالسنة لكن في مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب اللباب للسيوطي (قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية وأما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجحافا اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يتم

الالف وعشر كما تقول فى ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر فى موضع النون فنزلت هى والالف منزلة الزيادة فى اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو ياصاح أصله ياصاحبى قاله ابن خروف والجوهرى وابن برى وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس ❊ (فصل ❊ الاكثر) فى لسان العرب (أن ينوى المحذوف فلا يغير مابقى) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول فى جعفر ياجعف بالفتح و) على كسره ان كان مكسورا تقول (فى حارث ياحار بالكسر و) على ضمه ان كان مضموما تقول (فى منصور يامنص بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (فى هرقل ياهرق بالسكون و) تقول (فى ثمود وعلاوة وكروان) أعلاما (ياثمو وياعلاو وياكرو) بابقاء الواو على صورتها فى المسائل الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا فى التقدير لان الحرف المحذوف بعدها فى نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها أشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف ❊ فالباقى استعمل بما فيه ألف (ويجوز أن لا ينوى) المحذوف (فيجعل الباقى) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذى قبل المحذوف (كأنه آخر الاسم فى أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها أشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما ❊ لو كان بالآخر وضعا تمما (فتقول ياجعف وياحار وياهرق بالضم فيهن وكذا تقول يامنص بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول ياثمى بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول فى جمع جرو) بتثليث الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الاجرى والادلى) والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير (لانه ليس فى العربية

اليه حذف آخره وينظر ماوجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله فى اثنان علما) رأيت بخط المصنف فى التذكرة قال يعنى ابن عصفور واذا رخمت مسمى باثنا عشر قلت يا اثنى بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ماقبله كما فى مسكين قلت هذا مشكل فى تعليله فى باب الاضافة فى الاعداد وقوله فى اثنا عشر لا تضاف لا تقل ان أثبت عشر أثبت ماهو بمنزلة النون وان حذفتها التبس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا الالباس هذا بنداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت ياخمس فانه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض أصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم بما هو مركب تركيب مزج أعيد ما حذف فكذا ماهنا قالت والعلة فى ذلك ماذكروه فى المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها فى الوصل دون الوقف اه فاعترضت على نفسى بعد ان قبلت كلامه بان الالباس حاصل فى الوصل ثم أجبت بانه لا يلزم من مراعاتهم نفى الالباس مطلقا نفيه فى حالة دون حالة وحكى لى هذا المسؤل عن تذكرة الفارسى انك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول ياخمسة فقد ثبت أن غير الفارسى يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال باق قوى ومما خطر لى أن يقال انا اذا قلنا ياخمسة فينبغى أن لا ينطق به الا على لغة من ينوى المحذوف فتقول ياخمسة لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التى لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم نصوا على مسئلة نحو مسلمة فقالوا لا تقل يامسلم لئلا يلتبس بخلاف يامسلم وسألت الشيخ عن ذلك فقال اثنا عشر لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذى هو عدد بخلاف الاضافة اه بعناه برمته لما فيه من الفوائد التى منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فلله در الموضح رحمه الله

❊ (فصل) ❊

(قوله فلا يغير مابقى) قال الدنوشرى لا يرد عليه ان ماحذف لواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين لزوال سبب الحذف لانه اختار فى التسهيل عدم العود نعم يرد عليه ماكان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف نحو مضار بالكسر ان كان اسم فاعل و بالفتح ان كان اسم مفعول وكذلك محاج بالضم علما لان أصله محاجج هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لنبت حرك بالفتحة لانها أقرب الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير يااسح (قوله وكروان) قال الدنوشرى الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذو الرمة

من آل أبى موسى ترى القوم حوله ❊ كأنهم الكروان أبصرن بازيا

(قوله لانها ليست طرفا فى التقدير) قال الدنوشرى كونه علة لنحو ثمو وعلاو واضح وأما كونه علة لكرو فلا ويعلل بقاء الواو فى كرو بان شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ماقبلها أن لا يكون بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها وهو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشرى وتسميه لغة من ينوى المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوى المحذوف والثانية لغة من لا ينوى به لكان أحسن كما لا يخفى على ذى لب (قوله العربية) قال الدنوشرى صفة لموصوف محذوف تقديره فى اللغة العربية وسره والله أعلم مزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وبنظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز فى الاول وجاز

اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبني) اصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو والبيهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كسمندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزوم نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر (وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء) فان أصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بابدال الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى

*(فصل * يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادته على ثلاثة أحرف كما مر) في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذي قد رخما * بحذفها وفره بعد * (فتقول في) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فألف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أي ذو مخاليب حداد (يا عقنبا بالالف) ولا تحذف الحرف (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول في) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وحارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلثة (وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والتزم الاول في كسلمه * (فان لم يخش لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو للعتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين في كمسلمه * (و) منها (ان نداءه مرخما أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل) * فان كنت قد أزمعت صرمي فاجملي

أراد يا فاطمة وأزمعت بزاي وعين مهملة أي أحكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان (لكن يشاركه في هذا) الحكم الاخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

(فصل * ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك في الضرورة) الشرط (الثاني أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه في الضرورة (للنداء) أي لمباشرة حرف النداء والى ما أشار الناظم بقوله

* ولاضطرار رخموا دون نداء * ما للندا يصلح (الندا فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو الغلام) مما فيه أل لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج

* أوالفا مكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الالف

في الثاني مع انه أثقل من الاسم وكذا يقال في المبني (قوله وما تجدد بناؤه) جواب عما يقال ان التعليل بقوله لانه ليس الخ ظاهر في الاجرى والادلى لا في يا ثمي لانه مبني والمبني يجوز ان يكون في آخره الواو المذكورة وحاصل الجواب ان المبني بناء متجددا غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو ألفا في هذه الحالة ان تقلب ألفا على لغة من ينتظر وايضاح الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر

(فصل)

(قوله علما) قال الدنوشري فيه نظر لانه يفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدنوشري منصوب بمحذوف أي امهلي مهلا ومعناه كفي مني امهلي ونصب بعضا لان مهلا ينوب مناب دع والتدلل أن يثق الانسان بحب غيره اياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أي أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقات وأزمعت الامر وأزمعت عليه وطنت نفسي عليه (قوله والصرم القطع) قال في الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم

(فصل)

(قوله وقلبت الالف) كان ينبغي أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذفت الخ

(قوله المهملتين) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب يهجر للافراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة
(هذا باب المنصوب على الاختصاص) ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب

والميم للضرورة كقوله درس المنى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (اما زائدا على الثلاثة) وذلك ماخوذ من قول الناظم نحو أحمد (أو) مختوما (بتاء التانيث) فالاول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر)

أراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك مابقي كاملا على لغة من لا ينتظر يعشو يسير في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر

وهذا ردائي عنده يستعيره * ليسلبني حقي أمال بن حنظل

أراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة (ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للمبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول أوس التميمي

ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا

أراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر و (قوله) وهو جرير

(ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة اماما)

اراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد * وما عهدي كعهدك يا اماما * قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى اه وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال أي بخالد

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم (معمول لاخص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان) المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير افرادا وتثنية وجمعا (أو أيتها) في التانيث افرادا وتثنية وجمعا (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا (ويوصفان) أي ايما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظهما (محلى بال) الجنسية (نحو انا أفعل كذا أيها الرجل) فانا مبتدأ وأفعل خبره وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيتها العصابة) بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

المذكور وليس كلمة كذلك (قوله معمول لاخص) فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار الاختصاص وقدره س بالمعنى ولا ينافي كونه منصوبا على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الشارح فيما ياتي لان المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما سننبه عليه (قوله فيضمان) قال الشهاب لا يخفى ان أيا وأية اذا لم يكن هناك نداء أصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء بان
نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتامل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انها كل
للعهد الحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعرابي قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو ارجوني

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى أن أيا فى الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين
أحدهما أن تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به والثانى
أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص انا المذكور (وان كان) المنصوب على
الاختصاص (غيرهما) أى غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو
نحن) العرب أقرى الناس للضيف والثانى نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا (معاشر الانبياء لا نورث)
فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر
الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص
يشارك المنادى فى ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص
بالمخاطب والثانى أن كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع فى معرض
التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان (ويفارق المنادى فى
الاحكام) لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور (احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا)
بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك (الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه) أى وسطه (كالواقع
بعد نحن) فى المثال وبعد انا (فى الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما
الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا (أو بعد تمامه) أى الكلام (كالواقع بعد انا
وانا فى المثالين قبله) وهما انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها فى
المثال الاول وأيتها فى المثال الثانى وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا أفعل كذا واللهم اغفر لنا
كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع فى أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم
عليه اسما بمعناه) فى التكلم والخطاب (والغالب كونه) أى كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم)
يخصه أو يشارك فيه فالاول نحو انا أفعل كذا أيها الرجل والثانى نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (وقد
يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل) فبك متعلق بنرجو والله منصوب
على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفى هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما
قاله فى الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم
ولا بزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا)
معرفة (كما فى هذا المثال) وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه
علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس
للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم
اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله فى الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادى عشر ان أيا هنا

أيها الفتى اذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون فى محله نحو نحن العرب أسخى من بذل اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدا
والخبر فلا محل لها من الاعراب (قوله والثانى نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أشار بهذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله
نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وانما لفظه انا معاشر الانبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه البزار كما يأتى
بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذى محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أى تركناه وصدقة
خبر ما على رواية الرفع وهى أجود وأوفقه لرواية ما تركناه فهو صدقة وأما النصب فتقديره 191 ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر
لسد الحال مسده مثل
ونحن عصبة ويجوز فى ما
أن تكون موصولا واسميا
وان تكون شرطية وهى
على الاول فى محل رفع وعلى
الثانى فى محل نصب
والمعنى أى شئ فهو صدقة
(تنبيه) الحكمة فى
ان الانبياء لا يورثون انه
قد وقع فى قلب الانسان
شهوة موت مورثه ليأخذ
ماله فنزه الله أنبياءه
وأهاليهم عن ذلك ولئلا
يظن بهم ميل انهم
يجمعون المال لورثتهم
ولانهم كالآباء لامتهم
فيكون مالهم لجميع الامة
وهو معنى الصدقة العامة
وأما قوله تعالى فهب لى
من لدنك وليا يرثنى ويرث
من آل يعقوب وقوله
وورث سليمان داود
فالمراد الوراثة فى العلم
والنبوة وبهذا يندفع ان
عدم الارث مختص بنبينا
صلى الله عليه وسلم فان
قيل ان الله أخبر عن
بعضهم بقوله وانى خفت الموالى اذ لا يخاف الموالى على النبوة أجيب بانه خاف من الموالى الاختلاف من بعده والرجوع عن الحق
فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم بقى هنا شئ لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لانهم قسموا
الناس الى أقسام منها من يرث ولا يورث وهم الانبياء وقال الزركشى انه الاقرب لكن قال صاحب التتمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر
أبو الحسين البزار الواعظ فى كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردى فى الاحكام
السلطانية أنه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه شقران واسمه صالح
وقد شهد بدرا وورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله فى المثال وبعد انا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث واثم ابعد فحن وهو خلاف ماذكره الحفاظ (قوله لاتوصف باسم الاشارة) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول وقال الدنوشري وانما لم توصف هنا باسم الاشارة لان المراد بها المتكلم وهو لايشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لايكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف النداء لالفظا ولاتقديرا ❊(هذا باب التحذير)❊
(قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ماذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذى ذكره ابن الحاجب فى كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب بنفسه وعبارة الملاجامي وهو ان التحذير فى اللغة تخويف شئ من شئ وفى اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولايخفى ان هذا هو المناسب لما مر فى الباب المتقدم فكان على المصنف ان يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوى الباحث عن أحوال الكلم اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول فى الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) قيد به لان التعريف للتحذير المقيس وتحذير المتكلم والغائب ٩٢ ؛ شاذ (قوله باياك) أى بذكر المحذر وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذور نحو اياك والاسد أو

لاتوصف باسم الاشارة وتوصف به فى النداء الثانى عشر ان صفة أيا هنا واجبة الرفع بلاخلاف كما قال فى الارتشاف وفى النداء طرقها خلاف أجاز المازنى نصبها الثالث عشر ان أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلاخلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شئ وعوض عنه فى النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لايكون تاليا لحرف النداء وانه لايعنى به الانفس المتكلم وانه لايجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لايستغاث به وأنه لايندب وأما الاحكام المعنوية فامور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

❊(هذا باب التحذير)❊

(وهو) فى الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) ويكون بثلاثة أشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذر (بلفظ اياك فالعامل) فى محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذر منه نحو اياك والشر (أم كررته) نحو اياك اياك المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو اياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله

اياك والشر ونحوه نصب ❊ محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لايا انسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذر منه (اياك والاسد) فاياك فى محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب

المستتر

يخفض عن هو اياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذور ان وصلتها كما يأتى (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) أى بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذور معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو مازر رأسك والسيف (قوله فان ذكر بلفظ ايا) هى من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل ايا كما الخ (قوله والتزموا معه اضمار العامل) قال الدنوشري وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو اياك الاسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب وياتى تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنح وباعد (قوله ثم قيل الخ) قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ماذكره والفرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف فليتامل ثم على هذا القول لامعنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما فى بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن فى أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك أمر تقديرى فلا يضر التلفظ به ولايخفى انه لابد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الآتية لانه انما فارقها فى تقدير العامل مؤخرا لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لامعنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد وبهذا يظهر انه فى الحقيقة لايلزم تعدى فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنو من الاسد الخ والا فلامعنى له كما يعلم من الاقوال الآتية فى الكلام على اعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما ألحق بها) هو علم وفقد (قوله والاصل احذر الخ) أى فيقدر مقدما

(قوله ان تدنو من الاسد الخ) قال الدنوشرى فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد فى الاول وان تدنو منك فى الثانى من بدل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز رد و دفان البدل يحذف كما فى المغنى فى بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس فى المغنى فى هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك واغا المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع فى الباب الثانى فى بحث الجملة المعترضة ما يقتضى ان البدل يحذف وتوقف الدماميني فى جوازه وقال ينبغى تحرير النقل فيه (قوله وأجيب الخ) قال الدنوشرى توضيحه ان معنى الحرف هنا وهو الواو أجمع فى معنى العامل وكل مسلط على الخوف والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشرى تقديره واحذر الاسد وقد يقال لامعنى للاول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر معه ان تدنو من الاسد و يلزم عليه ما تقدم (قوله فحذف المضاف) قال الدنوشرى ١٩٣ مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (وأنيب عنه الثانى) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف المضاف (الثانى) وهو نفس (وأنيب عنه الثالث) فى التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف فى اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذور منه والعطف يقتضى المشاركة فى المعنى وأجيب بان مقتضى العطف الاشتراك فى معنى الخوف فلا يمتنع ان يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقى نفسك والاسد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك فى ان هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته (وتقول) اذا لم تعطف ولم تكرر (اياك من الاسد و) اختلف فى تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين و(التقدير احذرك من الاسد) قاله ابن الناظم تبعا لابى البقاء فحذف أحذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحو اياك الاسد) بحذف من ونصب الاسد (ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكى كما تقدم فى باب التعدى واللزوم (وجائز على) التقدير (الثانى وهو رأى ابن الناظم) وأبى البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائى وعلى تقدير ابن الناظم خبرى (ولا خلاف فى جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) أى من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثانى واضح لتعدى الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون اياى فى هذا الباب لمتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضى الله عنه لتذك) من التذكية (لكم الاسل) بفتح

وظاهر صنيع الموضح موافقته) قال الدنوشرى قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير أحذرك) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان صح فى هذا التركيب لم يصح فى اياك والاسد بذكر الواو ولم يصح ان يؤكد بانت فى قوله فاياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنحو اياك الاسد الخ) ظاهره ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبنى على التقديرين المذكورين وانه لانص على احدهما وقال المصنف فى الحواشى انهم نصوا على المنع وأنه اذا ذكر المحذر لابد ان يعطف عليه المحذور أو يخفض بمن ظاهرة أو محذوفة ان كان ان وصلتها كما أسلفناه وفى

الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد اياك والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر او مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار وزعم ان أبا اسحق أجاز فى الشعر فاياك اياك المراء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفى كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور عامل المحذور وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناظم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه معين وقال المصنف فى الجامع والمحذر منه بعدهن اما معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراء وسهله انه بمعنى ان تمارى و يمتنع اياك الاسد (قوله ممتنع على التقدير الاول) قال الحفيد أى اذا كان باقيا على معناه أما اذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشرى وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر اه فان قيل هلا علل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتى عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عامل به فيما يأتي نوع مصادرة لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله فحذف من جملة) أي ففيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور خفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياى واياكم على كلام الزجاج لابد له من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذر نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الارنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أي عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيدا) أي بحرف الجر (قوله وما عطف الخ) هو عن (قوله شيا آن) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياى (قوله فان فيه حذف اياكم) هذا يقتضي ان تقدير الجمهور باعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصود ولهذه النكتة والظاهر ان التقدير النفس لبيان الاصل وان الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لانه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياى وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والاظهر ان يعلل على قياس ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر (قوله آخران) أي غير كون الاغراء للغائب فان قيل شذوذ اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعدوجها للشذوذ قلت المدعى ان التحذير لا يكون للغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظ اياه ويصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم واياه أشذ فكان ينبغي التنبيه على ذلك واذا اشتمل أشذ من اياى هذا وينبغي الاقتصار على أولهما لانه يرجع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانما يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المجزوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر ويدل على هذا قول المصنف في الحواشي قولك ليقم زيد فيه طي فعل والتقدير مر وازيدا بان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه

الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوه ماوفي الضياء الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياى وان يحذف أحدكم الارنب) فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله اياى وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى (و) قال الجمهور (أصله اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحدكم الارنب ثم حذف (من الاول المحذور) وهو حذف الارنب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت أربعة أشياء وأصله اياى باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيا آن فقط وأصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف أما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد انهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم اياه عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه كذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولين الآخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غيران (ولا يكون) اياه في هذا الباب (الغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أي العرب (اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب) قال سيبويه حدثني من لا أتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أولا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بايا لا انها المعنى تلاقيها في (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المجزوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله

* محمد تفد نفسك كل نفس * أي لتفد فحذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ (الثاني اقامة المضمر وهو

أيا الثانيـة مقام الظاهر وهو الانفس) واضافتها الى الشـواب (لان المستحق للاضـافة الى الاسماء الظاهرة) اتفاقا والى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضـافة اما للتعريف واما للتخصيص والضـمير غنى عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليـل الى ان ايا اضـمير ان أضـيف احدهما الى الآخر والى الشذوذ أشار الناظم بقوله * وشذ اياى واياه أشذ * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ أيا او اقتصر على ذكر المحـذر منه فانما يجب الحذف) للعامل (ان كررت او عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثانى) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسـقياها) فالعامل فى هـذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفى غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خـل الطريق لمن يبنى المناربه) * وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

فاظهر العامل وهو خـل لان المحـذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما سواه ستر فعله لن يلزما * الا مع العطف او التكرار

(هذا باب الاغراء)

بالمد (وهو) فى الاصل مصـدر أغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم) المنصوب (فيه حكم) الاسم فى (التحذير الذى لم يذكر فيه أيا فلا يلزم حذف عامله الا فى عطف او تكرار) لما تقدم (كقولك) فى العطف (المروءة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمى فى التكرار

(أخاك أخاك) ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

بنصب اخاك بتقـدير الزم وجوبا واخاك الثانى توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف فى التحذير والاغراء الا بالواو وخاصـة لان المراد فيهما الجمع والاقتران فى الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (و يقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصـلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال) من الصـلاة وناصبها احضروا المحذوف (ولو صرح بالعامل) فى الصـلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعـة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محـذوف والى حكم الاغراء أشار الناظم بقوله وكمحذر بلا أيا اجعلا * مغرى به فى كل ما قد فصلا

(هذا باب أسماء الافعال)

وهل هى اسماء لالفاظ النائبـة عن الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او أسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هى أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثانى صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجمـاعة وبالثالث جمـاعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مـذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو فى موضع نصب وهو قول المازنى وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من

بان يباعد نفسه من الشواب ويباعد الشواب عن نفسه (قوله لان العطف كالبدل) قال الدنوشرى وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفى فى تفسيره ان قوله تعالى ناقة الله وسقياها اغراء ولا شك فى اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليـه انما هو التحذير وهو الذى يذكره غالب المفسرين قال أستاذنا المذكور فكلام النسفى على المسامحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالاغراء على الشئ أعم من ان يكون فعله او تركه *(هذا باب الاغراء)* (قوله تنبيه المخاطب الخ) فيـه نظـر مامر من ان الانسب ان يقول هو اسم منصـوب بالزم محذوفا (قوله وحـذف الخبر) تقديره يحضر اليها (قوله ونصب جامعـة عـلى الحال) أى من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبتـدا محذوف) تقديره هى (هذا باب أسماء الافعال) (قوله او أسماء للمصادر) يحتاج على هذا الفرق بينها حيث بنيت وبين المصادر حيث اعربت وفى المرادى تتمة لهذا القول (قوله او هى أفعال) واذا كانت أفعالا فسـبب تسـميتها حينئذ باسماء الافعال (قوله وأغنى مرفوعها عن الخـبر) صريحه انه أغنى عنه وان لم يعتمد عليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائبة عنها) قال الدنوشرى قد يقال انها ليست نائبة وانما هى نائبة عما ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل ما ناب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان المصنف ماش على القول الثاني انها دالة على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثاني مبتدأ فالابتداء عامل فيها اللهم الا ان يقال انها عليه لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك لجواز ان تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لما لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدا فلا ينافي ما قدمه لكن مر في باب الاضافة في الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذكور راجع للقول بانها اسماء لمعاني الافعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) اى لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والا فهي تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضي الخ اشارة لهذا الا انا أسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتأمل (قوله فانها وان نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه في المعنى وهو واضح ولا واحدة في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نابت في الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال ان تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف (قوله وأقائم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة للمتأمل انتهى يعني ان المرفوع بالابتداء اقائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بان آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق له فامكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه (قوله وبدار من بادر) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر اذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشري يفهم ان بناءهما منه اتفاقي وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من ادرك وبنو أسد تفتحه

الاعراب و(اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية (فخرجت) الحروف نحو ان وأخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائبة عن أفعالها (في نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن اضرب (وأقائم الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين) فصه (بمعنى اسكت و) مه بمعنى (انكفف) لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من أدرك وبدار من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب من أفعل وشذ قرقار بمعنى قرقر أي صوت من قرقر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب وداع للجمود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيأ من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو أسد تفتحه اتباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضي والمضارع) المبدوء بالهمزة (قليل كشتان وهيهات) فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاء وأيهاء كل واحد من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل

اتباعا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح أولا ومراده الاتباع لما قبل الالف اذ الالف حاجز غير حصين (قوله وايهاك بكاف الخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيها وأيها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك اه قرنت لحوق الكاف للغة أيها فلو اخرها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوله وأيها) قال الدنوشري مقصورة وما قبلها ممدودة (قوله فاوه بمعنى أتوجع وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر اذ الظاهر ان أوه وأف كل منهما بمعنى أتوجع ويكون أتضجر عطفا تفسيريا فليتامل وكتب شيخنا العلامة التميمي بعده قد تتبعنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة واللغة أمر مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشري قال المرزوقي هذا أي واها مفارق لاخواته لان أسماء الافعال أكثر ما جاء في الامر والنهي وهذا جاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما يأتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشري الظاهر ان ١٩٧ الصواب ان يقال وكان للتشبيه (قوله كلمتان) قال الدنوشري في نسخة عليها خط المصنف مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخريج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشري كان الاحسن ان يقال ماخوذ ونحوه (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالاقدام وفي حديث المغازي أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فان كان أقدم في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل في زجر الفرس (قوله كأنما ذر) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزرنب اذ الخبر الجميع لا ما ذكره * (فصل) * (قوله كشتان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب أو سرع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان ذا خروجا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنسرعان اسم المسرع وفي أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن أسماء الفعل هيت قال في المغني في بحث لام التبيين انه بمعنى تهيأت في قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم تستتر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في تائها الفتح والكسر والضم ويجوز في الهاء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لا نتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرير الميت نعشا لانه يرتفع على رؤس الناس والتنوين في لعا للتنكير ودعاء في معنى لعا اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون

واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وأيهاك بكاف الخطاب وأيهاه وأيها وهيهاه فهذه احدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعد وأوه وأف) فاوه (بمعنى أتوجع) أف وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلاهما بمعنى (أتضجر ووا ووي وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون) فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها * قول الفوارس ويك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر

وابأبي أنت وفوك الاشنب) * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل وهو عندي أطيب

فوا اسم بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان ويقال بردوعذوبة كذا قاله الجوهري وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واها لسلمى ثم واها واها) * هي المنى لو اننا نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له أي ما أطيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما ناب عن فعل * البيتين

* (فصل * اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسما للفعل (كشتان وصه ووي) فانها موضوعة من أول الامر أسماء لتلك الافعال (والثاني) منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للمكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

ضمير غيبة تقديره هي فتهيات في قوله بمعنى تهيات بسكون التاء يكون حكاية لكلامها ولشيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله
كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الالفية (قوله بمعنى ألزم) عبارة ابن الناظم وشذ على بمعنى أولني اه فجعله بمعنى الامر وهو أنسب
لكنه قال بعد والى بمعنى أتنحى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ماقبله ومابعده وهو المناسب لانفي ان يؤتى بالامر فيقال نحني

فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم) (المنقول من ظرف المكان) (نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر) (من المنقول من الجار والمجرور) (اليك بمعنى تنح) وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر أربعة ظروف واحد متعدي وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تاتي بمعنى أمسك فتتعدي بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لاتعدل به ۞ أحدا اذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى ألزم وعليه اسم فعل للمزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ماسمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فالكاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ماصرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله ف) النوع (الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا أرود ارودا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد) الذي هو مصدر أرود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا بلا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا أي مرودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكورا ومقدرا فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا) بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا) المفتوح (اسم فعل) لامصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع

(الثاني)

(قوله نصب على المفعولية) يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد (قوله رفع على الفاعلية) أي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لايقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل على الضرورة فلا يرد عليه ان من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان ضمائر الرفع غير مستترة في أسماء الافعال (قوله وقيل الجر بالاضافة) انظره مع اطلاقهم ان أسماء الافعال لاتعمل الجر بالاضافة المتبادر منه أن ذلك جار على القول بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر على القول بان مدلولها لفظ الفعل أو معناه أي على أنها افعال (قوله أسماء للمصادر) أي والمعنى الزامك (قوله فالكاف موضع خفض ورفع) قضيته انها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ماقالوه من ان أسماء الافعال لغير الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب وورود منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبرا لاصغرا في عمله ولذا امتنع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنائه) قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية (قوله ولو كان تصغير رود) قال الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه

(فصل) (قوله في التعدى واللزوم) قصر العمل على ذلك مع انه أعم لشموله الجر بالاضافة على القول بان مسماها المصدر لكن مرأتهم أطلقوا أنها لا تعمل الجر بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيهات) قال الدنوشري هيهات بفتح التاء التخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر وهي لغة أسد وتميم وقد تضم عن أناس من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنون لارادة التنكير قال الشاعر

تذكرت أياما مضين رواجعا * فهيهات هيهات اليناء رجوعها

فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الاول ان جعل هيهات الثاني تأكيدا له وفاعل الثاني على الاصح ان لم يجعل تأكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع واعمل الثاني لقربه واضمر الفاعل في الاول والصواب أن الثاني تأكيد ورجوعها فاعل الاول اه ولا يخفى ما في هذه القولة من عدم وضعها في محلها اذ حقها أن تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه أسلف ماذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير في اعراب البيت فان تردده في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا يا أولى الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والآخر بتوسط الواو ويرادبها ما كقوله شتان ما يومي على كورها * ويوم حيان أخي جابر (قوله أي أسرعوا بذكره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فحيهلا بالتنوين يجعله نكرة وأما فحيهلا بلا تنوين فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد يذكر صاحباله في السفر كان أمره بالرحيل يتمارى في الذي قلت له * ولقد يسمع قولي حي هل * فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

(الثاني) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد) بالاضافة الى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) دعه ان تقلوه وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله) على الفتح وفاعله ضمير المستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

وقد تأتي لغير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا

كذا رويد بله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

*(فصل * يعمل اسم الفاعل عمل مسماه) في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو) لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا (و) ان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دراك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهي أحسن لان دراك شاذ لانه من أدرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو رب استجب دعائي وزدني علما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما لما تنوب عنه من عمل * لها (وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيهل الثريد) بالنصب (بمعنى ائت الثريد) وهو خبز مغموس بمرق اللحم (و) قالوا (حيهل على الخير) فعدوه بعلى (أي اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباء وحذفوا المضاف (أي أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره وخروجه عن الفعل لكونه فرعه في العمل

المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وهى جارية من بنى مازن) فى عروس الافراح للبهاء السبكى فى بحث الحمد الكلام على أنه هل يحمد غير الله أولا مانصه وقد يحمد من فعل خيرا كائنا من كان كقول تلك المرأة فى الحديبية

يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

وهذا البيت ذكره ابن اسحق فى السير وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجرى فى أماليه لرؤبة وانه فى مال لا فى ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة فى الحديبية أنشدته من كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشرى ينظر ما رمع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشرى لا يخلو الحال اما أن يراد بالكتابة الفرض والتقدير كما فى قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد بها الرقم فى اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما اذ هى عين التحريم حينئذ وان كان الثانى فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع (قوله لان المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر وما المانع من أن يكون ذلك خبرا محضا قصدت به تنبيهه على أن دلوها دونه ويكون الدال على أمره مقدرا تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين (قوله وفيما قاله نظر) قال الدنوشرى فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله فى متن القطر أو يكون محله مالم يقم شئ مقامه لاسيما اذا كان القائم مقامه عينه وأما ما استند اليه الخ فهو فى محل المنع فليتأمل (قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشرى معناه ان القائل بكونه مفعولا لمحذوف لم يتعرض لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى أو غير ذلك * (فصل) * (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن أن يقال فى التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) أى من قبيل المعرف بال العهدية ومر ما فيه فى كلام الشارح فى صدر الكتاب فى بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال الدنوشرى المراد كل ما أخوذ من فعل الخ على وزنهما أو طريقتهما (قوله المعينة) قيد فى الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة نحو انكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها الخ) قال الدنوشرى ظاهره انها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضى ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضى انها

الى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخر ما الذى فيه العمل * خلافا للكسائى فى اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع بأصله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أى الشخص وهى جارية من بنى مازن

أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

(فؤولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح فى شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوى منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه فى زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح فى متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أى تناول دلوى وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها

* (فصل * وما نون من هذه الاسماء) النائبة عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك) التنكير (فى واها وويها كما التزم تنكير نحو أحد وعريب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد وأطلق أحدا وله استعمالات أحدها مرادف الاول وهو المستعمل فى العدد نحو أحد عشر الثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسما عاما فى جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا من تعريفه قوله

وليس يظلمنى فى حب غانية * الا كعمرو وما عمرو من الاحد

قاله الموضح فى الحواشى (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (فى نزال) بالنون والزاى (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف (كما التزم التعريف فى المضمرات والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح فى باب الاستثناء وفى ضمير الغائب أقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجع الى معرفة والصحيح انه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وأيه وألفاظ أخر) نحو أف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين

وذهب بعضهم الى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي أن لا يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اهـ

(هذا باب أسماء الاصوات)

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت (وهي نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء (كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم أنهما أمر للابل بورود الماء اهـ يقال جاجأت الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي وأقره والاسم الجئ على مثل البيع والاصل جاء بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهئ قال أبو عمرو والهئ الطعام والجئ الشراب قال

وما كان على الجئ * ولا الهئ امتداحيكا

(و) كقولهم (في دعاء الضأن حاحا و) في دعاء (المعز عاعا) بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا بني على فعللت وليست فاعلت قال والذي

نكرة اهـ وأقول هي باقية على تعريفها نظرا لوضعها وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدنوشري قال بعضهم وامامه فاسم لا كفف الكف المعهود فان نكر نون وكبر لالتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضي ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغي الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا لنون اذ لا مانع من التنوين *(هذا باب أسماء الاصوات)* (قوله والدليل الخ) قال الدنوشري قال بعضهم هي أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها لشئ واعترض على ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية تأمل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت النوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه بصدد اثبات الاسمية هذا وقال الدنوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا فحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع اهـ وهو مبني على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة (قوله وقد يستشكل الخ) كان ينبغي أن يمهد لهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله في الاكتفاء به) قال الدنوشري فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه اليه (قوله مكررين) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفي المحكم الخ) قال الدنوشري ظاهره ان ذلك فعل أمر ويرده انه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الجئ) قال الدنوشري أي بابدال الهمزة الاولى ياء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشري هو تابع الخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول الاصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والمازني يقول الاصل حوحوت فقلبت الواو الاولى ألفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

بدلك على أنها ليست فاعلات قولهم فى الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما اهـ (والمصدر حيحا وعيعا) بكسر أولهما وأصلهما حيحاى وعيعاى أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا

(ياعنز هذا شجر وماء * عاعيت لو ينفعنى العيعاء)

(و) الزجر كقولهم (فى زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو عباد بن زياد بن أبى سفيان

(عدس ما لعباد عليك امارة) * أمنت وهذا تحملين طليق

فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أى أمر وحكم (وقولنا مما لا يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبيانى

(يادارمية بالعلياء فالسند) * أقوت وطال عليها سالف الامد

فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يادارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضى والامد الدهر (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى) * بصبح وما الاصباح منك بامثل

فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع (الثانى ما حكى به صوت) مسموع والمحكى صوته قسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (لحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثانى نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهى الدرقة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (فى أنها لا عاملة ولا معمولة كما أن أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة) كليت (فى أنها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك فى أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول النظم * والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعى أسماء الاصوات وهما المذكوران فى قوله وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذى أجدى حكاية كقب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكى صوته أو للمصوت له به فيكون حينئذ مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله * كما رعت بالجوب الظماء الصواديا * روى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها أى كما رعت بهذا اللفظ الذى يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل وأماجوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو دعاء الابل لا لزجرها والثانى كقوله * اذ لمتى مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة قوله مثل جناح غراب والثالث كقوله * ووقعت فى عدس كأنى لم أزل * قال الموضح

قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا نسلم ذلك بل هو فعل (قوله لكونه غير مكتفى به) فيه نظر لانه مكتفى به بدليل ان صيغة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله أقوت) فيه ما يأتى (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) قال الشهاب القاسمى فيه نظر وان احتياجه لما ذكر ان كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفى به فيلزم عليه ان قولنا يازيد ليس مكتفى به وهو ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام فى الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفى به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفى به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لانه بمنزلة قولك طال الليل على وزاد ألمى وهذا مكتفى به (قوله لمحكى صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أو للمصوت له به فى الذى خوطب به ما لا يعقل والضمير فى له راجع للذى وفى به لاسم الصوت والتقدير الذى صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق فى البيت مع احتمال ان كسرته بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضى غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه فى الاعراب ولا يخفى ما فى هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لمته سوداء لاشتهار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهى جمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفى نسخة عليها خط الشارح مصححه بعض تلامذته ضبط لمتى على صيغة الماضى من لم وضبط مثل بالنون

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحرر (قوله لا يجوز فيهما الاعراب) لعل وجهه انهما ما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لاصلهما وأما النوع الاول فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضى الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل ويتأثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نونى التوكيد)

(قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك فى مذ ومنذ ويحتمل انها من حيث ان التأكيد فى الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب القاسمى وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتى عن شرح تصريف العزى الاشارة لما قاله وقال الدنوشرى ويؤخذ من كلام ابن اياز ان هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايهما الاصل قيل الخفيفة هى الاصل لان الثقيلة أزيد لفظا وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على ٢٠٣ تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم

فى حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغى أن لا يجوز فيهما الا الاعراب اه

(هذا باب نونى التوكيد)

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا) وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اهو يدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا (ويؤكد بهما الامر مطلقا) من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو * فأنزلن سكينة علينا * (ولا يؤكد بهما الماضى) لفظا ومعنى (مطلقا) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحد منكم الدجال وقول الشاعر * دامن سعدك لو رحمت متيما * فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المجرد من لام الامر (فله حالات احداها أن يكون توكيده بهما واجبا) أى لا بد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه) أى لام القسم (بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم) فأكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل (ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا) لفظا أو تقديرا فالاول نحو والله لا أقوم والثانى (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ منفى بلا محذوفة (اذ التقدير لا تفتؤ) وحذف لا فى جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لأبغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل)

فأقسم فى الآية وأبغض فى البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونهما تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بمعموله أو بحرف

يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان فى أدوات النفى ما يخلص الفعل للحال فينافى التوكيد بالنون المخلص الفعل للاستقبال وعمم فى الباقى طردا للباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافى التأكيد فلا يجمع بينهما لتنافى ما يترتب عليهما (قوله لأبغض) قال الدنوشرى بضم أوله وكسر ثالثه من البغض ضد الحب قال فى القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا وأبغضه وبغضنى بالضم لغة رديئة وما أبغضه لى شاذ وأبغضه مقتوه وبغيض بن ريث بن غطفان أبو حى والتبغيض والتباغض والتبغيض ضد التحبيب والتحابب والتحبب وبغيض التميمى غير النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه حبيب اه فقوله وأبغضه وبغضنى لغة رديئة فلا ينبغى حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) فى معنى هذا البيت قول الشاعر وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مذق الحديث يقول ما لا يفعل قال المصنف فى موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الاشارات الخفية ان رجلا يساير المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان اذ مر ببيت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذى يقول فيه الشاعر يا بيت عاتكة الذى أتعزل * حذر العدا وبه الفؤاد موكل فقال له هل أخذت مارسمنا لك به فقال لا فامر له بعطائه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر فى القصيدة وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون الى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك) ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله

فوربي لسوف يجزى الذي أسـ * ـلفه المرء سيئا أو جميلا

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبا من الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو واما تخافن) من الاجوف (فاما تذهبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله

يا صاح اما تجدني غير ذي جدة) * فما التخلي عن الخلان من شيمي

أراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه وآخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك تنوين تجدني تخفف النون (وهو قليل) في النثر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرنق

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

فأكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) * كما عهدتك في أيام ذي سلم

فأكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تمنينن حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا

(فليتك يوم الملتقى ترءينني) * لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم

فأكد ترءينني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله

* أفبعد كندة تمدحن قبيلا *) فأكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة * الحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بهما (قليلا وذلك بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التي لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فأكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا

تدق الحديث يقول مالا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزيلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان شرطا الخ) قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة ثم ادى (قوله نهي أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ماذكره التحضيض أيضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا وينظر هل وقوعه بعد أداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب أولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقاني في المغني جعله شاذا وهو خلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقاني أي الاصابة (قوله وأسند المسبب الى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسند بقي مسندا أو يقال المراد أسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك وقبل العدول لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اهـ وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي أردت أو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول أي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثاني (كقولهم) في المثل نظما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضة ما ينبتن شكيرها)

فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعني ان كبار الورق انما تنبت من صغارها أي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته فعلا أعياه أي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك تقوله لمن يخفي عنك أمرا أنت بصير به أي اني أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائي (قليلا به ما يحمدنك وارث) * اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي أي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم و بعد اداة جزاء غير اما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات

(يحسبه الجاهل ما لم يعلما) * شيخا على كرسيه معمما

أراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا (و) الثاني (كقوله

من تثقفن منهم فليس بآيب) * أبدا وقتل بني قتيبة شافي

فأكد تثقفن بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمسة واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله * أو مثبتا في قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد وأما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله * أو شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله * يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد ان في استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله * وقل بعد ما ولم وبعد لا * فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله * وغير اما من طوالب الجزا * فلان لم للنفي والنفي أشبه النهي معنى وغير ان من

أي القول الثاني (قوله بل كثيرا) قال الزرقاني أي بل يكون كثير الاقتران بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشري لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العيني) قال الدنوشري فيه نظر اذ عبارة العيني ان الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكان الابن مسروقا وهي تخالف ما نقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشري أصل العضة عضه حذفت منها الهاء وهي واحدة العضاه وهي كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيرها شوكها) قال الدنوشري الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعني ان كبار الخ) قال الدنوشري ينظر هل هو جار على ما فهمه عن العيني وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكر أخص من تفسير العيني له عند التأمل والظاهر انه جار على الاول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشري قبله أهن للذي تهوى التلاد فانه اذا مت كان المال نهبا مقسما (قوله وما زائدة في الاماكن الخمسة) نازع الدماميني في دعوى الزيادة في الاخيرين وقال لا أدري الوجه الذي عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما مأسين ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث اياك وقال الشمني الوجه الذي عين ذلك في أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي وكونه بمعنى النفي لا ينافي ذلك وفي قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذي عين كون ما في يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون داخلة على المضارع اه ملخصا (قوله على معنى النفي) قال الدنوشري غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشري هذا مشكل لان القسم الثاني من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الشارح فيما سيأتي انه أشبه لم في الجزم فهو لم يشبه الاشيأ في مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه النفي بلم النهي كما قال الشارح فيما يأتي فلان لم للنفي والنفي أشبه النهي معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما ان لا النافية

(٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من النساخ فحرر

تشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ماقبلها مع ان ما النافية لاذكر لها في كلام الموضح أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أى غير موجود في الحال فاشبه النهي اذهو المطلوب فيه عدم وجود المنهي عنه أو معناه أن تمنعا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول أقعد اه مومه . ٢٠٦ *(فصل)* (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه سيبويه ومن معه ان الفعل حينئذ مضارعا أو أمرا مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين في كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لايختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أبقى كلام المصنف بلا تقييده كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد الشارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فان الامر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول ياقوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفا عما آخره واوا وياء فانه كالصحيح في حذف واو الضمير وياءه معه فتقول اغزن يازيد واغزن ياهند كما تقول اضربن واضربن وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله أشار وقال سيبويه) قال الدنوشري نسب القول الاول الى سيبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لايتأتى في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقوم زيد لان آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فاى ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالانتقاض بهذا مما يقوى القول الاول اللهم الا أن يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى مافيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

أدوات الشرط أشبهتا لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

والذى سهل ذلك أن ربما للتعليل والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * أى تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب

(فصل في حكم آخر) الفعل (المؤكد) بالنونين (اعلم ان هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة (الاصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح (تقول) في المضارع (ليضربن) زيد (و) في الامر (اضربن) يازيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الاصل الاول (أن يكون) المضارع (مسندا الى ضمير) بالتنوين (ذي لين) ألف أو واو أو ياء (فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريبا واليه أشار الناظم بقوله وأشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما

(والاصل الثاني ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء أو واوا) والى ذلك أشار الناظم بقوله *والمضمر احذفنه الا الالف* (تقول اضربن ياقوم بضم الباء واضربن ياهند بكسرها والاصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذفت الواو) في الاول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما تقلبت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الاصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيخشى فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذفه من رافع هاتين وفي * واو وياشكل مجانس قفي

(فتقول ياقوم اخشون) بضم الواو (وياهند اخشين) بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياآن في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم مايدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

أشار الناظم بقوله * وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء (فتقول) اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيد) الى الضمير المستتر (لتخشين يا زيد) الى الالف (لتخشيان يا زيدان) والى النون (لتخشيان يا هندات)

* (فصل * تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقى ساكنان) على غيرهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين اجازته) وحجتهم كما قال الخضراوى انه قد يلتقى ساكنان فى الوصل نحو محياى ومماتى ونحو أأنذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام را وكاف ها وعين صاد (ثم صرح الفارسى فى كتابه (الحجة بان يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى) بسكون الياء وصلا (وذكر الناظم) فى شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا) على انه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (فى قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهى قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أى بعد الالف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله

ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقى السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها اشبهتها زائدة بعد ألف زائدة فاشبهت نون الاثنين فى نحو غلامان وفتحت فى غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم (الثانى) من أحكام الخفيفة (انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين) وهما نون الاناث ونون التوكيد (قصد التخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

الفا زد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضربنان يا نسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعدل فى التعليل عن تعليل تصريف العزى الفصل بين النونات يعنى الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها المرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها مخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هى الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازانى بان اصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجرى على الاصل فى جميع الاحكام اه ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

قال الدنوشرى لو حذف لفظ الاولى كان أولى ليشمل النون الخفيفة فليتأمل * (فصل) * (قوله على غير حدهما) كذا فى النسخ بالتثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذى اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما مدغم فى كلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقاء الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة وليس مدغما فى غير الوقف فان قيل فليجز اضربنان فى غير الوقف قلت أجاب الامام الحديثى بان الوقف تابع لانه عارض فقيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن أصلها من السكون وان كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين فى غير الوقف والمدغم (قوله وحجتهم الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى تاخيره عن قوله ثم صرح الفارسى الخ (قوله والتقت حلقتا البطان) أى باثبات الالف فى حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير اذ لا يتلفظ بها بالالف قال أوس

وازدحمت حلقتا البطان باقوام وكاشت نفوسهم جزعا

والبطان الحزام الذى تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر وتفاقم الشر كانهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تفظيعا للحادثة بتحقق التثنية فى اللفظ المذكور (قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف الساكنين فى نحو اضربن الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع المنفى بلا تتجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادى فان وردت بالواو قدر المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك فى التسهيل وقول الشارح وقد يجىء بالضمير والواو ظاهره عدم التاويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدنوشرى ظاهره انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالى الامثال كما

في غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعل ولا تحذف فتامل (قوله أن تركع) قال الدنوشري خبر لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم أو قبل أن تركع ولابد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان في خبر لعل حملا على عسى (قوله فحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقائهما في نحو محظورا أنظر بل حرك اظهارا لشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت أشار السعد في شرح التصريف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون وأقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتامل (قوله من واو وياء) قال الدنوشري اقتصاره عليهما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول في هل ٢٠٨ تضربن هل تضربون باعادة نون الرفع مع الواو والذي في شرح المرادي انها ترد أيضا وعبارته وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه في الوقف اه وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاض في الاكثر وان زالت العلة ولذا رده على قلة لان المحذوف هنا كله فهو تتميم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها (قوله ان يقول هنا الخ) قال الدنوشري صريحه عدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع معه وان كانت العلة التي حذفت نون الرفع لاجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واو الجمع وياء المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسند الضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للمفعول (قوله وترد نون الاعراب) قال الدنوشري يوجه بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشري أي قولا غير مستقر لما يأتي بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشري معناه ان المخاطب لا يعرف حينئذ في الاخبار هل هو مؤكد أولا لعدم ما يدل على ذلك لان الواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محظور يجاب بان اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكد بدليل حذف نون الرفع أي ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير علة ناصب

تخشين

القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول النظم * واحذف خفيفة لساكن ردف * (كقوله) وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة

(لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه)

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها (وأصله لا تهينن) من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (أنها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول النظم * وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا (كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر) وهو الاعشى ميمون

وإياك والميتات لا تقربنها * (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)

والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على أضربن اضرب بالسكون (وان وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل) من واو أو ياء (لاجلها) والى ذلك يشير قول النظم * وبعد غير فتحة اذا تقف * واردد اذا حذفتها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان عدما (تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني (والاصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما مر) في الفصل قبله (فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (في نحو جاء زيد ومررت بزيد) في اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربي) وفي شرح الخضراوي وذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالاشباع على لغة أزدشنوءة أن يقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فتبدل من النون واوا أو ياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الاعراب وتقول في المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل واوان أولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

وجازم لفقتها * (هذا باب مالا ينصرف) * قال الدنوشري وجه ذكر مالا ينصرف عقب مبحث نوني التوكيد أن مالا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما أنها تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقيل وهو غير المنصرف والآخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنوني التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين (قوله واختلف في اشتقاقه) قال الدنوشري الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عائدا الى مالا ينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادي وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الاولى ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف في اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي فابن اياز تنبه لهذا فحذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشري قال المرادي وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشري أي صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذي يسمع لها قال النابغة

* لها صريف صريف العقو بالمسد *

والعقو البكرة (قوله أو من الانصراف الى جهات الحركات) قال الدنوشري ذكرنا فيما مر أنه لو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد المأخذ اللغوي قال ابن اياز والثاني انه من صرفته اذا رددته وقلبته في الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار صرفك والاختيار صرفك

تخشين يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لمجيء التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما أبدلت النون ألفا فيلتقي ألفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مد الحرف

(هذا باب مالا ينصرف)

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذي هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) في الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بني كما مر) في بحث المعرب والمبني (وسمي غير متمكن) لعدم تمكنه في باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان أشبه الفعل) في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد (منع الصرف كما سيأتي) بيانه

وجوز أن يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل (قوله الذي هو القلب) أي التقلب فهو قريب مما قبله (قوله في فرعيتين) قال الدنوشري يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بأصل قوي (قوله احداهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كاجيمال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامث فان فيهما فرعية التأنيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنيث انما هي من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وانما تسمية تأنيث نحو زينب معنويا فبمعنى آخر كما يأتي فالحق ان قولهم ويخرج الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذربيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشري هذا على رأي البصريين وأما على رأي الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب

فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن رده بان أثر كيتها للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كصبوح وغبوق وضاربوا كرام فليتامل قال الاشمونى بعد كلام نقله ومن ثم صرف ماجاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعيته اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير وأما أجيمال ففرعيته من جهة التصغير لما مر من جهة الجمع لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعيتهما من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهتهما المعنى اه وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة وان التانيث راجع الى اللفظ واعادة نقلناه للتنبيه على ان الدنوشرى أقره مع اشكاله وابيان انه كتبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احداهما الخ كما علمنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه أسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذى قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع انتفاء مبدأ الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وأمر آخر تصدق على جمع المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاخص وأما من قال ان المراد انه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام تطلبه من حواشينا على الالفية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنوشرى هذا هو الاولى لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضى تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لان وجود ألف التانيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهتان راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان ألفه للتانيث وفي كلام الاندلسى ما يدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الامران ياجوج وماجوج ان أخذا من أجّ صرفا وان لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابى حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا ❊ معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أى الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشرى ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرمانى الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ❊ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

(ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيآن أحدهما ألف التانيث مطلقا أى مقصورة كانت أو ممدودة) واليه الاشارة بقول النظم

فالف التأنيث مطلقا منع ❊ صرف الذى حواه كيفما وقع

لان وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذى عبر عنه الزمخشرى في مفصله بتكرر السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبى (أم مفردا كما تقدم) تمثيله (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

جمع

٣ من اشتقه من زكر أو تزكر كانت الهمزة للتأنيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أو لأن آخره ألف التأنيث ان قلنا انه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لأن علامة التأنيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف احدى الياءين فيصير مثل عم وشج منقوصا مصروفا اهـ فليتأمل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينيه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكريا في ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من تزكر بطن الصبي اذا امتلأ وهمزته للتأنيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح يأجوج ومأجوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتأنيث لأنهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الأجة وهي شدة الحر فبطل بذلك قول الأندلسي المار فليتأمل كلامهما (قوله وحمراء) قال الدنوشري تسمية ألف حمراء ممدودة لأجل مجاورتها لما قبلها المد والأقليس فيها مد كما هو ظاهر اهـ وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص لفظ حمراء مستفاد من قول الشارح الآتي فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم منه ان قولهم ألف التأنيث الممدودة مسامحة فان الممدود ما قبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجموع علتين لا ما يقوم مقامهما ثم ان جعله

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمد وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بأنه يفضي الى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الألفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (و) الشيء (الثاني الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل) في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر ما بعد الألف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الألف تقديرا اذ أصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الألف عوض من احدى ياءي النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمني وشامي أو تقديرا كتهام فان الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلي الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألق عليه عبالته أي ثقله أو مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر كتوان وتدان وأصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعلا اعلال قاض أو ثاني الثلاثي محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفاري ووباري نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين أو غير منفكين عن الألف كجواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياآن عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا

(واذا كان مفاعل) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الألف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهي

فرعية المعنى الدالة على الجمعية لا يوافق حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في ألف التأنيث ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال بمعناه الثقل فيقتضي انه مفرد فليتأمل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشري الظاهر ان هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وغواش جواري وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيما مفرده ألف التأنيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالي بالفتح الا في فعلاء اسما محضا لا مذكر له كصحراء فلا يجوز في سكرى سكاري لأن له مذكرا قاله الشارح في مبحث البدل (قوله ويجري مجرى الصحيح) قال الدنوشري المراد بالصحيح

البكر (ومداري) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبقى كسرته) و ياؤه على حالها (فاذا خلا من أل و) من (الاضافة أجري في) حالتي (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو) هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجواري ❊ رفعا وجرا أجره كساري

(و) اجري (في) حالة (النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت جواري قال الله تعالى (سيروا فيها ليالي) وسبب ذلك ان في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما هي فيه من الالف واللام و الاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنه التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تحذف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا الاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد أن تنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية (وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد) واختلف في سبب منع صرفه (فقيل) انه (أعجمي حمل على موازنه من العربي) كدنانير (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وأنشد عليها

عليه من اللؤم سروالة ❊ فليس يرق لمستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشمائل جمع شمال حكاه الحريري في المقامات (ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

ولسراويل بهذا الجمع ❊ شبه اقتضى عموم المنع

(وان سمي) شخص (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بما وازنه من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل) بمعجمة ومهملتين (او) من (لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اه ولا خلاف ان علابط بضم العين و كسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك أشار

نوعه كساجدة لا مطلق الصحيح والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه كصحاري اصله بياء مشددة قال وأصله ٢١٢ أي صحاري بالفتح صحاري بالتشديد وقد جاء في الشعر لانك اذا جمعت صحراء جئت بالف قبل الواو وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف كل جمع كساجد فتقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتأنيث فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا الثانية ألفا فقالوا صحارى لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة عن ألف التأنيث والياء المنقلبة عن ألف ليست للتأنيث نحو ألف مرمى ومغزى اذا قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى لكن يحذف الثانية فيقول صحار بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار اه وكذا يقال فيما فيه ألف التأنيث المقصورة لكن لا تشديد فيه و يعلم ان ما فيه ألف التأنيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف (قوله على حالها) قال الدنوشري قد يشكل بان الياء تحذف كما قال بعد ومراده انها لا تقلب ألفا كما قلبت في الاستعمال الاول فلا ينافي انها تحذف (قوله وقيل انه منقول عن جمع سروالة) أي وهو عربي كما قال ابن الحاجب وقال انه جمع سروالة تقديرا وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محمولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه عجميا لان العجمي غريب في لغة العرب فلا يبعد في حمله على ماله اصالة في لغة العرب والعربي لا يتبع ما هو مماثل له اه (قوله ورد الخ) قال وان

الناظم بقوله وان سمى او بما الحق * به فالانصراف منعه يحق

والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح (النوع الثانى ما يمتنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد فى آخره ألف ونون او موازن للفعل) وهو وزن أفعل فى المكبر وأفيعل فى المصغر (اومعدول) عن لفظ آخر (اماذو الزيادتين فهو فعلان) بفتح الفاء (بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التانيث (امالان مؤنثه فعلى) بالف التانيث المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى (اولكونه لامؤنث له) أصلا (كلحيان) لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التانيث فى نحو حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر كما ان ألفى التأنيث فى حمراء فى بناء يخص المؤنث وفى انهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع فى فعلان المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة و يصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردىء وقال أبو حاتم لبنى اسد مناكير لا يؤخذ بها والثانى وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر فى حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للئيم) بهمزة بعد اللام (وسيفان) بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء (للطويل) المشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام و بالياء المثناة تحت (لكبيرة الالية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهى المكالمة (لامن الندم) على مافات (فان مؤنثاتها فعلانة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو افعل) غالبا (بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر أو فعلى) بضم الفاء (كافضل اولكونه لامؤنث له) اصلا (كاكمر) للعظيم الكمرة وهى الحشفة (وآدر) بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ووصف أصلى ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا (وانما صرف أربع فى نحو مررت بنسوة أربع) مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء) فى نحو مررت برجال اربعة والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغين عارض الوصفية كاربع * (وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو المكان الذى فيه لونان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم للحية) التى فيها نقط سود وبيض كالرقم (مع انها أسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية)

الدنوشري قد يرد الرد بقال ان ما نقله ابن الحاجب انفرد به ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه (قوله وهو ما وضع صفة) قال الدنوشري قال الهندي المراد بالاصلى الاصلى ولو حكما كمثلث أو تقديرا كاجمع أو بناء على قانون وضعى كادير تصغير ادور (قوله وهو وزن أفعل) أى ذو وزن أفعل والا لم يصح الحمل كما هو ظاهر (قوله بفتح الفاء) قيد بذلك لان الالف والنون فى الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة كعريان فان مؤنثه عريانة (قوله ان لا يقبل التاء) لابد أيضا ان تكون الوصفية أصلية نظير ما يلقى مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعنى قاس وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة (قوله فالاول الخ) قال الدنوشري قد ينافيه ما سياتى عن بنى أسد من انهم يصرفون باب سكران ويجاب بان ذلك غير معتد به لما سياتى (قوله وقال أبو حاتم الخ) وجه كونها مناكير انها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ومن خطه نقلت فان قلت ما معنى أربع مستعملة فى الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل فى معنى المجرد العددي قلت معناه الاول ذوات وعدد أى ذوات لها

وفى الافصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب يمتنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود سالخ وأرقم لنوعين من الحيات وأجرع وأبطح وأبرق والى ذلك أشار الناظم بقوله وعارض الاسمية أى العينه (وربما اعتد بعضهم باسميتها) الطارئة (فصرفها) وصرح ابن جنى بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب أجدل فى الصرف وعدمه فاما أدهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف (وأما أجدل للصقر واخيل لطائر ذى خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمى أخيل لانه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلف فى اشتقاقها فقال أبو على مشتقة من يافع فاصلها يفعى وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها أفوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل لقولهم أرض مفعاة أى كثيرة الافاعى (فانها أسماء فى الاصل و) فى (الحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأجدل وأخيل وأفعى ✲ مصروفة وقد ينلن المنعا

(للمح معنى الصفة فيها وهى القوة) فى أجدل (والتلون) فى أخيل (والايذاء) فى الافعى لكن المنع فى افعى أبعد منه فى أخيل وأجدل لانهما من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح (قال) القطامى

كان العقيليين يوم لقيتهم ✲ (فراخ القطا لاقين أجدل بازيا)

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على أجدل باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه

ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى ✲ (فما طائر يوما عليك بأخيلا)

فمنع صرف أخيل والعرب تتشاءم بالاخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب أفيعل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله المرادى تبعا للشارح (واما) الوصف (ذو العدل فنوعان احدهما وازن فعال) بضم الفاء (ومفعل) بفتح الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى) من العشرة (على الاصح) وقيل فى العشرة والخمسة فدونها اسماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال فى الموضح هنا وفى الحواشى ان البناءين مسموعان فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مالم يسمعا ونقل السخاوى انه يعدل أيضا الى فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا (وهى معدولة عن الفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا) فعدل عن واحدا واحدا الى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقى ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو) أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة (او أحوالا نحو) فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء (او أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثانى تكرير له (وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى فى المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف أبدية الالف واللام فعلى هذا فهى فى الآية بدل كما قال الحوفى اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجئ الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية كقوله

العدد أى الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفى الثانى مجرد العدد أى الكمية المخصوصة (قوله بعضهم) قال الدنوشرى ينظر ما مرجع الضمير فى قوله بعضهم هل هو العرب أو النحاة فان كان العرب نافى قوس س المتقدم (قوله والايذاء) قال الدنوشرى فى القاموس ولا تقل ايذاء بل تقول اذية فالايذاء غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء أن كلام القاموس مردود وكان المرحوم أبو السعود مفتى الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادى يقول قولوا ايذاء ايذاء للاسترابادى صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين الزوزنى فى كتابه المصادر من أنه مسموع وذكر فى القاموس أيضا أن التشويش والمشوش والتشويش كلها لحن قال ووهم الجوهرى والصواب التهويش والمهوش والتهوش اه وهو مردود أيضا بما ذكره الزوزنى فى مصادره كذا قال بعضهم وفيه نظر

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشري مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل تقتضي انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجامي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة ثم بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثاني راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان أخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتذكر ٢١٥ احداهما الاخرى) قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكورة هي الناسية الا أن يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول فتذكر الاخرى فلابد للعدول من نكتة اه وفي أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذكير من احداهما للاخرى كيفما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى أنه لو قيل ان تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما أي احدى الشهادتين أي تضيع بالنسيان فتذكر احدى المرأتين الاخرى لئلا يتكرر لفظ احداهما بلا معنى ومما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

وخيل كفاها ولم يكفها ❊ ثنا ما الرجال ووحدانها

النوع (الثاني أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مررت بنسوة أخر) والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر ❊ في لفظ مثنى وثلاث وأخر

(لانها جمع لاخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالاول (نحو ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب الي من عمرو (فكان القياس ان يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة للمدودة فيهن (ولكنهم) في التانيث (قالوا أخرى و) في جمع المؤنث المكسر قالوا (أخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) في المثنى قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحويون أخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداه (لان في أخرى ألف التانيث وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (واما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يتم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدولا معدول من الآخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو وقالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لاخراهم جمعت على أخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء (لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشأة الاخرى) أي الآخرة بدليل (ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمي بشئ

من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقى على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) وبقى كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء فيصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار اليه في النظم بقوله * والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج (كبعلبك وحضرموت) علمين لبلدين وسيبويه في لغة من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد يضاف أول جزأيه الى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين (وقد يبنيان على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة أول جزأيه الى ثانيهما أو بناؤهما على الفتح (فان كان آخر) الجزء (الاول معتلا) بالياء (كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا) في الرفع والنصب

كما قال عز وجل فالواضلوا عنا أي ضاعوا (قوله وانما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن الفراء قال تنبيه أجاز الفراء صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادي يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب أو مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه الاول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب اعراب ما لا ينصرف الثالث أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال ٢١٦ يجوز التركيب والبناء (قوله وحضرموت) قال الدنوشري وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله ابن اياز عن التبريزي (قوله فان هذا النوع) قال الدنوشري ليس مراده به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول من السبعة (قوله ثم ان كان الخ) قال الدنوشري قضيته ان هرمز منع صرفه للعلمية والعجمة مع أنه لا علمية فيه وانما المجموع هو العلم ويجاب بان جزء العلم كالعلم (قوله ولا تظهر فيه الفتحة) قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي

أفدني أي منقوص
وفيه النصب لم يظهر

(قوله والا صرف كحضرموت) قال الدنوشري قال المرادي وأما كرب من معديكرب فمصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد وقال قوم مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث مع ان شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكر زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر بالكسرة والفتح على القولين فيه (قوله كمعديكرب) قال الزمخشري معدي مأخوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذ وهو اتيانه على مفعل بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى وقال الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقيل معدى بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدى بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعي لانه محذوف اللام (قوله وغيرها نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم على الاناسي أيضا اللهم الا أن يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي أو يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة أو يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ماذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس (قوله زيد تا معا) قال الدنوشري أي فاشبهتا ألفي حمراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصرف لاصالته في الاسماء أومنعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتي قد ينافي ذلك (قوله فمن ذلك رمان). قال الدنوشري فيه نظر فان رمانا فعال لا فعلال لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك ومصروف عند الاخفش لان فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة قال الاشموني وعليه يشكل كلام الشارح (قوله فان اعتقدت الخ) قال الدنوشري الظاهر انه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقاد ان معا جائزان لكن ينظر ما الارجح منهما وقال ابن مالك في حسان والجوهري في جارقيان لدويبة انه لم تسمع فيهما الا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز الوجهين لان

المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرم الاصلاح والحسن العقل والدهق الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لتقيد زيادة النون وجعلها في تبان متمحضة للاصالة ينافيه ماصرح به ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه مأخوذ من التب بمعنى الخسار ومنه تبت يدا أبي لهب قال بعض الافاضل وما المانع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السم فيكون غير مصروف (قوله واختلف في أبان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وانما نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي في الثقل ولانها في

والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبنيا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله * كذاك حاوي زائدي فعلانا * سواء أكان أوله مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كمروان وعمران وعثمان و) لافرق بين أعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان أول من نزلها أصبهان بن فلوج بن لطى بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بتبان من التبن أو بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعل وانه منقول من أبان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء) واليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بهاء مطلقا * سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة وطلحة) وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أو زائدا على أحرف ثلاثة كزينب وسعاد) تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث (أو ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

النسب كالحرف الخامس فلو نسب الى جمزى لقلت جمزى بحذف الالف لاغير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الامران (قوله بلدين) أشار بذلك الى وجه تانيث العلمين فان أسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير المتكلم فى اعتبار ماشاء والمرجع السماع ومالم يسمع واقيه شيأ من كلام العرب يجوز واقيه الوجهين وكذا أسماء القبائل فى تاويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى أن يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدتين قال الدنوشرى اعلم ان ماه وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهرى (قوله وانما أثرت تحتمه) بقى انهم لم يعتبر المانع من ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث على العجمة لقوته بظهور علامته المقدرة فى بعض التصريفات (قوله فى نحو هند)

قال الدنوشرى ذكر الاندلسى ان لفظ هند منقول من مذكر سمى به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام الموضح (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هانئ يعنى به ماكان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به عماهو على غير قياس كاليم فى أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وانما لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث جدا فاحتاجوا الى ما يتقوى به معنى التانيث باقوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع ومما يدل على قوته منعه من رد العلامة فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط كما فى قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفائهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علميته فى اللغة العجمية) قال الدنوشرى فان قيل لو سميت رجلا باجر فيمن خفف الراء لم تصرفه فالوجه فى ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لانا نصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم ان العجمى اذا لم يكن علما فى لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشرى انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس فى كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه غيره فى ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب لجام وفاون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيأ فى ذلك فوقع الخلاف

(كسقر ولظى) اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى فى جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علمى امرأتين فيلحق بباب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كماه وجور) بضم الجيم علمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لاتمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول النظم * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

(ويجوز فى نحو هند ودعد) وجمل من الثلاثى الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا مذكر الاصل (الصرف وتركه) فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين فى الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

(والزجاج يوجبه) أى المنع وعلم بان السكون لايغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف اهـ (وقال عيسى) بن عمر الثقفى (و) أبو عمرو (الجرمى و) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (فى نحو زيد اسم امرأة انه كهند) فى جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمى مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزينب أو تقديرا كجيل مخفف جيئل الثانى أن لايكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمى بها مذكر صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث أن لايكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فاذا سمى به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومنجدى الشرط الرابع أن لايكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبنى على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمى به مذكر انصرف (الرابع العلم الاعجمى) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف (ان كانت علميته فى اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين

وابن

أو تكون العرب اختلفت في ذلك * (فائدة) * قال الاندلسي لو سميت بحائض وطالق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالمؤنث لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولو سميت نساء انصرف اذا سميت به مذكرا لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اهـ وزاد في الاول انك لو سميت مذكرا بحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادي فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح) قال الدنوشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا مشكل بما تقدم في ماه وجور علمين على بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضما الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ممنوع من الصرف وأما على مذهب

وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كابراهيم واسمعيل) فلو كان ثلاثيا ما عمى فيه فرعية اللفظ لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثاني خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه أشار الناظم بقوله

والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع

(واذا سمي بنحو لجام) بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان (مصروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحركة) أي الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الامر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم أو أعجمي أو ندورا العلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال

لولا الاله ما سكنا خضما * أي بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والاعجمي كبقم لضبغ وبذر لماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التفريع فتامله اهـ وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلت في هند ودعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا قلت ان التانيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله باذربيجان) قال في مطالع الانوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكي الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هند ويفرق بينهما بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التانيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمني في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منعه من الصرف فلينظر أي الكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذر لماء) قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز انه اسم موضع ولا نسلم انه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل القبيلة) قال الدنوشري قال

ابن المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتدشر الطائر وهو يدل على ان دئل مشترك بين القبيلة والدويبة اه بقي ان ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لاينافي ذلك لما قررناه في حواشي الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لايوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضي انه جعل الوزن الذي يخص الفعل قسمين مالايوجد في غير الفعل الا فيما سبق الثاني مالايوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله أولا يوجد في غيره أصلا ليكون توطئة لما ترجمه هنا في كلام المصنف بعدلو او العطف فانه لايرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساواة لما قبله في الحكم وانما أعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل لكن بقي هنا شيء وهو انه ما الفرق بين انطلق ومابعده وبين خضم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحرر (قوله أوتاء المطاوعة) قال الدنوشري لوقال أوتاء ولم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشري لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت ٢٢٠ بفعل أوله همزة وصل قطعتها في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أوله همزة وصل فانك تبقي وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد عن أصله فيلحق بنظائره من الاسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولى كما هو واضح (قوله الثاني الوزن الذي الفعل به أولى) قال الدنوشري وفي شرح الفصول لابن اياز لو سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسماء مثل جعفرية بفتح الجيم والعين وسكون الفاء وذكر الدستي في تعليقه انه سأل أبا علي عن قن في اضرب مثل قولك قن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة دُمَل ودَرَج وان أردت الامر لم يصرف لان هذا لايكون الا للضمير ولايمكن خلع الضمير عنه وذكر الدستي أيضا انك اذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلابد من الحاق النون اذ لافصل بين هذه الواو والتي في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في ان كلا منهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان المفتتح الخ) قال الدنوشري لو قال بدله فكان المفتتح بها من الافعال أصلا للمفتتح بها من الاسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظيرا كتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة مزج الكلام فانه تمم كلام المصنف بذكر النظير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما وأما تفريع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لايخفى لكن قال المصنف في الحواشي اي قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية وبه وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الاخيرين لئلا يلزم ما لانظير له

فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لاحكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذي لايوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أوتاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل) وتصالح حال كونها (أعلاما) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبا فيه) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال * كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب * فالغالب (كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما ضموم الهمزة والميم فاسم موضع (واصبع) بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشرة لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كالامر من ضرب) فانه موازن اثمد (و) الامر من (ذهب) فانه موازن اصبع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولاتدل على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أصابته رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فان الهمزة فيهما لاتدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء (ثم لابد من كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حالته الاصلية (غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد (الاول) وهو اللزوم (نحو امرئ علما فانه) في الرفع نظيرا كتب و(في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير

اضرب

اضربه) لم يلزم وزنا واحدا فى الاحوال الثلاثة و(لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل (و) كون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه (و) خرج (با) لقيد (الثانى) وهو البقاء على حالته الاصلية (نحو رد وقيل وبيع) مبنيان للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية (فان أصلها فعل) بضم الفاء وكسر العين (ثم) دخلها الادغام والاعلال فالادغام فى رد والاعلال بالنقل والقلب فى قيل و بالنقل فقط فى بيع و (صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل و بيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلى أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ماقبل آخره (ثم خففته) بتسكين ماقبل آخره فاذا فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لانه عنده كالسكون الاصلى واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد والمازنى ومن وافقهم فمنعوه من الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيد (الثالث) وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) فى الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب) بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب و يقال بنات ألبب عروق فى القلب تكون منها الرقة وألبب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قد باين الفعل بالفك قاله أبو الحسن) الاخفش (وخولف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لكا كتب ولان الفك رجوع الى الاصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كا شدد به فى التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد وألل السقاء اذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد فى الفعل كضارب أمرا من ضارب الا انه فى الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج (وقال عيسى) بن عمر الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيبويه (الا أن يكونا منقولين من الفعل) فانهما يؤثران فالاول (كالامر من ضارب) بفتح الراء (و) الثانى (كضرب ودحرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبى تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو فى المشترك ونصه وخالف فى ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل و يقول كل فعل ماض سمى به فانه لا ينصرف الا اذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعى (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) * متى أضع العمامة تعرفونى ووجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه (وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا) أى هو (ففيه ضمير) مستتر يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد *) فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم بل) هو وفاعله جملة فى موضع خفض (صفة لمحذوف أى) أنا (ابن رجل جلا الامور) أى كشفها وفى كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثانى فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أو فى كما تقدم فى باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعلل من الكعسبة وهو

وهو وزن مالا ينصرف فى النصب والجر و ينصرف فى الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع حركة لامه) قال فى الحواشى لا نسلم أن يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستأنف فينبغى أن يجرى على القياس ألا ترى انهم لما سموا باضرب قطعوا همزته فقد يقال لو صح ذلك لزم قطع امرئ ونحوه فى العلمية فلذا ترك هنا ذكر النظير فى حالة الرفع وفات ذلك الشارح (قوله انما هو فى المشترك) قال الدنوشرى مراده به الذى هو فيهما على السواء والا فالغالب فى الاسم مشترك بينهما أيضا فليتأمل (قوله الا اذا كان الخ) قال الدنوشرى رده شيخنا العلامة أبو بكر بان الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد التفتازانى اه أى فى بحث الايجاز حيث حكاه بقيل وأقر أن فى البيت حذف الموصوف وكذا أقر المصنف ذلك فى المغنى فى مباحث الحذف هذا وقد أسلف الشارح فى باب النعت ان هذا الشرط خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه فى البيت مجرور فتأمل

(قوله ابن وثيل) قال الدنوشرى الذى فى كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب العمامة تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم قال ابن الاعرابى يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان جلى الشرف واضح الامر

(قوله كعلقى باتفاق) قال الدنوشرى أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسى فى شرح المفصل مسئلة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها اه ففيه كما ترى تجويز ان يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجويز ذلك سيأتى فى المتن فى باب ألف التأنيث فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال فى دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للالحاق اذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كحاميم اسم رجل) قال الدنوشرى وكحمدون فيما يراه أبو على من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعنى شبه العجمة بالزيادة التى لا تكون للآحاد العربية فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشرى العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشرى العدل فى الاصل مصدره عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أى فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى بفى يقال عدل فى حكمه أى أقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام وأما السبب الآخر ففيه أى فى أجمع وفى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى لان المشروط الاصل فى جاءنى القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يجىء مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بألف الالحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث فى الزيادة والموافقة لمثال ما هى فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحق به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف

وقيل ان أرطى أفعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع ألف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا فى الحكم لاجل افتراقهما فى التقدير بهذا علل ابن أبى الربيع وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة فى صحراء فانها بدل من ألف التأنيث واذا كان منقلبا عن غيره لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وبقى عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهى خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (فى التوكيد وهى جمع وكتع) من تكتع الجلد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وبتع) بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدى من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهى أعلام على الاحاطة لما تبعته وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده فى شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم فى أول الكتاب وأما العدل فانها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسى وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء أفعل كحمراء وأحمر فانهما يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها وأما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لان فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذى بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكتفى فيه بشبه العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة) أى وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا أن يقال بشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك فى الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكر له فقول الشارح لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطى فى النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسمية ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار فى التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان المنافى للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشرى الذى فى شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوى ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لا يكتفى فى جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية فى الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف فلا يرد انه لا اختصاص لسحر بالاخيرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من أل والاضافة ونظير سحر أمس

المشروط بجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك واليها أشار الناظم بقوله ٭ والعلم امنع صرفه ان عدلا ٭ كفعل التوكيد (الثانى) من المعدول (سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفى كلام الموضح ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلى والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا فى منع تنوينه فقال السهيلى هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الافاضل) أبو الفتح ناصر بن أبى

الآتى هذا وقال الدنوشرى لم يشترطوا هنا أن لا يصغر وان لا يكسر كما قالوا فى أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشرى قال فى المغنى فى مبحث اذا وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شئ منهما بصادق على شئ من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك فى جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتامله اه قال الشمنى وأقول قوله اللهم الا الخ يقتضى ان سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شئ من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شئ من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر فى المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمنى حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما فى الوجود ومراد الدماميني باول الفجر فى قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملابسة وقول الشمنى وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمنى يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلى لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئتك يوم الجمعة جزأ منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكر ويبقى اليوم على حاله ولم يتعرضا لاعراب سحر حينئذ والظاهر انه بدل بعض من كل لان الفرض ان سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بعضه ولكن ينافيه قول المغنى

المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو (مبني) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كأمس وربما ورد منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله * على حين عاتبت لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحترز بالقيد الاول) وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيد (الثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبا) لقيد (الثالث) وهو أن يجرد من أل والاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا ولف وهذل وبلغ وثعل (فانهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيقي (كغدر وفسق) فانهما معدولان عن غادر وفاسق (وكجمع وكتع) فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو ثعل فان وزحل مصروفا حكم بعدم عدله كأدد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التأنيث (فلا وجه لتكلفه) أي العدل (ويؤيده) أي اعتبار التأنيث (انه) أي طوى (يصرف باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر أو صفة كحطم ولبد أو مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في

وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر لي منع البدلية مع فرض ان سحر مراد به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا للآتي لكن مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوما سفار الى آخر ما بينه في المغني فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل شاملا لما قبل الفجر ٢٢٤ ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يأباه (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم الا أن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتامل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فانه معدول عن جاح وهو عندهم مأخوذ من جحا بالمكان اذا أقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو مأخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطي ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بجحا ويجعل ذلك شرحا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروه الخ) قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من سائر الموانع الا العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلاف في جميع الموانع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه الخمسة منتفية

الاسماء

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشرى قال الدماميني أقول ورد الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئر لبنى مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والزاى طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجزت فلانا فاجازنى اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجير الذى يطلب الماء اذا لم يسقه قد عور وتشر به وأنشد للفرزدق متى تردن يوما سفار كذا فى الصحاح اهـ كلام الدماميني وذكر السيوطى ان أديهم فى البيت رجل من أخبث الشعراء (قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بنى تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء فان كان الاول أشكل الحال وعلى الاول من الثانى يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثانى منه تشكل بان القليل لا يبنون اهـ وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده أقول على كل تقدير لا اشكال اذ العربى يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربى وانه يحتج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشرى بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أولا فلان العربى لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربا اربا كما فى مسئلة الكسائى وسيبويه وأما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وانه عربى خالص اهـ والحق ان العربى يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا وسيبويه ظن ان ما قاله الكسائى فى مسئلة الزنبور خطأ كما حققناه ذلك فى حواشى الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضى تاج الدين السبكى رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذى يظهر ان العربى لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فيتعين تاويل ما اوذكر مسئلة ليس الطيب الا المسك وان الاحمر واليزيدى لقنا بعض الحجاز بين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما ان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كرؤبة

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوى وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام فى لغة) بنى (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر (فانهم يمنعون صرفه) واختلف فى علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل فى نحو طوى كما تقدم (فان ختم) فعال علم المؤنث (بالراء كسفار اسما لماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر (ووبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم) أى من تميم قال الفرزدق

متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجير المعورا

وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أى الاعراب والبناء (فى قوله) وهو الاعشى ميمون

(ألم تروا ارما وعادا * أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار)

فبنى وبار الاولى على الكسر وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولا هلكت على القبيلة وثانيا باروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها أهلكها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال) فى التعريف والعدل والوزن والتانيث (كقوله) وهو لجيم بن صعب فى امرأته

(اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت فى الموضعين واذا سمى بباب حذام مذكر زاله وجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه فى العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (اذا كان مرادا به اليوم الذى يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف

والللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعا ونصبا وجرا (لانه) علم على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الامس) المعرف بأل فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس ومارأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما (كقوله

لقد رأيت عجبا مذ أمسى) * عجائزا مثل السعالى خمسا

فامسى مجرور وامالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم ان أمسى هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه أي مذ أمسى هو أي المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم (وجمهورهم يخص ذلك) الاعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما (كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس * وتناس الذي تضمن أمس)

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس أمر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) في الرفع والنصب والجر (على تقدير متضمنا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الاقرن

منع البقاء تقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورس

اليوم اعلم ما يجيء به * (ومضى بفصل قضائه أمس)

فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع أمس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى (فان أردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما) أي أمسا من الاموس (أو عرفته بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته (بالاداة) نحو الامس أو صغرته نحو أميس أو كسرته نحو أموس (فهو معرب اجماعا) اعراب المنصرف (واذا استعملت المجرد) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا) لتضمنه معنى الحرف

والعجاج وأبي نخيلة ويحتمل أن الاعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) وينظر ما وجه اختلاف العرب في أمس دون سحر بل وقع الجزم في سحر عند استيفاء الشروط بانه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في أمس اذا كان ظرفا مراد به معين بني باجماعهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع ان كلا منهما ظرف يمكن أن يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله خمسا) قال الدنوشري قال العيني وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالا منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري اسناد الممنوع الى ضمير الاعراب فيه تجوز والممنوع في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لا بد له من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فانه مهم (قوله والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فائدة قال الرضي اذا سميت بامس رجلا على لغة الحجاز يين صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الاحوال كلها الا انه لابد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع أيضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع (قوله أو صغرته) قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والاول ذهب اليه المبرد والفارسي وابن مالك والحريري والثاني عن س وقوفا منه مع السماع والاولون اعتمدوا على التكسير فان التكسير والتصغير أخوان قال في الصحاح ولا يصغر أمس انتهى وذكر نحوه الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال فصل ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا ولا يثنى أو يجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة لواحد انتهى وقوله فتظهر اللام أي اذا أريد بامس امسان معينان وبالجمع أموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما اذا أريد بالمثنى امسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه ان من شروط بنائه أن لا يثنى (قوله فهو معرب اجماعا) قال الزرقاني أي لزوال علة البناء أي تقدير اللام قال الرضي ما نصه وربما بني المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية اليوم الذي قبل يومك بليلة تبنى معرفة واذا دخلها أل فعرب بتوسع رأيته أمسا منونا وهي شاذة الجمع آمس وأموس وآماس

(فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه) المانع له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الالحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعديكرب وارطى) لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران) اذا نكرا (فسيبويه يبقيه غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف الاخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الاوسط) وان أكثر المصنفين لم يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه انتهى* السبب (الثاني التصغير المزيل لاحد السببين) المانعين من الصرف (كحميد وعمير في) تصغيري (أحمد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان الزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد يحكم وافيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيأ مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر * السبب (الثالث ارادة التناسب) للمنصرف (كقراءة نافع والكسائي سلاسلا) بالصرف لمناسبة اغلالا (وقواريرا) قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبيصي (و) نحو (قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما للتناسب ودا وسواعا ونسرا وأفادتهما تين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة * السبب (الرابع الضرورة) اما بالكسرة كقوله

اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) * فقالت لك الويلات انك مرجلي

فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلا أي ماشيا لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها

(فصل) قوله وخالف الاخفش الخ) قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر صحة ما قاله الاخفش وكونه هو الصواب لانه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه لان معنى أحمر حينئذ شخص ما سمي بهذا الاسم ولا نسلم ان الزائل عاد وقوله واذا زال المانع الخ غير مسلم (قوله اذا لم يكن معتادا) قال الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للمزوال المفهوم من قوله لا يزيل شيأ وايضاح ذلك ان الهمزة في نحو أحمد اعتيد زوالها لاجل التصغير بخلاف العدل في نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله فتامل (قوله خدر عنيزة) بدل من الخدر والويلات مبتدأ ولك مقدما خبره وهي معترضة بين القول ومقوله قاله العيني وأقول لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول وكان شبهته كسران بعد القول وربانها مكسورة لكونها جملة استئنافية قيل دخول القول (قوله ينبغي ان يحمل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الحمل لا حاجة اليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشرى أو خبر مبتدا محذوف كما قال العينى (قوله فاجازه الخ) قال الدنوشرى يؤخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها الوجود أحد السببين كالوصفية فى قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمى بعده ولك أن تقول هذا الاخذ لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان التعليل مقدوح فيه وكذا وكذا على انا لا نسلم ان تعليله مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان أحد سببى المنع الذى لو فرضنا انضمام سبب آخر اليه منع فاذا وجد جاز معه ذلك ونحو قائم الذى أورده فليس كذلك فليتأمل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشرى بعده قول هذا المحشى فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثلا المزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية (قوله وحكى الفخر الرازى الخ) قال الدنوشرى هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولان الاصل فى الاسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه من الاصل وشبهوا ببراءة الذمة فانها لما كانت هى الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها والثانى ان لاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للاطلاق فى الاعراب فلا ينبغى أن يجذب الاصل الى حيز الفرع لا بسبب قوى قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشرى ينظر هل يخالف ذلك ما قاله الشارح فى شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا * (فصل) *

الاخفش وقال كأنها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (وأجاز الكوفيون) الا أبا موسى الحامض من شيوخهم (والاخفش والفارسى) من البصريين (للمضطر أن يمنع صرف المتصرف) قال الموضح فى الحواشى وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أى باقيهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل

(طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور)

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ فى أمره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاى فراء مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (ومن) أبى العباس أحمد بن يحيى (ثعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (فى الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا فى العلم وحكى الفخر الرازى عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقى الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل فى فرعية واحدة وهى الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

* (فصل * المنقوص) وهو الذى فى آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باقاق) سواء كان جمعا لا نظير له فى الآحاد أم مصغرا فالاول (كجوار) فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثانى نحو (أعيم) تصغير أعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيطر بناء على ان وزن أفيعل لا يتعين فى الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه (وكذا ان كان علما كقاض علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى (وكيرمى علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءنى جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء فى الجميع فى حالتى الرفع والجر واليه أشار الناظم بقوله

وما يكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى

هذا قول سيبويه والخليل وأبى عمرو وابن أبى اسحق وجمهور البصريين (خلافا ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائى) وأبى زيد والبغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فيقولون فى الرفع جاءنى جوارى وأعيمى وقاضى ويرمى باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون فى الجر مررت بجوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بفتح الياء فيهن (كما) تفتح (فى النصب احتجاجا بقوله) وهو الفرزدق (قد عجبت منى ومن يعيليا) * لما رأتنى خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر وألفه

للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولى بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجوته * (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد والفجر وليال

(هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه أشار الناظم بقوله

ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين) غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود غيره وأجيب بان التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لانتقاضه بنحو هلا تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشئ لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها لن وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضي) لن (تأبيد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات لن (ولا) تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن أقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بان يكون الفعل بعدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيه لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله

(قوله ان الفرزدق أخطأ) نظير هذا قول الجرجاني ان قول الفرزدق ما أنت بالحكم الترضى حكومته خطأ باجماع وفي ذلك دليل على انه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك

(هذا باب اعراب الفعل)

(قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا انما يحتاج اليه اذا أريد كان مرفوعا لفظا أو تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه في تعريف الاعراب والمعرب فان أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشري قد يقال ان محل افادتها التأبيد انما هو عند الاطلاق قاله الشمني (قوله ولا تقع الخ) قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة على النفي تضمنا أو التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر في الآية المذكورة ان دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة لطلب المضاف لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك تشهمنه فليحذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل التشهي من هذين القائلين أيضا فان المرجع

فى مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابقى انما هو النفى على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعانى الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر فى محله وكأن الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعين ان معناه الخ فليفهم (قوله لن تزالوا الخ) قال الزرقانى هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازلت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لازلت الخ أى لا زال أمركم وقوله خالدا الخ أى باقيا بقاء الجبال قال الدمامينى البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على ۲۳۰ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كما فى ويلمه) قال الزرقانى أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله خلافا للخليل والكسائى) قال الدنوشرى رد س مذهب الخليل والكسائى بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى أن لن هى لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادى (قوله وتركنا الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه فى كلام الدنوشرى والثانى ان التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا خبر له ولا فى الكلام ما ينوب بمنابه وانما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة لها (قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك فى التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولابن المرحل المغربى فى ذلك رسالة (قوله وتتعين المصدرية الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل وتتعين أى كى المصدرية بعد اللام على رأى وهو رأى س والجمهور ومطلقا على رأى أى وهو رأى الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أو لم تتقدمها وتتعين الثانية أى وهى الجارة مطلقا أى على رأى أى وهو رأى قوم من النحويين يرون انها الجارة على كل حال تقدمت اللام أو لم تتقدم وترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدمامينى كقولك جئتك لكى أن تكرمنى فيمتنع أن تكون كى حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لها وانما ترجح الاول بوجوه

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهى بسيطة على وضعها الاصلى عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الالف نونا خلافا للفراء) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مهملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا نحو لنسفعا لا العكس (ولا) أصلها (لا ان) فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما فى ويلمه (والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى) والخازرنجى وحجتهم قرب لفظهما منهما وان معناهما من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل فى الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الانصارى

فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب

يرجى المرء ما لا ان يلاقى * ويعرض دون أبعده الخطوب

أى لن يلاقى ورد عليهم بأربعة أمور أقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب (الثانى كى المصدرية) وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت ان الاصل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كى تعليلية (فاما) المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك وأما (التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة) لزوما فى النثر (وقد تظهر فى الشعر) كقوله * كيما ان تغر وتخدعا * وسيأتى ما ذكره من ان كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكى أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كى جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان أجابوا بان الاصل كى تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود أى كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا

أما أولا فلان ان أم الباب فالاولى الاعتناء بشأنها واذا جعلت كى تعليلية لزم ان يكون كى هى الناصبة ففيه وفاء بما تستحقه من الاعتناء
بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلان ما كان أصلا فى بابه لا يجعل توكيدا لغيره وأما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها
ومجاورتها أحق بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله و ترجيح مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقا
الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرته له فى غير ضرورة وهو يخالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار وان خص بغير ذلك
سئل عن المعنى الفارق واتجه حينئذ أن يقال ساغ ذلك فى بعض المواضع فليسغ مطلقا ليتبين امكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه
الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذى جر ما بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافى انه يجوز توكيد حرف الجر بحرف
جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد
اللام الذى هو مذهب س والجمهور لامكان حمل كى على انها حرف جر مؤكد للام والنصب بان مقدرة بعدهما كما قالوه فى عكسه
نحو جئتك كى لاقرأ فالحاصل انه ان أريد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه
وان أراد به ما اذا كان الثانى هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر مؤكدة للام قبلها كما فى عكسه
فليتامل من خط ابن قاسم العبادى (قوله لكيلا تأسوا) قال الدنوشرى ماخوذ من الاسى ٢٣١ وهو الحزن قال بعضهم والتاسى

لكيلا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تأخرت عنها اللام أو أن) فالاول (نحو
قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات
(كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس)
فكى هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضينى عنها وتقضى منصوب بان مضمرة وأما حكاية الاخفش لكى
ما أضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكى جارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل فى ليس
كمثله شئ ومثل بالكاف فى مثل كعصف مأكول (و) الثانى نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان
خلافا للزمخشرى
فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك (كيما ان تغر وتخدعا)
فكى هنا تعليلية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله الثانى وتغر بضم الغين
المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقدت سبق اللام وتأخر ان أو وجدا
فالاول كما (فى نحو كيلا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهى مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهى
تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كى وعلى الثانى منصوب بان مضمرة بعد كى والاولى ان
تكون مصدرية كما ذكره الموضع فى باب حروف الجر (و) الثانى كما فى (قوله
أردت لكيما ان تطير بقربتى * فتتركها شنا ببيداء بلقع)
فكى تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت
مصدرية فان مؤكدة لها فى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها فى التعليل وكونها تعليلية
أولى من كونها مصدرية لان تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى قاله

عند الأئمة ان تنظر الى
أسى غيرك أى حزنه وأنه
مثل حزنك فتصبر والاسى
هو الحزن ولا يعجبنى
هذا وهو عندى ماخوذ
من قولهم أسى الجرح
والجريح أى داوى
والآسى هو الطبيب
المداوى فكان معنى
التاسى التطبب والتداوى
بالصبر ولو كان على ما ذهبوا
اليه لكان معنى التاسى
التحزن تقول أسيت
أى حزنت وتأسيت انتهى
من سلوان المطاع (قوله
لتقضينى قال الدنوشرى

هو بسكون الياء من تقضينى لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام
مصدر ميمى أى قضاء غير اختلاس أى ذى اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله واما حكاية الاخفش الخ) قال الدنوشرى
مراده منه ان ما موصول حرفى هو والفعل اسم تأويلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول
المتن وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما أكدت اللام بمثل الخ هذا مبنى على ان الكاف أصلية ومثل زائدة مؤكدة لها فى
المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها أو حرفا جارا لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهى المؤكدة واذا قلنا الازائدة فلا تأكيد لاحدها
بالآخر فليتامل (قوله ويجوز الامران الخ) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادى تنبيه تحصل ان كى اذا تجردت لفظا
عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر الا فى الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها
ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تأخرت عنها اللام نحو جئتك كى لاقرأ وتتعين حينئذ انها حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمرة
بعدها ولا يجوز أن تكون هى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون
كى زائدة لانه لم يثبت زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا
على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من

الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كي أتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئتك كي النحو أتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلتين (قوله في الابتداء) قال الدنوشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا فيما يأتي * (فائدة) * ان المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا على معنى البتة ومن زعم ان لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال في أن انه يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فان صدق الحد على افراد المحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول ٢٣٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتهما على السبك دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبك (قوله ومحتملة لهما) أي لموضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان محل أن وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج الى نكتة وقد يقال في عبارته اشارة الى قلة ذلك (قوله والقول بان أصله يتمون الخ) قال الدنوشري يجعل الدماميني كون الاصل يتمون منصوبا بان أولى من اهمال ان ووجهه بان حمل ان الناصبة على ان المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياسي وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس ووقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب ان التخريج على هذا أظهر ومن (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونون يولى عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن بن أبي بكرة وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولى عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها انه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد انه منصوب أو ردوه شاهدا على مذهبهم ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال الدنوشري ينظر اذا لم تكن مفسرة

الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التي لا شئ فيها الناصب (الثالث ان) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو (والذي أطمع ان يغفر لي خطيئتي) أصله في أن يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعدها أو أبقي على جره وأكثر العرب على وجوب اعمالها (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها أي المصدرية) بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا (كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بان أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله

ان تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا)

فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الاولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون انها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد أو احدى أخواتها (وتأتي ان مفسرة) بمنزلة أي (وزائدة) دخولها وخروجها سواء (ومخففة من ان) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار (نحو فأوحينا اليه ان اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملأ منهم ان امشوا) أي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشئ فخرج وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان باي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

وعن الكوفيين انكاران التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت باى مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية لما) التوقيتية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغث اليشكرى * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) * فمن جر ظبية أي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

أي أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغني أو الواقعة بعد اذا كقوله فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطي يد في لجة الماء غامر

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله وأجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والمخففة من ان المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون و) الثاني (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تأويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) الم (أحسب الناس ان يتركوا) بحذف النون (واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأه غير أبي عمرو والاخوين) حمزة والكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك ترفع في رأيت ان لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتأمل (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم رحمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم اذ التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغث) أي كما قال المصنف وقال باغث منقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علباء اليشكري (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتي (قوله حتى اذا ان كأنه) قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي فجائية فان قلنا بالاول فاين شرطها وجوابها أو بالثاني فاين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى اذا بقى فيه كأنه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطي وهو مبني للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطي ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان في لجة الماء متعلق بغامر وهو غير متعين (قوله فتنصب ان الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المتن وكذا قوله وترفع

(٣٠ تصريح ني)

ولا اجراء غير مجرًى لغير تقع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لايجري مجرى غيره ولايجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه يمتازان والفراء وابن الانبارى ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكى كذا بان * لابعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد

ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لامركبة من اذ وان أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لاان مضمرة بعدها (وهى) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لامجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء اما فى الاستقبال أو فى الماضى ولامدخل للجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه أو فى آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة أمور أحدها ان تتصدر) فى أول الجواب لانها حينئذ فى أشرف محالها (فان وقعت حشوا) فى الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لاأخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة

(لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذا لاأقيلها)

برفع أقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لابين الشرط وجوابه خلافا لما وقع فى المغنى تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن على أعطك فتمنى أن يكون كاتباله فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتى وأمكننى منها لم أترك مقالتى الاولى وأتمنى عليه ان اكون كاتباله كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (وأما قوله)

(لاتتركنى فيهم شطيرا * انى اذا أهلك أو أطيرا)

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لاضرورة و (الخبر) أى خبر ان (محذوف

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشرى لو عبر بقوله والامران كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشرى الباقى فى معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشرى مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل ان يقول اذا جئتنى أكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى (قوله بان اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشوا فى ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا نحو يا زيد اذن أكرمك ويؤخذ من كلام أبى حيان خلافه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم بطلان العمل عن الفراء واجازته عن الكسائى قال ولانص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدر فى عملها ان لاتعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمعمول التأخير اه فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين فيما تقدم فيه النداء هذا وينبغى ان يكون المقصود حصر الحشو الذى يهمل معه وجوبا والافسيأتى فيما اذا سبقها العاطف انها تهمل فى غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشرى ينافيه ما صرح به العينى فى شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور فى البيت قبله

حلفت برب الراقصات الى منى

يغول الفيافى نصها وذميلها

لكن العينى تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عنه ولاأقيلها فى موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات ابل الحجيج التى يتبخترن فى مشيهن كأنهن يرقصن ويغول يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير فى بمثلها ولاأقيلها يرجع الى خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافى قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشد اه وأقول لاينافى لصحة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبى الخليفة عمر وكان نائبا بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة وان وقع للدمامينى ذلك وكان مدحه فأعجب به فمناه فطلب منه ان يكون كاتباله فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدا لى من عبد العزيز قبولها

ثم ندم على ذلك وقول الدمامينى انه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشد وروى خطة المجد

(قوله وجملة انى) قال الدنوشرى اضافة الجملة الا أن لا دنى ملابسة (قوله لاحال) قال الدنوشرى أشار به الى رد ما قاله العينى انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا أوفاء) قال الدنوشرى ظاهره ان ذا لاختصاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت أنا أخرج الى البغاة ثم اذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضى التسوية

فانه قال * وانصب وارفعا *

(محذوف أى انى لا استطيع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين اذن وما هى جواب له والاصل لا تتركنى اذن أهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول ثان لتتركنى لا حال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله * ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أى على اذن (واوا أو فاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) فى الشواذ (واذن لا يلبثوا فاذن لا يؤتوا) بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبى بن كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى أزرك واذا أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول انتهى * الامر (الثانى أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم * ونصبوا باذن المستقبلا * (فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أى أن يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم * والفعل بعد موصلا * (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم * أو قبله اليمين * (كقوله
اذن والله نرميهم بحرب) * تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة واشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديلا فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع
* (فصل * ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منفى) الاول بما والثانى بلم دون غيرهما من أدوات النفى (نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال
سموت ولم تكن أهلا لتسمو * ولكن المضيع قد يصاب

اذا اذن من بعد عطف وقعا (قوله أو يفصل) قال الدنوشرى ان عطف على متصلا كان ركيكا وان جعل منصوبا بعد أو بمعنى الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهى ووجه قوله كان ركيكا انه اذا عطف على قوله ان يتصلا اقتضى ان الشرط الثالث أحد الامرين اما ان يتصلا أو ان يفصل بينهما بالقسم الشرط انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام ان يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشرى جملة تشيب بالتاء أوله صفة لحرب عينى انتهى ووجه كونها بالتاء يعنى المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت ان الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث اليها فى قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها وهذا بناء على ان فاعل تشيب مضارع أشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز أن يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب بفتح حرف المضارعة مفتوح والجملة صفة لحرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال الدنوشرى أى والجار والمجرور اذا افترقا اجتمعا واذا اجتمعا افترقا * (فصل) * (قوله وجوبا) لو أخره عن قوله بان مضمرة كان أولى لان الوجوب قيد فى الاضمار لا فى النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أى فجعلوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم فى الفعل

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله * كان جزائي بالعصا أن أجلدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وبعد نفي كان حتما أضمرا * الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (اذا صلح في موضعها) حتى المرادفة الى (نحو لألزمنك أو تقضيني حقي) أي حتى تقضيني (وقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى) * فما انقادت الآمال الا لصابر

أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لأقتلنه) أي الكافر (أو يسلم) أي الا أن يسلم (وقوله) وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الاول لكونه جارا ومجرورا والبصريين أن يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها يقتضي عدم تقديم معموله ولعل المراد انه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني نقلا عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبة عن ان اه وينظر ما معنى قوله جاز اظهار ان هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رد به قوله بما تقدم وتعليله بقوله لان الكلام الخ تقديره وما المانع من ان الخبر هنا نحو مريد أي وما كان القرآن محلا للافتراء على قياس ولم تكن أهلا لتسمو المنار وأنا أقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين ويكون ان وصلتها خبرا عن كان على تأويل المصدر المؤول باسم المفعول أي وما كان هذا القرآن افتراء أي مفترى أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المصنف في المغني قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالآية ثم قال فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى (قوله تقدمه نفي) قال الدنوشري ظاهره عدم تقييده بما ولم بل كل أدوات النفي كذلك وينظر ما وجه هذا القول وما وجه اختصاص هذا الحكم بلم يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلما وبان وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أولا

(قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد يجحد جحدا أو يقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخبر (قوله اذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبابي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو والى لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعدها جاز اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة الى أو كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لألزمنك أو تقضيني حقي فانه صالح للتعليل بكي وللغاية بالى وللاستثناء من الازمان بالا ويتعين الاول في لأطيعن الله أو يغفر لي والثاني في لانتظرنه أو يجيء والثالث في لأقتلن الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم ان تقديرها بالا مطرد وعلى من قال أيضا ان تقديرها بكي أو بالى مطرد

على

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أى ليكونن لزوم منى أو قضاء منه لحقى وليكونن استسهال منى للصعب أو ادراك للمنى وليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه وليكونن كسر منى لكعوبها أو استقامة منها والیه أشار الناظم بقوله * كذاك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى أو الا * الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء) فتفىء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر وبالقتال والقائه الى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كى تفىء أو الى أن تفىء والمثال الثانى حتى فيه بمعنى الى خاصة أى الى أن يقول الرسول والى هذا الموضع أشار الناظم بقوله * وبعد حتى هكذا اضمار ان * حتم * (ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا عما قبلها (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه فى قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (فى قراءة نافع) لانه مؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لان نصبه يؤدى الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب فى مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال (ويجب النصب فى مثل لأسيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

والعلة فى نصب الفعل بعد أو هذه انهم قصدوا التفرقة بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى كون الاول محقق الوقوع أو مرجحه والثانى مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لاجدلنك أو تنمشى * بيدى صغار طارفا وتليدا والنصب باء عند الكسائى وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على ان النصب بان مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بأو لانها حرف عطف ولا عمل لها وانما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فاذا قلت لانتظرنه أو يجىء ولاقتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكونن انتظار منى أو مجىء منه وليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه * (فائدة) * اذا كان ما قبل أو ينقضى شيئا فشيئا صلح فى موضعها حتى بمعنى الى والا فلا (قوله وحتى التى الخ) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر ولم يبال بما قال فى التسهيل انها قد تكون أيضا بمعنى الا كقول الشاعر

ليس العطاء من الفضول سماحة

حتى تجود وما لديك قليل

لما قيل انه لا دليل فى البيت لامكان حمل حتى فيه على انها بمعنى الى وذكر غيره ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح (قوله وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا فى النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله فالمثال الاول الخ) فيه نظر اذ ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضى انه أتى بجمع منها وهو انما أتى باثنين ويجاب عن الاول بانه لا مانع من كونه مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان يصح أن يراد الاثبات فيكون شاهدا وعن الثانى بان أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التى تتعين فيه حتى للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدنوشرى كان الاولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فليتأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدنوشرى وجوب الرفع عند ارادة الحال مجازا ينافى جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتأمل (قوله لانتفاء الحال) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة الى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز فى هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

الا النصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذاك والمحكي لايغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فى حواشي ابن الناظم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشري كون النصب باضمار ان بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالمخالفة وبعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو نفسها كما في أو قاله ابن الانباسي فما هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها الأصل له فليحذر وان كثر ناقلوه وجل متلقوه (فائدة) قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة فى جواب شئ والنواهي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما فى الفاء (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) أشار الى أن مسبوقين حال من فاء السببية و واو المعية لكن فيه مجئ الحال من المضاف اليه ولعله لانه كجزء المضاف اليه لانه لو أسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتامل (قوله وما كان تقليلا الخ) قال الدنوشري هذا يشمله قوله أو فعل فليتامل وقوله كان بحرف يتعين أن تكون فيه كان تامة اذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لايخفى أى لانه اذا وقع الجار والمجرور صلة أو صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ثم ظهر ان شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور أعني قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق (قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا الخ) نفي العلم فى هذه الآية مستعمل فى نفي المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام فى مجاز القرآن وبينه المصنف فى شرح الشذور بما حاصله وشرط ان المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق بالاشياء على ما هى عليه وانما يتعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله ياليتني كنت معهم) قال الدنوشري يمكن التمني أيضا بالا نحو ألا رسول منا فيخبرنا و بلو كقوله لو نعان فنشهد ومنعه ابن مالك وقال بجواب تمن انشائي تقديره وددنا لو نعيان الخ وماذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني فى المطول ان الترجي لاطلب فيه وانما هو ارتقاب أمر لاوثوق بحصوله انتهى واختلفوا فى التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادي فى حاشية جمع الجوامع وشرحه للمحلي (قوله فى قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشري قد قرآ بالنصب

(وماسرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية) فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لايتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لايتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سبب له وذلك لايصح لان ماقبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك فى) عين (الفاعل) فى الاول وفى عين الزمان فى الثانى وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام باسره لاعلى ماقبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب (فى نحو سيرى) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصب فى مثل (كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان مابعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى واليه أشار الناظم بقوله

وتلو حتى حالا أو مؤولا * بها رفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب محضين) واليه أشار الناظم بقوله * وبعد فا جواب نفي أو طلب * محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا أريد به النفي فالاول (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) والثانى نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني (ياليتني كنت معهم فأفوز) ومثال الواو بعده (ياليتنا نرد ولا نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب فى قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء بعد النهي (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي

(لا تنه عن خلق وتأتي مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

في نكذب وفي نكون بعده معاو وافقهما ابن عامر في نصب نكون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أولا محضين (قوله يا ناق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلامين سيابة حيث ذهب فنستريحا لانه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتامل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتامل (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا

وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الامر (قوله) وهو أبو النجم العجلي

(يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا)

والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري

(فقلت ادعي وادعو) ان اندى * لصوت ان ينادي داعيان

فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية) وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي) وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وبعد العرض قوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله

هل تعرفون لباناتي فارجو ان * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من أربعة وهو النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه (واحترز) الناظم (بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم تأتني فاحسن اليك) بالرفع (اذا تريد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت أن تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

في حاشية شرح ابن المصنف واختلف في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية انها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه اه بحروفه وأقول ليت شعري أي داع الى نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه على متعارف العرف (قوله مستقبل) قال الدنوشري مضاف اليه ومصدر قبله مضاف له والتقدير سبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح ان يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حينئذ وكان الاولى ان يقول بكونهما محضين مثلا أو بتمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض بأربعة أمثلة وتبعه عليها ولده وهي ما أنت الا تأتينا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وما قام فيأكل الا طعامه وقوله وما قام منا قائم في نديِّنا * فينطق الا بالتي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأنشد عليه فينطق الا بالتي هي أعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتكوين الايجاد في الثاني قاله ابن الانباسي واحترز بقوله فاء الجواب عما اذا

كانت لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى نفي الفعلين وعما اذا كان ما بعدها مستأنفا وانما ينصب اذا قصد بها معنى الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري الخ) قال الدنوشري وقع للزمخشري انه قال في قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي ان انتصاب أواري بأن في جواب الاستفهام قال في المغني وهو فاسد لان جواب الشئ مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز قال الدماميني أقول قال التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب أي ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سببا للعفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهتدي اليه غراب (قوله فلان زال النفي) قال الدنوشري لو قال فلان تزال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشري يرد قول الانباسي ان الفعل في الآية مبني على اضمار مبتدا والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد انه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا قال في حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فهم يعتذرون قال البيضاوي عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح في جعله مثالا للاستئناف لانه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشري أي ويكون حينئذ المعنى

مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك ألجأت المخاطب الى الاقرار بأمر قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أمر لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله اه والمعنى أنت أتيتني فأحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي اه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا فالمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا أو لانه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا و) الثالث نحو (ما تأتينا الا وتحدثنا) فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه أحدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف النفي للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه أن تقدره خبر المبتدا المحذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في المعنى أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان (و) احترز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسيأتي) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذا لم يشعرا بسببية ولا معية (ومن الاستئنافيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه في رفعه وفي النفي الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤس الآي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستئنافية نحو (قوله)

(ألم تسأل الربع القواء فينطق) * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

وهو جميل صاحب بثينة فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدا محذوف أي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء (فانها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذ العطف يقتضي الجزم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو

تسال

على الوجه الرابع المارفى كلامه (قوله ليبينون) كذا فى كثير من النسخ اثبات النون والصواب حذفها كما فى بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشرى وعبارة العينى والسماق الارض لا تنبت شيا * (تنبيه) * الحق الكوفيون بالواو ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الانباسى وفيما رد به على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان المنهى عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهى وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهى عن البول وفى حفظى ان حكمة النهى عنه انه ماوى للشياطين فقد يتأذون فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهى ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسى على ابن مالك مأخوذ من كلام النووى فى شرح مسلم وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفية

قال (والسببية تقتضى النصب) له لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والربع المنزل والقواء بفتح القاف ومده أكثر من قصره الخالى الذى لا أنيس به والبيداء القفر الذى يبيد من سلك فيه أى يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف (وتقول) مع الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذا نهيته عن الاول فقط) وأبحت له الثانى وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن (فان قدرت النهى عن الجمع) بينهما (نصبت) على ارادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهى (عن كل منهما) على حدته (جزمت) على العطف وكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم فى حالتى العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذى سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط (لا) جوابا (للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافا لزاعمى ذلك) ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ولان الارجح فى ضربا زيدا ان زيدا

فى باب الجوازم (قوله واذا سقطت الفاء) أى لم يؤت بها (قوله المحض) قال الدنوشرى التقييد به غير واضح لما سيجئ من قوله ولا خلاف فى جواز الجمع بعدهما اه ووجه كلام الشارح حمل أل على العهد الذكرى وكون الغالب فى النكرة اذا أعيدت معرفة ان تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أى معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الاضافة حقيقية وهى على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولو أراد الثانى لقدر لفظ فعل كما

قدر بعد لفظ حرف ولعله غاير الاسلوب اشارة لجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقدر حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثانى فلا يتصور ارادته هنا فتدبر (قوله ولان نائب الشئ الخ) قال الدنوشرى مردود بان اما نائبة عن اسم الشرط ومن جملة الشرط وليست دالة على مادلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التى هى نائبة عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشئ يؤدى معناه المقصود (قوله ولان الارجح فى ضربا زيدا الخ) قال الزرقانى هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم كما ان النصب بضربا الخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف مبنى على رأى المصنف قال فى شرح القطر ولا يجوز فى قولك ضربا زيدا أن تعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر

هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما تقول اضرب زيدا واما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو أن يحل محله فعل مع ان أو ما انما هو في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول لعامله على الاصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاخفش اه قال ابن عقيل في شرحه لهذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى ان عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان أو ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدنوشري قال في المغني وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر محوج للتأويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج ذلك الى التأويل بادعاء ان لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التي هي الفاء في مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهذه الاقوال لا رادع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبي قد بريح

يتخلف وذلك لانه بموته قبله لم يرثه ومعلوم ما ورث من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سأل في ثلاثة أمور فاستجيبت له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا وأجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله زكريا لما كان مستاغلب على ظنه انه متى وهبه ولدا يرثه اه وذكر الجلال السيوطي الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ارث النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية المغني ما ينبغي الرجوع اليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان الامثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم نستدل بها أحد على مدعاه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزم فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صفة لوليا لا جوابا للهب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد غير النفي جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه) وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم

وشرط جزم بعد نهي أن تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

انك تضع ان قبل لا الناهية بالماء وشرحه على ذلك الشاطبي (فمن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم) لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد يأكلك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

بريح النوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب و يصبك بدل من تشرف أو تتطاول و يضرب بدل وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم (وألحق الكسائي في جواز النصب الامر) بالفعل (ما دل على معناه) أي الامر (من اسم فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) ما دل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وصبر الموضح بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم و نزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى السبك والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه أقبلا

(كقوله) وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري

وقولي كلما جشأت وجاشت * (مكانك تحمدي أو تستريحي)

بجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان (وقولهم) أي العرب (اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا أن المراد بهما الطلب (أي ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما (وألحق الفراء الترجي بالتمني) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطلع بالنصب) في جواب لعلي أبلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصبه الى التمني ينتسب

ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

*(فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جوازا بعد) أحرف (خمسة أيضا) مضى آض اذا عاد (أحدها اللام) الجارة (اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول النظم * وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا * (نحو وأمرنا لنسلم) لرب العالمين (وأمرت لان أكون أول المسلمين) فاضمرت في لنسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضح من ان الناصب ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال

(قوله ونزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فانها مشتقة من النزول (قوله وجشات بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة الشواهد وجشات بالجيم والشين المعجمة يقال جشات نفسي جشوأ اذا نهضت اليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسي يعني غثت (قوله ومذهب البصريين ان الترجي الخ) قال الدنوشري لم أفهم الى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أو لتقدم ترج يقتضي ان الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا اشكال اه وهو صريح فيما توقفت فيه (قوله لكثرة استعمالها الخ) علل الدماميني في المنهل الصافي ذلك بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها (قوله وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لانه يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما

(فصل)

ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تعين أن لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور وجب اضمار أن كما مر) حكمه وتعليله (وان قرن الفعل بلا نافية أو) زائدة (مؤكدة وجب اظهارها) لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ثقيل في الكلام والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن * (نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة) بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم أهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل أن لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الاحرف (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازا (أو والواو والفاء وثم اذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس في تأويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المرى

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل ورزام حي من غير والمصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب) باضمار أن بعد أو والتقدير او أن يرسل وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب (عطفا على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد

(ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف)

فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الي من قصر منيف

وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (قوله

لولا توقع معتر فارضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترب

فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وأرضي في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تأويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو انس بن مدركة الخثعمي

(اني وقتلي سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان وأعقله في تأويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تأويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي

(قوله لنيابتها عن أن المحذوفة) قال الدنوشري يؤخذ منه ان أن اذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشري منادى مرخم عيني (قوله فاسوءك معطوف) قال الدنوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو أسوءك (قوله حي من تميم) قال الدنوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو ارسالا) فيه دليل على ان المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المغني انهم حكموا الاصدر لان وأن المقدرتين للصدر معرف بحكم الضمير في انه لا ينعت معناه اذا قدر المعرف لاقتضاء المقام ذلك لانه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حررنا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدنوشري فائدة يقال قرت عينه تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا في الفرح وهو مشتق من القر ويقال سخنت عينه اذا كان دمعها حارا ولا يكون الا في الترح وهو مشتق من السخونة ويجاء سخن من باب ظرف ومن باب نصر (قوله ابن مدركة) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا البيت لانس بن مدرك بغير هاء وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا

اني وقتلي سليكا بعد مقتله * كالثور يضرب لما عافت البقر

فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدنوشري من عقلت القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلي) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق هو الياء من اني والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تأويل الفعل) اشتراط

وكالثور

وكالثور رخبران والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخوف غيره (و) احترز الموضح بقوله ليس فى تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه فى تاويل الفعل (كقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) فى يغضب (وجوبا لان الاسم) وهو طائر (فى تاويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا فى تاويل الفعل لكونه صلة الموصول (أى الذى يطير فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخرا ان للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفى أو طلب محضين أو بمعنى الى أو الا ويجوز اذا عطفت على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن فى الجواز دون الوجوب وأطلق فى النظم العاطف فقال

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتا أو منحذف

(ولا ينصب الفعل) المضارع بان مضمرة فى غير هذه المواضع العشرة) وهى الخمسة المذكورة فى وجوب اضمار أن والخمسة المذكورة فى جوازه (الا شذا) وهى فى ذلك على قسمين تارة يكون فى الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) بنصب تسمع باضمار ان والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى ان تراه قاله الموضح فى شرح الشذور وقول طرفة

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد (و) الثانى كقول عامر الهذلى

* ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله * بالنصب و(قول آخر خذ اللص قبل يأخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمرونى أعبد بالنصب فحذفت أن فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه أشار الناظم بقوله

وشذ حذف أن ونصب فى سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمرونى أعبد وتسمع بالمعيدى فى رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت

* (فصل * وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو) أحرف (أربعة) أحدها (لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو التماسا نحو لا تفعل فالنهى من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبيانى

(لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أى لا يكن ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين فى

صحة حلول أن والفعل محل المصدر فى عمله كما هنا لان قتلى عمل فى سليكا لا يقتضى تاويله بالفعل فاندفع ان التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه فى باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أى لكدرته أو لقلة العطش والعرب تزعم ان الجن هى التى تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وانما ذكر هذا المثل على وجه الانكار ووضع الشئ فى غير موضعه فالثور لا ذنب له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل

* (فصل) * (قوله نهيا الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يضم الى النهى والدعاء الالتماس وكذا يقال فيما يأتى فى لام الامر اه (قوله والالتماس من المساوى) قال الزرقانى قال فى المغنى ان لا يكون الا لتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا قال الدمامينى انما احتاج الى قوله غير مستعل مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظير بل من الادنى أيضا اه ومقتضى هذا ان الطلب من المستعلى نهى لا التماس فلا تكفى المساواة فى نفس الامر فى كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها او استدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون فى بنى آدم بل يستعار لها كذا فى القاموس قال الدمامينى والمراد فى البيت الاخير اذ هو فى وصف بقر الوحش وانما هى مسودة كل العين الا أن يكون أراد الاتيان بطريق الاستعارة اهـ وعلى هذا فكان ينبغى للشارح ذكر المعنى الاخير

(قوله الواسع البطن) قال الزرقانى ظاهره أن المراد الواسع الحقيقى وهو ظاهر قول العينى العظيم البطن وفى كلام الشارح نظر لان الدمامينى اعترض على المغنى بانه لم يفسر فى القاموس والصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لامخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذى يشبه الحبلى بل المراد العظم المعنوى وهو الكون أكولا وكان الشارح فهم ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذى عبر به فى لا فيما مر والظاهر ان القليل يقع فى القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشرى جعل هذا فى المغنى ضعيفا واقتصر على قول الشاعر لتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقضى بالفاء لا بكى قبل اللام قال الدنوشرى اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره فى حرف اللام انه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتاخذوا مصافكم (قوله فلتقضى حوائج المسلمينا) فى هذا تصريح بجمع حاجة على حوائج قال المصنف فى التذكرة مسئلة فى درة الغواص ان لفظة الحوائج مما يغلط الناس فى استعمالها ومما يحكى أن الحريرى لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا بل أنشد لبديع الزمان

فسيان بيت العنكبوت وجوسق ... رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج

ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت فى كتاب الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كصحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله

من كان فى نفسه حوجاء يطلبها ... عندى فانى له رهن باصحار

وغلط الاصمعى فى هذه اللفظة فجعلها مولدة لخروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشى والسجستانى حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعى أنه رجع عن هذا القول وكان الحريرى لم يعرب الا القول الاول (قوله فى قراءة عثمان) قال الدمامينى من قرأ فى تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح فى الشاذ انه ما وراء القراآت العشر وقراءة يعقوب من العشر

شدة سوادها ومدامعها مرفوع بمجور اموأراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل مردفات حال من ربر بالوصفة عما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) ... لها أبدا ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية أودعائية كما فى المغنى ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز بتنزيلها منزلة الاجنبى ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما فى القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه (ويكثر) جزمها فعل المتكلم مبنيين للمفعول (نحو لا أخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجنى أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب فى الكثرة ولم يفصل فى المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهو موافق الظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائى (و) الثانى (اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أودعاء نحو ليقض علينا ربك) أو التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فلاصل لكم) أى لاجلكم والياء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثانى السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (فى قراءة) لعثمان وأبى وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتاخذوا مصافكم) وقول الشاعر

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فلتقضى حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجى انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) نحو افرحوا وخذوا وقم وأصل لام

فينظر لاى شئ اقتصر الشارح فى عزو هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لأبى موسى الخ) قال الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم الى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال فى الجنى الدانى والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لانظير له (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضى وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى أو شبهه ومعموله اه وأراد بشبه الحرفى أسماء الشروط كمن تقول من لم يكرمني أهنه ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من الرضى بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى وليس كذلك قال السمين فى اعرابه فان لم تفعلوا ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله انما هو باعتبار ماذكر من ذلك الحين) قال الزرقاني أى ونفى كونه شيأ مذكورا مستمر فى جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله لا مطلقا أى ليس ذلك النفى باعتبار ماذكر من ذلك الحين وما بعده حتى يأتى الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة الى زمن التكلم كما قاله الدماميني ولاشك أن هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله فى الحال) لو قال بعد لفى الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدماميني أن لم لنفى فعل وهو عما يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يتمنى (قوله فيجزم بان) كقوله اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وانما جعل التعارض بين أن ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون فى الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت الى سكونها الاصلى غالبا (و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان فى) أمور فى (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفى والجزم والقلب للمضى) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفى معناه ويقلب زمانه الى المضى وفاقا للمبرد لأنه يقلب اللفظ الماضى الى المضارع خلافا لابى موسى ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت بالا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفى والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفى منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا لان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيأ مذكورا قاله الموضح فى شرح القطر تبعا لابن مالك وقال فى الحواشى لا دليل فى هذا لان قبله هل أتى على الانسان حين من الدهر فالنفى انما هو باعتبار ماذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفى منفيها مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) أى ومن أجل ان نفى منفى لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال فى لم (لم يكن) الانسان شيأ مذكورا (ثم كان) شيأ مذكورا (وامتنع فى لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال قاله الدماميني (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أى ولما أدخلها) وذلك لانها نفى لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن على بن محمد الهرمى

احفظ وديعتك التى استودعتها * (يوم الاعازب ان وصلت وان لم)

أى وان لم تصل (فضرورة) والاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين والراء المهملة التباعد (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أى ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أى الى الآن ماذاقوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) أى الى الآن مادخل فى قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضى ذلك والعلة فيه أن لما لنفى قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع فى لما غالب لا لازم كما ان التوقع فى قد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) أى من أجل ان لما تغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتعارض أن المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال فى لن أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح فى لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة (و) النوع الثاني (جازم لفعلين وهو) احدى عشرة كلمة وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها وعدمه (أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهى أم الباب (وحرف على الاصح وهو

انما) فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم أقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال أو الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما) فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بعهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة منقسمة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو وان تعودوا نعد واذ ما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو * متى أضع العمامة تعرفوني * ونحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الاربعة وهو أي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في أيهم يقم أقم معه من باب من وفي أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزا وجوابا وسما

وفهم من قوله وجازم لفعلين ان أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور (و) لا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد و) تارة يكونان (ماضيين نحو وان عدتم عدنا و) تارة يكونان مختلفين (ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد) له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال أبو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان أتيتني آتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل

من

لانه نقل في قاعدة التعارض من المغني أن بعضهم ذكر ان لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله اه أي ولن لا تحل هنا لان المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد ان لم لا تحل محل ان فيما استشهد به على جزمها ولذا جعله في بحث أن لغة لبعضهم ولم يذكره من التعارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشري مثله في ذلك الماضي الداخلة عليه أدوات الشرط فانه يغير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقم الخ) ظاهره ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المغني بعد ان ذكر ان حيث للمكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانه اذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا تعمل) قال الدنوشري أدخل الفاء في خبر المبتدا وليس محلها

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعا فماضيا (وهو قليل) حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له) رواه البخاري (ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا (لان تابع الجواب جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة) وقالوا لانا اذا أعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين أن يجيبوا عن الحديث بانه تجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول النظم وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة أحوال لانه يكون ماضي اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بلم قوى كقوله) وهو زهير يمدح هرم ابن سنان

(وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم)

برفع يقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي (ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفعه بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي

فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة (من يأتها لا يضيرها)

برفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتاخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

*(فصل) يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع

(قوله فقلت تحمل) خطاب للسبختي وقوله انها أي القربة مطبعة أي مملوأة بالطعام
(فصل)

المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اهـ بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لتربطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شئ متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذكى ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد (وقد اجتمعتا في قوله) تعالى (وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده) فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهى مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتى فعلها) ماضى المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد أى فقد صدقت والتى فعلها (جامد نحو ان ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى) أن يؤتينى خيرا من جنتك (أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنفيس نحو) وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر) أو ان نحو ان تقم فان أقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفى أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أنواع أيضا ما وان وان النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه البخارى أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله

ومن لا يزال ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما)

أراد فسيلفى بالفاء أى سيوجد من ألفى بمعنى وجد والى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل.

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أى لا يصح ايلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن الهمام بقوله تعلم جواب الشرط حتم قرانه * بفاء اذا ما فعله طلبا أتى كذا جامدا أو مقسما كان أو بقد * وربو سين أو بسوف أدر يا فتى كذا اسمية أو كان منفى ما وان ولن من يحد عما عددنا فقد عتا قال الدنوشرى ولو قال بدل الشطر الثانى من البيت الاول بفاء اذا ما كان ذا طلب أتى كان أشمل اذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به الشارح وزاد عليه بقوله كذا ان يكون مجموع شرط مع الجزا * وفى سورة الانعام قد جاء عندنا وكالفاء اذا فى اسمية وأداتهم يكون اذا أو ان تكن متعينا وبين اذا والفاء تجمع يا أخى ومنع اجتماع قيل فاسمعه منصتا وقوله فى سورة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى آخر الآية (قوله وقد اجتمعتا) قال الدنوشرى قد يقال عليه لا نسلم ان جملة من ذا الذى ينصركم من بعده غير طلبية اذ الاستفهام فيها ليس حقيقة لان المعنى فلا أحد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفى وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر (قوله أو ان) قال الدنوشرى قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب اذا المقترن بها فانه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا فليتامل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشرى عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهى فانهما يجتمعان فى نحو (ويجوز قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية فى نحو وان يمسسك الخ وتنفرد الطلبية فى نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشرى فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها انها أدوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تاملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون

(ويجوز أن تغني اذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ماهو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبهان في كونهما أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بان التوكيدية (نحو وان) تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية نحو واذا دعا كم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اه والى خلف اذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله * وتخلف الفاء اذا المفاجأه

* (فصل * واذا انقضت الجملتان) جملة الشرط وجملة الجواب (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف) على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما أو على محله ان كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيهم بالجزم) عطفا على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن

(واذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بان مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه أشار الناظم بقوله وجزم أو نصب لفعل أثرفا * أو واوان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به (كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه) * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه اذا لم ينصفه ويوفه

الفعل بعدها الا مثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصى زيد اذا ويل له وانما يقال فويل له ولا يقال أيضا ان يقم زيد اذا ما عمرو قائم وانما يقال فما عمرو قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء واذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشري في تفسير حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية واذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب اذا ساقط من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب اذا ما دل عليه فاذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله ان فاذا هي جواب الشرط وانما حقيقته انه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقريب منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وانما لم يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا في باب أما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا *(فصل)* (قوله وهو قليل) في الشذور انه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو عديله فعرض لغير القوي ما رجحه كما رجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدا محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المغني بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه أقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو وخاصة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال

حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسئلة المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبى ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون أن تأتنى ثم تحدثنى أكرمك بنصب تحدثنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهى قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعى والجزم قراءة الجماعة وهذه القراآت لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

*(فصل * يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امرأة جميلة

فطلقها فلست لها بكفء * (والا يعل مفرقك الحسام)

فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وأبقى جوابه (أى والا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانبارى فى الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبى وهذا نص فى الجواز والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تأخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا فى الصفاد يزيد

أى متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه ماض (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تبتغى نفقا الآية) وتمامها فى الارض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل و يجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط فى قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى) ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أى فانت ظالم واما لكونه جملة منفية

من جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو على اضمار المبتدا (قوله والنصب فى مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشرى تعليله بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجى فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتامل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجروا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم أو وقال الشهاب القاسمى لم يذكر واز يادة أو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء واطلاق عبارة السيوطى يقتضى عدم الفرق فليحرر أى وذكر فى مسئلة ما بعد الجزاء انه يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه فى مسئلتى الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والفاء وبذلك نعلم وجه اقتصار البصريين فى مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء عليهما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشرى ربما اشكل على قول فيما مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذاك فى الواو والفاء وهذا فى ثم وقوله وهذه القراآت الخ قد يقال الذى لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم فى هذه الآية التى اقتصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قراآت ثم رأيت فى نسخة عليها بخط المؤلف القراءة بالافراد

(فصل) (قوله ان كانت الاداة الخ) قال الحفيد لا بد من العطف أيضا كما فى البيت (قوله والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها) فيه ان الكلام كما قال الدمامينى فى الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور فى هذا الباب لتشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) دفع لما يتوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المصنف فى الحواشى انه خاص بالضرورة لامع أن يقال الا آتى الامير لانه جائر فتقول اتـه وان الاداة فى البيت الذى ذكره الشارح أينما وسكت عن حذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفية

بلم مقرونة بالفاء نحو وقوله فلم أرقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو وأقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالى للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافى جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثانى بان الفاء قد تدخل على المنفى بلم أجاز الزمخشرى فى فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذى يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوى يتأخر فى كلامه فيكون جوابا فى الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وابقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله

والشرط يغنى عن جواب قد علم ❊ والعكس قد يأتى ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أى على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) وتمامها على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام فى لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ❊ جواب ما أخرت فهو ملتزم

هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر (واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) فى التسهيل والكافية وخالف ذلك فى النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر ❊ فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله ان يقم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم فى الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذى خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم (ان لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له)

(قوله ولالتزام العرب الخ) قال الدنوشرى قد ينافيه وقوع المضارع بعد الاداة فى قوله فلم أرقه ان ينج منها (قوله فانه ينافى جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافى لجعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفه آنفا (قوله وأجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشرى لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ ولا لرد الثانى وهو قوله ولالتزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وقوله وعن الثانى الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الزمخشرى لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر المبتدا بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذى يدل الخ) قد يمنع ما قاله اذ الكلام بآخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا ظهر ما فى قول ابن عطية فى تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة فى لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظر فيه لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبى الاصبع فى البرهان فى اعجاز القرآن فى باب التوهم ان الآية من أقسامه لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة فى ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم فى الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما أفاد الا انه لا ينصر الا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحاة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعى للعدول عن عدة النحو الى ما يحتاج للتأويل وأقول هذا عجيب فان كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفى فى النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلامه أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة النحو بناء على زعمه انه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر ينتصل للمخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكي عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة حمارّ الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب من سولك بالفارسية والفروة ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم اهـ

وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فما معنى البينية فليتامل (قوله واذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فعن يونس الخ) رده سيبويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون لان دخول الفاء على الجواب دليل على انه جواب للشرط

(فصل)

(قوله وأكثر وقوعها بعد ود الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارة ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا مفهم تمن قال بعد مثل أحب وأختار وتمني وود ورد ويود والسماع ثابت بعد هذين وعدّ أحب واختار من أمثلة ما يفهم تمنيا منتقد اذ لا ترادف بينهما وبين تمني ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أمحمد ولانت نجل نجيبة * في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معا فقيل له انك تأمر بقتله وأن لا تأمر ونحو ذلك ويجوز ان وحيا نزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل

أي لابن مالك في قول النظم ورُبّما رجح بعد قسم * شرط بلاذي خبر مقدم (و) خلافا (للفراء) في اجازته ذلك (و) ما استدلا به وهو (قوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا
واركب حمارا بين سرج وفروة * وأعر من الخاتام صغرى شماليا

فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازا أو وجوبا (اشترط في غير الضرورة مضي الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع

فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الى أحسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان أو لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد وان جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقد عز زانها كرم

فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أان تقم زيد تقوم

*(فصل في) أوجه (لو * للو ثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن) المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود نحو ودوا لو تدهن) أي الادهان (أو) بعد (يود نحو يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحرث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من غزوة بدر

(ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق)

أي ما كان ضرك منك وسببه قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

عليه

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لومننت لو أنعمت وأحسنت ثم قال الدماميني لومننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان اه لكن قال العيني ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضر والظاهر انها وصلتها مفعول ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضرك خبرا عن ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضار الشئ فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمريض وعبارته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه انشاد أبي تمام الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الحماسة قول النابغة

فتى كان فيه ما يسر صديقه * على ان فيه ما يسوء الاعاديا

فتى كملت أخلاقه غير انه * جواد فما أبقي على المال باقيا

وأجاب ابن المنير في كتاب المقتفى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة على النضر فبين أن الاساءة الى العدو من مكارم الاخلاق ولاسيما ٢٠٠ العدو في الدين ومن لم يسؤ عدوه لم يسر صديقه (قوله ولا خفاء بما في ذلك من التكلف) قال الزرقاني الباء مقوية والخبر محذوف أي وعدم خفاء ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله قليل (قوله ويشهد الخ) قال الدنوشري في حفظي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا وأن والفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا توقع معتر الخ والتقدير ودوا ادهانك فادهانهم ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغني ويشهد الخ أقول الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر آخره ذا هو الذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه ان تدهن) قال الزرقاني الذي عند الشمني ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوهم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف المتوهم فانه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع (قوله فترادف أن الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على انها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها لا دلالة لها على الامتناع وهو كذلك أنظر المرادي (قوله الا انها لا تجزم على الافصح) قال الزرقاني فيه دلالة على انها يجزم بها على غير الافصح قال الرضي ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال

لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الأطال نهد ذو خصل

وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المغني فراجعه (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب ان محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتقي أصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي بناء على أن لان هذه وهي الوصلية جواب

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة اذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها اه (و) لو المصدرية (اذا وليها) الفعل (الماضي بقي على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلص للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك و) الوجه (الثاني) من أوجه لو (ان تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في المستقبل فترادف ان) الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى

(ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا) * ومن دون رمسينا من الارض سبسب

لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وفيه خلاف بيناه في الحواشي (قوله وهو الذي يحيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم لا تفه ما حييت الابحير * ليكون الجميل رد اليكا قد رأينا الصدى وذا الجماد * كل شئ تقول رد عليكا وأطلق الجماد على الصدى تجوزا أو بناء على أن التقابل بينه و بين الحيوان من تقابل السلب والايجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا والا فالطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشاف وذلك عند احتضارهم اه وسيأتي نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من الخوف في غيرها فلذا أمروا أن يخافوا كخوفهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للاوصياء) قال الزرقاني التاويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للاوصياء بل هو جار ولو قلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الاوصياء ليس للاحتراز بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشاف الى انه لابد من جعل تركوا على المشارفة لا لما ذكره المصنف بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت فلا يتاتى خوف بعد الترك وأما المصنف فجعل الباعث على ذلك تصحيح الخطاب للاوصياء بعد الموت قال الدماميني والاول الظاهر فتامله اه وقوله لان الخطاب لاخطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر وأمر الغائب بمثابة الخطاب قال في الكشاف * فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين * قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خالفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما حاصله يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء في الجواب وقال الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على فرس وأما الشاهد فقوله قوم اذا حاربوا شدوا ما زرهم * دون النساء ولو باتت باطهار (قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقاني إسقاط الياء من يلفك يدل على انه ليس خبرا * فان قيل يحتمل ان يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حينئذ

فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء المدجج صدى بالقصر وهو الذي يحيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر اليوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش برتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اه والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لو للتعليق في المستقبل و(وليها) فعل (ماض) لفظا (أول بـ) الفعل (المستقبل) معنى كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أي ان شارفوا ان يتركوا وانما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحجاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الآية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي اه ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما

(كما ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في الزمن) (الماضي و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناظم بقوله

لو حرف شرط في مضي ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا أكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني أمس اكرمتك

فهو نهى واستشكل كونه نهيا بان المنهى هو الفاعل والفاعل هو الراجى وهو ليس منهيا والدعاء مثل النهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضى مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود وأما بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضى قاله اللقانى فى حواشى التصريف (قوله وكيفية افادتها) أى وعلى ٢٠٧ الافادة اختلفت فى كيفية افادتها اه

أكرمتك وفى الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورد هما فى المغنى (و) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثبتا كان أو منفيا (خلافا للشلوبين) و (لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه) أيضا للملازمة له شرعا أو عقلا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى فى بلعم بن باعوراء (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب تستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثانى (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (والا) بان كان لجوابها سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة بالفعل) (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) الاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة لان مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وضابط مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور اثباتا أو نفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن ثم نسب هذا

(قوله من التلازم العقلى) قال الزرقانى أى لا الشرعى لان النهار فى الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لا ان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوت الجزاء فى المثال بالاولى

وقوله بعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قرر به الاثر لانه مخالف لغرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر انه يكون المساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفريقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الاخير أدون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظر لان الكلام هنا مبنى على القول الثالث وهو انه لا دلالة للو على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبنى على القول بذلك لا على هذا القول اه وفى الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم فى درة) قال الزرقانى قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودرة بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقانى فى المغنى بنت أبى سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلى ويجمع بين ما تقدم فى اسمها من انه درة وبين ما فى مسلم عنها كان اسمى برة فسمانى رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم باهل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير اه (قوله فى حجرى) التقييد به خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الربائب فى حجور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقانى انما قال كقولك لقول ابن السبكى لم نجد نحوه فيما استشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلى (قوله لما حلت) قال الزرقانى حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا اشارة الى جواز الامرين ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشرى ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك ان عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء فاستشار فى التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم أجمع رأيه على الرجوع بعد ان أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدره والقصة مشهورة وجواب لو محذوف أى لعذرناه ولا مجال للتمنى قاله الدمامينى فى حاشيته اه وفى حاشية الزركشى على البخارى وجواب لو محذوف وفى تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لأدبته فى اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقنى عليها الاكثر والثانى لو قالها غيرك لم أتعجب منه وانما التعجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثانى أشار اليه الدمامينى وفى محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طواعين (الخلاى)
الشام ورجع الى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هنالك فى شئ ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفى قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا مقضيا فان قلت أليس فى قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل دلالة على ان الفرار لا يغنى شيا * قلت لا لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار فى دفع الامرين المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حتف أنفه أو قتل فى وقت معين لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يفيد شيأ حتى يشكل هذا بالنهى الوارد فى الكتاب عن القاء النفس بالتهلكة وبالامر الوارد فى السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا لا تمتعون الا قليلا على ان الفرار نفع فى الجملة اذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار الا متاعا قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضى الله عنه فى الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدمامينى واعلم أن جواب عمر رضى الله عنه ماخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عند الحائط المائل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فرارى أيضا

الاثر بهذا اللفظ الى النبى صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم فى الحلية ان النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه وسلم فى درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى انها لابنة أخى من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان فى منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لو للتعليق فى الماضى و(وليها مضارع أول بالماضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى (نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى فى الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابى عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و(كقوله) وهو الغطمش الطبى

الى قضاء الله (قوله أخلاى) قال الدنوشرى بياء مفتوحة قال التبريزى فى شرح ديوان الحماسة والناس ينشدون أخلاى بياء مفتوحة وكأنهم حملوه على قصر الممدود وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة ويراد يا أخلائى فحذفت ياء الاضافة وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعينى عبرة * أرى الارض تبقى والاخلاء تذهب (قوله ما على الدهر معتب) قال الدنوشرى أعرب العينى معتب مبتدأ وعلى الدهر خبرا ولم يعربه الشارح كذلك لعدم تعينه لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدها) أى لانه كان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد فى المخمصة (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا غص بشرق فهو شريق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض فى الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار ازالة الغصة بشرب الماء قليلا يقول لو غصصت بغير الماء احتلت فى ازالته ولكن شرقت بالماء الذى يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسنى اللاتى أدل بها * كانت ذنوبى فقل لى كيف أعتذر اه وقبل هذا البيت أبلغ النعمان عنى مالكا * انه قد طال حبسى وانتظارى وهما لعدى بن زيد ٢٠٩ والعروضيون يذكرون البيت الثانى

(أخلاى لو غير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمى بمعنى العتاب (وقولهم) فى المثل (لو ذات سوار لطمتنى) أخذا من قول حاتم الطائى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دم فصدها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال له هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك والثانى لو زيدا رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى فولى لو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون فى تخريجه فقال الفارسى حلقى فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدأ آخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية بعدها خبر كان (و) يجوز أن يلى لو (كثيرا أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف فى رفعه (فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له) لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ أى ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل أى ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل بثبت مقدرا) أى ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فانها تعطى معنى

شاهدا على الضرب المقصور وهو خطأ منهم فانه ضرب تام بالياء بعد الراء وقصة عدى مشهورة أطال بها الدنوشرى (قوله ويجوز أن يلى لو) المتبادر أن يقول أن يليها لانه اللفظ المتقدم فى كلام المصنف فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجرى فى غيرها وهو المصدرية لانها التى تعرض لها المصنف غير الشرطية والتى للتمنى بل قد يقال تلك شرطية بدليل انها تجاب بجوابين كما فى قوله

ولو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أى زير * بيوم الشعثمين لقر عينا وحينئذ صح ما يحتج به المصنف من الاستشهاد فى المغنى على ان الواقعة بعد لو غير فعل فى قوله تعالى لو أنهم بادون فى الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب فى الوافية لو أنهم بادون فى الاعراب لو للتمنى ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذى ذكره للو المصدرية يقتضى ان أن فى هذه الآية مصدرية وانه اذا ولى أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو المصدرية انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) أى مع اسمها وخبرها وقوله رفع أى محل رفع (قوله لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقانى أى وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) قال الزرقانى ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب فى المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التى أوجبوا فيها تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هذه أن التى بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه يأتى مؤخرا بعدما كقوله عندى اصطبار واما اننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى لان لعل لا يقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة اذا تقدمت بالتى بمعنى لعل

المثبوت (كما قال) النحاة (الجميع فى) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) فى موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (فى لأ كلمما أن فى السماء نجما) أى ماثبت أن فى السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل و يبعده أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضح فى شرح بانت سعاد واليه أشار الناظم بقوله
* لكن لو أن بها قد تقترن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أى الماضى وضعا (اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا) قال ابن عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أى ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت فى لو نشاء جعلناه أجاجا أى لوقته فى المزن من غير تأخير والفائدة فى تأخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة أى اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (وأما منفى بما) عطفت على مثبت (فالامر بالعكس) فالاكثر تجرده من اللام و يقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه) الثانى نحو (قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا) * ولكن لا خيار مع الليالى

فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم فى باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب لو) بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال ان اللام فى لمثوبة جواب لو وان بين الماضى والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشرى وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان فى البحر فقال اللام فى لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وهو أحد احتمالى الزمخشرى (أو جواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك فى بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهى جواب قسم وارتضاه فى المغنى فقال والاولى أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لو فى) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمنى فلا جواب لها) على الاصح الآتى الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هى قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هى لو الشرطية أشربت معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره

(فصل فى أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهى حرف شرط) أى متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد دائما و) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (مجىء الفاء بعدها) غالبا (نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

(استقراء

فالاولى أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفى أحوج الى الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقانى بمعنى جميع لا بمعنى باقى وذلك لانها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما فى استعمال سائر بمعنى جميع فان كثيرا من الائمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقى والمراد من بين باقى ما يؤول لغيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافى ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقانى الباء داخلة على المقصور اه أى على ما هو الكثير الشائع فى الاستعمال وهو مجاز مشهور أو لتضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك فى حواشى المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقانى يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع فى البيت (قوله ولهذا دخلت فى لو نشاء لجعلناه حطاما الخ) فى البرهان فى اعجاز القرآن لابن أبى الاصبع * فان قيل لم أكد الفعل باللام فى الزرع ولم يؤكد فى الماء * قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو أنه من سقى الماء و جفافه من عدم السقى وحرارة الشمس أو مرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله حطاما فى حال نموه ولو شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم أن لاحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن * (فصل) *

(استقراء مواقعها) وعطف مثلها عليها (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فأما الذين اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من بخل واستغنى (الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا (و) الثاني (منه) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى إلا الله ويبتدئ بما بعده (والمعنى وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) آمنا به (وذلك) مبني (على أن المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه) أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخلف التفصيل قولك أما زيد فمنطلق) هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد فمنطلق لا يقال اذا وقع تردد في شخصين نسبا أو أحدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره فهو ليس كذلك اه (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزمخشري فقال أما حرف يعطي الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك و (أنه لا محالة ذاهب) وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد فذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من المواقع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست أما بمعنى مهما وشرطها الا انها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما

(قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا أتم الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ) جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن نظر وانما كان يظهر جعل الآية من الثاني لو قال المصنف قسيمه في المعنى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه وهو والراسخون الخ وقد علم من قول الشارح وقد يترك الخ حكمه قول المصنف ومنه لان التفصيل في ذلك غير ظاهر (قوله بالمهمل) المراد به ما لا يفهم المخاطب معناه لا ما لا معنى له لعدم صحته هنا كما يفهم من كلام الشارح (قوله وأما المعنى الثاني الخ) قال الدنوشري أخره عن الاول والثالث لانه ليس مشهورا الا عن الزمخشري فانه المستخرج له (قوله وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) قال الدنوشري ربما يخالف بحسب الظاهر قوله أولا فهي حرف شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب أنها شرطية وأن شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بمهما يكن من شيء قال بعض المحققين واعلم أن أما حرف مفرد على الاصح وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لها ولذلك قدرها سيبويه بمهما فانه قال ان قلت أما زيد فمنطلق فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فلو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما لانا نجيب بمنع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسما لانا نقول معنى ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي معتقده وليست أما بمعنى مهما وشرطها الخ أما أولا فلان سيبويه كما قال هذا المحقق انما فسر أما بمهما فقط وبفرض انه فسرها بمهما يكن من شيء فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها وأما ثانيا فلانه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيابة) انما

يكن من شئ) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشئ في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما وجد شئ من مواقع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فاطلك اذا انتفت المواقع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص انها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق أنه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم أما العسل فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اهـ وكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بدلاما من جملة (ولا بد) لها (من فاء تالية لتاليها) نحو اما زيد فمنطلق والاصل أن يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيد فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك أشار الناظم بقوله أما كمهما يك من شئ وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أى حذف (استغناء عنه) أى عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عنهما بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول محذوف والقول ومقوله جواب اما (أى فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخارى والاصل فما بال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذى الفا قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا

(فصل في) ذكر وجهى (لولا ولوما) على ما في النظم (للولا ولوما وجهان أحدهما أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

جنس بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري يعني صدور (قوله بجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الظرف أى ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين اما والفاء ليست جزأ من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزأ من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت وبعد أما فاصلن بواحد من ستة ولا تقف بزائد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر

كذا الذى معمول الفعل فسره * ما بعد فاء بعدها مؤخره والظرف والمجرور تلو الستة * قد قالها كل امام ثبت (نحو) وأشار بقوله واحد الى أنه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه اهـ ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا أن يقال لما كان مفسره جزأ من الجواب كان هو كالجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي أنها جزء من الجواب *(فصل)*

(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقوله

لوما الاصاخة للوشاة لكان لى * من بعد سخطك فى رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقى حيث زعم ان لوما لا تأتى الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائى وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب فى الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر فى هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم أقف على الخلاف فى المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه (و) الوجه (الثانى ان يدلا على التحضيض) مهملة ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز (فيختصان بـ) الجمل (الفعلية) لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا أنزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما فى) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا وألا وألا) بفتح أولها وتشديد اللام فى الاولين وتخفيفها فى الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا أهنته وألا تشتمه فيتأدب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا * وأما قوله * فلا نفس ليلى شفيعها * تقديره فهلا كان هو أى الشان (وقد يلى حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بانه تزوج ثيبا (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أى فلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا اذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفى المغنى يجوز انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه (أى هلا قلتم اذ سمعتموه) واليهما أشار الناظم بقوله

وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر

(هذا باب الإخبار بالذى وفروعه)

التى واللذين واللتين والذين واللاتى (وبالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

(قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقانى هو قول الفراء قال الدمامينى ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما يعمل الجر فقط كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظيرله (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقانى أى عن الفعل المحذوف قال الدمامينى وهذا القول لم أره الى الآن والذى رأيته فى الجنى الدانى وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده ابن مالك بانك تقول لولا زيد لا عمرو ولا تيئلث ولا يعطف بلا بعد النفى وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أى لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه فى كتاب رصف المبانى فى حروف المعانى لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد النور المالقى وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيد لاكرمتك أصله لو انعدم زيد أكرمتك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها فى المعنى الموضوعة له قبل التركيب هذا مع ان خبر المبتدا الذى زعم البصريون لم ينطق به فى وقت ما وهما يدل على ان الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع فى موضع المبتدا الا أن المكسورة فاعلمه قال عبد الله بن هشام هذه عثرة لا تقال اه وأستفيد منه ان هذا القول قول الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف أن قوله ولا تقع فى موضع المبتدا الخ عثرة لا تقال ان المكسورة لا تقع فى موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة فى موضعه وانما تكسر ان فى الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون كونا مقيدا) قال الدنوشرى وينظر هل يأتى الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أى الشان) قال فى المغنى وقيل التقدير فهلا شفعت ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها *(هذا باب الاخبار بالذى وفروعه)* (قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقانى كذا قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شئ من المعانى الثلاثة أعنى قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه امتحان التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن أو قوة ملكة فى التصرف فى الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) فى الصدر الاول (باب السبك) أى سبك النحو وهى تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب فى الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهى كيف تبنى من كذا مثل كذا (فى القواعد التصريفية والكلام فيه فى فصلين) أحدهما فى بيان حقيقته وثانيهما فى بيان شروط ما يخبر عنه

* (الفصل الاول فى بيان حقيقته) * وهى ان تدخل الموصول على أول الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه فى الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذى أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وما فى الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدا (من قولنا زيد منطلق بالذى) متعلق بتخبر (فاعمد الى ذلك الكلام) الذى فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون فى موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد فى افراده وتذكيره و) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذى) الواقع فى الابتداء العمل (الثانى ان تؤخر زيدا الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أى زيدا (على انه خبر للذى) العمل (الرابع أن تجعل فى مكانه) أى مكان زيد (الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا فى معناه و) فى (اعرابه فتقول الذى هو منطلق زيد فالموصول وهو (الذى مبتدأ) فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدا والخبر (صلة للذى والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذى جعلته خلفا عن زيد) فى اعرابه (الذى هو الآن) وهو زيد (كمال الكلام) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر
وما سواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله

(وقد تبين بما شرحناه ان زيدا) فى المثال المذكور (مخبر به لا عنه وان الذى بالعكس) أى مخبر عنه لا به (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذى فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذى مخبر به (فوجب تاويل كلامهم على) أوجه أحدها لابن عصفور انهم أرادوا بقولهم الاخبار بالذى ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه فى وقت الاخبار الذى فعبر عن المسمى بالذى فاذا قيل أخبر عن زيد بالذى كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد فى حال تعبيرك عنه بالذى) وثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه فى الحقيقة وان كان فى اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا فى المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله و باللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت

(تقول فى نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن التاء) من بلغت (بالذى الذى بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذى مبتدا وأنا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الاخبران نحو بان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذى قام زيد ردا على من قال قام عمرو وخالد والثانى ظاهر لان فى هذا الاخبار اسنادين فهو أقوى مما فيه اسناد واحد والثالث كقول أبى العلاء المعرى مشيرا للمعاد الجسمانى والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد ويجمعها قول بعضهم قصد اختصاص أو تقوى الحكم أو تشويقا أو سبر ابذا الباب عنوا

(قوله ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه) أى غالبا لما سياتى من أنه قد تقدم لقصد الاتصال

(قوله وان عن بمعنى الباء) قال الزرقانى والباء بمعنى عن اه أى لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذا ادعى الشهاب القاسمى ان ذلك ساقط من كلام الشارح بقى ان كلام الشارح يقتضى ان ذلك من تمام وجه القلب وفى كلام ابن جماعة ما يقتضى انه وجه مستقل كما بيناه فى حواشى الالفية

مستتر في بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة أخواك) فاللذان مبتدأ وأخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله بالفعل (لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول) عنه (الى الفصل) الا في الضرورة (وحينئذ) أي حين اذ قدمته وصلته (فيجوز) لك (حذفه) واثباته (لانه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فيقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه اجازة ذلك في التكلم نحو الذي قمت أنا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فرعه) من التأنيث والتثنية والجمع (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون قابلا للتأخير) لما مر من انه يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان) على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شئ منها لما ذكرنا) من ازالة ماله صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيدا الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ماله صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) اذا أخبرت عن التاء من قمت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا العوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثاني ان يكون) المخبر عنه (قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز) مما هو ملازم للتنكير (لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا) وفي ملكت تسعين نعجة (الذي جاء زيد اياه ضاحك) والتي ملكت تسعين اياها نعجة (لكنت قد نصبت الضمير) في الاول (على الحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممتنع لان الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا

(الفصل الثاني)
(قوله من التانيث الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أي من موصول التانيث الخ (قوله سبعة شروط) نبه الشاطبي على انه لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقبول الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بان له صدر الكلام) أي وهو خلاف الاصح بدليل انهم قالوا في قوله اذا مت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير الشان وفي قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل عليه (قوله فلان ضمير الشان الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ضمير الشان الذي جعل مكان المخبر عنه جزء الصلة لانه تقدم عن الصلة

القول فى نحوه وهذا القيد) وهو قبول التعريف المذكور فى النظم فى قوله

قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (فى التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منو باعنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منو باعنه بضمير أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبى) فى صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه فى تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء فى زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبى موقعها لفوات العائد الى المبتدا (فلا تخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبى كعمرو وبكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر فى آخر التركيب (هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الهاء (خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا) بالفعل (فصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الهاء من ضربته (ان قدرته رابطا الخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول) وهو الذى (بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسى لا فائدة فى هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اه الشرط (الرابع أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذى أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقل اللذان ما رأيته مذهما أو منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله * كذا الغنى عنه بأجنبى أو * بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا قيل سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقى لان الضمير) يخلف زيدا و(لا يخلفهن) تقول فى الاخبار عن زيد الذى سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل فى الاخبار عن الاب وحده الذى سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم أب ولا عن قرب الذى سر اباه زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذى سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذى سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم (أما الاب فلان الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القرب فلان الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) الحال محل عمرو (لا يوصف و) الضمير الحال محل الكريم (لا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا) وهما أبا زيد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو الكريم (فأخرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له فى معناه واعرابه (جاز) ذلك (فتقول فى الاخبار عن المتضايفين) وهما أبا زيد (الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد وكذا الباقى) فتقول فى الاخبار عن العامل ومعموله الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) لا يخفى ان الموضح لا يرتضى ما قاله الشراح فلا يعترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل منو باعنه بضمير مثل قوله فى النظم أو بمضمر أى او الغنى عنه بمضمر وسيأتى انه يجعل للاحتراز عن المجرور بحتى ومذ ولو كان مراده فى التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه فى الالفية قبول التعريف فائدة وهذا مبنى على ان هذه الشروط هل يحتاج لجميعها أو بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك فى حواشينا على الالفية (قوله الذاهب جاريته صاحبها) انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية جاره فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فأفاد انها ملكه وقد قدمنا ذلك فى باب ان وأخواتها (قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ ومنذ) قال الزرقانى لو زاد ونحوهن كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضى لان شرطه لفظ الزمان أى واذا أخبر عنه ينتفى ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله اباه زيد) قال الدنوشرى صوابه بمره زيد الخ لانه اذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشرى كان الانسب وصل هذا الضمير لا فصله الكريم

الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قريب وكان القياس أن يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال ألجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو والكريم الذي سر أبا زيد قريب منه عمرو الكريم * الشرط (الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ماجاء ني أحد لانه لو قيل الذي ماجاءني أحد لزم وقوع أحد في الايجاب) فانه خبر الذي وفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا * الشرط (السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب زيدا) فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد (لان الطلب لا يقع صلة) للموصول لما مر في بابه * الشرط (السابع أن لا يكون) المخبر عنه (في احدى جملتين مستقلتين) ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو أكرمني وأكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي أكرمني وأكرمته عمرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جوازه في قولك الذي ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخر وهي أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا) ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشئ وفي بعض النسخ مثبتا (فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولا من قولك عسى زيد أن يقوم) لان الفعل جامد (ولا من قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بشئ ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا هنا بال عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

* ان صح صوغ صلة منه لأل *

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقي البطل الله و) تقول اذا أخبرت عن المفعول (الواقيه الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من الواقيه خلافا للشارح (لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة) * ولو أتيح له صفو بلا كدر أي المستفزه

* (فصل * اذا رفعت صلة أل) * اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو اما أن يكون (راجعا الى نفس أل) واما أن يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس أل (استتر)

(قوله والخبر في هذا الباب نفس المبتدا) ان كان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد بقوله في هذا الباب لان المبتدأ والخبر مطلقا لابد أن يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهرا أو مضمرا كما لا يخفى وقد مضى اشكال اللقاني في باب المبتدا والخبر في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط ومر جوابه والظاهر انه لا يأتي نظير الجواب هنا فتامل (قوله وأن يكون فعلها متصرفا) قال الزرقاني أي سواء كان ماضيا أو مضارعا (قوله ليصاغ منه) قال الزرقاني أي من الفعل وذلك لان الصوغ انما هو منه اذ الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة وحينئذ ففي قول الشارح كغيره لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل تجوز لان الصوغ ليس من الجملة بل من الفعل كما علمت (قوله وفي بعض النسخ مثبتا) ان كان المراد زيادة على قوله مقدما لزم أن يكون الشرط أحد عشر وان كان بدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم

ذلك الضمير (في الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي له (تقول في الاخبار عن التاء من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا ففي المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه في المعنى لأل لانه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى أل فلذلك وجب استتاره (وان رفعت صلة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر أن الصلة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن مارفعت صلة أل ٭ ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما اذا أخبرت عن شئ من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة اخواك و) تقول في الاخبار (عن العمرين المبلغ أنا من اخويك اليهم رسالة العمرون و) تقول في الاخبار (عن الرسالة المبلغها أنا من اخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فانا في غير فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير أل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي أخرته) وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان أل الاولى كأل الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار عن غير المتنازع فيه على رأى الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا أخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان أل نفس أنا لان الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لأل وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود الى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان أل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا ووجهه انا اخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الاولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلناها صلته بضمير المفعول العائد على أل ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني انك أخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرض انها متأخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد أنا فتأتي للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء

(قوله لان فعله مسند الى المتكلم) جواب عما يقال التبليغ غير مذكور في التركيب وحينئذ فكان اللائق بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في انه اذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا الى نفس أل استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير أل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الآتي فيما اذا أخبر بال عن غير المتنازع فيه (قوله على رأى الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين أولا مذهب الاخفش وغيره وكأنه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر في تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ياء المتكلم التحتانية وتائه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من اضافتها اليه

التي

التي فصلتها اضمير امثالها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا يعود على الموصول وتجعله مستترا لان أل هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

* (هذا باب العدد) *

بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازنهما علما مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل فقليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما لو قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما اذا قصد بها معدود وذكر (فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالتاء قل للعشره * في عد ما آحاده مذكره في الضد جرد

* (هذا باب العدد) * قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعد المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعد لهم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى ما دونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلى تسعة والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين (قوله لا يجمع ٢٦٩ بينهما) أي لا على طريق الاضافة كما مثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وافراس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنان * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الواحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشري قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذ لا يستفاد من واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد والمثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيده كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيده باعتبار المنطوق والمفهوم

(فصل) (قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا) أى اما يكون التاء فى المفرد نحو نبق ونبقة أو بكونها فى اسم الجنس نحو كمء وكمأة ومن غير الغالب انه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومى (قوله من غير الغالب ركب) فان له مفرد او ليس له مفرد من لفظه غالبا من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هـذا الجمع الخ) قال الدنوشرى تسمية ذلك جمعا فيه نظر (قوله تمييز اسمى الجنس والجمع) قال الدنوشرى اضافة تمييز الى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمى الجنس والجمع قال فتأمل وما نقلناه أولى (قوله كأن خصييه الخ) قال التمثيل به اللحن فيه نظر ظاهر اذ الكلام فى الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورأيت فى بعض كتب اللغة كأن خصييه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه ان يقول حنظلتان وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون فى طرفها ما تتزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الادوية عينى (قوله خفض باضافة الخ) قال الدنوشرى ظاهره انه لا يجر بمن فلا يقال عندى عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفى المصباح انه يجوز فى غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه فى باب الكلام اطلاق أن الافصح فى اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من انه مؤنث فانظر حاشية الالفية

(فصـل) ألفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة و(مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا (كشجر وتمر او اسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا (كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هـذا الجمع الى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح فى الحواشى قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر اهـ (وقد يخفض تمييز اسمى الجنس والجمع (باضافة العدد) اليه فاسم الجمع (نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وفى الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود * لقد جار الزمان على عيالى

والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا فى الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهى مؤنثة وانما أنث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادى واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور والثانى الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل فى اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسى عن أبى عثمان المازنى وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما الثلاثة فروع فمسموع اهـ (وان كان) تمييزها (جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اماء (و يعتبر التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فان كان ضميرهما مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (فتقول) فى اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندى (بالتاء) فى ثلاثة (لانك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر فى كثير (وثلاث من البط بترك التاء) من ثلاث (لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر فى كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك ان (فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرئ تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

التذكير

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (و) التذكير التأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفرده) فان كان مفرده مذكرا أنث عدده وان كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات) جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة حمامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظرا الى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيرا وتأنيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظرا الى تأنيث معنى واحده وهو شخص (تريد نسوة) لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فاما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

فكان مجني دون من كنت أتقي * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص على النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال ان اقترن باللفظ ما رجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (واذا كان المعدود صفة) منويا موصوفها (فالمعتبر) في التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوي لا حالها) فان كان الموصوف مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لان الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقيل عشرة) بالتاء (لان المثل) الذي هو واحد الامثال (مذكر) وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (ان قدرت) الموصوف (رجالا وبتركها ان قدرت) الموصوف (نساء) لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار تبيينه (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكورا لان الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (صفة في الاصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

ويدل على تأنيثه رد الهاء في تصغيره كما في الحديث ورجل في شعفة أو في غنيمة الخ (قوله فحكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور ورأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت على ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتؤنث العدد اذا كان يليه الابل والغنم لانهما لفظتان مؤنثتان موضوعان للجمع ولا واحد لشيء منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والاناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت بين الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم محيط بان الايام قد دخلت معها قال الجعدي تصف بقرة فطافت ثلاثا بين يوم وليلة يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر الا في الليالي خاصة تقول سرنا عشرا فيعلم أن مع كل ليلة يوما اه وهو اذا تأملته مع ما في الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشري الظاهر أنهم لا يعينون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكرا التأويل بالمؤنث فاوجه به الكرماني ساقي وبعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاء في خمس من انه لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص اذا أريد به المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤول بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقيل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بان الامثال حسنات وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه

قالوا ثلاثة أحمرة) جمع حمار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم) اعتبروا تأنيث اللفظ و (أجروا الدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظرا الى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما

(فصل الاعداد التى تضاف للمعدود عشرة وهى نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر (نحو ثلاثة أفلس) من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المائعات وثلاثة احمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة) وهى الجمع والتكسير والقلة (فيضاف للمفرد) فى مسئلتين احداهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية فى لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثمائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظا فهى جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح فى الحواشى (وشذ فى الضرورة قوله) وهو الفرزدق

(ثلاث مئين للملوك وفى بها) * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوما تها ثلثمائة وهو مما يفيده الكثرة فكان غير مناسب (ويضاف لجمع التصحيح فى مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات) فان سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف اليها وهى جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور) بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر عن سنابل ولكنه (فى التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء فى التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقى مسئلتان احداهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبنى على ان فعائل انما يطرد فى المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو فى تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لى فان تكسير آية على آى جائز لكنه ليس بالفاشى وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل بفتح الهمزة جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) كما سياتى فى باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء وجمع القرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض (والثانى) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة (فان اشساعا) وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثانى) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو) فاجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة و) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهى

تمييز

(فصل) (قوله ليطابق العدد المعدود لفظا) قال الدنوشرى هذا غير ظاهر اذ العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتاء فاتى بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشرى هو شامل لتخلف الثلاثة معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح فى مسئلتين الاولى الخ هذا معلوم سبق فى قوله وقد يخفض باضافة العدد اليه وقوله والثانية فى لفظ واحد لو حذف لفظة فى صح وهذا يستثنى من اسم الجمع فانه لاشك فى أن مائة اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا الا قليلا فيقيد بذلك قوله فيما مر ان اضافة العدد الى اسم الجمع قليلة فليتامل (قوله فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) فيه ان قرأ له بناء قلة ليس بشاذ وهو اقرأ كما سياتى فى باب جمع التكسير أن افعل يطرد فى فعل بفتح الفاء اذا كان صحيح العين (قوله كان قياسا) لا يخفى الضمير المستتر فى كان على اسمها عائد على اقراء لا على قرء أى كان اقراء قياسا لا شاذا ولم يقل نعم ان جعل اقراء الخ لانه بصدد الكلام على استعمال قروء فى الآية الذى هو بناء كثرة لان مفرده وان كان له بناء قلة الا أنه شاذ فكأنه قال انما تكون الآية من ذلك ان كان قرء فى الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بناء القلة حينئذ قياسى (قوله فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين.

(قوله لانه يقتضى الخ) قال الدنوشرى بيانه ان كل واحد منهما ثلاثة فالمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا لامن التمييز كما توهمه بعضهم فليتأمل (قوله فاجرى الخ) قال الدنوشرى يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بتنوين أو نون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح * (فصل) * (قوله وقد يخفف) قال الدنوشرى أى بحذف يائه الاولى المزيدة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله وهو التسعة فما دونها) قال الدنوشرى والظاهر انه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين وما بعدها فتقول نيف وعشرون رجلا عندى (قوله الا أنك تاتى باحد واحدى) لا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انها لاحدى الكبر (قوله من النيف والعقد) قال الدنوشرى كلام مردود وانما مراده بالجميع جميع ألفاظ النيف فقط وأما العقد فسياتى فى كلام المصنف انه يبنى على الفتح فلو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير (قوله لتعادل خفته الخ) لا يخفى ان البناء على الفتح يستلزم ان البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة وأما علة البناء على حركة مع ان أصل البناء السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب كالمنادى والاسم (قوله فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها) أى وصدر الكلمة ليس محلا للاعراب لان محله الآخر وفيه ان البناء كذلك لانه لازم آخر الكلمة حالا واحدا أو ماجىء به فى الآخر لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على ما بين فى محله وتفصيل المقال فى المقام يطلب من حواشى الالفية والفاكهى (قوله وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفى قوله الآتى اما بناؤهما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من ان التنوين انما يكون فى الاعراب الموقوف على الاسناد والتركيب الاسنادى فى الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنا عشر من المركبات المزجية فى الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظر لان الاضافة تمنع من

تمييز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه (وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين) حمزة والكسائى (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير الآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان أو بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا فى كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضى انهم أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيع الفزارى

(اذا عاش الفتى مائتين عاما) * فقد ذهبت المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوى ما أجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه ونحن ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى أل فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل أو ابدال ما تقمن المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل فى جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة

* (فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) * بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف اذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فما دونها) وقال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفى الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الالوف (وحكمت لها) أى للكلمة الاولى وهى النيف (فى التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) أجريت (ما دون ذلك) وهو الاحد والاثنان (على القياس الا انك تاتى باحد واحدى) بابدال الواو همزة فيهما الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الاصح كأشاح وأكاف ولهذا نبهوا على الاصل فى أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه فى احدى وأتوا باحد واحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الافراد خوف الالتباس بالصفة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل التركيب أما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الا اثنين واثنتين فتعربهما) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع

العقد كسائر أخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة فى الواحد ولهذا قالوا الايدين لمالك (والاثمانى فلك فتح الياء) لانها مفتوحة فى ثمانية قاله السهيلى فى الروض (و) لك (اسكانها) كما فى معديكرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها باء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فابشرت ما عبادى فاتقون (و) تقل حذفها (مع فتحها) أى النون لانها لما كانت تضم فى الآخر اذا كان الآخر النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها الى القياس فى التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجردها مع التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بنى واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبنى على السكون وخالفت فى البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت) أنت (شينها فى لغة الحجازيين) فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرتها فى لغة) أكثر بنى (تميم) تشبيها بتاء كتف (وبعضهم) وهم الاقلون من بنى تميم (يفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احدعشر احترازا من توالى المتحركات قاله فى المفصل (وقد تبين مما ذكرنا انك تقول) عندى (احدعشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما) أى النيف والعقد من المثالين (وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الاول) وهو ثلاثة (وتذكير الثانى) وهو عشر (وتقول) عندى (احدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما) أى النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تأنيثين فى احدى عشرة لاختلاف لفظى العلامتين وفى اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتأنيث أو لانها زائدة للالحاق باصلها بان واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبنى غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندى من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا فى اسم الفاعل خامس عشر فى المذكر وخامسة عشرة فى المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا فى الباقى فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و) تقول عندى (ثلاث عشرة جارية بتذكير) الجزء (الاول) وتأنيث الجزء الثانى والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله * وأحد اذكر وصلنه بعشر * الابيات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر فى التذكير والتسع عشرة فى التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول) عندى (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون عبدا (وثلاثون أمة) والمدار فى التذكير والتأنيث على التمييز (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو انى رأيت أحدعشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا) أمما (فاسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتى عشرة) بدل كل من كل (والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبى الربيع وغيرهما (ولو كان اسباطا تمييزا) عن اثنتى عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) والقيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث (لان السبط) واحد الاسباط (مذكر) فكان يجب ان تجرد التاء من عدده (وزعم الناظم) فى شرح الكافية (انه) لا حذف وان اسباطا (تمييز وان ذكر أمما رجح حكم التأنيث) فى

اسباطا

ذلك اذلاية ال فى غلام زيد أصله غلام وزيد وتمام الكلام فى حواشينا المتقدمة (قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) جواب عما يقال لم لا أجرى الجزآن مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التاء لهما (قوله اما بناؤهما مع اثنين الخ) قال الدنوشرى سبق منه انه علله بقوله وعلم ما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف فلو أخر ما قدمه الى هنا أو أضافه الى ما علل به كان حسنا وقوله وأما بناؤهما مع غيرهما الخ سبق منه أيضا تعليل ذلك بقوله وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف الخ ما قال فلو أخر ما ذكره هناك الى هنا كان حسنا أيضا فليتأمل كلامه فانه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر انه حال تأليفه لم يكن خالى البال والله أعلم بحقيقة الحال (قوله وبذلك قرأ يزيد ابن القعقاع) هو أبو جعفر ولم تنقل هذه القراءة عنه فى الكتب المشهورة وانما نسبت هذه القراءة فى المحتسب للاعمش (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) نوزع فى ذلك فان يزيد لم يقرأ (قوله وانما جمعوا بين تأنيثين الخ) قضيته ان ألف احدى للتأنيث وهو كذلك فهلا اذا امتنعت الصرف فلم تنون وقيل للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت أحد وعشرين نونت

إسباطا لكونه وصفا بما جمع أمة (كما رجحه) أي التأنيث في شخوص (ذكر كاعبان ومعصر في قوله) فكان مجني دون من كنت أتقي * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر)

وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تأنيثه وماذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان أسباطا بدل لا تمييز اه والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لايحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفي يجوز أن يكون أسباطا نعت لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت لاسباطا وأنث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد أيضا ماروي من قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج أبي حيان على ان بني مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب أشار الناظم بقوله

وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

*(فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدا وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان مابعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ماوقع موقعها ولا كذلك الباقي (ويجب) حينئذ (عند البصريين بقاء البناء في الجزأين) معا كما يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح (كما في بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد ورأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر زيد بفتح أحد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك الفتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه في هذه اللغة (هي لغة رديئة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى أصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بأن المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك اه وقد يفرق بين مابناؤه أصلي فلا يرد الى الاعراب ومابناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان أضيف عدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب

(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثاني) فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة (كما في عبدالله نحو) ماحكى الاخفش انه سمع ممن سمع من أبي فقعس الاسدي وابن الهيثم العقيلي (مافعلت خمسة عشرك) برفع خمسة وجر عشرك (وأجازوا أيضا هذا الوجه) وهو اعراب المتضايفين (دون اضافته) الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل (استدلالا بقوله) وهو نقيع بن طارق على ماقيل

(كلف من عنائه وشقوته * بنت ثماني عشرة من حجته)

فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين

(قوله وحمله على غير الغالب لايحسن تخريج القرآن عليه) الشأن تحول تخريج عليه ٢٧٠ قراءة الاخوين ثلاثمائة سنين ومابالعهد من قدم فبين الموضعين قرب لايحتمل زلة القدم *(فصل)* (قوله الى مستحق المعدود) قال الدنوشري لو عبر بقوله ماله تعلق بالمعدود كان أحسن ليشمل نحو هذه اشارة الى جماعة لهم بزيد تعلق وليس مالكالهم ولا مستحقالهم ثلاثة عشر زيد (قوله فيستغنى عن التمييز) قد يقال مامعنى الاستغناء مع ان اضافته الى مستحقه لاتفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز (قوله فكما ان الخ) قال الدنوشري ينظر مااعرابه وهل قوله كذلك توكيد أم لا (قوله بقاء البناء) قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة الاعراب لقلتها والامر للغالب (قوله ترد الاسماء الى أصلها الخ) بدليل مالا ينصرف والاسماء الستة (قوله نحو كم رجل عندك) ونحو من لدن حكيم خبير (قوله وقد يفرق الخ) يرد عليه ان أي شرطية أو استفهامية بناؤها أصلي وردت الى الاعراب عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد أن بناء كم للشبه اه ورى وقد يقال انه لاتعارض كما صرح به الشهاب القاسمي في الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الالفية في باب المعرب والمبني (قوله وهو نقيع) قال الدنوشري هذا المحكي بقيل في شرح الشواهد للعيني وقال قبله وجزم بدر واجزم

مجرورة باضافة ثمانى اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح

(فصل ويجوز أن تصوغ) أى تشتق (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله

وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدى (ضارب) من اللازم (قاعد) الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب يده من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفى الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة اه وفى الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه ابدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (فاما مادون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فقيل) فى المذكر (واحد و) فى المؤنث (واحدة) وهما من وحد يحد (ولك فى اسم الفاعل المذكور) وهو ثان وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه احدها أن تستعمله مفردا) عن الاضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبيانى

توهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع فى وهمى أى ذهنى علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع *الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) واليه اشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه * (فتقول خامس خمسة أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة) أى واحد من خمسة لازائد عليها (ويجب حينئذ اضافته الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين) فثانى حال من الهاء فى أخرجه واثنين مضاف اليها (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائى وثعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثانى) وهو الاصل (ونصبه اياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) بجر زيد ونصبه (وزعم الناظم فى التسهيل (ان ذلك جائز فى ثان فقط) دون غيره وعلله فى شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما يعنى ولا تقل ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثانى اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فى ذلك الا ظاهرى جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع مادون أصله) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل واليه اشار الناظم بقوله

(قوله والعناء الخ) قال الدنوشرى قال العينى ومن للتعليل والظاهر انه أراد الاولى والظاهر أيضا ان ذلك على حذف مضاف قبل بنت أى حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى فى وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيرى والمعنى كلفه الله لاجل عنائه وشقوته بمشاق حب بنت ثمانى عشرة فى حجته

(فصل (قوله فاعل قال الدنوشرى لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض أصله فانه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفى الصحاح الخ) قال الدنوشرى الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وكذلك فى الجميع الى ربعت القوم أربعهم وسبعتهم أسبعهم وتسعتهم أتسعهم فان هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لاجل حرف الحلق قاله المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب (قوله ويجب حينئذ اضافته) قال الدنوشرى هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا أن يقال المراد بالوجوب الاضافى والغرض منع النصب فقط الآتى عن الاخفش (قوله واثنين مضاف اليهما) قال الدنوشرى لو قال اليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما يأتى

وان

وان ترد جعل الاول مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بتنوين رابع ونصب ثلاثة (أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) أي الا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أي حين اذا كان بمعنى مصير (اضافته) الى ما دونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا) نص على ذلك سيبويه (وأجازه بعضهم) وهو الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي فصيرتهم ثلاثين أثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أي فصيرتهم تسعين أتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فآلفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعشتهم وهم محدعشون وأنا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف اه الوجه (الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بمصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادي عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيثهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيثهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما) وهي الواو (الى موطن لامهما) وهي الدال وتقول حادو وحادوة (وتصيرها) أي الواو (ياء) لان الواو اذا تطرفت أثر الكسرة قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال الا انك تعل حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء (فتقول حاد) بحذف الياء ووزنه عال كف (وحادية) باثبات الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب * الوجه (الخامس ان تستعمله معها) أي مع العشرة (ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكرت في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الاصل ان تأتي بأربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة و) اللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول) وهو الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثاني) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها * الوجه (الثاني) من هذه الحالة (ان تحذف عشر من) التركيب (الاول استغناء به في) التركيب (الثاني وتعرب) الجزء (الاول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثاني) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول و) تحذف (النيف) وهو الثلاثة في مثالنا (من) التركيب (الثاني ولك

(قوله فتقول حادي عشر بتذكيرهما) أي ببناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما يأتي في الوجه الخامس

فى هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعرب بهما الزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما فتجرى الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) فى الرفع والنصب والجر (وتجر الثانى) وهو العقد (بالاضافة) دائما فتقول جاءنى ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر فى الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغى ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثانى) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء (الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثانى) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائى و) يعقوب (ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه) أعرب الاول لزوال التركيب و(قدر ما حذف من الثانى فبقى البناء بحاله) لنية المقدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (أنه يجوز بناؤهما) لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح فى الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ) أى حين اذ بنيا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء (الاول) فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) فى التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى (بل ذكر امكانه) فى الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكرا) أى الناظم وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثانى لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس أصله تركيبين ورده الموضح فى الحواشى بان الذى أجازه ابن مالك فى التسهيل لا يمنعه بشر وانه يقال حادى عشر وليس فى كلامه ما يقتضى انه منتزع من تركيبين اه وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله

* وشاع الاستغنا بحادى عشرا * معناه استغنى بحادى عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسئلة خمسة أوجه الاول الاتيان باربعة ألفاظ واليه يشير قول النظم فجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثانى أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم

* أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثانى و بناء ما بقى الرابع حذفهما واعرابهما بقى الخامس اعراب الوصف عقده و بناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه استعمال الفاعل (ان تستعمله معها) أى مع العشرة (لافادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع (فتأتى أيضا باربعة ألفاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعه بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع أن يكون التركيب الثانى) من التركيبين (فى موضع خفض) باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول) فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) الحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب (الثانى) وتقول رابع عشر بفتحهما (للالباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء فى

الجزأين

(قوله وهو الوصف الخ) قال الدنوشرى لو قال وهو الوصف والعشرة لكان أوضح (قوله معناه استغنى بحادى عشر الخ) يحساب بمنع ان معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به فى الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتامل (قوله بفتحهما) أنت خبير بانه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فياتى فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزأين واعراب الاول و بناء الثانى وقياس ما مر عن ابن السيد من بنائهما بناء الجزأين هنا فلم حمل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر أن يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان أعربا أو الاول وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا انما أوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس المتقدم الذى رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وكتب الشهاب السنباطى هنا ما يوهم ان بيان الالباس بما قلنا غير مذكور فى الكتب المشهورة فقال أقول هذا أى قول الشارح ويزول الالباس

باعراب الاول ناشئ من ظنه أن المراد بالالباس الالباس عما ليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذى بمعنى بضع اذ يحتمل أن رابع عشر ماخوذ من رابع أربعة عشر لامن رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الالباس المذكور بالاعراب فليتامل ثم ان بعض مشايخنا راجع فى المسئلة كلام أبى حيان فرآه نقل ماذكرته عن بعض مشايخه فلله الحمد والمنة ﴿هذا باب كنايات العدد﴾

(قوله عن عدد) قال الزرقانى المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ الى التمييز بقوله لان كلا منهما عدد مجهول فاحتاج الى التمييز قال الرضى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود (قوله والحقيقة) قال الزرقانى تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار اه ومعنى جهل الجنس انه لا يدرى انه من الآحاد أو غيرها ومعنى جهل المقدار انه لا يدرى هل هو خمسة مثلا أو غيرها (قوله يستحق الوضع) قال الدنوشرى ظاهره ان التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعة له كما يأتى فى كلام الشارح فى قوله بجامع التكثير (قوله أو فى الوضع على حرفين) أى بناء على انه لا يشترط كون الثانى حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبى خلافه (قوله تمييز منصوب مفرد) قال الزرقانى قال الرضى واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال الخبرية فى جميع ماذكرنا (قوله جوازا) مقتضى كونها كالعوض منه أنهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا وبكونه واجبا صرح فى المغنى

الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس باعراب الاول كما ذكره فى الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع ان تستعمله مع العشرين وأخواتها) الى التسعين (فتقدمه) فى اللفظ (وتعطف عليه العقد بالواو) خاصة فتقول حادى عشرون وحادية وعشرون وكذا الباقى والى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر

وبابه الفاعل من لفظ العدد ＊ بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع

﴿هذا باب كنايات العدد وهى ثلاثة كم وكأى وكذا﴾

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى أى عدد) قليلا أو كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشئ (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير (ويشتركان فى خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثانى (كونهما مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف فى المعنى وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام وفى الخبرية حرف التكثير الذى كان يستحق الوضع أو فى الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل فى البناء (و) الرابع (لزوم التصدير) فكل منهما له صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما عدد مجهول (ويفترقان فى خمسة أمور أيضا أحدها ان كم الاستفهامية تمييزها منصوب مفرد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

＊ ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ＊ ميزت عشرين (نحو كم عبدا ملكت) بفتح تاء الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثانى انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسى (و) الثالث انه (يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجز ان تجره من مضمرا ＊ ان وليت كم حرف جر مظهرا

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف (وتمييز الخبرية مجرور) باضافتها اليه حملا لكم على ما هى مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثرة دخولها على تمييز كم الخبرية جاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز فى

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفردا ومجموع) لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والافراد أكثر) في الاستعمال (وأبلغ) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك أشار الناظم بقوله * واستعملنها مخبرا كعشرة * أو مائة (و) الامر (الثاني ان الخبرية تختص بالزمن (الماضي كرب) بجامع التكثير فيهما فلهذا (لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) في الاستفهامية (كم عبدا ستشتريه) لان الاستفهام لتعيين المجهول (و) الامر (الثالث) مما تختص به الخبرية (ان المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر (و) الامر (الرابع انه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه اليه التصديق والتكذيب) لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك (و) الامر (الخامس) مما تختص به الخبرية (ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام) لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون * (تنبيه * يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشاري)

بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب مميز الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التهكمي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته (وعليهما) أي الجر والنصب (فهي) أي كم (مبتدأ و) جملة (قد حلبت خبره) افرد الضمير حملا على لفظ كم أو (التاء) في حلبت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى (و) قد (حلبت خبر للعمة أو الخالة وخبر الاخرى محذوف والا قيل قد حلبتا) لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء في حلبت) على هذا (للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أي كم حلبة) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على رأي أبي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على على كره مني لان

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا البيت يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لامكان التأويل (قوله بجر عمة وخالة) على هذا الفتحة في فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففدعاء بالرفع كما لا يخفى لان فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الامر انه اذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لانها لا تنصرف (قوله فقيل ان تميما الخ) قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وافرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف الى ان قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقديره كيف يصح ان يكون قد حلبت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء في حلبت للوحدة وحاصل ما أشار اليه المصنف في الجواب منع ان التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح الى جواب آخر حاصله تسليم ان التاء للوحدة والافراد نظرا الى لفظ كم فتامل (قوله والا قيل قد حلبتا) قال الدنوشري فيه نظر اذ قد يقال ما المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والافراد على تأويله بكل منهما كما قيل الاذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنوشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن على

(قوله وأما كأى) * (فائدة) * فى كأى خمس لغات قال ابن مالك فى الكافية الشافية وفى كأى قيل كائن وكئن * وهكذا كأين وكيئن فاستبن وقال فى شرحها أصلها كأى وهى أشهرها وبها قرأ السبعة الا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الاعمش وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة فى وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ بالغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشرى كان وجهه ان كأى نونه تنوين ٢٨١ فى الاصل فنعت من الاضافة

على يستعمل فى الضر كما ان اللام تستعمل فى النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (وأما كأى فبمنزلة كم الخبرية) فى خمسة أمور (فى افادة التكثير) وفى الابهام (وفى لزوم التصدير) وفى البناء (وفى انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأى من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأى (كقوله

اطرد اليأس بالرجا فكأى * آلما حم يسره بعد عسر)

فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا من ألم يألم اذا وجع منصوب على التمييز لكأى واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأى يخالف كم فى أمور منها انها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما أجازا بكأى تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأى فى أربعة أمور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و) تخالفها فى ثلاثة أمور أحدها انه (يجب فى تمييزها النصب) فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الاضافة فابقى على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا فى غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجى يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفى على البدل من ذا (و) الثانى انها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

والى كأى وكذا أشار الناظم بقوله

ككم كأى وكذا وينتصب * تمييز ذين أو به صل من تصب

* (هذا باب الحكاية) *

وهى ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهى ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأى ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما (نحو) وقولهم انا قتلنا المسيح (قال انى عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم الآية قل ان ربى يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على

تظر للاصل (قوله ومنها ان خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشرى كون خبر كأى لا يكون الا جملة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولى

بين لنا يا عالما

غدا اماما رحله

مبتدأ ذا خبر

غدا دوا ما جمله

والشطر الاخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الزينى ويمكن ان يكون أيضا فى أسماء الشرط اذا وقعت مبتدآت تأمل اه وأقول قد يجب كون الخبر جملة فى غير ما ذكر كما فى خبر ضمير الشأن ومر تفصيل ذلك فى باب المبتدا والخبر (قوله وأما كذا فيكنى بها عن العدد) قال الزرقانى وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضرب الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه وقال شيخنا الامام شحاذة الحابى يمكن ان يكون معناه ان كذا محاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جر

تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأى الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضى انه يجوز فى تمييز كذا الجر بمن لانه جعل الوجهين لكل من كأى وكذا والموضح أوجب فى تمييز كذا النصب * (هذا باب الحكاية) * (قوله وتختص بالعلم) فى الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد وتختص بأى ومن فى الاختصاص بهما نظر فقد روى انه لما أنشد كعب قنواء فى حرتيها البيت قال النبى صلى الله عليه وسلم لاصحابه ما حرتيها وفيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربى يقذف بالحق) فى صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور فى التعريف الا ان يقال انها ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم

(قوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيئته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير اعرابها انه حكاية معنى لا لفظا فلا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة الخ) قال الدنوشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستشكله فكتبته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف في ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده ببلال بن أبي بردة القاضي وصفة غيثا محذوفة أي مريعا نافعا فقلت لناقتي لما سمعت قولهم ٢٨٢ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلا وهو قول أبي عبيد ومنع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن ان يكون من هذا) أي من حكاية المفرد في غير الاستفهام (قوله فالمختار الخ) قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فالمختار الخ والا فكان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي وقول الشارح وعندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لمختار المحققين وتأييده الاول واضح والثاني فيه نظر ظاهر لانه ينافي الغرض المذكور فليتأمل فان قلت كيف يكون محكيا وعماذا حكي قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه يحكي وقد يجاب بانه يحكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف لا يعلم حتى يحكي ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول مريدا التعيين الحاكي أيا فتحكي ما فيها مع حذفها فالظاهر ان مثل هذا لا يمتنع فليتأمل (قوله الظريفين) قال الدنوشري لو قال بدله ظريفين كان أولى اه أي ليطابق الصفة الموصوف في التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء واختلف (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المقرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأي اذا استثبت بهما من مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اه وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغي لابن عصفور ان يجيز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى أن الاستفهام اذا كان استثباتا لم

ترتيب اللفظ (ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى) في حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيدا بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا التنبيه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة

سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو اه وعندي انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في الاستفهام فان كان المسؤل عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأي أو بمن حكي في لفظ أي وفي لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة (وأيين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جاريتين (وايين) بالجمع في حكاية بنين (وايات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما أيين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا أو نساء فانك تقول في حكاية الاول أيين وفي حكاية الثاني أيات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

واختلف فى الحركات اللاحقة لاى فقيل حركات حكاية واى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هى حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أى فأى فاعل بالفعل وهو سابق عليها فى التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكأنك أعدت ماقاله السائل وكأنك انما ذكرت اياه فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره أى قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما فان سألت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التأخر فتقول أيا رأيت وباى مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة (وكذلك تقول فى من) اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتأنيثا كما تقدم من الامثلة (الا ان بينهما فرقا من أربعة أوجه أحدها ان أيا عامة فى السؤال فيسئل بها عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين) أو أتانا أو أتانين أو حمرا أو أتنا (ومن خاصة با) لسؤال عن ا(لعاقل) الفرق (الثانى ان الحكاية فى أى عامة فى الوقف والوصل يقال جاءنى رجلان فتقول أيان بالوقف) والاسكان (أو أيان ياهذا) بالوصل (والحكاية فى من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءنى رجلان (منان بالوقف والاسكان) فى النون (وان وصلت قلت من ياهذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتى انك تقول فى حكاية المذكر منو ومنا ومنى وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا فى الوقف (فاما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبى أو تأبط شرا

(أتوا نارى فقلت منون انتم) * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

والقياس من انتم (فنادر فى الشعر) وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو ومنا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كأى مجموع بالواو والنون وقال الكسائى ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية فى الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا وجمعه كأى وحكى الكوفيون

يكن له الصدر وماذكره ابن عصفور من انه لابد من ادخال الجر متعين على القول بان الحركات اعراب والا لزم اضمار الجار وابقاء عمله (قوله فى الحركات) قال الدنوشرى لو قال والحروف كان أحسن ولم يصح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخرا) قال السنباطى ويجوز اظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الآتى والكوفيون يجيزونهما انه يجوز ان يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على ان أيا فاعل به أو مبتدا والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشرى معمول لقوله يصرح فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصرح به ليس مؤكدا بل هو المتلبس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان أيا مبتدا والخبر محذوف أى أيهم فعل (قوله فان سألت بها عن منصوب) قال السنباطى هذا قسيم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بان الحركات اعراب فقول الشارح والحركة للحكاية بخلاف فرض المسئلة وان كان الكلام صحيحا فى نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير ان يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء على انها للحكاية وأى فى موضع رفع الخ لانه شامل للاحوال الثلاثة ولا خلاف فيه عندهم اه وأقول لم ينقل المصنف فى الحواشى خلافا بين الفريقين فيما اذا سئل بها عن منصوب أو مجرور وعبارته فان نصب أى بفعل مضمر يجوز اظهاره واذا ظهر لم يجب تاخيره مع أى ومن وما لانهن لما كن للاستثبات نحو من عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك فى بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت منى لمن قال خرجت ويجوز اذا أظهرت متعلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما فى الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص باى ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف متاخر) أى ولو بواسطة حرف الجر فيقال باى لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضى انه لا يحكى بها ماتلى النكرة المجرورة الا بدون الجار اذ الابتداء معه مشكل فليتامل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطى اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية للمحذوف والتصريح به تاكيدا فشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز فى المرفوع ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكروا حالتى النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال الدنوشرى ضمير المثنى فى قوله منعهما عائد الى كونها مبتدا والى كونها معمولة لمحذوف متاخر (قوله أتوا نارى الخ) وقبل هذا البيت

ونار قد حضأت بعيد وهن * بدار لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحلتى وعينى * أكالئها مخافة أن تناما
وبعده
فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نحسد الانس الطعاما

ان منهم من يقول منوأنت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا ليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من مناو منو ومنا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما انه حكى الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي أنعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي أنعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في ظلام أو في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم اه الفرق (الثالث ان أيا حكي فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أي) في حكاية المنصوب (أيا) في حكاية المجرور (أي ويجب في من الاشباع) للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (مناو) لمن قال مررت برجل (مني) ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يرد علامة التأنيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وأنهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في أنا وحيهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض من التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده أبو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق (الرابع ان ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الاولى (ومنتان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لان تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتأنيث والقول بانها في أية للتأنيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني واذا خلط من لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل باي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومني واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا وكذلك ما أشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا فان كان

(قوله خلافا ليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منعا واضحا بل هو سهو لان قوله أتوا ناري بعد ذلك اخبار بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى (قوله نشأت من حركات الاشباع) لو قال بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية

المسؤل عنه نكرة فقال (وان كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع) من التوابع الخمسة (وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد فرفعه بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر (ويبطل الحكاية في نحو) أي زيدا لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لاجل العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من شدقم لانتفاء العقل (وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت (واستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو أو علما معطوفا) بالواو خاصة (كرأيت زيدا وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو ومن زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف أي فانه لو حكى بها أي زيدا وأي زيد برفع أي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع والاول أولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشئ واحد واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم تحتج للحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكينه من بعد من * ان عريت من عاطف بها اقترن

(هذا باب التأنيث)

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى و(لما كان التأنيث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي اما تاء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص بالاسماء كقائمة) وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية (كقامت) ونعمت (واما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف زائدة (فتقلب هي) أي الالف الثانية (همزة كحمراء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث (و) الالفان المقصورة والممدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة والى

(قوله وان جنحوا للسلم فاجنح لها) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما يقتضي ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب وقال
السلم تأخذ منها ما رضيت به * والحرب يكفيك في أنفاسها جرع
انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المؤنث مما يذكر ويؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقيل التانيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزدوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء مزدوجا فالغالب عليه التانيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الانف من غيره لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخر الأنف وكلام شيخنا العنيمي في شرح الشعراوية يوهم التنافي ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وأنشد ولو كفي اليمين تغيلك خوفا * لافردت اليمين عن الشمال ولم يقل اليمنى وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمنى وقال ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع الى التانيث فقال تغيلك وما كان من الاعضاء غير مزوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي للحال يقال قوس فرع اذا عملت ٢٨٦ من رأس القضيب وليست بفلق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه أشار بذلك الى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد تريد انها موفاة هذا العدد ع ي

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التانيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث (و) العرب (قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق (و بالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه (و بثبوتها) أي التاء (في تصغيره نحو عيينة وأذينة) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) ثبوتها في (فعله نحو ولما فصلت العير) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو حميد الارقط يصف قوسا عربية

أرمي عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبع)

فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وفي أسام قدروا التا كالكتف *
ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير

* (فصل * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تدل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في أحد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أوزان أحدها فعول) بفتح الفاء (بمعنى

* (فصل) * (قوله وفي الصفات الخ) قال الدنوشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح الا بان يكون كاف كحائض اسما فليتامل انتهى وأقول تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الاسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الاسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلابن وتامر كانه قال ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه أنه مؤول بانسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التانيث فتقول حائضة وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة الارضاع ملقمة ثديها الصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تفظيع شأن الزلزلة وهي أدخل فيها وقال في المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضامر وعاشق وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصبية وكلبة مجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكروه مجوز لا موجب لانهم يقولون الاتيان بالتاء في صورة الاستغناء على الاصل كحاملة في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناه على حملت فهي حاملة وأنشد لعمرو بن حسان
تمخضت المنون له بيوم * أنى ولكل حاملة تمام

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا) أصله بغويا اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء والا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضح (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وانما هي (للمبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدووة بواوين ثم أدغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه (محمول على صديقة) كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قوله لم أبخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو جمل ركوب وناقة ركوبة) وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء) فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء) الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بقتيلة بني فلان ألحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعال) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيأ الا أيقنه وامرأة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الانباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كمعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كمغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته

فاذا حملت شيأ على ظهرها أو على رأسها فهي حامل لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) اشارة للرد على الامام ابن جني حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوا كما قيل نهو وردبأنه واشاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للمبالغة أو للنسب كطالق اه وتوقف بعضهم في قوله لانه للمبالغة فان قضيته ان فعيلا اذا كان للمبالغة نحو لا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدي جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشاف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغوا كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء وادغامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقوله لانه للمبالغة ويجوز أن يكون تشبيها بفعول كما في ملحفة جديد بتورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد وقيده انتهى كلام سعدي جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي انما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الاردبيلي ما يوافقه انتهى ومر عن المفصل ما هو صريح في ان صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محيي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والا لو الخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لو بالفاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تتميم ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما اجاب به البيضاوي وما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح أن يتمم بنقل ما استدل به ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الاصوب ان يقول على عدو فليتأمل (قوله جوازا) قال السنباطي يفيد بظاهره ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم ان لحوق التاء انما هو على وجه الندور في اسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

(ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله

ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة (وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أي لفصل الجنس من واحده (قليلا كجباة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر (وكماة) بفتح الكاف وسكون الميم بفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح (خاصة) مخرج لسيارة ومارة فانهما جمعا سيار ومار لا من أسماء الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا كجرة ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تاتي التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدرا وتاتي عوضا من عين كاقامة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء في محل العوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء النسب (كأشعثي وأشاعثة) وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الباقي (أو) عوضا (من) حرف (زائد لغير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال الزناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر (و) تاتي التاء (للتعريب) بالعين المهملة أي تعريب الاسماء الاعجمية (كموازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على ان أصله أعجمي فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين ألفاظه فقد عربته والا فلا (و) تاتي التاء (للمبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتاكيدها) أي المبالغة الحاصلة بغير التاء (كنسابة) وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة (و) تاتي التاء (لتاكيد التانيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز وأتان فكان يكفي أن يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه فدخول التاء فيه لتاكيد التانيث

(فصل لكل واحد من ألفي التانيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة) ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواء

(قوله والزنديق هو الذي لا ينتحل الخ) في لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الرافعي اختلف في حقيقته ما نصه وادعى صاحب المستعذب على المهذب ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر لكن هذا هو المنافق فالاقرب انه من لا ينتحل دينا انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق عن العلامة في شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان العرب يطلق على من ينفي البارئ وعلى من يثبت الشريك اه وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالثاني كما هو الظاهر من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان أظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو في الزنديق الاسلامي والا فقد يكون من المشركين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فانه من مال عن المنهج المستقيم الى أي جهة من جهات الكفر قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا يقال ألحد الحافر ولحد اذا مال عن الاستقامة فحفر في شق فاستعير للانحراف في تاويل آيات القران عن جهة الصحة والاستقامة انتهى ولم تصب في تقييد المستعار له بقوله في آيات القرآن فانها في الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للانحراف عنها في آيات الله والا لما احتيج الى قوله في آياتنا ولهذا بان الفرق بين الملحد والزنديق والدهري والمنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهري كما ظن صاحب المعرب *(فصل)*

وأعظمها

(قوله أعبدا الخ) بعده قوله فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف
قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمعا الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب
ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعلى في الاسم موجود نحو دفلى وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن
النسبة اليه كسروى باتفاق بفتح الكاف وأن فعلى أكثر في الكلام من فعلى بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه
أكاسرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصريين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعلى من وجه لانهم يقولون أديم ماروط اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهى وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح ان قولهم ماروط يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على ان أرطى أفعل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كرمى من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى فتامل (قوله ولا ثالث لهما في الجموع) في القاموس انهما اسما جمع قال الدنوشرى
وما الناجيح بوزن فعلى * بكسر فاء غير ظربى حجلى

وأعظمها الموت (وأدمى وشعبى) بعجمة فمهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير
(أعبدا حل في شعبى غريبا) * ألؤما لا أبا لك واغترابا
(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أربى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجبن به اللبن وجنفى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجعبى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لا أعظم والمراد به كبار النمل اللاتى يعضضن ولهن أفواه واسعة قاله القالى ورحبى بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال أبو على القارسي هى مقصورة حكاه عنه ابن جنى في القد (وقد تبين) من علم اشتهار ماذكر (ان عدم الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المرادي انها شاذة الوزن (الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى اسما كان كبهمى) بالموحدة اسما لنبت قال الجوهرى يقال أبهمت الارض كثر بهماها (أو صفة) لامذكر لها (كحبلى) (أ) (و) مما له مذكر نحو (طولى) أنثى الاطول (أو مصدرا كرجعى) مصدر رجع الوزن (الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر بدمشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد من ظله اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرحى) جمع جريح (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى وسيفى مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففى ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم ماروط أى مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن (الخامس فعالى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو انثيين (وفي الصحاح ان ألف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل ان ألفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب وللهواء بين السماء والارض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملات وموحدة (ودفقى) بالدال والفاء والقاف (لضربين من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث (أو جمعا وذلك) شيئان (حجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمع الحجل بفتحتين اسم الطائر وظربى بالظاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمع الظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسم الدويبة ولا ثالث لهما في الجموع) وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيد الوزن (التاسع فعيلى بكسر أوله وثانيه مشدد نحو حثيثى) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه (وخليقى) بالخاء

 (وقال في القاموس) هذان اسما جمع * وهذا القول عندي اسما
قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمرة وبالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المرادى لم يجئ الا مصدرا وذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم

المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت (وحكى الكسائي هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى) بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور (لوعاء الطلع) أي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره أي يستره و يغطيه والشيبانى يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين ينشق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادي عشر فعيلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالخاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للناطف) الوزن (الثاني عشر فعالى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاي اسمين (لنبتين وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطائر * تنبيه * نحو جنفى) مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليفى) مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها في أوزان الممدودة فالاول كما في (عرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها في أول رعدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح (و) الثاني كما في (فخيراء) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيراء الرجل الفخر (و) الثالث كما في (دخيلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء أمورك أي بباطنها (ومشهور أوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء أو مصدرا كرغباء) مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة هطلاء) والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والهطل تتابع المطر (أو جمعا في المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثاني والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وأفعلاء بكسرها وأفعلاء بضمها كقولهم يوم الاربعاء) بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الاوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفي تحشية التسهيل بخطه ولغة اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمهما موضع (و) الوزن (الخامس فعللاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقرباء) اسما (لمكان و) الوزن (السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء) بقاف وصادين مهملتين اسما (للقصاص) الوزن (السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء) بقاف فراء ففاء فصاد مهملة نوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأمس الارض أليتيه الوزن (الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر المحرم وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لاحد جحرة اليربوع) وهو حيوان فوق الفأرة يداه أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا نافقاء وراهطاء * الوزن (العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر * الوزن (الثاني عشر فعالاء بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدري أي البراساء هو)

ليس مضافا للمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافي ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غير وعاء الطلع فليتامل (قوله أو مصدرا الخ) قال الدنوشري لو أدخله في قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل في قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع في المعنى لكان أولى أيضا تامل (قوله نافقاء) ذكر مثله في باب جموع التكسير وراهطاء وذكر ان الثلاثة أسماء لجحرة اليربوع و بينها فراجعه

(قوله فعلاء بفتحتين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ومن ذلك أي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا جنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء لماوية بن عامر قال الشاعر
رحلت اليك من جنفاء حتى * انخت فناء بيتك بالمطال
وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره بالفاء وهو تصحيف انما هو بالقاف

أي الناس هو (وبراكاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا ايلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي براكاء القتال أي في معظمه وشدته قال بشر بن أبي حازم

ولا ينجي من الغمرات الا * براكاء القتال أو الفرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعيلاء بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء) بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء بمد وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثاء غير ممدود الوزن (الرابع عشر فعولاء بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبوقاء) بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخفقاء) بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناظم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء مخففا اسم مكان (ولا نظير له الا دأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما (للامة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري فرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناظم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفي المحكم) لابن سيده (ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد أيضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيراء) بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وأيضا نبت وأيضا الذهب الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين) ليرجع اليه (أن الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف
فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعمى عمى فان نظيرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشر أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

وقد قالوا في الصفة الثأداء بمعنى الامة يقال ثأداء أو دأثاء مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك الا حرف واحد وهو الدأثاء يعني في الصفات اه وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتأمله وأنصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه ان فعلاء هنا بضم أوله وضم ثانيه تأمل وقال في الصحاح وجنفى على فعلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال في القاموس في مادة جنف وكجمزى وأربى ويمدان وكحمراء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهري انتهى وقال الجوهري في مادة دأث والدأثاء الامة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لان فعلاء بفتح العين لم يجئ في الصفات وانما جاء حرفان في الاسماء فقط وهو قرماء وجنفاء وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج الى مزيد تحرير فليتأمل

(هذا باب المقصور والممدود) (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترزة وله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف الممدود الآتي كان حقه أن يقول بخلاف ما الخ (قوله وبطر بطرا) تممه به الشارح ليكون نظير ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة

مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعا لسيبويه والفراء (وشذ الغراء) بالغين المعجمة المفتوحة و(المد مصدر غرى) بكسر الراء (فهو غر) وفى الصحاح فى فصل الغين المعجمة والراء غرى بالشئ بالكسر أى أولع به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأنشدوا) لكثير

(اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا * غراء ومدتها مدامع نهل)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيما قالوه نظر لان أبا عبيدة حكى) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيئين غراء أى واليت) بينهما (ثم أنشد) أى بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبى عبيدة (هذا فالمد قياسى كما سيأتى لان غاريت غراء) بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهرى (أسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أى كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أى ممتلئة ولا يبعد عندى أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهرى بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واتفقوا فى الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهرى فلم يتواردا على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومرى) بالراء الجدال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى) بالدال المهملة الصور المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاى المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة * (ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعى ومقتنى من الخماسى (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن * القسم (الثانى) من أقسام المعتل بالالف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو افعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالاول (كأعطى اعطاء و) الثانى نحو (ارتأى ارتآء) قال الجوهرى ارتأى افتعل من الرأى والتدبير اه والاصل ارتاى ارتايا قلبت الياء فى الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى المصدر قلبت همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله . لمصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فان نظير ذلك) أى نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح (أكرم اكراما و) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من افتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استفعل (ومنها ان يكون مفرد الافعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء فالاول (نحو كساء وأكسية و) الثانى نحو (رداء وأردية) والاصل كساو ورداى (فان نظيره) من الصحيح (حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أى من أجل ان أفعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور (قال الاخفش أرحية)

(قوله غارت الخ) قال العينى وغارت من غار الغيث الارض تغيرها أى سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت فى الرأس وغارت تغار لغة فيه والاول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغارية اه ولو قال بمعنى غرية كان أولى لان الوصف غر وينظر معنى قول المصنف وغاريت فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبى عبيدة الحاكى له عمن تقدم غاريت بين الشيئين الخ فان الاول يقتضى انه بمعنى الموالاة والثانى يقتضى انه من غرى بالشئ أى أولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظر به وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظر لان الجوهرى مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غرى كما حكاه الشارح عنه بقوله وفى الصحاح الخ بحسب ما رآه ينظر هل العبارة بحسب ما رآه أو ما رواه

جمع رحى من اليائى (وأقفية) جمع قفى من الواوى (من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمى

(فى ليلة من جمادى ذات أندية) * لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فأندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يبعده انه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل والاصل اللازم منتف فالملزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والثغاء) بضم المهملة والمثلثة أولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فان نظيره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفى آخره راء مهملة زاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه الدوران يأخذ فى الراس (والزكام) بضم الزاى * القسم (الثالث ان يكون لا نظير له) من الصحيح (فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسناء الشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للنعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا

*(مسئلة * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقصر ذى المد اضطرارا مجمع * عليه * (كقوله

لا بد من صنعا وان طال السفر) * وان تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره (وقوله

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا فى كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيماله قياس يوجب مده نحو فعلاء لان فعلاء تأنيث أفعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر

فقلت لو باكرت مشمولة * صفرا كلون الفرس الاشقر

فقصر صفرا للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم (واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيغنينى الذى أغناك عنى * (فلا فقر يدوم ولا غناء)

فد غنى للضرورة مع انه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد وافقهم ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء فى) هذا (البيت مصدر الغانيت) لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا (لا مصدر الغنيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف) والى الخلاف فى ذلك أشار الناظم بقوله * والعكس بخلف يقع *

(هذا باب كيفية التثنية) (قوله والقاضية) صدق حد المنقوص عليه نظر الا ان تاء التأنيث طارئة عليه ينوى بها الانفصال فلا ينافى كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها لاجلها لا ينافى كون الياء ساكنة اصالة (قوله متى ما تلقنى الخ) الخطاب فى تلقنى لعمارة بن زياد وفردين حال من الفاعل والمفعول جميعا وترجف جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطير الشئ اذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانها تثنية فى المعنى لان كل اليتين اذا انفصل من قبيل فقد صغت قلوبكما أو للاليتين أو عائد على المخاطب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطارن أو عائد الى الروانف بمعنى تستطارن هى أو النصب باضمار فى تاويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كمعطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفتى) قال الدنوشرى مصدر الفتى الفتاء يقال فتى بين الفتاء وهو من المصادر التى لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح * فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واو * قلت قال بعضهم الواو فى الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا اتضو الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصالة الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتامل (قوله غير مبدلة) قال السنباطى هو شامل للاصلية وهى التى فى حرف أو شبهه وللمجهولة الاصل وهى التى فى اسم لا يعلم أصله نحو نوا الهوا اذ لا يمكن ان تكون الالف فى الاسماء أصلية بل هى اما منقلبة عن واو أو ياء ثم الياء تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لا يعلم عين المنقلب عنه اذا تقرر هذا فقول الشارح وهى المجهولة الاصل اقتصار على احد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا الاسيما وليس فى أمثلة الموضح ما يصلح للتمثيل به ما هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما لعله هو الحامل للشارح رحمه الله على الاقتصار على المجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجامد الخ بما حاصله ان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح فى نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لاطباقهم على ان الجامد اذا سمى به صار متصرفا فان كان على حرفين نحو وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثى الاصل محذوف الآخر ولذا يرد فى التصريف والتكسير ونحوهما وان كان فى آخره ألف كمتى صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو وحسبما يعطيه الدليل فالاصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

(هذا باب كيفية التثنية)

وهى جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة فى آخره و(الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة و) الثانى المنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واو اقبلها ساكن (كظبى ودلو و) الثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضى) والقاضية (وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (فى التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) والقاضيتان (وشذ فى) تثنية (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنترة

متى ما تلقنى فردين ترجف * روانف اليتيك وتستطارا

والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الالية (وقيل) اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصى) المذكرين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلب ألفه ياء) فى التثنية (وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان تجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كحبلى وحبليان وملهى وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيان أو سادسة كمستدعى ومستدعيان (وشذ قولهم فى تثنية قهقرى) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى وهى مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسألة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشذ فى) تثنية (حمى) بكسر الحاء المهملة (حموان بالواو) حكاه الفراء مع ان ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسألة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ وهى المجهولة الاصل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت فى تثنيتها متيان) اما قلب الالف فى الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء فى المسألة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف فى الاسم محمول عليه فى الفعل وأنت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة انقلبت الالف الى

اليا سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

آخر مقصور يثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذي أميل كمتى

(و) النوع (الثاني) من نوع المقصور (ما يجب قلب ألفه واوا وذلك في مسئلتين احداهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذي يوزن به قال) الشاعر

وقد أعددت للعذال عندي * (عصا في رأسها منوا حديد)

وشذ قولهم في) تثنية (رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شيء (ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما) ثم ثنيتهما (لدوان واذوان) وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

في غير ذا تقلب واوا الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتهما (قراآن ووضاآن) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيره ذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه) مأخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع (الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كحمراء) عند الجمهور (وحمراوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتأنيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود أن يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله * وما كصحراء بواو ثنيا * (وزعم السيرافي انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا ألف فتقول في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا (عشواآن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واوا (وشذ) عند الفريقين (حمرايان بقلب الهمزة ياء و) شذ (قرفصان) في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله في القاموس (بحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما شذ على نقل قصر * النوع (الثالث ما يترجح فيه التصحيح) وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياي) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة وانما رجح التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلزمت الياء معها فالجواب الياء على اللامات أغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثرتها مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واوا مع عدم الامالة وان كانت الياء أغلب على اللامات لانه ليس شيء من بنات الياء تلزم ألفه عدم الامالة بل قاعدة ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر للشعاذ كر تخصيص كلام س بما عدا ما التزموا فيه عدم الامالة (قوله وحياء) قال الدنوشري هو بالمد تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بانه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل نساه وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزمخشري وعكس الواحدي ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اهـ من شرح البرماوي على البخاري وقال العيني وحقيقته أي الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اهـ وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعريفه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من أفراد مطلق الحياء الذي عرفه بما سبق فان الرؤية ليست من الاخلاق

فليتأمل ذلك * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) * (قوله مما ياؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله أنظر
هل ذلك لاجل شرح المتن فقط و يتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شئ نحو فى الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل
بذلك فى ألف المقصور فى متى واذا و حرره (قوله والاصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الاعلال فى حالة الرفع لاقتصار المصنف على
المرفوع وتقول فى النصب والجر الاصل القاضيين الاولى ياء المنقوص والثانية ياء الاعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور لمناسبة
الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين (قوله فى جمع موسى علما الخ) قال بعضهم
وموسى الاعجمى غير مشتق وقول مكى انه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف

الاعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بابدال الواو ياء النوع (الرابع ما يترجح فيه الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء فى العنق قال أبو النجم يمر فى الحلق على علبائه (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر و يتسع يعالج بالريق (أصلهما علباى وقوباى بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو يرمى اليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبيه الانف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها أثر ألف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزته ما بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلى (و زعم الاخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولى ان الارجح فى هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سيبويه انما قال ان القلب فى علباء أكثر منه فى كساء) مع اشتراكهما فى القلة فلذلك قال الناظم * ونحو علباء كساء وحيا * بواو وهمز ترجيح

* (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذى على هجاءين) *

وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) يسمى أيضا (الجمع الذى على حد المثنى) أى على طريقة المثنى (لانه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثنى أعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التى قبلها (فتقول) فى جمع القاضى مما ياؤه أصلية والداعى مما ياؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (الف المقصور دون فتحها) التى قبلها (فتقول) فى جمع موسى علما (الموسون) والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه أشار الناظم بقوله

واحذف من المقصور فى جمع على * حد المثنى ما به تكملا
* والفتح أبق مشعرا بما حذف * وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فأجازوا فى

و رد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيأ من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف فى وزنه فقال سيبويه وزنه مفعل وهو قول أبى عمرو وقال الكسائى وزنه فعلى واحتج لسيبويه بان زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الالف آخرا و رد الفارسى على الكسائى بصرفه فى النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جهة وزن فعلى فى الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للالحاق فيصرف فى النكرة وتقول فى جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائى موسون
بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله فى موسى اسم لواحد من بنى آدم وأما الموسى التى يحلق بها جمع
الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من أسوت الشئ أصلحته والاصل مؤسى بالهمزة فابدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت حلقت
وهذا أشهر ولا أصل لواوه على هذا فى الهمزة والمشهور تأنيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت
بها أولم تسم الا اذا ثبت فعلا فيصرف فى النكرة والله أعلم فليتامل مع كلام الشارح (قوله الى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن
يقول الى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهرى فى صحاحه عيسى اسم
عبرانى أو سريانى وجمعه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين و رأيت العيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل وألفه أصلية من أوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موساحلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفى التنزيل وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت ياآهما المبدلتان من واو فى الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما (ويعطى الممدود) فى جمعه جمع المذكر السالم (حكمه فى التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من ألف الالحاق أو بدل من أصل (فتقول فى) جمع (وضاء) وقراء وصف لمذكر (وضاؤن) وقراؤن (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (فى) جمع (حمراء علما لمذكر) عاقل (حمراوون بالواو) لان همزته بدل من ألف التأنيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لاتجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (فى نحو علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها فى علباء للالحاق بقرطاس وفى كساء بدل من أصل وفى الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم فى هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم فى التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول فى جمع هند) علم المؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء (كما تقول فى تثنيتها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شئ منهما (الاماختم بتاء التأنيث فان تاءه تحذف فى الجمع) بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (وتسلم فى التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول فى جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمتات لما مر (و) تقول (فى تثنيتها مسلمتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ماتغير فى التثنية تقول) فى جمع المؤنث بالف التأنيث المقصورة (حبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول فى تثنيتهما حبليان) بالياء (وصحراوان) بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لايجمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدى الى اجتماع ثلاث ألفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألفات (واذا كان ماقبل التاء) الدالة على التأنيث فى المفرد (حرف علة أجريت عليه) أى على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخرا فى أصل الوضع) قبل مجىء تاء التأنيث (فتقول فى) جمع (نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون مابعدها (و) تقول (فى) جمع نحو (مصطفاة وقناة) بالقاء

اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارته لاتوفى بالمقصود الاعتنائه وحق العبارة أن يقول ان قلنا ان ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الالحاق) الموافق لما سبق فى عبارة المصنف وللواقع ان

ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب أن تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غيرها والنسبة اليه عيسوى بقلب الالف واوا وان شئت حذفتها فقلت عيسى وموسى

يقول من حرف الالحاق لان الهمزة فى علباء بدل من ياء والاصل علباى لامن الالف *(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)* (قوله الاماختم بتاء التانيث) أى أو ما أشبهها كتاء بنت وأخت فانها ليست للتانيث فكان القياس اثباتها فى الجمع وأن يقال بنتات وأختات لان التاء فيهما كتاء ملكوت من جهة سكون ماقبلها قاله ابن جنى فى سر الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تانيث لسكون ماقبلها كما نص عليه سيبويه فى باب مالاينصرف وان وقع له فى موضع آخر تجوز فى اللفظ فقال انها للتانيث ووجه تجوزه انها لما كانت التاء لاتبدل من الواو فيهما الامع المؤنث صارتا كانهما علامتا تانيث وعلامة التانيث فى بنت وأخت الصيغة أى بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبه التاء فيهما بتاء التانيث حذفت فى الجمع لكن ردت اللام فى أخوات كنسوات دون بنات لنكتة تظهر بالتامل وسياتى فى باب النسب مايتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والبسط (قوله لئلا يجمع بين علامتى تانيث) هذا يدل على ان التاء فى الجمع للتانيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التانيث لكان حسنا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء) فيهما رجوعا الى الاصل فى فتاة ولزيادتها على الثلاث فى مصطفات لانها من الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم) على البغاء (و) تقول (فى) جمع (نحو قناة) بالقاف والنون وهى الرمح والحفيرة (قنوات بالواو) ردا الى أصلها لانها ثالثة (و) تقول (فى) جمع (نحو نباة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهرى النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكى بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث الصوت الخفى اه وفيه نظر (نباآت) باقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واوا لما مر من ان ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناآت وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى (و) تقول (فى) جمع (نحو قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهى الناسكة (قراآت بالهمز لا غير) لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان جمعته بتاء وألف *

فالالف اقلب قلبها فى التثنيه * وتاء ذى التا الزمن تنحيه

*(فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه) * اتباعا الفتح فاتهما سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو سجدة ودعد) علم امرأة (تقول) فى جمعهما بالالف والتاء (سجدات ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العرجى

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا) * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعرابى من بنى عذرة

(وحملت زفرات الضحى فاطقتها * ومالى بزفرات العشى يدان)

بتسكين الفاء من زفرات فى الموضعين (فضرورة) حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله * يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا *) بسكون السين واذا فعلوا ذلك فى الافراد ففى الجمع أولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما أضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان من عادة المتيم ان يقوى به الهيام فى هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة (مضموم الفاء نحو خطوة وجمل) بالجيم علم امرأة (أو مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك فى عينه الفتح والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) لحركة الفاء (ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبية) بالزاى والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهى حفرة للاسد فيقال فى جمعها دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء ألفا لئلا يلتقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة واللام واوا كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال فى جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شذ جروات بالكسر) فى الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغير من القثاء والى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الابيات الاربعة (ويمتنع التغيير) فى العين (فى خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

شبه اجتماع ثلاث ألفات لكان أولى (قوله وفيه نظر) وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك بناآت وبناوات وكان يقال عليه بنات لا غير

(فصل)

(قوله كان المجموع) مراده بالمجموع الذى يراد جمعه كما هو ظاهر فليتامل (قوله الفتح والاسكان) ينظر هل الاكثر الاسكان أو الفتح مختص بالعقلاء قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث نحو فارات وهو غير مختص بالعقلاء فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر (قوله على احدى اللغات الثلاث) عبارة الصحاح الجرو بكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع أجر وجراء وجمع الجراء أجرية والجروة والجر والصغير من القثاء وفى الحديث أتى النبى صلى الله عليه وسلم باجر زغب اه

زينبات وسعدات لانهما رباعيان لاثلاثيان) * النوع (الثاني) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي النامية الخلق (لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح) في الما جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلافا لقطرب) * النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم (لانهن محركات الوسط) ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون أنثى النمر (نعم يجوز الاسكان تخفيفا (في نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تخفيفا (في المفرد) نحو سمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لا ان ذلك) الاسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع * النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوي (وبيضات) من اليائي مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلي في مدح جمله

(أخو بيضات رائح متأوب) * رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه في جميع الباب قاله في المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهي الابل التي تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة أو بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم عير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير أي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه أبي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف أو القدم فقيل له أذلك مؤنث قال نعم عن يونس قال ان كل شيئين منفصلين في الانسان يؤنثان كاليدين والرجلين * النوع (الخامس) فاقد عدم الادغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء الهيئة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها (لادغام عينه فلو حرك انفك ادغامه فكان يثقل فتفوت (فائدة الادغام)

(هذا باب جمع التكسير)

ويفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة) ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير) (قوله ان جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر اه وأقول كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق الا فيه وبه تعرف ما في كلام الدنوشري الآتي (قوله ولا يسلم في التكسير) قال الدنوشري قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لانه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدنوشري هذا اذا كان جمع مذكر أما اذا كان جمع السلامة لمؤنث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف على ان جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحركات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدنوشري قد يقال انه يؤنث اذا أسند الى جمع المؤنث السالم

(وصنوان) لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد (وتخم) لجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجال) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (أو بهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم بعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم له والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوته جموع تكسير فيقدر في فلك زوال الضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا بما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظي (له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى (وهي أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وافعال كأجمال) بالجيم جمع جمل (وأفعلة) بكسر العين (كأحمرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله

وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء (وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسيأتي) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اهـ فالاول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وأفئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كأقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان ويتنظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها وخمة والوخامة الثقل ويقال كلأ وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تربيه (قوله كرجل ورجال) في نسخة كرجال ورجل (قوله لان صنوان) كان الاولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال انها موضوعة للمعدود لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي هذا وجموع القلة كما ذكر أربعة هي جموع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جموع السلامة قال الشنوشري وقد جمعها بعضهم في قوله

بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد

وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد اهـ أقول ذكر العلامة العلائي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من نحاة اشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان بعض جموع القلة للعشرة فما دونها لا ينافي تصريح أئمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام النحاة كما قال امام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مباحثة ظاهرة فليتامل

(قوله كرجال) في ألفية ابن معطي ان رجلا يجمع على رجلة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعلة بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه الا اسما واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطي ان من جموع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وخاب وخؤولة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثاني فعلا بفتحتين نحو جمل وجمال وحجر وحجارة قال بعض شارحي كلامه وهذان البناآن أعني فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع (قوله أو اعتلت بالياء) أي سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذفت كما في يدلان يدا فعل والاصل يدى والمنقوص الذي لم يكمل بالهاء ترد اليه محذوفة ثم يجمع على قياس نظيره (قوله ولا لامه مماثلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف في الحواشي عن المغرب قال لكنه بعد ذلك قال ان فعلا المضعف يجمع في القلة على أفعل كأصكك وفي الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت ان ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه انه بفتح أوله والذي رأيته في فصيح ثعلب ان جروا بكسر أوله ذكره في باب المكسور أوله قال الشارح المرزوقي وهو ولد كل سبع والجمع أجر وجراء اه فليتأمل اه وأقول هذا عجيب فقد مر قريبا في كلام الشارح ان جروة بتثليث الجيم وظاهر ان المجرد من تاء التأنيث كذلك (قوله وشذ أعين) مثله في الشذوذ قوس وأقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أولا وشذ أيضا أنيب جمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب) فان قلت كيف يكون أثوب وأسيف شاذا سماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذه سماعا وأما المنافي فوجوده في غير الشعر لا سيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليتأمل (قوله والاثر الخ) الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن وحكى أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال * هل الازمن اللائي مضين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم الطائر تقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) في جمع قلتها (أصفاء حكاه الجوهري وغيره) بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي * كأرجل والعكس جاء كالصفي

البناء (الاول من أبنية القلة أفعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما جمعه شروط (أحدهما فعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لا صفة (صحيح العين) لا معتلها (سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو) وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) وأكلب (وظبي) وأظب (وجرو) واجر وأصلهما أظبي وأجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في أجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في أظبي والمنقلبة في أجرو على حد الحذف في قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا يجمع على أفعل (فانه صفة وأما قالوا اعبد) جمع عبد مع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفعل (لاعتلال العين) بالواو في الاول والياء في الثاني (وشذ قياسا لا سماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسيف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور على خلف

(لكل دهر قد لبست أثوبا) * حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوابا وثيابا (وقال) آخر

(كأنهم أسيف بيض يمانية) * عضب مضاربها باق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة أثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذا وجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ أكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ في أفعل ثمانية أوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كأكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء وثلاثة

فى مكسورها واثنان فى مضمومها والجميع انما يقع فى الاسماء الا افعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفى الصفات النوع (الثانى) مما يجمع على أفعل (الرباعى المؤنث) بلا علامة (الذى قبل آخره مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدى (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول فى جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن (وشذ) أفعل (فى نحو) مكان (وشهاب وغراب) وجنين (من المذكر) فخرج بالرباعى نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتأنيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

افعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعى اسما أيضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع فى * مد وتأنيث وعد الاحرف

البناء (الثانى) من أبنية القلة (افعال وهو) جمع (لاسم ثلاثى لا يستحق افعل) السابق (اما لانه على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسياف (وثوب) وأثواب (أو لانه على غير فعل) بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو جمل ونمر وعضد و) ثلاثة مع كسرها نحو (حمل وعنب وابل و) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق) فتقول فى جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالحاء المهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية ألفا واقفال واعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما افعل فيه مطرد * من الثلاثى اسما بافعال يرد

(ولكن الغالب فى فعل بضم الاول وفتح الثانى أن يجىء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهرى ضرب من الفار (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهرى كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير (وخزز) بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهرى ذكر الارانب فيقال فى جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أغناهم فعلان * فى فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ فى فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال) جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وازناد) جمع زند بالزاى المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذى يقدح به النار والزندة هى السفلى (قال الله تعالى وأولات الاحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما فى البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم (وقال الحطيئة) بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفى آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهى الضرطة والحطاة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعته بالارض واختلف فى تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط فى يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان محطوء الرجل والرجل المحطوءة هى التى لا أخمص لها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لافراخ بذى مرخ) * زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه اياه وأراد بالافراخ بالخاء المعجمة

(قوله ألف أو ياء) قال السنباطى لا يخفى ان الواو كذلك كعمود اذا سمى به أنثى والتقييد بهذين أخذه الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخصص فلا وجه للتقييد (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاد عجز وأعجاز ورجل جمع على رجال وسبع على سباع ولم يجمعا على افعال ومثل عنب وأعناب ضلع واضلاع ومعى وامعاء ومثل نمر وأنمار كبد واكباد وفخذ وأفخاذ ووعل وأوعال (قوله نحو جمل) مثل جمل وأجمال جبل واجبال وأسد وآساد وباع وأبواع وناب وأنياب ورجاء وأرجاء والرجا الناحية (قوله وحمل) بالحاء المهملة مثل حمل واحمال وبئر وآبار وريح وأرياح وجيد وأجياد (فائدة) قال الاخفش من جموع التكسير فعيل جمعا لفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالجامل والباقر ومشى ابن معطى على انه جمع تكسير فقال

ثم فعيل كالعبيد قيسوا * قالوا الكليب وكذا الضريس

(قوله وابل) ومثل ابل وآبال أطل وآطال والاطل الخاصرة (قوله وقفل) مثل قفل واقفال جند واجناد وخف واخفاف وعود وأعواد وغول وأغوال ومدى لمكيال وامداء ومثل عنق وأعناق أذن وآذان وطنب وأطناب وسمع طنبة وينظر ما معنى طنب (قوله نحو أرطاب) شمل قوله نحو ارطاب أرباع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله لهجوه اياه) فيه نظر قال الصقلى فى كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله فى الزبرقان بن بدر وهو

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس فى جمع فرخ أفرخ أو فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاى وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير أراد ما قوالك فى أولاد صغار جدا لاماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى

وجدت اذا أصلحوا خيرهم ✻ (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا فعل وأفعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأى ورأد وهو أصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف وثلج وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا أفنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذكر رباعى بمده) ألف أو ياء أو واو (قبل) الحرف (الآخر) سواء كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالالف مع فتح الفاء (نحو طعام و) مع كسرها نحو (حمار و) مع ضمها نحو (غراب و) الياء نحو (رغيف و) الواو نحو (عمود) فتقول فى جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وحمار واحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقولوه قاله المهابادى ووقع فى الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت فى كثيره نهر وفى قليله أنهر والصواب أنهرة كما فى المحكم لان النهار مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله

فى اسم مذكر رباعى بمد ✻ ثالث أفعلة عنهم اطرد

(والتزم) بناء أفعلة (فى فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفى اللام أو معتليها فالاول) وهو مضاعف اللام وأراد بمضعفها ما ثلثها العين ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاء من مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع البيت وفى الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزمام) بكسر الزاى قال الجوهرى هو الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل فى عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول فى جمع بتات أبتة وفى جمع زمام أزمة والاصل ابتتة وأزممة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر (والثانى) وهو معتل اللام ما كان لامه واوا أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء الموحدة (واناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول فى جمعهما على أفعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها واليه أشار الناظم بقوله

وألزمه فى فعال أو فعال ✻ مصاحبى تضعيف أو اعلال

ويحفظ أفعلة فى شحيح ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهى مصدر وهى السقاء اذا انخرق وسدو سد بالسين المهملة فتحا وضما كل ما سد به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم ونصيصة بنون وصادين معجمتين المطر القليل وعيى بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ✻ واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى يريد أنت الآكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لأشغلنك عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعده ✻ ألقيت كاسبهم فى قعر مظلمة ✻ فاغفر عليك سلام الله يا عمر فرق له عمر رضى الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لاماء ولا شجر مع ان ذى مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لذكره فى مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين الزغب أول ما ينبت من الريش وليست الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهر فليتأمل وان قلنا بحسب الظاهر لان الشعرات الصفر هى أول ما ينبت من الريش الأن قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الاصفر (قوله نحو طعام) مثل طعام وأطعمة وقذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس وجواب وأجوبة وقدان وأقدنة وزمان وأزمنة وندر غزال وأغزلة (قوله نحو حمار الخ) مثل حمار وأحمرة لسان وألسنة فى لغة من ذكره ومن أنثه قال لسان وألسن واحترز عنه الموضح بقوله مذكر (قوله نحو غراب الخ) مثل غراب وأغربة حوار وأحورة وسمح نجد وأنجدة ورحى وأرحية وجاء فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة (قوله والتزم بناء أفعلة الخ) وانما التزم أفعلة فى فعال وفعال المذكورين لئلا يبقى حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قيل ابتت فجمع على افعل وهو مستثقل وأما المعتل اللام فلئلا يؤدى الى ما ليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو أكسو ان لم تغيره وان أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين اذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل فى عروتى الجوالق وعنان وأعنة وذباب وأذبة (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كساء وأكسية وسقاء وأسقية ورشاء وأرشية قال الشاعر

اضطراب القوم اضطراب الارشية * (قوله مع انها زائدة) قال الدنوشري مرقود في خوان فانه رباعي فهو كحمارة وأحمرة وهو ما يمد
عليه الطعام ومثله صوان واصونة ٢٠٤ اهـ وفيه نظر ففي شروح التسهيل ان خوانا بتشديد الواو اسم لربيع الاول فهو زائد على أربعة

الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب و رمضان وخوان لربيع الاول فاما شحيح ونجي وظنين وعي فقالوا فيها أشحة وأنجية وأظنة وعيية مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه أعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهي وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرو فقالوا فيها أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقننة وأخولة وأبوبة وأقفية وأجرية مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها أرمضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على أربعة أحرف واما عيل فقالوا فيه أعولة مع خلوه من مدة قبل آخره واما جائز وناحية فقالوا فيهما أجوزة وأنحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من أبنية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه و) لم يطرد في شئ من الابنية بل (هو محفوظ) في ستة أوزان فعل بفتحتين (نحو ولد وفتى) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو ثنى) بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسي وهو الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة أي لا تؤخذ في السنة مرتين والثنى أيضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو صبي وخصي) وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعلة جمعا بنقل يدرى * (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول من أبنية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين أحدهما افعل مقابل فعلاء) بالمد (كاحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلتها) أي لفعلاء (لمانع خلقي نحو أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة (بخلاف نحو آلي) بمد الهمزة (لكبير الالية) والاصل أألي بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الثانية ألفا كآدم (فان المانع من ألياء) بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فانهم قالوا في المذكر آلي على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث ألياء على وزن فعلاء (والثاني) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة افعل كحمراء) وبيضاء (أو ممتنعة مقابلتها له) أي لافعل (لمانع خلقي كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء بالعين) المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجمع في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزاي (لكبيرة العجز) فان المانع من أعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز فلا يقال رجال ألي ولا نساء عجز الا اذا سمع فانه يحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع التسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في هذا النوع كاطراده في أحمر وحمر اهـ وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات وقد حكي امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألي ونساء ألي ورجال عجز ونساء عجز وتقول في جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل وفعلاء أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحمر وحمرا * البناء (الثاني) من ابنية الكثرة (فعل بضمتين) وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

(تنبيه) سمع جار وجيرة وواع وقيعة وفي التنزيل كسراب بقيعة (قوله ولدة) قال بعضهم مسئلة ولدة القول فيه انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر ان يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على أخوة في العدد القليل وفي الكثير على فعلان قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كاخوان في قوله تعالى اخوانا على سرر واما الولد فمصدر في الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا الدون بالواو والنون اهـ (قوله نحو صبي) يدخل فيه علي وصفا فيجمع على علية بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية الناس أي من رؤسائهم وكبرائهم والعامة تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم ان ذلك لغة والصواب الاول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه ياء قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيأتي في كلام الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال لانهما المصنف في الحواشي يحفظ في سقف وورد صفة لفرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الالفية (قوله بضمتين) أي في الاصل أو في الحال فالاول ككتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استثقالا للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال * وفي الاكف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لئلا تنقلب الياء واوا (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي متحببة الى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) احترز به عن الصفة وشذ صناع وصنع وكناز وكنز من الوصف المؤنث

لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الاول (نحو قذال) للذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للذكر (وكراع) للمؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من النوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجمعان على فعل (لاجل اعتلال اللام) لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في أجر وادل (و) خرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لاجل تضعيفها) أي اللام (مع الالف) فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها المطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) ووطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضمتين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر و) صفة نحو (خشن و) في فعيل صفة نحو (نذير و) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيفة) وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد
* مالم يضاعف في الاعم ذو الالف *

البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبية وزبى (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

و بعضهم جعله مقيسا في الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر * بين ابكار وعون * (قوله للمؤنث من الحمير) قال في الصحاح الاتان الحمارة ولا تقل اتانة وفي القاموس الاتان الحمارة والاتانة قليلة اه وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحمارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكر له أربعة جموع ونظم ذلك الدنوشري في رسالة فقال أنثى الحمير سميت أتانا بغير تاء أو بتا أتانا والاكثر التصحيح ترك التاء وجمعه أتن بلا امراء وآتن وأتن والرابع بوزن مفعولاء وزن شائع تصغيرها أتين بغير تا وان تشا أتينة كذا أتى (قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثيب مؤنثا فهل صحيح أولا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر أولا انه في اسم رباعي الخ (قوله وبفتحها المطر) وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتامل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقة ونوق فان أصلها نوقة فانقلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة أيضا نياق وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو وهربا من نقل الضمة عليها فصار أونق ثم قلبت الواو ياء اعلاما بالتغيير فوزنه أعفل (قوله وزبية وزبى) الزبى بالقصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها الا سيل عظيم يقال بلغ السيل الزبى يضرب مثلا للامر الفظيع الجليل وكذلك جاوز الحزام الطبيين اه قاله في متعة الاربب والطبيان تثنية طبي على زنة قفل وجذع وهو للدوات الحوافر

والسباع كالضرع لغيرها وقد يكون أيضا لذوات الخف والجمع أطباء اهـ ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرية وبدرة كان حسنا

وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ

(في الفعلى) بضم الفاء (أنثى أفعل) صفة (كالكبرى) أنثى الاكبر والوسطى أنثى الاوسط (والصغرى) أنثى الاصغر (بخلاف حبلى) فانها ليست أنثى أفعل لانها صفة لامذكر لها فلا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) قال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء (و) فعله بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانية صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدور وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو (لحية) ولحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا اللام وعوض منها التاء واليه أشار الناظم بقوله ولفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن تبن حملا على سدر وفي المعوض من لامه تاء التأنيث كعزة وعزى وفي فعلة الاجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهما ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه أشار الناظم بقوله * في نحو رام ذو اضطراد فعلة * فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم بقوله

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر
ما نوال الغمام يوم ربيع
كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء
(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم وأما قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه (قوله فانهما نقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجة تجمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر انه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال بر اباه فهو بار وبر وجمع البر أبرار وبررة قال تعالى ان الابرار لفي نعيم وقال في صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه أبلغ من أبرار فانه جمع بر وأبرار جمع بار وبر أبلغ من بار كما ان عدلا أبلغ من عادل اهـ ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبر لدخوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتفطن له

بقوله * وشاع نحو كامل وكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء (السادس فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلاك او توجع أو نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصفا للمفعول) فالتوجع (كجريح) وجرحى (وأسير) وأسرى (و) الهلاك نحو (قتيل) وقتلى وصريع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصفا للفاعل) لا للمفعول (كمريض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكى (و) الرابع (فيعل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كميت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية في سيد أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كأحمق) وحمقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد وجلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعفا نحو (دب) ودببة (وقليل في اسم على) زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالغين المعجمة والراء نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع المكسور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحتين ضد الانثى وكتف (وهادر) وعاج ووقعة وخطوة واليه أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع في فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحى ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحي اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفاعله * وصفين * (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أي سائل وعفى لاعتلال لامهما (كما ندر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحيية أي ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس (ونفساء) ونفس (ورجل اعزل) ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله

وأبقى رجالا سادة غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو ياء على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين من البصريين والثاني للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه الثالث المذكور هنا (قوله كيس وكيسى) لا يقال كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان مما حمل على فيعل لانا نقول شرط المحمول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول في جمعه جببة والجب البئر العميقة (قوله ودببة) قال الدنوشري ينظر هل هو بفك الادغام أولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام اه وأقول سيأتي في شروط الادغام انه يمتنع فيما وازن فعل ككلل وذكر الشارح ان مثلها ما وازن بصدره لا بجملته نحو جببة جمع جب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه فليراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد ثور تقول فيه ثيرة بقلب واوه ياء لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو طنب وطنبة قال وهو نادر (قوله وقل في نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها على ماقبلها وعبر بموازنها فقلنا وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحي اللام) أي بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتي في كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز) المناسب ان يقول وندر في نحو غاز لان المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ماندر بعضه

وفارق باب أحمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيفا أو رمحا زالت عنه الصفة * البناء (العاشر فعّال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزة أم لا (كصائم) وصوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل وندر) فعّال (فى) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامى

أبصارهن الى الشبان مائلة * (وقد أراهن عنى غير صداد)

قال الموضح فى الحواشى لا أعلم أحدا ذكر مجيئه فى فاعلة للمؤنث الا فى هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعى وابن الاعرابى (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للابصار لا للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (فهو جمع صاد لا) جمع (صادة) لان قياس فعّال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) ندر فعّال (فى) فاعل (المعتل) بالواو والياء (كغزاء) جمع غاز (وسراء) جمع سار والاصل غزاو وسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة (الحادى عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (لاثنى عشر وزنا الاول والثانى فعل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائى الفاء أو العين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعاب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملتين وصعاب (وخدلة) وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (وندر) فعال (فى) جمع فعل (يائى الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدى يربط فى الزبية للاسد ليقع فيها وفى المثل أذل من يعر (أو) يائى (العين نحو ضيف) وضياف (وضيعة) بالضاد المعجمة وضياع واليه أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليا منهما

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين (غير معتلى اللام ولا مضعفين ما كجمل) وجمال (وجبل) وجبال بالجيم فيهما (ورقبة) ورقاب (وثمرة) وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل أيضا له فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال

* أو يك مضعفا ومثل فعل * ذو التا *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبئر) وبئار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى قاله المرادى أخذا من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحى اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غنى وولى ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائى فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسر وقاله الواحدى فى البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح فى

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل تارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة غير التفنن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعى قال بحضرة الرشيد ان صدادا جمع صادة فخطأه ابن الاعرابى ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر) قد قدمنا فى باب الاضافة ان مخالفتها فصيح لا ضعف فيه حيث لا التباس وانه وقع فى القرآن المجيد فى بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه فاعدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء وهو الى التبديل أو الى الايصاء المبدل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش وفحل وفحال ودلو ودلاء (قوله وقصعة) مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان (قوله يائى العين) احترز بقوله يائى العين من نحو حوض وثوب فانه يقال حياض وثياب وتقلب الواو ياء فى الجمع لاجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتى انه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر فى الاصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفى التنزيل هؤلاء ضيفى فلا تفضحون وانما ترك على لفظه فى جميع الاحوال لكونه مصدرا فى الاصل وهو أفصح من تأنيثه وتثنيته وجمعه على أى صيغة كانت (قوله رقبة) مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب (قوله وثمرة وثمار) فيه ثلاث فتحات احترازا من نحو ثمرة بفتح فضم لغة فى ثمرة بالفتحات فلا تكسر وانما تجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأما سمر فى سمرة لشجرة العضاه فاسم جنس كالتمر وليس بجمع ويجمع بالالف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرط وقراط (قوله كمدى) أى بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتى قريبا فى كلام الشارح معناه ويوجد فى بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

الحواشى

يتكرر مع ظلي والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء (قوله وعويض) قال في المصباح عوض الشيء عوصا من باب تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التـلاوة وتقلناهم قيام (قوله وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع الارباب جمع ربى على وزن حبلى وهي الشاة التي وضعت حديثا وفرار جمع فرير وهي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتؤام جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ عنه اللحم وعوام جمع عام اسم لصنم كذا في القاموس ورخال جمع رخل كتمر وهو الانثى من أولاد الضأن وظؤار جمع ظئر وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تخلى مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثنى وهو المحتقر ٣٠٩ من الناس والنذال جمع نذل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع لفظ كثيرة نحو الرقاق والزقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولا مطمع في حصرها وقد نظم جار الله الزمخشري الجموع التي أتت على فعال بالضم بقوله

ما سمعنا كلما غير ثمان ❊ هي جمع وهي في الوزن فعال

فرباب وفرار وتؤام ❊ وعراق وعوام ورخال

وظؤار جمع ظئر وبساط ❊ جمع بسط هكذا فيما يقال

ولكاتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه

وثناء ونذال ورذال ❊ ورجال بانضمام الراء قالوا

انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزمخشري انه ذيلها بابيات وهي

وثناء ونذال ورذال ❊ وبراء في برىء ورجال

وجفال وكتاب وأناس ❊ وقراد وكذا قيل ذبال

وقماء في أي حقير ❊ وسحاح ورعاء وجمال

وكذا باب رباع ثم قد قيـ ❊ ـل اسم جمع بعضها هذا احتمال

وقال والبراء جمع برىء وقرأ السبعة أنا براء منكم والجفال الكثير ومثله الكثاب بالثاء المثلثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر ما مفرده والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقماء ذكر في النظم تفسيره والسحاح جمع سح للمطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطي في المزهر على أبيات الزمخشري فقال قلت قد زيد ثناء وبراء ❊ ونذال ورذال وجفال وكثام في كتاب ليس مع ❊ كثب القالي فيها ورجال ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي فعيل وصف فاعل ورد ❊ كذاك في أنثاه أيضا اطرد

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء مما يجمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثاه فعلى) بالالف (وفعلانة) بالتاء (وفعلان) بضم الفاء (صفة وأنثاه فعلانة) بالتاء لا غير فمفتوح الفاء (كغضبان وغضاب (وغضبى) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضموم الفاء نحو (خمصان وخماص (وخمصانة) وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في وصف على فعلانا ❊ أو أنثييه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (التزموا في فعيل وأنثاه اذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا الا على فعال) بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جنى لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العويص فانه وان كان صفة الا أنه صار اسما انتهى واليه أشار الناظم بقوله ❊ وألزمه في نحو طويل وطويله تفي ❊ (ويحفظ فعال في) وصف على فاعل (نحو راع) ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التنزيل وأنتم قيام (وآدم) بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه وجعلنا للمتقين اماما أي قاصدين لهم (ومؤنثاتهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وامام (و) يحفظ في وصف على أفعل نحو (أعجف) أي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان أعجف لا ثاني له (و) في وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة قال ❊ وحتى الجياد ما يقدن بارسان ❊ (و) في وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح (و) في وصف على فعلى بضم الفاء نحو أنثى وأناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فعل بفتح

أوله وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمة الانثى من ولد الضأن وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو غمرة وغمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء (الثاني عشر) من أبنية الكثرة (فعول بضمتين ويطرد في) ألفاظ (أربعة أحدها اسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أي فعول (فيه) أي في فعل (كاللازم) واليه يشير قول النظم * وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار (وجاء في نحو نمر نمور) على القياس (ونمر) بضمتين على غير القياس (قال) حكيم ابن معية الربعي (فيها عيابيل أسود ونمر) أنشده سيبويه فقال ابن الصائغ أراد نمر بسكون الميم ثم نقل أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أي مختصرا (من نمور) فحذفت الواو (للضرورة وقالوا أيضا) في جمعه (انمار) على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار ونمر والعيابيل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني (والثلاثة الباقية) من الاربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثي الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فوج وفووج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهمل وحمول (وضرس) وضروس (ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرد * في فعل اسما مطلق الفا (الا في ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه حيتان (والثاني معتل اللام كمدى) فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد (وشذ) جمع (نؤى) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة (نؤى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأ أياصرا ونؤيا) * محافرها كأشربة الاضين

فالا حرف استثناء وأياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع أيصر حبل قصير يشد في أسفل الخباء الى وتد والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وأصل الجمع نؤوي على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى اليائين في الأخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه أيضا نئي بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وأناء ويقدمون الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كمد) بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد (وشذ) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كأن الحص فيها * اذا ما الماء خالطها سخينا (حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (في فعل) بفتحتين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (وندب) بفتح النون

(قوله الانثى من ولد الضأن) والذكر يقال له حمل (قوله كسبع) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبش الجبلي (قوله على غير القياس) فيه تأمل ٣١٠ وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بافعال برد (قوله وضرس) مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع وجذوع واص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحى ونحى (قوله جند وجنود) ويجمع أيضا عليه فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه أيضا فعل نحو بعل وبعول وبطن وبطون ونسر ونسور ودلو ودلى وثدى وثدى وجمع عليه دواة أيضا وماء أيضا دواة ودوى كنواة ونوى الظاهر انه ليس بجمع (قوله وبرد وبرود) مثله برج وبروج (قوله اذا ما الماء خالطها سخينا) قال في الصحاح في مادة سخا سخا يسخو وسخي يسخى قال عمرو ابن كلثوم اذا ما الماء خالطها سخينا أي جدنا بأموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشئ وقال في مادة سخن مسخن وسخين قال ابن الاعرابي مثل مبرم وبريم وأنشد مشعشعة كأن الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا قال وأما قول من قال جدنا بأموالنا فليس بشئ (قوله كأسد وأسود) مثله ساق وسوق وعصا وعصي وقفا وقفي (قوله والدال) والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على أفعال فانه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أولا

(قوله أو على فعل بفتحتين الخ) قال الدنوشرى لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره وعبارة ابن الناظم ويطرد فعلان أيضا فى جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشرى ومثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان و ينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فافراد المصنف له بالذكر فيما يأتى ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) يجمع أيضا على فعلان فعل

والدال المهملة و بالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحتين مقابل أنثى والجمع ذكور وطال وطلول البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله وسكون ثانيه و يطرد أيضا فى) ألفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أو على فعل بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لطائر وصردان (وجرذ) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيتان (وكوز) وكيزان بالزاى (أو) على (فعل) بفتحتين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال) وخيلان وهى النقطة المخالفة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف فى الجميع منقلبة عن واو الا فى خال فانها منقلبة عن ياء والخال أخو الام ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلان (فى) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان و رئد و رئدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان و (صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك فى بيتين فقال

للحسل والخرص فى التكسير فعلان * وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقد وشيح هكذا جمعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان (و) فى فعل بفتحتين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمى بذلك لسكونه فى الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله فى الضياء (و) فى فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) فى فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) فى فاعل نحو (حائط) وحيطان (و) فى فعيل نحو (ظليم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) فى فعول نحو (خروف) وخرفان وفى فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفى وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه و يكثر فى) ألفاظ (ثلاثة فى اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (وبطن) و بطنان (أو فعل) بفتحتين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للثنى من المعز وجذعان قال الموضح فى الحواشى هذا مثال أبى حيان وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلى لا باعتبار غلبة الاسمية (أو) على (فعيل كقضيب) وقضبان (ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (فى) فاعل (نحو راكب) وركبان وراجل و رجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال (و) فى أفعل نحو

كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفى الاثر يا أبا عمير ما فعل النغير (قوله ظليم) الظليم أيضا اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح أنه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم ان القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل ان يروب فليحرر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لمعتل العين أو الفاء أو اللام نحو بيت و يمن وجدى وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان فليتأمل وقوله أو فعل بفتحتين لم يشترط فيه أن لا يكون معتل اللام ولا أن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط فى فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليتأمل وليراجع الاشمونى وغيره (قوله وذكر وذكران) مثل ذكر وذكران حمل وحملان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلان بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أى بفتح الراء وتشديد الجيم و بالتاء وقوله ورجال أى بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء وأما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما فى الشافية لان فعلة ليست من أبنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس

(أسود) وسودان وأحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد وورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان (و) فى فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران و (زقاق) بزاى وقاف وهو السكة وزقان بادغام عينه فى لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه ويطرد فى فعيل) وصفا لمذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعل أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثانى كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال فى جمعهما اسمعاء وألماء قاله ابن مالك وشوجع فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال فى جمعهما جلساء وخلطاء وشذ أسير وأسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (فى فاعل دالا على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاى وهى الطبيعة التى طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء فى نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول فى المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت فى تكسيره وقال أبو على جمع خليفة خلائف على حد كرائم أموالهم جمع كريمة (وسمح) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفى آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابى حيان (وودود) وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء فى المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفى المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولى) واولياء (وغنى) وأغنياء وانما ناب أفعلاء عن فعلاء فى المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا فى غنى غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب ألفا فيلتقى ألفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا اشدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقى وتقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلاء (فى) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهوناء وأماظنين وأظنناء فشاذوان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله

وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف وغير ذاك قل

البناء (السابع عشر فواعل ويطرد فى) الفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى وذلك (فى فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناصية كاذبة خاطئة) فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال فى جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفى اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله فى القاموس والزوبعة بالزاى والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمى الاعصار زوبعة وهى ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود قاله فى الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) فى العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع (أو) اسم على

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على فعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطى وجاء كالذئبان والزقان ودخل فى قوله أو على فعيل ظليم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يفطم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغى ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وانما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه اكتفى بتقليبه (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قد يدعى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت ألفه فى الجمع واوا لاجل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعل نحو صيرف وصيارف أو حملا على التصغير

(فاعلاء

(فاعــلاء بالكسر) في عينه وبالمــد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسـماء لحجر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهـملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملة بن نقـرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الحجر لئلا يدخـل عليـه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرومه فاذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطـاحون وقيـل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو) وصف على فاعــل) بكسر العـين (لمؤنث) لا تلحقه تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهـم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لمذكر (سوابق و) في جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أني عند ذلك ثائر * غداة اذ او هالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقـله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحـاجب في شرح المفصـل أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هو والشفاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفـه غير زائدة فيقال في جمعـه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غـير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعـل لفوعل وفاعل * وفاعـلاء مع نحو كاهـل
وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ماماثله

البناء (الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة) سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واوا وسواء كان اسما أو صفة و (سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف (أو) كان تأنيثه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمـين والشمائل وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله

وبفعائل أجمعن فعاله * وشبهه ذا تاء أو مزاله

البناء (التاسع عشر فعالى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كموماة) وهي الفـلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الصحاح (و) الثاني (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين أخت الغيلان وجمعها سعالى قال * عجائزا مثل السعالى خمسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

(قوله وراهطاء) تقدم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بنافقاء فلعل له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالد وخوالد وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسما على فعلان نحو حائط وحيطان والياء فيه منقلبة عن واو لانه من حاط يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغاثر وغيطان وجان وجنان وحاجز وحجزان وهو ما يمسك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلان بضم الفاء نحو فالق وفلقان اطمئن من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظاهر (قوله فدوكس) فيه نظر لانه أسلف ان الواو ثانيـة والواو في فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليـل الآية وكلام اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتفيأ ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام وعلى الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد انها أخت الغيلان في كونها نوعين من الجن كما

(كبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهى ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباط (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو وما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال فى جمعهما حبانط وقلانس على زنة فعالل (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) وصحار (أو صفة لا مذكر لها كعذراء) وهى البكر وعذار (و) السابع (ذو الالف المقصور لتانيث كحبلى) وحبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق (تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه ويشارك الفعالى بالكسر) فى رابعه (فى صحراء وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول فى جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر فى الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا

وينفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالى) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالى) بالكسر (الا وصف) على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول فى جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح فى هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام فى نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وأيامى وطاهر بنات بنى عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة رئيس اذا أصيب رأسها ورآسى ويحفظ فعالى بالضم فى نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيا آن فعلان وفعلى وصفين والثانى ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى مرؤس (الحادى والعشرون فعالى) بالفتح فى الفاء و (التشديد) فى الياء (ويطرد) فعالى (فى كل ثلاثى) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة للنسب كبختى) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتى (وكرسى) وكراسى (وقرى) بضم القاف وقارى (بخلاف نحو) عربى وعجمى لانهما مخز كالعين ونحو (مصرى وبصرى) لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد وشذ قبطى وقباطى نسبة الى قبط وفى الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطى وفى الصحاح أيضا والبخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لابى قيس الرقيات

يهب الخيل والالوف ويسقى * لبن البخت فى قصاع الخلنج

الواحد بختى والانثى بختية والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتى

يدل عليه كلام القزوينى فى عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط فى النسخة المصححة بخطه (قوله وصحار) أصله صحارى بالتشديد قال فى الصحاح وأصل الصحارى صحارى بالتشديد وقد جاء ذلك فى الشعر لانك اذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع فى كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتنقلب الالف الثانية التى للتانيث أيضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التى ليست للتانيث نحو ألف مرمى اذا قالوا مرامى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح (قوله وهجرع) قال فى الصحاح الهجرع مثال الدرهم الطويل (قوله الا وصف على فعلان) أى فاطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) أى بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهى حبطة اذا أكثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها وفى الحديث ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمى الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أى بكسر القاف قال فى الصحاح القبط أهل مصر الى ان قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد يضم لانهم يغيرون فى النسبة

البخاتى قال الموضح فالياء فى البخاتى متجدده للنسب وليس بختى وبخاتى كقمرى وقارى ألاترى ان الياء فى قرى ليست للنسب الى قر ولكنها فى بختى للنسب الى بخت وبختى وبخت كتركى وترك فكما لا يقال فى تركى تراكى كان القياس ان لا يقال فى بختى بخاتى انتهى وقد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى فى انسان وظربان فانهم قالوا فى جمعهما أناسى وظرابى ولما كان أناسى يتبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى قال به بعضهم أشار الى جوابه بقوله (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (انسى) لان انسيا آخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالى (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وادغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابى) وأصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهرى دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال فى المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصلم الاذنين طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى ※ البناء (الثانى والعشرون فعالل ويطرد فى) أنواع (أربعة وهى الرباعى والخماسى مجردين ومزيدا فيهما فالاول) الرباعى المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاى والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن (والثانى) الخماسى المجرد (كسفرجل وجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) فى جمع الخماسى (حذف خامسه) تخفيفا لان الثقل به حصل (فتقول) فى جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) فى جمع جحمرش (جحامر) بحذف الشين (وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسى (مشبها للحروف) العشرة (التى تزاد) فى الكلم وهى حروف سألتمونيها وشبهه بها (اما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت قال المتنى

قواص مواض نسج داود عندها ※ اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

ورابعه النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط تأتى ولكنها من لفظ الحروف التى تزاد (أو بكونه من مخرجه) أى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

(قوله والتاء المثناة) صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيته بخط المصنف (قوله والثانى الخماسى) قال بعضهم واما الخماسى فلا يكسر الا على استكراه لانه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا قال سيبويه لا يزال الاسم فى سهولة حتى يبلغ الخمسة ثم يرتدع قال السيرافى معناه لا يكسر الا اذا سئل عن تكسيره فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم (الثالث) الرباعي المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع) الخماسي المزيد (نحو قرطبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي بحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين (الا اذا كان) زائد الرباعي (لينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ماهو فيه على فعاليل (ثم ان كان) الزائد (ياء صحح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واوا أو ألفا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسرادح) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح * البناء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ماماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ماتقدم) من نحو أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فان ما تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخر الالحاق أو غيره وسواء كانت حرف علة أولا (كأفضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلقى) وعلاق فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق (ويحذف مازاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق و) زيادتان (اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر) بتشديد الكاف (ويتعين ابقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج من حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور والمزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للاصل أم لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا أم لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي (فتقول في) جمع (منطلق مطالق) بحذف النون وابقاء الميم (لا نطالق) بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بما تقدم (لا سداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنسس) مما آخر زائديه للالحاق (فانه يقول) في جمعه (قعاسس) ويحذف الميم والنون ويبقي السين (ترجيحا لمماثل الاصل) لان السين زيدت للالحاق بحرنجم وبقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالهمزة والياء) التحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم ألد وفي التنزيل ألد الخصام (تقول) في جمعهما (ألاد ويلاد) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى أصلا والاصل ألادد ويلادد فادغم أحد المثلين في الآخر

(قوله فلا تجمع على فعالل) قال الدنوشري أي ولا تجمع على شبه فعالل أيضا انتهى وأقول كان المناسب للشارح الاقتصار على انه لا يجمع على شبه فعالل لانه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا ينافي ان الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع ألندد ويلندد على ألاد ويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وان لا يؤدي حذفه الخ) الصواب اسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المغني حذفه لانه حينئذ يكون الباقي ما لا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل ان يؤدي حذف الحرف الى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالهمزة والياء الخ وهو يقتضي ان معنى الاطلاق سواء صدر أولا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناطب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالظاء المثالة ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى

والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء السين لان مفاعيل معلوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله (واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء حيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في جمعه (حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء و(لا) تقل (حيازين بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو (محوج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول حزابين) لصيرورته على مفاعل (اذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كمصابيح وقناديل (فان تكافأت الزيادتان) في الترجيح (فالحاذف مخير) اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى (نحو نوني سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرئ على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي (وعلندى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندى (سراند) بحذف الالف وابقاء النون (وسراد) بحذف النون وابقاء الالف (و) تقول في جمع علندى (علاند) بحذف الالف وابقاء النون (وعلاد) بحذف النون وابقا الالف فان حذفت الالف تبقى سرندو علند ينقل الى سرندو عاند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردى وعلدى ينقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير أشار الناظم بقوله

وخيروا في زائدي سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية أما فوائده فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التحبب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة وأما شروطه فاربعة احداها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما أحيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة وأما أبنيته الموضوعة (له) فهي (ثلاثة أبنية) لا زائد عليها (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فالاول لتصغير الثلاثي (كفليس و) الثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسي نحو (دنينير) وهذه

(قوله على مقاعل) فيه تأمل اذ ليس في حزابن ميم يقابل بلفظها في الميزان ومجاب بان الوزن مما لا ينصرف عروضي (قوله سرندى) ويقال ناقة سرنداة أي جريئة قال الشاعر

كل سرنداة تعوب التعب * عرنة كالمنجل الاقب

قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجريئة والتعوب التي تهز رأسها في سيرها والاقب الضامر

(باب التصغير)

(قوله اما فوائده فست) لا يخفى انها ترجع للتحقير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتأمل وجه ذلك والظاهر انه على صيغة التصغير وهو فعيعل لان مسيطرا على ذلك في هذا الباب وان كان على وزن مفعيل في التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ما وجه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الديصطي ان كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل وأما المحكي فلان تصغيره مناف لحكايته المقتضية انه لا يغير وأما اسماء الشهور والاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهي بحسب ذاتها لا تقلل وأما الاسماء العاملة فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن يشكل على ذلك رويدا فانهم صرحوا بانه اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر

الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ٭ فان قلت النون الاولى من دنينير ليست فى مكبره ٭ قلت أصل دينار دنار بتشديد النون أبدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى أصله لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى ان وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل وأصل هذه الابنية الثلاثة فعيل (وذلك لانه لابد فى كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم) الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثانى) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهى بنية فعيل كفليس) تصغير فلس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثانى كصرد فيقدر ان فى مصغره كصرد بناء الضمة والفتحة فى المصغر غيرهما فى المكبر كما فى فلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلك وبه صرح السهيلى فى الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغره على لفظ مكبره والافا الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر فى الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر على مباطر بحذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لابد من ضم الاول وفتح الثانى لفظا أو تقديرا وزيادة ياء ثالثة (ومن ثم) أى من أجل اشتراط فتح الثانى ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل) بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (ولغيزى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى (تصغيرا لان) الحرف (الثانى) منهما وهو الميم فى الاول والغين فى الثانى (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة لان المدغم حرفان أدغم احدهما فى الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من ألغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز (وان كان) المصغر (متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم) ينظر (ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو أو ياء (قبل الآخر) فى المكبر (فهى بنية فعيعل كقولك فى) تصغير (جعفر جعيفر وان كان بعده) أى بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل الآخر) فى المكبر (فهى بنية فعيعيل لان) ذلك الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها الكسرة) قبلها (كقنديل وقنيديل وان كان) حرف اللين (واوا او ألفا قلبا ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومصيبيح) بقلب الالف ياء والى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ فعيلا اجعل الثلاثى ٭ البيتين (ويتوصل) فى التصغير (فى هذا الباب) المقصود له (الى مثالى فعيعل وفعيعيل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به) فى التكسير (فى باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالى فعالل وفعاليل) وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ماله فى التكسير (فتقول فى تصغير سفرجل) مما يجب فيه حذف خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (وألندد ويلندد) مما يحذف منه زيادة فقط وهى النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزبون) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) بحذف خامسه وهو القاف (أو فريزق)

(قوله لان المدغم الخ) فيه نظر ولو قال لان المشدد حرفان أدغم أحدهما الخ لكان أحسن (قوله وهو كسر ما بعد ياء التصغير) هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور واما اذا كان مكسورا فقد يقال انه يجتلب كسرة غير الكسرة التى كانت فى المكبر على وزان ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما فانه يقدر فى المصغر زوال الضمة التى كانت فى المكبر وكذا اذا كان الثانى مفتوحا كما مر فليتأمل

بحذف رابعه وهو الدال (ومخيرج) بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما (واليلو يليد)
بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما (وحزيبين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول فى
تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف فى أحدهما (سرينيد وعليند)
بحذف الالف وابقاء النون (أوسريد وعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة
ولم تصحح ويفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفيرجل كما مر وألف الالحاق لاتبقى فى التصغير كما سيأتى ثم أعلت
كياء قاض والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به لمنتهى الجمع وصل ✻ به الى أمثلة التصغير صل

(ويجوز لك فى بابى التكسير والتصغير أن تعوض عما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة)
لان ذلك لايخل ببنيتهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به (فتقول) فى تصغير سفرجل وتكسيره
(سفيريج وسفاريج بالتعويض) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجائز تعويض يا قبل الطرف ✻ ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(وتقول فى تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف
(لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وماجاء فى البابين) التكسير والتصغير
(مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس) المطرد (مثاله فى) جمع (التكسير جمعهم) أى العرب
(مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما انه مذكر وحق مثله أن يأتى على مثال أفعلة والثانى انه شبه
فيه الاصل بالزائد فحذف والزائد بالاصلى فثبت فقالوا أمكن والقياس فى بناء مكان على أفعل أن يقال
أكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم فى شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم
(رهطا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما أكرع وأكرعة ورهوط وأرهاط
(و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما بواطل وأحدثة وحدث وماذكره من
أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع
لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جنى أن اللفظ تغير الى هيئة أخرى ثم جمع فكان
أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أباطيل جمع ابطيل أو أبطول وكان أحاديث
جمع أحدوثة وقال ابن خروف ان أحدوثة انما تستعمل فى المصايب والدواهى لافى معنى الحديث الذى
يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع امرأة (ومثال فى التصغير
تصغيرهم) أى العرب (مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشى
باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما
انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا أصله انيسان من النسيان فلا
يكون تصغير على انيسيان شاذا (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل
(وصبية وغلمة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمعى صبي وغلام (وبنون) جمع ابن (على أصيبية
وأغيلمة وأبينون) بزيادة الهمزة فى أولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون (و) تصغيرهم (عشية على
عشيشية) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل فمغيربان وعشيان كأنهما تصغير امغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغير انسيان
وليلاة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كأنهما تصغير أصبية وأغلمة وابينون كأنه تصغير
ابنون واختاره فى التسهيل وقال فى النظم وحائد عن القياس كل ما ✻ خالف فى البابين حكما رسما
✻ (فصل ✻ واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر مابعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل احداها

(قوله مكانا على أمكن) المراد بمكان المجموع على ماذكر الموضع وأما اذا كان بمعنى التمكن كالمكانة من مكن فيميمه أصلية لازائدة (قوله والقياس فيهما أكرع الخ) فيه نشر غير مرتب وفى قوله والقياس رهوط وأرهاط نظر لان أفعالا غير مقيس فى فعل صحيح العين مفتوح الفاء عند الناظم وغيره (قوله فكان أمكن الخ) لو قال أمكنا ورسم الالف كان أحسن وكأنه حاول حكايته وكذا يقال فيما بعده (قوله أنيسان) قد يقال بل قياس تصغير انسان أنيسين بكسر مابعد ياء التصغير وقلب الالف ياء

✻ (فصل) ✻

ماقبل علامة التانيث وهى نوعان تاء كشجرة وألف كحبلى) المسئلة (الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمراء) المسئلة (الثالثة ماقبل ألف أفعال كأجمال وأفراس) المسئلة (الرابعة ماقبل ألف فعلان الذى يجمع على فعالين) صفة كان أو اسما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (كسكران وعمران (وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها أن يبقى مابعد ياء التصغير مفتوحا أى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ماقبل تاء التانيث فللخفة وأما فتح ماقبل ألفى التانيث فلبقائهما على حالهما وأما فتح ماقبل ألف أفعال فللمحافظة على الجمع وأما فتح ماقبل الالف والنون فلمشابهتهما بألفى التأنيث (تقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران) وعميران (وعثيمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول فى) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسليطين) بقلب الالف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا اسكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها اشابها ألفى التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم تكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ماقبلها بل يقال فى تصغيرهما أريط وعليب فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان ألفيهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك أشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين

(فصل ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف به الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت فى الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ماقبل ذلك الشئ) وكان ذلك الشئ غير موجود فى المكبر (وذلك المقدر انفصاله (ماوقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تانيث) بيان لما (ممدودة) نعت ألف (كقرفصاء) للنوع من القعود وسيأتى حكم المقصورة (أو تائه) أى التانيث (كحنظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعبقرى) نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) بجيمين (أو علامة تثنية) وهى الالف والنون أو الياء والنون (كمسلمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للمذكر) وهى الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهى الالف والتاء (كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب) المزجى (كبعلبك فهذه المذكورات (كلها ثابتة فى التصغير لتقديرها منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقعا على ماقبلها) فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقرى وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وأميرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف ألف التانيث الممدودة وماذكر بعدها لانها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ماهى فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما فى) جمع (التكسير فانك تحذف) كل واحد منها فيما أمكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتى (فتقول قرافس) بحذف الالف (وحناظل) بحذف التاء (وعباقر) بحذف ياء النسب (وزعافر وجلاجل) بحذف الالف والنون منهما (ولو ساغ تكسير البواقى) وهى التثنية

(قوله ماقبل علامة التأنيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره فى التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها أكسر كدحرجة ودحيرجة وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب المزجى (قوله ان يبقى مابعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطى فى النكت بعد ان ذكر ان مثل ما فيه تاء التانيث ما نزل منزلتها كما ذكرنا ان الواجب فى الصور المستثناة بقاؤها على ماكانت عليه من فتح أو سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمى فى الحواشى وأقره ثم ذكر انه يفيد انك تقول معديكرب بسكون الياء اه يعنى ياء التصغير وفيه أن ياء التصغير ساكنة دائما والكلام فيما بعدها وهو لا يكون ساكنا لحال لئلا يتوالى ساكنان بل اما بكسور أو مفتوح وفى معديكرب مكسور والظاهر ان عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر أو فتح فتدبر (قوله أى باقيا على ما كان عليه) لم يفد هذا التفسير زيادة على المفسر لان قوله فيه ان يبقى مفيد لذلك (قوله فلبقائهما على حالهما) اذ لو كسر ماقبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة وفى قوله ألفى التانيث تجوز لانه سمى المدة التى قبل ألف التانيث الممدودة باسمها للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة فجعلها مسئلة مستقلة فتفطن له (قوله فللمحافظة على الجمع) لم يقل فلبقائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف فى أفعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى به التحصيل بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفى التانيث والجعان *(فصل)* (قوله وجلجلان) هو السمسم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أى لان الذهن لا يتبادر الى انه تصغير المجرد ولا يستوى عنده الامران

والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف الآن المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول) في تكسيره (اسارئ القيس كما تقول) في تصغيره (أميرئ القيس) بلا فرق (لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغى للناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التأنيث حيث مدا * الابيات الاربعة

*(فصل وتثبت) في التصغير (ألف التأنيث المقصورة ان كانت رابعة) لخفة الاسم (كحبلى) فتقول حبيلى (وتحذف ان كانت سادسة) للاستثقال (كلغيزى) فتقول لغيغزة بحذف الالف وجوبا وتعويض الهاء جوازا (أوسابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدرى وذلك انك لما حذفت ألف التأنيث بقى بردراى فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الياء الاخيرة عند حذف ألف التأنيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبعثرى فالفه ليست للتأنيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس وأما حولايا فان ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف (الخامسة ان لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالى فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم لكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف (فان تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى (كحبارى) بضم المهملة والموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة (تقول) في تصغير حبارى (حبيرى) بحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو حبير) بحذف ألف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في ياء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التأنيث هاء فيقول حبيرة (و) تقول في تصغير قريثا (قريثا) بحذف المدة وهى الياء (أو قريث) بحذف ألف التأنيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التأنيث ذات قصر * البيتين

*(فصل * وان كان ثانى المصغر لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته الى أصله) الذى انقلب عنه (فترد ثانى نحو قيمة وديمة وميزان وباب) بموحدتين (الى الواو) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة وموزين وبويب برد الواو الى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وثبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها (ويرد ثانى نحو موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (الى الياء) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت ميقن وميسر ونييب برد الياء الى أصلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * واردد لاصل ثانيا لينا قلب * (بخلاف ثانى نحو متعد فانه غير لين) لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ أصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) في تصغيره (متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي) فانهما يردانه الى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعلله بانه اذا قيل فيه مويعد أوهم ان مكبره موعد او موعد او موعد ومتيعد لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة (وبخلاف ثانى نحو آدم فانه) منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة تلى همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا (فتقلب) الالف (واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب) كالالف (المجهولة الاصل كصاب)

(فصل)
(قوله فتقول لغيغزة) أى بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضى لحذف الياء التى قبل الزاى وقياس ما سلف بقاؤها وان يكون البناء على فعيعيل لا على فعيعل (قوله بريدرى) كذا في النسخ والصواب اسقاط الراء الثانية اذ باسقاطها يتوصل الى بنية فعيعل كما لا يخفى (قوله وقريثا) قال في الصحاح الكسائى نخل قريثاء وبسر قريثاء ممدود بغير تنوين اضرب من التمر هو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود اهـ وعلى هذا الاخير جرى المصنف (قوله من النيب) ينظر هل هو بفتح النون وسكون الياء أولا (قوله متيعد) هو بحذف تاء الافتعال الثانية في متعد مشددا (قوله أوهم ان مكبره موعد الخ) أى فهو الباس بدليل ما بعده وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر أحد المذكورات

بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أو يدم وضويرب وصويب والى ذلك أشار الناظم بقوله

والالف الثاني المزيد يجعل * واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

وان كان ثاني المصغر لينا بدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلي همزة فانه يرد أيضا الى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط وأصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من أول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى أصله (و) هلم جرا فان قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى أصلها وهو الواو * قلت انما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا في تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد (وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كموازين وأبواب وأذياب وأعواد بخلاف) ما لا يتغير فيه الاول من (نحو قيم وديم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذ في عيد عييد وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم

* (فصل * واذا صغر ما حذف أحد أصوله) فاء أو عين أو لام أو اثنان منها (وجب رد محذوفه ان كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعدة علما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل ويبع (اعلاما وسه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما (تقول) في تصغيرها (أكيل وأخيذ) ووعيد (برد الفاء ومنيذ) وقويل وبييع (وستيهة برد العين ويدية) ودمي (وحريح برد اللام) ووقي وولي ووشي برد الفاء واللام وروى برد العين واللام والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكمل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة (واذا سمي بما وضع ثنائيا) على حرفين (فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف أو يزاد عليه ياء) وهو الاولى (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أو هلي) بزيادة ياء وقيل ان شئت ألحقته عالامه ياء فقلت في هل هلي أو بما لامه واو فقلت هلي وثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشي (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخرهما حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم (فيقال في لو وكي وما) الحرفية (أعلاما لو وكي بالتشديد) فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر (وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف ألفا فالتقى ألفان فابدلت الثانية همزة) لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (اعطيت حكم دو وحي) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة (وماء) بالمد وهو الذي يشرب (فتقول) في تصغير لو بالتشديد (لوي كما تقول) في تصغير دو (دوي وأصلهما) قبل الادغام (لويو ودويو) اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير

(قوله وما أبدل لعلة الخ) سبق قول سيبويه انه يقال في تصغيره متيعد لامو يعد فلم يرده الى أصله مع ان العلة زالت بالتصغير فالضابط انما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي (قوله فرقا بينه وبين جمع عود) قال الدنوشري * (فائدة) * قال بعضهم عود الغناء يجمع على أعواد وعود الخشب يجمع على عيدان والعيد يجمع على أعياد اه أقول في المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعواد وعيدان والاصل عودان لكن قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين أعواد الخشب اه والفائدة التي قالها بعضهم تحتاج لنقل عن أئمة اللغة (قوله وشه) مأخوذ من الوشي (قوله وحجته الخ) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر لا يدل للاول ويمكن ان يقال ان معنى كلامه ان الياء اذا كانت لاما فالاكثر اثباتها ويقل حذفها فالحاقه بالاكثر أولى من الحاقه بالاقل اه وفيه بحث لان هذا لا يثبت ما ادعاه الاول من التعين

يرد عليه متعد فان أصله موتعد وأبدلت الواو ياء وأدغمت في التاء وقد اعتمد فيما

كى بالتشديد (كيى بثلاث يا آت) أولاها أصلية وثانيتها ياء التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف (كما تقول) فى تصغير حى (حيى) بثلاث يا آت أولاها وأخراها اصليتان ووسطاها ياء التصغير (وتقول) فى تصغير ماء بالمد (موى) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة لما لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل (كما تقول فى تصغير الماء المشروب مويه) بقلب الالف واوا ردا الى أصلها (الا ان هذا الماء المشروب (لامه هاء ترد اليها) وأصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو ألفا على القياس وأبدلت الهاء همزة على غير القياس

*(فصل * وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثى الاصول أو فعيعل ان كان رباعى الاصول سمى بذلك لما فيه من الحذف المفضى الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذى الزيادة الصالحة للبقاء) فى تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل انه مختص بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (فى نحو جعفر) من الرباعى الاصول (وسفرجل) من الخماسى الاصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (فى نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما) فى تصغير غير الترخيم (لاخلالها بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا ان حذف زوائدهما واجب فى تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما قالا لا تصغر فاطمة ومالك وأسود الا اعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك فى صفات (ولم يكن له الا صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميد فى) تصغير (أحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان) وحماد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاؤه فى تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد (وفعيعل كقريطس) تصغير قرطاس وأما قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيعيل لانه ذو زيادة) وهى الياء وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغرى ابراهيم واسمعيل فان الميم واللام يلفظ الزائد وان كانا أصليين بلا خلاف وانما اختلفوا فى الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف فى الهمزة اختلاف فى كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيره وأسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لخمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومن بترخيم نصغرا كتفى * بالاصل *

*(فصل ويلحق تاء التانيث تصغير مالا يلبس من مؤنث عار منها) لفظا (ثلاثى فى الاصل وفى الحال) الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين) مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال فى تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثى فى (الاصل دون الحال نحو يد) ودية (وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرته تصغير الترخيم أم لا فتقول فى تصغيره سمية والاصل سمى بثلاث يا آت أولاها ياء التصغير وثانيتها بدل المدة وثالثتها بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليائين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثى المجرد ولو سميت بسماء مذكرا قلت فى تصغيره سمى

(فصل)
(قوله فلا يكون الخ) مراده انه لا تحذف زوائدهما لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحذف لا محالة (قوله فقط تاكيد) لانه يعلم من الاستثناء قبله (قوله ولم يلتفت للالباس الخ) فيه نظر لان هذا اجمال لا الباس كما مر (قوله وقرطبوس) هى الداهية (قوله وانما حذف الخ) هذا على قول المبرد فان الظاهر انه يقول باصالة الميم واللام وانما حذفا تشبيها بالخامس وان لم يكونا خامسين كما هو ظاهر

(فصل)
(قوله لئلا يجتمع فرعيتان) قال الدنوشرى قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفى نحو ضويرب مصغر ضارب فتامله (قوله فحذفت احدى اليائين) وفى نسخة من نسخ المرادى احدى اليا آت بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والاول أولى

بغير تاء التذكير مسماه (وحمراء وحبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تأتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

* واختم بتاء التانيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي * (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبسا بالمفرد) المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة (لئلا يلتبسا بالعدد المذكر) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * (وشذ ترك التاء في تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملتين (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتانيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كذنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطس وطست وسؤر وقدر ونصف بفتحتين وحرف وضرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (و) شذ (اجتلابها) أي التاء (في تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة وأميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف أمام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك أشار الناظم بقوله * وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر *

*(فصل) * التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (في التعجب و) الثاني (المركب المزجي) علما كان أو عددا فالعلم

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الخ) لو تمم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا) اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكرها وقال جمعت في بيت

ذود وقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس ضحى عرب

وضبط عرس بضم العين اه وفي بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء بهما لان العرس في الاصل مصدر سمي به والنظر في عرس الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض ٣٢٤ بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من أنه يذكر ويؤنث وقال المصنف في حواشي ألفية ابن معطي في الصحاح ان في القوس التذكير والتانيث وانه جاء فيها قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس [ما] لبس اه وأقول هذا مبني على ان الاشارة في قول الشارح ذلك راجعة الى ما لا لبس معه ولا داعي لذلك بل هناك داع لخلافه وانما الاشارة للثلاثي الذي لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الالحاق ملبسا أولا فتامل فعدم الالحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتامل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناهما (قوله وذود) الذود الابل من الثلاث الى التسع (وقوله وضحى) هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لئلا يلتبس بضحوة مصغرا اه وظاهره ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر (وقوله وطست) هو الاناء المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست الطس بلغة طيئ (وقوله وسؤر) هو بقية الماء المشروب وضبطه في بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام (وقوله ونصف) قال في الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة (وقوله وحرف) هي الناقة المهزولة الصلبة (وقوله ضرب) هو العسل الابيض (وقوله ونعل) هي معروفة (قوله وسمع في بعضها التانيث) من ذلك قدير وقديرة *(فصل)* (قوله أفعل) قال الدنوشري ظاهره ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذ ما أحيسنه عند البصريين (قوله أو عددا) على حذف (كبعلبك)

(كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما) على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه (وأما من أعربهما) اعراب مالا ينصرف (فلا اشكال) في تصغيرهما لانهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد نحو خمسة عشر فافعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتمكن) في ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه) وخميسة عشر أما أفعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما أميلح زيدا انما يعنون الشئ الذي تصف بالملح كأنهم قالوا زيد مليح وأما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة ولذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا) في التذكير (وتا) في التأنيث (وذان) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاء) في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي الذى) للفرد المذكر (والتى) للفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذى) الذين والاولى (و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن (يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة) الثاني (التزام كون ما قبلها) أي الياء (مفتوحا) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الاحرف (الثلاثة ويخالفه) أي تصغير المتمكن (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته الاصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و) الثاني (زيادة ألف في الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك في غير الملزوم بزيادة تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (ان الياء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذوتا فتقول) في تصغيرهما (ذيا وتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذييا وتييا) بثلاث ياآت أولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف آخره (فحذفت الياء الاولى) لان ياء التصغير جئ بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرا اذا كانت الالف في زنة حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء التصغير كألف التكسير فلا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) بابقاء أولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم تؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) بابقاء أوله على ضمه في حال التكبير و(بالقصر في لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا اشكال وأما على لغة المد فقال الفارسي ألحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير في آخر أولاء على القاعدة في الممدودات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياآت فتحذف الاخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدنوشري هذا تعليل لتصغير أفعل في الحقيقة التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحة لكان أحسن اللهم الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله ملاح بضم أوله على التصغير اه وضبط لفظ ملح في نسخة مصححة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر في القاموس انه يجمع عليه وعلى ملاحة وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملحا بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملح قال أول المادة الملح بالكسر المعروف وقد يذكر والرضاع الى آخر ما قال وهو اسم جنس للملاحة ويمكن ان يكون هو الواقع في كلام الخليل. (قوله منه) حال من خمس مقدمة لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها أعربت حالا وكذا يقال فيما بعده (قوله وذان وتان) فيه نظر اذ هما معربان والكلام في المبني غير المتمكن وقد يجاب بان ذلك غير مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد (قوله في جمعهما) في قوله جمعهما مسامحة ظاهرة (قوله وجمع الذى الخ) فيه مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف في الآخر عوضا من ضم الاول) فيه نظر لان الالف في الياء بالمد قبل الآخر ولا تزاد في جميع ما ذكر كما يأتي وكون الالف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض من الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الاصلية (قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقلبنا الالف الخ) لو قال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أي

تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه نظر ظاهر أما أولا فلان الالف التى تزاد للتصغير انما تكون فى
المصغر لا فى المكبر خلافا لما هو ٣٢٦ صريح عبارته وأما ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقى يلفظ به هكذا اللياء

الثانى أن أولا فعال فاذا جاءت الالف آخرا صار أولا آ على فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة
وأما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا
الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أولاء منقلبة عن ألف المد فاذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء
التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تأتى ألف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) فى
تصغير الذى والتى (اللذيا واللتيا) بابقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف
وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول فى تصغير اللذان واللتان (اللذيان واللتيان)
بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح فى
الحواشى هذا الذى أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه
والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا
يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد المصغر
فهل يقدران ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
المتمكن وغيره أو يعتقدا أنها حذفت قبل مجىء ألف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثانى
لسيبويه ويظهر أثر الخلاف فى جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش
يفتحهما كما فى الاعلون (و) تقول فى تصغير الذين (اللذيون) رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم فى التثنية فكأنها
لا وجود لها والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين
مفتوحة وفى شرح الشافية للجاربردى وأما اللذيون فلانهم زادوا فى الذين قبل الياء ياء وقبل النون
ألفا فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية اهـ (واذا أردت تصغير
اللاتى) لجمع المؤنث (صغرت التى) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدم (ثم جمعت بالالف والياء فقلت
اللتيات واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتى واللائى على الاصح) عند سيبويه فانه
قال فى اللاتى واللائى لا يحقران استغناء بجمع التى المحقرة بالالف والتاء كما فى دراهم ودريهمات بل
المؤنث أولى عالا يستقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا
بمنزلة ضارب اذا أجرى عليهما حكمه ويحذف الياء التى هى لامهما لان ألف التصغير تزاد فيبقى
الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هى المحذوفة لانها طرف والمازنى يصغرهما
ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء أصلية فتصغير اللائى اللؤيا واللاتى اللتيا وهذا يلبس
بتصغير الواحد (ولا يصغر ذى) من أسماء الاشارة (اتفاقا) عند الجميع (للالباس) بتصغير ذا ويشكل
عليه تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير مع الالباس (ولا) يصغر (تى) الاشارية (للاستغناء) عن
تصغيرهما (بتصغير تا خلافا لابن مالك) فى قوله فى النظم منها تا وتى قال المرادى وذلك يوهم أن تى
صغر كما صغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل
فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث
غير تا خاصة اهـ والى جواز تصغير الاشارة والموصول أشار فى النظم بقوله
* وصغروا شذوذا الذى التى * وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما
والتصغير وصف فى المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله أبو الحسن

بهمزة بعد الياء المشددة
فلا يلتبس بتصغيره على
لغة القصر اذ لا همز
فليتأمل وقد يقال اللبس
حاصل خطا لاسيما اذا
لم يشكل بالهمزة (قوله
وقال الزجاج الخ) قال ابن
اياز وكلا القولين أى
قول سيبويه وقول
الزجاج مخالف للقياس
أما الاول فلما فيه من
زيادة الالف حشوا وأما
الثانى فلما فيه من دعوى
انقلاب الهمزة عن الالف
وكثرة التغيير وفى كلام
بعضهم التصريح بان
الالف عوض وقد يقال
انها ليست عوضا عن ضم
الاول لوجود ضمه وانما
خالف القياس لان
اخواته أعنى ذوا تا زيدت
الالف فى آخرهما لا قبله
(قوله لئلا يلتبس الخ)
فيه نظر لان النون مفتوحة
فى الجمع ومكسورة فى
التثنية اللهم الا أن يقال
قد يغفل عن حركة النون
(قوله ثم جمعت الخ)
وحذفت الالف التى فى
المفرد لالتقاء الساكنين
(قوله كما فى دراهم الخ)
دراهم بالف بعد الراء
جمعا أى فلا نوقع التصغير
على لفظه كما لا نوقعه على

لفظ اللائى واللاتى بل اذا أردنا تصغيره صغرنا مفرده الذى هو درهم وجمعناه بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتى ابن
واللائى فانا نصغر مفردهما الذى هو التى ونجمعه بالالف والتاء وفى بعض النسخ كما فى درهم بالافراد وليس ظاهرا فى التنظير فليتأمل
(قوله مع الإلباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذا ظاهر فى أنه تصغير ذا الذى فلا لبس

(باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهى اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه ألا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمى فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة) أى فيما يأتى من رفعه المضمر والظاهر وفى أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال زيد مصرى كما يقال زيد ضارب وفى انه مخصص ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا

ابن الباذش وحكى ابن العلج تصغير أوه على أويه وبقى المنادى المبنى نحو يازيد فانه يصغر فيقال يازييد

(هذا باب النسب)

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما ألحقت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظى وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شئ) من بلدة أو قبيلة أو غيرها (فلا بد لك من عملين فى آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتنتقل لها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثانى أن تكسره) أى الآخر لمناسبة الياء كما فى ياءى المتكلم والمخاطبة (فتقول فى النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشقى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب (أمور فى الآخر وأمور متصلة بالآخر أما) الامور (التى فى الآخر فستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت احداهما زائدة والاخرى أصلية فالاول) وهو ما آخره ياآن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسى) مما آخره ياآن ليستا للنسب (وشافعى) مما آخره ياآن للنسب (فتقول فى النسب اليهما كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما بدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديرى أثر فى الصناعة وذلك انه اذا (كان بخاتى) جمع بختى بباء موحدة ففاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علما لرجل فانه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال فى الصحاح الواحد بختى والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التى كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء أخرى غيرها وهى أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى لا صيغة منتهى الجموع (والثانى) وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمى (أصله مرموى) كمضروب

التعليل لا يثبت المدعى الاعلى بعد فليتامل وعلل ابن اياز تشديدها بقوله لتجرى بوجوه الاعراب كقولك بصرى وبصريا وبصرى ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال فى الصحاح الواحد بختى الخ) قال فى الصحاح والبخت من الابل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربى وينشد لبن البخت فى قصاع الخلنج الواحد بختى والانثى بختية وجمعه بخاتى غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البخاتى والاثافى والمهارى فاماما ساجدى ومدائنى فمصروفان لان الياء فيهما غير ثابتة فى الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة اذا أدخلت عليهما ياء النسب اه كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود فى عبارات القوم بزنة جمع الجمع تامل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والخاء عين والتاء لام فاذن وزنه جمعا وعلما منقولا منه فعالى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالى أيضا هذا هو الوزن التصريفى ولكنهم ذكروا فى باب موانع الصرف فى مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغى مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن العروضى لا التصريفى وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التامل هذا والحق أن كلام

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (فى الياء) الأصلية لاجتماع المثلين (فاذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب و (قلت مرمى) هذا هو الافصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى لزيادتها ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياآت (فتقول مرموى) وأطلق فى النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم) قلبت (الألف واوا) كراهة اجتماع الياآت (تقول فى أمية أموى) وجاء أميي باربع ياآت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كما فى نمر (وتردها الى الواو ان كان أصلها الواو) والا بقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياآت (تقول فى طى وحى طووى وحيوى) لانهما من طويت وحييت الامر (الثانى) مما يحذف لياء النسب (تاء التأنيث تقول فى مكة مكى) بحذف التاء لان بقاءها يوقع فى اثبات تاء التأنيث فى نسبة المذكر واجتماع تاءين فى نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكتية وايقاع تاء التأنيث حشوا (وقول المتكلمين) فى علم الاصول الدينية (فى) النسبة الى (ذات ذاتى و) قول العامة فى) النسبة الى (الخليفة خليفتى) باثبات تاء التانيث فيهما (لحن) أى خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصوابه ماذوى وخليفى) بحذف التاء منهما وهذا مبنى على ان ذاتى نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتى فى شرح ايساغوجى فى المنطق لا يقال ذاتى منسوب الى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هى اصطلاحية فلا يرد ذلك اه والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا أصل له فى اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسبت اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوى ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووى الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحركا ثانى كلمتها فالاول يقع) فى ثلاثة (فى ألف التانيث كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر (و) فى (ألف الالحاق كحبركى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهرى القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفرجل و) فى (الالف المنقلبة عن أصل كمصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا للطول (والثانى) وهو ما ألفه رابعة وثانى كلمتها متحرك (لا يقع الا فى ألف التانيث كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاى صفة يقال حمار جمزى أى سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول فى النسب اليها جمزى بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثانى بمنزلة حرف آخر فالالف فيها فى حكم الخامسة (وأما الساكن ثانى كلمتها فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بالالف ملهى (والحذف) تشبيها بتاء التانيث لزيادتها (والارجح فى التى للتانيث كحبلى الحذف) لان شبهها بالف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) الارجح (فى التى للالحاق كعلقى) فانه ملحق بجعفر (و) فى (المنقلبة عن أصل كملهى) من اللهو فالفه منقلبة عن واو (القلب) خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة فى الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل فى الثانى (والقلب فى نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه فى نحو علقى) مما ألفه زائدة للالحاق

الشارح منظور فيه (قوله كما فى نمر) أى فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتى قريبا (قوله وقول المتكلمين فى ذات الخ) قال الدنوشرى وينبغى أن يكون قولهم خلوتى فى المنسوب الى الخلوة لحنا أيضا وقد قلت فى ذلك وادخال تاء الخلوتى من الخطا قياسا على البصرى فالتاء تحذف (قوله بحذف التاء منهما) أى وحذف التاء من خليفة أيضا لما سيأتى (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا يندفع ما أجاب الفنارى فى شرح ايساغوجى من أنه لا يلزم انتساب الشئ الى نفسه على تقدير أن النسبة لغوية لان للذات اطلاقين أحدهما حقيقة الشئ والثانى ماصدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزأى الحقيقة الى ماصدقها (قوله وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أى واشارية وموصولة (قوله تشبيها بالف ملهى) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهى فكيف يأتى التشبيه (قوله لان شبهها بالف التانيث) هكذا فى بعض النسخ والصواب بتاء التانيث (قوله خبر الارجح) فيه نظر وانما هو معطوف على الحذف كما ان قوله فى التى للالحاق عطف على قوله فى التى للتانيث وهو عطف على معمولى عامل واحد وهو جائز والعذراه

(والحذف

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علق خير منه فى نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصل الام (الرابع) عما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمعتد ومستعمل) تقول فى النسب اليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء (الرابعة كقاض فكالألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى) مما ثانيه ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى وعصى و) من (ياء المنقوص) الثالثة (كعم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى حزن (الا القلب واوا) فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فاما قلبها فى فتى واوا وان كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياآت وأما فى عصا فرجوع الى أصلها وأما فى عم وشج فلانا لما أردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما فى نمر فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليلا (وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا * فان قلت فما وجه فتح العين فى نحو قاض عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى كل ثلاثى مكسور العين) سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورها فالمفتوح الفاء نحو (فعل كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدئل و) المكسور الفاء نحو (فعل كابل) فتقول فى النسب اليها نمرى ودؤلى وابلى بفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى) النسب الى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات فى ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيدتا معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما (فانما ينسب الى مفردهما) لا اليهما (ومن جرى زيدان علما مجرى سلمان) فى لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الاحمر خلافا للموضح

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلى الملوان

(قال) فى النسب (زيدانى) باثبات الالف والنون كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين) فى لزوم الياء والاعراب على النون منونة (قال) فى النسب (زيدينى) باثبات الياء والنون كما تقول غسلينى (ومن أجراه) أى زيدون (مجرى هرون) فى لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (مجرى عربون) فى لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال) فى النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) باثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع (ان كان باقيا على جمعيته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرده) لئلا يجتمع تأنيثان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

أن المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم اذا قلبنا الالف واوا فى نحو ملهى وحبلى وعلقى جاز الاتيان بالف قبلها فتقول حبلاوى وعلقاوى وملهاوى (قوله اسم الموضع حانية) هو بتخفيف الياء قال السيرافى ذكر أصحابنا ان الموضع الذى يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية والمعروف حانة ولعل الذى قال الحانوى جعل البقعة حانية لانها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفى شرح الشواهد قال سيبويه الوجه الحانى لانه منسوب الى الحانة وهو بيت الخمار وانما جاز ان يقال حانوى لانه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو اذا عطف بريد انه نسبة الى مقدر كما أشار اليه السيرافى والذى فى الصحاح والقاموس ان الحانية أى بالتشديد الخمر منسوب الى الحانة وهو موضع بيعها (قوله فان قلت الخ) قد يقال ان الفتح لغة لا توجد فى الصحيح فلا حاجة الى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل (قوله بكسرتين) بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر (قوله أمل عليها) فى شرح الشواهد وأمل من املال الكتاب

حيان (فيقال ثمرى بالاسكان) فى الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما فمن حكى اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا و(نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتأنيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكة و) نزل (ألفه منزلة ألف جمزى) لكون ثانى ماهى فيه متحركا (فحذفهما) على التدريج فحذف أولا التاء كما فى مكة ثم الالف كما فى جمزى (وقال ثمرى بالفتح) فى حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين فى حالة بقائه على الجمعية وفتحت فى حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف فى كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا (ففى ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف حبلى) بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثانى ماهى فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموى وضخمى كما تقول حبلوى وحبلى (وليس فى ألف نحو مسلمات) من الجموع القياسية (و) نحو (سرادقات) من الجموع الشاذة (الا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرادقى بحذف الالف والتاء والسرادق قال فى القاموس الذى يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشئ (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ماهى فيه ياثى العين كطيب أم واويها كهين (فيقال فى) النسب الى (طيب وهين طيبى وهينى بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياآت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم انقلابه لو لم تقلب ألفا و يلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال فى النسب اليه هبيخى باثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهيم) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول فى النسب الى ذلك كله مهيمى باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التى هى عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبى حيان وتلميذه الشهاب الحلبى السمين (وكان القياس أن يقال فى) النسب الى (طيئ) بتشديد الياء وبالهمزة (طيئى) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهى الاولى (ألفا على غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائى) ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان الغلب على القياس * الامر (الثانى) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها (كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما فى نمر (فتقول حنفى وصحفى وشذ قولهم سليقى) النسب الى (السليقة) وهى الطبيعة

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذى من قوله الذى يمد فوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرادق مشترك بين هذه المعانى الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نحو مهيم الخ) قال الدنوشرى تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح فى شرحه لشافيته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب ٣٣٠ لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر مهيمى بثلاث ياآت قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله فاندفع تجويز الشارح ان يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا واذا نسب الى مهيم اسم فاعل قيل مهيمى بحذف الياء الثانية كطيبى فى طيب فليتامل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتدغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اه وأقول الذى قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهوما اذا صغر حذف منه الواو الاولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء لئلا يلتبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله ومثله كما قال الغزى مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز فى المصغر تعويض الياء قبل الآخر اذا حذف شئ من الاسم فتجويز الشارح تبعا لابى حيان وتلميذه السمين مبنى على ان التعويض حصل فى التصغير وابن الحاجب مبنى على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشرى (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

(سليقى وفى) النسب الى (عميرة كلب) والى سليمة الازد (عميرى) وسليمى والقياس فيهن سلقى وعمرى وسلمى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما فى عميرة غير كلب وسليمة غير ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقى من يتكلم بسليقته أى طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال

ولست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فاعرب

(ولا يجوز حذف الياء فى نحو طويلة لان العين معتلة) فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردى (ولا يجوز الحذف (فى نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقى بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس * الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (يا فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمثالة (تحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) لما مر (فتقول جهنى وقرظى وشذ قولهم فى) النسب الى (ردينة) رمح (رديني) باثبات الياء وتقول فى النسب الى عيينة وقوية عيني وقوى ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور السابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء يؤدى الى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين فى الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم * الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشنوأة) حى من اليمن (تحذف تاء التأنيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التأنيث وهى حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئى) وأما قولهم شنوى فعلى لغة من قال ازدشنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة فى الاولى فلا نعلم فيه خلافا وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمى والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى) نحو (قوولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) لما مر فى طويلة (ولا) يجوز ذلك (فى نحو ملولة لاجل التضعيف) فى العين وحذف الواو يؤدى الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به * الامر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غنى وعلى تحذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) كراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين (فتقول غنوى وعلوى) * الامر (السادس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصى تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) لما مر (فتقول قصوى وهذان النوعان) وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) فى فعيلة وفعيلة (ولكنهما ذكرا هنا لئلا استطرادا وهذا) الموضع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيحى اللام لم يحذف منهما شئ) وذلك نحو قولهم فى عقيل وعقيل عقيلى وعقيلى (وشذ قولهم فى ثقيف وقريش) وهذيل (ثقفى وقرشى) وهذلى

* (فصل * حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية) فهى اما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلى أو عن حرف الالحاق (فان كانت للتأنيث قلبت واوا كصحراوى) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة وشذ صنعانى فى النسبة الى صنعاء اليمن وبهرانى فى النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفى التأنيث

(قوله واجتلاب فتحة الخ) هذا أحسن من قول المتن ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كقلب الواو والياء ألفا فى نحو قال وباع فليتأمل (قوله فيثقل اللفظ به) مراده باللفظ التلفظ به أى فيثقل التلفظ به حال الفك فليتأمل * (فصل) * (قوله لان الالف) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اتيانه بالالف ههنا اذ الهمزة انما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الاولى ان يقتصر عليها ثم نظرت فى ذلك فظهر لى ان معنى كلامه ما صرحوا به فى باب منع الصرف من ان الالف والنون فى نحو سكران يشبهان ألفى التأنيث ووجه الشبه مذكور هناك فاما حصلت المشابهة جاز ابدال الهمزة نونا فليتأمل اه وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا وجوابا والحاصل ان القاعدة هنا قلب همزة التأنيث واوا وقد قلبت فيما ذكر نونا ووجه الشارح ذلك بالمشابهة المذكورة مع انها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة لما كانت منقلبة عن الالف والالف مشابهة للنون فى الجملة كانت الهمزة أيضا مشابهة للنون فتدبر

ومن العرب من يقول صنعاوى وبهراوى على القياس (أو) كانت (أصلا سلمت) من القلب غالبا لقوتها باصالتها (نحو قرائى) فى قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله فى التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للالحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة والقلب واوا فيهما (فتقول كسائى) بالتصحيح (وكساوى) بالقلب واوا رجوعا الى الاصل (وعلباوى) بالقلب واوا تشبيها بالف التأنيث (وعلبائى) بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما فى الامثلة من النشر على خلاف الترتيب

(فصل) ينسب الى مصدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (ان كان التركيب اسناديا كتأبطى وبرقى فى) النسبة الى (تأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معتلا (كبعلى ومعدى أو معدوى فى) النسب الى (بعلبك ومعديكرب) وانما خير فى الياء بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانه اذا حذفت الجزء الثانى صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم وفى النسب الى المزجى خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار فى النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثانى ان ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى واختاره الجرمى الثالث أن ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلى بكى ومعدى كربى واختاره أبو حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافى

تزوجها رامية هرمزية ✻ بفضلة ما أعطى الامير من الرزق

فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحى خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكى ومعديكربى الخامس ان يبنى من جزأى المركب اسما على فعلل وينسب اليه قالوا فى النسب الى حضرموت حضرمى (أو اضافيا كامرئى) بكسر الراء اتباعا لكسرة الهمزة (ومرئى) بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء (فى) النسب الى (امرئ القيس) قيل وامرئى شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئى بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

اذا المرئى شب له بنات ✻ عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقسى (الا ان كان) المركب الاضافى (كنية كأبى بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك) تحذف صدره و (تنسب الى عجزه) لانه المقصود بمدلوله (فتقول بكرى وكلثومى وعمرى) وزبيرى (وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم فى) النسب الى (عبد الاشهل أشهلى و) فى النسب الى (عبد مناف منافى) فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم اصنم والحاصل ان المركب الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثانى ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزأى المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

(فصل) ✻ اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربى برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا (واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا فى مسئلتين احداهما أن

(قوله وانما خير الخ) قال الدنوشرى كان صواب العبارة ان يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال أيضا قوله جاز فيه التصحيح والقلب كان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف لما مر فى المتن اه ويمكن ان يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم قلبها واوا ومعلوم انها تحذف لما مر فى الكلام على ياء المنقوص وكذا المراد بتصحيحها فتدبر (قوله واستثنى الخ) ينظر هل هو صحيح أولا وهل قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة الى المضاف فيما ذكره هناك أولا (قوله لانه المقصود بمدلوله) قال الدنوشرى ينظر ما معناه اه ووجه التنظير واضح لان المدلول مدلول لكل من المضاف والمضاف اليه لصيرورة الجميع علما بالوضع أو الغلبة لا مزية لاحد الجزأين على الآخر فكل منهما كحرف من حروف المبانى (قوله من جزأى المضاف) تبع فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف اليه كان أولى وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب الى الصدر أولا

✻(فصل)✻

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيته في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جني فاما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة أو متحركة فادعى انها متحركة فسألته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها ألفا لانها لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكون العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها ألفا غير دليل على ان أصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها التاء التانيث التي لا يكون ماقبلها الا مفتوحا فوقف هنالك فاصل شاة شوهة فلما حذفت الهاء بقيت شوة ففتحوا الواو لتاء التانيث فانقلبت ألفا * فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت التاء ان تعود الى سكونها * قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك بحالها عند س بدليل انه لم يحتج على تحرك عين يدعنه في قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جاء مثله ٣٢٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

بديان يضاوان عند محكم
قد يمنعانك أن تضام
وتضهرا

اه ملخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التخفيف وبه يعرف ما في كلام الشارح وانه مشكل من وجهين الاول ان مجاورة الهاء ليس من أسباب تحريك الواو والثاني ان التاء موجودة في شوهة باعترافه فكيف يقول انها عوض عن الهاء المقتضي لعدم وجودها مع الهاء الا ان يقال ان معناه انه قصد بها العوض ولله در اللقاني حيث قال عند قول المصنف أصلها شوهة بهاء أي فحذفت الهاء للتخفيف وفتحت الواو لاجل تاء التانيث بعدها فقلبت ألفا (قوله وعلى القولين قلبت الخ) فيه تامل وعبارة بعضهم واعلالها يعني

تسكون العين ممثلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كصحفة ثم لما التقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) في تكسيرها (شياه) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها والتكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا أو ترد الى سكونها الاصلي فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وأبو الحسن الاخفش الى الثاني (فتقول شاهي) على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل يبقي العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وأبو الحسن يقول شوهي) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع لوافق النسب الى غد غدوى وحكى عن أبي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه * المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (ان تكون اللام قد ردت في تثنية) كأبو أبوان أو في جمع تصحيح المؤنث (كسنة وسنوات) في لغة غير أهل الحجاز (أو سنهات) في لغة أهل الحجاز (فتقول) في النسب الى أب وسنة (أبوي وسنوي أو سنهي) برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أجلب للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته في الرد (وتقول في النسب الى (ذو وذات ذووي) باتفاق سيبويه وأبي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى أن الاصل السكون والى أن لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي (لامرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتأنيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك محالة النقص (وتقول في) النسب الى (أخت أخوي كما تقول في) النسب الى (أخ) أخوي (وتقول في) النسب الى (بنت بنوي كما تقول في) النسب الى (ابن) بنوي (اذا رددت محذوفه لقولهم) في الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب (وسره) أي وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أي صيغة أخت وبنت

ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها مع الواوين فتحذف ثم الواو التي هي اللام لالتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبني وتنوين التمكين لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تامل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التصحيف لان الذي في النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو يعني أن الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت أي لم تقلب ألفا كما قلبت في ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها في الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيدت في بنات

الا انها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لانهما
بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع نحو اما ان هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان
الاصل ان يقولوا بنوات لكن لما تحركت ٣٣٤ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوها لالتقاء الساكنين

(كلها للتانيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب الى مكة وبصرة نحو (مكي وبصري و) في الجمع بالالف والتاء نحو (مسلمات) لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا التاء وان كانت للالحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي أولهما على حركته و(يقول فيهما أختي وبنتي محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولانها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتانيث (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاء الالحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع) بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنتات وألزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فانهما ثابتتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني أو بنوي كما يأتي في ابن (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شئ (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت (أو يدي) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أو دمي) بغير رد (وشفي) بغير رد (أو شفهي) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه (قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الاشفهي بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الامرين (ان سلمناه فان المسئلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شفة (ان لامها واو فانه يقول اذا رد) اللام (شفوي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب

ولم يفعلوا ذلك في اخوات لان بنات أكثر استعمالا فخففوه لذلك اه وأقول قد بين اللقاني أن الموضح اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسورة ونونه ساكنة دل على انهم ردوها في الجمع الى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقدر ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء انما أعيدت اللام في اخوات لانها واو ومفرد اخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع اللام في جمع ما أوله مفتتح بالبنت ولا يخفى ان نكتة النحاة من زهر الادب الذي لا يحتمل الفرك (قوله بحذف التاء الخ) معناه انا نحذف في النسب تاء أخت وبنت ونردهما الى صيغة المذكر كما نفعل ذلك اذا أردنا جمعهما فانا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما الى صيغة المذكر (قوله فعلى الصحيح عند سيبويه) لان قولهم في جمعه دماء يدل على انه فعل بسكون العين لانه كدلو ودلاء وظبي وظباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحرك العين من دم لانه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس بشيء لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دمي دما انما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بعظام ودماء

المبرد

المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه (وتقول فى ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابنى واسمى) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفت الهمزة و (قلت بنوى وسموى باسقاط الهمزة) ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو و يأتى الخلاف فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوى بالفتح لاغير وتقول فى ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنى وبنوى ولا تقول ابنموى لما ذكر وعلى الاول فالنون تابعة فى الكسر للميم كما تتبعها فى الاعراب (واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه أو عينه رددتهما) أى الفاء والعين (وجوبا فى مسئلة) واحدة (وهى أن تكون اللام معتلة كيرى علما) وأصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهى فاؤها وعوض منها تاء التأنيث (فتقول فى) النسب الى (يرى) علما (يرئى بفتحتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء و برد العين وهى الهمزة (على قول سيبويه فى ابقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لانه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جمزى) بالجيم والزاى (فيجب حينئذ حذف الالف) لانها رابعة متحرك ثانى كلمتها (وقياس قول أبى الحسن يرئى) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف (أو يرأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) فى النسب الى ملهى (ملهى) بحذف الالف (وملهوى) بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى أصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلى فيصير يرأى بوزن جرحى والمقصور اذا كانت ألفه رابعة ثانى ما هى فيه ساكن كحبلى يجوز فى ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول فى) النسب الى (شية على قول سيبويه) فى ابقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانك لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشى بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالى الكسرتين والياءين (كما تفعل فى ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبى الحسن وشيى) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلى وحيث عاد السكون الاصلى امتنع قلب الياء ألفا اذ لا مقتضى له (ويمتنع الرد فى غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول فى) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه (وأصلهما سته ووعد) بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهى التاء ومن الثانى فاؤه وهى الواو وعوض منهما تاء التأنيث (بدليل) رجوعه الى الاصل فى (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهى) بلا رد (لا ستهى) برد العين (وعدى) بلا رد (لا وعدى) برد الفاء (لان لامهما صحيحة) وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوى فى النسبة الى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوفة والا لوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (واذا سميت بثنائى الوضع) حال كونه (معتل الثانى ضعفته) أى الثانى (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول فى لو وكى علمين لووكى بالتشديد فيهما) وذلك انك تزيد على الواو واوا وعلى

فعلى حذف مضاف أى ذى دماء وكذا قوله يقطر الدما وليس فى قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين من دم لانها لما جرى عليها الاعراب فى قولهم دم ودماء ثم رددت اللام فى التثنية بقيت الحركة فى العين على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان وأجمعوا على سكون العين من يد اهـ ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه) يتأمل ذلك فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة بخلاف شاة (قوله أى الفاء والعين) قال الدنوشرى هما تفسير ان للضمير المنصوب فى قوله رددتهما وصرحوا فى نحو ذلك بان ما بعد أى عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتأمل اهـ ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد أى عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا أقوى مما قاله وهو ان الصواب فى الضمير الراجع للمعطوف بأو التنويعية وجوب المطابقة وأو هنا تنويعية فكان الواجب ان يقول رددتهما وعلى تسليم انه يفرد بعدها كالتى للابهام فكان الواجب رددته ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما فى الآية وأجيب بان الضمير فى اليها عائد الى الرؤية المفهومة من رأوا المسلطة على الامرين كما بيناه فى حواشى الفاكهى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى بلا تاء لكان أحسن كما سيأتى فى عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

(قوله لما تقرر ان الهمزة الخ) كأن توجيه هذا الكلام ان التضعيف بمنزلة الاصل حتى يقال الهمزة بدل من أصل

الياء ياء ثم أدغمت احداهما فى الاخرى (وتقول فى لاءعلما لاءى بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى فاجتمع ألفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا نسبت اليهن قلت لوّى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما فى غمر وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع اليا آت وان كان واوا أبقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين فى الاستثقال كاجتماع اليا آت الاربع (ولائى أو لاوى) لما تقرر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لائى لا غير ولا يجوز لاوى الا على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول فى النسب الى الدوّ) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية (والحىّ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى) بتشديد الواو (وحيوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتصحيح (أو كساوى) بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما فى كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية ورى علما والثانى ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه فى التثنية كأب وأخ وما ترجع فى الجمع بالالف والتاء كأخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثانى ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة الى ثنائى الوضع خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من لفظه أولا فالاول كصحبى وركبى والثانى (كقومى ورهطى) ولا يرد الى مفرده فى اللفظ فلا يقال صاحبى وراكبى ولا الى مفرده فى المعنى فلا يقال رجلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعير شعيرى باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعرى بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فى فعيلة فعلى كفرضى فى فريضة قاله خطاب الماوردى فى الترشيح (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له) من لفظه (كأبابيلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه أو له واحد ولكنه شاذ كمحاسنى جمع حسن حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه بطائفة باعيانهم (كأنصارى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانمار علمين) لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا يرد فيقال كلابى وانمارى وضبابى ومدائنى ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان أمن اللبس قاله فى التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدى فقالوا الفراهيدى على لفظ الجمع والفرهودى نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال فى الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حى من يحمد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل اذا قيل فرهودى فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه أبو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب

(فصل)

(قوله كأبابيلى) قال الدنوشرى صرح البيضاوى بما يدل على ان له واحدا من لفظه فانه قال عقب أبابيل أى جماعات أبالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير فى تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه وأقول ما صرح به البيضاوى سبقه اليه الزمخشرى فقال أبابيل حزائق الواحدة ابالة وفى أمثالهم ضغث على ابالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير فى تضامها بالابالة وقيل أبابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها اه هذا وقد سقط من خط الدنوشرى بين جماعات وابالة لفظ جمع وعبارة البيضاوى جماعات جمع ابالة (قوله كالعلم) فيه نظر فان الاصول علم على العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة باعيانهم يقتضى ان الانصار علم فيكون ككلاب وانمار فليتامل (قوله المذكور من اسم الجمع الخ) أشار الى توجيه اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ومر انه لا يحتاج الى تاويل وان ما أول فيه غير واضح فى باب الاضافة

اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول فى النسب الى فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحمر) بالسكون جمع أحمر او حمراء (فرضى وقبلى بفتح أولهما وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التأنيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى نمر (وأحمرى وحمراوى) وذلك لان حمر اما جمع أحمر او جمع حمراء فان كان جمع أحمر رددته اليه وقلت أحمرى وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتأنيث وهمزة التأنيث يجب قلبها واوا فى النسب وانما قال برد المكسر الى مفرده ولم يقل برد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك فى نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمرى بالسكون

*(فصل * وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال) بفتح أوله وتشديد ثانيه (وذلك غالب فى الحرف) جمع حرفة (كبزاز) بزايين معجمتين لبياع البز (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته النجارة (وعواج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطر ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

وليس بذى رمح فيطعننى به * (وليس بذى سيف وليس بنبال)

أى بذى نبل بدليل ما قبله فاستعمل فعالا فى غير الحرف بمعنى ذى كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك (وما ربك بظلام للعبيد) أى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك ان النفى منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها قال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة براز ولا لصاحب الشعير شعار اه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى لبن (وطاعم) أى ذى طعام (وكاس) أى ذى كساء (والثانى كطعم) أى ذى طعام (ولبن) أى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال الراجز (لست بليلى ولكنى نهر) * لا أدلج الليل ولكن ابتكر

أنشده سيبويه فى كتابه ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

*(فصل * وما خرج) فى النسب (عما قررناه فى هذا الباب فشاذ) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط (كقولهم أموى بالفتح) فى الهمزة نسبة الى أمية بضم الهمزة (وبصرى بالكسر) فى الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثانى بالزيادة فقط كقولهم (مروزى بزيادة الزاء) نسبة الى مرو وربانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الالف) نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولى) بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وخريف وخرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف وأنافى والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى نسبة الى طى وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فحيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو أميى نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه نظر فقد ذكر بعض الافاضل ان الفرائض من قبيل العلم فهو مثل أنمار وكلاب السابقين فليتامل (قوله فى نحو تمرات وتمار) كل من تمرات وتمار جمع تمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها تفتح فى الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقى الميم مفتوحة

(فصل)

(قوله فيطعننى به) قال العينى بالنصب لانه جواب النفى (قوله ان النفى منصب على المبالغة) أى كما هو الغالب والافقد ينسب الى أصل الفعل كقوله على لاحب لا يهتدى لمناره

أمية وبحرانى نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة أحدها الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثالين أموى وبصرى فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو أمية والثانى كانه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهرى ومروزى فالاول للفرق بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثانى للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول عن الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشئ بالشئ ومثل له بمثالين جلولى وحروري فحذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور

(هذا باب الوقف)

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الانكارى ولا التذكيرى ولا الترنمى ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المجرد الثانى الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادى عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويتبعها الـ * ـتضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما (اذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهى لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فارجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ويسكن ماقبل التنوين (كهذا زيد ومررت بزيد) بسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا بعد الفتحة اعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كايها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار الناظم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا

وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين شبيه الالف من حيث ان اللين في الالف تقاربه الغنة في التنوين فابدلوه ألفا لما بينهما من التقارب ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء ازداد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هى الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتى فالالف هى المبدلة من التنوين نظير الالف في رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثانى ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبى

(قوله لا الاختيارى بالموحدة) هو ما أشار اليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام على قراءة الكسائي ألا يا اسجدوا بالتخفيف وقف مبتلى ألا ويا واسجدوا ومعناه انه اذا قيل لك قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على ألا لانها كلمة استفتاح ثم على يا لانها حرف نداء ثم على اسجدوا لانه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لانها كلمات لا يوقف عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغى ان يقول ولا الاضطرارى لانا نقول هذا خاص بالقراء لان الكلام اما ان يتم أولا فان تم كان اختياريا والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه الا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الانكارى هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة ما قبلها ان لم يكن منونا نحو أعمروه وأعمراه واحذاميه لمن قال جاءنى عمرو ورأيت عمرو ومررت بحذام وان كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء نحو زيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكيرى هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامى وقوله ولا الترنمى هو الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر في بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) او حذف

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء أبين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيئ والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخت الالف وهي أبين الحروف كلها وهي لغة بعض طيئ أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأشبهت اذن منونا نصب * فألفا في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عامة الناس يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن أشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجته وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا لم يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف) لخفتها (كرأيتها ومررت بها) باثبات الالف بعد الهاء (وان كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا أو ياء (الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو رؤبة

(ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله * الى ملك أعشو الى ضوء ناره)

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقوله

* لست في لخم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (واذا وقف على المنقوص وجب

مطلقا من الاول كان أخصر وأظهر لان اثباتها أولا يوهم أن كلا لغة وان اندفع الوهم بقوله بعدهما وهو لغة ربيعة (قوله فلا يحتاج الى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار اليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة في هذه المواضع مع ما يأتي قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لهما في الخط (قوله واذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فاثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاء غلامي ورأيت غلامي وضربني ويجوز جاء غلام ورأيت غلام وضربن وفي المفصل والمفتاح ما يدل على ان من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا لان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة الى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء في التنزيل فما آتاني الله مفتوحا وصلا محذوفا وقفا في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص

اثبات يائه فى ثلاث مسائل احداها ان يكون) المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى) بالفاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) فى الرفع (هذا يفى وهذا يعى) وفى الجر مررت بيفى وبيعى (بالاثبات) للياء فيهما رفعا وجرا (لان أصلهما يوفى ويوعى فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة (فلو حذفت لامهما) فى الوقف (لكان اجحافا) بهما اذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم فاعل من رأى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فنقلت) الكسرة وهى (حركة عينه و) عينه (هى الهمزة الى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض (ولم يجز حذف الياء) وهى لامه (فى الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفى * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى * المسئلة (الثالثة ان يكون) المنقوص (منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقى) فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت فى الاول بالف التنوين وفى الثانى بال (فان كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات يائه) فى الوقف لانها كانت ثابتة فى الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فرقا بين الوصل والوقف (ولكن الارجح) من الوجهين مختلف فالارجح (فى المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى ومررت بقاضى باثبات الياء ووجهه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولكل قوم هادى) وما عند الله (باقى ومالهم من دونه من والى) باثبات الياء فيهن (والارجح فى غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات) للياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح ووجه من أثبت الياء فى المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها فى غير المنون فى الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو ياقاضى فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون وقوالانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف يا المنقوص ذى التنوين * البيتين

(فصل ولك فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التانيث خمسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون) المجرد عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الاكثر والاغلب (وهو الاصل) لان سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من أجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم

(قوله فيجب اثبات الياء فيهما) خالف فى المنصوب فى المفصل.

* (فصل) *

(قوله الذى ليس هاء التانيث) تبع فى هذا التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذى ليس تاء التانيث كان أجود لان الهاء انما تثبت وقفا ولو كان النظر الى الوقف لقلب ألف الصرف الى التنوين لانقلاب التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك فى الوقف على تاء التانيث

لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (في الوقف على تاء التأنيث) اذ لا يتأتى فيها الاوجه الباقية (و) الوجه (الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردي (و) لا يختص بحركة ومنها بل (يجوز في الحركات كلها) ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للفراء في منعه اياه) أي الروم (في الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لانه يشبه الثوبا فيفضي الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـ الوجه (الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم) ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروى الاشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي (و) الاشمام (حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام (فانما يدركه البصير دون الاعمى) وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر (وهو لغة سعدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهي) ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي و (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطاء ورشاء) لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا ألفا كيخشى) لاستثقال حرف العلة (ولا تاليا السكون كزيد وعمرو) لئلا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ ❊ لقد خشيت ان أرى جدبا ❊ بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان محركا وصلا ❊ الوجه (الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة الى الباء (وقوله

أنا ابن ماوية اذ جد النقر) ❊ وجاءت الخيل أثافي زمر

بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله فدكي بن عبد الله المنقري وقال ابن السيد أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ وجد النفر بالفاء المضمومة يريد النفر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهي ان يكون ما قبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وان يكون ذلك الساكن

(قوله خط بين يدي الحرف) قال أبو حيان انما كان خطا لان الروم أكثر من الاشمام والخط أكثر من النقط وكان بين يدي الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قوله في اسم أو فعل) ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتأمل الظاهر والله أعلم ان التقييد للاخراج وذلك لان الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الامور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف بري تامل (قوله وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذي زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل في الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة (قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت مثل الحريق وافق القصبا قال العيني والشاهد في جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو نقيض الخصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر فحرك في الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيها للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتامل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف بعدها وكذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أي حال النقل اليه والا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته

لايتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لايقبل الحركة (و) ان يكون ذلك الساكن (لايستثقل) تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لاتنقل الحركة اليه للاستثقال (وان لاتكون الحركة) التى يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادى (وان لايؤدى النقل الى بناء لانظير له) لان ذلك لايجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل فى نحو هذا جعفر لتحرك ماقبله) لان المتحرك لايقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ماقبل الآخر ساكنا (ولا فى نحو انسان و يشد) لان ماقبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لايتعذر تحريكه (و) لا فى نحو (يقول و يبيع) لان ماقبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولايستثقل (لان الالف) فى انسان (والمدغم) فى يشد (لايقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتى وسكون المدغم عرضى (والواو المضموم ماقبلها) فى يقول (والياء المكسور ماقبلها) فى يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلان فى أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (فى نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة) لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردى وعنه واحترز بقوله وان لاتكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل فى الفتحة (الكوفيون والاخفش) طردا للباب (ولا) يجوز النقل (فى نحو هذا علم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدى الى بناء لانظير له (لانه ليس فى العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وأن لايؤدى الخ ولا يجوز النقل فى نحو غزو وظبى لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) فى كلامه وهما ان لاتكون الحركة فتحة وان لايؤدى النقل الى بناء لانظير له (بغير المهموز فيجوز النقل فى نحو الله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذى لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (فى نحو هذا ردء) فتقول ردؤ بكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كنقل الهمزة واذا سكن ماقبل الهمزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت فى أوزان الاسم فعل بضمة) فى أوله (فكسرة) فى ثانيه (وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز فى نحو قفل) من قولك مررت بقفل (النقل) لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه فى نحو بطء) من قولك مررت ببطء (لانه مهموز) وعدم النظير فى النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منها الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما لو وقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لايحذف الهمزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورأيت البطا ومررت بالبطء بسكون الهمزة فى الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطؤ ورأيت البطا ومررت بالبطئ والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة ماخبئ فى غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وأنشد عليها الجوهرى لبعض الرجاز

ماز الشيبان شديدا رهصه * حتى أتانا قرنه فوقصه

قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها لتحركها وفى النهاية تقول فى ضربه ضربه فى الشعر وقد استعملتها العامة فى النثر والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة

(فصل)

(قوله وأن لايكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذى زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا ولتأخر ماهنا تخصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله فى كلامه

* (فصل * وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء (ان كانت متصلة بحرف) كثمت وربت ولعلت وأما لات فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم (أو) متصلة (باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وبنت) لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وانما جيء بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع (وجاز ابقاؤها) على صورتها (وابدالها) هاء (ان كان قبلها حركة) ولا تكون الا فتحة (نحو ثمرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (ساكن معتل) ولا يكون الا ألفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقدير الانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل

(لكن الارجح في جمع التصحيح كسلمات) وهندات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقا أو تقديرا فالاول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا (كعرفات واذرعات) فانهما جمع عرفة وأذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج وأذرعة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديرا (كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية) وأصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات (ثم سمي بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة (الوقف) خبر الارجح (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمتات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملاحقة بالواحد أثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته لانهم لما أجروه مجراه في الاعراب أجروه مجراه في غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قولهم كيف الاخوه والاخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه) حكاه قطرب عن طيئ بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التأنيث الخالصة (وقرأ الكسائي والبزي هيهاه) بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظا دون افراد وجمع (والارجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الابدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر

(قوله لانه قد انتقل الخ) يؤخذ منه انه قبل التحقير يوقف عليه بالهاء لاجل النقل الى الاسمية وظاهر كلامه انه لا وقف عليها وينظر ما الحكم اذا سمي بثمت وربت ولعلت ولات فليتأمل وقد يقال انه قبل التحقير على ضريبة لا يوقف عليه بالهاء لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوي فتبقى على سكون التاء وقفا فليتأمل (قوله كأنها الخ) مع قوله للالحاق كالمتنافيين فان الاول دال على انها للتأنيث والثاني على انها لغيره (قوله وقيل هيهات الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قد يرد هذا القول بان الهاء الاخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وقولهم دفن البناه الخ) يوهم انه ليس بحديث وكلام الشارح أشد في الايهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال الحمد لله ودفن البنات من المكرمات وهو غريب الا ان يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

والله أنجاك بكفى مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت)

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فأبدل في التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة أبدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لان التاء تاء تأنيث فتقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذا في جمع تصحيح وما * ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

*(فصل * ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بالحاق هاء السكت فيهن جوازا (ومنه) أي من الحذف للجزم (لم يتسنه) على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذف الالف للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما اذا قلنا ان لام سنة هاء على رأي الحجازيين فالهاء في يتسنه أصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظني والاصل تظنن وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضميره مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف (لاجل البناء) كما في فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أي من الحذف للبناء (فبهداهم اقتده) وهو أمر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في ذلك كله جائزة لا واجبة) تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركاتها قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء (الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون الفعل قد) دخله الحذف و(بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه (عه) بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعا لغيره (وكذا) تجب هاء السكت في الفعل (اذا بقي) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم (مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف) اذا أرادوا ان يقفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء) خوف الالتباس بالضمير المنه وبه على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الالزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثاني ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف أو بالمضاف (وذلك انه يجب حذف ألفها اذا جرت) ولم تركب مع ذا والمجرورة بالحرف (نحو عم وفيم و) المجرورة بالمضاف نحو

(فصل)
(قوله المسنون) المراد بالمسنون المصبوب (قوله وهي لغة الخ) قال الدنوشري الظاهر ركا يؤخذ مما يأتي ان آخر الفعل حينئذ ساكن اذ لا يوقف على متحرك اه وانظر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معنى قوله لانه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يزد هاء السكت فليتأمل وقد يقال معنى كلامه انه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك ان لم يسكن

(مجيء م جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء أى على أى صفة جئت ثم أخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت ألفها اذا جرت بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه) أو عن مثل ماسألت عنه فانها فيهما موصولة ونحو بما تفرح أفرح وكلما جئتنى أكرمتك فانها فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف ألف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذفت ألف ما الاستفهامية المجرورة و(وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف) المحذوفة (ووجبت) الهاء (ان كان الخافض) لما الاستفهامية (اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه و) ترجحت الهاء (ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يتساءلون و) بها أى بهاء السكت (قرأ البزى) بخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الافرادى فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية اذا جرت مسلم في المجرورة بالحرف وأما قول حسان

على ما قام يشتمنى لئيم * كخنزير تمرغ في رماد

فضرورة وحكاه الاخفش لغة وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل مبنى على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب) فهذه ثلاثة قيود نخرج بالاول المعرب وبالثانى ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياء المتكلم وكهى وهو فيمن فتحهن) في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة (وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والاصل مالى وسلطانى (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضى الله تعالى عنه

اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فما ان يقال له من هوه)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجار بردى وضربنى مثل غلامى في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان وأكرمتكه فن ألحق الهاء أثر ان لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لانه معرب) بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ أعطنى ابيضه حكاه سيبويه وقال أراد أبيض فضعف وألحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قاله ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا تدخل هاء السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في نحو لا رجل) بالفتح (و يا زيد ومن قبل ومن بعد) بالضم فيهن (لان بناءهن عارض) غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها بنى عائذ بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم أولها ان تصلح فانك عائذى * وصلاح العائذى الى فساد والذى رأيته في ديوانه فقيم يقوم وقال الدنوشرى كون ما استفهاميه في قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتأمل اه هذا وانما لم يصرح الشارح هنا بان حسانا هو الصحابي لان حسان حيث أطلق انصرف اليه اذ لا يعرف شاعر عربى غيره يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام الهجو كان من الادب عدم التصريح بكونه صحابيا وانما احتاج الشارح فيما يأتى لقوله الصحابي لقول المصنف الشاعر فانف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذى يستوى فيه الفاضل والمفضول وترك الوصف بالصحبة التى بها بلوغ المأمول (قوله كياء المتكلم) قال اللقانى ان قلت في التمثيل بها نظر لانها كثيرا ما تكون ساكنة قلت هى مبنية على الحركة دائما باعتبار الاصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو يقال البناء لها دائم ثم تارة تبنى على السكون وتارة على الفتحة (قوله وقال حسان الشاعر) قال بعضهم زعم حسان بن ثابت ان الغول لقيته في بعض السكك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا على قافية واحدة لاقتلنك فقال اذا ما ترعرع فينا الغلام * فما ان يقال له من هوه فقالت ثن فقال اذا لم يشد قبل شد الازار * فذلك فينا الذى لا هوه فقالت ثلث فقال ولى صاحب من بنى الشيصبان * فطورا أقول وطورا هوه

وهو أبو مروان يا رب يوم لي لا أظلله * (أرمض من تحت وأضحى من عله)

فلحقت ما بني بناء عارضا فأن علا من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة) فليراجع وأظلل وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدي (وقعد) وقام من اللازم لانه بني على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (في وقوعه صفة) في نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذي ضرب (وخبرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في أربعة أنواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ووصلها بغير تحريك بنا * البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنثور بالنسبة الى عدمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فمن الاول) وهو النثر (قراءة) بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات هاء السكت في الدرج) فيهما وأتى بالنظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة أربعة بابقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو الشعر (قوله) وهو رؤبة كما في الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يعون

لقد خشيت ان أرى جدبا * (مثل الحريق وافق القصبا)

جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء) بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه أشار الناظم بقوله

وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما

(هذا باب الامالة)

(وهي) مصدر أملت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشئ يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيأ من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء) فتصير الالف بينها وبين الياء (كالفتى) بامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالممال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنعمة وسحر وللامالة) فائدة وحكم ومحل وأصحاب و(أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) أما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قربته من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتي وأما حكمها فانه وجه جائز فلذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا أميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي وأما محلها فالاسماء المتمكنة

(قوله لأظلله) أصل أظلله أظال فيه فحذف في ووصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه وهاء ساكنة آخره وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء وأصل من تحت من تحتي بالاضافة الى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحى اذا برزت قال الفارسي الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضميرا لوجب الجر لان الظرف لا يبني في الاضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فافهم (قوله المنثور) قيد به لان مطلق الكلام لا يقابل الشعر لانه كلام (قوله بابقاء تاء ثلاثة) الاظهر بابدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة اليها لان في كلامه تسمحا في موضعين الاول قوله بابقاء تاء ثلاثة ولم تبق على حالها بل قلبت هاء الثاني قوله ونقل همزة أربعة والمنقول انما هو حركتها (قوله القصبا) الثابت في أكثر النسخ بالصاد المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى

(باب الامالة)

(قوله من صوب) ينظر هل صوب بالباء التحتية أو التاء الفوقية

والافعال غالبا و باقى التنبيه على غير الغالب وأما اصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة و (أما الاسباب) التى تمال الالف لاجلها (فثمانية أحدها كون الالف مبدلة من يا متطرفة) فى الاسماء أو الافعال (مثاله فى الاسماء الهدى والفتى) و (مثاله) فى (الافعال هدى واشترى) فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذا من قول الشاطبى المقرى وتثنية الاسماء تكشفها وان * رددت اليك الفعل صادفت منهلا

(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) فى تكسيره (انياب لعدم التطرف) الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبى النحوى (وانما أميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وان لم تكن الالف طرفا فى اللفظ (لان تاء التأنيث فى تقدير الانفصال) فالالف فيهما مبدلة من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما (و) السبب (الثانى كون الياء تخلفها) أى الالف (فى بعض التصاريف كالف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) ألف (حبلى) مما كان زائدا للتأنيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو فى الافعال (فهذه) الامثلة (وشبهها تمال) لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال (كقولهم فى التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفى الجمع) ملهيات وارطيات و (حبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فيشكل قول الناظم) فى النظم وغيره (ان امالة ألف تلا فى والقمر اذا تلاها للمناسبة امالة ألف جلاها وقوله) فى شرح الكافية (وقول ابنه) فى شرح النظم (ان امالة ألف سجى لمناسبة امالة ألف قلى بل امالتهما لقولك) اذا بنيتهما للمفعول (قلى وسجى) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب المرادى عن ذلك بما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى الامالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم يعتبره القراء يعنى باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما مالوا منه ما جاور الممال فلما اماوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز الامالة فى نحو دعا وغزا لانه يؤول الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد (ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف (ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذ أو) رجوعه الى الياء (بسبب ممازجة الالف لحرف زائد) فلا يمال شئ من ذلك (فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو (الى الياء فى قول هذيل اذا أضافوهما الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (والثانى) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد (كرجوعهما) أى ألفى عصا وقفا (اليها) أى الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها ياء التصغير وهى حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أى عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصو وقفو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى أصلها فالياء الثانية المدغم فيها هى ألف عصا وقفا وقلبت ياء

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشرى قال مولانا شيخ الاسلام شحاذة الحلبى أطال الله بقاءه قول الشارح وعندى ان هذا الجواب لا يدفع الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس فى كلامه ما ينفى ان يكون غير التناسب سببا آخر وفى جواب المرادى ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين قائل بالتناسب كما تقدم اه بحروفه ويمكن ان يوجه اقتصار ابن مالك على ما ذكر لكونه تمسكا باقوى السببين لكونه متفقا عليه وان كان غيره باعتبار أمر فى ذات الكلمة وهو كون الالف تنقلب ياء فى بعض التراكيب فليتأمل ثم رأيت فى المرادى ان التناسب أضعف الاسباب اه ولا يخفى ما فى قول الحلبى وليس فى كلامه ما ينفى ان يكون فى غير التناسب الخ لان قوله بلا داع سواه صريح فى انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قائلا بالتناسب لا يصحح ملاقاة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر

لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهي حرف زائد * السبب (الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء) المثناة فوق (الى قول نخلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت تلك الالف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة فالاول (نحو باع وكال و) الثاني نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات) فانك تقول فيها اذا أسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت (في لغة من قال مت بالكسر) في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكلت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في باب العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة بمثابة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما أشبهها تمال لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قال و) عن واو مضمومة نحو (طال) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) فهذه لا تمال لانك تقول اذا أسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فيهن أما قلت فبالتحويل وأما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم * السبب (الرابع وقوع الالف قبل الياء) المفتوحة متصلة (كبايعته وسايرته) ذكره ابن الدهان ومثله بآية (وقد أهمله الناظم) في النظم (و) سيبويه و(الاكثرون) وذكره في التسهيل فقال أو متقدمة على ياء تليها * السبب (الخامس وقوعها) أي الالف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (أو منفصلة) منها (بحرف) واحد (كشيبان) علما من الشيب (وجاءت يداه) والاول أقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد (أو) منفصلة منها (بحرفين أحدهما) وعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت هند بيتها) وشرطه ان لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو وهذا تسع بيتها قاله الموضح في الحواشي * السبب (السادس وقوع الالف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) * السبب (السابع وقوعها) أي الالف (بعدها) أي الكسرة (منفصلة) منها (اما بحرف) واحد (نحو كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام (أو) منفصلة (بحرفين كلاهما متحرك و) لكن (احدهما) وهو الثاني (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة (وسرادح) بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رأيت عنبا الاعلى وجه شاذ (أو) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرك (وبالهاء نحو درهماك) وهذا ساقط من أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهاء وغيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجة الساكن والهاء ان ينزلا منزلة حرف واحد محرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة أعني لا الكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول النظم

* فدرهماك من يمله لم يصد * السبب (الثامن من ارادة التناسب) اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقد أمالوا لتناسب بلا * داع * (وذلك اذا وقعت الالف بعد ألف في كلمتها أو) وقعت (في كلمة) أخرى قد (قارنتها قد أميلتا) أي الالفان (لسبب) من الاسباب المتقدمة (فالاول) وهو الذي وقعت فيه الالف بعد ألف في كلمتها وقد أميلت الالف الاولى لسبب (كرأيت عمادا وقرأت كتابا) فان الالف الاولى فيهما قد أميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

(قوله لممازجتها الياء الخ) حق العبارة لممازجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء لممازجتها الياء الخ (قوله فبالتحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله جاءت يداه) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف يداه تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريف أي الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهي الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت الامالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وتصيير الاصوات غير متناسبة لما فيها من الثقل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالمتحرك) ينظر ما حكمه لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمال أولا ومامثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحينئذ فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعم من كون الالف الممالة للتناسب بعد الكلمة التي في الالف فصل

الممالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بامالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقانى فقال أو فى كلمة معطوف على ما فى كلمتها أى وقعت الالف بعد الالف فى كلمة قارنتها أى قارنت الكلمة التى فيها الالف الممالة للتناسب وحينئذ فتكون الالف الممالة للتناسب مسبوقة بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بان يقدر أو فى كلمة معطوفا على بعد والضمير فى قارنتها عائد على الالف ذات السبب أى وقعت الالف الممالة للتناسب فى كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اه وكأن وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التى عاد عليها الضمير هى الممالة للتناسب لا ذات السبب ٣٤٩ وليس الاستخدام بمقبول فى كل مقام

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الاول والتاء فى المثال الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثانى) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة فى كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما) فان رعاية التناسب فى الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة لسبب اما أن تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها أو آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما فى عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك فى الفواصل أولا فان وقع فى الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن فى الفواصل فلا تمال ولذلك اذا أمالوا فتحة ذال يحاذر لكسرة رائه لا يجيزون امالة ألف مع انهما فى كلمة واحدة فكيف اذا كانا فى كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الاسباب (وهى الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك فلو أميلت الالف فى صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو أملتها فى هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما سيجىء وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرر الذى فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها غير مكسورة) الثانى (اتصالها بالالف اما قبلها) ولا تكون الا مفتوحة (نحو فراش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم فى الاول والمتأخر فى الثانى (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا حمار ورأيت حمارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمتصلة) فى منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها) أى بالالف (نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة فى التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهى التى لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لمجاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

(قوله أو المقدرتين) أورد عليه ان شرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها مقدرا من كسرة أو ياء ويجاب بان ذلك فى السبب الموجود فى نفس الالف لا فى الموجود بعدها كما يأتى فى كلام الشارح فى جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد وهابط لفظهما (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعا أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الامالة على هذا القول أيضا كما لو تأخرت مفصولة او يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لان الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا بحرف بخلاف الراء فانه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لا يضر الفصل بالحرف الواحد فى كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتامل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع الامالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء الا متصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكر باللام وهو محسوس فهو كالذى بعده ثم رأيت بعضهم قال فى قوله من المتصل نظر لان كلا من الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتامل اه وأقول قد أشار اللقانى لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل اذ المكسور

هـذا) الساكن (منزلة المكسور) ويجعلها مانعا من الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أى عن الالف (كونه اما متصلا) بالالف (كساخر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاظل) بالحاء المهملة فيهما (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كنافق ونافخ وناعق وبالغ أو) منفصلا من الالف (بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخى الاستعلاء) والمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذا التقييد المتقدم بان لا يكون مكسورا أو لاسا كنا بعده مكسور ولا مفصولا بحرفين وأطلق فى المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) كخاف فان ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فان ألفه منقلبة عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى ألفيهما (فان السبب المقدر هنا) وهى الكسرة أو الياء (لكونه موجودا فى نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما (لانه) أى السبب الظاهر (اما متقدم عليها) أى على الالف نحو كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن فى نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها (فمن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدر فى نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما فى جاد من جد فى الامر وجواد جمع جادة وأصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم أجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لان السبب المقدر متأخر عن الالف * (مسئلة * يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا) فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها كما لو كان فى كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلى فى اللفظ اذا أدرجت فهذا مثل قولك شرت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو منا فضل وبما قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قاله الشاطبى (ولا يؤثر سببها) أى الامالة (الا متصلا) فى كلمة واحدة والفرق ان المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف فى كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيد مال لانفصال السبب) لان الالف فى كلمة والكسرة فى كلمة أخرى (وهذا ملخص كلام الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما) فى التمثيل وثانيهما فى الحكم وذلك (انهما مثلا بأتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة) فى أتى المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة (والاستعلاء فى هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فأبا الشيء انفصاله (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض (الثانى أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكرا من الحكمين) المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا (قال ابن عصفور فى مقربه بعد ان ذكر أسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال الا أن امالة المتصلة كانت مما كانت أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اهـ) يعنى لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه فى الحكمين

قبل المتصل معتذر لان متلو الالف لا يكون الا مفتوحا (قوله أو منفصلا الخ) ينظر ما الفرق بينها وبين الراء فى ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال ان فى كلام الشارح اشارة الى الفرق

وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النفزي بالنون والفاء والزاي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (لحملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور والنفزي وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر (لاشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل (في عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الامنفصلا لان ترك الامالة هو الاصل فصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا لسبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فانها تمنع) الحرف (المستعلي و) تمنع (الراء أن يمنعا) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاوة (واذهما في الغار مع وجود الصاد) في الاول (والغين) في الثاني (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمتصلة) في كونها تمنع المانع (سمع سيبويه الامالة في قوله) وهو سماعة النعامي يهجو رجلا من بني نمير بن قادر

(عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر) * بمنهمر جون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال

*(فصل * تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها أن لا تكون) الفتحة (في حرف ولا في اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من أسباب الامالة (ولا) تمال (نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى لاجتماع الامرين) وهو الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها احرفا فلو سميت بشيء منها فان كانت ألفه رابعة كالا أملتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو ولان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي (ويستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره (خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين (وأما ما التهم في

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه تصريحه في شرح الكافية بانه يقال أتى قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر أنه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطأ في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه ومما نحن فيه كذلك تقليلا للخطا ما أمكن وخطؤه في البعض خير من خطئه في الكل فليتأمل على أن المشاحة في المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال انتصارا لابن مالك ان أتى قاسم انما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدهما حتى تكون الياء المقدرة فيه اهـ وأقول قال الشهاب القاسمي معترضا على المصنف في اعتراضه الثاني بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ لان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر لجواز أن تكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية اهـ وقد أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النفزي ولكن ذلك لا يقتضي أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفزي) بسكون الفاء وزاي نسبة الى نفزة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط في النسخة المصححة بنصب جون على الحال وكان وجهه عدم جره تعريفه بالاضافة لما فيه أل فلا يكون نعتا للنكرة وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز كونه بدلا ثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهمر فليحرر *(فصل)* (قوله فلو سميت الخ) قد يقال ان الا اذا سمي به فيه سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله والى اذا سمي به فيه سبب للامالة وقد مر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هناك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشملال فتمنع امالة الى بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادي بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو تأمل

(قوله والذى بلى اما امالتها الخ) ظاهره أن ذلك جار فى الجميع والذى فى المرادى وغيره ان ذلك انما هو فى بلى وفى لا وفى بالامالة التى نابت عن الجمل دون أنى ومتى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره انه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الامالة فلا تمال فتحة الميم من رمم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتاخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتاخر عن الراء المكسورة وعدم منعه اذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متاخرا أشد فى المنع لما فى الامالة حينئذ من التصعد بعد الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر فى كلام الشارح فليتامل (قوله مردود) هذا الرد مردود بان المصنف أعنى ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشئ نفيه وأيضا هو لم يلتزم فى ألفيته ان ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع انه مسطور فى شرح المرادى والعجب منه حيث نسب للمرادى قبله ما نسب ولم ينسب اليه هذا ولكن هذا دأبه رحمه الله

(هذا باب التصريف)

(قوله وهو تغيير الخ) قال اللقانى يدخل فى هذا الحد الاعراب على انه معنوى اه وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ثم ان هذا التعريف للصرف الذى هو فعل المصرف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام صحة واعلالا واليه أشار المصنف بقوله وتسمى تلك لاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفى التصريف العملى والعلمى (قوله خرج النحو فانه لا يتعلق الخ) قال الدنوشرى المفهوم من سياق الكلام وسياقه ان النحو تغيير ليس فى بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة أولادرا كها أو للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو يتعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ به تعرف تلك العوارض ويدخل فى قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

ومتى) من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (فى قولهم أفعل هذا امالا فشاذ من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للامالة لان الالف فى غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شئ فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذى سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثانى) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة فى غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أى الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة فى حرف مستعل نحو من المطر أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما (نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير) لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضرر وقال المرادى والتحرير ان يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (واشتراط الناظم) فى النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح) بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرض والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (هاء التانيث وانما يكون هذا) الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء (فى الوقف خاصة كرحمة ونعمة) وانما أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الامالة (لانهم شبهوا هاء التانيث بالفه) أى بالف التانيث المقصورة (لاتفاقهما فى المخرج) وهو أقصى الحلق (و) فى (المعنى) وهو الدلالة على التانيث (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) فى آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجامدة والمشتقة ولا فرق فى ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة (وعن الكسائى امالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا) لشبهها بهاء التانيث فى الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانبارى) فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانبارى وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) فى اللغة تغيير مطلق وفى الصناعة (تغيير) خاص (فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى) فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فا)لتغيير (الاول) المعنوى (كتغيير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة فى الوصف (و) التغيير (الثانى) اللفظى (كتغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال فى أقتت والحذف فى قل والادغام فى رد ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها فى علم التصريف وهو الاولى (ولهذين التغييرين) الغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهى اقرار الحرف على وضعه الاصلى كالياء فى بياض وأبيض والواو فى سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلى كقلب الياء فى بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو فى قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول عن محله الى آخر كاينق جمع ناقة وحادى (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل فى أمرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة فى الالفاظ العربية كما تقدم فى الغرضين فهو من باب تسمية الشئ باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فى اللغة العربية فلا يدخل التصريف فى الاسماء الاعجمية

سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أوفى أومن ووقوع الخبر مفردا أوجملة الى غير ذلك فليتأمل اه ويرد على قوله وأنت خبير الخ أن الصرف وكل علم كذلك فالاظهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى العملى وهو نفس التغيير والنحو انما هو التغيير لا التغير اذلم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعلق بالمركبات) ينظر ما معنى تعلق ماذكر بالمركبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتأمل (قوله ولهذين التغييرين أحكام) قال اللقانى فى هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثانى لاحكم له وللاول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق ان التغيير الثانى هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثانى فان قيل قد يوجد الثانى بدون الاول كما فى المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له والا تلازما قيل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ماذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران فى بنية الكلمة لغرض لفظى فاما أن يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعنى ان التصريف نفس التغييرين ثم ان وجود التغيير فى محل وامتناعه فى محل آخر وجوازه فى محل ثالث هو علم التصريف فدلول التصريف هو التغيير فى بنية الكلمة الواقع فيها

(٤٥ تصريح نى)

بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ماذكره من الحد والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذى هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة فى لواذ لحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذى هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذى هو تغيير سلبا وايجابا اه باختصار قليل مختل فى النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدنوشرى صريحه ان مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير فى بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتأمل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملى والعلمى ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يمشى على الاطلاق الاخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو أخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازهما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف في الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل التصريف (فيما أشبهها) أي أشبه الحروف (وهي الاسماء المتوغلة في البناء) كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الافعال والموصولات وأسماء الاشارة (والافعال الجامدة) وهي التي لم تختلف أبنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها أشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في حا من حتى عينا وهمزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفي وعسى والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند تاء اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين اذ لا يكون كذلك) في الوضع على حرف أو حرفين (الا الحرف كباء الجر ولامه) فانهما موضوعان على حرف واحد (وقد وبل) فانهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كتاء قمت) فانها موضوعة على حرف واحد (ونا من قمنا) فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله (وأما ما وضع) في الاصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظرا الى أصل وضعه (نحو يد ودم) بحذف لامهما (في الاسماء ونحو ق زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (في الافعال) وقس على ذلك

(فصل * ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وأقله الثلاثي كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا وأيا ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي (وغايته الخماسي كسفرجل وما بينهما) أي بين الثلاثي والخماسي (الرباعي كجعفر) ولم يجوزوا اسداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق (وأمثلته كثيرة) بلغت (في قول سيبويه) ثلثمائة مثال وثمانية أمثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لا يليق بهذا المختصر) فلا نشتغل بها وما للاختصار بل نذكر أماكن الزيادة محافظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا وأربعا ومواضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى والمجتمعان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو حواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان والاربعة نحو اشهيباب

(قوله كابراهيم واسمعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما يثنيان ويجمعان وتقدم ان تغيير المفرد الى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله موضوعة وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعة وضع الاصوات وينظر هل قوله لبعد معرفة الخ ينافيه قوله مجهولة الاصل لاقتضاء البعد انه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أي المتصرف فلا يرد أن المبني قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الخ باعتبار الوضع الاصلي وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر انه مصدر مبتدا وقول المصنف لا يليق خبره وفيه تغيير لكلام المصنف لان يليق في كلامه خبر عن قوله وأمثلته فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح ان يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي المسند الى ضمير الزبيدي (قوله قصيرى) في الصحاح القصيرى الضلع التي تلي الشاكلة وهي الواهية في أسفل الاضلاع والقصيرى أيضا أفعى اهـ واقتصر في الصحاح ٢ على الثاني فقال القصيرى مصغرا مقصورا ضرب من الافاعي (قوله خيزلى) في مصدر في النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالخاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكره في القاموس في مادة خزل (قوله أجفلى) في القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أي بجماعتهم وعامتهم والاجفلى الجماعة من كل شيء (قوله عنفوان) في القاموس عنفوان الشيء وعنفوه مشددا أوله وبهجته ٢ قوله واقتصر في الصحاح الخ في هذا النقل شيء فحرر اهـ

مصدراشهاب (وأبنية الثلاثى) المجرد (أحدعشر) بناء (والقسمة) العقلية (تقتضى) ان تكون (اثنى عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (و) الحرف (الثانى يكون محركا وساكنا) فاحواله أربعة (فاذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول فى أربعة احوال) الحرف (الثانى خرج من ذلك اثنى عشر) بناء وأما الحرف الاخير فلاعبرة به فى وزن الكلمة لانه حرف اعرابها (وأمثلتها) فى الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة وكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أى متفرق بكسرة ففتحة (ابل) بلز بكسرتين (قفل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دئل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة فى العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (وأما قراءة أبى السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره لام (والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جنى فى المحتسب لابى مالك الغفارى (فقيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل أتبع الحاء) من الحبك (لتاء من ذات) فى الكسر (والاصل حبك بضمتين) فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا اتباع وانما الكسر (على التداخل فى حرفى الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين) فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفى كلمتين لا بين حرفى كلمة واحدة ووجهه الجاربردى بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك فى شرح الكافية والحبك تكسر كل شئ كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بنى كنانة (ورئم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست (بانهما) ليسا من أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبنى للمفعول واعترض بان ذلك ممكن فى الدئل لانه علم قبيلة لا فى الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا فى الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بان السيرافى ذهب الى ان النقل قد يجئ فى أسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل فى أصول الاسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة فى الوعل) بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فانه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الاول وغالبا على الثانى (والرباعى المجرد) خمسة أبنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلهب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كحزمل للمرأة الحمقاء (ومضمومهما) اسما (كدملج) بالجيم

(قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشرى * (فائدة) * فعل بكسر ففتح كثير فى الاسماء قليل فى الصفات ومنه ما روى أى كثير وقوم عدى ودين قيم ولحم زيم أى متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثانى وينظر هل زيم بالزاى أو بالراء اه وأقول هو بالزاى (قوله دئل) كان بعده ٣٠٠ فى النسخة المصححة رئم وضرب عليه بالقلم ولا أدرى وجهه والمناسب لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضى اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل فى رئم أظهر كما يأتى فى كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال فى تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم الى ضم لازم (قوله ووجهه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردى وكلام ابن جنى وينبغى أن ينظر ما رد به ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجاربردى وابن جنى من الذهول والغفلة عن كون الجاربردى اعتبر عمله الغارى بعد تلفظه بالحاء المكسورة وابن جنى اعتبر ميله الى القراءة المشهورة وأما ما رد به ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لامكان عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الاخفش وعن الليث ان الوعل لغة فى الوعل وتقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرباعى) بالجر عطف على الثلاثى أى وأبنية الثلاثى وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعى اللام كما فعل فيما يأتى فى قوله وللخماسى المجرد أربعة

وصفة كجرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والمختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استثقالا للضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شئ) من الرباعي (الا وسمع فيه الضم) من غير عكس (كجخدب وطحلب) للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برثن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (الا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي المجرد أربعة) من الابنية (أمثلتها) مفتوح الاول والثاني والرابع اسما (بسفرجل) وصفة شمردل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو (جحمرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يأت هذا الوزن الا صفة وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما ك(قرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشئ التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو خبعثن للاسد وصفة (قذعمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (فجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة) في أوله (كمنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) أو في آخره كحبلى (أو بنقص أصل كيد ودم) وأصلها يدى ودمى (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل أنهم نطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الخاء

قوله كفطحل) ومثل فطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جخدب فسيبويه لم يثبته ورواه بالضم وروى الفراء برقع وطحلب فالاجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذر فانه أعجمي وأما جخدب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب كما قالوا ان علبطا مخفف من علابط والاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لارادة الالحاق بجندب ولو لم يكونا له لقيل سود وعند فلو كان هذا البناء معدوما لامتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعلو الماء) أي الشئ الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اه ووصفها بأنها تعلو يقتضي انه أراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لون قائم بالماء ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وان الذي ينبت في جوانب محل الماء يسمى خرزا بالخاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس وانما فيه خرز كصرد ذكر الارانب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له المعجمة مثله في باب جموع التكسير وتقدم أنا قلنا ان الصواب بضم الثاء المثلثة (قوله وشمردل) بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشئ التافه الحقير) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قذعمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل الا بعد النفي اما

المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغير مكسورهما) أى الاول والثالث (بضم ثالثه فى نحو زئبر) بكسر الزاى وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو مايعلو الثوب الجديد (وأما سرخس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة (وبلخش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (فاعجميان) لاعربيان اذ لاس فى أمثلة الرباعى مفتوح الاول والثانى

* (فصل * وينقسم الفعل الى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودربج أى ذل (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كاكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخماسى كانطلق ومزيد الرباعى أقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثى (أوزانه كثيرة) مشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعى أوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف فى هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز (وأوزان الثلاثى) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم وأما ماجاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما انه أصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى والثانى انه فرع من فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فمن قال انه وزن أصلى مستدلا بان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واولع بكذا وعنى بحاجتى بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط فى يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال وأغمى على زيد واخواتها (لم تستعمل الا مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فمن قال وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ماذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام فى نحو سوير) وترك الابدال فى نحو وورى (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء فى الياء وان الواوين متى اجتمعتا فى أول الكلمة أبدلت الاولى همزة وما هنا لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير وواري فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير وأما ترك الابدال فلان الواو الثانية فى وورى ليست متأصلة فى الواوية لانها منقلبة عن ألف وارى (وللرباعى وزن واحد كدحرج) وزلزل (ويأتى فى دحرج بالضم) فى أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (فى فعل المفعول)

بها أو بغيرها فينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خامسا وهو هندلع لبقلة والاظهر انه رباعى والنون زائدة * (فصل) * (قوله وافعلل) أى بتخفيف اللام الاولى وتثقيل الثانية ومن أمثلته اكفهر الرجل تجهم وفى الحديث اذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر أى غير منبسط (قوله وهو افعلل) أى بتضعيف اللام الاولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرمز) يقال اجرمز الرجل انقبض من الشئ وضم جراميزه أى ماانتشر من لباسه (قوله لا يكون الا مفتوحا) من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغى أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لان الماضى بنى على حركة لمشابهته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ماجاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله ان الفاء لا تكون الا مفتوحة مع انها جاءت مكسورة فيما ذكر وكان ينبغى أن يقول والاصل فيهما فتح الفاء وكسر العين (قوله ونفست المرأة) فى الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة غلاما على مالم يسم فاعله وفى شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملى يقال فى فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اه (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا اجمال لا التباس (قوله ويأتى فى دحرج بالضم الخلاف السابق)

*(فصل * فى كيفية الوزن ويسمى التمثيل) لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون فى تعداد الحروف وهيآتها وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم فى ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما للموزونها من تحرك وسكون) أصليين (فيقال فى) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفى) وزن (ضرب) من الافعال (فعل) بفتح العين (وكذلك) يقال (فى) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما (لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشدد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فى الاول وأدغمت الدال فى الدال لاجتماع المثلين فى الثانى (و) يقال (فى) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (فى) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (فى) وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (فى) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان أصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات (فان بقى من أصول الكلمة شئ زدت) فى الميزان (لاما ثانية فى) وزن (الرباعى فقلت فى) وزن (جعفر فعلل و) زدت لاما (ثانية وثالثة فى) وزن (الخماسى فقلت فى) وزن (جحمرش فعالل) وما ذكره الموضع فى كيفية وزن الثلاثى مجمع عليه وما ذكره فى غيره اختلف فيه على مذهبين أحدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع أصول وهو الصحيح والثانى ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثانى انه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذى قبل آخره بلفظه وهو مبنى على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله فالفراء على الاول والكسائى على الثانى فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى (فيقال فى) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (وبيطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو (أفعل وفيعل وفعول) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (فى) وزن (اقتدر) بزيادة الهمزة والتاء (افتعل وكذلك) يقال (فى) وزن (اصطبر) مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء (وادكر) مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل (لان الاصل) فيهما (اصتبر واذتكر) قلبت تاء الافتعال فى الاول طاء وفى الثانى دالا لما سيجىء (و) يقال (فى) وزن (استخرج) مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل) سواء كان للالحاق أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل) لان تكرار الاصل فى علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظى فى علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه فى اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق (كقولك فى) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) فى وزن (سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين وهو أول المطر والريح (و) فى وزن (اغدودن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة ويقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر (فعليل وفعلول وافعوعل) لفا ونشرا مرتبا فالتاء فى حلتيت للالحاق بقنديل والنون فى سحنون للالحاق بعصفور والدال فى اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال فى وزن حلتيت فعليت وفى وزن سحنون فعلون وفى وزن اغدودن افعودل (واذا كان فى الموزون تحويل) من مكان

أى لان الدليل دل على أن المبنى للمفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال باصالة المبنى للمفعول هناك استدل بافعال ثلاثية لازمة للبناء للمفعول فقد يقال لا يأتى ما قاله هنا

(فصل)

فى كيفية الوزن قدمه على ما بعده عكس النظم لان من فوائد الوزن معرفة الزائد من الاصلى ووجهه ما فى النظم ان بالفرق بين الزائد والاصلى يتوصل الى طريق وزن الكلمة (قوله على الترتيب المستفاد من الفاء) أى العاطفة فى قوله فالعين فاللام (قوله وهو مبنى) الاظهر وهما مبنيان لان البناء انما هو على المذهبين الاخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عائد للكل بدليل قوله أو لا يدرى

الى

الى مكان ويسمى القلب المكانى (أوحذف) لبعض الاصول (أتيث) أنت (بمثله فى الميزان فتقول فى) وزن (ناء) بالمد ماضى ينأى (فاع لانه من نأى) والاصل نأى فحول اللام وهى الياء الى موضع العين وهى الهمزة فصار نياً فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الوحدة) والاصل الواحد فحول الفاء وهى الواو الى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة أثر كسرة فصار الحادى (وتقول فى) وزن (يهب) مما حذفت فاؤه (يعل) والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطا واخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فل) والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاض) مما حذفت لامه (فاع) والاصل قاضى حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال فى وزنهما أفعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

*(فصل * فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم) فى النظم

(والحرف ان يلزم فاصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

فعرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وفى) كلا (التعريفين نظر أما) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ماهو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص بحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سألتمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملحفة (أو) يماثل (العين اما مع الاتصال كقتل) بالتشديد وزيادة احدى التاءين على الخلاف فى انها الاولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرمريس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريث للتفر ولا ثالث لهما (أو) يماثل العين (واللام كصمحمح) بمهملات الشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح أى أصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صمحمح يعنى الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى صمحمح والميم الثانية فى

(قوله قاله التفتازانى فى يطا واخواته) أى قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الاصل والمراد باخوات يطا يدع ويذر
(فصل)
(قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف الاصل غير مانع لانه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتامل لان ماورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس (قوله ومرمريث للتفر) فى النسخة المصححة ضبط مرمريث بالثاء المثلثة وضبط التفر بالتاء المثناة وقضية صنيع القاموس ان مرمريت بالتاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس ولم يذكر تفر بالتاء المثناة وانما ذكر ثفر بالمثلثة وقال أنه السير فى مؤخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن

مرمريس يحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح ان وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما (وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كحدرد) بمهملات اسم الرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (فاصلى) جواب وأما (واذا بنى الرباعى من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين باولى من الآخر فحكم باصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كلمه) فانه يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (لمه) وهو أمر من الملم بمعنى لمت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف مماثل للثانى) فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالى ثلاثة امثال فابدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء وربما تم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شئ وقال بقية البصريين أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا فى المعنى الثلاثى المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله كصعصعت وكفكفت وكبكبت اهـ (والنوع الثانى) من نوعى الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (يختص باحرف عشرة) جمعت فى كلمات مرارا وهى هم يتساءلون يا هول استنم اسلمنى وتاه هويت السمان أهوت سليمان سألتمونيها (وجمعها الناظم فى بيت واحد أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا يوم أنسه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل)

و ينبغى ان يعدوا الشين المعجمة فى نحو أكرمتكش فى خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها أخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف فى المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا مجاورة للالف فى المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج الياء واللام وان كانت حرفا مهجورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت فى نحو بيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط (فتزاد الالف بشرط ان تصحب أكثر من أصلين) ولا تكون فى الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب و) ثالثة نحو (عماد و) رابعة نحو (غضبى و) خامسة نحو (سلامى) بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من أصلين من مضاعف الرباعى نحو ضوضى فان الالف فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين (وتزاد الواو والياء) أختها (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر فى الالف) وهى ان تصحب أكثر من أصلين (والثانى لا تكون الكلمة) التى هما فيها (من باب سمسم) من الرباعى المضاعف (والثالث أن لا تتصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تتصدر (الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) فى زيادتهما ثانيتين (وقضيب وعجوز) فى زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) فى زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميمح) أى بياء التصغير بين الميمين ثم حاء بعد الميم الثانية وفى بعض النسخ صميحح بحاءين بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ من الغفلة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) انما قيد بالسكت مع انها تزاد فيه وفى غيره لانه أظهر فى غرضه من انتفاء زيادة السين التى لا تزاد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والهاء حينئذ وانظر هلا قال أنه ينبغى ان تعدوا السين فيمن قال مذكر ولما ذكر فى الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة (قوله فانها بدل من أصل) هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعوعة) فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكره الجوهرى واختلف فى لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسى وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثانى أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع نحو يدحرج وهو شجر يشوك بعيدانها قاله المرادى وقال الجوهرى اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهى يقال ذهب فى اليستعور اى فى الباطل قاله الجار بردى (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهى ان تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم فى الاشتقاق وذلك نحو مسجد) المكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهرى اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبى (ومرزجوش) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم وفى آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفى آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة (ومرعز) بكسر الميم والعين المهملة وفى آخره زاى وهو ما لان من الصوف (فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها) أى الميم لزوما (فى الاشتقاق) وبهذا رد ابن مالك على سيبويه فى قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين كرمرم ومهمه (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثانى لكفى لانه فرض الكلام فى الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو (نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كنابيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير (وأكل) لان المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان اصطبل خماسى كجردحل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالاول (نحو حمراء) الثانى نحو (علباء و) الثالث نحو (قرفصاء) فالهمزة فى الاول والثانى سبقت بثلاثة أصول وفى الثالث باربعة أصول (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الالف قبلهما مسبوقة باصل واحد (وبناء وأبناء) فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نباء وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف (وتزاد النون متأخرة بالشرطين) المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين سواء فى ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتزاد آخرة أيضا فى المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر) وهو الاسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنطى) وهو القصير (وورنتل) وهو الشر (بخلاف)

(قوله كعضرفوط) هو ذكر العضاء وهو دويبة أكبر من الوزغة (قوله كجردحل) فسر الشارح فى قول الموضح وللخماسى المجرد أربعة أبنية بعد قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفى القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفى شرح الجمل لابن جنى انه الجمل الغليظ (قوله فالهمزة فى الاول) الاظهر ان يقول فالالف

نون (عنبر) فان قبلها حرف وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التأنيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كتقوم و) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكسر (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا تاء فيها (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهمله الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كامهات واهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرجت الظلام بأماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهة قال * امهتي خندف والياس أبي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة فعلهة والهاء للتكثير أو للالحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن أمهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تأمهت اما أي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي اماو وزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء والواو لا جواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه و لم يره) ومثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الاشارة في البعد تذكيرا وتأنيثا (فمردود) جواب اما (لان كلا من هاء السكت) في لمه (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها لانه لا يقال عليه وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همزتي شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطا) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في

(قوله كعدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب انه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء في التأنيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره على ماذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعللان وهو معرب وقيل عربي وزعم ٣٦٢ بعضهم انه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لان المتكلم يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة فحينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المعنى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتأمل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم تزد السين وحدها يعني مجردة عن التاء الا في اسطاع ويسطيع قال المصنف والمدعي ان يدعي زيادتها في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبست المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ) قال الدنوشري قال شيخنا الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناظم سبق قلم لان كلامه في موضعين كالتصريح في زيادة السين (قوله بأماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيها هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا الامهات قبحن الوجوه * آخره

وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم فقد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

آخره للالحاق باحرنجم والحبنطى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط (وابنم) هو ابن والميم للمبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتاءى ملكوت) بفتح الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس (وأسطاع) بفتح الهمزة (لسة وطها فى الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله فى الصحاح (و) فى (الحبط) بفتحتين راجع الى احبنطأ وهو مبنى على أنها خلقت همزة فوزنه افعنلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو فعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة (و) فى (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيه ادمالص ودلمص ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان اصالة ميمه ن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) فى (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و) فى (الملك) راجع الى ملكوت قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة (و) فى (العفر بفتح أوله وهو التراب) راجع الى عفريت بكسر العين (و) فى (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه ان يقول وفى التقدم ففى كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) فى (الطاعة) راجع الى أسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة وهى الطاء فانقلبت ألفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان أصله أطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة (وفى قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل) راجع الى حنظل (و) فى قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها فلذلك (حكم بزيادة نونى نرجس) بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين * فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة * قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على لجام بان ألفه زائدة وكذا واو نوروز وياء ابراهيم كقولهم لجم ونوارز وأبارهة (وهندلع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتاءى) بالمثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى فى سفر السعادة (وتخييب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفى آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا فى وادى تخييب أى باطل قاله الكسائى (لانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخييب قيل وفى ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة فى نظير كسقوط ياء أيطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عقنقس بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه فى موضع لا

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع فى نسخة اللقانى استطاع بالتاء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين تزاد فى الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب كالاستخراج واستخرج وهذا ليس كذلك اه ووجه السؤال ان الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتامله (قوله هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين) اعترضه المبرد بان العوض من الشئ انما هو اذا كان معدوما والفتحة ههنا موجودة نقلت من العين الى الفاء فلا معنى للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض وأجيب بانه انما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لا من ذهاب الحركة بالكلية وذلك انهم لما نقلوا الحركة من العين الى الطاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف اذا سكن ما بعده نحو أطع فى الامر فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو اقام (قوله اتباع لضم النون) صوابه لضم الضاد (قوله قيل الخ) لعل وجه تضعيفه كما يشعر به الاتيان بقيل أنه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل ان لا يستدل على زيادة يائه بدليل آخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا فى الدلالة على زيادتها اذ هى فيه لا تكون الا زائدة (قوله عقنقس) لم يذكره فى الصحاح وانما فيه فى مادة عقس بالقاف ثم القاف والعقنقس العسر الاخلاق وكذا فى القاموس زيادة على ما يأتى

تكون فيه مع الاشتقاق الازائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ماعرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لايقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتأ والعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفى حنطأ والعظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

(فصل فى زيادة همزة الوصل) سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بماقبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة (وهى همزة سابقة) فى أول الكلمة (موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج ولا تكون فى مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل (ولا) تكون (فى حرف غير أل) عند سيبويه (ولا فى) فعل (ماض ثلاثى) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعى) فى العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع (بل) تكون (فى) الفعل (الخماسى) وهو مافيه زيادتان (كانطلق) واقتدر (والسداسى) وهو نوعان الثلاثى الذى فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعى الذى فيه زيادتان كاحرنجم (وفى أمرهما) أى الخماسى والسداسى كانطلق واستخرج واحرنجم (و) فى (أمر الثلاثى) الساكن ثانى مضارعه لفظا (كاضرب) بخلاف نحو هب وعد وقل مماثانى مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل (ولا) تكون (فى اسم) متحرك أوله (الا فى مصادر) الفعل (الخماسى والسداسى) تبعا لافعالهما وضابطها كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الاول الانفعال (كانطلاق) والثانى الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار (و) الخامس الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوّال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادى عشر الافعلال كالاقشعرار (و) الواو (فى عشرة اسماء محفوظة وهى اسم) وأصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثانى وعوض منها الهمزة (واست) وهو الدبر وأصله سته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست (وابن) بحذف اللام ثم قيل هى ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استا فكان الحمل على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (وابنم) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام فى حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه فى الاعراب (وابنة) هى ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة (وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شئ الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرو وأعلوه الثقل ولكثرة الاستعمال (وامرأة) هى امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنتان)

(قوله والعاشر الافعنلال) لايخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغى الاقتصار على العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول اقعنسس ملحق باحرنجم أو الحق به الاقعنساس لاجتماعهما فى الوزن ولذلك لم يدغم فيه المثلان (قوله والواو فى عشرة اسماء) انما نبه اليهم توطئة لما يذكره من قوله وينبغى الخ (قوله وأصله عند البصريين سمو) أى فخفف بحذف عجزه وتسكين أوله ولما سكن أوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها لاتنافى التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة فى الدرج وذلك كاف فى التخفيف (قوله واست) الهمزة فى است بدل من لام الكلمة وهى الهاء والدليل على ان اصلها سته تصغيرها على ستيهة وجمعها على استاه فمن حذف الهاء منها سكن أولها كما فى اسم ثم أتى بالالف ليتوصل بها الى النطق بالساكن وحذف الهاء ليس باصل لانه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التاء وهى العين لم يجلب ألف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الحاء فى الحذف لتقاربهما فى المخرج فى قولهم حر ألا ترى انهم يقولون احراح (قوله الا انه لما كان الخ) معناه كما قال بعض الافاضل من مشايخنا ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ماقبلها وهو الراء فيقال المرو والمرا والمرى

أصلهما

أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى بفتحتين فحذفت اللام وأسكن الثاء وجىء بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هى واو وذلك فى ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هى ياء وذلك فى اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هى هاء وذلك فى است وبعضها من حذف متوهم وذلك فى امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك فى أيمن (وينبغى أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب (وأيم لغة فى أيمن فان قالوا) فى ايم (هى أيمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم) فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون الميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة فى ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لاخصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هى مذكراتها بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغى ان يقول وأم لغة فى أل عند طيئ فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون فى الرجل أم رجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت فى التصغير فهى همزة قطع والا فهى همزة وصل وانما تركوا أل الموصولة للخلاف فى اسميتها ولشبهها بأل المعرفة صورة * (مسئلة) * اختلف فى أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسى واختاره الشلوبين والثانى مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك فى كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما فى اضرب واذهب وانما ضمت فى نحو اخرج كراهية الخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ماقبل الآخر فكسرت فى اضرب وضمت فى اخراج وامتنع ان تفتح فى اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل (لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها) فى الاسم والفعل والحرف (سبع حالات الاولى (وجوب الفتح فى المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم فى نحو اؤتمن واستخرج) حال كونهما (مبنيين للمفعول وفى امر الثلاثى المضموم العين فى الاصل نحو اقتل اكتب) كراهية الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما فى اصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا اقضيوا أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا (قاله ابن الناظم) فى الشرح تبعا لابيه فى الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال مخاطبة الياء المؤنثة نحو اغزى جاز فى الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوى اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغى العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا (وفى تكملة أبى على) الفارسى

بابدال الهمزة الساكنة من جنس ماقبلها فجاز اعلال لفظ امرئ باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان الاعلال يانس بالاعلال والضمير المنصوب فى اعلوه عائد الى امرئ والاشارة فى قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لاعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك أنه لما كثر ورود ذلك على الالسن كثرت صيغه فيصير المتكلم فى فسحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء فليتامل

(انه يجب اشمام ماقبل ياء المخاطبة) تنبيها على الضم الاصلى (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفى التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعنى فى اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعنى اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والافلا ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر فى ايمن وأيم) لثقل الخروج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم فى كلمة اسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام فى نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) فالضم فى اختور وانقود والكسر والاشمام فى اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقى) من الاسماء العشرة والمصادر والافعال (و) الكسر (هو الاصل *مسئلة* لاتحذف همزة الوصل المفتوحة) فى أل وأيمن وأيم (اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة فى نحو أتخذناهم سخريا) فى قراءة أبى عمرو والاخوين (و) فى نحو (أستغفرت لهم) فى قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل أأتخذناهم أأستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة فى نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس فى المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولاتحقق لان همزة الوصل لاتثبت فى الدرج الافى الضرورة) كقوله

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر منى ومن جمل

فانبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضراوى لم يذكر أبوعلى وجماعة غير البدل ولم يقر أحد بخلافه ولاجاء فى كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن أبى عمرو ان هذه ألف اجتلبت للفرق كألف اضربنان وأنه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد فى ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بانه قد جمع بينهما وبين ساكن فى نحو آلحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف ألف اضربنان ولا فرق فى ذلك بين همزة أل وهمزة أيمن (تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أى من التسهيل (قوله

أألحق ان دار الرباب تباعدت * أوانبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أى بالمد والتسهيل (فى نحو آلذكرين آلآن) فى السبع

(هذا باب الابدال)

بكسر الهمزة مصدر أبدل وهو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الاحرف التى تبدل من غيرها) أربعة أقسام مايبدل ابدالاشائعا للادغام وهو جميع الحروف الاالالف ومايبدل ابدالانادرا وهو ستة أحرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم فى وكنة وهو بيت القطا فى الجبل وقنة وفى أغن أخن وفى ربع ربح وفى خطر عطر وفى جلد جضد وفى تلعثم تلعذم ومايبدل (ابدالاشائعا لغير ادغام) وهو قسمان ماهو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لوقال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن أبى عمرو

(هذا باب الابدال)

(قوله فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الابدال

(قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الابدال والعوض

(قوله ومايبدل ابدالانادرا) أى لغير ادغام لكن ماعدا هذه الستة والتسعة لم تبدل من مبدل من غير شياع وندور

غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف (وخرج بقولنا شائعا) ما أبدل نادرا (نحو قوله في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كأنه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وآصال وأصائل ويجمع أيضا على أصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال اهـ فهذان النقلان يخالفان لصنيع الموضح وصنيعه أولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذ الكثرته كغير بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهم أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها (وفي اضطجع) اذا نام على جنبه (وفي نحو علي) بتشديد الياء علما (في الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلال) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الاصل لقالوا أو يصال وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهار يروزعم أنهم أرادوا أداهير (والطجع) بابدال اللام من الضاد (وعلج) بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيدها خفاء (قال) النابغة

(وقفت فيها أصيلالا أسائلها) * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني (وقال) منظور بن مية الاسدي في ذئب

لما رأى ان لا دعه ولا شبع * (مال الى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والمال عرض من انواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف اليها وهي اللام (وقال) أعرابي من البادية

(خالي عويف وأبو علج) * المطعمان اللحم بالعشج

يريد أبو علي والعشي فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح الشافية (وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة) قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج أي هذا راعي خرج معي اهـ وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج فقلت من أيهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج يأتيك بج * أقمر نهات ينزي وفرتج

يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل أي صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفرتج أي ووفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب أهدأت الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل (من أوطأته جعلته وطيأ) الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه مبدلة من الهمزة وذكر الهاء) في النظم

(قوله يجمعها هجاء قولك الخ) ضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر اللام والجيم من الجد وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطي بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل أمن وطي مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف اليه وعزته مضاف اليه والمعنى صرف شكس موصوف انه آمن طي ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجد أي الاجتهاد لان مقتضى الاجتهاد عدم أمن ما ذكر وضبط هذا الترتيب في النسخة المصححة بتصحيح الشارح على وجه يؤدي الى اهمال معناه (قوله تسعة يجمعها الخ) لا يخفى ان هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم ان يكون ابدالها ضروريا وغير ضروري ذلك تناقض فالاحسن قول التسهيل يجمع حروف البدل الشائع لجد الخ والضروري في التصريف هجاء طويت دائما (قوله كأنه تصغير أصلان) أي بضم الهمزة وسكون الصاد جمع أصيل كبعير وبعران كما سيأتي عن الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

(زيادة على ما فى التسهيل اذ جمعها فيه فى) هجاء قولك (طويت دائما) وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضى فى دائما وهو مثل أبدا قاله الموضح فى الحواشى (ثم انه لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أى فى باب الابدال (عليها مع عدها) اياها) فيه (ووجهه) أى وجه عدم تكلمه عليها هنا (ان ابدال الهاء من غيرها انما اطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف فاستغنى به (وأما ابدال الهاء من غير التاء فمسموع) لا يقاس عليه (كقولهم) فى اياك (هياك و) فى لانك قائم (لهنك قائم و) فى أرقت الماء (هرقت الماء و) فى أردت الشئ (هردت الشئ و) فى أرحت الدابة (هرحت الدابة) فابدلوا فى الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من أقصى الحلق

* (فصل فى ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء) وجوبا (فى أربع مسائل احداها ان تتطرف احداهما) وهى لام أو زائدة للالحاق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتهما أم فتح أم ضم (نحو كساء وسماء ودعاء) فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناى وظباى وفناى فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا ألفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زائد مع أنهما فى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف أو التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى و يفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثانى تعين التحريك وكانت الثانية أولى لاربعة أوجه أحدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثانى ان التغيير فى الآخر أولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا الرابع ان فى تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (بخلاف نحو قاول وبايع و) نحو (اداوة وهداية) لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الاولان فلوقوعهما عينا وأما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة وبناءة (و) بخلاف (نحو غزو وظبى) لعدم تقدم الالف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسما للحرف (وآى) جمع آية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفى كون عينه ياء أو واوا قولان الاول لابى على والثانى لابى الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن أصل وأما آى فاصله أيى بفتحتين فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (تشاركهما فى ذلك الحكم (الالف) فانها اذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (فى نحو حمراء فان أصلها حمرى) بالف مقصورة (كسكرى فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام) فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما (فابدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التى كانت مقدرة فيها المسئلة (الثانية) من ابدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما ألفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفا لوقوعهما متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب فى كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادى (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لان العين لما صحت فى

الفعل

(قوله كقولهم فى اياك هياك) وقالوا أيضا فى فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما فى قول امرئ القيس

وقد رابنى قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرا بشر

فهناه فعال من هنو وأصلها هناو فابدلت الهاء من الواو وهذا هو الصحيح فيها

* (فصل) * (قوله فى ابدال الهمزة) أى من غيرها وليس المراد انها هى المبدلة بغيرها (قوله ونحو بناء الخ) قياس ما قبله أن يكون بناء بكسر الباء وظباء بضم الظاء بمعنى السيوف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط فى النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر أولهما فالظباء جمع ظبى وهو الغزال وفناء المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الاكثرين) ينظر هل قال الاكثرون بذلك فى مسئلة كساء وسماء الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المرادى نقلا عن المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليتامل (قوله ولا تنقط الخ) الظاهر أنها لا تنقط فى المسائل الآتية أيضا فلينظر ثم رأيت فى كلام المرادى ما يدل على أنها لا تنقط الا اذا كان ابدال الهمزة اليها قياسيا نحو بير فليتامل (قوله عين) بكسر الياء قال فى الصحاح وعنت الرجل أصبته بعينى فانا عاين وهو معين على النقص ومعيون على التمام قال الشاعر فى التمام

قد كان قومك يحسبونك سيدا * وأخال أنك سيد معيون

الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت فى اسم الفاعل وماذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والزاى وهو البستان وجائزة مؤنثه وهى الخشبة فى وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثانى ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احداهما (مدة زائدة فى الواحد نحو) عجوز و (عجائز و) صحيفة و (صحائف) وسيأتى توجيهه (بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست مدة (ومعيشة ومعايش) لان المدة فى الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال (وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر) بالابدال مع ان المدة فى الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل ابدالها همزة شبه الاصلى بالزائد (ويشارك الواو والياء فى هذه المسئلة) وهى مسئلة الجمع (الالف) فتبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل) وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين أو تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لابد ان يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب لتكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هى حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ لا أصل لهن فى الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان يائين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبى وأصله نيوف كهين مبنى على انه من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه (أو واوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احداهما ياء والاخرى واوا (كسيائد جمع سيد اذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وصوائد جمع صائد فابدل ما بعد ألف الجمع همزة فى الامثلة الاربعة استثقالا لتوالى ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المثنى الطهوى

حنى عظامى وأراه ثائرى * (وكحل العينين بالعواور)

بغير ابدال (فاصله بالعواوير) بياء مثناة تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل) كمساجد (فلذلك صحح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقى التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف فى

(قوله خوف الالباس بعان) قال فى الصحاح وربما قالوا عان علينا فلان تعين عيانة أى صار لهم عينا فعان فى كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما ان اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ماذكره اسم فاعل اللهم الا أن يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله وجائزة مؤنثه فيه نظر بل هى مؤنثة لا مؤنثه فتامل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدة نابتة فى جائز * أينما الريح تميلها تمل وقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف اه فان قلت لاى معنى لم يقل فى افراد المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة ان الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك فى نحو كساء تامل * قلت لانهما لاحظ لهما فى الحركة فلم يوجد شرط قلبهما ألفا كما يعلم من قول الشارح وقال الخليل الخ (قوله فرع عن المصدر) هذا اشتباه اذ فرعيته عنه انما هى بحسب الاشتقاق وأما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علماء الصرف وأشار اليه الشارح سابقا حملا على الفعل (قوله بعد ألف مفاعل) المراد ان تقع احداهما فى موضع العين من مفاعل (قوله وكحل العينين الخ) قال الامام العينى فى شرح الشواهد وصدره غرك ان تقاربت أباعرى والشارح أنشد صدره حنى عظامى الخ فينظر أى الروايتين أصح وقول الشارح وهو الرمد الشديد زاد عليه العينى قوله وقيل هو كالقذى والياء فى قوله بالعواوير ينظر هل هى بمعنى فى أولا فليتامل والظاهر أنها باء الآلة بمعنى ان الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما وقال بعضهم القذى يكتب بالياء وهو ما يسقط فى العين مما تتأذى به يقال قذت وقذيت عينه قذيا اذا صار فيها القذى وقذيتها أخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته فى شرح الالفية كقول جندل بن المثنى يصف الدهر حنى عظامى وأراه ثائرى وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى ثائرى قاتلى ومافى

حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في أبيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربعي (فيها عيائيل أسود ونمر * فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) في عيائيل (للاشباع مثلها في قوله) وهو الفرزدق

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * نفي الدراهيم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فلذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم تنقاد الصيارف وما ذكر من انه لافرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ماذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا القياس والسماع أما القياس فلان الابدال في أوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لافرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سيائق بالهمز وهي فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل ان هذا الابدال لايختص بتالي ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض اقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية اما متحركة) مطلقا (أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الاولى همزة) وجوبا لامرين أحدهما ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا اخلقاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوية (ف) الصورة (الاولى نحو واصلة وواقية تقول أواصل وأواق) كضاربة وضوارب (وأصلهما وواصل وواق) بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل أواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقي

(و) الصورة (الثانية نحو الاولى انثى الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها أول وأصله وول ففعل به ما تقدم (بخلاف نحو ووفي وورى) مبنيين للمفعول (فان) الواو الاولى لايجب ان تبدل همزة لان الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متأصلة الواوية لانها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوألى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاوأل افعل) تفضيل (من وأل اذا لجأ) فان الواو الاولى لايجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هووي ونووي في

نسخ الشرح من ابداله ياء عرى تحريف (قوله عيائل) عبارة العيني والشاهد في عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء وقال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجيائد وقد جاء عيائيل ثم أنشد البيت وعيائيل هو مضاف الى أسود اضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعرابي ان الصواب غيايل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجمة (قوله ونمر) بضمتين جمع نمر (قوله ولان لذلك نظيرا الخ) الاشارة في كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبدلة في مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة الاولى نحو أواصل كما سيأتي فتأمل وقوله لانه اذا التقت الياآن الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادي بحروفها (قوله في سيقة) السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متأصلة الواوية) قال اللقاني نعت للساكنة فقط اذ المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصلة وواقية اذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اه وقد أشار الى ذلك الشارح فيما يأتي بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواوية تأمل

المنسوب

المنسوب الى هوىّ ونوى) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها

(فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) الابدال (في بابين أحدهما باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوا وخرج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو المرآة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغيير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه قد جمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله

* مثل المرايا ولعاب الاقطار *

(وخرج باشتراط اعلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغيير للهمزة في شئ من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (ياء في ثلاث مسائل وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واوا منقلبة عن ياء و) قلب الهمزة (واوا في مسئلة واحدة وهي أن تكون لام الواحد واوا ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة أمثلة (مثال ما لامه همزة خطايا) جمع خطيئة فعيلة من الخطأ (أصلها خطايئ) على زنة مفاعل (بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حد الابدال) المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائئ بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فاختلطت بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مدارى) جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء (وعذارى) جمع عذراء وهي البكر (في المدارى والعذارى) بكسر الراء فيهما (قال) امرؤ القيس الكندي

(ويوم عقرت للعذارى مطيتي) * فيا عجبا من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدائره مستشزرات الى العلا * (تضل المدارى في مثنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فابدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واوا لان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد خمسة أعمال) أولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان ياء الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائي ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانه قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال ما لامه ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها

(قوله لان المرآة مفعلة) أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ) مراده انها أصلية في الجمع لاصالتها في المفرد وقوله وسبب الابدال عروضها فيه أي وهو مفقود في الجمع لاصالتها في الجمع للاصالة (قوله مثل المرايا ولعاب الخ) قال الدنوشري ينظر ما معنى هذا الشطر (قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام) فيه نظر بالنسبة الى الهمزة فانها ليست حرف علة اللهم الا أن يكون في عبارته تغليب أو على مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما أفهمه قول المصنف الآتي فيما لامه صحيحة نحو مدارى وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة (قوله وكون لام الجمع الخ) فيه نظر لان الهمزة ليست حرف علة (قوله فيما لامه صحيحة) يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة ان الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف صحيح (قوله مستشزرات) معناه مرتفعات وروى بكسر الزاي وفتحها قاله العيني (قوله المفتوحة) قال الدنوشري لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتامل اهـ

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) وضم اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتي في قضايا كان حسنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجمعها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدية ومما جاء على الازدواج قوله في الحديث غير خزايا ولا ندامى فان القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فان ندامى جمع ندمان من المنادمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامل (قوله أصلها هراوو) قال الدنوشرى

قضائى بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضية ثم أبدلت) الياء (الاولى همزة كما فى صحائف) فصار قضائى (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءى (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضايا بعد أربعة اعمال) أحدها ابدال الياء الاولى همزة والثانى قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لامه واو وقلبت فى المفرد ياء مطية) وهى الراحلة (فان أصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير اى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها) أى فى الياء (وذلك على حد الابدال والادغام فى سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت) بقلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء (وجمعها مطايا وأصلها مطايو) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطائى بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (فى الغازى والداعى) وأصلهما الغازو والداعو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحائف) فصار مطائى (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاءى (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال) أحدها قلب الواو ياء والثانى قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أثقل من الياء أو لانها لما أعلت فى المفرد أعلت فى الجمع (ومثال ما لامه واو) ظاهرة (سلمت فى الواحد هراوة) وهى العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوو بواوين (وذلك انا قلبنا ألف هراوة فى الجمع همزة على حد القلب فى رسالة ورسائل) فصار هرائو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هرائى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءى (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليشاكل الجمع واحده (فصار هراوى بعد خمسة اعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثانى ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ فى هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التى بعد الالف كقوله * حتى أزيروا المنائيا * بالهمزة والقياس المنايا ولكنه أتى به على الاصل والثانى تصحيحا وتصحيح الهمزة التى هى لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لى خطائئى بهمزتين والقياس خطاياى وهذا أشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا والقياس هدايا

(الباب الثانى) من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة) واحدة (والذى يبدل منهما أبدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل (اذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فان كانت الاولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة (والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة) ألفا أو ياء أو واوا (من جنس حركة الاولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والاصل أأمنت بهمزة مفتوحة

مراده به الاصل الثانى اذ أصلها الاول هرائو بهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكى بان أصل هرائو هراأو بالفين قبل الواو الاولى ألف الجمع المشاكل مفاعل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التى هى مدة زائدة فى المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة الواقعة بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لاصل هرائو بل قال وذلك انا قلبنا فعلم ان الاصل ما قاله المكى والثانى ما قاله الدنوشرى والثالث ما قاله الشارح وبان به ان فى هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الاصل) مراده به الاصل الثانى لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثانى الخ) قد يقال انه مكرر مع قوله أو لا واعترض بان ثم الخ ويجاب بانه ذكر هنا انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل من الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أولا فصل فى عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك فى بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثانى هنا وان كانت الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما زيادة على الباب تكميلا للفائدة واشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة فى أوله ممدودة ولا يكتب الالف بعدها وسيأتى

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها (ومنه) أى ومن ابدال الهمزة الثانية ألفا (قول عائشة رضى الله تعالى عنها وكان) تعنى النبى صلى الله عليه وسلم (يأمرنى) اذا حضت (ان آتزر وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزى (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء مشددة ولا وجه له) فى العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها وأجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها فى التاء وحكى الزمخشرى اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع وفى حديث آخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك فى الموطا بهذا اللفظ فى جميع رواياته وسيأتى (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله إئمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وشذت قراءة بعضهم) وهو الاعمش راوى أبى بكر صاحب عاصم (ائلافهم بالتحقيق) وأجاز الكسائى ان يبتدأ ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانبارى فى كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اه (و) تبدل الهمزة الثانية (واوا بعد الضمة نحو اوتمن) بالبناء للمفعول أصله أؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (وأجاز الكسائى ان يبتدأ أؤتمن بهمزتين) مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الانبارى فى كتاب الوقف والابتداء ورده) بان العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائى فى اجازته ان يبتدأ ائت بقرآن بهمزتين لافى اؤتمن (وان كانت الهمزة (الاولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثانى ولا يكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل فى موضع العين أو فى موضع اللام (فان كانتا فى موضع العين أدغمت الاولى فى الثانية) لاجتماع المثلين وصححت (نحو سأّل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة فى كثرة السؤال (ولأّل ورأّس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤس (وان كانتا فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول فى) بناء مثال (قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأى) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقى فى الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التى بعدها كالشئ الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر فى نحو سأّل قاله الشارح (و) تقول (فى) بناء (مثال سفرجل منه) أى من قرأ (قرأأيا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهى غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لانها فى موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادى (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

ان ائتزر مكتوب بهمزة وألف بعدها فان كان ذلك صحيحا فيه طلب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتامل (قوله وأجاز البغداديون الخ) قال الدنوشرى رحمه الله بما يفهم منه الاعتراض على المطرزى وقد يقال انه لا يلزم من جواز ماذكر انه فى الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبى صلى الله عليه وسلم التشديد فليتأمل ذلك اه وأقول تاملناه فرأيناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ والمرواه البخارى من حديث جابر فى باب اذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر بادغام الهمزة المقلوبة تاء فى تاء الافتعال وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرمانى ان قول البصريين اتزر خطأ هو الخطأ فان تخطئة الصرفيين من أكبر الخطأ وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما فى الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع فى الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب أيضا ان العينى نقل كلام الكرمانى ثم أشار الى الجواب عنه بان مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية فى مثل هذا من جنس حركة ماقبلها فاقتدبر (قوله كاتكل) أى من الاكل كما يأتى فتامل (قوله واذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع) قد يقال ان مجيئه فى الماضى المقصور على السماع لا يقتضى جوازه فى المضارع فليتامل (قوله ان يبتدأ) احترز به عن الدرج فانه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الى حالها لزوال موجب قلبها واوا (قوله لافى اؤتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر ان ابن الانبارى رد اجازة الكسائى ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الانبارى فى ائت لافى اؤتمن (قوله لان الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبى الحسن لما سأله أبو عثمان فى الفرق بينهما ان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد وان الحشو يجوز فيه مالا يجوز فى الطرف بدليل هووى بواوين وامتناع ذلك فى جمع واقية (قوله لانها فى موضع اللام) هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث فى موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ماعداها يؤدى الى توالى همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة أو الثانية والثالثة ان أبدلت الاولى (قوله وصححت) لوقال بدله وصححتا

(فان كانتا فى الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية فى الصورتين (ياء مطلقا) سواء انفتح ماقبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا كذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا و) كانت مضمومة أبدلت واوا مطلقا) سواء انضم ماقبلها أو انفتح أو انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة فان انفتح ماقبلها أو انضم أبدلت واوا) فيهما (وان انكسر) ماقبلها (أبدلت ياء) والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلوا اما أن يكونا فى الطرف أولا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانى تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى فى ثلاثة أحوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء فى جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها ياء وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (ان تبنى من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن) فتقول قرأأ أو قرئئ أو قرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الاولى وقرئى بكسرها وقرؤى بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما فى المثال الاول فان الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما فى المثال الثانى فان الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما فى المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا أيضا (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد (مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيها مكسورة فتقول فى الاول) وهو فتح الهمزة (أأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الاولى) وهى الكسرة (الى الهمزة) الساكنة (قبلها ليتمكن من ادغامها فى الميم الثانية) لاجتماع المثلين (ثم تبدل الهمزة الثانية) المنقول اليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء (وكذا تفعل فى الباقى أيضا) فتقول فى بنا مثل أصبع بكسر الهمزة والباء من أم ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتتصل الى ادغام المثلين اذا جتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول فى بنا مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من أم أؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائى وخلف والاعمش (أئمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فمما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كآنية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وأرادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم فى الميم فصار أئمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (وهو المرعى وان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو) ان يبنى من أم (مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة هو سعف المقل (فتقول أوم بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوى فى الاقسام الثلاثة وصار ذكر اوب زائدا فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الاول) وهو أوب (أأبب) بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى (على وزن أفلس وأصل الثانى والثالث ائمم وأمم) بكسر الهمزة فى الاول وضمها فى الثانى

لكان أولى فليتامل (قوله لان الواو الاخيرة الخ) هذا فى ابدال المتطرفة وأما المكسورة فابدلت ياء من جنس حركتها (قوله وان لم تكن طرفا) ان لم تكن الثانية طرفا بالطريق الاولى وبذلك يندفع ماقيل كان الاولى أن يقول وان لم يكونا فى الطرف

(فمنةلوافيهن) حركةاول المثلين الى الساكن قبلهاوهو الهمزة الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لانها تجانس حركتها (وأدغموا أحد المثلين فى الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعدمفتوحة اوادم جمع آدم) أصله أآدم بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا المساواتى (ومثال المفتوحة بعدمضمومة اويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ماقبلها مفتوحا كما فى تكسير آدم أو مضموما كما فى تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عربى واضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف الى أنه أعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل الى أنه عربى على وزن افعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبنى من أم) مثالا (على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء) فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل أأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهى الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء (واذا كانت الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للمتكلم متعديا كان المضارع أولازما (نحو أؤم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعى أممت) القوم (وأننت) من كذا (جاز فى) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى) زائد فى كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم) وذلك مطرد فى خمسة أفعال رواه أبو زيد فى كتاب الهمزتين

*(فصل فى ابدال الياء من أختيها الالف والواو) أما ابدالها من الالف ففى مسئلتين احداهما ان ينكسر ماقبلها كقولك فى) جمع (مصباح مصابيح وفى) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك فى تصغير مصباح مصيبيح وفى تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف فى التكسير والتصغير ياء لانكسار ماقبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك فى) تصغير (غلام غليم) لان مابعد ياء التصغير لايكون الا متحركا والالف لاتقبل الحركة وماقبل الالف لايكون الا محركا وياء التصغير لاتكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولايمكن مكون ماقبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ماقبلها ولانها لوقلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما فى سيد (وأما ابدالها) أى الياء (من الواو ففى عشر مسائل احداها أن تقع بعد كسرة وهى اما طرف) سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل أو للمفعول أو فى اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفى) مبنيا للمفعول (والغازى والداعى) فى اسم الفاعل قلبت الواو فى هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث كشجية) اسم فاعلة

(قوله أوادم جمع آدم) *(وائدة)* الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بالف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بالفين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كآزر فتقلب ألفه واوا كما تقلب ألف ضاربة فى ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جاز فى الهمزة الخ) أى وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ماهذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين *(فصل)* فى ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ماقبلها وكانت متطرفة ما معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا مانصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو فى ٢٧٠ قوى ياء وفى يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الاولى فى الثانية فيهما كما أدغموا فى قوة ومقتضى الادغام فيهما متحقق كما ان مقتضى الاعلال فيهما كذلك فما وجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع أنه مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيدله ويمكن أن يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير الى ترجيح جانب الادغام اه وهو حسن (قوله والغازى) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء فى ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله فيما يأتى الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هنالك بان بعض صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو ياء بالحمل على البعض الذى وجد فيه كسر ماقبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلبت لانه جعل قسما لقوله أوقبل الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمى دنيا اذ لاموجب لقلب الواو فيهما ياء اذلا كسر لان القنية من قنوت الشئ كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لاشذوذ فى قولك قنية لانه يقال قنيته وقنوته ويقال هو ابن عمى دنى دنيا وبألف الالحاق أو التأنيث (قوله او تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لاتقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذى هو خبر هى واحترز بقوله بعد كسرة وهى اما طرف أوقبل تاء التأنيث من نحو غلاوة وهراوة فان الواو وان وقعت قبل تاء التأنيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علاية بقلب الواو ياء كما شذ فى شكاية قلب الواو ياء والدليل على انه واوى شكوت والشكوى قال السيرافى انما قلبت واو وياء لان أكثر المصادر الآتية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية

من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وتريقية (في تصغير عرقوة) وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان (وشذ سواسوة) بالتصحيح (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكأنه جمع مستو بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كل منهما بوزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم * ظرابي غربان بمجرودة النخل

ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الوضع في الحواشي (و) شذ (مقاتوة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

والجماية فجماث الشكاية عليه اقلية ذلك في الواو والعلاوة ما علق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسفرة والسفود وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم والهراوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله الا انه زيد فيه الخ) ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الاصل) مراده بالاصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضى ولم يقولوا في مقاتوة انه جاء على الاصل في الاعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله ووقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سواء وما معنى سية فان لكل كلمة معنى وقد ذكر انهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الدنيصطي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ و يمكن أن يقال معنى كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من سواسوة أنه أبدل من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيد تاء التانيث ووزنه فعاسلة وبل الزائد بلفظه لانه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل ٣٧١ لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة في أن أبدل من مدة سواء سينا مماثلة للفاء في عشيشة تصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية شينا مماثلة للعين ووزنه فعيلعة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرابي فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه به الى المشبه على حد لجين الماء وفي القاموس والظربان دويبة كالهرة منتنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظربى وظرباء بكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أي تقاطعوا لانه اذا فسا في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يقسو بعد في جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتأكله اه وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعافلة) أي سواء قلنا واسوة وسواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتوة جمع هذا الا جمع مقتو اسم فاعل لانه من اقتوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال في الصحاح أيضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقتا مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التميمة والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين وتفتح الواو وغير مصروفين وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتى في قوله كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث ان قوله والمقتوون وجدم سوما واوين وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مفرده مقتو بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء بالواو والياء المشددة آخره والا قيل مقتويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

مفرده مقتى مخففا والا قيل مقتون كالاعلون ولا جائز ان يكون مفرده مقتوين كالايحفى وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوى ومقتى ومقتوين وتعين ان يكون مفرده مقتو اسم فاعل وأصله مقتوو اعل كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو وبفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف فى منعهما من الصرف بانه ليس فيهما الا علة واحدة وهى الوصفية اللهم الا أن يقال هو مبنى على مذهب أبى على الفارسى القائل ان مطلق الزيادة فى آخر الاسم اذا انضمت الى علة أخرى منعتا الصرف قال الجعبرى فى شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأى أبى على الفارسى فى اعتبار مطلق الزائد وصرفه فى قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذا بالمذهبين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير مصروفين الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافى قوله بعد ذلك وهى للواحد الخ فانه صريح فى اشتراكه بين ماذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختار واختير واصطفى وان أراد به ان افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور وتعلقه بالبتة قد يابى ذلك (قوله متى كنا لامك مقتوينا) فى الصحاح بدل أهلك أمك وصدر البيت * تهددنا واوعدنا رويدا * وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لامك مقتوينا * فانه صريح فى انه جمع مقتوى بميم ٢٧٧ مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة

بعد الكسرة ثم أعل اعلال قاض قال * متى كنا لاهلك مقتوينا * أى خداما وقال

انى امرؤ من بنى جذيمة لا * أحسن قتو الملوك والحفد

أى خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال فى المحكم قال أبو على أخبرنى أبو بكر عن أبى العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا أخبرنى به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء اه أو تقع الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل حبنطى فتقول غزويا أو الممدودة كان تبنى من الغزو مثل أربعاء فتقول أغزياء (أو قبل الالف والنون الزائدتين) المضارعتين لالفى التانيث (كقولك مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان ألفى التانيث وماضارعهما فى حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عينا لمصدر فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثى (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثى المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما أعلت فى أفعالها بقلبها ألفا واستثقل بقاؤها فى المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء فى المداعلت فى المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فى الاعلال ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية و) بخلاف (نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا) بالجيم فان لواذا وجوارا

فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب الى مقتى كغزى كما فى الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز أن يكون أيضا مقتوينا فى قول الشاعر ليس جمعا له مفردا وانما هو مقتوين الذى يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل ان الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير وقال ابن فلاح فى مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو وهو الخدمة

وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقتوى يقتوى ووزن اقتوى افعلى وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتاويل فيما سبق فليتامل ذلك (قوله وقال انى امرؤ الخ) فى الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحفد الخيبا والحفد الخدمة فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشتبه الاعلام لماع الخفق * أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد قتوت اقتو قتوا ومقتى أى خدمت مثال غزوت أغزو غزوا ومغزى قال الشاعر

انى امرؤ من بنى فزارة لا * أحسن قتو الملوك والخيبا ويقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية للتى لا تفى غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لامك مقتوينا * قال أبو عبيدة قال رجل من بنى الحرماز هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كلهم سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعرى والاشعرين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعرى واضح فى مقتوى لا فى مقتوين فليتامل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكانه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتامل وقوله عود احترز به عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا) قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر الذى هو لواذ ونحوه لئلا يتوالى اعلالان وذلك انها لو قلبت فى المصدر ألفا لاجتمع ألفان وقلبت

الالف الاخيرة همزة على القاعدة فى اجتماع ألفين فيكون اجحافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راح رواحا) فى بعض النسخ راج رواجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب فى الشافية لم يشترط فى قلب الواو فى المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ما قبلها فى المصادر لا فى نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا ودينا قيما لاعلال أفعالها بقلب الواو فيها ألفا وحال حولا أى تغير كالعود فى شذوذه والقياس حيلا وعيدا اهـ وخرج بقوله لاعلال أفعالها نحو لواذلان فعله لاوذ وهو لم يعل فتامل ٢٧٨ (قوله تعالى قيما) مصدر جىء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير (قوله ويخاطن) هكذا

وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور (وبخلاف راج رواجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أى فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء وفى قراءة ابن عامر فى المائدة) وأصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جنى

* ويخلطن بالتأنس النوارا * قال فى شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة) أى منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت فى المفرد معلة بقلبها ألفا فى الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للمرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد (وأما شبيهة بالمعلة وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه ان يكون بعدها فى الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة) بفتح أوله وهو العين المهملة (للمسن من الابل) وهو الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) فى جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثور من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه قاله الجاربردى (وتصحح الواو ان تحركت فى الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله

وجد بالواو فى أوله فان ثبت فتكون زيادتها آخرا وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مباينة للواو من الفتحة فقوى جانب الاعلال فى ديار ونحوه وضعف فى كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذى فى الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكرة البئر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغى ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لا من تكثير الامثلة

ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافى فى استفادتنا اياه من الضم (قوله وأما شبيهة بالعلة) ووجه تبين شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بثم زاده تأكيدا لدفع توهم ان ثم مستعملة فى غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بثير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقى (قوله واستعمالا) فيه نظر لان هذا الشاعر استعمله ويجاب بان هذا نادر والاقل الكثير بخلافه

تبين لى ان القماءة ذلة ❁ (وان اعزات الرجال طيالها)

بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالى وفى شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاقه فى الطول اه والقماءة بالمد القصر (قيل ومنه) أى من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهى من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون الا فى العراب الخلص (الجياد) جمع جواد وهو الذى يسرع فى جريه وقيل الذى يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة فى مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا فى جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة فى الواحد (وقيل) الجياد فى الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحركت فى الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أى الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (و) الثانى كجمع (جو) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو مابين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) فى جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهى الواو والاصل رواى وجواو أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما أعلت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ (ليس محررا فى الخلاصة ولا) فى (غيرها من كتب الناظم فتأمله) بل كلامه فى الخلاصة فى دعوى القياس وفى نقل السماع يخالف كلامه فى التسهيل أما فى دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب فى كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفى التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك فى الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء فى القياس لانه لم يستثنه وأما فى نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب فى كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل فى التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد تصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا أو جمعا فأتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراد تقليل المنقول وقال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور أن يكون فى غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا وأطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء ❁ المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ماهى فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت فى فعل أو اسم (تقول) فى الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول فى اسم المفعول) من

(قوله وفى شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدى نفعا لان الواو فى المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لاجدى لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت فى الجمع لان الابدال يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان الشرط اعلال العين فى المفرد أعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب فى الشافية وشراحه ذكروا ان الشرط اعلالها فى المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أى من ابدال الواو ياء مع تحركها فى المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أى من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذه اعلال الواو فى جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو اعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت فى الواحد وأنت خبير بان اللام اعلت فى الجمع وأما المفرد فهى معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أى الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتأمل (قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقانى ينبغى أن يستثنى من هذا اسم المفعول الذى ماضيه على فعل بفتح العين كمغزو ومدعو فانه يجب فيهما التصحيح على ما سيأتى فى المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة فى ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسئلة الثامنة داخلة فى المسئلة

أعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية (معطيان ومزكيان) بابدال الواو ياء وانما أبدلت فى الفعل الماضى المزيد واسم مفعوله ياء ولن لم يكن بعد كسرة لانهم (حملوا الماضى) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطى ويزكى (و) حملوا (اسم المفعول) وهو معطيان ومزكيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف (فان كلا منهما) أى من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الاصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا) والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء (مع ان المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (لا كسر قبل آخره) حتى يحمل الماضى عليه (فاجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بان الاعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) فى تغازى وتداعى (قبل مجىء التاء فى أوله وهو) توجيه حسن وحاصله انهم أعلوا (غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى) بكسر ما قبل آخرهما قبل مجىء الياء (ثم استصحب) الاعلال (معها) أى مع الياء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو المعطاة * المسئلة (الخامسة أن تلى) الواو (كسرة وهى) أى الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو ميزان) أصله موزان لانه من الوزن (وميقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بخلاف نحو صوان) وهو وعاء الشئ (وسوار) لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذ) بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجليواذ شاذ لا يقاس عليه قاله فى التسهيل * المسئلة (السادسة أن تكون) الواو (لاما لفعلى بالضم) حال كونها (صفة نحو وانا زينا السماء الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا) والاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث فى الصفة فخففت لامها بقلبها ياء والدليل على كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعملهما غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملة (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل) وهو الواو (كما نبه على الاصل (فى) الفعل نحو (استحوذ) فى الاسم نحو (القود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ وقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس (فان كانت فعلى) بالضم (اسما) أى غير صفة (لم تغير) لامها بابدالها ياء بل تقر الواو على أصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم أخف من الصفة (كقوله) وهو ذو الرمة

(أدارا بحزوى هجت للعين عبرة) * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

باقرار الواو على حالها فى حزوى بحاء مهملة مضمومة وزاى ساكنة اسم موضع ودارى منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفى الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه أضيف اليه ويرفض يسيل بعضه فى أثر بعض ويترقرق يبقى فى العين متحيرا يجىء ويذهب وما ذكره الموضح من أن لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء فى الصفة وتسلم فى الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادى انه مخالف لقول أهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم فى بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الازهرى عن الفراء وعن ابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم

الزاوية فتأمله (قوله اجلواذا) الاجلواذ المضاء بسير الابل (قوله واجليواذ شاذ الخ) ينظر هل شذوذه من جهة قلب واويه ياء بن فيكون نحو ديوان ليس شاذا لانه ليس فيه الا قلب واو واحدة ياء فان أصله دوان لكن قول المصنف واو مفردة بياء ويقضى بشذوذ ذلك قال الامام المرزوقى ان قيل لم ترك ادغامه أى ديوان والياء والواو اذا اجتمعا فاذا سبق الآخر بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الاولى فى الثانية فالجواب ان الكلمة أصلها دوان بدلالة قولهم فى الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له الى أن أبدلوا من الواو الاولى ياء فلو تكلفوا ما سمعته من قلب الواو ياء وادغام الاول فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف بحصول ياءين ألا ترى ان الكلمة بعد الادغام تصير على ديان وهو من دون الكلمة وغيرها اذا ضبطتها وقيدتها وانما احتمل الواوان فى دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك فى التصغير نحو دويوين لدخول الياء بينهما ومثله الديباج أصله الدباج فابدلت من احدى الباءين ياء ومثله دينار بدلالة قولهم دنانير ودبابيج اه ملخصا (قوله الدنيا) هى بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة على الدار الاخرى مأخوذ من الدنو وجمعها دنى نحو كبرى وكبر ويقال فى النسب اليها دنيوى ودنيى ودنياوى والفها مقصورة للتأنيث غير مصروفة وحكى ابن جنى تنوينها وصرفها فى لغة نادرة وأورد ابن مالك أنها فى الاصل مؤنث أدنى وأدنى أفعل تفضيل وأفعل التفضيل يستثقلون

اذا ذكر لزم الافراد والتذكير وامتنع تانيثه ففي استعمالهم دنيا مؤنثا مع كونه منكرا اشكال وأجاب بأنها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت مجرى ما لم يكن قط وصفا كرجعى ونظيره وان دعوت الى جلى ومكرمة * يوما سراة كرام الناس فادعينا فان جلى وان كان تانيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة اهـ من شرح البرماوي والزركشي على البخاري بالمعنى (قوله ويجب حينئذ الخ) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما الان كان مضموما الان ما قبلهما قد يبقى على ضمه كما سيأتي في قول الشارح فصار ايم فان الظاهر ان أوله يبقى على ضمه وقال ابن الحاجب وجاء لى في جمع ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل ان جمع أفعل غير اسم تفضيل فعل كحمر جمع أحمر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) ٣٨١ هذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا القيد وان المدغم هو الاول الساكن مطلقا (قوله ولو كان الخ) فيه نظر لان البغداديين يقولون انه نقل من فيعل بالفتح الى فيعل بالكسر فهم لا يقولون ذلك الا بالكسر فبطل ما قاله الشارح (قوله جوازا) فيه نظر بالنسبة لسوير فان قلب الالف واوا واجب لا جائز وأما بويع فكذلك الا انه ربما التبس بالمبني للمفعول من بايع فانه يقال فيه أيضا بويع وقد يقال ان مراده بالجواز عدم اللزوم اذ يجوز بناؤه للفاعل فيعود ما كان لما كان قبله تامل وبعضهم قال وليس أي السابق منهما بدلا من ألف كسوير أو من واو كديوان فان أصله دوان وهو أحسن من صنيع الشارح (قوله فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منهما متحركا لان التعليل لا يجري فيهما بل هو قاصر على المسئلة الاخيرة باقسامها (قوله للريا) وضم بعضهم الى الريا في شذوذه من حيث الاعمال مع استحقاقه للتصحيح نحو صيم وقيم جمعا صائم وقائم لقلبهم الواو فيهما ياء بلا مقتض وأصلهما صوم وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الى قاعدة ان الواو اذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام تقلب ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح زكريا في شرح الشافية وأشذ من هذا قول الشاعر ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام الا كلامها والقياس النوام ووجه شذوذه ما مر فيما قبله ووجه كونه أشذ بعده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقة للقاعدة اهـ منه أيضا

يستثقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا اهـ * المسئلة (السادسة أن تلتقي هي) أي الواو (والياء) ويجتمعان (في كلمة) واحدة (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لانها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء (ادغام الياء) المنقلبة عن واو (في الياء) السالمة لاجتماع المثلين (مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيد وميت أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طي ولي) بالتشديد (مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوى ولوى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وأدغمت في الياء (ويجب التصحيح) في الواو (وان كانا) أي الياء والواو (من كلمتين نحو يدعو ياسر) بتقديم الواو على الياء (ويرمي واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أي من الواو والياء (متحركا نحو طويل) بتحريك الواو بالكسر (وغيور) بتحريك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل عن ألف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيبع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة (نحو روية) بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت (مخفف رؤية) بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف اويم مخفف أيم وهو مثال أيلم من الأمة أبدلت الهمزة الثانية واوا للانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ أصلها الهمزة فان العروض الذي يحمي عن الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فان أصله الكسر) لانه فعل ماض (ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب (وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع نوع أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام) مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه

(قوله نحو ضيون) و ينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيون زائدة والواو أصلية لوجود فيعل كصيقل وعدم فيعل فتامل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقلب ويدغم و ينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيد وميت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح الشافية و ينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متاصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتامل (قوله بضم النون) فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحها ونهوا عن المنكر مبالغة ناه فانه ظاهر في انه بفتح النون كضرب مبالغة ضارب فليتامل (قوله بكسر العين) قال الدنوشري انما قيد بقوله بكسر العين حتى ياتي حمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو ماخوذ من كلام اللقاني فانه قال قال انما قيد بكون ماضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لامهما ياء حملا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام و ينظر هل يجوز عوده على الفعل أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللقاني ان قلت ودلو فهل قلي الشئ على النار كالحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو كمغزو ومقلي كمرمي قلت في الصحاح انك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلي وقلوته فهو مقلو لغة (قوله وقفا وقفي) فيهما احدى الجموع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله

جمع القفا أقف اقفاء واقفية * مع القفي قفين واختمن بقفي

وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق كالقافية و يذكر ويؤنث

القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أي الشروط (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأيوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة أفعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبح (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث (ونوع أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهي لان أصله نهوي لانه فعول من النهي (واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (واسود) اسما (للحية) وأساود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول وأسود جديول وأسيود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جيء به لمعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أساود قاله الشارح واحترز بقوله من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ماضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول (نحو رضيه فهو مرضي و) الثاني نحو (قوي على زيد فهو مقوي) والاصل فيهما مرضو ومقوو بواوين بعد العين أولهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الآخر مكسور فصار امرضويا ومقوويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي

وقد علمت عرسي مليكة انني * (أنا الليث معديا علي وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الاجودا

فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمعا نحو عصا وعصي وقفا وقفي

ودلوودلى) والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ماقبل الياء لتصح (والتصحيح شاذ قالوا أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابى (ونحو) بحاء مهملة (جمع النحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون فى نحو كثيرة (ونجو) بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذى هراق ماءه (وبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (بهو) حكاه أبو حاتم عن أبى زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها أبوو وأخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا وعتوا كبيرا الا يريدون علوا فى الارض وتقول غا المال غوا اذا زاد (وسما زيد سموا) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها عتوو وعلوو وغوو وسموو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال طى (نحو عتا الشيخ عتيا) اذا كبر (وقسا قلبه قسيا) والذى فى النظم يقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذى الواو لام جمع أو فرد يعن الا أن الاعلال فى الجمع أولى لثقله والتصحيح فى المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو (عينا لفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعا صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم وعينهما واو وأصلهما صوم ونوم فاجتمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياءين أخف من الواوين (والاكثر فيه التصحيح) على الاصل (تقول صوم ونوم) والتكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيم فى نوم * (ويجب) التصحيح (ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى وغوى) باعجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جمعى شاو وغاو) اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى والافصح فى الماضى فتح الواو لا كسرها وفى المضارع بالعكس والاصل فى الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أى ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حينئذ) أى حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم الكلابى

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * (فما أرق النيام الا كلامها)

والقياس النوام بالتصحيح واليه أشار الناظم بقوله * ونحو نيام شذوذه نمى * أى روى

* (فصل * فى ابدال الواو من أختيها الالف والياء أما ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ماقبلها) سواء أكانت فى فعل أم اسم فالاول (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما فتعذر ابقاء الالف بعد ضمة لان الالف لايكون ماقبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ماقبلها (وفى التنزيل ماوورى عنهما) والثانى نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى أصلها وهو الياء فتقول نييب (وأما ابدالها) أى الواو (من الياء ففى أربع مسائل احداها أن تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (فى غير جمع) سواء كانت فى اسم أو فعل فالاول (نحو موقن وموسر) أصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسر أبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثانى نحو

(قوله قالوا أبو) وأنشد القنانى يمدح الكسائى أبى الذم أخلاق الكسائى وانتمت * به المجد أخلاق الابو السوابق (قوله عتا الشيخ عتيا) قال اللقانى لعله عسى الشيخ عسيا فى شرح الشافية للجاربردى وعسى الشيخ ٣٨٣ يعسو عسيا اذا كبر وولى اه ولا يخفى مافيه اذ ماذكره فى شرح الشافية لاينافى ان عتا بالتاء المثناة كذلك كيف وفى التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال اللقانى البهو بالباء الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشرى فى قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لايدل على عدم وجوده وعبارته القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع للثور والجمع أبهاء وبهو وبهى والواسع من الارض ومن كل شئ وجوف الصدر أو فرجة مابين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع ابهاء وابه وبهى وبهى والباهى من البيوت الخالى المعطل وابهاه فبهى كعلم والبهى روى عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو كسرو ورضى ودعا وسعى ووبيص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غلبته بالحسن وأبهى الاناء فرغه والخيل عطلها عن الغزو والرجل حسن وجهه وبهى البيت تبهية وسعه وعمله وبئر باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة فى غير جمع) لا يدان ينضم الى ذلك بعد ضمة

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحركة عن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهرى هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء فى مثلها (كحيض) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثانى مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله فى غير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (فى جمع ويجب فى هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة فى الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهيم) جمع أهيم وهيماء (وبيض) جمع أبيض وبيضاء (فى جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التى لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهى اما لام فعل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاه أى ما أعقله) والنهية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أو لام اسم مختوم بتاء) التأنيث (بنيت الكلمة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمى) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرموة) بالواو والاصل مرمية أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لافادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقى الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدى الى وقوع اسم معرب فى آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعتد بها (أو لام اسم مختوم بالالف والنون) الزائدتين (كأن يبنى من الرمى) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذى يقول فيه) خلف (ابن أحمر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوان

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح فى الحواشى المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى

(قوله لان حيض) كان صوابه لان حيضا بالالف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويجب فى هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقى الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة الاعلال كما فى الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف أو الاسكان (قوله ولك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء فى غزيان كظربان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم فى المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بقلب الياء واوا أيضا فان الالف والنون حرفان موجودان حسا فبعد من الطرف فالواو المضموم ما قبلها فى الحشو لا فى الطرف وقد يقال أن الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف كما قال المرادى وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وما اعطاه ما قبل الالف والنون فى غزيان حكم ما وقع آخرا محضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام واما رمو كعضو فهى آخر حقيقى فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقوى من أبقيت عليه أى رحمته وقد يقال بقيا بضم اوله وبقيا بفتحها و بالياء قلبت ياؤه واوا فى المفتوح وانما لم يراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرته فى طغيا وقال الدنوشرى تقوى أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراب المثل ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بجعل الالف للالحاق بجعفر كتترى واقول يلزم فى تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين فى الكلمة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات

المثل يقال لك شرواه وشروه أي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني (وقتوى) بالقاف والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وقتيا لانها من تقيت وشريت وقتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشذ سعيا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما (لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الاول) وهو سعيا من السعي (فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما أوله الفارسي (وأما الثاني) وهو ريا من الري (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة ريا أي مملوءة طيبا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف) كذا تعقبهم وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فاني قرأت بخطه في حاشيته هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا بإعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسألة (الرابعة أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا لفعلى بالضم) في الفاء (اسما كطوبى) بمعنى طيبا (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة طوبى (أو صفة جارية مجرى الاسماء) في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل (وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والخورى) بالخاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء) الجامدة (ان أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) في جمع الافضل والاكبر (الافاضل والاكابر كما يقال في جمع أفكل) وهو اسم جامد للرعدة (أفاكل) والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أولها أبدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والزاي المعجمتين (أي جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أي يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك في مشيه اذا حرك منكبيه وأصلهما ضيزى وحيكى بضم أولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) في النظم

وان يكن عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتنقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا

(قوله حكاه ابن جني الخ) أي كون شروى بمعنى مثل وأما كون شروا بمعنى مثله فمشهور ومذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد ان قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لا شذوذ في ريا لان قلب يائها واوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهي انه اذا اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدي الى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء واوا للمانع وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا على هذا وهذا كله في ريا اسما للرائحة وأما ريا من الري ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا بإعجام أوله وإهماله اسم لنبي وقيل بإعجام أوله اسم لموضع وقال الدنوشري ينظر هل ريا وطغيا يكتب بياء في آخره كما هو القاعدة في الالف المجاوزة للثلاثة أو يكتب بالالف لاجل الياء التي قبلها فاذا كتبت بياء يجتمع ياآن فليحرر ذلك والظاهر الثاني كالدنيا والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم أيضا ان الحيا بالقصر وهو المطر والخصب يكتب بالالف وان كان أصلها ياء كراهة اجتماع ياءين ولولا ذلك لكتب بالياء وتثنيته حييان وجمعه أحياء والحاصل كما قال ابن الحاجب في شافيته وغيره ان الالف المتجاوزة ثلاثة أحرف تكتب ياء الا اذا كان ما قبلها ياء فانها تكتب ألفا كالدنيا الا في نحو يحيى وريى علمين فانه يكتب بالياء ولو كان ما قبلها ياء فتأمل (قوله وأما الثاني الخ) قال الناصر اللقاني لقائل ان يقول أصلها رويا فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق احداهما وتأصله ذاتا وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا بالقاعدة الاولى للزوم الدور اذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع السبق والتأصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما أولا فلان سعيا وريا وطغيا اذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقروءة المذكورة فيها نظر لان قوله فيها لانتفاء السبب ممنوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتأمل (قوله في عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذى أخ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لان كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق *(فصل)* (قوله مخفف جيال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعل فى نحو جال الا ان ابن جنى قال فى المحتسب سألت أبا على فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال فى الاحمر لحمر أيجوز له ان يقول فى جيئل جيل وحال فقال لا وأومأ الى ان القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة فى لحمر فلا يبلغ فى الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه رد لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توأمان ولكن هذا توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج فى كتاب العدد ولا يصح نفاء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورد الجلال السيوطى فى التاج والدرة بانه خلاف قول أبى حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم أحدهما ولا يقال هما توأم وقال فى تثقيف اللسان ويقولون للولدين فى بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اهـ وحينئذ فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع ان يقال توأمان ان التوأم الولدان معا فلا يصح ان يقال توأمان ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما يأتى عن القاموس فاذا أريد التنصيص على انهما اثنان قيل توأمان ووقع فى شرح المنهاج لابن حجر عند قوله فى ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانى توأمين كلام غير محرر لا باس بذكره وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضى ان التوأم اسم لكل من المجتمعين وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان التثنية انما هى لتوأم وتوأمة وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا او أنثى أو ذكرا وأنثى وجمعه توائم وتؤام كرخال اهـ واعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان وبهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرده وتثنيته توأمان فاعتراضه بانه لا تثنية لدوهم علمت من الفرق بين التوم بلا همزة والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هى للمهموز لا غير اهـ وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هى صريحة فى خلافه وانه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثانى قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان التثنية لتوأم وتوأمة عجيب فان القاموس لم يتعرض للتثنية فى العبارة التى نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنيته فهى أعم من ان تكون لتوأم وتوأمة أو لتوم وتومة وليت شعرى كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوأمة دون توم وتومة وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية فى باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله فى تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز وليس كذلك كما بين فى باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو لان المهموز خلف بنقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له فى نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمة للانثى واذا جمعا فهما توأمان وتوأم اهـ وقوله واذا جمعا أى اجتمعا وليس المراد اذا جمعا اصطلاحا لان توأمين مثنى لا جمع وقوله وتؤام ان كان على وزن رخال فمشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان على وزن شدقم فهو مبنى على انه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبى حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى فى كلمتهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا فى ضربوا احدو ضرب ياسر) لو مثل بغير هذين المثالين لكان أحسن

بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الرتبة أخرى اهـ ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين أحدهما ان الناظم وابنه أجازا فى فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب فى الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثانى انهم ذكروا أنثى الافعل فى باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء فى اقرار الضمة وقلب الياء واوا ذكرها الناظم فى باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا معلولا الا فعلى أفعل

*(فصل فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء) فى الاسماء والافعال (وذلك) الابدال (مشروط بعشرة شروط) مذكورة فى النظم (الاول ان يتحركا) أى الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك (فلذلك) الشرط وهو التحريك (صحتا فى القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما و) الشرط (الثانى ان تكون حركتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالة الحركة (صحتا فى جيل وتوم) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما (مخففى جيال) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم الضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر فى بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة (و) الشرط (الثالث ان ينفتح ما قبلهما) وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور) لان الكسرة فى الاولين والضمة فى الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع أن تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل (أى فى كلمتهما ولذلك صحتا فى ضربوا احدو ضرب ياسر) لان الفتحة فى كلمة والواو والياء فى كلمة أخرى

(و)

(و) الشرط (الخامس ان يتحرك مابعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله

ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق (و) صحت (اللام في رميا وغزوا) في الافعال (وفتيان وعصوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلوى وفتوى) لسكون أول ياءى النسب لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه وأما نحو علوى وفتوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدى الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكنا لا نزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدها و) أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من اليائى (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا) أى الياء في يخشيون والواو في يمحوون (ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا) أى الالفان (لالساكنين) وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون احداهما) أى الواو والياء (عينا الفعل) بكسر العين (الذى الوصف منه على افعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذى الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) احدى الواو والياء (عينا المصدر هذا الفعل) الذى الوصف منه على افعل (كالهيف) بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر

لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتمحض المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا فاءين يكون الحكم كذلك نحو توالى وتيامن فلا تقلب أيضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدهما وهما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وفتوى) اقتصر عليهما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو ولا الياء (قوله وبكى) هو بباء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من اليائى (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليهما غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذى في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو ألفين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى واو الجماعة ولما أسند الفعل الى واو الجماعة حذفت ألفه لالتقائها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محا يمحوه محوا ومحيا اذا أذهب أثره ٣٨٧ قاله في القاموس (قوله وعور فهو أعور) قد يعل فعله قال

تسائل يا ابن احمر من تراه
أعارت عينه أم لم تعارا

اما على النصب بلم أو الاصل تعارن بنون التوكيد الخفيفة كأنه شبه المجزوم بالموقوف عليه للامر وفي قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو انه لما حرك الراء بالفتحة لارادة التنوين رجع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله لها متنان خظاتا وهو يريد خظتا مثل رمتا واجاز أبو على ان يكون ألف تعارا التثنية كما قال

وعين لها حدرة بدرة
وشقت مآقيهما من أخر

فرد اليهما ضمير الاثنين وان كان ما تقدم مفردا لان ذكر احداهما كذكر الاخرى لدلالتها عليها قال الفرزدق

فلو رضيت (٢) يداى بها * لكان على للقدر الخيار

فهذا عكس قوله مآقيهما وقال وكأن في العينين حب قرنفل * أو سنبل كحلت به فانهلت واعترض على نفسه بان العور انما يكون في احدى العينين أما اذا عمت الآفة العينين فذلك عمى وأجاب بانه يكون على حذف علاقة قال ومثله ورمحا وقولهم القمران قال وقد ذهب ناس في لا تتخذونى وأمى الهين الى انه من هذا لانه لم يدع للام الالوهية وأجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد الذى يحدث في العينين فقوله عارت على حد خانت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها وغاض الماء وغضته وفي انه لم تصح العين في عار كما صحت في عور دليل على انه ليس على حذف وانه بناء آخر وحكى سيبويه اعور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة أعور فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال الدنوشرى ربما يشكل بنحو

(٢) قوله فلو رضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلو رضيت يداى بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مفردا وحرر اهـ

(والعور) بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

وصح عين فعل وفعلا ＊ ذا افعل كأغيد وأحولا

وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على اصله لموافقته له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو أعور وأحول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (الثامن أن لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء فى حكم السكون (فانه فى معنى تجاوروا وتشاوروا) فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فى افتعل (لقربها من الالف) فى المخرج (ولهذا أعلت فى استافوا مع ان معناه تسايفوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله ＊ وان يبن تفاعل من افتعل ＊ والعين واو سلمت ولم تعل (و) الشرط (التاسع أن لا تكون احداهما) أى الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال) وهو القلب ألفا (فان كانت) احداهما (كذلك) أى متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال (صحت) الاولى (وأعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والاصل فيهن الحيى والهوى والحوو لانه من الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أعينهن ألفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع ألفين فيجب حذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك أشار الناظم بقوله ＊ وان لحرفين ذا الاعلال استحق ＊ صحح أول ＊ (وربما عكسوا فأعلوا الاولى وصححوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله ＊ وعكس قد يحق ＊ (نحو آية فى اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها أيية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس فى اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فأعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى ان أصلها أيية بسكون العين كحية فأعلت بقلب الياء الاولى ألفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحركها كما قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياآن نحو طائى وسمع اللهم تقبل تابتى وصامتى ففيما اجتمع فيه ياآن أولى لانه أثقل الثالث ان أصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالى ياءين أولهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف بالة الاصل بالية قاله الكسائى ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم آى الرابع ان أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين ألفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها أيية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى ألفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيى حى السادس ان أصلها أيية كقصبة كالاول الا انه أعلت الثانية على القياس فصار أياة

نحى بياءين أولاهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحمد العبادى ＊ فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حى وعى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم تركوا ذلك ＊ قلت تركوه حملا على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه أعلت ووجه الحمل ان المفتوح لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل فى عدم الاعلال اه وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب اعلاله مطلقا) ليس هذا الاطلاق فى مقابلة تفصيل سابق أو لاحق (قوله وهى سمرة الشفتين) الظاهر ان الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء أحوى وأما اللعس واللمى فهو سواد الشفتين فليتامل (قوله لان محل التغيير الطرف) لو قال بدله لان الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية فلان أى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدنوشرى مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف القواعد الا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا الا أمر واحد مخالف للقواعد فساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله ورد بانه كان يلزم الخ) انما خص ما ذكره بآى مع اتيانه فى آيية كضاربة لانه عمل بقاعدة أخرى وهى الحذف تخفيفا (قوله ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان يجب قلب كحياة

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فلعة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول أسهل الاقوال و(لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ماقبلها (وأما اذا قيل ان اصلها أيية بفتح الياء الاولى أو أيية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور وأما على القول بان اصلها أيية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان اصلها أيية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ماقبلها ولم يوجد الا احدهما (و) أما على القول بان أصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهي الياء الاولى (لغير موجب) لحذفها والقول الاول وهو ان أصلها أيية كنبقة سالم من ذلك (قلت ويلزم على) هذا القول (الاول) شئ آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألفا (على الادغام) وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ماقبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الادغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة ائمة ياء لا ألفا فتامله) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه انما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ماهو من متعلقات الادغام على الاعلال فلأن يقدموا الادغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجئ الادغام في باب قوى مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الفك في حى اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين (و) الشرط (العاشر ان لا يكون) احدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله

وعين ما آخره قد زيد ما ٭ يخص الاسم واجب ان يسلما

(فلذلك صحتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشئ اذا طاف به (والهيمان) مصدر

الضمة كسرة (قوله لغير موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين أولهما مكسور فليتامل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة للثلاثة بعده والافليس أول في كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أي اصلها كما مر أأممة بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين ابدال الساكنة ألفا من جنس حركة ماقبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل كسرتها الى الهمزة الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فتقدم الادغام المؤدي الى ماذكر على الاعلال ٭ فان قيل يتاتى مع الاعلال بالقلب ألفا الادغام فيقال آمة ٭ قلت المراد الادغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتاتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال والادغام نفسه لا بين الاعلال وماهو من تعلقات الادغام وفي قول اللقاني الزائد على كلام الشارح يتاتى الاعلال بالقلب ألفا الخ نظر لان الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الالفية انما لم يجب اعلال أئمة لعروض الحركة لان الاصل أأممة أفعلة كاحمرة فنقلت حركة الميم الاولى للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ماقبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يعل ذلك لانهم لو أعلوه فقالوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ماقدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في ائمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وانما ذكره الشارح لينبه على الاقوال في المسئلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ماذكره الموضح بخلاف ماقبله (قوله العاشر ان لا يكون عينا الخ) ظاهره انه اذا كان لاما لما آخره زيادة الخ تقلب ألفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحها وقد اختلفتا أي الواو والياء في ان الواو قدمت عينا على الياء لاما نحو طويت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عينا على الواو

لامافانه غيرواقع ولهذا قالوا اوحيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير وأصله حييان وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها لكن أبقوه متحركا ليطابق مدلوله فى التحرك كالجولان وفى الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا فى الحيوان ولانهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية حى لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر أولى اه من شرح الشيخ زكريا مع المتن

هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق أونحوه (والصورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغانى وقال المرادى اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الاصل فى الاعلال وهو الفعل (وشذ الاعلال فى ماهان وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازنى وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لاشذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لايخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا وقيل لما صحح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صحح العين فى بعض المواضع كالجولان اذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح مافيه ألف التأنيث المقصورة كصورى شاذ لايقاس عليه لان هذه الالف فى آخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه وأتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التأنيث مختصة بالاسم فهى كالالف والنون فى الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس

*(فصل فى ابدال التاء) المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال) غير مبدلتين من همزة (أبدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء المبدلة (فى تاء الافتعال و) فى (ماتصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو ولامهما (من الوصل والوعد) واصلهما أوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وأدغمت فى تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ماهو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أولم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لايجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لانعم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز ههنا الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لاتبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وأدغمت فى تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه تصير الحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة

(فان تتعدنى أتعدك بمثلها) * وسوف أزيد الباقيات القوارضا

اصل تتعدنى وأتعدك توتعدنى وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء والقوارض جمع قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد

(فان القوافى يتلجن موالجا) * تضايق عنها ان تولجها الابر

اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء لما مر والمواج جمع

وفيه مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضح مبنى على مذهب سيبويه والمازنى وكلام شرح الشافية مبنى على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الشارح الآتى وبعد فالمسئلة محتاجة الى كشف القناع عن وجهها وان شاء الله تيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث انه لايقتضى ان قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح يخالفه

(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة) ينظر ذلك ثم نظرنا فرأينا ان صفة الواو والياء الجهر والاستفال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله بانه يجوز ههنا الفرق الخ) فيه نظر ظاهر فانه وارد على هذا أيضا فليتامل (قول الشاعر تضايق عنها ان تولجها الابر) قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان تولجها الابر فاعل تضايق وضميرعنها راجعا للموالج وبيانه ان الموالج هى التى تتضايق عن ان تدخلها الابر تتضايق من دخولها القوافى وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائد الى الموالج وان تولجها الابر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلا منها متعلقا بتضايق أولا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربة وقرب وهل يجوز ان تولجها الابر بدلا من ضمير عنها وأنثه وان كان مفسرا بمذكر بعده اعتبارا بالحالة أولا يجوز موج

موج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ذواللين فاتا في افتعال ابدلا * وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ائتمن ائتمانا وائتزر وهو المراد بقوله (وتقول في افتعل من الازار ايتزر) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء) فوقانية (وادغامها في التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول من قال اتزر ومن ايتزر خطأ قاله التفتازاني (وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل) بتشديد التاء الفوقانية واليه أشار الناظم بقوله * وشذ في ذي الهمزة نحو اتكلا * وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر اه (وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم) لانه لو كان من أخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني (وانما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي وذهب بعضهم الى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالياء ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكي عن البغداديين انهم أجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك ألفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطأ وقد تقدم

(فصل في ابدال الطاء تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء وتسمى) هذه الاحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وانما أبدلت تاء الافتعال أثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله * طا تا افتعال رد اثر مطبق (تقول في افتعل من صبر اصطبر) وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لان الصفيري) وهو الصاد (لا يدغم الا في صفيري) (مثله) لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا بريد أن يصطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والاصل اضترب أبدلت التاء طاء (ولا تدغم) الضاد في الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اصلج واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اطهر) والاصل اطتهر أبدلت التاء طاء (ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين) وهما الطاآن (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظطلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم أبدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه الاظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روي بهن قوله) وهو زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني

(هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا فيظطلم)

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فان الاقدام على تغليط الجوهري ليس بالهين فيجوز أن يكون ذلك مذهبا له كما ذهب البغداديون الى ذلك في اتزر واتمن واتهل واتكل كما حكاه الشارح عنهم ولا يقال الجوهري ليس من أرباب المذاهب لانا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده فما قاله الجوهري وجه والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح

(فصل)

(قوله لانطباق اللسان الخ) قال الدنوشري هو مشكل بالنسبة للضاد والصاد فان الضاد المعجمة مما يلي الاضراس من الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلي الاضراس من الجانب الايسر فلا ينحصر الصوت فيهما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى فليتامل ثم راجعت بعض الفضلاء فذكر لي ان الضاد من حافة اللسان الايمن أو الايسر وأما الصاد المهملة فهي من الثنايا وطرف اللسان (قوله لا يدغم الا في صفيري مثله) ربما أشكل بما قاله المرادي من قوله والادغام الخ فانه أدغم في غير مثله اللهم الا أن يقال ان صفيره باق مع قلب الثاني (قوله على الاصل) مراده بانه أصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا فهو مرفوع بالنسبة الى التاء

روى فيطلم بتشديد المهملة و يظلم بتشديد المعجمة و يظطلم بالاظهار روى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيلي والمعنى ان هو ماه والجواد الذى نعطيك عطاءه عفوا أى بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم أى فيتحمل ذلك ممن ساله ولا يرد من استجداه في الاوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى

* (فصل * في ابدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى) لاستثقال مجيء التاء بعدها (فتقول في افتعل من دان) يدين دينا (ادّان ثم يدغم) الدال في الدال (لما ذكرنا في اطّهر) من ان اجتماع مثلين في كلمة وأولهما ساكن يوجب الادغام (ومن زجر) أى منع (ازدجر) والاصل ازتجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاى في الدال (لما ذكرنا في اصطبر) من أن حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازّجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذّكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذّكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة وبقلب المهملة اليها وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها

* (فصل في ابدال الميم * أبدلت وجوبا من الواو في فم) أصله فوه (بدليل) تكسيره على (أفواه) والتكسير يرد الاشياء الى أصولها (حذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونهما من مخرجها (فان أضيف) الى ظاهر او مضمر (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقيل) فو زيد و (فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما بقى الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة

* يصبح ظمآن وفي البحر فمه * وزعم الفارسى ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرد الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها و وقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانتا في كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثانى نحو (من بعثنا) من مرقدنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وغنتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا في نحو قوله) وهو رؤبة

يا هال ذات المنطق التمتام * (وكفك المخضب البنام)

أراد يا هالة فرخم بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة أحرف

(قوله ذات المنطق) قال العينى يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظر والا فلا رفع في هال لفظا فيكون نعته تابعا له على لفظه (قوله وكفك المخضب) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أولا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء في يا غلامك حقيقى فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه وأقول ضبط في النسخة المصححة كفك بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد بأيهم كلكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام أطراف الاصابع لا نفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغى أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك في قوله

تثليث باء أصبع مع شكل همزته * بغير قيد مع الاصبوع قد نقلا

وقد يراد بالاصابع بعضها وهى الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم فالمراد بها بعضها وهى الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذى يجعل في الاذن هو رؤسها الا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم في آذانهم فوق المعتاد وهى فرارا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لانها المتعارفة في ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لاسمها من السب فكان اجتنابها في التعبير أولى كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف انها الاسعين لانهم في حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير معرجين على ترتيب معتاد وربما قصد سد الاذن حينئذ بالانملة الوسطى لانها أملأ للاذن وأحجب للصوت واليه ميل القاضي في تفسيره حيث أطلق الانامل

وهى الهمزة والالف والياء والالف تبـدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والواو والياء والميم تبـدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبـدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ماذكر

﴿هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله﴾

(وذلك) النقل يقع (فى أربع مسائل احداها أن يكون الحرف المعتل عينا الفعل ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع أن يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة) منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو فى الاول والكسرة على الياء فى الثانى فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف فى الاول والباء الموحـدة فى الثانى وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما مجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقلبه) أى الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسـها) أى الحركة المنقولة من المعتـل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيذهب) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهى الفتحة فى الاول والكسرة فى الثانى الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو فى الاول ألفا لتحركها فى الاصـل وانفتاح ماقبلها الآن وانقلبت فى الثانى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها الان الواو لاتجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

* لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق وبين) بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لايقبل الحركة وما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثانى قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدى الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) فى اليائى (وما أقومه وأقوم به) فى الواوى لانهم حملوه فى التصحيح على نظيره من الاسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفا نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانقلبت ألفا فيصير أباض ثم تحـذف الهمزة لسكونها همزة وصل لعدم الحاجـة اليها لتحرك مابعدها فيصـير باض فيظن انه اسم فاعـل من البضاضة وهى نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السـد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هـذه الثلاثة أشار الناظم بقوله .

مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض اواهوى بلام عللا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع فى وزنه دون زيادته أو فى زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه فى الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم فى الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ماقبلها الآن (والثانى) وهو المشبه فى الزيادة دون الوزن (كان تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء) الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام

(قوله ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع الخ) قال اللقانى سيجىء ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لئلا تلتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل فى المسائل الاربع الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار مافيه حرف العلة مجانسا الحركة وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) قد يقال تحركهما عارض لايعل لاجله كما قالوا فى لتبلون (قوله لانهم حملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما أفعل واما افعل به فليس موازنا له كما هو ظاهر ويجاب بان افعل به محمول على ما أفعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغى للموضح ان يستثنى اسم التفضيل أيضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احيا وأهوى بخلاف ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل فى ذلك بطريق الحمل على احيا وأهوى

(و بهمزة بعد اللام) القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تيبع بكسرتين) متواليتين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل فى زيادته دون وزنه لان فى أولهما التاء ولان فعلا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء (فان أشبهه فى الوزن والزيادة معا أو باينه فيهما معا وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معا (نحو ابيض واسود) وصفين فانهما أشبها أكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل فى الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فنقول) من الفعلية (الى العلمية بعد ان أعل اذ كان فعلا) مضارعا لا انه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعل أعل فى حال الفعلية ثم سمى به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثانى) وهو المباين فى الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للفعل فى كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ولا التفات الى من يكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته) وهى الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) أما شبهه به لفظا فواضح وأما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطر للكثير العطر فسوف بينهما فى التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صح ما قال) أى الناظم وابنه (للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها لتحسب فى وزنه) بكسر حرف المضارعة فى اللغة المذكورة (و) فى (زيادته) وهى التاء واللازم باطل فالملزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان (لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكرا) أى الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب ان ماذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح فى مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنح اليه الخليل قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن مفعل لاى شئ أتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما فى الصفة سواء وقد يعتوران لشئ واحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما أتمت لازعم الخليل من انها مقصورة من مفعال أبدا اه وهذه العلة مطردة فى لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تحلئ لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحح كالمفعال * (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام واستقوام) فانه يحمل على فعله فى الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون فى المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيث (عوضا) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

(قوله فالاول الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان نحو جدول مشابه للمضارع فى وزنه دون زيادته فهو كمقام فينظر ما وجه اعلاله (قوله فانهما أشبها أكرم) صوابه اعلم لان أكرم اذا قرئ بصيغة المضارع كما هو فرض المسئلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لابيض وأسود (قوله وأما شبهه به معنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وكان ينبغى له ان يقول فلان كلا منهما آلة للفعل وهو الخياطة اه وهو نظر كليل وما قاله الشارح موافق لما يأتى عن سيبويه والخليل (قوله مرادهما انه مقصور) جريان على حذف العائد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما به (قوله وحصول الاستثقال الخ) فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الاستثقال بالثانية وانما يحصل ذلك بهما واجتمعا وكان ذلك وجه اسقاط الموضع لذلك فليتأمل

أو

أو الثانية ولكن المعهود فى التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التى جعلت عوضا فيقتصر فى ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراء اراء وأجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وألف الافعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعل بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل فى ذوات الواو حذف احدى الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف فى غير هذا الموضع فحذفها أولى (ويجب أيضا فى ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواو مقول ومصوغ) والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف فى الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثانى مفول (و) مثال (اليائى) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوى وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى ومذهب سيبويه أولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثانى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم * فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها او العلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف * قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنو تميم تصحح اليائى) دون الواوى لان الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمرة (* وكأنها تفاحة مطيوبة *) وكان القياس أن يقول مطيبة كمبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * واخال انك سيد معيون

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنت الرجل بعينى أصبته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيأ من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أى مبلول (وفرس مقوود) من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لافعال من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر * تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

(قوله انها تعوض الخ) هو كعدة وزنه (قوله اراء) فيه نظر ظاهر فان اراء أصله اراء على وزن افعال بهمزة بعد الراء الساكنة وألف لينة وهمزة فى آخره بدل من لام الكلمة التى هى الواو لوقوعها أثر ألف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الاولى الى الراء فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التى سكنت وبقيت الالف الزائدة والهمزة التى هى بدل من الياء التى هى لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم الا أن يكون مبنيا على ان الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك ان قول الموضح فى صدر المسئلة أن يكون الحرف المعتل عينا الفعل مراده بالفعل ليس خصوص الفعل الاصطلاحى فيشمل الاسم اما بالتغليب واما بغيره فليتامل (قوله لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف الخ) قال الدنوشرى ينظر ما أمثلة هذا الكثير اه وقد استحضرت منه نحو استحى أصله استحيا حذفت عينه أو لامه فلينظر ونحو ارى محذوف العين (قوله ولان قلب الضمة الى الكسرة) لو قال كسرة لكان أحسن وأما قلب الكسرة فتحة فى نحو يا حسرتا فيفهم منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمة كسرة فهو من الاولى

تحذف فى أمثلة مضارعه ومثالى وصفه أعنى وصفى الفاعل والمفعول) لان حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أأكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع وبنيتى متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقعسى (* فانه أهل لان يؤكرما *) فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل) وهى المشار اليها بقوله

فا أمر او مضارع من كوعد * احذف وفى كعدة ذاك اطرد

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين) فى الماضى مكسورها فى المضارع (فان فاءه تحذف فى أمثلة المضارع) الاربعة (وفى الامر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول) فى المضارع للغائب (يعد) والاصل يوعد حذفت فاؤه وهى الواو لاستثقالها لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذى الياء أخواته (و) هى (نعد وتعد وأعد) أمره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا زيد عد عدة) وأصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة فائه وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ويحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم فى لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لانها فى الاصل بكسر العين فى المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعد ويحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثانى أن لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للمكان المتوجه اليه فهى (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازنى والمبرد والفارسى فعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الاحمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجمهور جمع الشلوبين القول بانه مصدر وقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال فى جهة انها اسم لمكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف عا فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس أصله ييئس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله ييسر (وقد تترك تاء المصدر) اذا أضيف (شذوذا كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب

ان الخليط أجدوا البين فانجردوا * (وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التأنيث عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على ان عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فان نحو ورث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتامل (قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة) هى غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فان نحو ورث يرث أعل بما ذكر (قوله انه مصدر) ينافى ما قاله انه اسم مصدر (قوله والمصدر الجارى عليه التوجه) كان ينبغى أن يقول والاتجاه (وقوله زوائده) فيه نظر اذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

جمع علوة والعدوة لناحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار اليها بقول النظم

ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها) الى الفاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظللت) بالادغام وفك الادغام لالتقاء الساكنين (وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها أما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة وأما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الظاء بعد اسكانها او حذفت اللام بقيت الفاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظلنا وظللتما وظلتما وظللتم وظلتم و (ظللن) بلا فرق و يقال ظللت أفعل بكسر الظاء ظلولا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم و ينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلتم تفكهون) وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعا أو أمرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء (نحو يقررن) بالاتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء (و) نحو (اقررن) بالاتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضللت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل و يظل مثل صل يصل و يصل قاله في الارتشاف (الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح أقر بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقر بالفتح (ففي قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم أره منقولا

(هذا باب الادغام)

اللائق بالتصريف وهو ادغام المثلين و يقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه

(قوله و ينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أولا اه والمتبادر ان مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشئ أي بالفتح أهم بضم الهاء اذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما الجريان ٣٩٧ الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشارح حيث قال المكسور العين اذا ليس الكلام في الشاذ كحسب يحسب وانما امتنع الوجه الثالث أعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فوقوفة على الفتح ويقاس عليه يظل وما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم و ينظر ما مثاله (قوله جاز الوجهان الاولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحركتها انفاء كل من الامر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور الى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولان المشهور) قال اللقاني علة ثانية يعني أن كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي أو يائي والوقار هو الثبات ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست

(هذا باب الادغام)

والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما فى الآخر فيجب ادغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن فى آخر وجب الادغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أثاثا ورئيا فى وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو أدغم لالتبس بقوّل وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو أوّب اصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه و(يجب ادغام أول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا أحدها ان يكونا فى كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالاول كضب وطب وحب والثانى (كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثلين وادغم فى الثانى (فان كانا) أى المثلان المتحركان (فى كلمتين) بان كان أولهما فى آخر كلمة وثانيهما فى أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا) بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى الهمزتين ردىء والثانى أن لا يلى أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان

(قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدنوشرى الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهره اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع فى كل ادغام وهو منتقض بادغام فى حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط أو الوضع فقط الا أن يقال الواو فى كلامه بمعنى أو فالمدار على الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام فى ريا لانه لا مدخل للسان فى النطق بالياء قاله الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما فى الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك ان بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد بعد والمعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم فى هذا المقام بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما خفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف فى حرف اطلاق لغوى كما فى القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين فى حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هى لغة الا أنه لما كان ادخال الحرف فى الحرف لا يصح على حقيقته فسره أرباب الاصطلاح بقولهم أن تاتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار الى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن الهاء المذكورة أتى بها للوقف وعلى فرض وصلها اما بعدها الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتاتى الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه منع الادغام ورداءته فى نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم رداءته فى نحو سآل (قوله لئلا يذهب المد بالادغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا أن يراد المد اللغوى وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظر لانه لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المدة فى هذه فليتامل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والا فى نحو فهذا قالوا ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وفى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثلين فيه ممدود وفى آخر كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثانى من كلمة أخرى اليه بخلاف آووا ونصر والانتفاء مد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزو ومرمى ونحو مقرو وبرى وأصلهما مغزوو ومرموى ومقروء وبرىء لان الاول ليس فى آخر كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع أن الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك فى كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واغتفر زوال المد الخ ان الادغام مطلوب فى الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله ورءيا) الرئى براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله فى وقف حمزة) اشارة الى ان حمزة قرأ بالادغام وقفا فى قوله تعالى هم أحسن أثاثا ورءيا اعتدادا بالعارض أولا نهم من رويت ألوانهم وجلودهم أى امتلأت وحسنت (قوله نحو أوّب) هو مثال أبلم من الاوب أصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم وجوبا للزوم الابدال (قوله فان الادغام فى الهمزتين ردىء) مقيد بما اذا كانتا فى كلمتين فلا يشمل سآل (قوله غير لين) احترز به عن اللين نحو ضير رمضان فانه يدغم حينئذ

فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبي عمرو الادغام في ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وأجاز الفراء ادغامه الشرط (الثاني) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كما في ددن) بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون أول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما في الثاني لان قبلهما مثلا آخر مدغما في أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علما لامرأة (أو غيرهما) أي المثلين (كهيلل) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو اقعنسس) أي تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا أو على ان أحد المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما (فانها) أي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر داليهما مزيدة للالحاق (بجعفر و) أما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد المثلين (و) أما اقعنسس فان أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو (احرنجم) ولا يجوز ادغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار (ومدد) بمهملتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل) بضمتين (كذلل) بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد او) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم) جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن (وكلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهي اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال (وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الاول فلما تقدم من أن الادغام يفوت المقابلة في الالحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام في الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صتف قاله المرادي وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم ونحو رددان من الردفانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو ددجان بفتحتين مصدر دج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أبي وا كفف الشر) أصلهما اخصص وا كفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من أبي وهي الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من ا كفف بالكسر (لالتقاء الساكنين) فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تاءين) فوقانيتين (في افتعل كاستتر واقتتل) من الستر والقتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيي من حي عن بينة) بالفك (ويقرأ أيضا من حي) بالادغام فمن أدغم

(قوله ان لا يتصدر اولهما) قال ابن مالك الا ان يكون أولهما تاء المضارعة فقد يدغم بعد مدة أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز وقال المرادي ويجوز الادغام أيضا في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تتابع و يؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية (قوله والابتداء بالساكن الخ) قد يقال كان يمكن الادغام و يجلب همزة الوصل كما في اضرب (قوله وفي هذه الانواع السبعة الخ) قال اللقاني سيأتي ان أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع يجوز فيها الفك والادغام فينبغي استثناؤها من قوله هذا وفي هذه الانواع السبعة (قوله رددان) ينظر ما (قوله حببة) بالحاء المكسورة والباء الموحدة جمع حب وهو الاناء الذي يوضع فيه الماء وفي بعض النسخ بالجيم وفي بعضها بالخاء المعجمة فلينظر

(قوله فى ثلاث مسائل أخر) قال الالقانى احداها على ما سيجىء الاتروهو أخذا الثلاثة المذكورة قبل نحو احصض أبى وا كفف الشر قلت ذكر هناك لبيان ان الحركة العارضة لاتوجب ادغاما وهنا لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها الا أن الحق ان الحركة لم توجب حتما الا انها أوجبت جواز الوجهين فتامل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان ابن مالك وأبا حيان من أجل علماء الاسلام وقد ذكرا أنه يجوز الادغام فى الابتداء وتجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين اما ان يكون استندا فيه الى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلق همزة وصل فى أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم على النافى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن بهما انهما اقدما على ما ذهبا اليه بمجرد التشهى من غير استناد الى شئ يعتمدان عليه ويستندان اليه لان سوء الظن بالائمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات ان ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند فى ذلك صريحا او ذكراه تلويحا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اه لانهما ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس فى فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جيان ومنها اماما العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام قال ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول ان أردت لم يخلق الله فى أول المضارع اصالة فسلم ولا يرد لان الكلام فيما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقا فممنوع اه ولقائل ان يقول الترديد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقا لان الفرض انها عارضة فى نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس الا فى ذلك فليتامل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا ان لا يحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطئه والانسان محل النسيان وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على الصواب فى بعض كتبه فقدر بالانصاف (قوله أحدا من الفصحاء) قال الدنوشرى قصده تبيين مراد الموضح ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض التى من جملتها همزة الوصل المذكورة اه وأقول عدم خلق الله الهمزة فى أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلال بذلك كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشرى ينظر هل هو بادغام الدال فى التاء بعد حذف احدى التاءين فالدال قلبت تاء أو هو بابقاء الدال المضمومة وينطق بعدها بتاء ساكنة مدغمة فى التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مدة أو حركة ثم رأيت بعد القراءة صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

نظر الى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين فى باب حيى كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك أكثر فى كلامهم فلو كانت حركة ثانى المثلين غير لازمة نحو لن يحيى ورأيت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء (وتقول استتر واقتتل) بالفك (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الاولى الى الفاء) وهى السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أى همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء فى التاء (فتقول) فى الماضى (ستر وقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (فى المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (فى المصدر ستارا وقتالا بكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل ان يكون على أصله ويحتمل ان يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول فى مضارع ستر الذى وزنه فعل يستر بضم أوله لان ماضيه على أربعة أحرف وفى مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفى مضارع الذى أصله استتر يستر بفتح أوله لان ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل وأدغم وفى مصدره ستارا وأصله استتارا فلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة (و يجوز الوجهان) الادغام والفك (أيضا فى ثلاث مسائل أخر * احداها أولى التاءين) الفوقانيتين (الزائدتين فى أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعى تجلى وتذكر (وذكر الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه) فى شرح الخلاصة (انك اذا أدغمت) التاء الاولى فى الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول فى تتجلى اتجلى اه (و) فيه نظر فانه (لم يخلق الله) أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل فى أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء) قال الحوفى فان وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال ألف الوصل عليه لان ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم فى بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة فى تاء أخرى بعد مد أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ البزي

البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين أدغمت أولاهما في أخراهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التاءين وهي الثانية) وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل (لا الاولى) لدلالتها على المضارعة (خلافا لهشام الضرير وأصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تلظى) الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تمنون) الاصل تتمنون (وقد يجيء هذا الحذف في النون) الثانية من نون المضارعة (ومنه على) القول (الاظهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجي المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء (أصله ننجي بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل ننجي بسكونها) أي النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الاكثرون قال ابن السيد (وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجا ينجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول (وأسند الضمير المصدر) والتقدير نجي هو اي النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبني للمجهول نحو قضى الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن أولاها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والادغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردا القوم واردد القوم وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر

فغض الطرف انك من نمير ۞ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا أدغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واغض واقر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردي أو نون توكيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوه وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

(قوله وكنتم تمنون) تقرأ بميم مضمومة بعدها تاء ساكنة مدغمة في مثلها (قوله وحجتهم الخ) فيه نظر لانه تعارض بالمثل فيقال التاء الاولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين بان الثانية بها حصل الثقل وبانها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتامل (قوله ويجاب عن أولاها الخ) فيه نظر لانه لا يخرج القراآت عن اللغات الشاذة فان الظاهر ان تسكين ياء الماضي لغة شاذة لا سيما مع تيسر غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الاعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل بينهم (قوله فاناب غير المفعول به مع وجوده) فيه نظر كما يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية (قوله واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغي الحاق الالف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الى التبري من التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا وردي وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه فيه كما سبق لكان حسنا

الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وغضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اه وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وغض وفر وهو لبني أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وغض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وغض وفر وهذا كثير في كلامهم (والتزام الادغام في هلم لثقلها بالتركيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثك أي جمعه وكأنه قيل أجمع نفسك الينا فحذف ألفها تخفيفا ونظرا الى ان أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل ثقلها بالتركيب (التزموا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يجيزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو رد وشد من الضم للاتباع و) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار وأجيب بان التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفك في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالاول (نحو أشدد ببياض وجه المتقين و) الثاني نحو (أحبب الى الله بالمحسنين) بالفصل بالجار والمجرور والاصل أحبب بالمحسنين الى الله (واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا (نحو حللت وقل ان ضللت وشددنا أسرهم) والفرق بينه وبين نحو ردد ولم يردد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل

(قوله والتزام الخ) قال الدنوشري هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اه وكأنه لم يقف على كلام اللقاني فانه قال ان قلت هلم فعل أمر عند تميم تلحقها علامات التأنيث والتثنية والجمع فالتزام الادغام فيها على أصلهم في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقض الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما فمن أي شيء استثنيت قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من أفعال الامر في الادغام والتزام حركة الفتح فتامله (قوله واذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله اذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح أيضا قال المرادي واذا اتصل به نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون أيضا وحكى عن أبي عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشدودة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولي الالف والواو نحو ردا وردوا اه وأشار بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكر لعدم اتضاحه كليا في نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن حمله على المشبع وكان الشارح لحظ ذلك فقصر العلة على هاء الغائبة والالف في قوله فقد وليت الالف مرفوعة اعلاما مع حذف المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي الالف والواو مرفوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لامكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور

وائل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الادغام فى غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه) بحاءين مهملتين أى لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله فى الصحاح (وألل السقاء) أى تغيرت رائحته وضبب البلد أى كثر ضبابه ودبب الانسان أى نبت شعره فى جبينه وصكك الفرس أى اصطكت عرقوباه وقطط الشعر أى اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح (أو فى ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلى

(الحمد لله العلى الاجلل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تأليفه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول خادم التصحيح الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد الحنفى)
الحمد لله مفيض الانعامات الذى جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على مضر الاكوان سيدنا محمد المنتخب من خلاصة ولد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال *(وبعد)* فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغنى عن الثناء والمديح محلى الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحمه الله مولى الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الانيق الباهر
بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب الهمم العلية
أكبر العائلة المهدية (وشركاه) فى أوائل شهر ربيع
الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى
التحية

تم

(قوله نحو لححت عينه) قال فى الجمع بين العباب والمحكم اللحح فى العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لححا باظهار التضعيف وهو أحد الاحرف التى خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وألت اسنانه وصككت الدابة والادغام لغة فى لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها اه (قوله أى لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدى بالكتاب متعديا أولا يجوز وهل يجوز الادغام فى ألل السقاء ولححت عينه وما معهما أولا يجوز قال فى الصحاح لسق به ولصق به والتسق به والتصق به وألسقه به غيره وألصقه به غيره ٤٠٣ اه ففهم منه ان لصق كسمع فى انه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بدله وهو وسخ فى الموق فان كان الوسخ الذى فى الموق سائلا فهو غمص لكان احسن كما لا يخفى (قوله قاله فى الصحاح) الذى فى الصحاح والرمص بالتحريك وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل ارمص (قوله أو فى ضرورة) معطوف على قوله شذوذا لانه على نية نزع الخافض والتقدير فى شذوذ وفى ضرورة * فان قلت قوله شذوذا صفة لمصدر محذوف أو حال * قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوجد ذلك فى ضرورة ويؤيده ان النصب على نزع الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله فى ضرورة معطوفا على شذوذا على تقدير الحالية ايضا والتقدير وقد يفك الادغام فى غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا فى ضرورة وقال الدنوشرى قوله فى ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح أولا اه والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذا فى معنى فى شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما فى حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله دره ما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لى ولجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

(فهرست الجزء الثاني من التصريح)

صحيفة

صحيفة

(تمت)

(فهرست الجزء الاول من التصريح)

(تمت)